

قضايا العالم الإسلامي ومشكلات المستقبل

بين الماضي والحاضر

دكتور
محمد نصير مهنا
أستاذ العلوم السياسية المساعد
قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسسوط

دكتورة
فخية النبر اوى
أستاذة التاريخ الإسلامى
رئيس قسم التاريخ
كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر

الناشر // منشأة فا بالاسكندرية
جلال حذى وشركاه



قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية

بيت الماضي والحاضر

دكتور
محمد نصير مهنا
أستاذ العلوم السياسية المساعد
قسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

دكتورة
فخية التبراوي
أستاذة المناهج الإسلامية
رئيس قسم التاريخ
كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٩٨٣

الناشر: **منشأة المعارف** بالإسكندرية
جلال حنزي وشركاه

للإهداء

إلى أرواح الشهداء الذين سقطوا
دفاعاً عن العروبة والإسلام

مقدمة

سيطر عديد من القضايا والمشكلات السياسية على العالم الاسلامى على مر العصور وصولا الى التاريخ المعاصر ، ونتيجة للعوامل الخارجية المكتنفة بالعالم الاسلامى والظروف الداخلية وجد منحني متذبذب صعودا وهبوطا غدت عوامل وصول العالم الاسلامى المعاصر الى الحالة الراهنة ، صحيح أن الجهود الصادقة تبذل من جانب بعض الحكام للنهوض به ، لكن القوى الخارجية تعمل لبث الفرقة وتقسيم العالم الاسلامى وخاصة فى المنطقة العربية وقد تم ذلك فعلا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بموجب معاهدة سايكس بيكو .

والكتاب الذى بين أيدينا يناقش تحليليا بعضا من قضايا العالم الاسلامى ومشكلاته السياسية فى التاريخ الوسيط والحديث ، وفى الاسلام الوسيط كانت هناك قضايا المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ، وفى الاسلام الحديث هناك العديد من المشكلات السياسية التى يعرض الكتاب لنماذج منها وفيها لم تكن القوى العظمى بالحصول على الشيء الكثير من المكاسب فحسب وانما - وهذا هو الأهم - أدخلت العالم الاسلامى الى حلبة الصراع فيما بينها ، وظهر على المسرح السياسى الاسلامى مشكلات سياسية من نوع جديد فى ظل ظروف تطرح أسئلة متعددة حول مستقبل العالم الاسلامى ، هذه الاستفسارات والنساؤلات هى التى دفعت الباحثين الى اختيار هذا الموضوع للكتابة فيه على الرغم من صعوبته .

هناك نقطة أخرى يود الباحثان أن يعرضا لها بأمانة وهى إن البحث فى قضايا العالم الاسلامى ومشكلاته السياسية لا يزال يحتاج الى مناقشات موضوعية مسئولة يقوم بها ويشترك فيها باحثون متخصصون ببقية الوصول الى نتائج حاسمة واستبصارات متأنية تفيد المخططين السياسيين وتنور الرأى العام ، العربى والاسلامى ، والجدير بالذكر ان مثل هذه المناقشات المسئولة ستفتح آفاقا أوسع وتستعمل أدوات منهجية أقوى فى الوقت الذى لا يستطيع فيه باحث بمفرده أن يحصل عليها ويستعملها مهما صدقت نواياه ومهما كانت جهوده مخلصة ، ويعنى ذلك الحاجة الى تجميع جهود

الباحثين متعددى التخصصات Multidisciplened للتدقيق فى الكثير من التفاصيل والفروع التى تفرضها طبيعة البحث فى قضايا العالم الاسلامى ومشكلاته ، ويفسر هذا الصعوبات والجهود التى بذلها الباحثان لخدمة أهداف هذه الدراسة ، لكن سعة هذه الدراسة قد فرضت على الباحثين - على حد القول المأثور - أن يسرعوا الخطى وفى القلب حسرة وفى النفس حرقة واشتياق لمزيد من التعمق ومزيد أطول من المعاشية للقضايا والمشكلات والعلل التى عانى منها ولا يزال يعانى عالمنا الاسلامى الذى لابد من توسعة دائرته ، بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين المسلمين اذ أن اختلاف وجهات النظر ظاهرة طبيعية وصحية نتيجة للحرية الفكرية للإسلام .

وقد اعتمد منهج الدراسة على أساليب البحث العلمى ، المنهج التاريخى والمنهج التحليلى والمنهج المقارن اذ أن طبيعة الدراسة اقتضت تناول هذه المناهج جميعا .

وتم تقسيم الدراسة الى قسمين اهتم القسم الاول منها بقضايا الاسلام فى العصر الورسيط وفجر التاريخ الحديث حيث تناول الباب الاول قضية المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ، وما نتج عنها من صراع مسلح بين المسلمين والمسيحيين تمثل فى الحرب الصليبية وذلك فى فصلين عالج الفصل الاول الوحدة الاسلامية ، أما الفصل الثانى فنناقش قضية استكمال المواجهة الحضارية بين الاسلام من جهة وبين بقايا الصليبيين فى بلاد الشام ، والزحف المغولى القادم من الشرق .

وتناول الباب الثانى ظهور الدولة العثمانية كبعث اسلامى جديد وناقش فى الفصل الثالث تفسير ظاهرة السلطة ، أما الفصل الرابع فدرس حركة التحديث .

أما القسم الثانى فجاء بعنوان فى المشكلات السياسية للعالم الاسلامى الحديث والمعاصر وعالج فى الباب الثالث مشكلة أفغانستان وذلك كاحدى مشكلات العالم الاسلامى الحديث فى القارة الآسيوية . أما الباب الرابع فخصص لعرض نماذج ثلاث من المشكلات السياسية فى إفريقيا حيث درس فى الفصل السادس السودان ومشكلة الجنوب وتناول الفصل السابع النزاع الأثيوبى الصومالى فى القرن الأفريقى . أما الفصل الثامن فتناول النزاع المغربى الجزائرى حول الصحراء . وعالج الباب الخامس احدى المشكلات القائمة فى القارة الأوروبية وهى قضية النزاع التركى اليونانى حول قبرص حيث تم تناولها فى الفصل التاسع .

- ٩ -

وفى الختام يود الباحثان أن يؤكدوا على أن ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الدراسة هو تأصيل مستلزمات التأمل فى قضايا العالم الاسلامى بين ماضيها وحاضرها ، ومن ثم المساهمة فى بناء منطق سليم لمواجهة المشكلات التى تحيط بالمسلمين فى عصرنا الحاضر والمواءمة بين متطلبات الحياة المعاصرة ومواصلة تحقيق عناصر الالتزام بالاسلام المتكامل كما جاءت فى القرآن الكريم والسنة النبوية .

ويدعو الباحثان الى وقفة للتأمل المنشود لتحديد المسلمات والمنهج لخطوة عمل اسلامية للمرحلة القادمة ، آمليين أن يسد هذا الكتاب نقصا فى المكتبة الاسلامية والعربية ويفيد قطاع المثقفين من طلاب ودارسين وباحثين فى الوطن العربى .

والله وحده المعين والموفق .

الباحثان

تمهيد

أنبت الاسلام قدرته على الاستمرارية والسيادة لا فى شبه الجزيرة العربية وحدها وانما على امتداد الرقعة المعروفة من العالم .

لقد استطاع المسلمون أن يحملوا رسالتهم ويخرجوا بها الى آفاق ممتدة شرقا وغربا مواجهين تحديات صعبة استطاعوا اجتيازها ، كما نجحوا فى أن ينشروا الاسلام فى كل مكان وصلوا اليه .

ان مدا حضاريا جديدا وقويا اندفع بالمسلمين ليشق طريقه لتنهجر أمامه كل القوى الأخرى سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية .

اتجه المسلمون الفاتحون شرقا وغربا ، فكان مد الفتوحات الاسلامية يعنى المواجهة الشاملة مع الحضارة الفارسية بكل مقوماتها ، وكان حتما على القوة الجديدة أن تؤكد كفاءتها على الاستمرارية ، وأن تذهب بالدين الجديد الى أبعد مدى يمكن أن يصل اليه تأثيرها .

ورغم أن تجارب المسلمين كانت أقل بكثير بالمقارنة مع تجارب تلك الشعوب التى كان عليهم مواجهتها الا أنهم استطاعوا وب عقلية المسلم المجاهد فى سبيل الله أن يتفوقوا عليهم وأن يتسيدوا فى المناطق التى وصلت اليها جيوشهم .

ان ظروفها كثيرة معقدة ومتشابكة صادفت خروج المسلمين الفاتحين من شبه الجزيرة العربية فكان عليهم أن يتعايشوا مع حضارات جديدة عليهم ، وكان عليهم أن يؤثروا فى تلك العقليات المختلفة فكريا وثقافيا ودينيا ، وبالسلوك الاسلامى وبالقدرة ، وبالقدرة على الاقتناع ، وبالعامل استطاع المسلمون الفاتحون وخلال قرن من الزمان أن يتسيدوا العالم ، وأن يجعلوا من الاسلام دينا عالميا ، وأن تغدوا لغتهم لغة عالمية لتحل محل اللغات القديمة لتصبح لغة العلم فى ذلك الوقت .

ان للجتماعات البشرية دينامية وحركية ابداعية تشهدا عصور

صحوتها التي ترتبط بظهور زعيم سياسى أحيانا ، أو بظهور ايدولوجية معينة أحيانا أخرى ، وربما ترتبط بظاهرة أو ظواهر حضارية محددة ، وإذا اعتبرنا هذا الاستنتاج قابلا للتطبيق على كل المجتمعات البشرية فاننا يمكننا القول أن المجتمع العربى قد خضع لذلك وتعرض له وعاش تلك الدينامية الابداعية والتي ارتبطت بنزول الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهوره فى مجتمع شبه الجزيرة العربية فى القرن السابع لتشهد منطقة الشرق الأدنى أضخم وأعظم تغيير حضارى فى حياتها على مر العصور .

لقد كان الاسلام عاملا أساسيا فى تغيير العقلية البشرية فى تلك المنطقة بأسرها ، ثم ليمتد ذلك التأثير ليشمل العقلية البشرية على الاطلاق ، ويمكن القول ان التأثير الاسلامى قد شمل من دخل فى الاسلام ومن لم يؤمن به .

لقد استطاع الدين الجديد أن يتحدى وجود مجتمعات بأسرها ، يهزها من كيائها ، بل يخلع جذور كثير من المعتقدات والأفكار والمسلّمات التي انتشرت فى المجتمعات الوثنية والمسيحية على السواء .

كما استطاع رجاله أن يقتحموا مجتمعات قوية وأن يمتزجوا بها وأن يؤنروا فيها ، وأن يخلقوا منها نماذج جديدة لحياة جديدة خصبة ، ان المد الاسلامى الذى وصل الى أعماق سورية حيث الحضارة البيزنطية المسيحية ، وحيث النظم الرومانية العريقة ، كان لديه من القدرة والفاعلية مما مكن من تغيير العقلية الرومانية المتعجرفة والتأثير فيها بل وتطويعها وفى كثير من الأحيان كسبها للاسلام . وان ما حدث فى مصر التي دخلها المسلمون ألفتاحون فى القرن السابع الميلادى ليغيروا من العقلية المصرية ويؤثروا فيها بشكل جعل مصر كلها تتحول من المسيحية الى الاسلام ، لنكون أفوى المراكز الحضارية التي أسهمت فى نشر الاسلام واللغة العربية لا فى أفريقيا وحدها وإنما تتخطى أفريقيا عبر جبل طارق الى بلاد الأندلس ومن ثم الى أوروبا .

ان طبيعة العصر الذى عاشته الدولة الأموية فرضت عليها مسئوليات حضارية هامة ، ذلك ان امتداد الفتوحات الاسلامية فى الشرق والغرب ، واستكمال ما بدأه المسلمون الأول فى نشر الاسلام واللغة العربية والحضارة الاسلامية فى الأقاليم التي وصلت اليها جعل مهمة الأمويين كبيرة فى الانفتاح على أقاليم الشرق ذات الحضارة الفارسية القديمة وأقاليم الغرب بما فيها من حضارة أغريقية أو حضارة متأغركة أو تقاليد بيئية محضبة ، ان المسئولية

الحضارية التي تحملتها الدولة الأموية في الانفتاح على تلك الأقاليم باعتبارها تمثل السلطة المركزية فرضت عليها أمورا هامة **أولها** استمرارية نشر الاسلام واللغة العربية • **وثانيها** : الحفاظ على المفاهيم والقيم الاسلامية في تلك الأقاليم ، **وثالثها** : حماية الحضارة الاسلامية من أن تذوب في حضارات شعوب البلاد المفتوحة •

ان وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم لجنوده وقواده في معاملة أهالى البلاد التي يصل اليها الاسلام ، ووصايا خلفائه رضوان الله عليهم يوم ساروا يودعون جند الفتح ، كانت تؤكد سلوكا حضاريا رائعا كان مفتاح نشر الاسلام ونشر الحضارة الاسلامية ممثلة في أخلاق المسلمين وكانت وسيلتها وأداتها لغة القرآن الكريم •

من هذا المنطلق كان الانفتاح الحضارى الاسلامى على بلاد العالم آنذاك ، وبذلك الأسلوب استطاع رجال الفتح أن يصلوا الى عقول وقلوب أهالى تلك البلدان •

لم تدع الحضارة الاسلامية مكانة أسمى ولا أعلى من غيرها ، ولم يدع المسلمون يبرياء أو غطرسة على أهالى البلاد المفتوحة ، ومن ثم كان مناخ الحرية الفكرية الذى أتاحه الاسلام لكل من دخل فيه ، ولكل من احتذى به مسلما كان أو ذميا من أهم عوامل ذلك الانفتاح الحضارى الذى جعل من دولة الاسلام آنذاك نموذجا واجه به المسلمون بقيمهم ومفاهيمهم وسلوكهم وعقليتهم حضارة وفكر ونظم الفرس ، وكان لهم جولة هناك فى مدينة كسرا حيث أقنع سلوك المسلمين ، وأقنع فكر المسلمين رجال ومفكرى ذلك النمط الحضارى فاذا اقتنعوا به اذ هم أقوى الناس دفاعا عنه وحفاظا عليه •

ويواجه المسلمون حضارة وفكر ونظم الدولة البيزنطية وريثة الحضارة الرومانية والفكر الرومانى القديمين ، ويوم يقنع سلوك المسلمين الحضارى هؤلاء الناس ، ويوم يتميز وينفرد فكر المسلمين دون قهر أو اذلال على ما عندهم اذ يدخل الكثيرون منهم فى الاسلام ، ومن لم يدخل فيه من أهل الذمة كان من أشد المتحمسين ابداعا وعملًا فى ظل الدولة الاسلامية •

ويلتقى الاسلام بحضارة مصر ، وتدين مضر كلها حين دخلها الاسلام به ، وتتخلى لأول مرة فى تاريخها عن دينها القديم ، بل تتخلى عن لغتها القديمة وهما سلاحاها اللذان ميزاها دائما كاخذى دعائم الحضارة والفكر •

لم يخل العالم - وقد خرج المسلمون من شبه الجزيرة العربية ينشرون الاسلام - لم يخل من حضارات عريقة ونظم سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية لها من الاصاله والقدم مما جعلها مصدرا للفكر الانساني في شتى مجالاته .

ومن الغبن للانسانية أن نقول ان العالم كان خلوا من أنماط سلوكية وحضارية مختلفة الا أن الاسلام حين خرج يحمله أبناءه من جزيرة العرب خرج مدا جديدا على العالم تلففته العقلية الانسانية آنذاك ، ورأت فيه خلاصها ، ورأت فيه حياة جديدة عما ألفته وعرفته قبل ذلك ، ومن هنا كان دخول الأقاليم في الاسلام ، وحرصهم الشديد على تعلم اللغة العربية لتغدوا بعد فترة وجيزة من بداية الفتح الاسلامي لغة العلم في عالم العصور الوسطى .

وتنحسر حضارة العصر القديم ، وتنتحلي مصر عن كل هذا وتعتنق الاسلام وتبني اللغة العربية ، لتصبح مصر بمن أسلم من أهلها ومن لم يسلم ، مركز اشعاع حضارى للاسلام في أفريقيا كلها ، ومنه يمتد ذلك الاشعاع الى أوروبا .

ويمس الاسلام قلوب البربر في الشمال الافريقي ليصبح هؤلاء الرجال من أشد الناس حماسا للاسلام ليحملوه عبر المضيق الى اسبانيا ، وهناك يتوج طارق بن زياد دور المسلمين الحضارى بنشر الاسلام والحضارة الاسلامية في أوروبا وليقيم المسلمون صرحا حضاريا رائعا شهدته بلاد الأندلس على مدى ثمانية قرون .

الاسلام اذن دين له نمط حضارى مميز يقوم على اقناع الجانب الآخر بالحجة وبالحسنى (وقولوا للناس حسنا) والاسلام سلوك حضارى وسلوك فكري ، استطاع رجاله أن يقيموا دولهم لتكون أعرق دولة عرفتھا الدنيا تقوم على التسامح الدينى والحرية الدينية والحرية الفكرية ، مقنعة من حولها دون تعال أو غطرسة أو انغلاق ، وانما تتفاعل وتعطي وتأخذ محافظة على قيمها الأساسية وبهذا عاشت دولة الاسلام ويوم تخلت عن ذلك انهارت من أساسها .

لقد نهل المسلمون من معارف الدنيا ، وانفتحوا على حضارات العالم القديم وكرس خلفاء بنى أمية جهودا كبيرة فى تشجيع العلم والعلماء ، وأسهموا فى تطوير نظم الدولة الاسلامية .

ففى عصرهم بدأت محاولات الترجمة التى تعد خطوة أساسية فى تطور فكر المسلمين وصقله ، وكان لبعض خلفاء الأمويين خاصة عبد الملك بن مروان دور هام فى هذا المجال ، فقد اهتم بالأدب والأدباء والعلم ورجاله مما أسهم فى ازدهار الفكر الاسلامى فى الشرق والغرب •

الاسلام والقوى الدولية :

هاضرت الدولة الاسلامية منذ بداية قيامها كيانات وقوى سياسية متعددة ، ذلك ان العالم آنذاك كان يضم عددا من القوى تمثلت فى الدولة الاسلامية ، والدولة البيزنطية - والتى انحسر وجودها بعد المد الاسلامى فى آسيا الصغرى والبلقان - هذا بالإضافة الى القوى السياسية الأوروبية والتى سوف تتصل بالاسلام فى مرحلة تالية •

وقد بدأت العلاقات السياسية البيزنطية منذ أن وصل المسلمون الى بلاد الشام حيث تمكنت الجيوش الاسلامية من هزيمة الجيوش البيزنطية وخراجها من تلك المنطقة نهائيا •

ومن ثم اتسمت العلاقات الاسلامية البيزنطية فى ذلك الوقت بالعداء المسلح خاصة وأن المسلمين تابعوا نشاطهم فامتد الى مصر ثم الى شمال أفريقيا مقلصين بذلك النفوذ البيزنطى فى تلك المناطق •

وبدأت العلاقات تتخذ شكلا جديدا فى عصر الدولة الأموية والتى ظهرت تأثيراتها الحضارية والفكرية والمادية بشكل واضح فى العالم آنذاك • وعلى الرغم من النزاع المسلح والحرب السافرة بين البيزنطيين والأمويين الا أنه كانت هناك فترات من التعاون والسلم مما يبرز اتجاهها جديدا فى العلاقات الاسلامية الدولية •

والدولة الأموية كانت لها حدود مجاورة للدولة البيزنطية ، ومن ثم كانت هناك سهولة فى الاتصال فى نفس الوقت الذى جعل من تلك المنطقة منطقة ثغور دائمة ، اهتمت بها الدولة الاسلامية ، وأولتها عناية متميزة •

واذا كانت العلاقات الاسلامية البيزنطية قد بدأت أولا ممثلة فى العرب أيام الدولة الأموية ، فانها تبدلت بعد ذلك لتكون علاقات بين البيزنطيين والأتراك السلاجقة من جهة ، ثم بين البيزنطيين والعثمانيين من جهة أخرى •

لقد استطاع المسلمون أن يثبتوا مقدرتهم السياسية بالاضافة الى كفايتهم العسكرية برى وبحريا ، ويشهد عصر الخليفة الاموى عبد الملك بن مروان السيادة الاسلامية البحرية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية مما ترتب عليه القضاء على السيادة البحرية البيزنطية عن تلك الشواطئ .^{١٠} ويقول Vasseliev فى هذا الصدد : ان العرب قد أصبحوا سادة على ذلك الساحل الطويل ، ذلك انه كان من الضرورى حماية ساحل البحر الأبيض ضد غارات البيزنطيين^(١) .

وفى عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك كانت الاستعدادات الاسلامية الضخمة لحصار القسطنطينية والاستيلاء عليها ، الا أن هذا المشروع لم يتم الا فى عهد سليمان بن عبد الملك ، وعلى الرغم من النتائج الوخيمة التى انتهى اليها هذا المشروع ، والهزيمة التى منى بها الأسطول الأموى ، فإن الأمويين قد واصلوا اهتمامهم بالقوة البحرية الاسلامية ايمانا منهم بأن القوة العسكرية الحقيقية انما تتمثل فى التكامل بين الأسطول والجيش ، وقد غدت القوة البحرية الاسلامية قوة يخشى البيزنطيين بأسها ذلك انها كانت تمثل خطرا حقيقيا عليهم خاصة حين توثق التعاون بين أسطول الشام وأسطول مصر .

ومع ذلك فإن تلك العلاقات العسكرية لم تستمر خاصة فى أيام السلم والهدنة التى كانت تعقد بينهم وتصف لنا المصادر تبادل السفارات بين المسلمين والبيزنطيين فقد وصل سفراء المسلمين الى القسطنطينية قادمين من القاهرة وبغداد بحيث استقبلوا استقبالا حافلا من امبراطور بيزنطة - وكذلك أكرم خلفاء العباسيين والفاطميين مبعوثى الدولة البيزنطية وعاملوهم معاملة طيبة بل ان الأباطرة البيزنطيين فى بعض الأحيان فضلوا مبعوثى الدولة الاسلامية فى المعاملة على أصدقائهم من الفرنج من الغرب المسيحي .

كذلك كانت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين الأمويين فى الأندلس وبين الدولة البيزنطية ، فقد وفد سفير الامبراطور البيزنطى قسطنطين السابع على الخليفة الاموى عبد الرحمن الناصر حيث استقبله استقبالا كريما ، وقد حمل السفير^(٢) البيزنطى الى الخليفة هدية ثمينة عبارة عن مخلوطة طبية نفيسة .

Vasseliev, Byzantium & Islam, p. 308.

(١)

(٢) ٥٥ عمر كمال توفيق . تاريخ الدولة البيزنطية ص ١٣٨ .

وفى كثير من الأحيان عقد المسلمون مع البيزنطيين معاهدات سلام مما يؤكد حرص المسلمين على أن يسود السلام علاقاتهم مع جيرانهم وان الأمثل فى العلاقات الاسلامية هو السلم ، والتعاون الاقتصادى والثقافى لا الحرب والعدوان والدمار .

فقد عقد البيزنطيون مع الفاطميين صلحا دفعوا بمقتضاه الجزية حتى عصر الامبراطور نففور فوكاس الذى امتنع عن دفعها للفاطميين بم اضطر الى الاذعان بعد أن منى بهزيمة بحرية فى جزيرة صقلية على يد القوات البحرية الاسلامية .

ورعى الفاطميون العهود بينهم وبين البيزنطيين ، كل يؤدى ما عليه من التزامات تجاه الطرف الآخر ، الا أن هذا الهدوء لم يستمر خاصة بعد انتقال الفاطميين الى مصر وامتداد نفوذهم الى بلاد الشام التى كان الأسطول البيزنطى يصل الى مدنها ويهددها وهنا لم يكن أمام الفاطميين الا المواجهة السافرة مع البيزنطيين ، ومع تغير الأوضاع السياسية فى منطقة الشرق الاسلامى ، وظهور دولات التصادم ، وميلها أحيانا للمهادنة مع البيزنطيين بدأت موازين القوى تؤثر على العلاقات السياسية الاسلامية .

وأضعف الصراع بين القوى الاسلامية قوتها العسكرية ، ذلك ان الخلاف المذهبى بين العباسيين والفاطميين خلق جوا من التوتر العنيف فى منطقة الشام مما أدى الى تحويلها الى منطقة تنافس ونفوذ بين القوى السياسية الاسلامية من جهة وبين الدولة البيزنطية من جهة أخرى ، ثم يمتد هذا الى الغرب الأوروبى وتتدخل أوروبا الغربية بحملاتها الصليبية لتصبح طرفا جديدا فى السياسة الدولية فى ذلك الوقت .

وتتدخل عناصر جديدة فى الصراع ، وهذه المرة تكون عناصر مشرقية حيث تستعين الخلافة العباسية بالأتراك السلاجقة ، وبدخول الأتراك السلاجقة الى العراق ثم امتداد نفوذهم الى بلاد الشام ، يتحول الصراع بين المسلمين والبيزنطيين الى صراع بين السلاجقة والدولة البيزنطية .

وتتشعبت العلاقات الاسلامية البيزنطية بعد ذلك ، اذ تحكم فى تشكيل خريطة المنطقة مد بشرى جديد لم يقتصر نفوذه على العراق وبلاد الشام بل حاول أن يقيم لنفسه وجودا سياسيا فى آسيا الصغرى مما أدى الى اقتطاع أجزاء من أراضى الدولة البيزنطية ومما أدى الى توسيع ميدان الصراع العسكرى من بلاد الشام والعراق ليشمل آسيا الصغرى وإيران .

ورغم هذا التغير استمرت العلاقات الفاطمية البيزنطية تتأرجح بين العداء تارة والسلام تارة أخرى ، وكانت تعقد المعاهدات المتتالية ولعل العلاقات الطيبة بين مصر في عصر المستنصر وبين البيزنطيين في عصر الامبراطور قسطنطين التاسع الذى وافق على أن يمد مصر وقت محنتها بأربعمائة ألف أردب قمح بناء على طلب الخليفة الفاطمي تؤكد ذلك .

لكن هذه العلاقات الودية لم تستمر بعد وفاة قسطنطين التاسع وقيام الامبراطورة ينودورا على عرش الامبراطورية ، التي لم تقبل أن توفي بنعهدات قسطنطين التاسع الا فى مقابل أن يتعهد لها الخليفة المستنصر بامدادها بالجند الفاطمي اذا تعرضت أراضي الدولة البيزنطية للمعدوان ، ورفض المستنصر ذلك مما أدى الى توتر العلاقات بين الدولتين .

وعندما تبرز أوروبا المسيحية الكاثوليكية على مسرح الأحداث فى الشرق الاسلامي ، نجد أن بيزنطة وقفت موقفا مميزا تجاه مسيحي الغرب بدأت باستعداد الدولة البيزنطية للمعونة فى الهجوم على أراضي الدولة الاسلامية ، ثم انتهت بالتردد والحيرة تجاه نوايا الصليبيين وعدم وفائهم بالتزاماتهم تجاه الامبراطور .

وعلى أية حال ، ظلت العلاقات الاسلامية البيزنطية تتأرجح بين السلم والحرب ، شأنها شأن العلاقات بين القوى السياسية فى كل عصر من العصور .

وكان على الدولة العنمانية التى أكدت وجودها فى آسيا الصغرى ، وأثبتت قدرتها على مواجهة الحضارة الأوروبية فى ذلك ، كان عليها أن تستكمل الدور وأن تحمل مشعل الحضارة الاسلامية ، وعلى الرغم من أنها قد انتهجت سياسة جديدة اختلفت عن سياسة الدولة الاسلامية فى عصورها السابقة الا أنها قد خلقت بنيانا حضاريا وثقافيا مميزا وعلى الرغم من طبيعة العصر الذى عاشت فيه الدولة العنمانية والطموحات التى حركت جيوش الدولة ، وشجعت سلاطينها على الزحف العسكرى شرقا وجنوبا وغربا ، على الرغم من كل هذه الظروف والعوامل ، فان المد الاسلامي كان حيا متدفقا ، يؤثر بشكل واضح وفعال فى نواحي الحياة كلها فى ذلك الوقت .

وقد صادف المد الاسلامي فى كل عصر من تلك العصور مشكلات سياسية معقدة ، ففي الصدر الاول كان التحدى الأكبر للاستقرارية المكية

من أكبر المشكلات السياسية التي صادفتها الدعوة الإسلامية في مكة ، ثم صادفتها الدولة الإسلامية في المدينة ، وكان الوجود اليهودي في المدينة إحدى القضايا السياسية التي كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعامل معها بحيطه وحزم ودقه مستخدما المهادنة والتفاوض والتعاون ، ثم ينزل عليه الوحي ليحسم تلك القضية •

وكانت الردة من المشكلات السياسية التي أرقت الدولة الإسلامية في بداية حياتها وبعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى ، وقد استنطاع أبو بكر رضى الله عنه أن يحسم تلك المشكلة السياسية المنسعبة الجوانب والمرتبطة بفضاءا اقتصادية واجتماعية وفكرية ، استنطاع أبو بكر الصديق رضى الله عنه أن يحسمها عسكريا ، وأن يثبت قدرة العسكرية الإسلامية على التصدي للمشكلات السياسية التي من شأنها مزريق وحدة الدولة الإسلامية ، واضعافها وصرفها عن قضاياها الأساسية •

ومع تطور الدولة الإسلامية واستمرارية المد الاسلامى تصادف الدولة على عصر الفاروق مشكلات جديدة على دخول عناصر فكرية جديدة لمؤثر على العقلية الإسلامية ، تنتهى بالاغتيال السياسى الذى مهد للفتنه الكبرى التى كانت من أخطر المشكلات السياسية التى هددت الدولة الإسلامية والأمة الإسلامية جميعا •

ويدخل الناصر الشيعى منذ ذلك الحين بالإضافة الى المؤثرات المسيحية واليهودية ، لتحرك فئمة عابية مدمرة ، يؤرق الدولة ، بل ظلمت نورفها ونهدد أعبها وسلامها لفرون لاحقه ، ومع منتصف القرن الاول الهجرى ومع الأحداث الدامية التى شهدها العراق وبعثام الأمويين على أمر المسلمين بشمل النقل السياسى من المدينة المنورة الى الشام لبدأ مرحلة حضارية وثقافية جديدة فى حياة الأمة الإسلامية ، ويظهر معها مشكلات سياسية ذات طابع جديد منها سيادة العنصر العربى ، الذى خلق فيما بعد شرخا عميفا فى كيان الأمة الإسلامية والذى كان من شأنه ظهور طبقات جديدة فى الدولة الإسلامية أصبح لها من المطالب والطموحات ما أضعف الدولة الأموية وأسرع فى القضاء عليها • فقد كان تقريب العرب ، والفرقة بين بعض العرب وبعضهم وظهور الموالى ، واحساسهم بأن جوهر الاسلام فى المساواة ، تشوبه شائبة فى التطبيق الأموى جعلهم يكونون طبقة ساخطة متدمرة ضد الأمويين ومن ثم كان استخدامهم سهلا ميسرا لما نادى بالمساواة ومن ثم

كانت فارس مرتعاً خصباً للحركات المعارضة فى العصر الأموى وعرف العباسيون كيفية الافادة منها للقضاء على الأمويين ، ثم كانت عاملاً مؤرقاً للعباسيين ، وفيه كان قيام الدولة المستقلة التى أضعفت من سلطة الحكومة المركزية على أقاليم الدولة .

وكان الانقسام الفكرى والنقافى بين الشيعة والسنة من أخطر المشكلات التى واجهتها الدولة الاسلامية من بدايتها ، وظل هذا الانقسام يتعمق ويزيد فى الخلاف بين الفريقين الكبيرين فى الأمة الاسلامية مما أصبح معه رآب ذلك الخلاف أمراً عسيراً بل وربما أمراً غير ممكن التحقيق .

وقد تجسد هذا خلال العصور الاسلامية كلها ، بداية بالفتنة الكبرى، واغتيال أمير المؤمنين عثمان ، ثم قتل على رضى الله عنه فى الكوفة ، فى محاولة لتغيير نظام الحكم فى الدولة الاسلامية تحت زعم تطبيين أحكام كتاب الله ، ثم يظهر هذا الخلاف واضحاً فى المعارضة الشديدة للحكم الأموى ، تلك المعارضة التى استمرت تؤرق الأمويين حتى زالت دولتهم ، ورغم استخدام العناصر الشيعية فى قيام الدولة العباسية ، الا أنهم لم يحققوا أهدافهم بل أخفقت آمالهم حين رأوا العلويين من آل البيت يتوارون أمام القوة العباسية ، وينالون جزاءهم من التنكيل والتعذيب مما جعل المقاومة الشيعية تتخذ أشكالاً جديدة سرية وجعلها تبعد عن مركز الثقل السياسى ولذلك تكون ميادين نشاطها بعيدة اما فى اليمن أو الشمال الافريقى .

وكان الشمال الافريقى من الميادين النشطة التى وجد فيها الفكر السياسى الشيعى جواً مشجعاً للنمو والازدهار ، ومن ثم كان قيام الدعوة المهدية والدولة الفاطمية ، ثم المد الجديد الذى جاء من الشمال الافريقى ليغزو مصر الأخشيديّة ، ويزيل سلطان الخلافة العباسية فيها ، ويقيم دولة جديدة تتحدى الوجود السنى فى العراق ونظراً لسنوات تمثل خطراً كبيراً على الدولة العباسية . وظهر الخلاف السياسى بين الدولتين على أشده ، وأمر ذلك بطبيعة الحال على النواحي الاقتصادية والثقافية ، بل كان له أكبر الأثر فى إضعاف الدولة الاسلامية جميعاً ، حيث ظهرت أطماع القوى السياسية الأخرى فى أراضى الخلافة الاسلامية التى لم تقو جيوشها عباسية كانت أو فاطمية على مواجهة تلك الأخطار وشهدت الأمة الاسلامية غزواً عسكرياً حثيثاً من الغرب مثلته الحملات الصليبية على أرض الاسلام وذلك مع نهاية القرن الحادى عشر الميلادى ومتمارفاً القرن الثانى عشر .

- ٢١ -

وعلى الرغم من الأخطار المحيطة بالعالم الاسلامى فان ميلاد مد جديد قد ظهر فى القرن الثالث عشر الميلادى ذلك كان مولد الدولة العثمانية لنكون فيما بعد القوة الضاربة الجديدة التى تؤثر فى سير العلاقات الدولية لقرون لاحقة .

وتتجدد المشكلة التقليدية من جديد - خلاف بين المسلمين ، سنة وشيعة - وذلك حين ظهرت الدولة العثمانية كقوة عسكرية جديدة بدأت تنفيذ سياسة مد جديدة ، فكونت أقاليم الدولة العثمانية وامتدت مساحتها لتشمل بلاد الشام ومصر وجزءا من الشمال الافريقى ، وصاحب هذا البناء السياسى الجديد ظواهر حضارية مميزة بالاضافة الى مشكلات سياسية مختلفة كان على الدولة أن تواجهها منذ بدايتها ، ومن أخطر المشكلات التى واجهتها الدولة العثمانية هى القوة الشيعية ممثلة فى الدولة الصفوية فى ايران ، وقد استطاع العثمانيون مواجهة هذا الخطر والقضاء عليه ، كما استطاعوا أن يضعوا ضمانات حمت وجودهم فى الأقاليم لكنها سرعان ما ضعفت وتسلسل اليها الوهن ، لما صاحبها من ظلم واضطهاد قاسى منه الأهالى فى تلك الأقاليم . ومع ذلك فقد استمر المد الاسلامى بين التوسع والانحسار رغم ظهور الغرب المسيحى كقوة مؤثرة فى سير الأحداث السياسية فى العالم . ومن ثم لم يترك الاستعمار الدولة العثمانية وشأنها بل حاك حولها المؤامرات وتمادى فى اضعافها لتصبح فى آخر أيامها كيانا هزىلا لا حول له ولا قوة أطلق عليه الاستعمار اسم الرجل المريض ومن ثم رأت الدول الاستعمارية ضرورة التخلص من ذلك الرجل المريض وضرورة تقسيم ممتلكاته ميراثا بينها .

وكان زوال الدولة العثمانية كما عرفها العالم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ايدانا ببداية مرحلة جديدة ظهرت معها فى العالم الاسلامى مشكلات وقضايا سياسية من نوع جديد ، خلقت مع العصر الذى شهد الاستعمار ينشب أظفاره فى جسد الدولة الاسلامية .

وانكمشت الدولة العثمانية وزالت ممتلكاتها ، وزالت معها هيبتها الدينية ، ودخلت المؤامرات الأوروبية لتشكيل كيانا سياسيا جديدا هو تركيا المعاصرة التى تنتمى دينيا الى العالم الاسلامى ، وتنتمى فكريا وسياسيا الى العالم الغربى ، بما شمله ذلك من حركة تحديث انعكست على نواحي الحياة المختلفة فى المجتمع التركى .

- ٢٢ -

أما ولايات الدولة العثمانية فقد استحوذت عليها القوى الأوروبية وقسمتها فيما بينها (سيكس بيكو - ١٩١٦ مؤتمر لوزان ١٩٢٣) .

وكان لذلك تأثيراته على العالم الاسلامي في آسيا وأفريقيا في فترة ما بين الحربين حيث طغت على السطح مشكلات سياسية أثارها الاستعمار الغربي (الأقليات - الحدود - النزعات القومية) وصولا الى الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تطلع شعوب العالم الاسلامي للحصول على استقلالها وما صاحب ذلك من تناطح مع القوى الاستعمارية مما أدى الى أفول نجم القوى الكبرى التي كانت لها السيادة في فترة ما بين الحربين (اليابان - ألمانيا - إنجلترا - فرنسا ٠٠ الخ) وظهور القطبية النائية ممثلة في دولتي الأوليجركية الدولية ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي اللتان أخذتا تستقطبان بصورة أو بأخرى دول العالم الاسلامي .

لكن المشكلات التي تركتها القوى الاستعمارية لا تزال تؤرق الشعوب الاسلامية والعربية بحنا عن حلول جذرية تنهي وجودها من هذا العالم ٠٠ وقد تعرضت الدراسة لبعض من هذه المشكلات بأطرافها المحلية والافليمية والعالمية .

وهذه الدراسة تضع أمام المهتمين بقضايا العالم الاسلامي السياسية عددا من التساؤلات التي تلح في طلب الاجابة عليها ، منال ذلك :

- الى أين يسير العالم الاسلامي ؟
- أتمكن القوة الحقيقية في قلب العالم الاسلامي أم في خارجه ؟
- من أين لنا الحصول على القوة ؟
- هل يطبق العالم الاسلامي سياسات تكفل لسعوبه القوة أم تفرض عليهم نوعا من التبعية لقوى خارجية ؟
- هل أصبح من المحتتم على شعوب العالم الاسلامي أن تعاني من التخلف والتبعية الى هذه الدرجة التي وصلت اليها من التردى والضعف مع وجود مصادر القوة كامنة فيه بشريا وحضاريا وفكريا واقتصاديا ؟

- ٢٨٣ -

- ولماذا يستهين بعض القائمين على الأمور بعقول شعوبهم الى هذا الحد - أم أن التخلف أصبح آفة أبدية لصيقة بالعالم الاسلامي المعاصر .

وبعد ، فان الباحثين يوقنان ان الاسلام سوف يكون قوة مؤثرة في مستقبل العلاقات الدولية ، لكن ذلك أيضا يعرض لمزيد من التساؤلات حول امكانية تحقيق ذلك مع ما يسود العالم الاسلامي من فرقة مزقت أوصاله بتخطيط قوى خارجية ، حتى أصبح المسلمون يحارب بعضهم بعضا في غير هواذة ولا رحمة ، وحتى أصبحت دماء المسلمين تراق رخيصة ودون مبالاة (الحرب بين ايران والعراق - المغرب والجزائر .. الخ) .

ومع ذلك فان الباحثين يؤمنان بصدق بأن هذا الواقع الأليم يمكن تجاوزه الى التنبؤ بالحقيقة الواقعية التي عرضها عن قوة تأثير الايديولوجية الاسلامية في مستقبل العالم الاسلامي .

وذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج الذي يجب أن يعود اليه المسلمون وهو المنهج الاسلامي المتكامل .

الباحثان

القسم الأول
في قضايا العالم الإسلامي الوسيط

الباب الأول

المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب

الفصل الأول :

الوحدة الإسلامية في العصور الوسطى

الفصل الثاني :

استكمال المواجهة الحضارية

الفصل الأول

الوحدة الاسلامية في العصور الوسطى

مصر قاعدة الجبهة الاسلامية :

كانت الظروف السياسية كلها مهيأة أمام صلاح الدين ليؤسس الدولة الأيوبية في مصر ، ويتخذها قاعدة للجبهة الاسلامية لينفذ من خلالها خطته في الجهاد المقدس ضد الصليبيين . ومنها يتجه الى بلاد الشام والجزيرة ليتمم بذلك بناء الوحدة الاسلامية . وكانت بلاد الشام وقد توفى عنها نور الدين محمود بن زنكي في حالة أدعى ما يكون الى من يأخذ بيدها ويعيد اليها استقرارها ذلك أن نور الدين ترك ولدا لم يتجاوز الثانية عشر من عمره كان في حاجة الى من يرعاه ويشده من أزره ، وكان صلاح الدين هو ذلك الرجل الذي تبنى الملك الصالح اسماعيل ، وتبنى قضية الاسلام بأسرها ، فاعترف به وخطب له وأرسل من يقدم له العزاء في وفاة أبيه .

أما في مصر فقد استطاع القضاء على آخر أفراد البيت الفاطمي فأصبح دون منافس حقيقي له هذا بالإضافة الى اعتراف الخليفة العباسي بصلاح الدين ومما هو معروف أن صلاح الدين كان يلقب بمحيي دولة أمير المؤمنين ، وهذا تلقب الخليفة العباسي له . كل هذا قد ساعد صلاح الدين ولا شك مع وضعنا في الاعتبار كفاءته وطموحاته وامكانياته بالإضافة الى امكانيات مصر وليست معنى ذلك أن مصر خلت من المتاعب بالنسبة لصلاح الدين . وقد كانت أولى تلك المتاعب ما تسميه المصادر الاسلامية بمنافقة الكنز بأسوان ، ومنافقة الكنز بأسوان في الحقيقة كانت ضد صلاح الدين ، قادها ذلك الرجل واجتمع عليه السودان في أسوان ، واعتقدوا أنهم يستطيعون اعادة الدولة المصرية (١) .

(١) ابن شداد . النوادر السلطانية ص ٤٧ .

ولما علم صلاح الدين بأمر ذلك التمرّد جهّز حملة عسكريّة وقدم عليها أخاه سيف الدين العادل ، الذي سار إليهم وحاربهم وقتلهم واستأصل شأفتهم ، وأخذ ثأرتهم ، فاستقرت قواعد الملك واستتوت أموره (٢) . كما لم يترك الصليبيون صلاح الدين دون أن يثيروا في وجهه المشكلات ففي عام ٥٧٠ هـ / ١١٧٤ م سيرت الفرنج سفنها في البحر حيث قصدت مدينة الاسكندرية ، وكانوا كما تقدّروهم المصادر في ثلاثين ألفاً . وحاصروا ثغر الاسكندرية ثلاثة أيام ، ثم وصل المدد الى الاسكندرية من القاهرة ، ولما لم يستطيعوا أن ينالوا من الاسكندرية ويثسوا من قتالها عندما علموا بالمدد القادم من السلطان ، خافوا وتركوا آلات حصارهم ومنجنيقاتهم وعادوا دون أن يظفروا بالمدينة وكان كما يذكر ابن شداد من أعظم النعم على المسلمين .

بعد ذلك بدأ صلاح الدين في ارساء دعائم دولة مستقلة قويّة في مصر ، استخدم فيها الامكانيات المادية والاقتصادية والبشرية فيها لخدمة قضية الجهاد التي آمن صلاح الدين بها وبضرورة العمل من أجلها .

ووجه صلاح الدين اهتماما بالغاً الى اعداد جيش قوى يمكن بواسطته أن يضمن سلامة مصر من أى عدوان خارجي ، كما يضمن أيضاً القضاء على أية فتن داخلية ، بالإضافة الى المهمة الكبرى التي سوف تقع على عاتق ذلك الجيش وهي الجهاد ضد الصليبيين .

وقد كانت حسابات صلاح الدين دقيقة ، فقد اندلعت النورة مرة أخرى في الصعيد وذلك عام ٥٧٢ هـ / ١١٧٦ م ، فثار أهل قفط بتأثير من أحد دعاة العلويين وهو ابن عبد القوى فأرسل السلطان أخاه العادل الى قفط حيث قضى على تلك النورة وقتل من الثوار نحو ثلاثة آلاف .

وبالقوة العسكرية استطاع صلاح الدين أن يقضى على القوى المعارضة له في مصر ، لكن الأغلبية من سكان مصر رأوا في صلاح الدين قائداً يستطيع أن يواجه الخطر الصليبي الذي كان يتهدد مصر بالدرجة الأولى .

وحين هدأت الأحوال في مصر بدأت سياسة صلاح الدين تتضح وبدأت أهدافه تتحدد ، واختص الجهاد بالنصيب الأوفى من اهتمامه وتفكيره ، لكنه

(٢) انظر ابن شداد . المصدر السابق ص ٤٨ .

لم يغفل تخفيف عبء الضرائب عن كاهل المصريين ، واهتم أيضا بالتعمير في القاهرة وانتشاء المدارس ، وتعمير المساجد(٣) .

خروج صلاح الدين الى بلاد الشام :

في عام ٧٥٠ هـ / ١١٧٤ م خرج صلاح الدين من مصر متوجها الى بلاد الشام ، وتذكر المصادر الاسلامية أسباب خروجه الى الشام فيقول ابن شداد : انه بعد أن نظم أمور مصر وسياستها وخلف بها من يشتغل بحفظها وحراستها ، نجح للخروج الى الشام اذ هو أصل بلاد الاسلام ، وكان أمراء الملك الصالح قد كاتبوه ، وخاصة شمس الدين بن المقدم ، ووصل السلطان صلاح الدين يطالب بالملك للملك الصالح ، وليكون هو القائم على أمره(٤) .

وسار صلاح الدين الى دمشق حيث دخل دار أبيه ، واستقبله أهل دمشق ، وأظهروا الفرح به ، وصعد القلعة واستقر في ملكها . ويذكر ابن الأثير أنه لم يقطع خطبة الملك الصالح ، وإنما أظهر : أني إنما جئت لأخدم مولاي وابن مولاي ، واسترد له بلاده التي أخذها ابن عمه .

وهنا أيضا يوحى ابن الأثير الى الفاريء أن العلاقات بين صلاح الدين والملك الصالح لم تكن كما ينبغي لها ، فيخبرنا أنه قد جرت أمور قد شوهدت فلا حاجة الى ذكرها كما قال بعضهم : فكان ما كان مما قد سمعت فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر وكان صلاح الدين وقد استقرت له الأمور في دمشق قد توجه الى حمص فتسلم البلد ، وترك رجاله يسكنون فتحها وسار الى حماه وتسلمها من صاحبها عز الدين جرديك(٥) . وسيره بعد ذلك سفيرا الى حلب فأساءوا معاملته وقبضوا عليه وسار بعد ذلك السلطان الى حلب ونزل على جبل جوشن واتخذ الفزع في أهل حلب ، وخافوا أن تضيق بلدهم وأن يسلمها حكاهما ورجلتها الى صلاح الدين كما فعل أهل دمشق ، واجتمع أهالي حلب بميدانها وخرج اليهم الملك الصالح ، وطالبهم بالتماسك والصمود ، يقول أبو شامة : فافتتن الناس وصاحوا صيحة ،

(٣) أبو شامة . الروضتين ج ١ ص ٥٢٢ .

(٤) ابن شداد . النوادر السلطانية ص ٥٠ ، وانظر ابن الأثير حيث يقول : في ذكر وصول صلاح الدين يوسف من أيوب الى دمشق دار العشق وسكنها من به ابن مولاه . الباهر ص ١٧٦ ، وانظر الروضتين ج ١ ص ٦٠٢ ، وفزون سنا البرق الشامي ص ٨١ .

(٥) الفتح البنداري . سنا البرق الشامي . ص ٨٣ .

ورموا بعمائمهم وضجوا بالبكاء والعيول ، وقالوا : نحن عبيدك وعبيد أبيك ، نقاتل بين يديك ، ونبذل أموالنا وأنفسنا لك ، وأقبلوا على الدعاء والترحم على أبيه (٦) .

واشترطوا على الملك الصالح أن يعيد اليهم الجهة الشرقية من الجامع يصلون فيها على قاعدتهم القديمة ، وأن يجهر بحى على خير العمل والأذان والتذكير فى الأسواق ، وقدام الجنائز بأسماء الأئمة الاثنى عشر ، وأن يصلوا على أمواتهم خمس تكبيرات ، وأن تكون عقود الأنكحة الى الشريف الطاهر أبى الكارم حمزة بن زهرة الحسنى ، وأن تكون العصبية مرتفعة ، والناموس وازع لمن أراد الفتنة ، وأشياء كبيرة اقترحوها مما كان قد أبطله نور الدين ، فأجيبوا الى ذلك (٧) .

حصار حلب :

توجه صلاح الدين من حماء الى حلب بفصد حصارها ، وضيق صلاح الدين الحصار على المدينة ، فاستعان أهل حلب بالحشيشية لكن الله عصم صلاح الدين ، ويخبرنا عماد الدين الكاتب : لما اشتد الحصار عليهم استعانوا بالاسماعيلية ، وعيوا لهم أموالا وضياعا وبذلوا من البذول أنواعا فجاء منهم من فتاكم كل عات فعرفهم بوقبيس ناصح الدين خمارنكين ، فقتل لهم : لآى شىء جننم وكيف نجاسرهم على الوصول وما خشينم ٠٠٠ (٨) .

وكان الحشيشية قد اصحموا معسكر السلطان ووصلوا اليه وصوب أحدهم الى حشاشته خنجره فلم يتمكن من قتله ، بل قتل هو ومن معه من الفدائيين .

وهذا كله يعكس فى الواقع طبيعة العلاقات السياسية الاسلامية بين الأمراء المسلمين ، وبينهم وبين الصليبيين . فسوف يستغل الأمير الصليبي ريموند الثالث أمير طرابلس هذا الموقف ويهاجم حمص مما يضطر

(٦) ابو شامة . ذات الودعين ج ١ ص ٦٠٩ .

(٧) ابو شامة . المصدر السابق ج ١ ص ٦٠٩ .

(٨) سبأ العربى التتالى ص ٨٣ . وهذه المرة الأولى الى حامد .

الاسم الدين واعتر :

B. Lewis, Saladin & The Assassins. BSOAS, XV, 1953. The Assassins A Radical sect in Islam, London 1967.

- ٣٢ -

صلاح الدين الى رفع الحصار عن حلب والتوجه اليهسا ، فبتركها ريموند والواضح أن مثل هذا التصرف لم يكن سوى مناورة سياسية لابعاد صلاح الدين عن حلب .

ويؤكد هذا وليم الصوري يقول : لقد أدرك ريموند الثالث خطورة الاتحاد الذي قد ينجم عن استيلاء صلاح الدين على حلب ، فكان لابد من عرقلة مثل هذه الخطوة ، حتى ولو زعم ريموند انه انما هاجم حمص لابعاد صلاح الدين عن حلب حماية للملك الصالح .

وكان ريموند الثالث في أسر نور الدين محمود ، فيذكر العماد الكاتب أن قومص طرابلس ريموند الصنجيلي كان في أسر نور الدين ضد كسرة حارم ، وبقي في الأسر أكثر من عشر سنين ، ثم سعى الأمير فخرالدين الزعفراني في خلاصه ، وخلص من الأسر بفدية بلغت مائة ألف دينار ، وفكك ألف أسير من المسلمين . وتصادف أن مات الملك عموري ، وتولى بعده ابنه المجذوم تكفل به قومص طرابلس ، ولما حاصر صلاح الدين واشتند في حصارها كاتبه الحشيشية ، وطلبوا اليه الهجوم على حمص (٩) .

صلاح الدين وحصار انطاكية :

لم يفت صلاح الدين وهو في بلاد الشام أن يشن هجوما على مدينة انطاكية خاصة وأن الفرنج قد أتعبوه في بلاد الشام سواء في ذلك فرنج القدس أو طرابلس . واستطاع أن يلحق بالصليبيين هناك الهزيمة وأن يغنم غنائم حسنة وعادوا (١٠) .

وجاء رد فعل الصليبيين ممثلا في هجوم شنوه على مدينة حمص مما اضطر صلاح الدين الى الاسراع لتجديتها ، وهكذا استطاع ريموند الثالث أن يحقق ما أراد من صرف صلاح الدين عن حصار حلب .

وبعد أن استطاع صلاح الدين أن يضعف من قوة أعدائه في بلاد الشام ، الصليبيين والأمراء الزنكيين والحشيشية ، قرر العودة الى مصر ،

(٩) سنا البرق الشامي ص ٨٣ ، ٨٤ .

(١٠) أبو شامة . كتاب الروضتين . ج ١ ص ٦١١ .

ولكن بعد أن اصطليح هو وسيف الدين والمك الصالح كل على ما فى
يدد (١١) •

والواقع أن خطر الصليبيين أو الزنكيين كان أقل سُدة فى بلاد الشام
ذلك أنه كان محسوباً لدى صلاح الدين ، أما خطر الاسماعيلية وما انتبى
عنها من جيوب فى بلاد الشام كان أشد وأعتى لأنه كان ينخر فى قلب الأمة
الاسلامية ويهددها فى الصميم •

ومن ذلك ما يذكره صاحب زبدة الحلب كمال الدين بن العديم من أنه
ظهر فى منطقة جبل السماق غربى حلب أناس أظهروا الفسق والفجور
وتسموا بالصفاة ، واختلط الرجال والنساء فى مجالس الشرب ولا يمتنع
أحدهم عن أخيه أو بنته ، ولبس النساء ثياب الرجال ، وأعلن بعضهم أن
سنانا ربهم ، فسير اليهم الملك الصالح عسكر حلب فهربوا الى الجبل
وتحصنوا فى رؤوس الجبل ، فأرسل الصالح الى سنان الذى أنكر حالتهم ،
وعاد العسكر عنهم (١٢) •

وقد شكل الاسماعيلية على أية حال عقبة كئود فى وجه صلاح الدين ،
فكان لابد أن يزيلها من طريقه ليتمكن من اقامة دعائم الجبهة الاسلامية فى
مصر والشام والجزيرة •

عودة الى مصر :

بعد أن عقد صلاح الدين الصلح مع القوى الاسلامية فى بلاد الشام ،
وبعد أن وصلتته خلع الخليفة وأهبه بدأ يفكر فى العودة الى مصر خاصة وأن
أخبارها كانت تصله خاصة أخبار التحالف الصليبي البيزنطى على مصر
لكن هذا المشروع باء بالفشل ، ونجت مصر من تلك الحطة المدبرة لضربها
فى غياب صلاح الدين عنها (١٣) •

وقد عاد صلاح الدين الى مصر خوفاً عليها ولحمايتها من ذلك الخطر
الداهم الذى كان متوقعا ، فأقام التحصينات لحماية القاهرة وبنى سورا

(١١) ابن الأثير • الباهر ص ١٧٧ •

(١٢) ابن العديم • زبدة الحلب ج ٣ ص ٧٧٧ •

(١٣) سنا البرق الشامى • ص ١١٤ •

ضد حماية مصر والقاهرة والدفاع عنها ، كما أمر ببناء القلعة (١٤) .

وتجول صلاح الدين في مصر فزار دمياط والاسكندرية للتأكد من سلامة وقوة تحصيناتها ، كما حضر هناك مجالس العلماء أمثال الشيخ الحافظ أبي طاهر محمد بن السلفي الأصفهاني (١٥) .

صلاح الدين ومملكة بيت المقدس الصليبية : ٥٧٣ : ٥٨٣ هـ ١١٧٧ : ١١٨٧ م

وصلت استراتيجية الجبهة الاسلامية في ذلك الوقت في ذهن صلاح الدين درجة من الوضوح والتبلور ، فقد أدرك أن امكانيات مصر عسكرية واقتصادية وبشرية يجب أن تضاف الى امكانيات الشام والجزيرة ، ليتمكن القضاء على القوة المسيحية في الشرق . ومن ثم لم يستقر طويلا في مصر بعد أن فشل المشروع البيزنطي الصليبي في غزوها ، وبدأ يفكر في العودة مرة ثانية الى بلاد الشام بعد أن استقرت الأمور في مصر تماما وتركها في يد أخيه الملك العادل ووزيره المحنك القاضي الفاضل .

واتبع صلاح الدين في تلك المرحلة الحرب الخاطفة ضد الصليبيين ففي عام ٥٧٣ هـ / ١١٧٧ م خرج من مصر الى جنوب فلسطين وشن هجوما على الصليبيين في منطقة الداروم ثم غزة ، وحين رأى أن الفرسان الداوية في غزة يستعدون لمقاومته تركها وحاصر عسقلان ، والتقى به الملك بلدوين الرابع الذي حصره صلاح الدين هو وقواته داخل أسوار المدينة . لكن الصليبيين سرعان ما استعادوا قوتهم ، وضربوا حصارا بفتنة حول صلاح الدين وقواته ، وأنزلوا بهم الهزيمة عند تل الصافية ، وتمكن صلاح الدين من النجاة بنفسه والعودة الى مصر ، واستكمل بلدوين الرابع عملياته العسكرية في مطاردة بقية القوات الاسلامية في عسقلان ، ثم عاد الى عاصمة ملكه القدس (١٦) .

(١٤) المصدر السابق ص ١١٩ .

(١٥) المصدر السابق ص ١٢٠ .

(١٦) ابن الأثير الكامل . ج ١١ ص ٤٣ حيث يذكر الملك الناصر صلاح الدين في خطاب لأخيه تورانشاه حول المعركة ، لقد أسرفنا على الهلاك غير مرة ، وما أنجسنا الا الله سبحانه وتعالى .

وقد كان لانتصار الصليبيين فى تل الصافية أنره فى رفع روحهم المعنوية ، كما أعاد النقة الى جنودهم الذين بدأوا فى شن هجماتهم على المسلمين فى شمال بلاد الشام ، فهاجموا منطقة حارم وحماه وأعملوا النهب والسلب فى قراها (١٧) . كذلك أعاد بلدوين بناء الحصون لحماية مملكته ضد أى هجوم يشنه المسلمون ضدها ، فبنى مخاضة بيت الأحزان .

استطاع فرخشاه أن يوقع بهم الهزيمة وينتقم لأهل دمتق ، ويقول ابن الأثير وقتل من مقدميهم جماعة ومنهم هنفرى ، وما أدراك ما هنفرى ، كان يضرب به المنل فى الشجاعة والرأى والحرب ، وكان بلاء صبه الله على المسلمين (١٨) .

كذلك أغار صاحب انطاكية واللاذقية بوهيمند على شيزر ، كما هاجم أمير طرابلس ريموند الثالث جمعا من التركمان وصادر أموالهم . ويذكر العماد الكاتب أن تلك كانت خطة محكمة من الصليبيين لتفريق جمع المسلمين .

وفى عام ٥٧٥ هـ / ١١٧٨ م أعاد صلاح الدين الى بلاد الشام ودخل دمشق حيث بدأ يستعيد خطته واستراتيجيته للجهاد . وكانت أهم أهدافه فى تلك السنة هى ازالة الحصن المنيع الذى بناه الملك بلدوين الرابع عند مخاضة الأحزان الى الغرب من بانياس ، ورتب عليه فرسان الداوية للدفاع عنه (١٩) .

وقد طلب صلاح الدين من الصليبيين هدم ذلك الحصن وعرض عليهم أن يدفع لهم مبلغا من المال نقدره المصادر الاسلامية والمسيحية بستين ألف قطعة من الذهب ، لكن لم يلق ذلك الطلب قبولا فزاده الى مائة من الذهب لكن الملك رفض أيضا مما أدى بصلاح الدين الى أن يقسم بأن يزيل هذا

(١٧) المصدر السابق ج ١١ ص ٤٥ .

(١٨) ابن الأثير . المصدر السابق ج ١١ ص ٤٥٣ ، وانظر سنا البرى الشامى ص ١٦٠

وفارن

S. Runciman, A History of The Crusades, II, p. 419.

Humphry of Toron.

وهنفرى كما تذكره المصادر الاسلامية هو .

(١٩) العماد الكاتب . البرى الشامى ج ٣ مخطوط ورقة رقم ١٢٢

الحصن (٢٠) وقد كان هذا الحصن يمثل عقبة كثود فى الطريق بين دمشق والساحل كما كان يهدد بانياس . لكن الصليبيين لم يستجيبوا لطلب صلاح الدين ، وأقاموا حصنا آخر على جبل هونين مسيطرين بذلك على منابع نهر الأردن .

ومن ناحية أخرى واصل الصليبيون هجماتهم على المسلمين فأسروا عددا من أهالى دمشق ممن كانوا يرعون أغنامهم وماشييتهم فى سهول بانياس ، وكان السلطان يعسكر بجنوده عند تل القاضى ببانياس وجاءه ابن أخيه عز الدين فرخشاه يخبره بأن الصيف أوشك على البدء ، وأن هذا يشكل خطرا على كفاءة المسلمين القتالية ، ومن ثم لا بد من انجاز المهمة التى جاءوا من أجلها . واستجاب السلطان لرأى ابن أخيه ، وصمم على ضرب الصليبيين ، فحاصر المسلمون حصن بيت الأحزان وأزالوه واحتموا بباطنه (٢١) .

موقعة مرج عيون ٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م :

تقدمت جيوش الصليبيين وعلى رأسها الملك بلدوين الذى دعى ريموند صاحب طرابلس للاشتراك معه فى القتال ، وقصدوا جميعا عسكر السلطان، وفى طريقهم علموا بعودة عز الدين فرخشاه من احدى غاراته محملا بالأسباب والغنائم فحاولوا مهاجمته عند سهل مرج عيون بين نهر الليطاني ونهر الأردن ، وعلم صلاح الدين بذلك فأرسل المدد الى جنوده ، وفى نفس الوقت اشتركت قوات الفرسان الداوية مع المسيحيين فى القتال . وقد كانت الضربة التى وجهها صلاح الدين الى جيش الصليبيين قاصمة ، وفر الجيش الصليبي واستطاع الملك بلدوين ومعه ريموند الفرار حيث عبروا الليطاني ، لكن من تبقى من رجالهم وقعوا فى الأسر وكان من بينهم عدد من رجالات الصليبيين ومقدميهم ، وبعد النصر طلب صلاح الدين أن يستعرض الأسرى ويصف العماد الكاتب يقول : تم أذن فى تقديم الأسارى وهم يتهادون كأنهم سكارى ، فأول من قدم أود مقدم الداوية الكبير ، وأحضر هو ابن القومصية ، وقيد أخوه صاحب جبيل وجماعة من مقدميهم الأكابر (٢٢) .

Runciman, A History of The Crusades, II. p. 418. (٢٠)

(٢١) سنا البرق الشامى ص ١٦٣ .

(٢٢) عماد الكاتب البرق الشامى ج ١ مخطوط ورقة رقم ١٣٦ وابن الأثر . الكامل

ج ١١ ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

أما ابن بارزان كما تسميه المصادر العربية فهو بلدوين الإبليني Baldwin of Ibelin ، وأما مقدم الداوية الكبير فهو أدو ساند آمد Otto of Saint Amand ، وأما هو بن القومصية فهو Hugh of Galille ابن قومصية طرابلس التي قدمت له فدية مقدارها خمسة وخمسين ألف دينار صوري . وطلب صلاح الدين مائة وخمسين ألف دينار فدية بلدوين الإبليني بالإضافة إلى إطلاق سراح ألف أسير من المسلمين . أما مقدم الداوية فقد رفض أن تدفع له فدية ونقل إلى دمشق حيث ظل أسيرا بها إلى أن مات في العام التالي ٥٧٦ هـ / ١١٨٠ م (٢٣) .

وواصل صلاح الدين هجومه على فلسطين خاصة وأنه قد سمع بوصول مدد جديد من الفرسان المسيحية بقيادة هنري الثاني أمير شامبين ، واستطاع صلاح الدين أن يوقع بهم الهزيمة مما أدى إلى فرارهم ، ويعترف المؤرخون المسيحيون بعدم فعالية المدد القادم للصليبيين من الغرب . ولم يكتف صلاح الدين بمهاجمة الصليبيين برا ، بل خرج الأسطول المصري مبحرا تجاه سواطيء الشام حيث هاجم مدينة عكا . وأمام هذه الانتصارات الإسلامية أرسل الملك بلدوين يطلب عقد الهدنة مع صلاح الدين ، وقد وافق صلاح الدين على ذلك .

وقد حدث في تلك السنة في بلاد الشام مجاعة كبيرة بالإضافة إلا أن صلاح الدين كان قد قرر الاستيلاء على حلب . وقد عقدت الهدنة لتلك الأسباب ، وكانت مدتها عامين وفع عليها ممثلين لكل من صلاح الدين وبلدوين وذلك في عام ١١٨٠ م .

وبعد فترة قصيرة وعقب ظهور الأسطول المصري في مياه البحر المتوسط طلب ريموند الثالث صاحب طرابلس عقد هدنة مماثلة مع صلاح الدين .

صلاح الدين في الجزيرة :

في خريف نفس العام اتجه صلاح الدين شمالا نحو الفرات حيث حليفه الأمير الارتقي صاحب حصن كيفا ، والذي نشب بينه وبين قلعج أرسلان السلجوقي خلاف شديد ، وهناك بدأ صلاح الدين يعمل على التوحيد بين أمراء تلك المنطقة ، فورد عليه رسل قلعج أرسلان وسيف الياف الدين

غازى صاحب الموصل ، والأمير روبين صاحب أرمينيا ، وحلف الرسل
يمين الولاء للسلطان ، كما انفقوا على الهدنة فيما بينهم لمدة عامين (٢٤) .

الاحوال العامة فى المعسكر الصليبي :

قضى باودين الرابع ملك بيت المقدس بقية وقته فى اقامة التحصينات
العسكرية لتقوية مملكته والدفاع عنها ضد المسلمين ، وكان وليم الصورى
أسقف صور فى ذلك الوقت فى القسطنطينية فقد ذهب لزيارتها فى طريقه
الى القدس عند عودته من روما حيث كان فى زيارة لها منذ عام ١٧٧٥ م ،
واستمر هناك حتى عام ١١٧٩ م لحضور مؤتمر اللاتيران .

وفى القسطنطينية قابله الامبراطور ايمانول كومنينوس بحفاوة بالغة
وأبدى اهتمامه ببلاد الشام ، رغم أنه كان كهلا يعانى من الشيخوخة
وأمرضها .

وفى نفس الوقت حاول الأمير روبين صاحب أرمينيا توطيد علاقته
بالصليبيين فقام بزيارة الى بيت المقدس تلحج ، وهناك تزوج من إحدى
الأميرات الصليبيات وهى ايزابيلا أف تورون ، كما أعلن الإعاقبة المسيحيون
فى بلاد الشام ولاءهم للصليبيين ، وأرسلوا بطيركهم ميخائيل المؤرخ
حيث التقى بملك مملكة بيت المقدس .

وبدأت أحوال المملكة المسيحية فى الاضطراب فقد مرض بلدوين الرابع
وتهددتها مشكلة أساسية هى مشكلة الوراثه ، اذ كان بلدوين الرابع يعرض
على أن يكون العرش فى أسرته من بعده ، وعلى هذا بدأ فى تزويج شقيقته
سيبيلا فتزوجت للمرة النانية الأمير جى دى لوزنيان وذلك فى عام ١١٨٠م
كذلك تزوجت أخته الصغرى ايزابيلا من الأمير همفري الرابع النورونى ،
كما ازدادت صحة الملك فى السوء والتدهور وازداد معها تدخل أمه أحنس
أف كورثينى وخاله جوسلين الثالث فى شئون المملكة ، وما لبث أن مات الملك
بلدوين الرابع ناركاً المملكة تعاني من مشكلاتها المتعددة الداخلية والخارجية .

وأضاف الى مشكلات المملكة التقارب الذى حدث بين صلاح الدين

(٢٤) ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، وانظر

S. Runciman, A History of The Crusades, II, pp. 421-22.

الأيوبى وبين الامبراطور البيزنطى ايمانويل كومنينوس الثانى الذى اعتلى العرش البيزنطى بعد وفاة أبيه ايمانويل كومنينوس الأول ، وفى عام ١١٨١م أرسل الامبراطور البيزنطى مبعوثه الى صلاح الدين لعقد هدنة معه .

أصبح المسيطرون على المملكة بعد بلدوين الرابع هم الملكة الأم وأرناط (رينو شاتيون) وأعضاء أسرة لوزجنان وحلفاؤهم بينما أبعد وليهم الصورى معلم الملك وأسقف صدور لخطورته عليهم واضطر فى النهاية وبعد محاولات للتوأم أن يغادر القدس الى روما فى عام ١١٨٢ م أو ١١٨٣ م ليعرض مشكلته على البابا لكنه لم ينجح ومات مسموما هناك على يد مبعوث بطريكى من الشرق (٢٥) .

حصن الكرك والشوبك :

كان من المشكلات الأساسية فى العلاقات بين المسلمين والصليبيين قيام حصن الكرك فى الطريق بين بلاد الشام ومصر ، وقد كان صاحب هذا الحصن هو الأمير رينو دى شاتيون (أرناط) والذى يصفه المؤرخون المسلمون بأنه كان من شياطين الفرنج ومردتهم وأشدهم عداوة للمسلمين (٢٦) .

ويذكر ابن الاثير أن أرناط جمع عسكره فى عام ٥٧٧ هـ / ١١٨١ م وعزم على المسير فى البر الى تيماء ، ومنها الى مدينة النبى صلى الله عليه وسلم للاستيلاء على تلك النواحي الشريفة ، فسار اليه عز الدين فرخشاه بعساكر دمشق وفوت على ذلك الأمير الصليبي الفرصة فى الاعتداء على مقدسات المسلمين .

وقد أثرت تلك المحاولة الهوجاء من صاحب حصن الكرك على العلاقات بين المسلمين والصليبيين ، وحدث بعد ذلك أن أغار أرناط على قافلة تجارية للمسلمين كانت فى طريقها من دمشق الى الحجاز وسلبها ، وحين عجزت مملكة بيت المقدس عن ردع حليفها أرناط اضطر صلاح الدين الى اعلان الحرب على الصليبيين وانهاء الهدنة القائمة بينهم .

(٢٥) يقول ارنول ان رليم الصورى مات مسموما على يد طبيب أرسله هيركليوس الى روما ، وأن هيركليوس زار روما بعد ذلك . انظر
S. Runciman, A History of The Crusades, II, 245 - 6.

(٢٦) ابن واصل - مفرج الكروبي ج ٢ ص ١٥٣ .

الاعداد للمواجهة الشاملة مع الصليبيين :

فى عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٢ م أعد صلاح الدين الأيوبي عدته للخروج الى بلاد الشام ، واتجه صلاح الدين الى ايلة فلما اقترب منها جاءت الأخبار بقول بأن الصليبيين قد جمعوا له واستعدوا لفتاله ، فسير صلاح الدين عساكر قليلة تسبقه ومعها أخاه تاج الملوك بوري حيث اتجه الى دمشق وسار صلاح الدين فى المقاتلة من عسكره عبر بلاد الكرك والشوبك فلم يعترضه أحد من الصليبيين حتى وصل الى دمشق •

ومن دمشق بدأت الغارات المتفرقة على بلاد الفرنج فحاصر المسلمون سُقيفاً بالقرب من طبرية وربما كانت هذه الغارة غارة استطلاعية أعقبها غارات •

ويروى ابن الاثير تفصيلات التحركات العسكرية لصلاح الدين منذ أن نزل بدمشق يقول : لما وصل دمشق قضى أياما يستريح هو وجنوده ثم سار الى بلاد الفرنج فقصده طبرية حيث نزل بالقرب منها وخيم بالأفحوانة من الأردن ، جاءت الفرنج بمجموعها فنزلت بطبرية ، فسير صلاح الدين فرخشاه ابن أخيه الى بيسان فدخلها قهرا وغنم ما فيها وقتل وسبى وأغار على جحف الغور غارة شمعواء فعم أهلها قتلا وأسرا ، وجاءت العرب فأغارت على جينين واللجون حتى قاربوا مرج عكا (٢٧) •

وسار الصليبيون من طبرية حتى وصلوا الى جبل كوكب ، وهنا تقدم صلاح الدين اليهم ، وأرسل جنوده الى أعلى الجبل يرمونهم بالنشاب حيث كان الصليبيون فى أسفل الجبل ، وحمل المسلمون على الصليبيين وألحقوا بهم هزيمة قوية ثم عاد صلاح الدين ورجاله الى دمشق • ويقول ابن واصل : والتحم بينهم القتال تحت حصن كوكب ، واستشهد جماعة من المسلمين ، وكان النصر لأهل الاسلام ، ثم عاد السلطان مظفرا (٢٨) •

وعاود صلاح الدين غزو الكرك فى عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م ، وكان قد أرسل الى أخيه الملك العادل أن يسير اليه بعساكر من مصر ليلتفيا على

(٢٧) ابن الاثير • الكامل ج ١١ ص ٤٨١ •

اس شداد • النوادر السلطانية ص ٦٢ •

(٢٨) ابن واصل • مرجع الكروب ج ٢ ص ١١٥ •

الكرك ، ودارت حرب طاحنة حول ذلك الحصن ، يبدو انها لم تسفر عن نتائج حاسمة . فقد سار السلطان واخوه العادل نحو دمشق ، بينما سير بهي الدين عمر الى مصر .

اقطاع الملك الناصر مدينة حلب لآخيه الملك العادل :

يقول ابن شداد : ثم رحل السلطان مستصحبا أخاه الملك العادل الى دمشق ليمسكه عن الكرك بعد نزول الافرنج عليها ، فدخل دمشق في الرابع والعشرين من شعبان من سنة تسع وسبعين ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م راعطى أخاه ابنك العادل حلبا (٢٩) .

بيضا يقول ابن واصل : ثم عزم السلطان على السير الى حلب فبلغه ان انواصلة كاتبوا الفرنج ورغبوهم في فصد النفور الاسلامية ليشغلوا السلطان عن مقصدهم ، فوجه السلطان الى بعلبك وخيم بالبقاع وكان قد واعد أسطول مصر ان يجهز الى بلاد الشام فبلغه الخبر انه وصل الى بيروت ، فبادره السلطان بعسكره جريده ، فلما وصل رأى أن أمر بيروت يطول ، وكان قد سى الأسطول منها وسلب ، فأغار على تلك البلاد ورجع ، وأعاد عز الدين فرخشاه الى دمشق ورحل السلطان الى بعلبك ومنها الى حمص ثم الى حماه ، ومنها سار الى حلب (٣٠) .

ويروى كمال الدين بن العديم أن السلطان بعد أن دخل دمشق بلغه أن انواصلة كاتبوا الفرنج على قتاله فجعل ذلك حجة عليهم وسار حتى نزل حلب سنة ثمان وسبعين وخمسمائة على عين اشمونيت وامتد عسكره حولها شرقا ، وأقام ثلاثة أيام ، فقال له عماد الدين : امض الى سنجار وحذرها وادفعها الى أعطيك حلب (٣١) .

ورحل السلطان عن حلب فوصل الى البيرة وكانت لشهاب الدين الارمني صاحب وملئها ولده وكن يدين بالولاء لعز الدين صاحب الموصل لكن السلطان لم يمكن من دخولها ، ولما رأى أمرها يطول رحل عنها الى ماردین

(٢٩) ابن شداد . البوارق السلطانية ص ٦٤ .

(٣٠) ابن واصل . معراج الكروب ج ٢ ص ١١٥ . ١١٦ .

(٣١) كمال الدين بن العديم . ردة الخب من تاريخ حلب ج ٣ ص ٥٦ .

ويروى ابن واصل أن السلطان راسل الأمراء المسلمين يستنفرهم للجهاد ، ودعاهم قائلا : من جاء مستسلما سلمت بلاده على أن يكون من أجناد السلطان وأتباعه ومساعديه على جهاد الكفر (٣٢) .

ورحل السلطان بعد ذلك عن البيرة ونازل الرها وعددا من مدن الجزيرة فاستولى على حران والرقه ومشهد الرمان وعربان والخابور ورأس عين ونازل بعد ذلك قلعة نصيبين الى أن استأمنت فاقطعها حسام الدين أبا الهيجه السمين واستولى على الخابور .

وبينما السلطان في نصيبين ينظم أمورها وصلته الأنباء بأن الفرنج هاجموا دمشق ، لكنه لم يعد الى الشام وواصل مهمته في المشرق فاتجه لمنازلة الموصل .

حصار الموصل :

اختار صلاح الدين البقاء في الشمال ليتم مهمته في جمع الشمل واتحاد الكلمة وأخبر مجلس مشورته بأنهم أي الصليبيين انما يخربون قرى بينما يملك المسلمون عنها عوضا عنها بلادا أو نقوى على قصدهم ، واتجه لحصار الموصل .

وكان السلطان قد جمع رجاله ومجلس حربه لينشاور معهم حول مدينة الموصل ، وهل يبدأ بحصارها أم يقصد سنجار أولا ، واختلف الأمراء الا أن الرأي في النهاية اجتمع على أن تكون الموصل هي هدف السلطان . ووافق على ذلك بعض الأمراء ومنهم ناصر الدين محمد بن شركوه . ويعول ابن واصل : وكان عز الدين صاحب الموصل ونائبه فيها مجاهد الدين فايماز قد جمعا بالموصل العساكر الكثيره ما بين فارس وراجل وأظهروا من السلاح آلات الحصار ما حارت له الأبصار (٣٣) .

ووصل السلطان بعسكره الى الموصل فلما رآه وحفنه رنى ما هنالك وملاً صدوره وصدور أصحابه ، فانه رأى بلد عظيمًا ، ورأى الأسوار

(٣٢) ابن واصل . مفرج الكروب ج ٢ ص ١١٧ .

(٣٣) ابن واصل . المصدر السابق ج ٢ ص ١١٨ . ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٤٨٤ .

قد ملئت بالرجال ، وليس فيها شرافة الا وعليها رجل مقاتل ، فلما رأى ذلك علم أنه لا يقدر على أخذه (٣٤) .

وقال السلطان لناصر الدين ولظفر الدين : فقد غررتماني واطمعتاني في غير مطمع ، ولو قصدت غيره قبله كان أسهل أخذاً بالاسم والهيبة النى حصلت لنا في فلوب الناس ، ومتى نازلناه ، وعدنا ولم تأخذه ينكسر ناموسنا ، ويندل حد شوكتنا (٣٥) .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاصر السلطان البلد وذلك في عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٤ م ولم يتمكن جيشه من انجاز مهمته ، واضطر السلطان في النهاية وبعد أن رأى حصانة الموصل وقوة أسوارها الى الرحيل عنها الى سنجار .

منازلة سنجار وامتلاكها :

بعد أن أيس السلطان من حصار الموصل ، نزل بعساكره صوب سنجار ، فالتقى في طريقه اليها بعساكر من الموصل ، فحاصروهم ، وأخذ خيلهم وعددهم وردهم الى الموصل . ووصل السلطان الى سنجار وكان بصحبته رسل دار الخلافة الذين كانوا اتصلوا به للحديث في الصلح مع أمير الموصل .

وضرب صلاح الدين الحصار على سنجار حين وصل اليها ، وضايقها وألح في قتالها ، ونصب عليها آلات الحصار ، فهدم جزءاً من سورها ووكل بها من يحفظ قلعتها .

وحل رمضان والسلطان على القتال فكف عنه ، وذلك بعد أن تسلم المدينة وقلعتها ورحل صاحبها وأهله الى الموصل . وولى السلطان على سنجار الأمير سعد الدين مسعود معين الدين أنر .

ويروى ابن الاثير أن دخول السلطان الى سنجار كان سلماً اذ كاتب جماعة من الأكراد كانوا بداخل البلد وأشاروا عليه بقصد بعض النواحي ، فقصدوها فسلموا تلك الناحية اليه ، فملك الباشورة فضعف اذ ذاك قلب

(٣٤) ابن واصل مفرج الكروب ج ٢ ص ١١٩ .

(٣٥) المصدر السابق ج ٢ ص ١٢١ .

صاحبها ، فسلمها بالأمان • ويضيف ابن الاثير : ولو قاتل على تلك الناحية لأخرج العسكر الصلاحي عنها ، ولو امتنع بالقلعة لحفظها ومنعها ، ولكنه عجز ، فلما طلب الأمان أجابه صلاح الدين اليه فأمنه وملك البلد (٣٦) •

ولما ملك صلاح الدين مدينة سنجار وقرر قواعدها سار الى نصيبين وكانت له منذ أن فتحتها وعين عليها الأمير أبا الهيجاء السمين ، فشكا أهلها ظلمه وقسوته لصلاح الدين فعزله وأخذه معه الى حران •

واستطاع صلاح الدين قبل عودته الى حران أن يبطل مشروع تحالف كان على وشك أن يتم بين أمير الموصل أتابك عز الدين ، وبين شاه أرمين صاحب خلاط •

بدء الحرب مع الصليبيين :

كانت البداية الحقيقية لحرب الصليبيين حين هاجم الأمير أرناط أمير الكرك قلعة ايله • وقد دخلت البحرية المصرية الحرب ، وأسهمت في الجهاد المقدس الذي أعلنه المسلمون ضد الصليبيين •

فندكر المصادر الاسلامية ان ابرنس الكرك بنى أسطولا عظيما وسيوره حصن ايلة وهو للمسلمين ، ومنع أهله من ورود الماء فتعرض أهله لشدة وخطر عظيمين •

وسارت فرقة أخرى من هذا الأسطول نحو عيذاب حيث أثاروا موجة من الفزع والرعب في البحر الأحمر ، وأفسدوا السواحل ، ونهبوا وأخذوا من وجدوا المراكب الاسلامية ومن فيها من التجار ، ويقول ابن الاثير : وبغتوا الناس في بلادهم على حين غفلة منهم ، فانهم لم يعهدوا بهذا البحر فرنجيا قط ولا محاربا (٣٧) •

ويقول ابن واصل : حاول ابرنس الكرك التفكير في وسيلة يتأتى له عن طريقها فتح قلعة ايلة ، فبنى سفنا ونقل أخسابها على الجمال الى الساحل ثم ركب المراكب وشحنها بالمقاتلة وآلات الحرب ، وأوقف منها مراكبين

(٣٦) ابن الاثير • الكامل ج ١٦ ص ٤٨٧ ، ٤٨٨ •

(٣٧) المصادر السابق ج ١١ ص ٤٩٠ •

على جزيرة القلعة تمنع أهلها استسقاء الماء ومضى الباقيون في مراكب الى عيذاب ففقطعوا طريق التجارة ، وشرعوا في القتل والنهب والأسر ، ثم توجهوا الى أرض الحجاز فعظم البلاء وأعضل الداء وأشرف أهل المدينة النبوية منهم على خطر عظيم (٣٨) .

ووصل الخبر الى مصر وكان عليها نيابة عن أخيه السلطان صلاح الدين الملك العادل ، فأصدر أوامره الى الحاجب حسام الدين لؤلؤ بان يسير في أسطول مصر الى ايلة حيث استطاع أن يظفر بالمركب الافرنجي ، فأحرقه وأسر من فيه ثم سار الى عيذاب ، ودل على مراكب الفرنج ، فتبعها واستولى عليها بعد أيام وأطلق المأسورين من التجار ، ورد عليهم ما أخذ منهم ثم صعد الى البر وتبع الفرنج وضرب عليهم الحصار في شعب لا ماء فيه فأسروهم جميعا ، فأرسل ممن أسر الى البلد الحرام ، وأخذ معه من الأسرى الى مصر .

وقد وصف الرحالة ابن جبير ذلك فقال : لما حللنا الاسكندرية في الشهر المؤرخ أولا المحرم ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م عاينا مجتمعا من الناس عظيما برزوا لمعاينة أسرى من الروم أدخلوا البلد راكبين على الجمال ووجوههم الى أذنانها وحولهم الطبول والأبواق فسألنا عن قصتهم ، فأخبرنا بأمر تتفطر له الأكباد اشفاقا وجزعا ، وذلك أن جملة من نصارى الشام اجتمعوا وأنشأوا مراكب في أقرب المواضع التي لهم من بحر القلزم ثم حملوا أنقاضها على جمال العرب المجاورين لهم بكراء اتفقوا معهم عليه ، فلما حصلوا بساحل البحر سمروا مراكبهم وأكملوا انشاءها وتآليفها ودفعوها في البحر وركبوا قاطعين بالحجاج وانتهوا الى بحر النعم (٣٩) . فأحرقوا فيه نحو ستة عشر مركبا وانتهوا الى عيذاب فأخذوا فيها مركبا كان يأتي بالحجاج من جدة ، وأخذوا أيضا في البر قافلة كبيرة كانت تأتي من قوص الى عيذاب ، وقتلوا الجميع ولم يحيوا أحدا ، وأخذوا مركبين كان مقبلين بتجار من اليمن وأحرقوا أطعمة كثيرة على ذلك الساحل كانت معدة لمكة والمدينة أعزهما الله ، وأحدثوا حوادث شنيعة لم يسمع مثلها في الاسلام ولا انتهى رومي الى ذلك الموضع .

(٣٨) ابن واصل مفرج الكروب . ج ٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣٩) لا ذكر لهذا البحر بين البحار المعروفة ولعل اسمه محرف .

ويضيف ابن جبير : ومن أعظمها حادثة تسد المسامع شناعة وبشاعة وذلك أنهم كانوا عازمين على دخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإخراجه من الضريح المقدس . ولم يكن بينهم وبين المدينة سوى مسيرة يوم واحد ، فدفع الله عاديتههم بمراكب عمرت من مصر والاسكندرية دخل فيها الحاجب المعروف بلؤلؤ من أنجاد المغاربة البحرين فلاحقوا العدو وهو قد قارب النجاة بنفسه فأخذوا عن آخرهم ، وكانت آية من آيات العناية الجبارية وأدركوهم عن مدة طويلة كانت بينهم وبين الزمان وقتلوا وأسروا وفرق من الأسارى على البلاد ليقتلوا فيها ، ووجه منهم إلى قلة إلى المدينة وكفى الله بحميل صنعته الإسلام والمسلمين أمرا عظيما والحمد لله رب العالمين

وبينما السلطان صلاح الدين في بلاد الشام رأى أن يواصل توحيد المنطقة الشمالية كلها ، فأتجه نحو آمد وذلك بعد أن استأذن الخليفة الأمام الناصر لدين الله ، وكانت تابعة للسلاجقة وعليها شيوخ كبير يدعى محمود ابن ايكلى ، ونصب السلطان على المدينة آلات حصاره وضايقها حتى طلب مؤيد الدين نيسان الحاكم الفعلي للمدينة الأمان وأخرج نساءه إلى القاضي الفاضل يسأله أن يأخذ له ولأهله وماله الأمان فسعى الفاضل في ذلك إلى السلطان فأجابه إلى ذلك ، وتسلم صلاح الدين آمد في المحرم لعام ٥٧٩هـ / ١١٨٣ م (٤٠) .

وبعدها استولى صلاح الدين على تل خالد من أعمال حلب وتسلمها بعد أن طلب أهلها الأمان . ومنها سار إلى عين تاب فطلب صاحبها الأمان فأمنه صلاح الدين وأقر حصنها بيده . ولم يبق أمامه من البلدان سوى حلب .

استيلاء صلاح الدين على حلب :

وفي عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣ م سار صلاح الدين إلى حلب. بعد أن استولى على عين تاب فنزل بالميدان الأخضر ، وأقام به عدة أيام وسير المقاتله يباسطون ويقاتلون عسكر حلب . واستدعى السلطان العساكر من الأطراف ولما لم يجد السلطان في القتال رجا أن يأخذها بدون ذلك .

(٤٠) ابن الأثير . الكامل ج ١١ ص ٤٩٤ . وابن واصل . مفرج الكروب ج ٢ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

وكان صاحب حلب عماد الدين زنكى بن زنكى ومعه كثير من العسكر النورى وهم مجنيدون فى القتال مجدون فيه . ورأى عماد الدين كثرة الحرج فسمح بماله ، وحضر عنده بعض الأجناد وطلبوا منه شيئا فاعتذر بقله المال عنده ، فقبل له : من يريد أن يحفظ مثل حلب يخرج الأموال ولو باع حتى نسائه وقيل ولو باع نساءه (٤١) .

ومال عماد الدين زنكى حينئذ الى تسليم حلب وأخذ العوض عنها وفقا لارض قديم كان السلطان قد عرضه من قبل .

الصلح بين صلاح الدين وصاحب حلب :

أرسل عماد الدين زنكى بن مودود رسوله الى صلاح الدين وكان الأمير حسام الدين طمان الياروقى سرا حيث عرض عليه أمر تسليم حلب مقابل أن يرد عليه سنجار ، فوافق السلطان وزاده الخابور والرقه وسروج واشترط عليه ارسال العساكر فى خدمته للجهاد .

ولما تم ذلك لعماد الدين سرا ، أعلنه على عساكره ، وأعلنه على الرعية ، وخرجت العسكر الى خدمة السلطان واجتمعوا به فى الميدان الأخضر ، وخرج اليه أيضا مقدموا حلب فخلع عليهم وطيب قلوبهم . ونروى المصادر أن أهل حلب لم يرضوا عما فعل عماد الدين زنكى وفيه حوه مع قدرته على حفظها والامتناع بها .

وسار عماد الدين الى اعطاعاته الجديدة ، وتسلم صلاح الدين حلب واستقر الحال بينهما واتفعا على أنه اذا احتاج صلاح الدين الى خدمة عماد الدين سار اليه بنفسه وعسكره لا يحتج بحجة .

ومدح الشعراء صلاح الدين بقصائد مبشرين اياه بالفتح الأكبر ومنهم محبى الدين بن الركى قاضى دمشق .

وفتحكم حلبا بالسيف فى صفر مبشر بفتوح القدس فى رجب

وامضى صلاح الدين بعد ذلك وقتا فى التنظيمات الادارية فى مصر وبلاد

(٤١) اس الأثر . الكمل ج ١١ ص ٤٩٦ - ابن واصل مغرر الكروب ج ٢ ص ١٤٢ .

النشام ، كما كان يعمل على وضع الترتيبات فى اللازمة لانجاح خطة الجهاد المقدس .

وربما ساعد صلاح الدين سوء الاحوال فى مملكة بيت المقدس والحلاف حول من يعتلى عرش المملكة بعد وفاة الملك بلدوين الرابع الملك المجنوم وندخل صاحب طرابلس وزوجته صاحبة طبرية فى شئون المملكة .

الاستئثار للجهاد :

وفد بدأ صلاح الدين يستنفر الناس للجهاد وذلك فى مستهل عام ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م ، فكتب الى الموصل وديار الجزيرة واربل وغيرهما من بلاد الشرق ، والى مصر والى النشام يدعوهم للجهاد ، ويحثهم عليه ويأمرهم بالتجهيز له بغاية الامكان .

وخرج السلطان من دمشق يوم السبت مستهل العام فوصل الى رأس الماء فأمر ابنه الملك الأفضل نور الدين بالاقامة هناك لتجتمع عنده الامداد والاجناد ، ثم سار هو الى بصرى وخيم على قصر السلامة حيث قام بعملية استطلاع وتأمين ضد جنود أرناط صاحب حصن الكرك . وهاجم صلاح الدين مزارع الحصن وأفسد كرومهم وكذلك فعل بأرض الشوبك .

ووصلت العساكر المصرية فتلفاها صلاح الدين بالقرتين ، وأمرهم بالتفرق فى أرض الكرك والشوبك .

وقدمت العساكر الحلبية بعد تأخرها بعض الوقت وذلك لاشتباكها مع الفرنج بالقرب من أنطاكية ، وكان على رأسهم بدر الدين لدردم بن ياروق ، وقدم عسكر دمشق وعلى رأسهم صارم الدين قايماز النجمي ، وتجمعوا عند الملك الأفضل ، فانهض فرقه الى صفورية حيث التحمت بجيوش الصليبيين وأوقعت بهم الهزيمة وكانت هذه الغارة مقدمة الفتوح .

ووصلت البشائر الى السلطان وهو يغير على الكرك والشوبك فسار الى عشترا وعسكر بها . وفى عشترا وفدت الجيوش الاسلامية وكانت عدتها كما تقدرها المصادر اثنى عشر ألف مقاتل . واستعرض صلاح الدين عسكره ثم رتبته فرقا (أطلابا) وسار الى ثغر الاقحوانة فأقام هناك خمسة أيام حدد لكل أمير من أمراء جيشه مهماته وموقعه ، والتقت العساكر حول بحيرة طبرية .

وبرك صلاح الدين اطلاب جيشه على مواقعها رابضة حول البحيرة
واحدة هو لحرب طبرية ففتحها فى ساعة واحدة ، واستعصت عليها
فأعجزها (٤٢) .

موقعة حطين ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م :

بضعها أنزحون بأنها مفتوح الفتوح الاسلامية ، وبها تيسر فتح بيت
القدس ، وكان الصليبيون قد علموا أخبار العسكر الاسلامى ، فساروا
اليهم وعلى رأسهم مدميهم وفوادهم وفيهم الملك وفرنس الكرك .
يقول ابن شداد : ان الفرنج بحركوا لمقابلة العسكر الاسلامى فالتفوا
يهم عند سمح جين طبرية الغربى ، وفاتلوهم حتى جن الليل فظل العريقان
شاكين السلاح حتى الصباح فالتحما ، وذلك بارض لوبية وضيق المسلمون
عليهم الحماى ، وحلت بالفرنج خسائر عظيمة .

وقال حظه المسلمين هى قطع سبل الاتصال بين الصليبيين فى شرق
ميدان المعركة ومن الساحل حيث يمكنهم الحصول على مدد من المدن
الصليبية . وسمح المسلمون للصليبيين بالتقدم الى نحو حطين ، بينما سيطر
المسلمون على سمح اجمل ومنعهم من التقدم الى طبرية حيث يمكنهم الحصول
على الماء .

وعربى بحر اخيل ، وبالعرب من قرون حطين دارت المعركة وأحكم
المسلمون مضيق اخضار من كل جانب على الصليبيين ، واشتد بالصليبيين
العطش ، واشتد ضغط المسلمين عليهم ، وفر بعضهم الى جبل حطين
حيث لاحهم المسلمون . وازداد حرج الموقف بالنسبة للصليبيين حين أشعل
المسلمون النار فى الاعتشاب المنتشرة فى المنطة الواقعة بين لوبيا وطبرية
وما زاد فى عطش امود الصليبيين بضاف الى ذلك حرارة الجو فقد كانت
الصيف شديد الحرارة ، وحين فكر الصليبيون فى العودة الى الساحل كان
ذئ من العسر حدا لعد السافه بينهم وبين مدن الساحل ولانتشار كمائن
المسلمين ، وقطع حظ الرجعة عليهم .

وانهى المسلمون تلك المعركة الفاصلة بهجوم شامل على قلب الجيش

الصليبى ، أسروا فيه الملك ، واستولوا على صليب الصليبوت ، وساقوا
مقدميهم وأمرأهم أسرى .

يقول ابن شداد : (٤٣) ثم كان صباح السبت الذى يورك فيه فطلب
كل فريق من الفريقين مقامه ، فحملت الأطلاب الاسلامية من الجوانب وحمل
القلب وصاحوا صيحة الرجل الواحد فألقى الله الرعب فى قلوب الكافرين ،
وكان حقا علينا نصر المؤمنين .

وكانت خسائر الصليبيين فادحة ، كما كانت أسراهم فى أعداد كبيرة
وتقدرهم المصادر الاسلامية بثلاثين ألف أسير ما بين رجل وامرأة . كما
كانت الغنائم كثيرة عظيمة (٤٤) .

وكان من بين الاسرى مقدم الفرنج الملك جفرى (جى دى لوزنجنان)
وأبرنس الكرك الأمير أرناط وأخو الملك وهنفرى بن هنفرى صاحب تبنين
وابن صاحبه طبرية ، ومقدم الداوية وصاحب جبيل ومقدم الاسبتارية .

أما مقدم الداوية والاسبتارية فقد اختار السلطان قتلها ، أما الملك
فان صلاح الدين أكرمه واحضره اليه وأحضر معه البرنس أرناط . وقدمت
المشروبات المنلجة الى الملك الذى شرب منها ثم ناولها الأمير ، لكن صلاح
الدين قال للترجمان : قل للملك : أنت الذى سقيته ، والا ما سقيته أنا ،
وأراد بذلك عادة عربية بأن الأسير اذا أكل أو شرب ممن أسره حصل له
الأمان .

يقول ابن شداد وتتفق المصادر الاسلامية معه : أن صلاح الدين كان
قد نذر مرتين ان أظفره الله بالابرنس أن يقتله . الأولى حين أراد المسير الى
مكة والمدينة والاعتداء على مقدسات المسلمين فيها ، والثانية حين حرق
الهدنة بينه وبين السلطان وتعرض لاحدى القوافل الاسلامية المارة بأرضه ،
وقال لاسراة : قولوا لمحمد يجرى ينصركم . ولما أظفره الله به ذكره بمقولته ،
تلك ، وقال له هانذا انتصر لمحمد ، ثم عرض عليه الاسلام فلم يقبل فاستل
صلاح الدين خنجره (النمجاه) وضربه بها فحل كتفه ، وتم عليه من حضر
وعجل الله بروحه الى النار . لكنه لم يقتل الملك وقد ظن أنه يعامل مثل

(٤٣) ابن شداد . النوادر السلطانية . ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٤٤) ابن العديم . زبدة الحلب ج ٣ ص ٩٥ .

معاملة أرناط • أما بقية الاسرى فقد سير بهم الى قلعة دمشق حيث تم الاحتياط عليهم •

ويصف ابن شداد فرحة المسلمين بذلك النصر : وبات الناس في تلك الليلة في أتم سرور وأكمل حبور ، ترتفع أصواتهم بالحمد والشكر لله والتكبير والتهليل حتى طلع صباح الأحد (٤٥) •

واستكمل صلاح الدين انتصاراته في المنطقة فسار بعد ذلك الى طبرية ونسلم قلعتها من صاحبها زوجة ريموند صاحب طرابلس ، فسلمت القلعة وخرجت مؤمنة على نفسها ومالها وسارت الى زوجها •

ورجل السلطان بعد ذلك الى مدينة عكا حيث قاتل عليها واستطاع أن يستنقذ أربعة آلاف أسير من المسلمين واستتبع ذلك بفتح سلسلة من المدن ففتح قيسارية وبالس وجيفا وصفورية والناصره والشقيف والفولة ، كذلك استطاع صلاح الدين أن يستولى على تبنين وبروت وجبيل •

واتجه بعد ذلك جنوبا الى عسقلان فاستولى عليها كما استولى أيضا على الرملة ويبنى (يينا) والداروم ، وتسلم أصحابه غزة وبيت جبرين والنطرون وبيت لحم ومسجد الخليل وبهذا عادت معظم المدن الساحلية والداخلية المسلمين •

استرداد بيت المقدس :

تقوض نفوذ الصليبيين بسقوط معظم المعاقل والمدن والحصون التي كانت بأيديهم للمسلمين ، وبعد أن استرد صلاح الدين عسقلان واجتمعت عليه عساكره التي وجهها للاستيلاء على المدن الساحلية توجه الى بيت المقدس •

وكانت بداية هجوم صلاح الدين على بيت المقدس من جانب المدينة الغربى لكنه رأى أن السور مكتظ بالمقاتله وقيل ان عدد المقاتله على ذلك الجانب من السور بلغ ستون ألفا •

ومن ثم رأى السلطان الانتقال الى الجانب الشمالى حيث نصب عليه

آلات حصاره وشدد عليه لقتال والرمى حتى نم للمسلمين أحداث ثلثة بالسور • ولما ضيق المسلمون على بيت المقدس ورأى الصليبيون بها حرج الموقف طلبوا الأمان والتسليم • وتشاور المسلمون فيما يمكن أن يفعلوه ويبدو أن صلاح الدين رفض أن يستجيب للأمان الذى طلبه الصليبيون وبأنه أعاد رسل الصليبيين خائبين دون أن يحقق لهم مطلبهم فى الأمان •

وقد اضطر بليان الابلينى Balian of Ibelin ان يطلب الأمان لنفسه ويأتى الى صلاح الدين للتفاوض • تقول المصادر : وخرج عند ذلك اليه ابن بارزان ملقيا بيده ، ومتوسطا لأمر قومه حتى ستقر مع لسلطان على خروج الفرنج عن بيت المقدس بأموالهم وعيالهم وأن يؤدوا عن كل رجل منهم عشرة دنانير ، وعن كل امرأة خمسة دنانير وعن كل طفل لم يبلغ الحلم دينارين ، ومن لم يقدر على ذلك وقع فى الرق وبلغ جملة ما أخذ عن الصليبيين مائتين وستين ألف دينار صورية ووقع فى الرق منهم ستة عشر ألفا (٤٦) •

وتسلم المسلمون القدس فى يوم الجمعة السابع والعشرين من رجب عام ٥٨٤ هـ / ١١٧٨ م وأقيمت فيها الصلاة فى الجمعة التالية أول جمعة فى شهر شعبان من نفس العام •

وعاد القدس الى الاسلام ، ورتب صلاح الدين للمسجد الأقصى خطيبا واماما يرسم الصلوات الخمس ، وأمر بعمل منبر للمسجد وكان نور الدين قد أمر بعمل منبر للقدس ليس كمنله فى المنابر فأمر بإحضاره وإقامته فى المسجد الأقصى • ورتب السلطان أمور البلد وأمر بتحويل المراكز المسيحية للدواوية والاسبطارية الى مدارس وأغدق الأموال وأقطع الاقطاعات ثم رحل عنها ليستكمل رسالة الجهاد التى نذر نفسه من أجلها •

الحملة الصليبية الثالثة :

كان رد الفعل قويا فى أوروبا المسيحية نتيجة لسقوط بيت المقدس

-
- (٤٦) العماد الكانپ • الفتح القدس • ص ١١٦ : ١٢٩ •
 ابن شداد • الدوادر السلطانية ص ٨١ : ٨٢ •
 ابن الأثير • الكامل ج ١١ ص ٥٤٩ : ٥٥١ •
 ابن العديم • الزبدة ج ٣ ص ٩٨ ، ٩٩ •

وعودتها الى أيدي المسلمين ، فقد تقلص ملك الصليبيين في المشرق فضاعت
الرها ، ومن بعدها بيت المقدس ، ثم سقطت المدن الساحلية والداخلية ولم
يعد للصليبيين سوى بعض المواقع الساحلية وانكمشت امارة طرابلس ،
وتهدد أمن أنطاكية .

ولقد تمخض عن ذلك شعور عنيف بالسخط والغضب كان من نتيجته
أن كونت أوروبا المسيحية حملة جديدة للانتقام من المسلمين ، وتلك كانت
الحملة الصليبية الثالثة .

وتحركت ألمانيا لنجدة الصليبيين وحماية المسيحية في الشرق ، وتزعم
الامبراطور فردريك بارباروسا الموقف واستعد لقيادة حملة عسكرية سار
بها عبر أوروبا الشرقية مخترقين الأراضي البيزنطية في طريقهم الى بلاد
الشام ووصلت الاخبار الى صلاح الدين من حلب تؤكد تحرك ملك الألمان من
القسطنطينية في اعداد عظمية قدرتها المصادر بمائتين وستين ألف جنديا .
وأمام هذا الموقف استنفر السلطان الناس للجهاد ، وسار القاضي ابن شداد
بنفسه للدعوة للجهاد ، فذهب الى بغداد حيث الخليفة الناصر ، وسار
عماد الدين زنكي صاحب سنجار بعسكره ، كما سار ابن أخيه سنجرشاه .
صاحب الجزيرة ، وجاء صاحب الموصل بعسكره وصاحب اربل ، كلهم
تحركهم الاستجابة لداعي الجهاد ، مما يؤكد وحدة الكلمة ونجاح صلاح الدين
الأبوي في توحيد الاسلام ، وتدعيم أسس الجبهة الاسلامية ، وإخراجها
الى حيز التطبيق العملي .

وتتقدم الحملة التي يقودها الامبراطور فردريك بارباروسا في أرض
سلاجقة الروم ، حيث تعهد سلطان سلاجقة الروم بمساعدتهم نتيجة
مشكلاته الداخلية والخارجية ، وللعداء الذي كان قائما بينه وبين صلاح الدين
من جهة وبين البيزنطيين من جهة أخرى .

وعلى الرغم من الاشارة الى نوع من التفاهم بين السلاجقة والالمان
الا أن بلادهم لم تنج من هجومهم ، فقد تعرضت قونية لبربرية الالمان
فهاجموها وأحرقوا أسواقها ، واقاموا في قونية خمسة أيام حتى أرسل
قلج أرسلان الى الامبراطور الألماني يطلب الأمان ، واستجاب الامبراطور الى
ذلك ، وقدم له السلاجقة الادلاء لقيادته الى بلاد الشام .

واشتد الموقف على المسلمين ، وتصور المصادر الاسلامية مدى اهتمام
المسلمين بتلك الحملة القادمة اليهم وخوفهم على بلاد الشام ، واستنفر

صلاح الدين للمسلمين بالاستعداد للجهاد حتى أن صلاح الدين أمر بتدمير عدد من المواقع والحصون والمدن في شمال بلاد الشام حتى يعرقل تقدم الألمان إليها .

وتتدخل الأقدار في تحويل الموقف كله لصالح الاسلام ، اذ يتعرض الامبراطور الألماني لحادثة يفرق فيها في نهر صغير في قيلقية ، ووصل الجيش الألماني الى أنطاكية ومعهم جثمان الامبراطور الغريق ، ومنها فضل ابن الامبراطور فردريك أن يواصلوا سيرهم الى عكا حيث يشتركون مع الصليبيين في قتال المسلمين .

كذلك حرك الحماس الديني ملك فرنسا وملك انجلترا للانتقام لبيت المقدس ، والتأثر للمسيحية في المشرق ، أما ملك فرنسا فيليب أغسطس فقد أبحر من مرسيلى في طريقه الى الساحل الشامي ، وأما الملك الانجليزى ريتشارد فقد خرج من جنوا وتم اللقاء بين الزعيمين الأوروبيين في صقلية ، ومنها بدأ الترتيب للذهاب الى الشام .

وفي عام ١١٩١ م يصل الملك الفرنسى فيليب أغسطس الى صور ومنها الى عكا حيث هاجمها ، وساعده في ذلك الصليبيون في بلاد الشام .

وفي يونيو من نفس العام تصل أساطيل الملك ريتشارد الى صور فترفض الحامية أن تستقبله ويضطر الى الوصول الى عكا وازداد الصليبيون قوة بوصول ذلك المدد وفي نفس الوقت ساء الموقف في عكا ، وضعف موقف المسلمين فيها .

وعلى الرغم من هذه الحالة الشديدة على المسلمين ، فان أحوال المعسكر الصليبي كانت تعكس التفكك والخلاف بين رجالاتهم ، فقد كان ذلك الخلاف على أسده بين كونراد الثالث وبين جى دى لوزيجنان مما أدى بكونراد الى مغادرة عكا والوصول الى صور . كذلك مرض ريتشارد قلب الأسد واضطر الى مراسلة صلاح الدين يطلب الصلح ورغم تلك الأحوال التى عانى منها معسكر الصليبيين. الا أنهم عاودوا القتال وضايقوا عكا ، واشتد الحصار انذى تعرضت له حامية عكا الاسلامية ، ولم تقلح جهود صلاح الدين برا في انقاذها وانتهى الأمر بالحامية الاسلامية الى الاستسلام(٤٧) .

وبدأت المفاوضات بين المسلمين والصليبيين ومثل المسلمين فيها الملك العادل ، وقام بالترجمة بينه وبين ملك الانجليز ابن الهنفري . وكانت القاعدة التي أراد ملك الانجليز أن يقيم عليها الصلح هي : « أن تعود البلاد كلها اليينا (الصليبيون) وتنصرفون الى بلادكم(٤٨) » . ولم تتم المفاوضات لتطرف الملك ريتشارد في مطالبه .

وترددت المراسلات بين السلطان وبين ريتشارد في طلب استئناف المفاوضات ، فأجاب بأنه ترك أمر الصلح للملك العادل . وكذلك طلب المركيس كونراد الثالث الصلح شريطة أن يعطيه المسلمون صيدا وبيروت .

وعلى الرغم من الجهود العسكرية التي بذلها الطرفان ، والجهود السلمية التي هدف من ورائها كل من الصليبيين والمسلمين كسب الوقت وإعادة ترتيب الصفوف ، فإن الحملة الثالثة اسهمت في زيادة الخلاف بين الصليبيين ، واضطر الملك فيليب أغسطس للعودة الى بلاده وترك الأمر كله للملك ريتشارد قلب الأسد يدلي فيه بدلوه كيفما نطلبته الظروف السياسية

وبرحيل ملك فرنسا أصبح ريتشارد قلب الأسد زعيم الحملة الثالثة دون منازع ومن ثم كان عليه مسئولية ايجاد حلول لمشكلات الصليبيين في الشام .

وكانت أولى المشكلات التي أولاها عنايته هي مشكلة عكا ، وكانت المفاوضات دائرة بينه وبين صلاح الدين . يقول ابن العديم : فصالحوا الفرنج على تسليم البلد وجميع ما فيه من آلات الحصار والعدد والأسلحة والمراكب وغير ذلك ، وعلى مائتي ألف دينار ، وألف وخمسمائة أسير مجاهيل الأحوال ، ومائة أسير معينين من جانبهم يختارونهم وصليب الصليبيون على أن يخرجوا سالمين بأنفسهم وذرايعهم وأموالهم وقساوستهم وضمنوا للمركيس عشر آلاف دينار لأنه كان الواسطة ، ولأصحابه أربعة آلاف(٤٩) .

وحلف الفرنج على ذلك لكنهم عادوا فنكثوا على أعقابهم ونقضوا العهد وأسروا كل من كان في عكا من المسلمين واستولوا على أموالهم ، وسلبوا ثيابهم وسلاحهم ، ثم قتلوا منهم ألفين في يوم واحد .

(٤٨) ابن شداد . النوادر ص ١٨٢ .

(٤٩) ابن العديم . الزبدة ج ٣ ص ١١٩ .

والمشكلة الثانية هي تأمين الساحل ضد هجمات المسلمين وخاصة الاسطول المصرى وكان هدفه عسقلان ، وقد سبقه صلاح الدين اليها وهدمها وبذلك فوت عليه تلك الفرصة واتيجه بعد ذلك صلاح الدين الى القدس للدفاع عنه وحمايته ضد أية محاولة لاستعادته من المسلمين .

وقعة أرسوف ٥٧٨ هـ / ١١٩١ م :

بدأ الصليبيون تحركهم نحو أرسوف ، وتواصلت الى السلطان أخبارهم فاستعد للقائهم . ويصف القاضي بهاء الدين بن شداد هذه الواقعة فقد كان من شهود العيان يقول : أبلى المسلمون بلاء حسنا ، وأحاط المسلمون بفرسان الصليبيين وأوسكوا أن يوقعوا بهم الهزيمة ، لكن ريتشارد قلب الأسد تمكن من الصمود فى الحرب ، واستطاع فى النهاية ان ينزل هزيمة بالمسلمين ، وهى أول هزيمة تحل بالمسلمين منذ أن قاد زمام المعركة صلاح الدين الأيوبي .

وقد كان لتلك الهزيمة أوخم العواقب على المسلمين ، ذلك لأن اطماع الصليبيين لم تكن تقف عند حد ، ومما يؤكد ذلك تفكير ريتشارد بعد انتصاره فى أرسوف فى التوجه الى بيت المقدس .

وكان على صلاح الدين فى نفس الوقت أن يواجه مشكلة الحفاظ على بيت المقدس ، ومن ثم أعد خطة حكيمة للدفاع عن المدينة وحمايتها ، فقسم سور البلد ، ووزع قواده عليه ، وشرع فى عمارة سور جديد وعلى أبة حال لم يتمكن ريتشارد من الاستيلاء على القدس وربما تراجع عن دخولها لأسباب كثيرة منها أن مفاوضات من أجل الصلح كانت دائرة بينه وبين المسلمين ولأن الحرب كانت قد استنفذت امكانيات وطاقات كثيرة للصليبيين والمسلمين على السواء هذا بالإضافة الى الرغبة الملحة للملك ريتشارد فى العودة الى بلاده لأمر داخلية بها .

صلح الرملة ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م :

بدأت المفاوضات مرة أخرى بين صلاح الدين وريتشارد وأدت فى النهاية الى عقد صلح بينهما كانت بمقتضاها الهدنة بين المسلمين والصليبيين لمدة ثلاث سنوات وثلاثة أشهر على أن يسلموا للمسلمين عسقلان وغزة والداروم ، وان يبقى لهم البلاد الساحلية ما بين صور ويافا . وان تكون الرملة واللد مناصفة بين المسلمين واشترط صلاح الدين دخول بسلاد

الاسماعيلية ، واشترط الصليبيون دخول انطاكية وطرابلس في الصلح .

أما وضع الاماكن المقدسة فقد نص الصلح على أنه من حق المسيحيين الحج الى بيت المقدس دون أن يدفعوا أية ضرائب للمسلمين .

واستقرت القاعدة على أنهم يحلفون يوم الاربعاء لثمان بعين من شعبان وحلفوا ولم يحلف ملك الانجليز ، بل اخذوا يده وعاهدوه واعتذر بأن الملوك لا يحلفون ، وحلف ابن اخته الكونت وبليان بن بارزان الابليني وكان ممثلوا المسلمين في هذا الصلح الملك العادل ، والملك الأفضل ، والملك الظاهر والملك المنصور صاحب حماء ، والملك المجاهد صاحب حمص ، والملك الأمجد صاحب بعلبك ، والامير بدر الدين الياروقي صاحب تل باشر ، والامير سابق الدين عثمان بن الداية صاحب شيزر ، والامير سيف الدين المشطوب (٥٠) .

وعقدت هدنة عامة في البر والبحر وجعلت مدتها ثلاث سنين وثلاثة أشهر (٥٠) وأعلن الناس ، الا ان الصلح قد انتظم فمن شاء من بلادهم ان يدخل الى بلادنا فليعمل ، ومن شاء من بلادنا أن يدخل بلادهم فليعمل (٥١) .

وبعد أن استقرت الأمور على ذلك النحو عادت العساكر الاسلامية الى اوطانها ، وعاد السلطان الى دمشق بعد أن زار القدس . وفي دمشق مرض صلاح الدين مرضه الأخير ونوفى بها في عام ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م .

الدبلوماسية الاسلامية :

كانت الدبلوماسية الاسلامية في هذه المرحلة من العلاقات السياسية الاسلامية ذات سمة مميزة لعبت دورا هاما في الأحداث والافادة منها لصالح المسلمين الاسلامية فعندما خطط المسلمون لاسترداد القدس ، كان عليهم ألا يمحوا أناس من جبهه فبال على أنفسهم في وقت واحد . هذا بالإضافة الى أنه حين تمكن المسلمون من استرداد المدينة المقدسة تحركت أوروبا كلها في حركة سرعه معصاة للهدم الاسلامي الذي بدأ بحسر الوجود المسيحي في الشرق .

٥٠ : ابن خلدون ، الوفاة السلطنة ص ٢٣٥ .

٥١ : ابن خلدون ، الوفاة السلطنة ص ٢٣٥ .

ولقد كان صلاح الدين يعيد النظر في رسم أبعاد الدبلوماسية الإسلامية فمد يده الى علاقة ودية مع الامبراطور البيزنطى اسحق انجيلوس خاصة وان العلاقات كانت قد ساءت بين امبراطور ألمانيا والامبراطور البيزنطى وفى مقابل الصداقة التى أبداهما اسحق انجيلوس طلب أن توضع الاماكن المقدسة المسيحية تحت اشراف الكنيسة الشرقية .

وقد نجح صلاح الدين فى هذا الاتجاه ، حيث وعد الامبراطور البيزنطى أن يخبر المسلمين بتحركات الحملة الصليبية الثالثة ، كما أن الامبراطور البيزنطى تحالف مع المسلمين ضد السلاجقة فى آسيا الصغرى مما شغل السلاجقة بعض الوقت عن الاغارة على المدن الإسلامية فى شمال الشام ومضايقة الأمراء المسلمين .

ومد يده أيضا الى الجمهوريات التجارية الإيطالية ، ففى مقابل بعض الامتيازات التى منحها لهم صلاح الدين ، فنقل التجار الإيطاليون أخبار التحركات الأوروبية الى المسلمين ، وذلك حماية لمصالحهم الاقتصادية - وقد أدركت الدبلوماسية الإسلامية أن مصالح الجمهوريات الإيطالية المادية نأتى فى المرتبة الأولى ، واستطاع صلاح الدين أن يستخدمهم بما يحقق مصالح المسلمين . وعلى الرغم من تحالف التجار الإيطاليين مع الصليبيين فانهم تجاهلوا هذا التحالف ، وتقدموا للمسلمين بما أرادوا فى مقابل المصالح المادية .

كذلك عمد صلاح الدين أن يعقد هدنة مع بعض الأمراء الصليبيين أو مع مملكة بيت المقدس مما يخدم القضية الإسلامية ، وذلك لأهداف استراتيجية عامة رآها قائد المعركة ، وحين استنفدت غرضها ، كان ينهيها ، ويعلن حالة الحرب . وقد نجحت أيضا هذه الدبلوماسية فى كسب الوقت ، وفى ترحيل موعد المعركة وفق ما يراه المسلمون .

ومن الخطوات الهامة التى اتبعها صلاح الدين ، والتى اسهمت الى حد كبير فى انجاح سياسته هو أنه كان يختار مكان وزمان المعركة التى يريدتها ، كما أنه كان يعهد أحيانا الى الحرب الخاطفة حسب ما أملت الظروف العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

الشرق الأدنى بعد صلاح الدين

البيت الأيوبي :

توفي صلاح الدين الأيوبي في عام ٥٨٩ هـ / ١١٩٣ م تاركاً وراءه مملكة متراصة الأطراف فقد امتدت املاك الدولة الأيوبية لتشمل مصر وبلاد الشام والجزيرة والحجاز واليمن وشمال أفريقيا والنوبة .

وكانت وفاة صلاح الدين خسارة عظيمة أصابت الأمة الإسلامية فهدأ أثر غيابه على تماسك الجبهة الإسلامية إذ سرعان ما دب النزاع بين أفراد البيت الأيوبي وبدأ الانقسام يهدد صرح الوحدة الإسلامية التي بناها .

ويذكر القاضي بهاء الدين بن شداد مدى وقع النبأ على الإسلام والمسلمين يقول : لم يصب الإسلام والمسلمين بمثله منذ فقدوا الخلفاء الراشدين وغشى القلعة والبلد والدنيا ما لا يعلمه إلا الله ، وبالله قد كنت اسمع من بعض الناس أنهم كانوا يتمنون فداءه بأنفسهم (١) .

وبوفاة صلاح الدين آلت مصر الى ابنه الملك العزيز عثمان ، بينما احتفظ الملك الأفضل نور الدين بدمشق وبيت المقدس وبلبك وصرخند وبانياس وهونين ونبين الى الداروم . واستولى الملك الظاهر غازي على حلب . أما الملك العادل أبو بكر أيوب فقد كان من نصيبه في ذلك الوقت الكرك والاردن بالإضافة الى الجزيرة وديار بكر . ورأى الملك العادل وكان الرجل الثاني في دوله صلاح الدين أن يظل في الجزيرة ختية أن تلتهمها الثورة ، كذلك من الممكن أن يكون العادل قد رأى أن يثريت الى أن تنضج له الأمور في الدولة على وجه العموم وقد كانت اليمن من نصيب سيف الدين طختكين .

لقد هددت مشكلة الوراثة البيت الأيوبي كما أثرت في قوة الجبهة الإسلامية . وقد كان السبب في قيام النزاع بين أفراد البيت الأيوبي هو أن صلاح الدين رأى أن يوصي لابنه الأفضل صاحب دمشق بالسلطنة من بعده . وقد قوى من مكانة الأفضل أن حلف له العساكر جميعهم في أنحاء

(١) ابن شداد . النواذر السلطانية ص ٢٤٦ .

الدولة الأيوبية ، لكن الأفضل لم يكن بالشخصية السياسية والإدارية التي كانت تحتاجها البلاد في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الأمة الإسلامية جميعا فالملك الأفضل اتهم بأنه الملك النوام وذلك لشدة ولعه باللهو . مما أبعدته عن السياسة ومن ثم رأى أخوه العزيز أن أمور الدولة لا يمكن أن تترك لهوا وعبتا ، إنما لكي توضع الأمور في نصابها وكان لا بد إذن من التخلص من الملك الأفضل فسار إليه في جيش كبير وضرب حصارا حول مدينة دمشق ، وهنا لاحت فرصة موالية للملك العادل صاحب الجزيرة وعم الأخوين المتنازعين العزيز عثمان والأفضل وانضم العادل بطبيعته الحال إلى الملك العزيز عثمان وبذلك وقف معه ضد بقية أفراد البيت الأيوبي بالإضافة إلى أمراء الشام . ونجح العزيز عثمان وعمره الملك العادل في القضاء على الملك الأفضل .

وقد كان من أهم نتائج الانقسام والنزاع بين الأمراء الأيوبيين أن بدأت أوروبا تتحرك من جديد لشن عدوان على الشرف الإسلامي . وفي هذه المرة كان الإمبراطور الألماني هنري السادس هو المتزعم للحركة التي نادى بها المسيحيون باخضاع الشرق اللاتيني والشرق البيزنطي لسلطانهم ، وأن يعبروا الأراضي المقدسة إلا أن الإمبراطور لم يتمكن في ذلك العام (١١٩٥م) من تحقيق حلمه فأرسل بعض رجاله إلى بلاد الشام .

وبالمقارنة كان الصراع على أشده بين رجال الأسرة الأيوبية خاصة بعد القضاء على قوة الأفضل ، إذ لقي الملك العزيز عثمان في مصر مصرعه أر سقطوه عن صهوة جواده مما أدى إلى أن تقوم على حكم مصر من بعده ابنة الملك المنصور .

ومع حكم الملك المنصور تتزايد المشكلات بين العادل وبين الملك الأفضل ، لكن الملك العادل استطاع أن يحسم الموقف عسكريا في معركة دارت بينه وبين الأفضل عم الصبي ، والذي كان وصيا عليه وحدهد بساحة المعركة الموقف تماما ، إذ حلت الهزيمة بالأفضل ، ودخل الملك العادل القاهرة واستولى عليها واستطاع الحصول على مواقع الأمراء في مصر على أن يعزل المنصور عن حكم البلاد وبذلك بولى الملك العادل حكم مصر احتفاظه باقطاعاته في دمشق والجزيرة .

وفي عام ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م برز الملك العادل سلطان مصر والجزيرة الذي أخذ على عاتقه استكمال ما بدأه صلاح الدين الأيوبي . فعلى هذه الساحة

العلاقات السياسية الاسلامية رأى العادل وقبل أن يتولى حكم مصر ، أن يواجه الصليبيين فى بلاد الشام ، وأن يواجه الحملة الألمانية ، وأن يجدد مع المملكة الصليبية صلح الرملة الذى عقده فى عام ١١٨٩ م لكن الصليبيين فى الصلح الجديد احتفظوا ببيروت وجبيل واحتفظ المسلمون بمدينة يافا ، على أن يستمر الصلح ثلاثة سنوات .

وأما فى المجال الداخلى فقام الملك العادل بالتغيير الذى يضمن به استقرار الأمور ، فجعل من نفسه سلطانا على ممتلكات صلاح الدين ، بينما عين أولاده لحكم الولايات ، وفى مصر عين الملك الكامل ، وأعطى دمشق للملك المعظم عيسى ، وحوارن للاشرف موسى وعين الأوحى على ميفارقين وقد استطاع العادل بواسطة هذا التغيير الإدارى أن يعيد الوحدة للدولة الأيوبية ، وأن يعيد بناء الجبهة الاسلامية .

اتسع مدى الدبلوماسية الاسلامية فى عهد الملك العادل ، فقد افاد من الخلافات التى نشبت بين الصليبيين فى بلاد الشام ، ذلك أن النزاع بين انطاكية وبيت المقدس وامارة طرابلس أدى الى أن تتقارب المصالح بين بيت المقدس ومصر ، ويعقد الملك العادل صلحا مدته ست سنوات ترتب عليه عودة التجارة مع المدن الساحلية فى بلاد الشام .

كذلك كان نتيجة للدبلوماسية الاسلامية أن أسهم البنادقة خدمة لمصالحهم التجارية فى تغيير هدف الحملة الصليبية الرابعة ، فبعد أن كان هدفها مصر ، تنحرف لتتخذ الفسطنطينية هدفا لها . وتنجو مصر من عدوان جديد كاد يشنه عليها الغرب المسيحى .

الحملة الصليبية الرابعة

اعداد الحملة :

بدأ الاعداد للحملة منذ عام ١١٨٩ م حين تولى منصب البابوية فى روما البابا انوسنت الثالث . وقد رأى هذا الرجل ضرورة الانتقام للمسيحية واعادة ما حققه الصليبيون منذ عام ١٠٩٩ م واسترجاع الاراضى المقدسة من ايدى المسلمين . ويمكن القول ان البابا أنوسنت الثالث أراد أن يهدم كل ما بنه صلاح الدين والمسلمون فى الشرق الاسلامى .

وقد بدأ مشروعه بأن اتصل ببطريك مدينة بيت المقدس يطلب اليه

أن يمدّه ببيانات مفصلة عن قوة المسلمين ومدى استعداداتهم للقتال ، كما طلب اليه أيضا أن يمدّه بمعلومات عن العلاقات بين المسلمين بعضهم بعضا .

ومن ثم بدأت الاستعدادات للحملة الرابعة . ويلاحظ أن هذه الحملة لم تكن حملة شعبية ، كما لم تكن حملة إباطرة وملوك ، وإنما كانت حملة للأمراء أسهم فيها عدد كبير من الأمراء والنبلاء الأوروبيين ، وكانت الأغلبية فيها للأمراء الفرنسيين .

وربما رأى الصليبيون عدم اشتراك الملوك والإباطرة في هذه الحملة لأن التجارب أثبتت أن اشتراكهم لم يؤد إلى نتيجة جدية في حين ن الحملة الأولى التى لم يشترك فيها ملك و امبراطور آتت بنتائج طيبة لم تتحقق بعد ذلك .

كانت الخطوة الأولى أمام هذه الحملة هى تحديد اتجاهها ، ورأى بعض الأمراء أن تكون وجهتهم بيت المقدس ورأى فريق آخر أن تكون وجهتهم مصر باعتبارها المركز الحقيقى للجهاد وباعتبار أنها القاعدة التى تقوم فيها الدولة الأيوبية والتى سبق أن عانت من وجودها القوات الصليبية ، واستقر الرأى بين الأمراء على أن تكون مصر هى هدف تلك الحملة .

وبعد أن تم تحديد الهدف بدأ الاعداد العمل لهذه الحملة وكانت أولى الخطوات التى نفذها هؤلاء الأمراء هى الاتصال باحدى الجمهوريات التجارية الإيطالية وهى البندقية حيث عقدوا معها اتفاقا يتم بمقتضاه أن تقوم الأساطيل البندقية بنقل الصليبيين الى الشواطئ المصرية وهنا يجب أن نوضح أن كثيرا من التجار الإيطاليين كانوا يمارسون التجارة فى الموانئ المصرية وخاصة دمياط والاسكندرية .

وفى عام ١٢٠١م بدأت القوات الصليبية تتوافد على البندقية استعدادا للرحيل الى الشواطئ المصرية ويأتى عام ١٢٠٢م دون أن تتحرك الاساطيل الإيطالية لنقل هذه القوات لأن الإيطاليين بطبيعة الحال لم يكن يهمهم مصالح الصليبيين ولم يكن من المعقول أن يتحركوا بما يمليه عليهم الصليبيون خاصة وأن الصليبيين عجزوا عن دفع ثمن نقلهم بالسفن الإيطالية الى شواطئ مصر . وهنا بدأت البندقية تملئ ارادتها وذلك طبعاً وفق ما تمليه عليها مصلحتها الاقتصادية(٢) .

واقترحت البندقية أن يكون وجهه الحملة مدينة زارا على الشاطئ المقابل للبحر الادرياتيكي لاستردادها من ملك هنغاريا وعند نجاح الصليبيين فى ذلك يكون الثمن نقلهم الى مصر . واستجاب الصليبيون لذلك رغم اعتراض البابا . وهاجم الصليبيون المدينة الآمنة زارا فى عام ١٢٠٢ م واستولوا عليها ، وهنا بدأ النزاع يدب بين البنادقة والصليبيين حول اقتسام الغنيمة وانتهى الخلاف الى حرب بينهما انتهت أيضا بالوصول الى اتفاق .

وتجب الإشارة الى أن البابا انوسنت الثالث قد ثارت تآثرته ، وضاق بالحملة وأمرائها ذرعا فأصدر قرارا بالحرمان على أعضاء الحملة بأكملها ، كذلك شمل القرار البنادقة باعتبارهم مسئولين عن انحراف الحملة عن هدفها الأصلى .

بعد ذلك بدأ الصليبيون والبنادقة يستعدون للزحف نحو مصر ، فى نفس الوقت الذى حدثت ثورة فى القسطنطينية أدت الى خلع الامبراطور البيزنطى أسحق الثانى وفرار ابنه الكسيوس الى الغرب حيث طلب المساعدة من البابا ، وكان الكسيوس قد عرض على البابوية أن تعود تبعية الكنيسة الشرقية الى روما فى مقابل نلبية طلبه بالمساعدة .

وقد صادف هذا العرض السخى قبولا من البابوية ، كما وجد فيه التجار البنادقة فرصة طيبة لتحقيق مناسب ضخمة وفى نفس الوقت كانوا يحرصون على التخلص من اتفاقهم مع الصليبيين ذلك لأن نقل الصليبيين الى مصر معناه انتهاء العلاقة الطيبة بينهم وبين الملك العادل ، ومعناه أيضا القضاء على الامتيازات التى منحها لهم فى مصر ومما يذكر انهم فى عام ١٢٠٢م قد أرسلوا مندوبيهم لعقد اتفاقية مع العادل تعهدوا فيها بعدم المساس بمصالح مصر وعدم الاشتراك فى مشروعات من شأنها الاتفاق مع الصليبيين ضد مصر وكان من نتائج هذه الاتفاقية زيادة فى المنح والامتيازات التى حصل عليها البنادقة فى مصر .

من هنا كان من صالح البنادقة اقناع الصليبيين بمعونة الامبراطور البيزنطى الكسيوس فى العودة الى عرشه رغم العداء الشديد القديم بين الامبراطورية البيزنطية وبين البنادقة فقد كانت لا تسمح لهم بالتجارة فى القسطنطينية وحرمتهم بذلك من مكاسب اقتصادية ضخمة خصوصا وانها سمحت لتجار جنوة بالتجارة معها .

بدأ كل فريق فى استعراض مصالحه ، وبدأ البابا يذكر الاخطار التى
 منلها الدولة البيزنطية ضد الحركة الصليبية ، ففقد وضع الامبراطور المخلوع
 اسحق الثانى انجيلوس العراقل فى طريق الحملة الثالثة ولم يقدم أية
 مساعدة للامبراطور الالماني فردريك برباروسا ، ورأى نجاح الحركة
 الصليبية فى هذه المرحلة لن يتحقق الا بالاستيلاء على القسطنطينية ، كما
 أن القسطنطينية نفسها وقبل أن تقوم فيها الثورة قد سالت العزيز عنمان
 حاكم مصر ، وكان البيزنطيون من قبل قد سلموا صلاح الدين ، وعاملوا
 المسلمين معاملة حسنة ، وهذا أيضا لم تكن البابوية لتسكت عليه أو
 لتغفره لهم •

وهكذا نجد أن الحملة الصليبية الرابعة تنجه الى القسطنطينية حيث
 وصلت اليها فى عام ١٢٠٤م ، واستولوا على المدينة وعاثوا فيها فسادا
 وقتلا ونهباً وسفكا للدماء ولم ينبج الشيوخ والاطفال والنساء من وحشية
 الصليبيين ، بل لم تنج آثار المدينة الرائعة من أيديهم ومن العجيب أن
 الكنائس ذاتها لم تسلم من التدمير والتخريب ومما يذكر أن المسيحيين فى
 القسطنطينية قد تمنوا لو أن بلادهم قد سقطت فى أيدي المسلمين •

لقد أقتحم الصليبيون كنيسة أيا صوفيا وهم سكارى فانتكوا حرمة
 المكان المقدس ، وداسوا الكتب المقدسة وهى كتبهم المقدسة بالاقدام ، ولم
 تسلم المساجد أيضا فقد أحرقوا مسجد القسطنطينية ، وهو الجامع القديم
 الذى بنى فى العصر الأموى ، وهو المسجد الذى كان المسلمون يقيمون فيه
 شعائر دينهم ، وظلت النيران التى أشعلوها فى المسجد ناكلة لمدة يومين
 كاملين •

وبعد أن استولى الصليبيون على القسطنطينية بدأ التنافس من جديد
 بين البنادقة وبين الامراء ، ثم استقر رأيهم على اختيار امبراطور من
 الصليبيين وبطريرك من البنادقة • وكان الامبراطور هو بلدوين التاسع
 كونت فلاندرز ، وتم حفل التتويج فى كنيسة أياصوفيا فى ١٢٠٤م ، أما
 البطريك فكان توماس موروسينى ، وبذلك يكون أول الكاثوليك الذى يتولى
 هذا المنصب الدينى فى كنيسة القسطنطينية الشرقية (٣) •

أما بقية أجزاء الامبراطورية فقد تم تقسيمها بين الامراء الذين اشتركوا

فى الحملة وتحولت الامبراطورية البيزنطية الى اقطاعيات تشبه اقطاعيات الغرب المسيحى .

واستمر هذا الوضع الذى تمزقت فيه الامبراطورية البيزنطية وضاعت وحدتها حتى عام ١٢٦١م حين استطاع الامبراطور البيزنطى ميخائيل الثامن الاستيلاء على القسطنطينية مرة أخرى. وإعادة مجد الامبراطورية وهيبتها .

نتائج الحملة الصليبية الرابعة :

مما لا شك فيه أن هذه الحملة قد انحرفت بالفكرة المسيحية التى قامت عليها أساسا حركة الحروب الصليبية ، وهذا يدل على أن الفكرة ذاتها كانت فكرة خاطئة فلم يكن الصليبيون أنفسهم يؤمنون بقضية الأرض المقدسة والاستيلاء عليها ، وإنما كانوا يؤمنون أولا وأخيرا بمصالحهم المادية التى كانت تحرك كل فريق من الذين اشتركوا فى الحملات الصليبية منذ بدايتها .

والحملة الصليبية الرابعة قد أدت الى شدة العداء بين الشرق المسيحى والكنيسة الشرقية وبين الغرب المسيحى والبابوية ، كما عمقت الهوة بينهما فحين لجأ الامبراطور الكسيوس يطلب العون من المسيحية الغربية لم يكن يحتسب أن هجوما وحشيا بربريا سوف يقع على بلاده تكون من نتيجته اقامة اماره لاتينية فى القسطنطينية العاصمة البيزنطية .

وقد كان من نتائج تلك الحملة أيضا الخلاف بين البنادقة والصليبيين ولم تؤد الى أى تعاون بينهما كما كان متوقعا كذلك كان فى موقف البنادقة وتحالفهم مع الملك العادل فى سبيل الحصول على امتيازات اقتصادية فى مصر دليلا كافيا على أن مصالح الجمهوريات الإيطالية تأتى أولا ودائما فى المقام الأول .

كذلك لم يتحقق هدف البابا أنوسنت الثالث ، ولم يقدم للمشرق اللاتينى أية مساعدات لآخوانهم المسيحيين هناك والذين بدأوا يدركون أن أوروبا قد تخلت عنهم .

الفصل الثاني

استكمال المواجهة الحضارية

ظهر في تلك المرحلة من تاريخ الأمة الإسلامية قوى سياسية جديدة كان لها دورها في تغيير ميزان القوى ، ونقل الثقل السياسى الى المشرق . فعلى الرغم من وجود بقايا الصليبيين في بلاد الشام ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع السياسية في مصر إلا أن الجذب السياسى انتقل الى المشرق حيث ظهرت الدولة المغولية كقوة مؤثرة في السياسية العامة لتلك المرحلة ، كما مثل المغول القوة الوثنية المعادية للإسلام ، وأصبح العدو الجديد للإسلام الذى يجب أن يعلن الجهاد العام والاستنفار ضده كذلك ثم نوع من التقارب بين المغول الوثنيين وبين الصليبيين عليهم يستطيعون بهذا القضاء على الاسلام .

وكان على العالم الاسلامى أن يواجه المغول كما واجه الصليبيين ، وكان على المسلمين أن يواجهوا التحدى العسكرى القادم اليهم من الشرق ، وأن يصمدوا في وجه هذا الزحف حفاً على منجزاتهم الحضارية ذلك الزحف الذى استطاع في فترة وجيزة أن يقيم دولة اتصلت حدودها مع حدود الخلافة العباسية في بغداد .

والخريطة السياسية التى نناقش الأحداث عليها تشمل في ذلك الوقت أى في القرن الثالث عشر الميلادى دولة المغول في الشرق ، وبينها وبين أراضي الخلافة تقوم الدولة الخوارزمية وإلى الغرب من أرض الخلافة تمتد بلاد الشام التى بدأت تشهد صراع أمراء البيت الأيوبرى بالاضافة الى بقايا الصليبيين ثم مصر التى انتهت دولة الأيوبيين فيها ، وتسلم الحكم من بعدهم المماليك .

والقضية التى تهمننا بالدرجة الأولى تتعلق أساساً بالعلاقات السياسية الإسلامية في القرن الثالث عشر الميلادى ، ومدى ما وصلت اليه العلاقات بين الخليفة العباسى وحكم المسلمين وعلاقة الخلافة بالدولة البيزنطية بالاضافة

الى علاقة المغول مع الصليبيين ، كل هذا دون شك أثر على مجريات الأمور وأسرع فى انهيار الخلافة العباسية وزوالها ، وتقدم الزحف المغولى ليهدد مصر .

وقد قامت علاقات عدائية بين تلك القوى السياسية فحين بدأ خطر المغول يهدد العالم الاسلامى لم يكن أمامه سوى القوة الخوارزمية التى كانت فى ذلك الوقت نحاول انبات وجودها السياسى وتوسيع مدى دولتها ، لكن الظروف لم تكن كلها مواتية للخوارزميين ، فكان الانتشار الواسع سببا فى ضعف القوات العسكرية الخوارزمية وعدم قدرتها على الوقوف مدى سنوات طويلة أمام الغزو المغولى حتى أصبح الغزو المغولى خطرا يهدد العالم كله تستطيع أية قوة الوقوف أمامه .

ولقد كانت الدبلوماسية الاسلامية غير موفقة فى تلك المرحلة فلم يتمكن الخوارزميون من اقامة علاقات وطيدة مع العباسيين ، كما لم يوفق الخوارزميون فى كسب نعة القوى الاسلامية المحيطة بهم فى ذلك الوقت .

وكان قيام دولة المماليك كقوة سنية جديدة امتدادا للدولة الايوبية من العوامل التى حففت التوازن الدولى فى السياسة الاسلامية ، وحافظت على الاسلام ، وردت للامة الاسلامية مكانتها وحقت النصر النهائى للاسلام .

اولا : الدولة الخوارزمية .

استطاع الخوارزميون أن يزيلوا دولة السلاجقة فى ايران وان يتفقدوا الحكم فيها وان يحصلوا على اعتراف الخلافة العباسية بشرعية وجودهم فى المنطقة وذلك فى عام ٥٩٠ هـ / ١١٩٣ م . وقد كان قيام الدولة الخوارزمية فرصة سانحة للمسلمين لاجياء الخلافة العباسية التى كانت قد شاخت وهزلت قواتها ولو تم التعاون والاتحاد بين القوى الاسلامية لم يتمكن المغول من القضاء على الخلافة العباسية فى بغداد الا بعد أن أزالوا من طريفهم الدولة الخوارزمية فى ايران وأناموا على انقاضها دولة مغولية تتأخم حدودها حدود الخلافة الاسلامية .

بلغت الدولة الخوارزمية أقصى اتساع لها فى عهد السلطان علاء الدين محمد بن خوارزمشاه الذى حكم فى الفترة من ٥٩٦ : ٦١٧ هـ / ١١٩٩ : ١٢٢٠ م وهذه الفترة توافق ظهور دولة المغول كقوة لها وزنها السياسى فى الشرق . وبذلك أصبحت القوة المغولية تمثل خطرا مباشرا على الدولة الخوارزمية خاصة بعد توسعها شرقا وغربا لتتأخم حدود خوارزمشاه .

ولا نستطيع أن نغفل الحديث عن السلطان علاء الدين عند مناقشة الدولة الخوارزمية يقول ابن الأثير: هو محمد بن علاء الدين بن نكش، كانت مدة حكمه إحدى وعشرين سنة، واتسع ملكه وعظم محله وإطاعه العالم بأسره، ولم يملك بعد السلجوقية أحد مثل ملكه، فانه ملك من حد العراق إلى تركستان وملك بلاد غزنة وبعض الهند، وملك سجستان وكرمان وطبرستان وجرجان وبلاد الجبال وخراسان وبعض فارس، وفعل بالخطا الأفاعيل العظيمة وملك بلادهم (١) .

وقد أدرك المغول خطورة الدولة الخوارزمية فاعدوا العدة للقضاء عليها وقد صمد في وجه المغول وصدهم عن أراضيها أكثر من مرة .

وكانت الضربة القاضية التي وجهها التتر إلى خوارزمشاه في الرى عام ٦١٧ هـ / ١٢٢٠ م، وذلك بعد أن استولت على كثير من المواقع الهامة في الدولة الخوارزمية كبخارى وسمرقند، وانهزم أمام المغول جيش خوارزمشاه بل هرب السلطان من أرض المعركة مؤسرا إلا يواجه المغول، ولم يبق أمام المغول سوى اقليم خوارزمشاه القسم الرئيسي في المملكة، وحين سقط هذا في أيدي المغول ضاعت الدولة الخوارزمية .

ويرجع المؤرخون هزيمة خوارزمشاه إلى خيانة المرتزقة من الأتراك الذين انحازوا إلى جينكيز خان مما ترتب عليه سحقهم في كثير من المواقع الحصينة، وتعرض الأهالي لوحشية رهيبة تمثلت في حمامات الدم والمذابح اللاإنسانية التي أقامها المغول .

جلال الدين منكبرتي:

كان جلال الدين منكبرتي يحكم إقليم غزنة عن أبيه، فلما تعرضت الدولة الخوارزمية لهجوم المغول الشامل المدمر استدعاه لمساعدته في التصدي لهذا الهجوم .

واستطاع جلال الدين منكبرتي أن يؤلف جيشا كبيرا واجه به المغول، وأُنزل بهم الهزيمة وذلك في عام ٦١٨ هـ / ١٢٢١ م، وفر جنود المغول إلى جينكيز خان حيث أخبروه بما دار وما تم أمام جيش جلال الدين منكبرتي .

• الا أن جلال الدين منكبرتي اضطر للعودة الى غزنة ، بعد أن ازال
المغول دولة علاء الدين خوارزمشاه .

وكانت الري وهمدان وأصفهان بيد غياث الدين بن خوارزمشاه ،
واستطاع الصمود أمام المغول الذين لم يستطيعوا هزيمته ، بل تحولوا عنه
الى بلاد القفجاق وذلك في أواخر سنة ٦٢٠هـ / ١٢٢٤م

عاود المغول الهجوم على الري وهمدان وأصفهان وعاثوا فيها فسادا
بينما كان غياث الدين يقوم ببعض الأعمال العسكرية في خلاط وغيرها من
مدن العراق .

وبدأ تقدم جلال الدين منكبرتي الى خوزستان والعراق في عام ٦٢٢هـ
١٢٢٦م ذلك أن المغول كانوا قد هاجموا غزنة ببلاد الهند ، فسار جلال الدين
الى كرمان ومنها الى أصفهان والتي كانت بيد أخيه غياث الدين خوارزم شاه .

ويقول ابن الأثير : ونفرك الخوارزمية ينهبون حتى وصلوا الى البصرة
فسار اليهم شحنة البصرة وهو الأمير ملكتين فهمهم وقتل منهم جماعة ،
وأغار عساكر جلال الدين منكبرتي على أراضي العراق فنهبوها ، وأمعن
الخوارزميون في اعتداءاتهم على مدن العراق ، حتى صالح مظفر الدين صاحب
أربل جلال الدين منكبرتي ومن ثم عاد الى أذربيجان فملكها واستطاع ان
بواجه قبائل الكرج ويهزمهم فقد كانوا يهددون بلاد الاسلام خلاط
واذربيجان وأران وأرزن ودر بند شروان وهذه هي الولايات المجاورة لهم
ويروى ابن الأثير في أحداث عام ٦٢٢هـ / ١٢٢٦م أنه في هذه السنة كان
المصاف بين جلال الدين بن خوارزم شاه وبين الكرج في شهر شعبان فان
جلال الدين حين وصل الى هذه النواحي لا يزال يقول : أننى أريد أن أقصد
بلاد الكرج وافاتلهم وأملك بلادهم ، فلما ملك أذربيجان أرسل اليهم يؤذنه
بالحرب ، فاجابوه بأننا قد قصدنا التتر الذين فعلوا بأبيك ، وهو أعظم
منك ملكا ، وأكبر عسكريا وأقوى نفسا ما تعلمه ، وأخذوا بلادك فلم يزل
يهم ، وكان قصاراهم السلامة منا (٢) .

وباستطرد ابن الأثير قائلا : وشرعوا يجمعون العساكر فجمعوا ما يزيد
على سبعين ألف مقاتل فسار اليهم فملك مدينة دوين للكرج قد أخذوها من

المسلمين وسار منها اليهم فلاقوه وقاتلوه أشد قتال وأعظمه وصبر كل منهم لصاحبه فانهمز الكرج ، وأمر أن يقتلوه بكل طريق ولا يبقوا على أحد منهم خالذي تحققت أنه قتل منهم عشرون ألفا وقيل أكثر من ذلك فقبل أن الكرج بجميعهم قتلوا وافترقوا وأسر من أعيانهم من جملتهم شلوة فتت عليهم ومضى ايوانى وهو المقدم على الكرج جميعهم ومرجعهم اليه ومعو لهم عليه وليس لهم ملك إنما الملك امرأة ، ولقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة (٣) .

والكرج فى الأغلب قوم كانوا يسكنون منطقة جورجيا وأرمينيا ، وكانت عاصمتهم تفليس وكانت أهم مدنها تبريز وفيها كانت ملكتهم . وامتدت أراضيهم غرب وجنوب بحر قزوين .

وفى عام ٦٢٣هـ / ١٢٢٧م استطاع جلال الدين منكبرتى دخول مدينة تفليس من بلاد الكرج ، وقد حشدت الكرج قواتها وتحالف مع الاقوام المجاورة من اللان واللكز والقفجاق وغيرهم وذلك لمحاربة جلال الدين الذى تمكن من انزال الهزيمة بهم وولى الكرج منهزمين لا يلوى الأخ على أخيه ولا الولد على ولده ، وكل منهم قد أهمته نفسه وأخذتهم سيوف المسلمين من كل جانب فلم ينح الا اليسير ونزل جلال الدين بالقرب من تفليس ، ودانت له الكرج ، ودخلوا فى الاسلام .

وكانت هذه الاقوام قد ملكت تفليس فى عام ٥١٥هـ فى عهد السلطان محمود بن محمود بن ملكشاه السلاجقى ، ويذكر ابن الاثير أن هذا التغر من أعظم التغر ضررا على المجاورين له من الفرس .

وكان هذا من أعظم انجازات جلال الدين منكبرتى ، الذى ظل يحارب فى أكثر من جبهة منها كرمان الا أنه وصلته الاستدعاءات من بلاد الكرج تطلب اليه العودة اليها ، فقام بعدد من العمليات الحربية وقضى على بقايا الكرج وضرب بلادهم وأحرقها . واتجه بعد ذلك الى خلاط حيث حاصرها .

حارب جلال الدين أيضا التركمان الايوانية وهدد مدنها . وهناك

- ٧١ -

ملاحظة هامة وهى أن ظهور جلال الدين منكبرتى ونشاطه العسكرى الكبير واتساع ملكه فى شمال وشرق العراق ، جعل أفراد البيت الأيوبى يعيدون النظر فى سياستهم التى أدت الى تفكك قوتهم ، فاتصل المعظم من دمشق ، بأخيه الاشرف فى حلب تم اتصلا بالكامل فى مصر وأخبراه بنزول جلال الدين منكبرتى على خلاط مما يهدد أراضيهم تهديدا مباشرا ، كما كان هذا حافزا على عودة التضامن والوحدة الى بيت الأيوبى الذى تفككت أواصره بوفاة صلاح الدين ويقول ابن الاثير : ان هذه الحالة كانت نقضى الاتفاق لعمارة البيت الأيوبى .

ولم يقتصر نشاط جلال الدين العسكرى على محاربة التتر أو الكرج وانما وجه اهتمامه الى الاسماعيلية الذين استشرى أمرهم من قلعتهم الموت ، وكان السبب فى مسير جلال الدين منكبرتى اليهم هو اعتداؤهم على أحد امرائه المعين على مدينة كنجة فلما قتلوه ، سار اليهم جلال الدين وضرب بلادهم الممتدة من حدود الموت الى كروكوه بخراسان .

ومن الاحداث الهامة التى أثرت على قوة جلال الدين منكبرتى الخلاف بينه وبين أخيه غياث الدين وكان لقاءه الأخير مع المغول الذى لعبت الحيانة فيه دورا ، اذ راسل الاسماعيلية الملاحدة المغول وأخبرهم بضعف جلال الدين منكبرتى ومن ثم كانت هزيمة جلال الدين أمام المغول ، تلك الهزيمة التى قضت على جلال الدين والدولة الخوارزمية الى الأبد فقد خلفه ملوك ضعاف منهم ركن الدين خوارزمشاه الذى سلم نفسه للمغول .

وكان مقتل جلال الدين عام ٦٢٨هـ / ١٢٣١م اذ اغتاله أحد الاكراد ، وزال بذلك خصم عنيد للمغول وفتح الطريق أمامهم الى عاصمة الخلافة .

ثانيا : المغول :

ظهر المغول فى منطقة منغوليا فى الصين وهى المنطقة الممتدة من جنوب سيبيريا الى شمال التبت الى الغرب من منشوريا . وعاشت القبائل المغولية فى هذه المنطقة بلا رابطة سياسية توحد بينها .

يقول رشيد الدين : المغول صنف من الاتراك ، وبينهم تفاوت واختلاف

شاسع ، وان كان الاتراك والمغول يتشابهون وأطلق عليهم فى الأصل لقب واحد(٤) .

والمنطقة التى قطنها المغول تتميز بقسوة المناخ وشدة البرودة والاعاصير المدمرة . وقد أثر هذا المناخ دون شك على عادات و اخلاق وطبائع المغول .

فى هذه المنطقة وفى هذا المناخ ولد تيموجين عام ٥٤٩هـ / ١١٥٥م واعتنت أمه بتربيته واعداده ذلك أن والده توفى وهو صغير ، وبدأت علامات القوة والبطش تظهر على الشاب تيموجين ، الذى استطاع أن ينال إعجاب وتقدير المغول ، ومن ثم توج خانا أعظم لهم عام ٦٠٣هـ / ١٢٠٦م .

وارتبط تاريخ المغول بخاقانهم الأعظم جينكيز الذى استطاع أن يوحد القبائل المغولية ، وان يقيم لهم دولة مستقرة ، وان يكون جيشا قويا يحمى هذه الدولة ويحمى وجودها ، وان يضع لها قانونا يحكم وفقه المغول عرف باسم Yasa الياسا ووفقه نظمت شئونهم وأحوالهم وانضبطت علاقاتهم .

كانت البداية العملية لظهور دولة المغول عام ١٢٠٦م ، ولم يمض وقت طويل الا وظهرت القوة العسكرية الضاربة لهم ، وبدأ الجيش المغولى يمارس عملياته الحربية فى شمال الصين حيث استولى على أراضى كثيرة ، ودخل كثيرون من سادة الصين فى خدمه الحان الأعظم للمغول .

وقد كان لظهور جينكيز خان بهذه القوة الضخمة أثرها فى أن امبراطور الصين واى وانج way wang طلب الصلح ، الا أنه تراجع فى ذلك وترك العاصمة وأوكل مهمة التصدى للمغول لابنه ، وقد أدى ذلك الى حدوث انقسام فى صفوف الجيش الصينى ومن ثم انتهز جينكيز خان هذه الفرصة السانحة ليستولى على الصين ويدخل عاصمتها بكين عام ٦١٢هـ / ١٢١٥م .

بدأ جينكيز خان يتجه ببصره غربا حيث الدولة الخوارزمية وكان عليه أن يقود القبائل المغولية ليضع ثقله العسكرى فى خدمة الهدف الأكبر وهو إزالة الدولة الخوارزمية تمهيدا للزحف غربا الى دار الخلافة فى بغداد .

وقد ساعده في ذلك كما ساعد خلفاءه من بعده ، تفكك العالم الاسلامي ونمزق قواه .

استطاعت الجيوش المغولية أن تهزم جيوش الدولة الخوارزمية في عهد محمد الثاني خوارزم شاه ١٢٠٠ : ١٢٢٠ م ، ولم يستطيع خوارزم شاه أن يصمد بل فر أمامهم ويرجع المؤرخون هزيمة خوارزم شاه أمام المغول الى خيانة المرتزقة من الأتراك الذين كانوا يمثلون عصب الجيش الخوارزمي ، فقد سلموا في ميدان المعركة ، وانحاز عدد كبير منهم الى جنكيز خان مما أدى الى أواخر العواقب ، فقد سقطت كثير من المدن والمواقع الحصينة في أيدي المغول ، وتعرض الأهالي لوحشية رهيبة تمثلت في حمامات الدم والمذابح التي أقامها جنكيز خان .

وسقطت تحت أقدام المغول افغانستان الحالية وشمال ايران ووصلت جحافلهم الى القوقاز . واستمرت جيوش المغولة في توسعها فاستولت على روسيا ، ونقدمت الى أوروبا فوصلوا بولندا وتوفي جنكيز خان في عام ٦٢٤هـ / ١٢٢٧م .

شخصية جنكيز خان :

كان جنكيز خان من أقسى القادة العسكريين الذين عرفهم التاريخ ، ذلك أنه كان يؤمن أن الحرب تستبيح الحريات وتهدر كرامة الانسان ، ولقد ترك جنكيز خان بصمات الوحشية والدمار على التاريخ المغولي كله واستطاع جنكيز خان أن يكسب احترام المغول وخاصة رجـال جيشه فقد كانوا يعتبرونه رئيسهم الأعلى ، يقدسون أوامره ، وينزلون على طاعته ، كما رفعوه الى مرتبة التآليه . ولم يكن أحدهم يستطيع مخالفة الخان الأعظم . وأقام جنكيز خان نظاما عسكريا جوهـره الازهاب والقسوة والهلاك والدمار للحضارة والعمران ، وتمثل ذلك في سلوك الجيش المغولي خلال نصف قرن من الحرب المدمرة التي استمرت دون توقف حتى كانت ضربة عين جالوت عام ١٢٦٠م .

ويعكس النظام العسكري الذي وضعه جنكيز خان مهارة وكفاءة ودهاء فقد استطاع أن يقيم دولة للمغول ، وان يضع لها النظم الادارية ، والاقتصادية وكان أهم ما يعنيه هو إعادة فتح الطريق التجاري القديم بين ايران والصين وكان جنكيز خان يتخذ المستشارين والوزراء وكان يستمع

اليهم ، ويسألهم آراءهم ، وهؤلاء هم الذين وضعوا أسس التنظيم الإداري عند المغول والذي سيظهر فيما بعد .

أولاد جنكيز خان :

وكان جنكيز خان قد أوصى أولاده وكانوا كثيرين بالحفاظ على ملكه ، ودعاهم الى الاتحاد ، وان يدفعوا عن مملكته الممتدة الاعداء .

أما أبناء جنكيز خان فكانوا : جوجى ، أوجداى ، جعطاى ، تولوى وتولى أوجداى حكم المغول بعد أبيه جنكيز خان ، وقد استطاع أن يوحد المغول وأن يشجعهم على الاستقرار ، واتخذ لهم عاصمة هى قراقرم شرقى الصين .

أما الابن الأكبر جوجى فقد تولى الاشراف على شئون الصيد وتنظيم القصور واختار جعطاى أن يكون حاميا لقوانين أبيه الياسا yasa أو التاريخ السرى

وقد عهد جنكيز خان لابنه أوجداى ليخلفه فى حكم المغول ، وأيده المغول بعد وفاة أبيه ليقوم على حكمهم وتولى الحكم عام ٦٢٢ هـ / ١٢٢٥م وفى اجتماع المغول القوريلتاي توج خانا أعظما للمغول .

وكانت أولى الخطوات التى اتخذها الخان الجديد هو ايفاد جيشين عظيمين لاستكمال مهمة أبيه ، الأول كانت وجهته الى الصين والنانى كانت مهمة الاتجاه الى ايران للقضاء على ما تبقى من الدولة الخوارزمية .

وقد قام أوجداى بانجازات عظيمة للمغول فى عهده وصلت جيوش المغول الى أوروبا ، فقد كون بعد عودته مظفرا من الصين جيشا ضخما بقيادة ابن أخيه جوجى وقام بفتح بلاد الروس والجرکس والبلغار واقاليم أوروبا الشرقية .

وقد تمكن هذا الجيش من اتمام مهمته واستولى على الأراضى الواقعة بين جبال الاورال وشبه جزيرة القرم التى كانت موطننا للباشقرد والبلغار . وقد أحرق المغول مدينة موسكو ووصلت جحافلهم الى بولندا ، وقد بالغوا فى أعمالهم الوحشية وفى بولندا حيث أقام المغول مذبحة بشرية مروعة بلغت ٢٧٠٠٠ كما تذكر المصادر وقد قطعوا آذان ضحاياهم ووضعوها فى أكياس

فبلغت ذلك الرقم . وقد هددوا ألمانيا وهنغاريا واحتلوا المجر وهددوا
إيطاليا مقر البابوية .

وتوفى أوجدای فى عام ٦٣٩هـ / ١٢٤١ وعقد المغول مؤتمرهم الكبير
الغوريلى لاختيار حاكم جديد وكان هذا الحاكم هو كيوك بن أوجدای وكان
حكمه قصيرا كما كانت الظاهرة التى ميزته تأثره بالمسيحية فقد كانت أمه
مسيحية وانخذ له وزيرين مسيحيين .

تم حدث نزاع بعد وفاة كيوك على من يتولى حكم المغول حسمنه بمهارة
الأميرة المغولية سرفويتى التى استطاعت أن تصل بابنها منكو الى العرش
المغول وكان ذلك عام ٤٦٨هـ / ١٢٥٠م ، واستمر حكمه سبع سنوات .

ومنكو خان هو ابن نولوى بن جنكيز خان ، وقد أولى هذا الخان المغولى
اهتمامه للإصلاحات الداخلية والنظم الادارية وخفف الضرائب عن رعاياه ،
واستخدم جماعة من الابرايين استعان بهم فى تنظيم وإدارة الدواوين
المغولية .

ويظهر تأثير الحضارتين الاسلامية والمسيحية فى حياة المغول ونظمهم ،
فقد بدأوا ينظمون دولتهم ويميلون الى الاستقرار .

وفى عهد منكوخان كان بوغل المغول فى أراضى الاسلام ، وكان سقوط
بغداد على يدى هولاكو كما كان تقدمهم فى بلاد الشام . الا أنه توفى عام
١٢٥٧ فلم يسمح بأخبار نكبة المغول ، وهزيمتهم فى عين جالوت .

النظم المغولية :

كان للمغول نظمهم وعاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم وأساليبهم الحربية
وطبائعهم الاجتماعية . وغلبت الوثنية على المغول ، فقد كان منهم من يعتنق
البوذية ، ومنهم من يعبد الظواهر الطبيعية أو أرواح أجدادهم ، ثم اعتنق
عدد منهم المسيحية وأخيرا دخل المغول فى الاسلام وكان ذلك فى عهد
السلطان أحمد نكودار ٦٨١هـ / ١٢٨٢م وتبعه غازان خان ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م
الذى أعلن الاسلام ديناً رسمياً للدولة .

وعاش المغول حياة بسيطة بدائية لا ينظمها الا العرف ، فلما تولى
خانهم الاعظم جنكيز خان وضع لهم القانون المغولى المعروف باسم
وهى كلمة مغولية تعنى الحكم أو القاعدة أو القانون .

وأمر جنكيز خان أن يكتب الياسا بالخط الاويغورى وان يحفظ في خزان الدولة • كما أوصى بتعليم الاطفال هذا الخط ويطلق اصطلاح الياسا الكبير على قوانين جنكيز خان التى دوت وتسمى ياسه نامه ويرجع المغول الى نصوص الياسا فى مشكلاتهم الكبرى كاعتلاء خان جديد للعرش أو عند تسير جيش من جيوش المغول •

والياسا تنظيم حياة المغول ، وتحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وتوضح علاقة الفرد بالمجتمع •

ويمكن تلخيص أحكام الياسا فى أمور ثلاثة :

- ١ - الخسوع التام لجنكيز خان •
- ٢ - الاتحاد فى قبيلة واحدة •
- ٣ - العقاب الصارم لكل مخطئ •

يقول المقريزى : ان جنكيز خان القائم بدولة التتر فى بلاد الشرق لما غلب الملك أونك خان وصارت له دولة قرر قواعد وعقوبات أثبتها فى كتاب سماه ياسه ومن الناس من يسميه يسق والأصل فى اسمه ياسه ولما تم وضعه كتب ذلك نقشا فى صفائح الفولاذ وجعله شريعة لقومه فالتزموه بعده حتى قطع الله دابرهم •

وكان جنكيز خان لا يتدين بشيء من أديان الأرض فصارت الياسا حكما فى عقبه لا يخرجون عن شيء من حكمه • ويذكر المقريزى أن نسخة من الياسا توجد بخزانة المدرسة المستنصرية ببغداد كما أخبره بعض العلماء وأورد المقريزى بعض قوانين الياسا ومنها (٥) :

- ١ - من تعد الكذب أو تجسس أو سحر أو تدخل بين خصمين وأعان أحدهما على قتل الآخر قتل •
- ٢ - من بال فى المال أو على الرماد قتل •
- ٣ - من وقع حمله أو قوسه أو شيء من متاعه وهو يكر أو يفر فى حالة

(٥) المقريزى • المخطوط • ج ٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ •

وانظر : عبد السلام عبد العزيز فهمى • تاليف الدولة المغولية فى ايران ص ٣٤ ، ٣٥ •

المفتال وكان أحد وراءه فانه ينزل وبناول صاحبه ما سقط منه فان لم ينأوله
قتل •

٤ — بين عقوبة الجنود والفواد فان أذنب أكبر القواد دعى الملك آخر
من عنده حتى يعاقبه •

ووضع جنكيز خان عقوبة للسرقه ، ونادى بطاعة الوالدين ، ونهى عن
أدمان الخمر يقول : اشربوا ثلاث مرات فى الشهر والأفضل ألا تشربوا أبدا
فان الرجل السكران كالرجل المضروب على أم رأسه يفقد عقله •

الجيش المغولى والنظم العسكرية :

كون المغول جيشا ضخما استطاعوا أن يغلبوا به الدنيا شرقا وغربا
ولابد انهم وضعوا نظاما ضببطت هذا الجيش ونظمتة وأحكمت تدريبه بحيث
استطاع أن يؤدى المهام التى سجلها له التاريخ •

وكان الجيش المغولى منظمًا ومقسما الى فرق تراوحت بين العشرة
والمائة والألف والعشرة آلاف •

وقد كان هناك من يقوم على اعداد الأسلحة وحملها مثل السهام
والأقواس • وهناك من عليه مهمة الاشراف على الطعام والشراب للجنود ،
ومن يقوم على رعاية الدواب ، ومن يشرف على اعداد العجلات الحربية •

وكان لجنكيزخان حرس خاص يتكون من ثمانين شخصا يتناوبون
الحراسة ليلا ونهارا ، وقد بلغ حرس جنكيز خان فى فترة من الفترات عشرة
آلاف وقد كون أفراد هذا الحرس الارستقراطية العسكرية فى الجيش المغولى •

وكان الجيش المغولى مقسما لثلاثة أقسام جناحين أيمن وأسر ، وقلب
الجيش تتقدمه الفرق الامامية أو الطلائع وكانوا مسلحين بدروع كاملة
لوقايتهم من هجمات العدو •

وقد أولى خانات المغول جيشهم عناية فائقة ، وأنفقوا عليه بسخاء ،
وكانوا يشددون فى حمل كل ما يحتاجه عند تحركه من مؤن وأسلحة وماء
حتى الأبر والخيوط كانوا يأخذونها معهم •

وكون الجيش المغولى فرق للاستطلاع يذهب الى مواقع العدو ، ونانى

بالأخبار والمعلومات حتى تسهل من مهام الجيش فنعرف مكانه الضعف في صفوف الأعداء وحصونه ، ومن ثم يبدأ تقدم الجيش المغولي .

المغول والعالم الاسلامي :

كانت أهداف المغول تتمثل في إقامة امبراطورية مغولية عظيمة ، وكان هذا يعنى بالضرورة الدخول في حرب سافرة مع القوى الاسلامية المجاورة باعتبارها تشغل اجنح الغربى الذى رسمته مخيلة المغول لامبراطوريتهم المرتقبة .

وهذا الاجنح الغربى كان يتضمن الدولة الخوارزمية في ايران ، والخلافة العباسية في العراق ثم بلاد الشام ومصر .

المغول والخلافة العباسية :

استطاع المغول أن يزيلوا كل العقبات التى صادفتهم في طريقهم الى بغداد ، فقد نجحوا بعد لآى في القضاء على الدولة الخوارزمية التى كانت تمثل عقبة كؤود في طريقهم الى عاصمة الخلافة العباسية ، ولقد رأينا كيف استمر الخوارزميون يعوقون تقدم المغول لولا سوء تنظيمهم وانسغالهم بأكثر من هدف وتوزيع جيشهم على أكثر من جبهة .

لقد أقام المغول دولة لهم مكان الدولة الخوارزمية تتأخم حدود الخلافة العباسية ، ومن ثم أحكموا توجيه ضرباتهم المتوالية الى البناء العباسى الذى خارت قواه ، وأنهكته الخلافات والمنازعات ، والخيانة ، والانقسام .

ان الخلافة العباسية التى قضى عليها هولاء قد دبّت الشيوخوخة في أوصالها ، ولم تعد هي الخلافة التى عرفها العالم في أيام الرشيد انما انحسر نفوذها ، وتطاول عليها حكام الأقاليم ، بل أعلنوا استقلالهم وعصيانهم .

كان الخليفة العباسى المستعصم هو آخر خلفاء بنى العباسى في بغداد وهو الذى قدر له أن يشهد النهاية المؤلمة للزينة للدولة العباسية . والخليفة المستعصم كان من الرجال الضعفاء ، الذين التف حوله أهل السوء ، مما أدى الى تسلط الأمراء ورجال الدولة على شئون الخلافة ، وكان وزيره مؤيد الدين بن العلقمى وراء الفوضى التى عاشتها بغداد قبيل الغزو المغولى لها .

كما كانت الانقسامات المذهبية على أشدها في بغداد ، ونشب الخلاف بين سكانها من الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود ، وقد انعكست خلافاتهم الدينية على ميولهم وآرائهم السياسية مما أدى الى قيام القتال بين أهالي بغداد وخاصة بين الشيعة والسنة .

ويبدو أن الوزير ابن العلقمي وكان من كبار رؤوس الشيعة قام بدور خطير في تسهيل عملية دخول الجيوش المغولية الى بغداد . وتذكر المصادر أنه كاتب التتر وأطمعهم في دخول العاصمة العباسية .

وكانت محاولات المغول مستمرة لدخول بغداد ، خاصة وانهم كانوا قد أقاموا دولتهم في ايران وكان هولاكو يطمح في توسيع الامبراطورية المغولية تجاه الغرب خاصة بعد أن قضى على الخوارزميين ، وأزال الاسماعيليين واستولى على قلعته الموت .

وفي بداية عام ٦٥٥ هـ / ١٢٥٧ م بدأت طلائع الجيوش المغولية تتجه نحو العراق ، بل ان القوات المغولية استطاعت أن تعسكر بالقرب من بغداد .

ولم يستطع جيش الخلافة بقيادة الوزير مجاهد الدين أيبك الدوادار أن يصد هجوم المغول العاني على بغداد ومنى الجيش العباسي بهزيمة ساحقة وأحكم حصارهم لعاصمة الخلافة ، وتخرج موقف الخليفة ، وعاث المغول في البلاد فسادا وتخربا وتدميرا .

ولم تصمد بغداد أمام جحافل المغول ، ولم تتحرك جيوش الأقاليم لانقاذ الخلافة ، وازداد موقف المستعصم حرجا ، فخرج الى هولاكو طالبا الأمان ومسلما العاصمة بلا قيد ولا شرط .

وتفقد المصادر ضحايا المسلمين في هذه الحرب بحوالى ٨٠٠ ألف ، وظلت النيران التي أشعلها المغول في بغداد أربعين يوما لا تبقى ولا نذر وأنت على مظاهر العمران والحضارة وقضت عليها .

ودخل القائد المغولي بغداد ، واحتفل في جنوده بالنصر على خلافة الاسلام وأمعنوا في اذلال الخليفة العباسي المستعصم الذي انصاع لأوامر هولاكو فسلمهم خزائنه وأمواله ، ثم أمر به فقتل .

ويسهب ابن الأثير في الحديث عن خروج التتر الى بلاد الاسلام،

وتنضح كلماته بالمرارة والألم للكارثة المروعة التي أملت بالمسلمين نتيجة ذلك الغزو المخرب الذي قضى على خلافة المسلمين في بغداد .

يقول ابن الأثير : لقد بقيت عدة سنين معرضا عن ذكر هذه الحادثة استعظاما لها كآرها لذكرها فإنا أقدم اليه رجلا وأؤخر أخرى فمن الذي يسهل عليه أن يكتب بعي الاسلام والمسلمين ، ومن الذي يبون عليه ذكر ذلك فيأليت أمي لم نلدني وبأليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا ، الا أني حنني جماعة من الأصدقاء على تسطرها وأنا متوقف ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعاً فنقول أن هذا الفعل ينصمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التي عفت الأيام والليالي عن مثلها عمت الخلائق وأخصت المسلمين فلو قال قائل ان العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم الى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقا ، فان التواريخ له تتضمن ما يقاربها أو يدانيها . فمن أعظم ما يذكرونه من الحوادث ما فعله بختنصر ببنى اسرائيل من القتل وتخريب البيت المقدس ، وما البيت المقدس بالنسبة الى ما خرب الملاعين من البلاد التي كل مدينة منها اضلعاف البيت المقدس ، وما بنو اسرائيل بالنسبة الى ما قتلوا فان أهل مدينة واحدة ممن قتلوا أكثر من بنى اسرائيل ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة الى أن ينقرض العالم (٦) .

ولم يمتد الأجل بأبن الأثير ليصف لنا دخول المغول بغداد ، ذلك أن دخولهم بغداد كان مأساة الاسلام . لقد كانت بغداد هدف المغول بعد أن قضوا على الحشيشية في الموت ، ونقدم هولاء في جيشه الضخم نحو عاصمة الخلافة وكان آخر خلفاء بنى العباس هو الخليفة المستعصم الذي سلم أموره وأمور الخلافة الى وزيره الشيعي ابن العلقمي وعليه يلقي المؤرخون المسلمون تبعة تسهيل عملية دخول بغداد للمغول ذلك انه كاتب التتار سرا وأطمعهم في دخول بغداد .

وعلى مشارف أراضى الخلافة طلب هولاء من الخليفة العباسي الاعتراف بسيادة المغول على أن يكون للمغول ما كان للبويهيين قبلهم ورفض الخليفة ذلك فأعلن هولاء الحرب على الخليفة ، وطلب الخليفة النجدة من أقاليم الاسلام فلم يصل نداؤه الى أحد ، ونقدمت جمافل المغول تهدد الخلافة ، وتهدد الاسلام جميعا في عاصمته بغداد ، وحاصر المغول بغداد في عام

(٦) ابن الأثير . الكامل . ج ١٢ ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

١٢٥٨ م ، وحاول الجيش العباسي التصدي لجيش المغول فأصيب بكسرة عظيمة ، انقض المغول بعدها على العاصمة العباسية فأتوا على ما فيها ، وأقاموا فيها مذبحه رهيبه راح ضحيتها ثمانمائة ألف من الأهالى ودام السلب والنهب فى بغداد أربعين يوما ، أعقبه اتسعال الحرائق فى المدينة .

وهكذا أصبح المغول ، وقد قضوا على الخلافة العباسية المحركون الحقيقيون للموقف السياسى وبذلك أصبح الطريق مفتوحا أمامهم الى بلاد الشام .

ثالثا - المماليك :

قامت دولة المماليك فى مصر فى ظروف سياسية معقدة ، فقد كان الصليبيون لا يزالون فى مصر يحتلون جزءا من أراضيها ، كما كانت الشيخوخة قد هدت كبنان الدولة الأيوبية فى مصر ومن ثم كان التفكير جديا فى ضرورة نقل السلطة من الدولة المتهالكة نظرا لظروف موت الملك الصالح أيوب وعدم وجود من يتولى من بعده حكم مصر من البيت الأيوبى فقد كان ابنه تورانشاه لا يصلح للحكم ، وعلى الرغم من استدعائه من حصن كيفا بواسطة زوج أبيه شجر الدر لتولى الحكم بعد أبيه على الرغم من أن الملك الصالح ذاته قد أوصى بعدم توليه الحكم وقد استطاع المماليك على كل حال أن يتخلصوا من تورانشاه . وبوفاته أصبح الطريق خالية أمام شجر الدر عصمة الدين أم خليل فأقاموها فى السلطنة وحلفوا لها (٧) . ثم تزوجت من أيك التركمان وعلى هذا انتقل السلطان الى المماليك ولم يكن هذا بالأمر الهين على أمراء البيت الأيوبى الذين قاوموا المعز أيك ودخلوا فى معارك عسكرية انتهت بهزيمة الأيوبيين وانفراد المعز أيك بالحكم فى مصر .

ولما استقرت الأحوال نسبيا فى مصر طلب المعز أيك من صاحب الموصل أن يزوجه ابنته فلما علمت شجرة الدر بما ينويه زوجها دبرت مقتله فتولى من بعده ابنه الملك منصور على ، وقتلت شجر الدر أيضا وتولى الأمير قطز نيابة السلطنة فى مصر واستقرت الأحوال على هذا حتى خرج قطز لمجابهة التقدم المغولى الى بلاد الشام .

وكان لموقف المماليك العسكرى من المغول أهمية كبرى فى تاريخ الجهاد

الاسلامى ، كما كان فى موقفهم من الخلافة العباسية التى سقطت فى بغداد أثر كبير فى كسب تأييد المسلمين ، الذى كان المماليك فى حاجة ماسة اليه ذلك أن المماليك لم يكتسبوا تأييد المسلمين ، ولا حب المصريين لكونهم أرقاء جلبوا الى قصور الخلفاء من المشرق وظلوا فى مصر حتى تمكنوا من الوصول الى الحكم والسلطنة ، وربما كان لدورهم العسكرى أهمية ملحوظة فى البقاء فى الحكم .

وتميزت تلك الفترة من الحكم بكثرة المؤامرات السياسية والاغتيالات بين أفراد المماليك ، فقد تولى السلطان قطز حكم مصر بعد أن عزل السلطان المنصور نور الدين على بن أيوب ، واستطاع قطز أن يحقق انتصارات عسكرية عظيمة ، لكن لم يظفر بالسلطنة طويلا اذ قتل قبل أن يدخل القاهرة ، وتولى مكانه الملك الظاهر ركن الدين أبو الفتح بيبرس البندقدارى الصالحى .

وبوصول الملك الظاهر بيبرس الى الحكم تبدأ فترة جديدة فى سياسة مصر الخارجية ، وفى علاقتها بجيرانها .

وكانت أهم الخطوات التى بدأ بها بيبرس تلك المرحلة من حكمه هى احياء الخلافة العباسية فى مصر ، فمنذ أن قتل آخر خلفاء بنى العباس فى بغداد عام ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ظل منصب الامام أو الخليفة شاغرا حتى تم انبات نسب الامير العباسى أحمد بحضور القضاة والشهود وتم بذلك قيام أمل جديد ايدانا باستمرارية الخلافة العباسية ولما تم نصب الامام الجديد الذى لقب بالمستنصر خطب له على المنابر ، وضربت العملة باسمه ومعه الملك الظاهر بيبرس ولما تم ذلك ، قلد الخليفة العباسى الملك الظاهر حكم البلاد الاسلامية وما يفتحه الله على يديه .

وتحقق بذلك للمماليك صفة رسمية وشرعية فى حكم المسلمين وفى حمل مسئولية الجهاد ضد أعداء الاسلام ، كما تحقق لهم حلما أكبر فقد فتح امامهم الطريق لاستكمال الجهاد ، وانتقل أيضا الى القاهرة العلماء والمفكرون حيث غدت أعظم المراكز الثقافية والحضارية فى العالم آنذاك .

وكان هذا تغيير هام فى ميزان القوى فى العالم فى ذلك الوقت هذا بالإضافة الى تغييرات أخرى سبقت ظهور المماليك ووصولهم الى تلك المكانة الرئيسية فى تحريك السياسة الاسلامية .

الجهاد ضد المغول :

بعد أن دمر المغول بغداد انبجعت أنظارهم نحو سورية ، فقاموا بتدعيم وجودهم في الجزيرة وفي عام ١٢٥٩ م زحفت جيوشهم بقيادة هولاكو الى شمال سورية ونفذت عبر نصيبين وحران والرها ونل باشر ثم عبروا الفرات ، وحاولت حامية مدينة سروج المصمدى لهم ، الا أنهم استولوا عليها ، وفي بداية عام ١٢٦٠ م حاصر المغول حلب ، وحاولت حامية المدينة أن تقاوم لكن دون جدوى . وحاول الناصر يوسف الذى كان فى دمشق أن يجمع قواته وقوات أبناء عمومته استعدادا للمعركة فى نفس الوقت الذى لم تستطع فيه حلب السمود أمام الزحف المغولى الهائل وانهارت أسوار المدينة أمام ضرباتهم العنيفة ، وانساح المغول فى حلب واستولوا عليها .

ولما رأت دمشق ما حل بحلب خرج بعض رجالها الى هولاكو فسلموه مفاتيح المدينة وتقدمت قوات مغولية اليها فاحتلتها عام ١٢٦٠ م وتوالى تقدم القوات المغولية فى بلاد الشام ، واستولوا على بعلبك وبانياس ووصلت جيوشهم الى غزة دون أن يصادفوا مقاومة تذكر .

عين جالوت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م :

نولى السلطان قطز حكم مصر عام ١٢٥٩ م . وذلك لمجابهة الموقف الخطير المتعاظم بالشام نتيجة لغزو المغول المدمر لمعظم مدنه ، حتى أصبح الخطر قريبا من حدود مصر وفد ورد ائدار المغول الى مصر بالاستسلام ، فقد خضعت معظم المدن الاسلامية لحكمهم ، ولم يبق أمامهم سوى مصر والحجاز واليمن . وكان لابد من مجابهة حكيمة لهذا الموقف ، فالقوة المغولية زاحفة مدمرة ، ومصر يجب أن تخوض المعركة الفاصلة بنجاح .

اضطرت الظروف الداخلية فى عاصمة المغول هولاكو الى العودة الى بلاده . وذات عقب وفاة خان المغول الأعظم منكو ، واصطحب معه جزءا كبيرا من الجيش ، باركا كسفا على رأس بعية جيش المغول الذى يعده المصادر بحوالى عشرة آلاف مقاتل وأعد قطز العدة للقتال ، وأتم تجهيزات الجيش مسجحة الى غزة حيث جمعت القوات المغولية تحت قيادة بيده ، فقد كان كذباً فى بعلبك .

واخبر المغول كسيفا بقدوم الماليك ، فأمرهم بالدفاع عن غزة ، وعدم تسليمها ووعدهم بالامدادات والعون ، وهنا أخذ الماليك زمام المبادرة

ونسنوا هجومهم على جيش المغول فى غزة ، فأنزلوا بهم الهزيمة ، ودخلوا غزة واحتلوها ثم تتبعوا فلول المغول حتى نهر العاصى .

وكان هذا النصر الذى أحرزه المماليك فى الواقع نصرا للإسلام والمسلمين جميعا ، فلأول مرة منذ أن بدأ المغول زحفها على أراضى الاسلام ، يلقون الهزيمة ، ولم يكن كتبغا ليسلم بذلك الهزيمة أمام المماليك ، فحاول الانتقام خاصة وان جيش المماليك أخذ يتقدم فى أراضى الشام ، ورأى الصليبيون الذين مزقتهم الخلافات المحلية ، رأوا فى المماليك حليفا يمكن أن يخلصهم من المغول ، وكان من صالح المماليك اتباع سياسة المودعة مع الصليبيين حتى لا تتفرق جهودهم ، وحتى يمكنهم التركيز على قتال عدو واحد فى وقت واحد .

وحاول قطز التقدم الى دمشق لانقاذها من الاحتلال المغولى وفى الطريق الى دمشق ، بين بيسان و نابلس ، التقى جيش قطز مع المغول عند عين جالوت ، وقد حارب المماليك معركة باسلة ، شارك فيها السلطان قطز بنفسه ، وكان يصرخ واسلاماه ، وقضى المماليك تماما على المغول فقد أنزلوا بهم هزيمة لم تقم لهم قيامة بعدها ، وقتل قائد الجيش المغولى كتبغا الذى صمد فى المعركة الى أن لقي حتفه .

ومعركة عين جالوت من المعارك الحاسمة فى تاريخ الحروب جميعا ، وفى التاريخ العسكرى الاسلامى بصفة خاصة ، فعد أوقفت تلك المعركة المد المغولى الى الأبد حامية بذلك الحضارة الانسانية من دمار محقق لا فى الشرق فقط ولكن فى الشرق والغرب على السواء .

لقد أنقذت عين جالوت مصر من وحشية المغول ، كما أزال خطتهم عن بلاد الشام وعن أراضى الدولة الاسلامية جميعا فقد انحسر مداهم ، وضعفت قوتهم ، وهم الذين اعتقدوا انهم قوة لا تستطيع الجيوش الاسلامية آنذاك أن تقهرها ، فكانت عين جالوت الحقيقة التى دمّرت المغول هذا عنييفا ليفيقوا بعدها على العودة نهائيا الى بلادهم .

وكان التوحيد بين مصر والشام مرة أخرى من الآثار الهامة التى ترتبت على انتصار المماليك فى عين جالوت ، فقد استطاعوا القضاء على المنازعات بين أبناء الأيوبيين فى بلاد الشام ، ووضعها تحت سيطرة المماليك ، وبهذا أعاد المماليك توحيد الجبهة المصرية الشامية ، لتلقى الصليبيين كما

فعل صلاح الدين من قبل ، وعاد الجيش المملوكى منتصرا الى مصر وقد
أُتِلِجَتْ انتصاراته على المغول قلوب المسلمين ، وأعادت لهم هيبته ورفعت
معنوياتهم التى هبّأهم لأعباء المرحلة التالية من الجهاد .

الجهاد ضد بقايا الصليبيين :

عاد الجيش المملوكى يحمل النصر الى مصر ، وخرجت مصر تستقبل
أبناءها استقبال الفاتحين المنتصرين ، ولم يصل السلطان قطز الى القاهرة
اذ قتله بيبرس فى طريق عودة الجيش الى مصر ، ويدخل بيبرس القاهرة
ليتوج سلطانا ، ويحتفل بالنصر العظيم .

ومنذ الوهلة الاولى بدأ بيبرس سلطان مصر يعد للمرحلة المقبلة من
الجهاد ، فقام بعلاج مشكلاته الداخلية ليتفرغ لمواجهة المشكلات الخارجية
ومن أهمها بقايا المغول فى بلاد الشام ، الذين أرادوا أن ينتقموا من المسلمين
لما حل بأخوانهم فى عين جالوت وكان للسياسة التى اتبعها بيبرس شئ
تأليف وتوحيد جبهة مصر والشام ، ولاء الأمراء له فضل كبير فى مواجهة
انتقام المغول الذين نزلوا على حلب فقتلوا أهلها ثم تقدموا نحوه حماء ،
واستطاعت جيوش حمص وحمصاء أن تصد ذلك الغزو وأن تهزم المغول
ونظروهم الى ما وراء الفرات .

وكان من مشكلاته الخارجية أيضا مشكلة دمشق ، ففد أعلنت دمشق
العصيان وتمرد حاكمها سنجر الحلبي ، فأرسل اليه بيبرس جيشا قضى عليه
وبذلك أصبح الشام كله خاضعا للظاهر بيبرس .

كانت القضية الاساسية التى شغلت بال بيبرس هى قضية الجهاد ،
وتطهير الشام من الصليبيين خاصة بعد أن قضى على المغول . ورأى السلطان
المملوكى أن يضع ثقله السياسى والعسكرى لمواجهة مشكلة الصليبيين فقد
رأى كيف عانى المسلمون من وجودهم فى بلاد الشام ، وتحالفهم مع المغول
ضد الاسلام .

وقد كان على بيبرس أن يطبع تحركاته السياسية فى الداخل والخارج
بصبغة رسمية وشرعية ، فنقل مركز الخلافة العباسية الى القاهرة بعد أن
سقطت بغداد فى أيدي المغول ١٩٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ، وبذلك أصبح المالك
حماة الخلافة الاسلامية والمدافعين عنها .

كذلك رأى بيبرس ضرورة أن تكون حربه فى جبهة واحدة ، ومن ثم كان لا بد من ضمانات تحمى ظهره من انقضاى مفاجئ للمغول فاتجه الى مخالفة مغول القفجاق أو مغول القبيلة الذهبية الذين كانوا قد اعتنقوا الاسلام ، وعقد صلحا مع ملكهم بركة خان ليضمن بذلك حليفا قويا من المغول أنفسهم .

وكانت سياسة بيبرس الخارجية تنسم بالمرونة واتساع الأفق ، فاتجه الى الدولة البيزنطية ، يعرض التعاون الاقتصادى مع الامبراطور ميخائيل باليولوجوس وذلك بالسماح للسفن المصرية بالمرور من المضائق مرة كل عام ، ووصل مندوب بيبرس الى العاصمة البيزنطية ولكن الامبراطور تباطأ فى مقابلته فقد كان ميخائيل باليولوجوس عالى حلف مع هولاءكو ، وخشى أن يؤثر التعاون المصرى البيزنطى على العلاقات البيزنطية المغولية .

ثم تطورت الاوضاع السياسية فى عام ١٢٦٥ م أعلن خان مغول القفجاق بركة الحرب على الدولة البيزنطية وكان يسانده فى ذلك قيصر بلغاريا وستطاع بركة خان أن ينزل الهزيمة الساحقة بجيوش ميخائيل باليولوجوس ، ومن هنا رأى الامبراطور البيزنطى انتهاء علاقاته وتحالفه مع هولاءكو وانضم الى الحلف المصرى المغولى . واستمرت العلاقات الودية بين الممالك والقبيلة الذهبية والدولة البيزنطية طول حكم الامبراطور البيزنطى ميخائيل .

كان فى استطاعة بيبرس عندئذ أن يخرج لقتال الصليبيين فى ١٢٦٥ م خرج على رأس جيش كبير فاتجه الى قيسارية فاستولى عليها ثم زحف نحو يافا ، ففرت أمامه حاميتها فدمر قلعتها وواصل زحفه متجها الى أرسوف ، ومن بعدها اتجه الى حصون الصليبيين على الساحل ، ثم وجه نظره الى مدينة عكا فلم يستطع الاستيلاء عليها ، فتوجه الى البلاد المجاورة يحاول فتحها .

لم يفت فى عضد بيبرس أن تقف فى وجهه قلعة أو مدينة حصينة ، ففى عام ١٢٦٨ م تقدم فى جيوشه الى مدينة انطاكية وضرب حولها حصارا كاملا من كل الجهات ، وقطع الاتصال بينهما وبين الصليبيين فى الجنوب ، كما أغلق الطريق بينهما وبين أرمينيا ليمنع المساعدات اليها ، ثم هجم على قلعتها ، ولم تلبث انطاكية أن سقطت فى أيدي المسلمين ، ودخلها جيش مصر منتصرا ، وأسروا من فيها وغنموا ثرواتها واستولوا على خزائنها .

ويعد نصر المسلمين في انطاكية خطوة عملية على طريق القضاء على الصليبيين فانطاكية هي ناني الامارات اللاتينية التي أقامها الصليبيين في الشرق وسقوطها بعد سقوط الرها وبيت المقدس يعنى أن نهاية الصليبيين في الشام أصبحت وشيكة ، فقد انحسر نفوذهم بشكل كبير ، إذ لم يعد تحت أيديهم من المواقع الهامة سوى طرابلس وعكا •

وكانت هذه هي آخر العمليات العسكرية الهامة التي قام بها الظاهر بيبرس ، ويتابع الدور من بعده السلطان قلاوون •

السلطان قلاوون الألفي والجهاد :

لم تشهد حركة الجهاد اهتماما كبيرا من ابنى الظاهر بيبرس السعيد بركة والأشرف سلامش ، واستطاع الأمير قلاوون أن ينهى هذا الوضع ، ويغتصب السلطة ليقوم سلطانا على مصر عام ١٢٧٩ م •

وسار قلاوون على المنهج الذي رسمه بيبرس ، فكان لا بد من حماية الشام من المغول وقد حددوه فعلا عام ١٢٨٠ م ، وقد استطاع أن يعقد هدنة مع الفرسان الداوية والاستتارية وكانوا القوة المصممة على بقاء الصليبيين في بلاد الشام ، كانت مدتها عشر سنوات •

وعاد المغول يهددون الشام مرة أخرى عام ١٢٨١ م حيث خرج قائدهم ابغا على رأس جيش كبير ، وصل الى حمص ، حيث دارت معركة بين جيش السلطان قلاوون وجيش المغول ، انتهت بنصر حاسم للمماليك على المغول ، فولوا الأدبار وغادروا الجزيرة •

وقد كانت الأوضاع كلها تنذر بقرب زوال الصليبيين من الشام فالدولة المغولية الايلخانية قد استقرت أوضاعها واعتنق ملوكها الاسلام • وقد اعتنق أيضا تكودار بن هولكو الاسلام ، ربما لأنه أراد أن تضع الحرب بينهم وبين المماليك أوزارها وبهذا دخل الاسلام الى مغول فارس ، وسبق أن دخل الى مغول القفجاق أو القبيلة الذهبية •

وكان قلاوون يعد العدة للقضاء النهائي على الصليبيين ، فجهز جيشه للاستيلاء على طرابلس آخر الامارات اللاتينية •

وقل المدد القادم الى الصليبيين في الشام ، نتيجة للحروب التي نشبت

فى أوروبا بين الجمهوريات الإيطالية ، بالإضافة الى أن أوروبا لم تعد تهتم كثيرا بأمور الشرق .

ونفككت أحوال الصليبيين الداخلية ، واضطربت أمورهم ونقدمت جيوش قلاون عام ١٢٨٩ م الى طرابلس ، وأطبق عليها الحصار وضائقها بشدة ، ونصب حولها آلات الحصار فنقبوا أسوارها وحاول الصليبيون الدفاع عن طرابلس دفاع المستميت ، فلم يتمكنوا واستطاع الجيش المصرى بقيادة قلاون دخول المدينة فى ٢٦ ابريل ١٢٨٩ م . وتبع ذلك بالتقدم الى بيروت وجبيل التى أخلاها الصليبيون وبذلك تم للمسلمين الاستيلاء على الإمارة الصليبية الرابعة ، وقوضوا بذلك قوة الصليبيين ولم يبق بعد ذلك بأيديهم من مدن الشام الهامة سوى مدينة عكا .

الأشرف خليل والجهاد ١٢٩١ م :

تولى الأشرف خليل سلطنة مصر بعد أبيه قلاون ، وكان لزاما عليه أن يستكمل الدور الذى بدأه أبوه فدعم مركزه الداخلى فى مصر .

وفدت عليه رسل الصليبيين تحاول بدء علاقة سلام معه ، وقد صمم على أخذ عكا ، آخر معاقل الصليبيين فى فلسطين ، وسار خليل بن قلاون الى الشام ، واتفق مع الجيوش الشامية ليتعاونوا سويا فى استرجاع عكا .

ووصلت جيوش المسلمين الى عكا ، وضرب الأشرف خليل حصارا حول المدينة ، والتفت قوات الحصار حول أسوار المدينة وأنخنوها ضربا بالمنجنيقات وكشفوا سور المدينة ، وحاول الصليبيون الدفاع عن عكا ، ونكاتفوا جميعا من أجل منعها من أيدي المسلمين ، ووصل اليهم المدد من فبرص بقيادة هنرى الثانى ، الذى حاول التفاوض مع السلطان حول المدينة وعقد الصلح الا أن الأشرف خليل كان قد صمم على انهاء الوجود الصليبي من الشام ، وواصل المسلمون ضرباتهم الى عكا ، ولم تغلح مفاوضات هنرى مع المماليك واختلف مع الصليبيين فى عكا ففقل عائدا الى بلاده .

واستمر الحصار مدة طويلة وفى مايو أطبق المماليك على المدينة ، واقتحموها وفر الصليبيون أمامهم الى البحر منهم من نجا بالبحر الى بعض سفنهم ، ومنهم من مات غرقا فى البحر ، وتسلم الأشرف خليل عكا وحاولت الداوية المقاومة الا أنها اضطرت فى النهاية الى التسليم ، وخلصت عكا

للمسلمين ، ونعود بلاد الشام كلها خلال الأذهار التالية الى المسلمين فيخلص
المسلمون صيدا وصور من أيديهم وبذلك تنطوي تلك الصفحة من تاريخ
التسارع بين الشرق والغرب ويعود الاسلام الى أرضه ويتوج المماليك الكفاح
بطول الذي استمر لعنه اجيب بالنصر الكامل على أعداء الاسلام المقول ومن
بعدهم بماذا التسليبي في بلاد الشام .

ويظل العالم الاسلامي هدفا للغزو الخارجي ويستمر الجهاد المقدس ضد
أعدائه .

ولما كان التاريخ سلسله متصله الحلقات ، فلا بد أن يكون ماثلا في
الأذهان ان العره القادمه من تاريخ العالم الاسلامي ستشهد مزيدا من دينامية
الاحداث ستمل في قيام الدوله العثمانية كبعث اسلامي جديد وهو ما سوف
نساوله في اطار المهجين التحليلي والمقارن في ظل متغير مستقل وهو الاسلام
الذي سوف يصعد خطه البياني على مدى قرون قادمة وهو ما سوف يركز
عليه القسم الثاني من هذه الدراسة .

الباب الثاني

الدولة العثمانية (بعث إسلامي جديد)

الفصل الثالث

تفسير ظاهرة السلطة

أيديولوجية شاة الدولة :

يعد تاريخ نشأة الأتراك الذين أسسوا الامبراطورية العثمانية وتاريخ قدومهم من أواسط آسيا إلى بلاد الأناضول من الأمور الغامضة التي تكتنفها حجب من الأساطير، ومع ذلك يتفق معظم المؤرخين (١) على أن الأتراك العثمانيين قد دخلوا آسيا الصغرى في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي كقبيلة من القبائل التركية التي كانت على فتريات متباينة خيما ومغارات أحيانا آخر ننزح من وسط آسيا متجهة غربا نحو آسيا الصغرى أو الأناضول ، وتقرر إحدى الروايات المستقاة من الحوليات العثمانية أن تلك القبيلة التركية قد أسست سنة ١٢٣٢ خلال ترحالها في الأناضول خدمة جليلة لعلاء الدين الأول (١٢١٩ - ١٢٣٥) سلطان دولة الأتراك السلاجقة ، والذي كان يقاتل في مواجهة جيش آخر ، فانضمت القبيلة الى جانب الجيش الضعيف ، وكان ذلك سببا في انتصاره ، وبعد المعركة تبين أن القبيلة التركية تدخلت لنصرة بنى جلدتها وهم أتراك السلاجقة الذين كانوا يحاربون فرقة مغولية في جيش ابن جنكيز خان كان قد عهد اليها استكمال فتح آسيا الصغرى . وتقدير التدخل القبيلة التركية في المعركة فقد منحها علاء الدين بقعة واسعة من دولته التي كانت تحتاز دور الاضـمـحلال ، غير أن رئيس القبيلة التركية

(١) راجع نى بمصيل ذلك دكتور عبد العزيز السنواى ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مدعى عليها . الجزء الأول ، مكتبة الأجلو المصرى ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٣ - ٤٨ .
وراجع أيضا :

- Gibbous, H.A, The Foundation of the Ottoman Empire (Oxford 1916)
- Darthold, V.V., Histoire des turce d'Asie centrale (Adaptation francaise par Mwe M. Donskis, Paris 1945)

واسمه ارطفول لم يقنع بذلك وشرع يهاجم باسم السلطان علاء الدين ممتلكات الدولة الرومانية الشرفية ونجح في سياسة التوسع الاقليمي ، وبعد موته خلفه في الحكم ابنه عثمان سنة ١٢٩٩. الذي سميت. باسمه الأمة والدولة ، وسرعان ما نمت هذه الامارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها. وولاياتها في آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وأصبحت من أكبر الدول الاسلامية التي شهدتها التاريخ .

وخلال فترة حكم الأمير عثمان تحدد الوضع الديني الذي عكس تأثيراته السياسية على الأتراك العثمانيين ، فقد اعتنق هذا الأمير الدين الاسلامي وتبعه الأتراك العثمانيون ، وكانت عقيدتهم الدينية قبل ذلك غير واضحة تماما ، ويحتمل انهم كانوا في حالة تحول من الوثنية أو من عقائد أخرى الى الاسلام ، وعموما فان الروابط القوية بين الأتراك العثمانيين والأتراك السلجقة كانت عاملا هاما ساعد على اعتناق الأتراك العثمانيين للدين الاسلامي، وتحدد الاسلام كعقيدة دينية رسمية في فترة حكم الأمير عثمان الذي اتسم بالحماس الشديد للاسلام وخضوعه لمشورة الفقهاء المسلمين وخاصة من خلال تطبيق العدل كمبدأ هام الى جانب الشورى ، وبرى فريق من المؤرخين ان الاسلام كان له تأثير كبير في مستقبل العثمانيين لا يقل عن التأثير الذي أحدثه الاسلام في عرب شبه الجزيرة العربية قبل العثمانيين بسبعة قرون عندما بعث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ، وهيا الاسلام للأتراك العثمانيين وحدة العقيدة وعباهم بشعور ديني متدفق وعاطفة اسلامية جياشة عكست تأثيراتها على روح عسكرية اسلامية ، وكانت هذه الروح العسكرية قد استحدثت أصولها من الأوضباع الجيويولبتكية حيث البيئة الأصلية في سهول آسيا كانت بمثابة حجر الزاوية في تكوينهم ، وعزز هذه النزعة الموقع الجغرافي في شبه جزيرة الأناضول حيث أحاطت بالعثمانيين كيانات سياسية كان بعضها مسيحية والبعض الآخر اسلاميا ، وكانت العلاقات بين العثمانيين وهذه الكيانات السياسية علاقات عدائية في معظم الأحيان تسودها اختلافات المصالح القومية وتعارضها وخاصة من حيث التوسع الاقليمي ، وبالتالي فقد اضطغت حياة العثمانيين بالصيغة العسكرية بأسسها التنظيمية والتدريب الدقيق وتنوع الأسلحة ونشر التعبئة الروحية الاسلامية بين أفرادها وهو ما جعل الجيش العثماني يؤدي وظيفتين : الحرب والحكيم ، وفي ضوء ذلك الاختصاص الثنائي للجيش العثماني كان العسكريون في الدولة لا يشغلون المناصب العسكرية فحسب ، بل كانوا يشغلون أيضا المناصب القيادية في الحكم ، وكانت بصريات السلاطين العثمانيين توحى بانهم يعتبرون الدولة بما فيها ومن عليها ملكهم الخاص لهم مطلق التصرف فيهم جميعا وان السيادة قاصرة عليهم فقط

وهم مصدر هذه السيادة ولكنهم يتنازلون عنها لمن يشاؤون ، غير أن ذلك لا يعنى أن السلطان العثماني ظل ممسكا وحده بزمام السلطة بل على العكس فان نمو الدولة العثمانية نحو الامبراطورية فرض أوضاعا جديدة على السلطات العليا الحاكمة ، واضطر السلاطين بالتالى الى إعادة توزيع السلطات وانعكس ذلك على حسن تنظيم الادارة الحكومية بهدف توفير الخير العام وهو ما يفسر ولاء الشعب واخلاصه حيث اعتبر الطاعة والنظام من أرفع الفضائل التي يتحلى بها المرء ، وعلى صعيد قوة الدولة فقد تمكن السلاطين العثمانيون من أن يفرضوا على الدول الأوروبية أن تحسب لدولة قوية كدولتهم حسابها (٢) .

وفى مطلع القرن السادس عشر ، لم يكن قد مضى على تأسيس الدولة العثمانية سوى قرنين من الزمان ، وبالرغم من قصر هذه الفترة الى أن الانجازات التي تحققت خلالها من حيث بلورة الكيان السياسى العثمانى وتجانسه هو أمر يدعو للتأمل وخاصة فيما يتعلق باعتناق الدين الاسلامى من جانب العناصر التركية الوافدة من سهول آسيا الوسطى (٣) ، وبنزوح تلك العناصر ظهر عاملان أثرا على الفكر السياسى للعالم الاسلامى ، العامل الاول هو سيادة اللغة التركية وبالتالى اكتساب السكان القيم والمزاج والشخصية التركية ، أما العامل الثانى فهو تحول السكان فى الأناضول الى اعتناق الدين الاسلامى ، وفيما يتعلق باعتناق العثمانيين الاسلام دينا وكيف تم ذلك ، وفى أية حقبة ، فيبدو ان هناك تباينا فى الرأى عند الباحثين فيقول أ. هـ جيبنز A.H. Gibbons (٤) أنه ليس هناك أى اثبات تاريخى يدل على أن القبيلة التى ينتمى اليها عثمان كانت قبيلة اسلامية ، بل هناك ما يدل على أن هذه القبائل النازحة الى الأناضول اعتنقت الاسلام بعد أن أستوطنت أراضى تقع ضمن الدولة السلجوقية التركية ، وكان السلجوقيون آن ذاك مسلمين » ، فى حين أن ف. م كوبريلى (٥) يقول « ان هذه القبائل

(٢) راجع فى تفصيل ذلك .

Sauvaget, J., Introduction à L'Histoire de L'Orient Musulman, Paris 1926 pp 164-165.

(٣) راجع فى تفصيل ذلك : فيليب حتى ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، معربة دار العالم العربى ١٩٥٣ ص ٢٤٠ وما بعدها .

(٤) راجع فى تفصيل ذلك :

Gibbons, H.A., the Foundation of the ottoman Empire, Oxford 1916 pp 25-30.

Koprulu, M.F., Les Origines de L'empire ottoman (٥)
(Paris, 1935).

التركية (٦) كانت بوجه عام قبائل اسلامية ، لكنها لم تكن على شيء من التعصب الدينى ، فان تعاليم الدين كانت فى نظرهم معقدة وهو ما جعل ممارسة الشعائر أمرا متعذرا ، فطلت هذه القبائل على اخلاصها وولائها للتقاليد القومية « ومع ذلك فان حركة التتريك لم تمضى جنبا الى جنب مع حركة الدخول فى الاسلام ، وكان هناك تقصير آخر هو حركة التعريب حيث احتفظ السكان فى مصر وسوريا قبل الغزو العثمانى - بديانتهم اليهودية أو المسيحية فى حين أنهم كانوا يتكلمون اللغة العربية ، وفى الحكم العثمانى قبل بعض الذين حافظوا على ديانتهم - اللغة التركية واعتنق البعض الآخر الدين الاسلامى ، ومن هنا أخذ الاسلام يوائم بين نفسه وبين لغة السكان (٧) من كافة العناصر مثل اليونانية والأرمينية والكردية ، فى حين أن عناصر أخرى قد انزوت لتكون أقليات أخذت تضعف فى الفترة اللاحقة من التجانس التركى ، لكن التجانس الذى حققته الدولة العثمانية - بالرغم من ذلك قد انعكس على قوة هذه الدولة حيث أكدت العناصر التركية بالمقام الأول سيطرتها على اقليم الأناضول ، وكان للأوضاع الجيوبوليتيكية أثرها الواضح فى أحكام هذه السيطرة حيث الأنظمة الرعوية وانطباعها فى نفسية العثمانيين قد تركت بصماتها فى نظرتهم الى الدولة باعتبارها قبيلة كبيرة عليهم طاعة زعيمهم أى سلطانهم وهو ما أدى الى الولاء المطلق للحكم العثمانى حيث دام هذا الولاء من جانب الشعب التركى لآل بيت عثمان قرابة ستة قرون(٨) وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل من جانب فريق من المؤرخين ، فىرى البعض ان القوة العسكرية هو المعيار لتقييم الفرد وبحسب انتظامه وتربيته العسكرية الصارمة كان التقييم للفرد ، ليس هذا فحسب ، بل أن المكانة الاجتماعية - وحتى النفوذ - كانا من نصيب الأتراك ولم تكن هناك للنسب بل أن المجد كله كان

(٦) ان استعمال لفظ « تركى » بمعناها الحالى السائح بدأ فبيل بهاية الامبراطورية العثمانية ، أما فى الأصل فقد كانت تستعمل بمعنى فلاح من بر الأناضول (كما هى فى اللغة العربية) وكان اذا أطلق أحد لفظ « تركى » على رجل من سكان الاستانة فإنها تعتبر اهانة تلحق به . انه عثمانى أحد رعايا الامبراطورية العثمانية ، راجع نور الدين زين ، نشوء النومية الغربية ، بيروت ١٩٧٢ ص ١٧٦ .

(٧) راجع فى تفصيل ذلك : محمد عبد المنعم السيد ، الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ١٩٦٨ من ص ١٦ - ١٧ . نتج ، ت . كوبر ، الشرق الأدنى ، مجتمعه وثقافته ، القاهرة ، دار النشر المتحدة ، ص ٢٥٩ بزنولدور ، تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ص ١١٠ .

(٨) محمد عبد المنعم السيد ، م . سن . ذ . ص ١٩ .

من يموت في ساحة القتال (٩) * أما فيما يتعلق بالطابع الدينى الاسلامى وتمسك العثمانيين به فيقول برنارد لويس : كانت الامبراطورية العثمانية منذ تأسيسها حتى زمن سقوطها دولة تكرر قواها فى سبيل تقدم شوكة الاسلام وحمائته ضد أى اعتداء خارجى ، وقد ظل العثمانيون طوال ستة قرون تقريبا فى حرب مستمرة ضد الغرب المسيحى ، أولا لمحاولة فرض حكم اسلامى على جزء كبير من أوروبا وهى محاولة وافقها النجاح ، وثانيا لئلا حرب دفاعية تأخيرية جديدة تقف فى وجه الهجوم المعاكس الذى قام به الغرب . (١٠) * ويضيف برنارد لويس عن تأثير قوة الاسلام على الدولة العثمانية قائلا : « كانت الامبراطورية العثمانية من وجهة نظر الانسان العثمانى التركى بمثابة الاسلام ذاته * وفى التواريخ العثمانية ، عندما يتكلم المؤرخون عن ولايات الامبراطورية يشيرون اليها بقولهم انها « دار الاسلام » وعندما يذكرهم جيوشها يقولون عنها انها جيوش الاسلام ، ورئيسها الدينى « شيخ الاسلام » وكانت الشعوب التى تتألف فيها الامبراطورية العثمانية تعتبر ذاتها أولا وأخيرا شعوبا اسلامية ، وكانت لفظة « عثمانية » تعنى اسم السلالة المالكة ، ولم يصطبغ لفظة « عثمانية » بصبغة قومية ذات مدلول قومى الا فى القرن التاسع عشر تحت تأثير الفكرة الليبرالية الأوروبية » .

وعن السمات الرئيسية للحكم العثمانى يقول فيشر فى وصفه للأتراك العثمانيين أن أخلاقهم قد اتسمت بشئ كبير من الهيبة المنزجة بوقار الطلعة، وبأن تفكيرهم ينعصر فى أسس الحكم الامبراطورى من خلال مبادئه الأوليغاركية ، « وهى المبادئ التى تنظر الى البشرية المحيطة بها كأنها لا تصلح الا للاسترقاق والعبودية » على حد تعبير هذا المؤرخ (١١) .

أما المؤرخ البريطانى الذائع الصيت أرنولد توينبى فيقول : « ان طاقة العثمانيين الرعوية قد انتقلت فجأة من رعاة لقطعان الى حكام لامبراطورية ، ومثل كل البشر فان الحلول التى استعانوا بها لمواجهة المشكلات التى استجدت عليهم كانت متأثرة بتجاربهم السابقة فما زال عالقا بتفكيرهم أنهم رعاة وكل

(٩) وهو ما دراه كاهون ، راجع :

Cahun, L'introduction à L'histoire de L'Asie, Paris 1896 pp 58 - 65.

Bernard Lewis, Islamic Recical in turkey, in, International (١٠)
Affairs.

(١١) وهو فيشر ، راجع فيشر ، ص ١٠٤ ل ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، القسم

الثانى الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٥٧ ص ٤٦٠ - ٤٦٥ .

ما فى الأمر أن قطعانهم لم تعد من الماشية بل من البشر ، ولكى تظل هذه القطعان البدوية تحت سيطرتهم فقد أنفقوا ودربوا كلابا لحراستها هى الجيش العثماني (١٢). فالسلطان العثماني كان يمارس حكم الشعوب كما كان العثماني يمارس على الماشية ، والسلطان هو المحور الرئيسى الذى ينظم التشكيلات القتالة ويدين له الجميع بالولاء التام جسما وعقلا وروحا .

أما المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي (١٣) وهو واحد من كبار المفكرين المسلمين فيصف فى اعجاب السلاطين العثمانيين مركزا على تمسكهم بالعقيدة الاسلامية منهجا وفكرا من حيث اقامة الشعائر الاسلامية والسنن المحمدية وتنظيم العلماء وعلماء الدين الاسلامي والتمسك فى الأحكام والوقائع بالقوانين والشرائع ، « فتحصنت دولتهم وطالت مدتهم ، وهابتهم الملوك ، وأنقاد لهم المالك والمملوك » .

وهكذا صادف مطلع القرن السادس عشر شعبا متجانسا الى حد كبير ، وأصبحت أقاليم الأناضول التى كانت مهدا للحضارة البيزنطية - أصبحت مفتوحة أمام الدماء التركية الوافدة منذ نهاية القرن الحادى عشر مؤكدة سيادتها وسيطرتها وحكمها المطلق ، فى اطار الولاء الشديد لبيت آل عثمان من خلال شروط ورائة العرش التى انحصرت فى انتماء السلطان لبيت آل عثمان ، وعلى حد رأى أحد الباحثين (١٤) فقد عملت مراسيم الابادة عملها فى حل المناقضات فى نطاق الأسرة الحاكمة حيث لا يوجد سوى سلطان أوحد يحكم شعبا كقطيع الغنم ويقود هذا السلطان نفسه جيشا مؤسسا على الولاء التام والاخلاص ، وفى هذا المعنى أيضا يقول الديرسون Alderson (١٥) نوضحيا لمراسيم الابادة : « ان المعنى الحرفى لكلمة Fratricide هو ابادة الأخوة ، غير ان هذا اللفظ يحمل مدلولاً أوسع اذا ما استخدم فى التحدث عن الظروف والأحداث التاريخية لآل بيت عثمان ،

Toynbee, Arnold, A study of history : The Osmanlis, London (١٢)
1945, Vol 3 pp. 21 -26.

(١٣) راجع الجبرتي ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٩٧ هـ ، أربعة أجزاء ، الجزء الأول ص ٢١ .
(١٤) محمد عبد المعص السيد ، م . س . ذ . ٢٢ .

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك :
Alderson, A.D. The Structure of the Ottoman Dynasty, Oxford, the Clarendon Press, 1956 pp 22 -28.

وفى هذا الصدد لمدلول الكلمة ، ويعنى إبادة كل فرد ذكر فى الأسرة الحاكمة .
 يحتمل أن يشكل خطرا على السلطان الذى يمسك بزمام الحكم - وكان لجميع
 المذكور من العصب الحق فى وراثة العرش - وتأسيسا على ذلك فقد شملت
 الإبادة الآباء والأعمام وأولاد العم والأخوة ، بل الأبناء والأحفاد ، وفى الحالتين
 الأخيرتين كان الإعدام نتيجة ثورة قام بها الأبناء على الآباء ٠٠ ، وإن أغلب
 حالات الإبادة ، قام بها سلاطين جدد لتدعيم قبضتهم على الحكم وإقصاء أى
 تطلع الى العرش ٠٠ ، وقد وجدت حالات فردية من الإبادة حيث كان الحق
 لأصحابها الحق فى العرش العثمانى فى خلال الخمسة عشر عاما الأولى فى تاريخ
 الامبراطورية العثمانية ، غير أن تلك العادة لم تمارس بصفة رسمية الا فى
 عهد محمد الثانى حيث أصبحت عقوبة الإبادة رسميا وصدرت ضمن مجموعته
 القانونية الشهيرة « قانون نامه » الذى لقي تأييد العلماء .

العثمانيون والشرق الأوسط :

عندما اعتلى السلطان سليم الأول عرش الامبراطورية العثمانية رحجت
 كافة العثمانيين فى ميزان القوى فى الشرق الأوسط ، واستحدثت العديد من
 العوامل الجيوبوليتيكية التى أدت الى نشوب الحرب مرارا بين الأتراك والفرس ،
 لكن العوامل الدينية من حيث الصراع بين الشيعة والسنة كان لها هى الأخرى
 تأثيراتها ، فقد كانت ايران بلدا شيعيا ، وكان شاه اسماعيل الذى اتبع
 سياسة شيعية عنيفة قد جعل من المذهب الشيعى منهج الدولة الرسمى ،
 وعقد فى سنة ١٥١٤ معاهدة مع المماليك نتج عنها أن قطع المماليك علاقاتهم
 السياسية مع السلطان سليم ، لكن السلطان سليم كان يعتبر نفسه حامى
 السنة ، وأخذ يقتل من الشيعة الألوف فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ،
 الى أن شن حملته العسكرية فى نفس العام ضد ايران وهزم الجيش الايرانى
 فى سهل جالديران Ghalderan الذى يقع بين بحيرة أورميا وتبريز ،
 ونتج هذا الانتصار العسكرى ضم أناتوليا الشرقية والجزء الشمالى من العراق
 بما فى ذلك كردستان الى الامبراطورية العثمانية ، ومع ذلك فان السلطان
 سليم عند انتصاره على شاه اسماعيل الصفوى ودخوله عاصمة الدولة
 الصفوية تبريز واستيلائه على مناطق العراق الشمالية، فانه لم يشأ أن يستمر
 فى زحفه داخل ايران وعاد الى عاصمة ملكه لأن « اختلاف المذهب بين العثمانيين
 السنيين والايرانيين الشيعة جعل العثمانيين لا يرحبون بالسيطرة على ايران
 خوفا من عدم استتباب الأمور لهم فيها » وذلك على حد قول المؤرخ البريطانى

أرنولد توينبى (١٦) على نحو ما سيتم عرضه تفصيلا فى موضع لاحق .

وكانت دولة المماليك فى مصر وسوريا وبنافس كلا من الدولة العثمانية والدولة الايرانية بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط فى مطلع القرن السادس عشر ، غير ان الضعف أخذ يدب فى اوصال المماليك بسبب ضعف الجيش نتيجة الحروب التى خاضها ضد المغول فى حين أن قوة الجيش العثماني كانت آخذة فى التزايد ، وكان هم السلطان سليم القضاء على المماليك فسار فى سنة ١٥١٦ على رأس جيش كبير نحو سوريا ، وفى ٢٤ أغسطس ١٥١٦ انتصر الجيش العثماني على جيش المماليك بقيادة قنصوه الغورى وسقطت كافة المدن السورية (حماة - حمص - دمشق سنة ١٥١٧) . واجناز الجيش العثماني صحراء سيناء فى طريقه الى القاهرة واستتبك مع المماليك فى معركة الريدانية ووقعت القاهرة فى قبضة العثمانيين ، ولاقى طومان باى - آخر السلاطين المماليك - حتفه ، وأصبحت مصر جزءا من الامبراطورية العثمانية . ويتضح من ذلك أن العثمانيين لم ينتزعوا البلاد العربية من السيطرة العربية وانما من سيطرة المماليك ، وان العرب وقتئذ كانوا فى حالة ضعف وتمزق وانحلال ، ونبع ذلك سيطرة السيادة العثمانية قرابة أربعمئة سنة ، وارتبطت البلاد العربية برابطة الخضوع والولاء للدولة العثمانية وأصبحت ولايات تابعة لها ، وترتب على هذا الوضع القانونى للولايات العربية حرمانها من ممارسة سيادتها فى الخارج بمعنى انها لم تعد تشغل مركزها فى الجماعة الدولية الا عن طريق الدولة العثمانية التى تولت تمثيلها وتصريف شئونها الخارجية ، والتزمت الولايات العربية بتنفيذ المعاهدات التى تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية .

وكان من المتوقع أن تكون معاهدات الامتيازات التى عقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية بمثابة نوافذ تطل منها الولايات العربية على أوروبا ، أو بمثابة قنوات يتم عن طريقها الاتصال المنشود ، وفضت الامتيازات الممنوحة للجاليات الأجنبية بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحية نامة للنظر فى الدعاوى بين الرعايا الذين ينتمون الى هذه القنصلية أو تلك ،

(١٦) نغلا عن ، ساطع الحصرى ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٠ ص ٤١ وراجع أيضا ، دكتور محمد عزت عبد الكريم وآخرون ، دراسات تاريخية فى لهجة العربية الحديثة ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار - دكتور محمد أسعد ، الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة ١٩٦٦ .

ولم يخضع للقوانين العثمانية رعاية الدول الأجنبية من غير المسلمين المقيمون في الامبراطورية العثمانية ، بل كانوا يتمتعون بأحكام خاصة بهم ، وكان القناصل هم القضاة في المحاكم القنصلية يعاونهم مستشارون ، ويتم تنفيذ الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم على الأرض التركية ذاتها ، وأدت معاهدات الامتيازات التي منحت الأجانب وخاصة من الدول العظمى - أدت الى زيادة حدة مشكلة القضاة والادارة حيث نالت الدول العظمى العديد من الامتيازات التي منحتها اياها الدولة العثمانية من خلال محاكم خاصة ودوائر بريد خاصة بها (١٧) ، ومع ذلك فان معاهدات الامتيازات لم تكن السبب في تحديد حجم ونوعية انصال الولايات العربية فأوروبا ، بل كانت هناك أسباب عامة وأسباب خاصة بكل ولاية عربية حددت حجم ونوعية هذا الاتصال ، ولعل من أهم هذه الأسباب الأسباب السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

فبالأسباب السياسية يرجع بعضها الى الدولة العثمانية والبعض الآخر يرجع الى الدول الأوروبية حيث أخذ نجم الدولة العثمانية يافل في الولايات العربية منذ أواخر القرن السابع عشر بسبب ضعف حكام الولايات العربية ، وكان تنفيذ معاهدات الامتيازات يخضع لأهواء أمراء الممالك في مصر والعراق ورؤساء الطوائف في الشام ، وكانت الرشاوى تقدم الى كبار رجال الدولة في استنبول أو الولايات العربية لتنفيذ نصوص المعاهدات (١٨) ، واستفحل نفوذ الدول الأوروبية وازداد تدخلها في الشؤون الخارجية والداخلية العثمانية ، واتخذت هذه الدول من معاهدات الامتيازات سنداً لها في هذا التغلغل ، وكانت الدولة العثمانية تتعرض لهزائم عسكرية أليمة من الجيوش الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ووجدت الدول الأوروبية في هذه الهزائم ما يتسجعا على المزيد من التدخل أكثر مما نصت عليه معاهدات الامتيازات التي قامت أصلاً على أساس تبادل الحقوق والواجبات بين الأوروبيين في الدولة العثمانية والرعايا العثمانيين في الدول الأوروبية بحيث أصبحت

(١٧) راجع في تفصيل ذلك ، زين نور الدين زين ، سنو القومية العربية مع دراساته تاريخية في العلاقات العثمانية التركية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ ص ١٨٢ ملاحظاً عن .

Secton, Watson, R.W., The Rise of Nationality in the Balkans (London, 1917) p. 161.

(١٨) راجع في تفصيل ذلك ، دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفرقة عليها ، م . س . ذ ص ٧٢٦ - ٧٢٧ .

هذه المعاهدات فى غير صالح رعايا الدولة العثمانية فى أوروبا فى حين أنها أضغمت مزيدا من الامتيازات للأوروبيين فى الدولة العثمانية والذين لم ينفذوا بالاعفاء العربى بل كانت لهم حصانة منيعه تجاه السلطات العثمانية والشريعة والتنفيذية فى أقاليم الدولة ، والأسوأ من ذلك أن أصبحت الدولة العثمانية عاجزة عن التدخل لحفظ حقوق رعاياها المقيمين فى الدولة أمام استمرار الأجانب فى المنع بالمزيد من الامتيازات مما أدى الى انتشار العدوى فى الولايات العربية .

أما عن الأسباب الدينية التى حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية والدولة العثمانية وأوروبا ، فلعل من أهمها ان العالم الإسلامى كان منفصلا على نفسه ، ولم تكن العاطفة القومية على حد قول فيليب حتى (١٩) Hitti

قد وجدت بعد لدى سكان الولايات العربية ، وجاءت الدولة العثمانية فوجدت هذه الجماهير مستنقرة فى أذهان الجماهير العربية . وكانت الدولة العثمانية نفسها قد أخذت بهذا النظام الذى عرف باسم « نظام الملل » .

والرأى العام الإسلامى كن يوجس خوفا وحذرا من أوروبا بسبب رواسب الحروب الصليبية التى تعرضت لها أقاليم الشرق الإسلامى منذ نهاية القرن الحادى عشر الميلادى حتى أواخر القرن الثالث عشر وما تخلل الحملات الصليبية من تحوّل بعض السكان - وخاصة فى تونس - الى المسيحية وهو ما قام به لويس التاسع ملك فرنسا خلال حملته على تونس عام ١٢٧٠ لىغطى فسطحه الذريع فى مصر حين وقع فى الأسر ، وقد علق بأذهان الاجيال الإسلامية المتعاقبة هذه الأحداث ، ثم سامعوا بانباء حركة انتقال الحروب الصليبية الى أوروبا حيث واجهت الدولة العثمانية كتلات دولة صليبية نادت بها المابونية فى روما ووصف المؤرخون المحسبون (٢٠) ذلك بمناوبة حروب صليبية ، كذلك لم يمس غرب المشرق سقوط الحكم الإسلامى فى الأندلس وما سبق هذا السقوط ولحعه من اضطهاد دينى عنيف تعرض له المسلمون فى شبه جزيرة ايبيريا والذين فضلوا الاحتفاظ بدينهم ، ثم رأوا صراعا صليبيا فى الخوض الأوسط والخوض الغربى للبحر المتوسط وفى أقاليم شمالى أفريقيا

(١٩) دكتور ديباج - مرجع سوريا واليمن والمسلمين ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة.

جواب ١٩٨٢ ج ٢ مرجع دكتور ديباج ، ص ٣١٠ - ٣١٥ .

(٢٠) ديباج فى مقصد ذلك - د. عبد العزيز الحساوى ، ص ٧٢٣ .

حين اندفعت أسبانيا والبرتغال في حروب بحرية وبرية بهدف احتلال شمال أفريقيا وتحويل سكانها الى المسيحية وأقاموا لهم قواعد عسكرية كانت بمثابة جيوب صليبية متناثرة على الساحل الشمالى لأفريقيا ، غير أن سكان شمال أفريقيا تصدوا لهذه الجيوب المسيحية بمفردهم أول الأمر ثم وجهوا الاستغاثات للدولة العثمانية يطلبون تدخلها عسكريا لانقاذهم وللحفاظ على اسلامهم وعروبتهم .

وترتبط الأسباب السياسية والأسباب الدينية بالاسباب الثقافية التي حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية العثمانية وأوروبا حيث لم يكن يدور بالأذهان أن يوفد أحد من سكان الولايات العربية الى الجامعات الأوروبية فالبلاد العربية كانت حافلة بمراكز مرموقة للدراسات الاسلامية والعربية العليا من خلال الأزهر الشريف فى القاهرة والقبروان فى شمال اثريقية ودمشق فى الشام والكوفة والبصرة فى العراق فضلا عن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكانت الصلات الوثيقة تربط بين علماء الاسلام فى كافة أنحاء العالم الاسلامى واعتقد سكان الولايات العربية العثمانية بعدم جدوى تعليم أبنائهم فى الجامعات الأوروبية باعتبارها مهد الكفر ، ومنذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر سادت مثل هذه الأفكار وربما يمكن تلمس العذر للعرب بسبب خشيتهم من أن تفعل بهم أوروبا مثلما فعلت مع العرب المسلمين فى العصور الوسطى .

وفيما يتعلق بالاسباب الاجتماعية والاقتصادية التى حددت حجم ونوعية الاتصال بين الولايات العربية العثمانية وأوروبا فالملاحظ ان الأسباب الاجتماعية قد عكست تأثيراتها على النواحي الاقتصادية ، فاماكن اقامة الأوروبيين وتجارهم ومعابدهم تحدد فى حى خاص بهم وحتى كنائسهم وأماكن دفن موانهم كانت فى مستعمرات خاصة بهم ، وكان الباب الحديدى للحى يغلق عليهم ليلا ولا يسمح لهم بالخروج من الحى أيام الجمع الا أن تنفضى شعائر صلاة الجمعة كاجراء وقائى (٢١) ، وهكذا عاش الأوروبيون فى معظم الولايات العربية على هامش المجتمعات الاسلامية ، وانعكس ذلك على النواحي الاقتصادية حيث اقتصرت عمليات الاستيراد على الأوروبيين والتجار العرب الأثرياء ، والسكك الحديدية التى أنشئت فى مصر عام ١٨٥٦ كان معظم ركابها

(٢١) ذلك خوفا على حريمهم ومساكنهم فى أثناء انصرافهم الى المساجد . راجع : دكتور عبد العزيز السنوى ، م . س . ذ ص ٧٢٤ .

من الأجانب ، وكان سكان الولايات العربية يجهلون اللغات الأوروبية وهو ما أقام حاجزا يصعب اختراقه بين سكان الولايات العربية وأوروبا ، ويعنى ذلك من وجهة نظر أحد المؤرخين (٢٢) المعاصرين ان الدولة لم تكن مسئولة عن النظام الاقتصادي الذى كان بمثابة عازل للولايات العربية عن أوروبا ، وانه لم يكن بمقدور الدولة القيام بدور الوسيط لأكراه الجماهير العربية على التعامل مع الأوروبيين بسبب « العقد النفسية » لدى العرب •

سلطة الدولة :

كانت السياسة العليا للدولة العثمانية لا سيما فى مطلع القرن السادس عشر من وضع السلاطين العثمانيين ، فى اطار ممارسة الحكم المطلق (٢٣) ، وكان الحكم المطلق هو الخاصية الواضحة لمعظم الدول الأوروبية وخاصة فى الفترة التى تقع بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر ، ففرنسا كان ملوكها يمارسون الحكم استنادا الى مبدأ الحق الالهى ، وكان لويس الرابع عشر (١٦٤٣ - ١٧١٥) يقول « أنا الدولة » وسار على نهجه حفيده لويس الخامس عشر (١٧١٥ - ١٧٧٤) وكان تمسك ملوك أوروبا بمبدأ الحق الالهى قد جعلهم فوق مستوى النقد •

واذا كان الحال كذلك بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية فان الدولة العثمانية قد اتسعت رقعتها منذ مطلع القرن السادس عشر مما رفعها الى مصاف الامبراطوريات ، وضمت العديد من الشعوب والديانات والمذاهب واللغات والثقافات والعادات فى ثلاث قارات : آسيا وأوروبا وأفريقيا وبالتالى فقد تعرضت لتكتلات دولية عدوانية وتحالفات صليبية ، بل ان الدول الأوروبية أدت دورا جوهريا ضد الدولة العثمانية حيث حركت العديد من الثورات عليها من جانب الشعوب المسيحية الخاضعة للسلطان •

وهكذا لم يخرج سلاطين الدولة العثمانية على الاعراف الأوروبية والنظم السائدة وقتذاك وأوحت تصرفاتهم بأن الدولة بما فيها ومن عليها ملكهم

(٢٢) نفس المرجع السابق ص ٧٢٧ •

(٢٣) راجع فى تفصيل ذلك : بارتولد ، تاريخ الترك فى آسيا الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ ص ٢٧ - ٥٧ ، دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، م. س. د ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ - ١١١ •

الخاص لهم مطلق النصرف فيهم جميعا على أية صورة دون أن يساورهم أدنى شك في أن السيادة لهم وحدهم وهم مصدرها يتنازلون عن بعضها لمن يشاءون .

وعلى الرغم من الدولة العثمانية كانت تمارس الحكم المطلق ، الا أن هذا لا يعنى أن السلاطين ظلوا يمسكون بزمام السلطة وحدهم ، بل على العكس من ذلك فإن نمو الدولة واتساعها قد فرض أوضاعا جديدة على السلاطين العليا الحاكمة بما فيهم السلاطين ، الأمر الذى اضطرهم الى إعادة توزيع ما بيدهم من سلطات باعتبار ان الادارة الامبراطورية تعتبر أشد تعقيدا من ادارة دولة ذات رقعة محدودة ، ويتم عن المسككات السياسية والادارية المتزايدة تحديثات حتمت ضرورة تطوير جهاز الحكم وإعادة توزيع السلطة بين الهيئات العليا الحاكمة وتسميتها لضمان الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية .

وكانت السلطة موزعة بين العسكريين (٢٤) وعلماء الدين الاسلامي ، فمبادئ الشريعة الاسلامية كانت تمثل قيودا على السلطات المطلقة التي يمارسها السلطان ، وأدى ذلك الى كبح جماح اندفاعات السلاطين وسلطانهم حيث كان بين أجهزة الدولة ما يسمى « الهيئة الاسلامية » التي ضمت جميع الاسلام والقضاة والعلماء ، وحرصت الهيئة الاسلامية على أن يكون مبادئ الشريعة الاسلامية لها مكانتها المرموقة واحترامها وتطبيقها ، ولم يمس السلاطين العثمانيين المبادئ الاساسية للشريعة الاسلامية سواء بالحذف أو الاضافة أو التعديل ، وخشى السلاطين من العزل من العرش - ان لم يكن القتل - اذا هم أقدموا على اجراء تغيير جذري بمس قواعده الشريعة الاسلامية ، وانسحبوا على ذلك تمنعت الهيئة الاسلامية بحقوق وسلطاتها بتدابير مع اختصاصات السلاطين ، وسيطر علماء الدين الاسلامي على ناصبه السلطة القضائية ، في حين ان سلطة تنفيذ الاحكام القضائية قد استولت على العسكريين الذين كان في يدهم القوة اللازمة لوضع هذه الاحكام موضع التنفيذ .

ولم يكن ذلك معنى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات ، بل انه "في نتيجة لانساع نطاق العمل المعلى بالادارة الاميرالية ، ولم يكن أى مناهضة

رؤيته على الأخرى ، بل أنه لم يكن هناك ما يمنع من الجمع بين عناصر السلطة سواء كانت تنفيذية أو قضائية ، وقد وصف أحد الباحثين الغربيين هذا النوع من أنواع الحكم المطاوع الذي كان يمارسه السلاطين العثمانيين بأنه استبداد مقيد ندر أن فريقا من المؤرخين العرب يرون أن سلطات هؤلاء السلاطين كانت مقيدة - نظريا - بإحكام الشريعة الإسلامية ، أما من الناحية العملية فإن سلطانهم كان مطلقا لأنهم - أي السلاطين - كانوا يجدون استجابات قوية لرغبتهم من كبار علماء الدين الإسلامي الذين كانوا يصعدون دعاوى تحمي اعتراضهم ويصغي على تصرفات السلاطين طابع الشرعي . ويعنى ذات في الحقيقة أن السلطان العثماني كان بمثابة السلطة المهيمنة على السياسة والإدارة والجنس ، فالسلطة السياسية استمرت ممثلة في السلطان ولم يخفف من غلوها سوى تطور أجهزة الدولة وتعدد مشكلاتها الإدارية بسبب توسعها المراد ، مما اضطر السلطان العثماني إلى التنازل عن بعض صلاحياته إلى معاونين له في شئون الحكم ، واختلف الحال عما كان عليه في بداية عهد الدولة حيث لم يكن يعاون السلطان في مهام الحكم سوى علماء الدين الإسلامي أي هيئة كبار العلماء وعلى رأسها شيخ الإسلام ، لكن استمرار اتساع رقعة الدولة جعل ممارسة السلطان لمسائل السياسة والإدارة والحرب أمرا مستحيلا ، وعجز علماء الدين الإسلامي عن استدعاء المشورة للسلطان بحكم هذه الظروف الجديدة . وهكذا أوجدت ما سمي بالديوان الذي أضحي قوة جديدة من وراء العرش بعد أن انتقلت إليه اختصاصات المحكمة العليا وهو ما يقضى وعة للتفسير .

الإدارة العثمانية والديوان :

كان الديوان مجلسا عاما وبمناوبة مجلس وزراء موسع يضم جميع رؤساء الدوائر في الدولة ويجتمع لبحث القضايا العامة ولاتخاذ قرار الحرب ، وفي زمن السلم كان الديوان يعقد جلسات مطولة أربعة أيام من كل أسبوع وكانت اجتماعاته تستغرق وقتا يتراوح بين سبع ساعات وثمانى ساعات ، وأما في الحرب كان الديوان يعقد اجتماعاته في خيمة الصدر الأعظم (٢٥) على مقربة من محبم السلطان ، وكان كبار الموظفين في الدولة يصحبون السلطان إلى ساحات القتال وترتب على ذلك أن إجراءات عقد الديوان كانت مماثلة على وجه التقريب للنظام المتبع في استانبول ، وفي حالة غياب السلطان

(٢٥) وهو الوزير الأول كما سأتى تفصيل ذلك في المبحث ٥ .

- ١٠٦ -

عن العاصمة ومعه الصدر الأعظم فإن الديوان كان يحضر اجتماعه عدد قليل من كبار الموظفين ، وتطورت مهام الديوان في الفترة اللاحقة على حكم السلطان محمد الثاني حيث أسندت رئاسته في أواخر عهده الى الصدر الأعظم وأصبح الديوان شكلا من أشكال المجالس الوزارية الحالية وإن كان قد تأخر في طريقه تشكيله وعمله ببعض المؤثرات الناتجة عن نظام الاقطاع الذى ساد مجتمع الدولة العثمانية وحتى السلطة المسندة الى الديوان قد تطورت هي الأخرى ، وفى بادىء الأمر كانت استشارية لأن السلطان وضع بين يديه كافة السلطات ، أى أن سلطته كانت استشارية مطلقة وكان أعضاء الديوان مساعدين له وليس لهم الحق فى مشاركة السلطان سلطة اصدار القرارات المتعلقة بشئون الحكم ، حيث أنهم لا يعدون حكاما ، وإنما هم موظفين تقتصر وظيفتهم على مجرد التحضير لتلك القرارات ثم تنفيذها ولا يشترط موافقتهم أو توقيعهم من أجل نفاذها .

غير أن السلطان قد اضطرته ظروف التوسع الإمبراطورى الى أن يمنح سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول ، ونأسيسا على ذلك أصبح منصب الوزير منصبا خطبرا ، حتى أن السلطان محمد الثانى جعله وصيا فعليا على الإمبراطورية وذلك فى الفقرة الأولى من القانون الأولى من القانون الأساسى الذى وضعه للدولة ونصها « ليعلم أولا أن الصدر الأعظم هو رئيس الوزراء صاحب الصلاحية المطلقة فى شئون الدولة ، أما القيم على أملاكه فهو الدفتردار ، ولكن الصدر الأعظم هو رئيسه وللصدر الأعظم فى مكانته حق التقدم على جميع موظفى الدولة » (٢٦) .

كما كان للوزير الأول الصلاحيات المطلقة فى السيطرة على فروع الإدارة برمتها ، وفى المراسيم والمناسبات والتشريعات كان الوزير الأول - شأنه شأن السلطان - يتقبل ولاء موظفى البلاط والدولة ، وكانت اجتماعاته تعقد فى مقره الرسمى « الباب العالى » حيث يحضر كبار مسئولى الدولة للتشاور فى الأمور الهامة واصدار القرارات الملزمة لأجهزة الدولة التنفيذية والإدارية وه ، وعموما فقد كن الوزير الأول يقع على فمه الجهار الإدارى الحكومى نيابة عن السلطان ، وكان ضمن مسئولياته أيضا رئاسة الديوان أخذ يتوسع ويضم من القادة العسكريين وكبار موظفى الدولة

(٢٦) راجع تفصيل ذلك فى :

بروكلمان كارل ، الأتراك العثمانيون وحضارتهم ، مرجع سابق ص ٩٠ - ٩٩ .

- ١٠٧ -

والدبلوماسيين وكبار العلماء ، وقد كان تشكيل الديوان من ممثلي الامبراطورية بشطريها دليلا على رغبة السلطات المركزية في ربط الأجهزة الادارية المحلية في الولايات بالتنظيم الادارى فى الدولة ممثلا فى الديوان .

وهكذا تغيرت صورة نظام الحكم التى كانت سائدة فى أوائل القرن السادس عشر ، صورة الحكم المطلق بدون برلمان وبدون سلطة تشريعية والتى كانت تعتمد على قضاة يفسرون الشريعة الاسلامية من أعلى مستوى فى الامبراطورية الى أصغر الوحدات الادارية فى الأقاليم ، حتى التقسيم الادارى للامبراطورية كان متمشيا مع النظامين الاجتماعى والاقتصادى اللذين قاما على نظام اقطاعى ومع أن الحكام ومساعدتهم فى هذه الفترة كانوا انتهازيين الا أنهم قاموا بتطوير نظم الدولة لمواجهة احتياجاتها بالرغم من تظاهرهم بالحفاظ على الشكل الصارم للدولة العثمانية ، لكن الفترة التالية للقرن السادس عشر شهدت تغييرا جوهريا فى نظم الادارة وفى تشكيل الديوان (٢٧) واختصاصاته ودوره فى حكم الدولة وانتقال اختصاصات المحكمة العليا التى كان يرأسها السلطان من قبل الى الديوان .

الديوان والمحكمة العليا :

كان السلطان رئيسا للمحكمة العليا وفى نفس الوقت كان بمثابة « امام » للمسلمين ، وتأسيسا على هذا التفويض كان الوزير الأول « الصدر الأعظم » يتولى مهام القضاء بالمحكمة العليا بمساعدة أهل الحل والعقد وقضاة الشريعة الذين كانوا يعتبرون من أكبر العناصر القضائية التى تمثل الشريعة الاسلامية ، غير أنه من الناحية الشكلية كانت الأحكام تصدر عن الوزير الأول ، وبالتالي فقد ضم الى وظائف الديوان النظر فى المسائل القضائية ، بمعنى تطبيق القانون من ناحية والنظر فى المسائل الادارية من ناحية أخرى . ويرى أحد المؤرخين (٢٨)، الغربيين أنه طالما كان القانون فى الدولة العثمانية محددًا ، وطالما أن أى تشريع يصدر عن الدولة يركز حول

(٢٧) كان يطلق على الديوان لفظ الديوان الهمايونى ، وهمايون كلمة فارسية معناها مبارك أو مقدس ، واصطلاح الديوان الهمايونى يعنى الديوان السلطانى .

(٢٨) راجع :

Lyber, A.H.; The Government of the Ottoman Empire, in the time of Suleiman the Magnificent, Harvard Univ. Press 1913 p. 110.

السلطان ، فان المنافسات وتبادل الآراء قد اقتصر على المسائل الادارية والقضائية .

وقد جمع الديوان فى وظيفته بين سمات الوزارة وأعلى سلطة قضائية فى الدولة وهى المحكمة العليا ، ويرى أحد الباحثين (٢٩) ان الديوان فى علاقته بالمحكمة العليا كان بمثابة مجلس تناقش فيه المسائل السياسية الهامة بالدولة ، وفى نفس الوقت كان بمثابة محكمة عليا لها جميع الصلاحيات فى أن ينقل أمامها أى قضية تراها ، كما تنظر فى القضايا التى تقام بين العثمانيين والأجانب ، أما المؤرخ الأمريكى ليبير فيقول « انه على الرغم من أن الديوان كان يجمع بين اختصاصات الوزارة والمحكمة العليا الا أنه لم تكن هناك أوجه للشبه بين الديوان والهيئات القضائية الأخرى ، فرئيس الديوان هو الصدر الأعظم الذى يتم تعيينه بفرمان سلطاني ، وموافقة السلطان على قرارات الديوان هى أمر ضرورى حتى تأخذ هذه القرارات الصيغة القانونية والتنفيذية ، وكان السلطان لا يحضر جلسات الديوان ومع ذلك فان أعضاء الديوان كانوا مسئولين أمام السلطان ، ولم تشمل المسئولية تصرفات العضو فحسب بل سلوكه أيضا ، وهكذا اعتبر الديوان بمثابة أعلى محكمة فى الامبراطورية العثمانية ، ومع ذلك فلا يدخل فى اختصاصاتها مناقشة شرعية القوانين ، والشئ الكثير للجدل هو كون الديوان بمثابة محكمة تشمل ولايته القضائية جميع القضايا المدنية والجنائية التى ترفع اليه من أى جزء من أجزاء الامبراطورية (٣٠) .

وننتج عن ذلك أن الأحكام القضائية للديوان لا تصبح نهائية الا بعد موافقة السلطان عليها ، وبالرغم من هذه التباينات والتناقضات فى وظائف الديوان ونظامه فقد كان ذا فائدة كبرى للحكومة العثمانية ، فهو يعلو جميع

(٢٩) راجع :

Heidborn A.; Manuel de Droit Public et Administratif de L'Empire Ottoman, Vienne 1909 pp 140-145.

(٣٠) راجع فى تفصيل ذلك : اندريه جوسان ، تركيا بن جاسارين ، سلسلة كتب شعابه ، بيروت ، دار المكشوف ، بدون تاريخ اصدار ص ١٤ - ٣٢ .
- صليب حتى ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مطبعة دار العالم العربى ، ١٩٥٣ ص ٧ - ١٨ .
- ومن الدراسات العربية الحديثة فيما يتعلق بالامام الرئيسة للدولة العثمانية ، راجع دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، م . س . ذ ج ١ ص ٣٤٤ - ٣٩٥ .

- ١٠٩ -

الهيئات فى الدولة بما فيها الهيئة الاسلامية ، وشخص السلطان هو أعلى منه - أى الديوان - الذى اعتبر أيضا بمثابة مركز الدائرة الذى تدور حوله جميع تشكيلات الحكومة العثمانية ، وهذه الأخيرة تتسم بأنها حكومة ذات حكم مطلق ولكن ذلك كله يتم فى إطار الديوان الذى كان يجمع أكثر رجال الدولة العثمانية كفاية وأعلامهم فى المناصب ، وعلى ذلك كان اختيار أعضائه يتم بدقة متناهية وعلى عدة مراحل ، ومنحتهم الدولة صلاحيات واسعة مصحوبة بمسؤوليات ضخمة ، والقرارات تصدر عن الديوان ولكن لابد من موافقة السلطان عليها ، واعتبر الديوان فى هذا المنطق بمثابة نموذج ممتاز للإدارة المركزية فى الدولة العثمانية ، ومن خلاله وبفضله استطاع السلطان أن يبسط نفوذه على هذه الامبراطورية المترامية الأطراف ، وأعضاء الديوان والحكام كانت تربطهم بالسلطان روابط وثيقة ، ومزيج من المشاعر يلخصها أحد المؤرخين العرب (٣١) المعاصرين بأنها « عرفان بالجميل والمصلحة الذاتية والتطلع لمزيد من الترقيات وكذا الخوف من بطش السلطان » وفضلا عن ذلك كان الديوان بمثابة مدرسة يتدرب فيها الفضاة ورجال الاداره ورجال الحكم ، والصدر الأعظم بصفته رئيس الديوان كان يتصل بالأعضاء اتصالا مباشرا ، والسلطان كان يتابع ذلك كله عن كتب ، والاتان : السلطان والصدر الأعظم كان فى حوزتهما سلطة المزيد من الترقى للأعضاء وأيضا حق توقيع عقوبة الاعدام ، ومع ذلك فلم يكن الديوان مجردا من سلطة اصدار التشريعات والقوانين ، فالمواد القانونية الصادرة كان الأعضاء يشتركون فى اعدادها وصياغتها القانونية ، والخلاصة أن الديوان كان يراقب الادارة ويفضل فى القضايا الهامة ويحكم الدولة العثمانية نيابة عن السلطان ومن خلاله ومن أجله حيث الصلاحيات السياسية والادارية فى الدولة برمتها مركزة فى يد السلطان ، أما انشاء الديوان فقد كان ضرورة فرضتها التوسع الكبير لى الامبراطورية العثمانية بما عكسه ذلك من مشكلات وزيادة فى الهيئات الحكومية والموظفين والمناصب الجديدة .

دور الجيش فى الحكم :

كان العثمانيون يتسمون بمجموعة فريدة من الخصائص وانعكست هذه الخصائص على تكوين الدولة العثمانية ، وكانوا فى سبيل التمسك بامبراطوريتهم على استعداد لأن يعملوا أى شئ وحكموا ممتلكاتهم عن طريق

نواب للسلطان يدعون بالبأسوات وفي ظلهم تمكن الموظفون والجند من الأقاليم التي يحكمونها من أن يتطلعوا الى أعلى مناصب السلطة والمسئولية بما فيها منصب الرزير الأعظم (٣٢) ، وكانوا يضعون في عاصمة كل اقليم وحدة رمزية لتكون نواة لقوات الدفاع والامن فيه ، غير ان اغلبية كل جيش اقليمي كانوا يجندون من أبناء الاقليم ذاته - البربر ، الاكراد ، اليونانيين ، الشراكسة ، العرب ، الالبان ، الايطاليين ، الأرمن - ممن كانوا يشلقون برامج عنيفة من التدريب والتوعية في المدارس العسكرية التركية ويعتقدون الاسلام ، فالعسكرية الصارمة كانت الخاصة الأولى للدولة ، وطبعت بها أخلاق العثمانيين وساوك الدولة وسياستها الخارجية .

واستمد العثمانيون النزعة الحربية الصارمة من بيئتهم الأولى في أواسط آسيا قبل أن يتجهوا الى آسيا الصغرى وقد أكد هذه النزعة طبيعة الأوضاع الجيوبولتيكية لشبه جزيرة الاناضول حيث أحاطت بالعثمانيين كيانات سياسية متباينة بعضها مسيحية وبعضها اسلاميا ، وساءت العلاقات بين هذه الكيانات وبين العثمانيين ويعزى ذلك الى صيغة التوسع الاقليمي التي اتسمت بها السياسة العامة للدولة العثمانية .

وفي هذا قال المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي : « ان العثمانيين قد استمدوا طريقهم في حكم الشعوب التي دانت لهم من واقع البيئة الأولى التي نشأوا فيها وهي بيئة البرارى في أواسط آسيا ، فالسلطان العثماني كان يمارس حكم تلك الشعوب كما كان الانسان العثماني يمارس رعى الماشية في البرارى ، وممارسة الرعى لدى العثمانيين الأوائل كانت تتكون من ثلاثة عناصر الراعى والماشية وكلب الحراسة ، فالسلطان هو الراعى ، أما الماشية فهي الشعوب التي خصصت للدولة وكلب الحراسة هو الجيش العثماني » (٣٣) وتفسير ذلك في رأى توينبي أن السمة الرعوية للأتراك العثمانيين قد انتقلت نفلة فجائية من رعاة لقطعان الى حكم لامبراطورية ، ومثل كل البشر فان الحلول التي استعانوا بها لمواجهة المشكلات التي استجدت عليهم كانت متأثرة

(٣٢) وهو المصدر الأعظم أو الوزير الاول ، راجع انونى ناسج ، العرب ، انصاراتهم وامجاد الاسلام ، ترجمة دكتور راشد الدراوى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٣٣) راجع :

Toyenbee A J., A study of History, London, 1945, Vol. 111, pp. 22-23

بتجاربهم السابقة ، فما زال عالقا بتفكيرهم انهم رعاة ، ولكي تظل هذه القطعان البشرية تحت سيطرتهم فقد انتقوا ودربوا كلابا لحراستها ، وصادفوا متاعب أشد في تربيتها وتدريبها عن تلك التي صادفها أسلافهم الرعاة (٣٤) . أما المؤرخ الامريكى ليبير فيقول : « ان الجيش العثمانى كان يجمع بين أفراده جميعا شعور الولاء العميق للسلطان ٠٠٠ فالسلطان هو المحور الرئيسى الذى ينظم عمليات التشكيلات المقاتلة ، والجميع يدينون له بالولاء التام جسما وعقلا وروحا (٣٥) . وكان الشعب العثمانى مدربا للدخول فى الحروب مطيعا للسلطان الذين استأثر الجيش باهتمامهم وعنايتهم وانعكس ذلك على الجيش العثمانى الذى تميز بالتنظيم الصارم والتدريب الدقيق والعتاد الوفير وتنوع الأسلحة ، وكان المبدأ الأساسى للدولة العثمانية هو انها بدأت اماره غزاة محاربين لدرجة ان أحد الباحثين الغربيين أطلق على الأتراك العثمانيين بأنهم « نوع غريب من الامبرياليين » (٣٦) وكان للجيش العثمانى وظيفتان : الحرب والحكم ، وقيل بهذا الخصوص أن الجيش العثمانى كان بمثابة عملة نقود نقشت على أحد وجهيها كلمة الحرب ونقشت على الوجه الآخر كلمة الحكم ، وتأسيسا على ذلك شغل العسكريون المناصب العسكرية بالإضافة الى المناصب المدنية القيادية ما عدا مناصب القضاء ولوظائف الدينية ويعنى ذلك أن دراسة مراكز القوى فى الدولة العثمانية نوضح ان قادة الهيئات الحاكمة العليا الذين بيدهم السلطة التنفيذية هم أنفسهم قادة الجيش العثمانى فالسلطان ووزرائه وقادة الجهاز الادارى للدولة كانوا جنودا فى الجيش يخوضون بأنفسهم غمار الحروب (٣٧) ، وقد تعاطف دور الجيش فى الحكم بل وفى اعتلاء العرش نفسه نظرا لأن النظام العثمانى قرر حقا متساويا لأبناء السلطان جميعا فى وراثة العرش ، وكان الوريث لابد أن يحصل على معظم الأصوات والتي بدونها لا يصبح سلطانا ، وهذه الأصوات فى معظم الأحوال كانت أصوات القوى الحقيقية التى بيدها أن تحسم الموقف وكان لذلك آثار وخيمة من حيث الصراع الدموى الرهيب ودور الجيش فيه وهو

Ibid, pp. 22 - 23.

(٣٤)

وراجع أيضا :

Price, M. Philips, A History of Turkey from Empire to Republic,
London, George Allen, Unwin, L.T.D. p 59.

Lyber, A.H., op. cit., pp 110 - 112.

(٣٥)

Ibid.

(٣٦)

Encyclopaedia Britannica, Vol 22, Art Turkey p. 602.

(٣٧)

ما لم يحدث له من قبل أى تاريخ أية أسرة مالكة ، والباحثون فى تاريخ الدولة العثمانية - وهم قلائل (٣٨) - يلمسون حالات انفرادية من الإبادة لمن لهم الحق فى وراثة العرش وذلك خلال الخمس عشرة سنة الأولى من تاريخ الدولة ، ثم تشتت هذه الظاهرة الدموية حتى تم وضع قانون رسمى لها فى عهد محمد الثانى (٣٩) وكان ذلك سبباً فى ادراك كل أمبر فى فراة نفسه بأن حياته متوقفة على استيلاء المرزى لأن المنتصر فى الصراع يجعل حياة الذين كانوا مناصرين له فى خطر ومن هنا زادت حدة الصراع حتى انه شمل الأمراء الذين لم يكن لهم أى طموح فى ارتقاء العرش وذلك حرصاً على حياتهم فيما أعلنوا بأنهم عازين عن اعتلاء العرش فمن الصعب أن يصدقهم أحد ، ونتج عن ذلك حروب داخلية كان من المحتمل على السلطان الجديد مواجهتها لتدعيم حكمه ، وهو ما امنص جانباً كبيراً من جهود السلطان الجديد ، ويفسر هذا الدوافع التى جعلت السلطان الجديد يقنصل أى فرد من أفراد الأسرة المالكة ممن يتراءى له خطورة ذلك التمدخ على العرش باعتبار أن التضحية بأى أمير مهما كانت أهميته ، تهون بجانب التضحية بأثنين من أقاليهم الامبراطورية (٤٠) .

وقد أثبتت التطورات اللاحقة فى تاريخ الدولة العثمانية ان القسوة الرهيبة فى تنفيذ السلاطين العثمانيين لعمليات الإبادة الجماعية للأفراد من الذكور أن تلاشت تماماً الظاهرة التى صاحبت الأسر المالكة وهى ظاهرة تكون طبقة ارسقراطية متصارعة على العرش من أمراء البيت الحاكم . وبالرغم من بشاعة تلك الوسيلة ومخاطرها الداخلية الا انه نتج عنها أن الامبراطورية العثمانية لم تتعرض لأخطار التقسيم بسبب قوانين الوراثة التى أدت - من منظور تاريخى - الى امصار الامبراطوريات الكاردينالية ثم السلجوقية والبيزنطية (٤١) .

كذلك فان الصراع المرير الذى كان ينشب عادة فى أعقاب وفاة

(٣٨) أما فى الوطن العربى فكل نعدم وجود باحثين مخصصين فى الدولة العثمانية باستثناء بعض المؤرخين والباحثين ٧ ، داووزون عدد اصابع اليد الواحدة .

(٣٩) راجع :

Alderson, A.D. The Structure of the Ottoman Empire Oxford, the Clarendon Press 1956, pp 24-26.

Ibid, pp 24-26.

(٤٠)

Ibid p 25.

(٤١)

السلطان جعل البقاء للأقوى والأكثر ذكاءاً ودهاءاً ومقدرة على استمالة رجال الحاشية ، كما ان بقاء الباب مفتوحاً أمام الاخوة جميعاً ، قد أدى بهم نى معظم الأحيان الى استمالة آبائهم بالولاء المطلق لهم والتفانى فيما ينط اليهم من مسئوليات ، وانعكس ذلك على الجيش وخاصة أنساء الخروب حيب كان لشمخصية السلطان تأثيرها البالغ واذا أخذنا مالا لذلك سليم الأول حينما وقف فى وجه جنوده العصاة عندما رفضوا الاستمرار فى الحرب الفارسية مجسماً على ضرورة مواصلة القتال مهما كانت المشاق فكان له ما أراد وبفسر هذه الحادثة أن تمرد الجنود وعصيانهم قد بلغ أشده ابان الحملة الفارسية بان أطلقوا النار على خيمة السلطان سليم ، ومع ذلك فقد استمر فى مواصلة القتال ، وقد حفظ له التاريخ هذا الموقف بجاء جنوده العصاة وعز يخطبهم قائلاً : « اذا شتتم الرجوع فلكنم ذلك ، أما أنا فساذهب بمفردى » (٤٢) .

وبالرغم من أن الشمخصية القوية لسليم الأول لم يوافر لكافة السلاطين العثمانيين ، الا ان الجنود كانوا ينصرفون فى المعارك فى اطار الولاء المطلق للسلاطين وكان لذلك تأثيره المباشر على نتائج المعارك وهو ما أسس الى بوسبيك السفير النمساوى فى اسسنابول عام ١٥٥٤ حيث اعمره المدهسة البالغة فى العزوف الهائلة وهو يعقد المقارنات بين الجيش العثمانى والقوات المساحة لندولة الرومانية قائلاً(٤٣) : « ان هارين الدولين كانتا دعلان فى مواجهه عسكرية ويعم الاشتباك المسلح بينهما ، وفى جانب نوحد الدولة العثمانية ، وهى امبراطورية عظيمة قوية تحشد جيوشاً كبيرة تسودها روح عسكرية عالية ، وأفراد هذه الجيوش مدربون على الحرب ويتحلون بالصبر والنظام ، وفى الجانب الآخر توجد الدولة الرومانية « المدهسة » ويتصف جنودها بالاغراق فى الترف والاسترخاف بالنظام وحب الشهوات . . . » ، ان العثمانيين قد أعدوا للغزو وتحقيق الانتصارات فى حين أن جنود الامبراطورية الرومانية المدهسة قد أعدوا لتقبل الهزائم » .

فرق الانكشارية :

يرى بعض المؤرخين أن الانتصارات الكبرى التى حصل عليها العثمانيون انما كانت بسواعد الينى شريه (٤٤) وهم عناصر صقلية والبانية

(٤٢) جمال باقى ، عهد العج ، بدون مكان وناشر ، ص ٤٠ - ٤٤ .

Iibarrd, G.E., The day of The Creacent p. 85. (٤٣) راجع :

(٤٤) الذى شريه معردها يى شرى ويسخدم المؤرخون والباحثون العرب كلمة

Janissaries

« الانكشارية » واللغة المستخدمة فى الفرنسية :

وليسست تركية ، فى حين وصف المؤرخ هـ . أ . ل . فيشر (٤٥) الأتراك العثمانيين بأن تفكيرهم لا يتعدى فى أسس الجسم الامبراطورى المبادئ الأوليجاركية الاستثنائية ، وانه من خلال نشأة وتكوين الينى شاريه « الانكشارية » كآرقاء أو أشباه أرقاء متجردين من جميع المؤثرات السلمية الانسانية التى تهذب الطباع محرومين من جميع الصفات المكتسبة التى تفتح العقول ، فقد ابتعدوا بذلك من جميع المثل العليا التى يحرك الإرادة « (٤٦) ، ويرى أحد المؤرخين الغربيين أن أول ما يلفت الأنظار فى الأتراك روح الانتظام والتربية العسكرية الصارمة ، وقد حرصوا على ذلك حتى ان عقوبة الإعدام الرهيبة كانت جزاء من تسول له نفسه ارتكاب جريمة التآمر أو العصيان ، والقوة هى المعيار الأول لتقييم الفرد ، وانه بحسب قوته يحسب ما ينال من مكانة ونفوذ ، لا أهمية لسن ولا لنسب والفخر كله لمن يموت فى ساحة القتال (٤٧) ، وأدى الجيش العثمانى دورا كبيرا فى تدعيم هذه الأفكار التى وجدت مجالا واقعيا للتطبيق بواسطة فرقة الينى شاريه (الانكشارية) ، الذين كانوا أعد فرق الجيش نفرا وأقواها جذرا وأكثرها نفوذا ، وأنسحت الدولة لهم الطريق كى يقفزوا الى أعلى الرتب العسكرية والمدنية على حد سواء ، والنتيجة ان جند الانكشارية هؤلاء قد منحتهم الدولة أصلا عن طريق الفتوحات ثم بواسطة نظام « الدوشرعة » عملية جمع الشبان من رعايا الدولة المسيحية ، وكان يتم اختيار أحسن هؤلاء الشبان ويدربون تدريبا خاصا ويستخدمون فيما بعد فى قصر السلطان حيث يرتقون حسب كفاءاتهم الى

(٤٥) فيشر ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ص ٤٦ ، ويرى أحد المؤرخين المصريين ان الباحثين العرب يفعون فى خطأ لغوى واضح حيث يظنون على هؤلاء الجنود المشاء اسم الانكشاريه ، ويضيف أن الدقة فى الصياغة اللفظية تتطلب استخدام اللفظ التركى وهو الينى شريه ، فى حين ان فرما آخر من المؤرخين يرون أن اللفظة التركية الأصلية وهى ينى شريه Yeni Tcheri ، واللفظة المعربة أو اللفظة التى تستخدم فى الكتب العرسية وهى الانكشارية هريمان بعضهما من بعض بحث لا يستحق الأمر مثل هذا التفهيم الشكلى الذى قد يؤدى الى بلبلة الأفكار حول مدلول ينى شريه ، أو الينى شريه .
راجع فى تفصيل ذلك دكتور عبد العزيز الشناوى ، ص ٢٠٠ س . ذ وراجع أيضا فمشر ١٠ هـ ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ترجمه الدكتور محمد مصطفى زيادة ، دار المعارف ١٩٥٤ ، ص ٤٤٥ .

(٤٦) نشر ، هـ . أ . ل ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، ج ٢ م . س . ذ ، ص ٤٤٥ - ٤٥٠ .

(٤٧)

Cahunl, L'introduction à L'histoire de L'Asie, Paris, 1896, pp 59-61.

أعلى مناصب الدولة ، فكانوا يدخلون الجيش الانكشارى ويعرفون « بقابى قولارى » أى عبيد الباب ، ومنهم عبيد السلطان ، وقد تمتع أغا الانكشارية بسلطات واسعة فى استانبول حيث تولى فيها قيادة الجيش ورئاسة الشرطة معا ، وبذلك كان من أبرز الشخصيات فى الدولة العثمانية حيث ضمت الى سلطاته أيضا عضوية مجلس الدولة ، وطبقا للبرونوكول العثماني كان رئيس الانكشارية فى درجة وزير وكان يتقدم على جميع القادة العسكريين وله مقر خاص فى عاصمة الدولة ومكاتب فى الجهات التى تعمل فيها قواته (٤٨) ، وترجع أهمية الانكشارية الى عدة عوامل ، من بينها كفايتهم القتالية وشجعانهم المفرطة ووفرتهم العددية وضارتهم فى المعارك الحربية ، فكانوا يشكلون دغلا حربيا رهيبا لمصلحة الدولة فى الحروب التى تجوزها الجيوش العثمانية دفاعا وهجوما سواء فى آسيا ، أو فى أوروبا ، أو فى أفريقيا ، وكان الانكشارية أيضا يتبعون السلطان فى نفلاته ، ويعزو بعض المؤرخين ذلك الى أنهم كانوا يؤلفون الحرس السلطاني ، ويقولون ان هذه المرافقة للسلطان كانت وظيفتهم الرئيسية ، غير أن الأخذ بهذا الرأى يعتبر خطأ نظرا لأن البعض قد اعتقدوا أن هذا عمل الانكشارية الرئيسى ، بمعنى أنهم حرس للسلطان فقط ، فى حين انه كانت هناك فرق أخرى فى الحرس السلطاني كان أفرادها يحيطون بالسلطان فى المواقب الرسمية ، بينما كان البعض الآخر لا يتركون السلطان اطلاقا حين كان يذهب الى الحرب ، وكان البعض الآخر يتناوبون الحراسة فى القصر ، وكان آخرون ملازمون للسلطان باستمرار ، أما الغالبية العظمى من أفراد هذه الفرق فكانوا لا يقومون بأى خدمة حربية الا فى تلك المناسبات (٤٩) .

ويسجل المفكر العربى (٥٠) ساطع الحصرى رأيه فى أهمية الفرق الانكشارية فى القوات المسلحة العثمانية مؤكدا أن هذه الفرق كانت محور قوة الدولة ، وبواسطة هذه الفرق المنظمة والمدربة تمكنت الدولة من توسيع

(٤٨) لمزيد من المصطلحات حول هـ كز رئيس الانكشارية . راجع :

Hasluck F.W., Christianity and Islam under the Saltans, Oxford 1929.
Gibb Hamilton & oBwn Harold; Islam Society and the West,
Vol. 1 part 2 Oxford 1917.

(٤٩) وقد لمس الباحث مدى ما كان يتمتع به الانكشارية من نفوذ ومكانة سياسيه لدى السلاطين والشعب من خلال الاطلاع على محتويات المحف الحرسى فى استانبول .
(٥٠) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت الطبعة الثالثة ، ١٩٦٥ ، ص ص ١٥ - ٢٠ .

حدودها بسرعة ، فمن ناحية فتحت بلادا في أوروبا كانت فى ذلك الوقت خارج حوزة الاسلام ، ومن ناحية أخرى استولت على الامارات الاسلامية الصغيرة التى قامت فى الأناضول على أنقاض دولة الروم السلاجقة . أما المؤرخ الانجليزى فيشر فيذهب الى أبعد من ذلك قائلا : « ان الاسبراطورية العثمانية قامت ، وظلت قائمة ، ليس بفضل رجال من العثمانيين فحسب - حيث لم يكن هؤلاء يشكلون أغلبية فى الجيوش العثمانية - بل كذلك بفضل رجال معظمهم صقالبة الأصل ، ولدتهم أمهاتهم مسيحيين ، ثم حى بهم الى مدارس الانكشارية حيث طبعوا بطابع الخضوع العسكرى والعقيدة الاسلامية(٥١) ، والطريف انه كان يحرم على الانكشارية الزواج ، فكان الفرد منهم يعيش دون أمل فى أن تكون له زوجة أو أبناء ، فالاسلام عقيده ، والقرآن الكريم كتابه المقدس ، والسلطان العثمانى والده ، والكنة العسكرية مأواه ، والحرب مهنته ، والفوز باحدى الحسينين مآربه ، ونظر الانكشارى لأعداء الدولة على انهم أعداء الله ، وليس أمامه الا أن يمضى نبي قتالهم ، فاما النصر أو الشهادة(٥٢) ، ولذلك كان يخوض الحرب بروح دينية اسلامية عالية ، وكما حرم السلاطين على الانكشارية الزواج حرّموا عليهم أيضا الاشتغال فى التجارة ، والصناعة خشية أن تخبرو عسكريتهم الصرامة ويتحولوا الى أهل حرف(٥٣) ، ومن هنا كان الانكشارية أول جيش ثابت نظامى عرفته أوروبا منذ العصور الرومانية وذلك على حد رأى أحد المؤرخين الغربيين(٥٤) وبواسطتهم تمكنت الدولة العثمانية من المضى فى سياسة التوسع الاقليمى المرحلى ، لكنهم بعد ذلك أصبحوا مركز قوة فى حياة الدولة ، فعندما استشرى نفوذهم ، زجوا بأنفسهم فى السياسة العليا للدولة ، وهى مسائل ليست من اختصاصاتهم . فكانوا يطالبون بخلع السلطان القائم بالحكم بمقولة انه ليس له نشاط حربى ، ويتدخلون فى اختيار السلطان الجديد . ويأخذون عطايا يطلق عليها البخشيش - أى المقتشيش - كلما ارتقى عرش الدولة سلطان جديد ، بحيث أصبحت هذه العطايا تقليدا راسخا لا يستطيع سلطان مهما أوتى من قوة أو عزيمة أن

(٥١) فيشر ، تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى ، م . س . ذ .

(٥٢) فيشر ، م . س . ذ .

Gibb Hamilton & Bowen Harold, op. cit., Vol. 1. Part 1. p 64. (٥٣)

Grand A.J.; A History of Europe 1494 — 1618. Vol. V. of (٥٤)

"Methuen's History of Medieval and Modern Europe," Eleventh edition, 1967, p. 212.

يتجاهلها والا تعرض للمهانة على أيديهم ثم ألغيت هذه العطايا منذ عام ١٧٧٤ حين تولى السلطان عبد الحميد الأول عرش الدولة في اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر عام ١٧٧٣ (٥٥). وكانت حجته في إلغاء هذا التقليد حجة قوية •

وقد بدأت ظاهرة تدخل الانكشارية في المسائل السياسية العليا منذ عهد السلطان « أبى يزيد الثانى » (١٤٨١ - ١٥١٢) ، تم استتدت هذه الظاهرة على عهود معظم خلفائه السلاطين • حدث ان السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) ، وكان قد نزغ في أراضى الدولة الصفوية في فارس وفجأة طلب الانكشارية من هذا السلطان وقف العمليات الحربية بحجة الاكتفاء بما حققوه من انتصارات واستيلاءات على أراضى العدو • وخشى السلطان أن يعمدوا الى التمرد والعصيان وهو بعيد عن قاعدة دولته مما قد يعرض الجيش العثماني الى التمزق • وكان تقدير السلطان للموقف الحربي أن الانسحاب هو أخف الصربين • فوضع لطلب الانكشارية • وعاد أدراجه الى استئنيول وازداد نفوذ الانكشارية بعد أن انتقلت قوات كثيفة العدد منهم الى عاصمة الدولة ، فكانوا يعزلون السلاطين والصدور العظام ولوزراء ومن اليهم من رجال الدولة • ويقتلون بعضهم ، ويتدخلون في تعيين غيرهم في المناصب التي تخلو بقتل أو عزل شاغليها • وأصبح كبار موظفى الدولة يخشون الانكشارية ويتملقون رؤساءهم •

وكان الانكشارية في أوقات السلم يشقون عصا الطاعة ، ويلجأون الى سلاحهم التقليدى ، وهو القيام بحركات عصيان تحمل معنى التحدى للسلطان والحكومة المركزية فى العاصمة • وانتهى بهم الأمر الى أن أصبحوا بمثابة عصابات عسكرية تهفو نفوسهم الى أعمال التمرد وخلع السلطان الحاكم والمناذاة بتنصيب سلطان جديد يقع عليه اختيارهم وكانوا يلجأون الى وسائل بعيدة كل البعد عن الانضباط العسكرية • كانوا يعترضون الموكب السلطاني ويمنعون السلطان من الوصول الى القصر ويهتفون فى وجهه هتافات غير كريمة ، مما يعد تحدياً صريحاً للرئيس الأعلى للدولة وحكومته •

وازدادت مشكلة الانكشارية تفاقمًا عندما قررت الحكومة المركزية ،

(٥٥) يرى بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين الأسبوع الآخر من شهر ديسمبر ١٧٧٢ ، ويجهلون عام ١٧٧٤ بداية حكم السلطان عبد الحميد الأول •

أو بعض عناصر هامة مستنيرة فيها ، تطوير الجيش بإدخال النظم العسكرية الحديثة التي أخذت بها الدول الأوروبية في جيوشها . وقد أطلق العثمانيون على مشروع تطوير الجيش « النظام الجديد » (٥٦) . وجاء قرار الحكومة في هذا الصدد نتيجة لتعرض جيوش الدولة لهزائم أليمة متعاقبة من الدول الأوروبية . وبات واضحا عجز الدولة عسكريا عن الدفاع عن ممتلكاتها الأوروبية بوجه خاص . ونبتت الفكرة القائلة ان ضعف الدولة هو ضعف عسكري قبل كل شيء ، ومن المآب أن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية عاشت أزهى عصورها على الأمجاد العسكرية التي حققها الجيش العثماني . وكان هذا الجيش أداة للحرب أولا ، وأداة للحكم ثانيا .

وقد عارض الانكشارية معارضة شديدة ادخال النظام الجديد في تشكيلاتهم العسكرية لانهم أدركوا أن تطبيقه سيؤدي الى ادماجهم أو ذوبانهم في الفرق العسكرية الجديدة التي أنشأتها الدولة وفقا للنظام الجديد . وكانوا حريصين على امتيازاتهم الخاصة في الجيش . ولذلك رفضوا العروض التي قدمها لهم بعض السلاطين ، مثل السماح لهم بالانضمام الى الفرق العسكرية الحديثة وقبول معاش تقررته الدولة واستهجنوا هذا النظام .

ولقد لجأ الانكشارية في معارضتهم لتطبيق النظام الجديد الى تنظيم حركات التمرد أو العصيان في وجود السلاطين معتمدين على قوتهم العسكرية ونجحوا في اكراه عدد من السلاطين على الغاء النظام الجديد ، وهكذا أصبح الانكشارية بمعنى الزمن عنصر فساد في جسم الدولة ، يؤثرون مصالحتهم الشخصية على المصلحة العامة وتعددت حركات العصيان والبطش برجاليات الدولة .

وامتدت شروخ الانكشارية في أوقات السلم الى المدنيين وكانوا يعمدون الى احراق أحد أحياء مدينة يبنون نهبها وكانوا يركزون هجوماتهم على محلات اليهود ويخطفون بضائعها واعتقدوا الى جميع الأفعال مباحة لهم حتى ولو كانت قوانين الدولة تمنعهم من ارتكابها ووصل بهم الأمر الى مهاجمة الدار المخصصة لسكنى الصدر الأعظم اذا تباطأ في تنفيذ طلباتهم ، وقد وضع للسلطان سليم

(٥٦) كان السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) هو الذي أطلق هذه التسمية على الفرق العسكرية التي بدأ في انشائها ، وجعل مقرها ساحة لوند بدمك على مرتفعات اورته نوى ، وادناؤد كوى على الساحل الأوروبي للبويسفور . راجع :

Huart Cl, Encye — of Islam, Art. Janissaries

الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) نزعة الانكشارية نحو التمرد العسكرى ثم تدخلهم فى السياسة العليا للدولة . وقد وضحت هذه الملامح منذ الأيام الأولى لحكمه وفى أثناء الحرب التى نشبت بين الدولة والصفويين .

ولما استفحلت شروخ الانكشارية عمد السلاطين الى وسائل أخرى بهدف الحد من طغيانهم ، كان من بينها توزيع الفيالق الانكشارية على حاميات الحدود ، وكان السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) أحد السلاطين الذين تصدوا لمشكلة الانكشارية وكان يدرك تماما انهم تجاوزوا المدى وأصبحوا مركز قوة خطر فى الدولة أو كما يقول أحد المستشرقين انهم غدوا أصحاب الدولة الأقوياء حين أمر بالحاق عدد كبير من المجندين غير المدربين بفيالق الانكشارية مباشرة ولم يأبه السلطان بمعارضتهم ومضى وانتهمز السلطان مراد الثالث فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية فوجه ضربة شديدة الى الانكشارية كتنظيم عسكرى اذ سمح بإدخال أعداد وفيرة من المجندين المسلمين الأحرار الذين ولدوا من آباء مسلمين فى الفيالق الانكشارية بعد أن كانت هذه الفيالق مغلقة تماما فى وجه هؤلاء المجندين .

ثم خططت الدولة خطوة أخرى فى سبيل كسر شوكة الانكشارية فأذنت لهم فى ممارسة بعض الحرف أو الاشتغال بالتجارة فى أوقات السلم فازدادوا ابتعاد عن الحياة العسكرية البحتة ، وازداد مستواهم القتالى هبوطا ، وأصبح بعضهم لا يذهبون الى تكتلاتهم الا لتسلم مرتباتهم وكانت الدولة لا تسمح لهم بحمل الأسلحة النارية فى أوقات السلم تجنباً لاستخدامها فى حركات العصيان العسكرى أو فى الفتك بالمدينين .

العلماء وهيئة كبار العلماء :

كانت هيئة كبار العلماء وعلى رأسها مفتى الديار ، إحدى الهيئات العليا التى أسهمت فى شئون الحكم فى الدولة العثمانية ، والأرجح ان سلطتها كانت سلطة تابعة فمع انها كانت تمتلك ناصية الفتوى والقضاء واصدار أحكامها فى المسائل الدينية والمدنية على السواء حيث لم يوجد تشريع وضعى الا فيما فى عهد سليمان الا أن هذه الأحكام لم تكن لتوضع موضع التنفيذ دون الاعتماد على الهيئات التنفيذية والتى تملك بيدها السلطات العسكرية أيضا ، أى جوهر السيادة فى الدولة العثمانية .

وحتى مطلع القرن السادس عشر لم تكن الدولة العثمانية تحكم بواسطة

سلطة تشريعية ولكنها حكمت حكما مطلقا ، الا أن سلطة العلماء خففت الى ما من غلواء النزعة المطلقة لدى السلاطين ومعاونيهم .

فكانت لكلمة رجال الدين أهمية وقوة ، كما أن أحكامهم كانت محل اعتبار كبير من الحاكمين وبما يدعم هذا الرأي أن السلطان محمد الثاني ثبت مركز المفتى على رأس الادارة برمنها (٥٧) وفي الحق ان السلاطين كانوا شديدي الحرص على تأييد سلطته لانهم كثيرا ما شرعوا في استغلالها والافادة منها كلما ألت بهم أحوال سياسية عسيرة مثل الموقف الذي جابه سليم الاول حين شرع في قتال المسلمين فاستصدر فتوى تبيح له حرب المسلمين في مصر (٥٨) .

والملاحظ أن نظام الحكم كان بلا سلطة تشريعية ولكنها تعتمد على قضاة يمسرون قانونا سماويا سري في كل أجزاء الامبراطورية حتى وصل الى أصغر الوحدات الادارية في الأقاليم (٥٩) . ولقد نشأ القانون العثماني أول ما نشأ على أساس عسكري شأن جهاز الادارة العامة ومن هنا كان قاض العسكر رأس الهيئة القضائية الى أن جاء سليم وأخضع الهيئات القضائية والدينية كلها لسلطة مفتى استانبول بوصفه شيخ الاسلام .

وكان يطلق على شيخ الاسلام أول الأمر مفتى العاصمة وأحيانا المفتى الأكبر . وكان يتمتع بمركز مرموق للغاية . كان الصدر الأعظم والوزراء وفي بعض الأحيان السلطان نفسه ، يلتمسون في بعض المسائل الهامة ، كما كانوا يعرضون عليه مشروعات القوانين الوضعية قبل اقرارها بصيغة نهائية ويطلبون منه الرأي في مدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الاسلامية ، وكان هناك آخر قدر من الاختصاصات على درجة قصوى من الأهمية يباشرها شيخ الاسلام باصدار فتاوى ذات طابع سياسى ، وتتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة . كان السلطان لا يقدم على حرب دون أن يستصدر من شيخ الاسلام فتوى يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين ، بل أن هذه الحرب لها أسبابها القومية من وجهة نظر الشريعة الاسلامية . باعتبار ان الحرب المقدمة عليها الدولة هي حرب دينية وان الجماهير يجب أن

(٥٧) بروكلمان ، كرل . الأتراك العثمانيون وحضارتهم ص ١٥١ .

(٥٨) نفس المرجع ص ١٠٢ .

(٥٩) المرجع السابق .

تقف صفا واحدا تؤيد قلبا وقالبا الجيش وهو يخوض الحرب . ومنها أيضا الفتاوى التى تجيز تنازل الدولة عن أقاليم عثمانية لصالح دولة أجنبية انتصرت عليها ، وكذلك الفتاوى التى تجيز عزل السلطان لسبب أو لآخر .

وتقديرا للمسئوليات الجسام التى كان يضطلع بها مفتى العاصمة ، رأت الدولة أن تميزه عن سائر زملائه رجال الافتاء الذين كانوا يعملون فى معظم الأقاليم والمدن الكبرى فى أنحاء الامبراطورية ، وكان عددهم يصل الى قرابة مائتى مفتيا ، وأطلقت على مفتى العاصمة لقب « شيخ الاسلام » فأصبح هو الرئيس الفعلى للهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة (٦٠) وان ظل السلطان هو الرئيس لهذه الهيئة من الناحية النظرية de jure (٦٠)

وكان شيخ الاسلام بحكم منصبه هو أكبر شخصية دينية اسلامية فى الدولة العثمانية ، فاذا أضيف الى منصبه هذا اللقب الجديد الذى حصل عليه وهو شيخ الاسلام فانه يعتبر رئيسا لهيئة كبار العلماء ، ويشملون الغضاة ورجال الافتاء وأساتذة السريعة وأصول الدين ومن اليهم من أصحاب المناصب الرفيعة وغيرها فى الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة ، وفى عهد السلطان سليمان المشرع فقد ازداد مركز شيخ الاسلام نالقا وأصبح ندا للصدر الأعظم . وكان دور شيخ الاسلام على عهد سليمان دورا بناء خلافا وبلا حظ ان الفترة التى حكم فيها كل من السلطان محمد الثانى والسلطان سليمان المشرع بنوع خاص قد شهدت نشاطا ملحوظا وغير عادى فى وضع التشريعات العثمانية . وكان يطلق على هذه التشريعات التى تصدر فى حكم كل سلطان قانون نامه .

ولما كانت الدولة العثمانية دولة نيوقراطية أى دولة دينية فقد جاءت سياستها وتشريعاتها ومعظم تصرفاتها تنسم بالطابع الدينى الاسلامى الذى كان من أبرز خصائص هذه الدولة ، ومن هنا فان اضعاء لقب شيخ الاسلام على مفتى العاصمة كان منمشيا مع السياسة العليا للدولة ونطبقا عمليا لذلك الحصبصه الدينية القوية من خصائص الدولة . وكان الصدر الأعظم وشيخ الاسلام هما الموطعين الوحيدين فى الدولة اللذين بتسليمان فرمان تعيين كل منهما فى منصبه من يد السلطان . وكان من المفايد المتبعة فى الاحتفالات الرسمية ألا بتقدم أحدهما على الآخر ، بل كانا يسيران جنباً الى جنب ،

(٦٠) دكتور عبد العزيز محمد الشناوى . م . س . د . ص ٣٩٩ - ٤١٠ .

- ١٢٢ -

وان قام أحدهما بزيارة رسمية للآخر ، تتبع في استقباله وتوديعه مراسيم التكريم والشريف التي تتبع في استقبال وتوديع الآخر . فكان كل منهما يعتبر ندا للآخر .

وإذا كان الصدر الأعظم يتمتع بسلطات أكثر ، فان شيخ الاسلام كان يظفر بمكانة أكبر . وكان من أسباب هذا التقدير العميق ان شيخ الاسلام كان يمارس سلطاته في مجالات دينية لها وزنها وتقديرها في نظر الجميع ، فضلا عن اختصاصات لا تسمو اليها اختصاصات الصدر الأعظم وتتصل اتصالا مباشرا بالسياسة العليا للدولة . فله وحده ودون سواء الحق في اصدار فتاوى تجيز الحرب التي تخوضها الدولة ، أو فتاوى بتقرير الصلح ، أو ابرام المعاهدات ، أو عزل السلطان الحاكم ، كما لم يكن لشيخ الاسلام شأن مباشر بالخدمة الداخلية أو الخدمة الخارجية للسلطان ، واعتاد السلطان أبو زيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢) أن يقف لاستقبال شيخ الاسلام ويمنحه مقعدا أعلى من مقعده . وكان على الصدر الأعظم أن يكون على اتصال مستمر بشيخ الاسلام لبحث المسائل الخاصة بشئون الدولة والتي تتطلب أخذ رأيه فيها من حيث مطابقتها لمبادئ الشريعة الاسلامية ولذلك كان الصدر الأعظم هو الذى يقوم بزيارات عديدة لشيخ الاسلام فى مقر منصبه على فترات متقاربة .

وقد حدد السلطان سليمان المشرع تحديدا نهائيا وقاطعا المركز الوظيفي والقانوني لشيخ الاسلام ، فجعله رئيس هيئة كبار العلماء وأكبر شخصية عاملة فى الهيئة الاسلامية . كما أضفى على شاغل هذا المنصب الكثير من مظاهر التكريم والنفوذ وكان شيخ الاسلام يتقدم على جميع موظفى الدولة . ثم غدا يتمتع فى البروتوكول العثمانى بمركز يمتاز عن مركز الصدر الأعظم أى رئيس الوزراء وعن الوزراء . فعند ذهاب شيخ الاسلام لمقابلة السلطان كان يخف هذا لاستقباله متقدما سبع خطوات ، بينما لم يكن السلطان يتقدم لاستقبال الوزراء أكثر من ثلاث خطوات ، وكان يسمح لشيخ الاسلام بتقبيل كتف السلطان ، بينما كان لا يسمح للصدر الأعظم الا بلسم ذيل ثوبه .

وكان هناك عددا آخر من كبار الموظفين ينتمون الى هيئة العلماء ويعملون على مقربة من السلطان وكانوا يمثلون الهيئة الاسلامية داخل الفصول السلطانية وفى مقدمتهم خوجة السلطان ، والمعنى الحرفى لهذا المصطلح معلم السلطان وكان بمثابة مستشار السلطان فى المسائل الدينية وغيرها . ولذلك كان يظفر بتقدير عميق ومركز مرموق بين أفراد حاشية السلطان وثى دوائر الحكومة ، كما كان هناك امان للسلطان ، يؤم كل منهما السلطان بالتدابير

فى صلاته سواء فى داخل القصر أو فى المساجد السلطانية التى يقع اختيار السلطان عليها لأداء صلاة الجمعة فيها ، وكان خوجة السلطان والامامان من الهيئة الاسلامية وتمتعوا بنفوذ كبير جدا فى الدولة ، لأن طبيعة وظائفهم كانت تتطلب أن يكونوا على اتصال مستمر بالسلطان . وكان لهم من ثقافتهم ومن النقة الكبيرة التى أولاهما اياهم السلطان ما جعل الأضواء تسلط عليهم ، وكان السلطان يقدر آراءهم على أساس أنها منزهة عن الأغراض والأهواء الشخصية ، ولذلك أطلق على هؤلاء الثلاثة : أذن السلطان L'oreille du Sultan . ولم يكن علماء الدين وحدهم الذين ينتمون الى هيئة العلماء ، بل كانت هذه الهيئة تتسع لتشمل الأطباء والجراحين والمنجمين (٦١) ومن اليهم من أصحاب التخصصات العلمية . ولعل مرد هذا التسمول الى ان فريقا من الأطباء كانوا يجمعون بين دراسة الطب والفقه وأصول الدين وعلوم البلاغة وغيرها . وكانت لكل منهم فى معظم هذه المجالات قدم راسخة .

وكانت الهيئة الاسلامية فى الدولة تضم أيضا الاشراف وهم الذين ينحدرون من أسرة النبى صلوات الله وسلامه عليه . وكان الاشراف يمثلون أحد نظامين وراثيين وحيدتين فى الدولة . فالنظام الوراثى هو وراثة العرش السلطانى . وكانت هذه الوراثة فى أسرة آل عثمان . وكان يطلق على الاشراف اسما آخر هو الأسياد ، فيذكر اسم الشريف مسبوقا بكلمة سيد . ولكنهم كانوا لا يعدون أعضاء فى هيئة العلماء الا اذا تلقوا فى المؤسسات التعليمية دراسات فى مستوى الدراسات التى يتعلمها العلماء . ونالحق بالهيئة الاسلامية أيضا طوائف الدراويش ، وكانوا كثرة عديدة كبيرة ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى هيئة العلماء لأنهم لم يتلقوا دراسات علمية منتظمة أو محترمة . وكان الدراويش ينتمون الى طرق كثيرة . وقد قرر المراقبون فى القرن السادس عشر أن عدد هذه الطرق كان يتراوح بين ثمان وعشر طرق ، وان كان أهمها أربعة فقط وقد ازداد عدد هذه الطوائف زيادة مطردة وضخمة فبلغت ستا وثلاثين فى أواخر القرن الثامن عشر . وان كان البعض الآخر يرى ان عددها تجاوز ضعف هذا العدد بينما يرى صرب آخر من المؤرخين ان عددها قفز الى أربعة أمثال هذا العدد (٦٢) وانتشرت هذه الطوائف فى أرجاء الدولة وشملت جميع الطبقات والأقاليم العثمانية (٦٣) .

Lyber, A.H., op. cit., pp 128-129 & 218-225

(٦١)

(٦٢) دكتور عبد العزيز الشاوى ، م . س . ذ . ص ٤٤١ نقل عن الجبرتي ٢ ج ٢

ص ١٤٤ .

Lyber, A.H., op. cit. p. 207.

(٦٣)

ومما هو جدير بالذكر ان عددها بلغ فى مصر أبان الحكم العثمانى زهاء ثمانين طريقة (٦٤) • والمعروف عن العثمانيين انهم يحبون التصوف والدروشة وقد سجل الجبرتى عليهم ميلهم الى الدراويش ، وعن طريق الدراويش انتشرت الحزبيلات بين الرعايا المسلمين فى الدولة ودبرت الفتن • وكانوا يشكلون بجموعهم وتأثيرهم فى الجماهير الاسلامية خطورة على سلطة الحكومة • وكانوا يتنادون الى اثارة الحروب الدينية •

وقد حرصت الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة وهى تبشر اختصاصاتها فى شتى مجالاتها على أن تكون مبادئ الشريعة الاسلامية موضع التنفيذ الدقيق والاحترام من جانب الحكام والمحكومين ، والدولة العثمانية دولة دينية واتسمت سياستها العليا ومعظم تصرفاتها بالطابع الدينى الاسلامى الذى كان من أبرز خصائصها وكانت الهيئة الدينية هى صمام الأمان للشعب والحكومة معا •

وكانت الوشيخة الدينية والولاء للدولة يربطان المسلمين رعايا الدولة والتفكير الدينى والسياسى لم يكن يغلب على جميع الرعايا المسلمين كما لم يكونوا جميعا من أتباع المذهب الحنفى وهو المذهب الرسمى للدولة ، ولكنهم كانوا جميعا مسلمين فخوريين بدينهم ولديهم الرغبة للعمل من أجل تحقيق تفوق الاسلام فى أرجاء العالم • وإذا كان بعض المسلمين نظروا الى نظام الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة على أنه نظام غير منالى ، لأن الدولة أوجدت بجانبها طبقة العبيد - القولا - واصطبتعتهم أدوات للحكم والحرب وأغدقت عليهم الامتيازات اغداقا ، فان نظام الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة كان يساعد على صمود الاسلام كدين عالمى أمام البابوية فى روما وأمام الدول الأوروبية المسيحية • وكانت هاتان القوتان المسيحيتان قد أظهرنا كثيرا من العداء للدولة العثمانية •

وجميع وظائف الهيئة الدينية الاسلامية الحاكمة كانت متاحة لكل أفراد الهيئة الاسلامية أى المسلمين الأحرار طالما كانوا مؤهلين علميا لتولى مناصبهم ذات النفوذ الواسع والأهمية البالغة وكانت هيئة العلماء وهى تضم ثلاث فئات ، هم : الأساتذة والقضاة والمفتين حيث قد يتلقى أفرادها العلم وفقا لنظام

(٦٤) دكتور بوفين الطويل : التصوف فى مصر ابان الحكم العثمانى ، القاهرة ١٩٤٦ ،

تعليمي واحد ، واستفوا المادة العلمية من نفس المصادر والمراجع ، والتحقوا بمدارس وكليات مفتوحة للجميع من أفراد الهيئة الإسلامية بمضى الطالب في رحابها سنوات طويلا يتلقى الدراسات الى نهاية الشوط اذا كانت استعداداته العقلية تؤهله لاستكمال دراساته العليا ، وكلما مضت الحياة بهؤلاء العلماء تشعبت أمامهم المسالك الى وظائف القضاء والافتاء بل الى منصب شيخ الاسلام . وبذلك لم يظل أبر العلماء مقصورا على الأفراد في مجالات التعليم بل امتد الى مستقبل الدولة نفسها .

وأضفت الدولة على العلماء بعض الامتيازات الهامة مثل الاعفاء الضريبي ، وكانت ممتلكاتهم لا تخضع للمصادرة ، ولا تؤول ملكيتها على الاطلاق للسلطان . فكانت ممتلكاتهم نورث لأولادهم وذريانهم حسب قواعد الشريعة الإسلامية . وقد زادت هذه الامتيازات من مكانة العلماء في نظر الجماهير . ويدلخص البر حوراني الخطوط الرئيسية الدالة على اهتمام الدولة العميق بالهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة وذلك في شتى المجالات التي امتد اليها نشاط هذه الهيئة فيقول : « كانت السلطنة دولة تحكم في نطاق الشريعة الإسلامية وتعكف على تحقيق أغراض الاسلام الكبرى . وكانت سنية المذهب عن شعور زاده حدة طول الصدام مع الدولة الصفوية التي كانت شيعية . ويفضل ما كان للعثمانيين من قريحه وحج للترتيب والوضوح قامت الدولة العثمانية بتنظيم هيئة العلماء على شكل سلسلة من الرتب المحددة والتعيينات الرسمية والمرتبات التي تجرى عليهم بصفة رتيبة ومنظمة وكان رؤساء هذه الهيئة الدينية وهم شيخ الاسلام ، وكبار رجال القضاء والافتاء يستشارون في الشؤون العليا للدولة وكان الفضامة في الاقاليم هم السبيل الرئيسي الذي يسم عن طريقة الاتصال بين الحكومة المركزية والرأى العام الاسلامي في المدن العربية ، وقامت هي من ناحيتها بانشاء مدارس جديدة في اسنانبول لتعليم أولئك الذين سيشغلون أعلى المناصب في الهيئة الإسلامية في فابل الأيام ، وبالطبع فقد كان العلماء يركزون على مفاهيم أهل السنة وهو ما جعل الدولة العثمانية تعارض بشدة انتشار أى افكار للشيعية . وقد عرض المؤرخ أرنولد توينبى لذلك تفصيلا .

رؤى أرنولد توينبى :

« يرى توينبى في هذا الصدد أن المجتمع الاسلامي انقسم في أعقاب انهيار الخلافة الإسلامية وزوال الدولة العباسية على أيدي المغول الى مجتمعين متميزين : المجتمع العربي والمجتمع الايراني وظل هذان المجتمعان متميزين

لما يقرب من قرنين ونصف من الزمان قبل أن يحدث الغزو الشامل الذى قام به العثمانيون - وهم أحد فروع المجتمع الايرانى - للعالم العربى * ويمكن القول أن غزو العالم الغربى أمر فرض على العثمانيين كنتيجة لقيام دعوى الانشقاق الدينى الشيعية فى قلب العالم الايرانى الذى ينتمى اليه العثمانيون أنفسهم ، وإن ذلك الاتفاق نار خلال حركة انتعاش ثورية غير متوقعة للمذهب الشيعى وانبعائها كقوة سياسية عسكرية على عهد اسماعيل الصفوى (١٥٠٠ - ١٥٢٤ م) ، *

ففى عام ١٥٠٠ م أوضح الاختلاف والتمايز بين المجتمعين العربى والابرانى كل دلائل التصميم على تأكيد حقيقة كون كل منها وحدة مغايرة *
بلاخرى *

فمن الوجهة الجغرافية نلمس حدا واضحا محددا يقوم بين العالمين وإن هذا الحد يمتد بلا انقطاع من مياه المحيط الهندى فى الخليج العربى حتى مياه البحر المتوسط فى الاسكندرية * وأن اقليم العراق الذى كان حاضرة للخلافة العباسية ظل كما مهملا منذ الدمار الذى حاق ببغداد على أيدي المغول عام ١٢٥٨ م ونتج عن ذلك أن جنوب الوادى لدجلة والفرات أضحى اقليما حاجزا بدلا من كونه حلقة اتصال للأقاليم التى تقع على ضفتيه (الأقاليم العربية والفارسية) ، *

وفى الشمال الغربى أضحى خط الفرات فى الاقليم الواقع بين شمالى البضبة العربية وسلسلة طوروس ، مرة أخرى نطاقا حربيا فاصلا كما كان من قبل لمدة سبعة قرون فى العصر الرومانى *

وكان العالم العربى بين الفرات والبحر المتوسط - معزولا بالحزاء المنكون من جبال طوروس من الأقاليم الايرانية الناشئة التى استخلصها المجتمع الايرانى من المسيحيين الأرثوذكس فى الأناضول ، بينما كانت الأناضول نفسها مرتبطة بأونق رباط مع الاقليم الأم الا وهو العالم الايرانى وذلك عبر أذربيجان *

وهكذا فإن الحدود الجغرافية بين هذين العالمين كانت محددة بوضوح ، وأن هذه العزلة الاقليمية بينها صاحبها تباعد فى التطور السياسى والنقائى لكلا المجتمعين * فالمجتمع العربى يرجع بأصوله الى الخلافة العباسية بينما يرجع المجتمع الايرانى الى امبراطورية الأوراسية الرعوية للجنكيز خان *

- ١٢٧ -

وفى مضمار الثقافة ظل العالم العربى أمينا على تراث اللغة العربية وعلى آدابها الكلاسيكية بينما شجبت اللغة الفارسية وآدابها اللغة العربية فى المجتمع الايرانى .

والحقيقة انه اعتبارا من بداية القرن السادس عشر بدأ بوضوح ، التمايز بين المجتمعين العربى والايرانى فى كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ، وزيادة على ذلك فانه بالرغم من أنه قد اتسعت رقعة المجتمعين الجغرافية اتساعا كبيرا فان أى منهما لم يظهر أى يظهر ميل لمهاجمة أراضى الطرف الآخر فلم تصل المناوشات التى وقعت بين الطرفين الى درجة الهجوم الحظير .

وقد اتجه المجتمع العربى بتوسعاته عبر الصحراء الى أفريقيا الاستوائية وعبر المحيط الهندى الى أندونيسيا . بينما امتد المجتمع الايرانى عبر الأناضول الى جنوب شرق أوروبا وعبر هندستان الى الدكن وعبر بلاد ما وراء النهر الى الهضبة الأوراسية ، ولكن حتى انصرام القرن الخامس عشر وقف المجتمعان الايرانى والعربى ظهرا لظهرا ونادرا ما تصادم كل منهما بالآخر . ولذلك فان غارات كليهما على الآخر حتى ذلك التاريخ يمكن أن تعد على أصابع اليد الواحدة . فغزوات المغول لسوريا فى السنوات : ١١٦٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٣ وأخيرا الغزو التيمورى فى عام ١٤٠٠ م يمكن أن نعتبرها غزوات ايرانية على الأراضى العربية ، وبالمثل يمكن أن يعد انتصار السلطان المملوكى بيبرس على المغول فى الأبلستين أحد المعارك فى طوروس واحتلاله قيسارية على الهضبة الأناضولية عام ١٢٧٧ م على أنه غزو عربى للمجتمع الايرانى . ولكن تلك الغزوات لم تكن الا استثناءات لأن القاعدة العامة أن المجتمعين تعايشا فى سلام منذ منتصف القرن السادس عشر .

والنقطة الأخرى الجديرة بالاعتبار أنه بالرغم من أن خلال تلك الفترة انعزل العالمان العربى والايرانى تقريبا كل منهما عن الآخر فان عوامل التفاعل والارتباط الداخلية كانت تعمل فى دأب بين أجزاء كل منهما .

ففى العالم العربى فى القرن الرابع عشر تنقل العلامة ابن خلدون من مسقط رأسه فى تونس الى القاهرة ودمشق وكان يبدو أنه وكأنه فى بلده أثناء اقامته فى تلك الوحدات الاقليمية التى كونت فى مجموعها وحدة الثقافة العربية . وبالمثل فى المنطقة الايرانية فان الشاعر الفيلسوف محمد جلال الدين لم يجد أية صعوبة فى الهجرة من مسقط رأسه فى بلخ الى قونية

فى الأناضول حيث تأقلم تماما فى بيئته الجديدة حتى صار يذكر بالرومى
لا البلخى .

وبنفس السهولة استطاع جندى محظوظ مثل أرطغرل أن يعبر العالم
الابرائى من السهول الأوراسية ببلاد ما وراء النهر الى المنحدرات الشمالية
الغربية للهضبة الأناضولية ، كما اتجه مغامرون أوراسيون وجهة أخرى
حيث أمكنهم بسهولة أن يعبروا أفغانستان ليدعموا كيانهم فى الهند مثل
أيام محمد الغزنوى حتى بابر الفرغانى . وفى الحقيقة أن عوامل الترابط
والتفاعل بين الأجزاء المختلفة للعالم الابرائى استمرت حتى عهد بابر النيمورى
واسماعيل الصفوى والسلطان سليم الأول .

وظلت هذه الدورة الدموية النقية تسرى فى جسد الحياة الاجتماعية
للمجتمع الابرائى دون توقف أو انقطاع .

ومن الأقاليم البعيدة التى اقتطعها العثمانيون لأنفسهم من المجتمع
الأرثوذكسى المسيحى ظلوا ينظرون الى قلب العالم الابرائى باعتباره منارا
لنهدي والفكر ، وعلى ضوء ما تقدم بأنه حتى مطلع القرن السادس عشر كان
العالمان العربى والابرائى منعزلين تقريبا كل عن الآخر بينما نمت وتفاعلت
عوامل الامتزاج والترابط الداخلية فى كل مجتمع على حدة ونشج عن ذلك
أن كون كل منها وحدة مستقلة متميزة ومتكاملة . ولكن توقف جريان الأمور
على هذا النسق وانقلبت كل تلك الأوضاع رأسا على عقب على عهد الشاة
اسماعيل الصفوى باعث الشيعة وقائدها كفوة حربية وسياسية حيث بدأ
يلعب دوره على المسرح السياسى فى منطقة الشرق الأدنى منذ مطلع القرن
السادس عشر ولحسن حظه أنه صادف فى الاثنى عشرة سنة الأولى من حكمه
(١٥٠٠ - ١٥١٢ م) سلطانا عثمانيا متسامحا يعيش فى أواخر أيامه .

وليس أدل على تسامح الدولة العثمانية التى كانت احدى الدعامات
السنية آنذاك من أن الشاه قولى الذى كان من أنصار الشيعة وأحد دعاها
فى داخل أراضى الدولة العثمانية ، ومملا سياسيا للقوى الصفوية كان بلقى
العيونة من السلطان بايزيد الثانى كما كان صديقا لابنه قرقد الذى كان واليا
على ماينزيا الى حين اندلاع أحداث الفتنة الكبرى سنة ١٥١١ - ١٥١٢ م
حيث فكر شاه قولى فى القيام بانقلاب لاطاحة الحكم العثمانى السنى على أمل
احلال الحكم الصفوى الشيعى محله . وكانت تلك الحركة الثورية أول خروج
على العرف الذى ساد بين المذهبين الشيعى والسنى طوال القرنين الماضيين

والذى جرى على أن تكون العلاقات قائمة على أساس « عش ودع غير غيرك يعيش » .

هذه العلاقات الودية المعقودة بين المذهبين الاسلاميين القديمين كان ينظر اليها بعين الأمل والتفاؤل بالنسبة للحضارة الابراييه الناهضة . ولكن لسوء الحظ سرعان ما حلت المذابح محل التسامح والأحقاد محل اللامبالاه أو النوايا الطيبة عندما جمع التاريخ بين الشاه اسماعيل الصفوى والسلطان سليم الأول . ووجد اسماعيل - الذى تمت شخصيته عن عنف وحقد دفين - فى سليم عزيمة الذى عاش ينظره ليمار فى شخصه للتفكك الذى حاق بالمجتمع الابرانى والذى نتج عنه دولة العثمانيين ورجالها .

ومن خلال القتال الدموى الوحشى الذى غير مجرى التاريخ الاسلامى حيث أعاد فتح الباب لنزاع كاد يندثر « النزاع بين السنة والشيعة » يمكن القول بأن زمام المبادرة كان بين اسماعيل الصفوى بل وظل ممسكا به حتى بعد اندحاره على يد السلطان سليم عام ١٥١٤ م .

وعلى ذلك فان عصر اسماعيل وليس سليم هو أول الحيل الذى يجب أن نمسك به ونتبعه والعبرة التى اترقى فيها اسماعيل الصفوى عرش الدولة الصفوية (١٥٠٠ - ١٥٢٤ م) تير تساؤلين : الأول كيف أنه تمكن أن يرث زمام نظام لم ينسب الى أنبائه سياسة العنف والآن يبرز اسماعيل للعالم كأحد الغزاة المحاربين ويصبح مؤسسا لنظام سياسى وحربرى .

والتساؤل الثانى : ماذا كان الهدف النهائى لسياسة اسماعيل الحربية والسياسية ؟ والإجابة على السؤال الأول أن تطور الصفوى (٦٥) من نظام

(٦٥) تم تطور النظام الصفوى من نظام دنى يعمل على نشر دواء بوسائل التبشير السلمية الى قوة سياسية تعمل على استقطب عودها بأوسان الحربية فلا على عهد حد اسماعيل الشيخ جاده ١٤٤٧ - ١٤٥٦ م الذى كان سعيا لتوسيع حواجه على وترجع فى سنة البعيد الى الشرح معنى الدين - وبدأ بوصف أن التوسيع حبيب ذن يرسب فى أن يترك مبادئه الاماميه وأن يحدث انقلابا بالحراج المعلم الصفويه الشيعة الى حسن السعيد وأن يجرب حظه فى حمله السياسة والحرب وقد شجعه على ذلك الفراج الذى حجم على ايران والعراق بعد بكتن الامراتورية الصفويه بعد وفاة شاه رخ وور حدث ذلك فى نفس العام الذى بولى فيه عين السلطة الصفوية .

١٠- يمكن الشرح جاده من جميع عشرة آلاف من أنبائه المبدعين كما أن اسمه وخلفه

- ١٣٠ -

دينى يعمل على نشر دعواه بوسائل التبشير السلمية الى قوة سياسية تعمل على بسط نفوذها بالوسائل الحربية قد استغرق الفترة الواقعة بين ارتقاء جانيد فى عام ١٤٧٧ الى عهد اسماعيل عام ١٤٩٩/١٥٠٠ م .

وعندما نبحت الهدف النهائي لاسماعيل عند ارتقائه العرش عام ١٤٩٩/١٥٠٠ م فى سن الثالثة عشر نجد أنه قد بدأ يحور قوته الحربية لدرجة يحسب حسابها ولم يكن يهدف فى ذلك الوقت الا الغزو المسلح لكل أرجاء العالم الايرانى ، وأنه رأى أن يستخدم قوته لكى يفرض عقيدة الأقلية للمجتمع الايرانى على الأغلبية السنية بالقوة المحضة .

ولا بد من الفصل بين هاذين الهدفين لأنه وضع الهدف الثانى نهاية محزنة للعرف الذى ساد المجتمع الايرانى ألا وهو « عش ودع غيرك يعيش » فان الهدف الأول يعد انعكاسا طبيعيا للوحدة الاجتماعية للعالم الايرانى التى ظلت قائمة دون مساس حتى بداية عهد اسماعيل الصفوى .

ففيما بين عامي (١٥٠٠ - ١٥٠٨ م) أمكن لاسماعيل أن يخضع كل القوى والامارات كبرىها وصغيرها ولم يجد من يزاوجه على سيادة منطقة امتدت من اقليم شيراوان فى جنوب القوقاز حتى امارة قره مان عند الحد الجنوبي الغربى لصحراء داش لوط وبدأ اسماعيل على أنه الوريث الوحيد للدولة التيمورية التى انهارت وتفككت ومع ذلك لم تغر العثمانيين بالثار لأنفسهم من الضربة القاصمة التى وجهها لهم تيمور لئلا يطمحوا فى الفراغ المترامى فى آسيا وكل ما عاد عليهم من انهيار الدولة التيمورية أنها منحنتهم فرصة للدعة والراحة .

وهكذا لم يجد شاه اسماعيل أية صعوبة فى اطلاق يديه تجاه الغرب اذا ما رغب فى أن يركز طاقته لتحقيق أهدافه فى أواسط آسيا لأن جيرانه

الشيخ حيدر وهو والد اسماعيل هو الذى قرر الزى الرسمى للفوات الصفوية « وهو غطاء الرأس القرمزى الملون المزركش باثنى عشرة قطعة من القماش مثلثة الشكل » ومن هذا الرى اشتق اسمهم « الفزل باش » أى أصحاب الرؤوس الحمر .
ولما كان كلا من الشيخ جانيد والشيخ حيدر قد خاض المعارك فانه يمكن أن نرى بوضوح أن اسماعيل قد ورث تقاليد الصفويين الحرفيين ولم يكن هو الذى ابتدعها .
وعلى أى حال فان البيت الصفوى تحول الى القوة المسلحة فى دعوته فى الفترة الواقعة بين اعتلاء جانيد فى عام ١٤٤٧ م واسماعيل ١٤٩٩/١٥٠٠ م .

العثمانيين لم تعد لهم أية مطامح اقليمية بينما لم يفكر المماليك في أى شيء من هذا القبيل على الإطلاق ولحسن حظ اسماعيل أنه عاصر في خلال تلك الفترة الحاسمة من حكمه السلطان العثماني بايزيد الثاني الذي عرفت عنه ميوله السامية وذاعت عنه طبيعته المتصوفة وكانت شخصيته مختلفة تماما عن شخصية سلفه وخلفه وربما وجد اسماعيل العنيد في خصمه المتسامح اللين العريكة ما شجعه على تحطيم الجمود الذي ران على السياسة العثمانية تجاه حدودها الشرقية فيعزى الى اسماعيل أنه ضده سواء عن قصد أم بغير قصد دعاية شيعية هدامة في أملاك السلطان العثماني في الأناضول وفي فصل الغزو من عام ١٥١١ م عندما كان اسماعيل في بلاد ما وراء النهر ثارت دعوة شيعية مفاجئة في الأناضول وبسرعة تحركت حوادث العنف وبلغت النورة ذروتها .

ومهما كانت درجة الاتهام الموجهة لاسماعيل في أشعال تلك المورة ومهما كان الأمر من حيث أنها قامت بعلمه وتديره أم لا فان المؤكد أن ربيع عام ١٥١١ م شهد ثورة مسلحة قام بها تابعة الشاه قولى ضد الحكومة العثمانية في اقليم الأناضول ، وان تلك الحركة التي سرعان ما استحوطت الى ثورة شيعية عامة مثلت خطرا شديدا على الدولة التي لم يكن أمامها سوى أن تواجهها بحزم فاوفا السلطان العثماني حملة عسكرية من قوات اليني شرية يقودها الصدر الأعظم بنفسه الا أنها هزمت وقتل قائدها في المعركة قبل أن يتمكن العثمانيون من استعادة سيطرتهم على الموقف . واذا ما وضعنا في الاعتبار أن نائب السلطان في مانيزيا حين اندلعت النورة كان فرقد ابن السلطان بايزيد وأنه كان على صلات طيبة مع الشاه قولى بينما ساد العداء والصراع على ورائه العرش بين أبناء السلطان الذي بات هرما وعاجزا على حسم المشاكل الخطيرة التي أصبحت تواجه الدولة العثمانية .

وليس مستبعدا أنه اذا ما أمكن لشاه قولى أن يتلقى من الشاه اسماعيل مساعدة عسكرية على غرار مساعدته لباير التيمورى أن تنجح النورة الشيعية في الأناضول وربما لكان قد نتج عنها تولى سلطان جديد عرش الدولة العثمانية يدب بتولية العرش للشاه اسماعيل وتربطه به نفس الروابط السياسية والدينية التي أجبر تابعه باير التيمورى على الارتباط بها ، ومنل هذه الحادثة لو تمت لرأينا غيرت مجرى التاريخ .

ولكن نظرا لأن اسماعيل كان مشغولا في الطرف الآخر من العالم الايرانى فانه لم يكن باستطاعته أن يفعل شيئا لاتباعه الذين أشعلوا المورة

فى الأناضول ولذلك فإن حركة الشاه قوى كانت ومضة سرعان ما خبا بريقها • ويبدو أن الشاه قوى نفسه قد قتل وأن كل ما استطاع قائده استادجى أو جلو أن يفعله هو أن يشق طريقه الى تبريز مع من تبقى من أتباعه •

وقبل أن يختفى ستادجى أو جلو من على مسرح الأحداث فى الأناضول، طهر الأمير سليم ابن السلطان بازيد الثانى • ووضح أنه الخصم اللدود للشاه اسماعيل الصفوى •

وكان الأمير العثمانى سليم قد تدبر الأمر مليا فوجد أن سياسة الدولة العثمانية التقليدية التى درجت على المهادنة فى آسيا لم تعد تتلاءم مع ظهور خطر الصفويين وتهديدهم للحدود الآسيوية للإمبراطورية العثمانية بخططهم القائمة على التهديد للغزو المسلح بنشرهم دعاية دينية وسياسية معادية • ويبدو أن أباه قد أحس بما يدور فى ذهنه وأنه أدرك خطورة الاتجاهات الحربية التى يفكر فيها ، فأبعده الى اماره طبريزه حيث جعله أميرا عليها • وفى نفس العام الذى قام فيه شاه قوى بثورته المسلحة ضد الدولة العثمانية فى الأناضول ، رأى سليم ألا يدع زمام المبادرة يفلت من يديه وقرر أن يتخذ موقفا حاسما تجاه سلبية أبيه وتساهل ، فأبحر من طبريزه الى كاف وأخضع حامية الينى شرية هناك ، وأمكنه الحصول على قوات ومؤن من خان القرم •

ومن ثم سار سليم الى القسطنطينية تجاه الساحل الغربى للمبحر الأسود ووصل الى كورلى ولكن جيوش والده هزمته ففر باية الى القرم عن طريق البحر الا أن سليم لم يلبث أن عاد فى شتاء عام ١٥١١ - ١٥١٢ م لا يرافقه جيشه •

وجرأة سليم تفسرها تطورات الأحداث لانه فى ذلك الوقت شعرت الدولة العثمانية بالخطر الذى يواجهها نتيجة للصدمة التى تلقتها من ثورة شاه قوى والتى كشفت الستار عن خطر داهم وشيك الوقوع بسبب سياسة القزل باش القائمة على التهديد المسلح للأراضى العثمانية ويبدو أن ذلك التهديد أحدث رد فعل شديد فى الأوساط الادارية والعسكرية المحيطة بسلطان الدولة العثمانية • ويبدو أنهم عندما تدبروا الأمر وجدوا أن سليم بطاقته الفذة وقسوته البالغة وعدائه الدينى للقزل باش هو رجل الساعة الحقيقى •

وهكذا تحركت قوات الينى شرية فى القسطنطينية لتضطر السلطان

- ١٣٣ -

بايزيد الثانى - أن يتنازل عن العرش لابنه سليم الأول فى ربيع عام ١٥١٢م .
وعندئذ اضطر الشاه اسماعيل لأول مرة منذ اعتلائه العرش أن يصغى
حروبه فى الشرق ليتجه الى حدوده الغربية بعد أن تأكد له اعتلاء غريمه عرش
الدولة العثمانية .

وكان وقوع الحرب بين الدولتين الصفوية والعثمانية ، أمرا محتما
ولا يمكن تلافيه . وذلك ما حدث بالفعل فى عام ١٥١٤ م حيث أخذ شاه
اسماعيل موقف الهجوم لعله يستفيد من المبادرة فى تحديد زمان ومكان
المعركة . فأرسل ابن أخى سليم الملتجئ اليه على رأس حملة من الفرسان
لغزو الأناضول وكان يرافقه فى تلك الحملة قائد شاه قولى الأسبق استادجى
أوجللو .

ولكن أهداف تلك المناورة لم تكن ميسورة التحقيق لأنها كانت تعتمد
فى نجاحها على قيام ثورة داخلية فى الأناضول على غرار ثورات شاه قولى
السابقة فى الوقت الذى ما زال مائلا فيه للاذهان فشلها حيث لم يعض على
نجاح الدولة العثمانية فى قمعها سوى ثلاث سنوات . وليضاعف سليم
من ناكده أباد البقية الباقية من العناصر السيعية الفاطنية فى الأناضول
بان ذبح بعضها ونفى البعض الآخر الى الولايات العثمانية فى أوروبا .
ولذلك لم تتمكن قوات استادجى أوجللو من التقدم حيث تصدت لها القوات
العثمانية عند سيواس وأجبرتها على التقهقر ، بينما واصل سليم زحفه على
رأس قوات جيشه النظامية واضطر اسماعيل لأول مرة منذ اعتلائه العرش
- أن يتخذ موقف الدفاع بعد أن دمر الأقاليم التى سيمر منها الجيش العثمانى
واحتفظ بقرايه الرئيسية للدفاع عن تبريز عاصمة الدولة الصفوية .
وعندما التقى الجيش العثمانى عند جالديران بالجيش الصفوى فى ٢٢ أغسطس
سنة ١٥١٤ م كان النصر حليف العثمانيين بالرغم من أنهم كانوا منهوكة
القوى لسيرهم الطويل فى منطقة خربها - عن عمد - جيرش اسماعيل أثناء
انسحابها الى تبريز وكان ذلك النصر بفضل استخدام سليم فرقا لمدفعية
وحملة البنادق أمكنها أن تمحو فرسان القزل باش من طريق القوات
العثمانية ، وفى أقل من أسبوعين بعد معركة جالديران واصل سليم الأول -
تقدمه نحو العاصمة تبريز غازيا ومنصرا .

ونتج عن هذه الهزيمة الساحقة للصفويين بأن أصبح العالم الايرانى
كله تحت أقدام السلطان سليم ، فلو تابع سيره شرقا فلن يلقى أية مقاومة
معادية بل على العكس سيقابل بالترحيب على طرل الطرق من تبريز الى مرور

تفس الطريق الذى سلكه اسماعيل من قبل ، ولو واصل تقدمه الى بلاد ما وراء النهر لاستقبله شعبها بالعناق وكأنه تيمور لك جديد . لأن اجتماع المذهب السننى مع الثقافة الرفيعة والمقدرة الحربية فى شخصية السلطان سليم لا بد وأن تجعل من التفاهم حوله أمرا لا يتطرق اليه أدنى شك . ومع ذلك لم يكن من السهل على سليم أن يواصل زحفه شرقا لأن مطامح سليم الضخمة صدتها رغبات قواته التى لا تقاوم . فقد أعلنت قوات الينى شريه عصيانها عن مواصلة الغزو فى الميدان الآسيوى .

ويرى « توينبى » أن السبب فى عصيان الجيش أنه كان أوروبا قلبا ، وقالبا ، فالجنود الينى شريه الذين تشكل جلهم من الفلاحين الصرب والبوشناق كانوا أوروبيين وكانت مياهم الإقليمية الأديراتيك والدانوب لا البوسفور أو بحر ايجيه وكان من العسير عليهم أن يستوطنوا أرضا آسيوية ، ولذلك عندما اتجهوا بغزواتهم صوب الشرق وراء الحدود القديمة للمجتمع الأرثوذكسى المسيحى فى الأناضول كانوا غرباء تماما عن تلك البلاد .

وهكذا منح حنين الينى شرية لأوطانهم هدنة للقلل بأش - أمكنهم أن يحزموا أمرهم خلالها ، فأعلنوا نصميمهم على أن العمل الذى من أجله كرس الشاه اسماعيل حياته لا يمكن أن يكون مصيره التوقف أو تزول نتائجه .

وهذه النتائج التى ارتبطت بدورها بمصير العالم الايرانى لم تكن تهم فى قليل أو كبير قوات - الينى شرية لأن واجبهم كما أحسوه الدفاع عن حدود العالم الأرثوذكسى المسيحى لا نصرة السنة ضد الشيعة ، وذلك على حد قول توينبى .

وهكذا انتهت الجولة الأولى فى حلبة الصراع بين الصفويين والعثمانيين ولأن القتال المرير قد انتهى بهذه الكيفية فانه يبدو أن النضال بين القوتين الكبيرتين اللتين سادتا العالم الايرانى قد ارتبطت بمرحلة تالية ، وهى غزو أراضى العالم العربى . وقد تبرز لنا النظرة الغير مدققة أن - هناك تناقضا ظاهريا ناتجا عن أنه فى نفس الوقت الذى اتسم فيه المجتمع الايرانى على نفسه - وهو انقسام أدى بوضوح الى انهك قوى جسد المجتمع الايرانى على ولى امتصاص عصارة حياته - قام بمحاولة غزو متهورة لجيرانه المسلمين . ولكن النظرة الفاحصة من اليسير عليها أن يكتشف حلا لذلك التناقض لأن نشر العداء نحو قوة تالية أمر بعيد كل البعد عن كونه مجهودا طائشا

ضائعا بل انه في حقيقته تصرف حتمى لمحاولة قلب ميزان القوى لصالح أحد القوتين الايرانيتين الكبيرتين .

والحقيقة أن الصراع بين العثمانيين والصفويين لم تكن لنتهييه أية حملة هجومية أخرى تستهدف مباشرة أراضي أى من الطرفين . ففي نهاية ١٥١٤ م ثبت - للقوتين بالمحاولة والخطأ - عجزهما عن احتلال أملاك الأخرى، لا الصفويين للاناضول ولا العثمانيين لايران . وعلى هذا الأساس فانه لم يكن هناك سوى وسيلة واحدة ، ألا وهي أن تحاول احدى القوتين الكبيرتين أن تقلب ميزان القوى لصالحها بالتوسع على حساب قوة ثالثة ضعيفة لدرجة لا يسمح لها بالوقوف في وجه أى من تلك القوتين الايرانيتين المتحاربتين . وكاننا أضعف دولتين تفعان على بعد متساو عن كلا من القسطنطينية وتبريز ، وهما تشكلان دولة « ذى الفادر » وهي دولة حاضرة واقعة على مرتفعات الاناضول الجنوبية الشرقية ودولة الممالك في سوريا ومصر التي كانت تنصدر دول العالم العربى وقتئذ .

ونتيجة للنهاية المراوغة التى تمخضت عنها حرب عام ١٥١٤م بين العثمانيين والصفويين حيث لم تحقق الدولة العثمانية نصرا حاسما على الصفويين ، كان لا بد من قيام جولة أخرى بين القوتين المتصارعتين ارتبطت بسباق بينهما على الاقليم العربية المجاورة .

وقد أدى التنافس بين الصفويين والعثمانيين الى أحد اختياريين ، فاما أن يمتد نفوذ الصفويين حتى يصل الى شواطئ البحر المتوسط ويحيط بالعثمانيين فيحصيهم في شبه جزيرة الاناضول ، أو أن تمتد الدولة العثمانية حتى خط الفرات وتطوق الدولة الصفوية ، وفى اطار هذا التنافس شرع سليم فى تنفيذ أهدافه لانه كان يعلم تماما بأطماع اسماعيل فى الشام والتي اتضحت من احتواء قواته على فرقة أطلق عليها اسم (شاملوا) (٦٦) . ولذلك لم يكذب يحل عام ١٥١٥ م حتى استولى سليم على اماره ذى الفادر ووصلت حدود الدولة العثمانية الى خط الفرات ، ثم شرع بعد ذلك فى إعداد خطته لغزو الشام وهصر ليعزل الخطر الشيعى ويغلق الباب نهائيا فى وجهه الصفويين (٦٧) .

النظام القضائى :

ينتمى القضاة الى هيئة كبار العلماء وقد نظرت الدولة العثمانية الى

(٦٦) شاملوا : سفره الى بلاد الشام .

(٦٧) راجع فى تفصيل ذلك :

مرفق القضاء نظرة موضوعية ، ولم تسمح لغير المؤهلين علميا بثقل مناصبه .
 ووضعت نظاما دقيقا لتعيين القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم ومتابعة أعمالهم .
 وكانت ولاية القضاء تشمل جميع أنحاء الدولة في القارات الثلاث : آسيا
 وأوروبا وأفريقية ، والأمر الجدير بالذكر ان الولاية القضائية ظلت تمتد الى
 الأقاليم التي ضعف فيها النفوذ العثماني سياسيا أو عسكريا أو اداريا مثل
 بلاد القرم وشمال أفريقيا . وعلى ذلك فالقضاء العثماني كان أكثر نفذا وبقاء
 واستقرار في الولايات العثمانية من النفوذ العسكري أو السياسي أو الاداري
 للدولة في تلك الاقاليم وأمنالها . وكان جميع القضاة مسلمين ، ويفصلون
 في القضايا في ضوء مذهب الامام أبي حنيفة وهو المذهب الرسمي للدولة .
 وقد اهتم السلاطين بتقرير هذا المذهب مذهبا رسميا في الاقاليم الاسلامية
 التي فتحها القوات العثمانية ، وكان هذا التغيير المذهبي هو أحد المتغيرات
 الرئيسية والقليلة التي ادخلتها الدولة في اقاليم العالم الاسلامي التي
 فتحتها . وعلى سبيل المثال كان مذهب الامام الشافعي هو المذهب الرسمي في
 مصر قبل الفتح العثماني ، فلما تم الفتح استبدلت الدولة العثمانية المذهب
 الحنفي بالمذهب الشافعي . وكان لا بد أن يكون «حنفيا» كبير القضاة الذي
 توفده الحكومة العثمانية الى مصر ليشغل هذا المنصب القضائي الكبير . وكان
 يطلق على شاغله أيضا قاضي القضاة . ولكن لم تكن الولاية القضائية لتلك
 المحاكم تمتد الى جميع الاشخاص في الدولة ، اذ كانت في الدولة هيئات
 مترتبة بها وكانت لها محاكمها الخاصة تنظر في قضايا أفرادها مثل القولا ،
 وهم العبيد أعضاء الهيئة الحاكمة ، ومثل الاشراف الذين هم من سلالة أسرة
 النبي صلوات الله وسلامه عليه ، أما رعايا الدولة المسيحيون فيرأسهم رئيس
 « الملة » ، وله أن يستعين ببعض رجال الدين المسيحي . وكانت هناك قضايا
 خاصة بإدارة أراض معينة من أراضي الاوقاف فكانت تنظر امام محاكم خاصة
 يرأسها عضو من الهيئة القضائية الاسلامية العادية ، وعلى العموم فان قضاة
 الهيئة الاسلامية كانوا ينظرون جميع القضايا التي تتعلق بالشريعة الاسلامية
 في جميع أنحاء الدولة سواء بين المسلمين بعضهم وبعض ، أو بين المسلمين
 والمسيحيين ، الا اذا كان المسلم ينتمي الى طائفة لها نظام قضائي يختص بها
 مثل القولا والاشراف (٦٨) .

وكان يرأس كل اختصاص القضاة نسبة كبيرة من القضايا التي تمس
 هذه ذات خارجة عن نطاق الشريعة الاسلامية .

وكان القضاة يندرجون تحت درجات أو فئات شتى : قاضى القضاة او رئيس القضاة وهيئات التدريس فى المعاهد والمدارس التى تعد العلماء والباحثين والمتخصصين فى النعانة الاسلامية العليا واللغة التركية والادب التركى وتمتلى التخصصات فى نواحي المعرفة ، وكان الاسم العام للشأنى بصرف النظر عن درجته هو الثانى ، وقد انشأت الدلة على رأس النظام القضائى منصب قاضى القضاة او رئيس القضاة ، وكان مقره العاصمة . وبصرف على أعمال القضاة فى سائر انحاء الدولة . ويقوم بشيخ من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاة على اختلاف فئاته ويراقب أعمالهم .

وكان قاضى القضاة بجانب اختصاصاته القضائية يمنع بنفوذ أدبى كبير لم يظفر به من قبل قاضى القضاة فى أى بلد اسلامى ، وكان رؤساء القضاة أعضاء فى الدوان الامبراطورى ويشتركون اشتراكا فعاليا مع رئيسه الصدر الأعظم فى نفلر القضايا التى تعرض على محكمة الدوان . ومن بين الامتيازات التى تقررت لرئيس القضاة فى الدولة أن يقام حفل رسمى لكل منهما عند تعيينه فى منصبه . وكان على الصدر الأعظم ان يحضر هذا الحفل من باب التقدير والتكريم وكان لا يجوز للصدر الأعظم ان ينيب أحدا عنه فى حضور الحفل (٦٩) .

وهناك فئة المفتشين وكان المفتشون من رجال القضاء ، وان كان اسمهم لا ينبى عن مهمتهم القضائية وكان عددهم قليلا ، ويختصون بالاشراف على الأوقاف السلطانية فينفقون من إيراداتها على المؤسسات الدينية والخيرية ، وكان بعضها تحت اشراف شيخ الاسلام ، والبعض الآخر تحت اشراف الصدر الأعظم .

وكان القضاة يتمتعون بعدة امتيازات ، فلكل منهم الحق فى ارتداء عباءة من فرو النمر فى الاحتفالات الرسمية من قبيل التكريم والشريف . وكان هذا النوع من العباءات يتدندبه الباشوات وحكام الولايات ومن بينهم من كبار موظفى الدولة . وكان من تقاليد الدولة العثمانية ان يقام حفل رسمى كبير - سواء فى عاصمة الدولة أو فى عواصم الولايات - لتقدير هذا الرداء للشخص أو للأفراد الذين ينعم به عليهم ، ويحضر هذا الحفل كبار موظفى الدولة المدنيين والعسكريين .

(٦٩) لعل من أفضل الدراسات العروة التى عرصب للدولة العثمانية بفضلا وطها الضائى . دكتور عبد العزيز محمد السامى ، م . س . د . ص ٤٢١ - ٤٥٣ .

وهناك فئة النواب وكانت وظائف النواب تمثل أدنى درجات السلم الوظيفي القضائي وكانوا يباشرون اختصاصاتهم القضائية في المدن الصغيرة أو في القرى الكبيرة ، وكان النائب يشتري منصبه ولا يتقاضى مرتبا من الحكومة ، ولكنه كان يحصل على إيرادات ضخمة من حصيلة الغرامات المالية التي كان يحكم بها على المخالفين والذين يرتكبون أعمالا مخلة بالأداب العامة وأخيرا كانت هناك فئة المفتين وكان المفتون يشكلون قطاعا هاما للغاية في الهيئة الإسلامية الى جانب القضاة . وكان المفتون يعينون في المدن الهامة ويقومون بمهام مناصبهم بجانب القضاة . ولكن كان مركزهم يأتي بعد مركز القضاة ، ويظنون في مناصب الافتاء مدى الحياة .

وكانت مهمة المفتين اصدار الرأي القانوني في المسائل التي يطلب منهم بحثها ، فيعكف الواحد منهم على دراستها في ضوء مذهب الامام أبي حنيفة . تم يسجل رأيه كتابة على ورقة معدة ومختومة من قبل ، وتشبه الاستمارة وكان الرأي الذي ينتهي اليه المفتي يسمى فتوى . وكان عدد المفتين في انحاء الامبراطورية يصل الى ما يقرب من المائتين ، غير أن مجالات العمل امام المفتين كانت محدودة وبالتالي ضيقة ، فقلما لجأ اليهم القضاة أو رجال الحكم المحلي لاصدار فتاوى لهم ، ولذلك نعتهم بعض الباحثين بأن نشاطهم الوظيفي كان ينسويه الحمول أو الركون ، ثم اتسعت أمامهم آفاق العمل حين سمح للأفراد بالالتجاء الى المفتين لاصدار الرأي القانوني في القضايا المطروحة امام المحاكم . فكان المفتي يصدر رأيه كتابة ومسجلا على ورقة رسمية على غرار الفتاوى التي يصدرها للجهات الحكومية ويأخذ المواطن هذه الفتوى ويقدمها للمحكمة كمستند يدعم موقفه في القضية . وكانت مثل هذه الفتوى تحسم القضية في العادة لصالحه . ويلاحظ انه لم يكن في تلك العصور محامون محترفون يتولون المرافعة أمام المحاكم ، ولذلك كان المفتون عنصرا ضروريا وهاما ونافعا في النظام القضائي (٧٠) .

وعموما فقد اسدى المفتون للدولة أجل الخدمات ، فقدموا لهم بصفتهم حراس الشريعة قوة الاسلام ، وهي أعظم قوة روحية عملت في هدوء ومتابعة واستمرار على تماسك الدولة ومجتمعاتها الإسلامية دون أن تتعرض هذه القوة الروحية لهزات أو تغييرات ، بل مضت في طريقها تطبع العثمانيين وحياتهم الخاصة والعامة بالطابع الاسلامي العميق .

(٧٠) راجع جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الاوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندري ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ صص ١٤ - ٢٦ .

وأخيرا كان هناك قضاة الجيش ولم تكن سلطتهم مقصورة على الشئون العسكرية ، بل نقدتها الى القانون المدنى برمته ، فكانوا هم الذين يعينون جميع الموظفين القضائيين والقضاة ونوابهم ، بل كانوا يؤلفون محكمة للاستئناف العليا التى لم يكن ليحد من صلاحيتها غير سلطة الصدر الأعظم القضائية والسلطان نفسه .

وفى تقييم النظام القضائى للدولة العثمانية وعلاقته بالحكم ، ينبغى أن نشير فى عجلة الى تسلسل هؤلاء القضاة فى مكانتهم الاجتماعية فقضاة الجيش كان يتلوهم فى الترتيب العلماء الكبار وهم قضاة العاصمة وعواصم الولايات . ثم العلماء الصغار الذين كانوا يتولون منصب القضاة فى مدن الامبراطورية الثانوية . أما قضاة الدرجة الثانية فانقسموا الى طبقات ثلاث . المفتشين والقضاة ثم نواب القضاة . وكان القاضى هو صاحب السلطة القضائية العليا فى منطقته ، فهو وحده الذى يقضى عند غياب المدعى العام بى القضايا المدنية والجنائية وفقا للمبادئ المستمدة من القرآن والسنة ، وقد ضاعف ذلك على سرعة اجراءات التقاضى ، الا أن هذه الميزة فابلها فساد فى ضمائر معظم القضاة وترديهم فى مهاوى الرشوة وكان ذلك أمرا خطيرا لأن كلمتهم كانت قانونا ولا ينقصها الا أوامر صادرة من القسطنطينية حيث يقيم مفتى الدبار ومكمن الخطورة من أن الانحراف قد يعر من الهيئة المنوط بها تحقيق العدل الا أن مما يهون من هذه الخطورة التزام القضاة بأحكام الشريعة الاسلامية وإن خرج عنها فأنما يحاول ان يلتزم لحكمه مخرجا أو تفسيريا وهذا فى حد ذاته أمر يدعو للارتياح اذا ما وضعنا فى الاعتبار طبيعة القيم التى كانت تحكم المجتمع الاقطاعى للدولة العثمانية (٧١) .

خاتمة :

يتضح اذن أن الهيئات العليا الحاكمة فى الدولة العثمانية فى مطلع القرن السادس عشر تألفت من السلطان وجهازه التنفيذى يعاونه هيئة كبار العلماء وعلى رأسها مفتى الديار وإن كانت تلك الهيئة قد استمدت سلطاتها ممن بيدهم جوهر السيادة فى الدولة أى من الهيئات القادرة على تحريك الجيش العثمانى وتوجيهه (٧٢) .

(٧١) دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، م. س. ذ. ص ٤٣٠ - ٤٥٠ .

(٧٢) فليپ خوزى حنى ، تاريخ العرب ، الطبعة الثالثة ، مطبعة دار العالم العربى ،

القايرة ١٩٥٣ ص ١٧ - ٢٢ .

ومن كل ما سبق يتضح ان الدولة العثمانية فى مطلع القرن السادس عشر تمكنت من تكوين امبراطورية آسيوية أوربية بعد أن آتمت سيطرتها على الأناضول والبلقان • ونتج عن ذلك تدعيم لمواردها الاقتصادية وقوتها البشرية والعسكرية وفى نفس الوقت كان شعب الدولة العثمانية فى الأناضول قد قطع شوطا كبيرا فى تجانسه وبدأت السمة التركية تبرز الى حيز الوجود • وصاحب ذلك أيضا تطور فى أجهزة الدولة التنفيذية والادارية لمواجهة المشاكل الجديدة التى نجمت عن نمو الدولة نحو الامبراطورية - والواقع ان بداية القرن السادس عشر تمثل طورا جديدا فى حياة الدولة العثمانية لأنها فى ذلك وصلت فى توسعاتها الى مدى يمكن النظر اليه على اعتبار انه نهاية مرحلة أو بداية مد امبراطورى جديد • لكن ذلك قد تعرض لانتكاسات خطيرة بعد ذلك بحوالى ثلاثة قرون وأخذت معاول الهدم تضرب بشدة فى الجسد السياسى العثمانى وصولا الى حركة تحديث تركيا وارتباطها بالغرب •

الفصل الرابع

تحديث تركيا والارتباط بالغرب

حركة التحديث :

قامت الدول الغربية بمحاولات عدة بهدف ادخال بعض معالم الفكر الغربى الى تركيا أبان العهد العثماني ، وقد انصبت أغلب هذه المحاولات في تغيير نظام الحكم ، وادخال مجموعة من القوانين الغربية . وسلكت الدول الغربية لذلك عدة أساليب وقبل ذكر هذه الأساليب تجدر الإشارة بأن تركيا حاولت نقمص الحياة الغربية منذ القرن الثامن عشر . فبعد انتكاسات الجيوش العثمانية على جميع الجبهات بسبب عدم كفاية الوسائل الفنية والضعف المتزايد في كيان الدولة اتجهت السلطات العثمانية وقتئذ نحو فرنسا وذلك بهدف تنفيذ الإصلاحات التي احتاجتها الدولة العثمانية . وتبعاً لهذه المحاولات فقد دخلت التكنولوجيا الجديدة الى الدولة العثمانية عن طريق المدربين العسكريين وكان معظمهم من الفرنسيين . ثم دخلت بعض هذه الإصلاحات الى حيز الوجود عن طريق تجديد بعض الأجهزة الادارية مثل الأنظمة الادارية للمحافظات والجمارك ، وكذلك بأحداث مؤسسات جديدة كمجلس الدولة ، وقد اقتبست هذه الإصلاحات الى حد كبير من النظام الفرنسي (١) .

والسبب في التركيز على فرنسا من قبل العثمانيين في هذه الحقبة الزمنية ان الاتراك كانوا يعتبرون الغرب هو فرنسا ويتبين من هذه التحولات ان العثمانيين في البداية قد ركزوا اهتمامهم بالتكنولوجيا العسكرية للغرب . اذ شعر السلطان سليم الثالث وبكل مرارة خلال الحرب ضد روسيا تخلف الوسائل التقنية العسكرية العثمانية بالنسبة للتقنية الأوروبية فقرر عند ذلك اصلاح الجيش العثماني .

وقد بدأت حركة التحديث في تركيا العثمانية وبشكل ملموس على عهد السلطان سليم الثالث ، حيث قام الأخير بإنشاء مجموعة من المدارس والمعاهد العسكرية ذات طابع غربي ، وقد تم على عهده التبادل الثقافي مع بعض الدول

(١) من محاضره لاسعير التركي في ارسى بعنوان مكانه تركيا في العالم العربي ، خلال عام ١٩٧٧ .

الأوربية ، تم بموجبه تبادل الخبراء ، وإرسال البعثات العسكرية الى الدول الأوربية لمسايرة التطور الذى وصلت اليه الجيوش الأوربية بالإضافة الى طبع الكتب بما فى ذلك ما يتعلق بالنواحى العسكرية وترجمتها الى اللغة التركية العثمانية . ويمكن القول ان هذا النوع من التبادل الثقافى بين تركيا العثمانية والدول الأوربية يعتبر نقطة البداية للتماس العلمى والثقافى مع العالم الغربى ، وبالإضافة الى ذلك فان المدارس العسكرية التى انشئت فى هذه الفترة ، وتزايدت فى عهد السلطان محمود الثانى ، قدمت دراسة جيدة على النمط الغربى ، اذ ان المدارس والمعاهد فى هذه الفترة كانت تقوم أساسا على المدارس الدينية^(٢) .

وقد برزت المدارس العلمانية الى الوجود على عهد السلطان محمود الثانى ، وأطلق على هذه المدارس اسم « المدارس الرشدية » وهى مدارس اختصت بالتعليم الابتدائى والثانوى . كما وجدت مدارس من نوع آخر ، تحددت وظيفتها على تدريب الجهاز الادارى الحكومى ، وقامت بعملية الترجمة على نطاق واسع . وظهور المدارس العلمانية ، وانتشار الطباعة والترجمة ساهم كثيرا على بروز طبقة جديدة سميت بـ « النخبة الجديدة » ، وأصبحت هذه النخبة تضم فى عضويتها مجموعة من المفكرين والصحفيين ورجال القانون . وهذا يعنى من جانب آخر أن هذه الطبقة لم تكن تتكون من الضباط ، بل ضمت فى عضويتها طبقة من المثقفين بثقافة غربية .

وتبنى السياسة نفسها محمد الثانى ، وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام ١٨٢٦ إلغاء التنظيم العسكرى الذى أصبح باليا ، وذلك عند قيامه بإلغاء الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية . وفى هذه الفترة ظهرت بوادر « الحركة الوطنية التركية » التى أعلنت مبادئها السياسية وكان من أهمها العناية باللغة التركية فى إطار جمعية ذات أهداف سياسية ، ونظمت الجمعية نفسها منذ منتصف القرن التاسع عشر وجعلت هدفها الوصول الى تطبيق النظام الاوروبى « الليبيرالى » فتنصلت - متعمدة - من الاتجاه الدينى واتخذت طريقها بعيدا عن الاسلام ، ثم حول زعماء هذه الحركة الوطنية الى « تركيا متطرفة » ، وانعكس ذلك على قول مدحت باشا - زعيم هذه الحركة - فى عام ١٨٦٧م : « لن تبنى الدولة التركية بعد أربعين أو خمسين سنة مساجد جديدة بل مدارس ومؤسسات اجتماعية » ، وربما كان هذا التصريح بمثابة مجازفة غير مأمونة العواقب فى ذلك الوقت ، لكنه من

(٢) لاجع فى تفصيل ذلك :

Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs 1968 pp 418-421.

ناحية أخرى كان بمثابة تنبؤ (٣) بالتحديث الذى شهدته تركيا فى عهد كمال اتاتورك منذ بداية الحرب العالمية الأولى .
وعموما فإن النصف الأول من القرن التاسع عشر يمثل ظهور ضباط الجيش العثماني ، كطبقة تضم فى عضويته مجموعة من المثقفين على النمط الغربى الحديث ، بالإضافة الى بروز رجال الفكر والأدب ورجال الصحافة والقانون ، كما أن حركة الطباعة والترجمة فى هذه الفترة ، قد شجعت كثيرا على اضمحلال دور الدين الاسلامى ، وبالتالى ظهور فكرة العلمانية فى الامبراطورية العثمانية .

وكان الغرب قد انتهج مجموعة من الأساليب بهدف ادخال المدنية الغربية الى تركيا . ففي عام ١٨٣٩ وصل الى عرش السلطنة عبد المجيد الأول ، وفى هذه الفترة كان رشيد باشا سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية فى لندن ، فما كان من عبد المجيد الا أن عينه وزيرا للخارجية . و جدير بالذكر أن رشيد باشا كان من المنادين بالنظام الدستورى البرلمانى ، وعليه أعلن منذ البداية أنه يرتفع بالامبراطورية العثمانية الى مصاف الدول المتقدمة عن طريق دستور ينص على حقوق المواطنين . وقد استطاع فعلا اقناع السلطان عبد المجيد بخطته هذه ، واعداد وثيقة الدستور بكتمان كلى .

وأصدر السلطان عبد المجيد هذا الدستور باسم « كلكانه » فى اليوم الثالث من شهر نوفمبر عام ١٨٣٩ ، وتضمن هذا الدستور أفكارا أوربية . وفى الحقيقة أن هذا الدستور يعتبر أول محاولة من نوعها لتبنى معالم النظام الدستورى الغربى فى الداخل . الا أن هذا الدستور لم يدخل الى حيز التنفيذ ، ومع ذلك فإن الدول الغربية لم تياس فى الضغط على السلطات بهدف اصدار وثيقة جديدة ، اذ أصدر السلطان تحت ضغط هذه الدول منشور اصلاح عرف باسم « خط همايون » وتبعا لذلك منحت حقوق معينة للأقليات المسيحية . ومنحت العديد من الامتيازات للدول الاجنبية ، وادى حرص كل دولة فى الحصول على امتياز الى نوع من التوازن فى الحفاظ على الوضع القائم للدولة العثمانية ومن الامتيازات التى منحتها الدولة السماح لكل المذاهب بحرية ممارسة طقوسها ، وأعلنت حرية الأديان ، وأعطى لكل طائفة الحق فى انشاء مدارس خاصة بها ، وبهذا انهارت الجسور الأخيرة التى حمت المملكة العثمانية من الطوفان الثقافى الذى نبع من الغرب ، ودفع على هيئة تيارات قوية عبر المسالك التى فتحتها أوروبا الى الشرق ، وبدأت حقبة تاريخية تنساب فيها الموجات ذات التأثير

(٣) راجع فى تفصيل ذلك : باول شمزر ، الاسلام قوة الغد العالمية ، نقله الى العربية الدكتور محمد شامة ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، بدون تاريخ اصدار .

العالم الاسلامي الحديث من جهة الاستمرارية ، ولأول مرة يسسوى بين المسيحي وبين المواطن المسلم في قانون مدنى ونفى دولة اسلامية ، وكان هدف الباب العالي بهذه التسمية التى نرى عليها المرسوم السلطانى Hattı Humajun

« خط همايون ١٨٥٦م » ان يؤدى بها دورا سياسيا فى الصراع بين القوى الكبرى ، لكن ذلك من ناحيه أخرى قد انقص من السلطات المطلعه للسلطان وأسد من هيئته داخل الدولة وخاصة بين اوساط الرأى العام الاسلامي والذى اندفع الى التحرك ، غير ان ضغط القوى الغربية أحدث مزيدا من التجديد ، نرى أواخر العهد الخامس حذب المزيد من الاصلاحات فى النظام القضائى وبنى أجهزة الدولة الماليه ، واهتمت ادارته الأوروبية لديون الدولة التركية ، والعقل الاوروبى الذى استعانت به تركيا ليساعدها على تنفيذ برامجها الاصلاحية ، فدان من الفرص ما جعله يثبت أقدامه ، وفى نهاية العهد السابع تمت صياغة القوانين على النمط الاوروبى ، وأحدثت مثل هذه التغييرات موجات معارضة شديدة من الرأى العام الذى ظن أنه سيقضى على الشعب بالغناء اذا تمت مثل هذه التغييرات فى القانون .

وفى هذه الفترة بالذات برز فى المسرح السياسى اسم مدحت باشا وكان مثائرا بالانكار الغربية وكان حينئذ وزيرا لتعدل فى وزارة محمد رشدى باشا فى عهد السلطان عبد العزيز ، وقدم مقترحات عدة للسلطان طلب فيها اصلاح الوضع فى الدولة بوضع دستور لها ، الا أن السلطان أمر بعزله فى الحال . وهنا عمل مدحت باشا بالتعاون مع المعارضة السياسية فى الخفاء ضد السلطان . واستطاع ناعلا الاطاحة بالسلطان فى ٣٠ مايو عام ١٨٧٦ بالاتفاق مع انجلترا وألمانيا وفرنسا . ونرى تلك الدلية نفسها رفع مراد الخامس الى العرش (٥) .

وقد رقى بعد مراد الخامس الى عرش السلطنة أخوه عبد الحميد ، وفى عهد الأخير صار الباب العالي يتهرّب من تنفيذ الدستور ، ومن تنفيذ مطالب الدول الكبرى ، اذ قام توا باقالة مدحت باشا كصدر أعظم فى ٥ فبراير ١٨٧٢ بعد أن تبين للسلطان اتصال مدحت باشا مع انجلترا وعليه اتهم بالخيانة العظمى .

غير ان خصوم عبد الحميد الثانى كانوا يعملون فى الخفاء ولا سيما حزب الاتحاد والترقى ، اذ استطاع الأخير أن ينور على السلطان عام ١٩٠٨ حيث

(٤) عمده القديم رقم ١٠٠٠ ، كدف هدمت الخلافة ، بدون مكان اصدار ١٩٦٢ ص ٣٤ - ٣٦ .

(٥) الدتور ارسبت م ، رافروز ، تركا . العهد ونوره ١٩٠٨ ترجمة الدكتور صالح

احمد ابل ، جروب ١٩٦٠ ص ١٢٤ - ١٢٦ .

قام بإعلان الدستور فى ٢١ يوليو وبالتالى ان يرغم السلطان عبد الحميد الثانى على اقرار الدستور . وكانت الافكار السياسية المعارضة قد أنتشرت وادت الى معارضة شديدة للسلطان عبد الحميد عنية اعلان الدستور ، وجمه الافكار اجتاحت جهات عديدة فى الامبراطورية واتجه الموار الى المفدوينين وقاموا بحملة دعائية واسعة النطاق بينهم سرحوا فيها الاخطار التى تهددهم من جراء سياسة الحكومة المركزية فى القسطنطينية ، وبذلك أناروا الشعور الوطنى بشكل سافر لأول مرة ، ويبر هذا منهجا جديدا فى اللغة السياسية(٦) للشرق ، وفى ثلاث اسبوعين من اعلان المورة كانت مقدونيا فى يد الموار الذين اغمالوا كبار الضباط الموالين للسلطان ، وحاول عبد الحميد فمع المورة ، غير ان هذه المحاولة اوضححت تحلف سياسيه وخلوعا من مضمون تعتمد عليه ، لانه عندنا أراد أن يهدف بقوات من داخل الاناضول ليكادحوا ضد التوار فى الشمال ، أخذ الرأى العام ينظر الى ذلك بمنظور أن جيشا مسلما يزحف ضد مسلمين وان المسلمين بقاتل بعضهم بعضا الأمر الذى يحرمه الاسلام ، فجمع السلطان عبد الحميد علماء المسلهين لاستصدار فتوى تحل له ذلك ، فما كان من المجلس - الذى يعتبر أعلى مجلس شورى فى المسائل الدينية - الا أن أصدر فتوى تحرم على المسلم ان يسهل السلاح فى وجه أخيه المسلم .

وتحت هذه الظروف تبلورت فكرة القوميه لأول مرة فى السياسه العثمانية ، وفى هذه الفترة بالذات أصبحت اللغة الفرنسية واضحة فى الثقافة التركية . ويتضح هذا الموضوع وهذا التأثير من مراجعة مذكرات خالدة أديب التى جاء فيها « ان الدول الاوربية قد زودت تركيا بالامكار الحديثة ، وأوجدت الروح الجديدة فى أدبيات الكتاب الاتراك(٧) » . أما التأثير البريطانى فيمكن متابعته عن طريق الأساليب الدبلوماسية وكذلك الأفكار السياسية . أما بالنسبة للتأثير الألمانى فنجد فى الحقول الاقتصادية والعسكرية والعلمية . أما التأثير الأمريكى فى الثقافة التركية فكان عن طريق التنظيمات التربوية ، ويكفى ذكر فعالية كلية روبرت والتى أسست فى الاستانة منذ عام ١٨٦٣ .

(٦) دول شمنز ، م . س . ذ ص ٧٥ - ٨٠ .

(٧) وحسن كاتبه تركه ماضرت الحركة الكمالية فى بدايتها ، راجع فى تفصيل ذلك

أحمد نوزى محمد النعمى تركيا وحلف شمال الأطلسى . رساله دكتوراه فى العلوم السياسية

- «امم القاهرة ١٩٧٧ ص ص ١٧ - ٢٤ .

ومن هذا العرض السريع يمكن القول انه كان هناك صراعا مريرا بين القديم والجديد وهذا يعنى بالتاكيد انه كان هناك اضطرابا فكريا ، هذا

الاضطراب هو الذى أدى بدعاة التحديث الذين كانوا ينتمون الى تنظيمات سياسية معينة لنقل الدولة العثمانية الى حظيرة الدول الغربية ، وتبنى مفاهيم دستورية وسياسية واقتصادية لا مبرر لها ، وبمعنى آخر فان الامبراطورية العثمانية قد فقدت حريتها وسلامتها ، حيث كانت عرضة لتدخل الدول الأجنبية فى شئونها الداخلية ، وقد وضع ذلك فى ضغط هذه الدول بين فترة وأخرى لارغام السلطان على قبول الدستور ، وهذا يعنى من جانب آخر الارتباط العضوى لقادة الحركات السياسية فى الامبراطورية العثمانية بدوائر أجنبية ، ويقع على هؤلاء المسئولية العظمى فى ادخال الفساد والضعف فى كيان الامبراطورية . وجدير بالذكر أن هؤلاء الدعاة لم يطبقوا البتة أى مبدأ من المبادئ الغربية ولا سيما فى مجال النظام السياسى الديمقراطى النيابى ، مع أنه لم يكن فى التنظيمات السياسية العثمانية القديمة ما يستحيل انسجامه مع الديمقراطية أو التقدم أو العلوم التطبيقية .

مظاهر التحديث :

استندت مظاهر التحديث التركية على مبادئ ثلاثة وهى :

١ - البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت .

٢ - التنمية الاقتصادية

٣ - الاندماج فى المجموعة الغربية .

ان للموقع الجغرافى أهمية قصوى فى تحديد مركز تركيا فى العلاقات الدولية حيث أن الموقع الجغرافى لتركيا أجبرها كما هو الحال فى عهد الامبراطورية العثمانية - على البحث من أجل ايجاد بعض المفاهيم المتعلقة بالتوازن الدولى . فالامبراطورية العثمانية حاولت ايجاد هذا التوازن باتجاهها نحو انحيازات مختلفة . وهذا يعنى بالتاكيد أن الامبراطورية العثمانية سعت لمراحل طويلة من تاريخها لوضع حد للتذبذب والقلق السياسى (٨) .

(٨) أحمد نوزى السبعمى ، م . س . ذ . ص ٢٣ .

ولا بد لهذا الميراث أن ينتقل الى العهد الجمهورى ، لان الموقع الجغرافى هو نفسه سواء فى العهد العثمانى أو فى العهد الجمهورى لم يطرأ عليه أى تغير . وقد حاول الجمهوريون اقتداء سياسة سابقيهم مع فارق بسيط ان العهد العثمانى سعى لايجاد توازن لأن مقتضيات السياسة الدولية فى تلك الفترة هى التى أدت الى ذلك . أما فى العهد الجمهورى فانه على العكس من ذلك ، اذ أنه على الرغم من سعى القادة الجدد على وضع حد لهذا التذبذب والقلق السياسى ، الا أنه كان هناك ارتباط مصيرى من الجمهوريين مع المدنية والحضارة الغربية . وهذا يعنى أن تركيا فى العهد الجمهورى اختارت حلها بصورة دقيقة ونهائية ، وان هذا الاختيار قد أنصب على نقطتين رئيسيتين هما : المصلحة الذاتية لتركيا ، اندماج تركيا فى الحضارة الغربية . هاتان النقطتان قد طبعنا حركة التحديث التركية بشكل نهائى .

ويركز الباحثون (٩) على النقطة الثانية وهى اندماج تركيا فى الحضارة الغربية فى العهد الجمهورى اذ ان مصطفى كمال الملقب باتاتورك (١٠) قد صرح فى عام ١٩٢٥ ان الهدف من التدابير النورية المتخذة ، وكذلك التدابير التى سيتخذها هو لرفع شعب الجمهورية التركية الى المستوى المعاصر للمدينة .

وقد عمل مصطفى كمال جاهدا فى فترة العهد العثمانى على الغاء الخلافة العثمانية والوصول الى الدولة العلمانية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، اجتمع المؤتمر فى لوزان فى ٢٠ نوفمبر ، وحضره عن الدولة العثمانية وفد حكومة أنقرة وحده ، واعتبر الممثل للدولة العثمانية المهزومة فى الحرب العالمية الأولى ، وخلال انعقاد جلسات المؤتمر ، قدم كرزون وزير خارجية بريطانيا اقتراحا يتضمن شروطا أربعة للاعتراف باستقلال تركيا ، وهى : الغاء الخلافة الغاء تاما ، وترك المخيفة خارج الحدود ، ومصادرة أمواله ، واعلان علمانية الدولة . وقد مثل حكومة أنقرة فى هذا المؤتمر عصمت اينونو ،

(٩) نفس المرجع السابق .

(١٠) ولد أتاتورك عام ١٨٧٨ وتوفى عام ١٩٣٧ وهو مؤسس الدولة التركية الحديثة فقد انتخب من قبل المجلس الوطنى التركى عام ١٩٢٣ رئيسا لأول جمهورية تركية بعد أن حارب الجيوش اليونانية والانجليزية والفرنسية فى الأناضول ، وأطاح بالخلافة العثمانية وكان متأثرا بشدة بمنهج الحياة والحضارة الغربية . وبالرغم من مرور حوالى خمسين عاما على وفاته الا أن رأى العام التركى لا يزال يحتفل سنويا بذكرى ميلاده معتبرا اياه حبا فى عقله نظرا لآثاره البالغ العمق على جميع نواحي الحياة فى تركيا وتحديثها وهو ما لمس الباحث بنفسه من خلال المؤتمر الذى أقيم عام ١٩٨١ فى جامعة أنقرة احتفالا بذكرى أتاتورك .

الا أنه لم يسفر عن أى شىء يذكر فى هذا المجال . وقد انتقد النواب فى المجلس الوطنى انتقادا لاذعا وفد الحكومة فى المفاوضات ، واتهموه بالغش ، وعاجموا ارساله دون موافقتهم ، ثم قرروا التصويت على تنحيته ، وارسال خليف يحل محله فى المفاوضات .

غير ان اتاتورك سعى حثيا لتنفيذ الشروط الأربعة الوارد ذكرها ، وأعلن فى المجلس الوطنى قائلا : « ليس من أجل الخلافة والاسلام ورجال الدين قاتل القرويون الاتراك ، وماتوا طيلة خمسة قرون ؟ وقد آن الآون ان ننظر تركيا الى مصالحتها وتنجاهل الهنود ، والعرب ، وتنقد نفسها من تزعم اندول الاسلامية » .

ولا بد أن يستأنف المؤتمر مرة ثانية ، ويكمل بالنجاح ، الا أن بعض النواب فى مجلس العموم البريطانى قد انتقدوا نتائج مفاوضات مؤتمر لوزان ، واعتبروها هزيمة سياسية للانجليز تجاه الاتراك ، وقد رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على أحد المعارضين قائلا : « عليك بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتى الترك القديمة والجديدة » . كما أن أحد النواب احتج على كرزون فى مجلس العموم لاعترافه باستقلال تركيا ، فاجابه كرزون قائلا : « القضية ان تركيا قد قضى عليها ، ولم تقوم لها قائمة ، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها : الخلافة والاسلام : ومع ذلك فان الفضاء على الخلافة فى تركيا لم يكن فى مبدأ أمره عملا موجها ضد الاسلام ، ولم يقصد مؤسسو الجمهورية التركية - بالغاء الخلافة الذى أعلنه كمال أتاتورك - العداة للاسلام ، ولم يخطر ببال أحد من الأوساط الوطنية ان ذلك معناه الاتحاد أو محو الاسلام من تركيا ، بل أنه اعتبر بمنابة أمر أملتته الظروف وحاكه المدهاء السياسى فبعد أن أمن كمال أتاتورك قيام تركيا كدولة اعتقد القوميون الاتراك ان الاسرة العثمانية المالكة التى مازالت تحكم البلاد لم يعد لها الحق فى البقاء على رأس الدولة الجديدة ، ولهذا حصلوا على قرار من البرلمان التركى بفصل الخلافة عن السلطنة ، والغاء السلطنة بناء على فتوى صدرت من أعلى سلطة دينية فى البلاد ، وبهذه الوسيلة نفادى الوطنيون صراعا مع القوى الدينية - فالقرار موافق لفتوى أفتى بها شيخ الأزهر - وكذلك مع محمد السادس ، الذى رضى بوضعه الجديد بعد انتزاع السلطنة منه حيث من الناحية الظاهرية كان يحتفظ بالهيبة والشرف كخليفة ، غير أن معارضته للقوميين وهروبه الى معسكر الانجليز قد جعله عدوا للوطنيين ، وسرعان ما استصدرت فتوى بخلعه من الخلافة وتولية عبد المجيد مكانه مع انذار هذا الأخير بعدم التدخل فى شئون البلاد وانه ليس من حقه ابداء الراى

فى المسائل التى تتعلق بالشئون الداخلى للدولة ، حيث تتعدى سلطة
الولاية حدود تركيا الجديدة ، غير ان المؤتمر القومى التركى رأى أنه من
الضرورة بمكان والمسائل التى لا نحتمل التأجيل الوصول الى قرار حاسم
للمشكلة المتعلقة بالدول التى تخلف تركيا فى المنطقة العربية بهدف الحفاظ
على كيان الدولة التركية الجديدة وتأمينا لوجودها وكان اتجاه المؤتمر نابعا
من حرصه على عدم انقال كاهل الدولة بموئها الجديد بالتورط فى مسائل
عانية .

ثم انتقل مصطفى كمال الى الخطوة الثانية من برنامجه بعد انتصاره على
مناوئيه بالغاء الخلافة وهى اعلان مفهوم علمانية الدولة ، معلنا انه لا علاقة
بين الدين والسياسة لان الدين فى اعتقاده قضية تتعلق بالانسان ذاته .
وهذا يعنى أن الفرد له الارادة الحرة فى اختيار الدين الذى يختاره ، ولا شأن
له فى السياسة . وتبعاً لهذه السياسة الغى المحاكم الشرعية ، والقوانين
المتعلقة بالشريعة ، وتطبيق القوانين الأجنبية ، والغاء الحروف العريية
وبدولها بحروف لاتينية والزاد الشعب بتغيير الزى الخاص بالمجتمع التركى ،
وارتداء القبعة . وفى هذا الصدد خاطب مصطفى كمال الشعب التركى
فائلا : « انه من الواجب علينا ارتداء ملابس الامم المتدينة الراقية ، كى
نبرهن للعالم أجمع بأننا أمة رافية كبيرة ، لنا حضارة عريقة ، ولا نسمح
للعير بأن يضحك علينا وعلى تقاليدنا القديمة البالية (١) » .

وقد نجح أتاتورك فى تطبيق الامور السالفة الذكر بعد أن تمكن من
توحيد الشعب التركى باسم القومية التركية فى اطار حدود نشأت بموجب
المهادنة الوطنية تحت الظروف المروعة لحرب الاستقلال . ونادى أتاتورك
بعد الحرب بمجموعة من المبادئ ، وكانت الغاية منها هى التفرب من المدنية
الغريبة ، وكان شعاره فى هذا الصدد : « رفع مستوى الدولة الى مصاف
المدنية الحالية » .

وبرر أتاتورك هذه المفاهيم بأنها نتيجة طبيعية للتقويم الحقيقى للوضع
السياسى والجيولوتيكى التركى فى مواجهة نوازل القوى والقوى الاجتماعية
السائدة فى تلك الفترة ، ولتحقيق ذلك فانه نادى بالمبادئ الست التالية :
الجمهورية ، القومية ، الشعبية ، الدولية ، العلمانية ، والاصلاحية . وفى
الحقيقة فان دستور ٥ فبراير سنة ١٩٣٧ كان يمثل أساسا هذه المبادئ
فى السياسة الداخلية وقد أكد حزب الشعب الجمهورى - حزب أتاتورك -

(١) راجع فى تفصيل ذلك ار الحسن على الحسمى البدرى ، الصراع بين الفكر الاسلامى
والفكر العلمى فى الاقطار الاسلامية ، دار المدوة ، لبنان ، ١٩٦٨ ص ص ٦٥ - ٦٩ .

على هذه المبادئ في عام ١٩٣٥ ، حين جاء في برنامج : « ان أهداف الحزب تتركز في الحفاظ على الصفة الخاصة والاستقلال المطلق للمجتمع التركي . وفي نفس الوقت يؤكد الحزب على البرامج والتطورات الجديدة في العلاقات الدولية ، وعلى ذلك فان الحزب يتبع التوازن والانسجام مع جميع الشعوب المتعدنة . »

وهكذا تطورت الأحداث في تركيا متجهة وجهة غير اسلامية ودفعها الى ذلك عدد من المحاولات التي جانبها الحظ فتعثر فيام علفة ودية بين القوي القومية ، والاتجاهات الدينية ، وفساد المناخ الذي يساعد على تبادل الآراء بينهما ، أصبح التحالف معه مستحيلا في وقت انجز فيه هذا التحالف دورا حاسما في العالم الاسلامي ، وبذلك انعزلت القومية التركية ، لان دعوتها الى التحرر من الدين كانت عنيفة عن باقى الحركات الوطنية التي قامت في العالم الاسلامي ، وأصبحت فريدة في منهجها وسياستها ، فخرجت عن أن تكون مثالا لتلك القوى التي يتكون منها البناء الجديد للشرق الاسلامي ، ورغم هذا المنهج لحركة التحديث التركية فلا تزال توجد في تركيا قوى ذات نفل لدى الشعب ، تهتم بالدعوة الى عودة الدين الاسلامي الى الحياة السياسية (١٢) ، مما يدل على أن القومية التركية بمفهومها هذا لم يخل لها الجو بعد - لاحظ أحداث الشعب التي تثيرها فئات أخرى من المجتمع التركي كالأرمن مثلا وهم يمثلون قوى معتد بها ويقومون بحركات عنف في وجه الحكومة التركية من آن لآخر - وهو ما يمكن معه القول ان التطور التاريخي لم ينته في هذا المنعطف التاريخي ، فالمعارضة الداخلية - في جزء منها - لم تزل أقوى مما قدر لها المراقبون ، وحين قرر المجلس الوطني في تركيا في نوفمبر ١٩٢٤ فصل الخلافة عن السلطة فقد طبع الخلافة بطابع الروحانية وحصرها في دائرة السلطة الفكرية الخالصة ، فأصبح مجالها قاصرا على الناحية الروحية ومسائل العبادة ، وهذه صورة لم تعرفها الخلافة من قبل ولم يعهدها المسلمون في النبي الكريم عليه الصلاة والسلام ، وقد كرست حركة التحديث في تركيا جهدها في (فتكنة الخلافة) أى تحويلها الى فاتيكان ، لكن المحاولة باءت بالفشل لعدم قبول الخلفية الجديد وهو ابن آخر سلطان لتركيا - « المعين » - لهذا التحديد للسلطة ومعارضته حركة التحديث مما أدى الى هروبه ، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة في العالم الاسلامي سرعان ما خفتت وانقطعت

(١٢) وهو ما لمس الباحث بنفسه خلال المفاته بمطاعات عريضة من الشعب التركي بمختلف أتكاءه السياسية من وجود تيار اسلامي قوي شهده تركيا حاليا .

الخطوط الأخيرة التي كانت تصل المسلمين بالقسطنطينية وانصرفت انظار
العالم الاسلامي عنها .

ومما هو جدير بالذكر ، انه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة
قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ ، كان هناك في تركيا نشاط شيوعي
غير عادي وفي هذه الفترة بالذات كانت علاقة تركيا جيدة مع الاتحاد
السوفيتي ، ولا سيما ان الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف في
السياسة الخارجية . وتتركز هذه الأهداف ، على أن الدولتين اعتبرتا الدول
الغربية عدوة مشتركة لهما ، ولا سيما أن الدول الأوروبية قد هيمنت على
الأراضي التركية بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها . كل هذه
العوامل دعت مصطفى كمال الى حثه لبعض زملائه مثل رفيق قورالتان وذلك
في عام ١٩٢٢ بتأسيس حزب شيوعي محلي ، كموازنة للحركة الشيوعية في
تركيا ، هذا من جانب ، وتعزيز العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي من
جانب آخر غير ان قورالتان أبقى أن يقوم بهذا الدور .

ويضيف أحد الباحثين (١٣) عاملا آخر ، الى سبب تشجيع مصطفى
كمال قيام حزب شيوعي محلي ، ويرجع السبب في ذلك أن التنظيمات الدينية
في تركيا كانت قوية جدا ، وهذه التنظيمات تعود أساسا الى عهد الامبراطورية
العثمانية ، علاوة على ذلك أن الطابع الديني في تلك الفترة كان هو السائد
من المدينة الى الريف ، كما أن بعض المثقفين في البرلمان التركي أمثال رءوف
بك وقفوا موقف المعارض من حركة التحديث في تركيا ، والابتعاد من العالم
العربي والاسلامي وكان قيام هذا الحزب - وان كان مصطفى كمال من
المناهضين للحركة الشيوعية - كان يعنى نقوية الحركة الاسلامية في تركيا ،
والأخذ بمظاهر الفكر الغربي ، بأي وسيلة كانت .

ان مصطفى كمال كان يعتقد بأن أوروبا الغربية قد أهملت الدين ،
وبالتالي أعلنت مفهوم علمانية الدولة ، ومن الممكن مناقشة هذه الفكرة ، لأنها
مرفوضة من الأساس لأن هذا المفهوم في أوروبا لم يكن يعنى أبعاد الدين عن
السياسة ومادامت شعوب أوروبا وأمريكا مسيحية فحكومات هاتين القارتين
مسيحية أيضا والا فكيف يمكن أن نفسر توسع بعض الدول ولا سيما
بريطانيا والولايات المتحدة باسم التنصير والاستعمار بعد الحربين العالميتين

(١٣) احمد نوري النعماني ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، م . س . ذ . ص ص ١٧ - ٢٨

- ١٥٢ -

الأولى والنانية • كما لا يخفى عن البال دور جماعات الضغط الدينية الكاثوليكية في فوز كنيدي في انتخابات الرئاسة الأمريكية في بدايته الستينيات من هذا القرن ، ودور حركات التنصير الدينية في أفريقيا بصورة عامة ، وجنوب السودان بصورة خاصة •

وهناك تناقض أكيد في سياسة حكومة أتاتورك ، فهي من جهة تدعى بأنها تسير على طريق الشعوب الغربية الراقية في فصل الدين عن السياسة ومن جهة أخرى تتدخل تدخلا مباشرا في الشؤون الدينية الصرفة ، في الوقت الذي أكد فيه أتاتورك بأن هذا المفهوم كان يعنى عدم تدخل الدولة في أمور الدين •

وصفوة القول ان أوروبا وأمريكا لم تنبذ مسيحيتها ، لأن هذه الدول جميعا بقيت على مسيحيتها ، لم يتغير شيء في هذه الصبغة بل لم يتغير شيء من عقائدها الكنيسية التي كانت عليها من قرون •

وعلى الرغم من هذه الملاحظة لاحد الباحثين على برنامج أناتورك ، الا انه تجدر الإشارة من ناحية أخرى أن أتاتورك قد استطاع أن ينجح في الحياة السياسية الى حد بعيد ، لأنه هو الذي استطاع أن ينخذ تركيا من خطر أكيد في ظروف حالكة أملتتها السياسة الدولية في تلك الفترة على الامبراطورية العثمانية ، وتمكن بالتالي من خلق حكومة قوية أخذت على عاتقها الدفاع عن استقلال تركيا ، ولكن وطأة هذه الاجراءات جاءت بردود فعل معاكسة على صعيد الشعوب الاسلامية اذ أن كل الدوائر الاسلامية المعتدلة كانت ترى أن الاسلام فقد - بمحو الخلافة من تركيا - رمزا ذا أثر قوى في الوحدة الدينية والادبية في العالم الاسلامي ، واتجهت الآمال الى إعادة الخلافة بنوب مغاير للخلافة التركية وبصيغة غير خاضعة للاقليمية بحيث تكون فوق الارتباط بالمصالح القومية ، وامتزج ذلك بالعديد من العوامل التي أنرت في تاريخ العالم الاسلامي الحديث والمعاصر •

عوامل مؤثرة في قضايا العالم الاسلامي الحديث والمعاصر :

هناك أربعة عوامل بارزة واضحة في قضايا العالم الاسلامي الحديث والمعاصر هي : الاسلام ، والاتراك ، وأثر الحضارة الغربية والقومية العربية • واذا كان الاتراك قد استطاعوا أن يحكموا هذه المنطقة مدة أربعمئة سنة ، واذا كان العرب قد خضعوا ، في أكثر الأحيان ، لهذه السيطرة العثمانية ،

فان السبب يعود الى أن الاتراك مسلمون (١٤) ، فقد استمر السلاطين العثمانيون في العمل على نشر الاسلام بعد أن كانت مفدرات الاسلام قد وصلت الى أدنى درجات الانحلال بعد خراب بغداد سنة ١٢٥٨ للميلاد ، على يد هولاكو وجيوشه المغولية . فقد استطاع الاتراك أن يجتاحوا اقساما من اوربا ، مركز المسيحية ، وان يرفعوا رايات الاسلام عالية اينما وصلوا حتى عند مشارف فينا والتشعوب المسيحية منذ ان احتل العرب اسبانيا ، ومنذ معركة بواتيه Poitiers في سنة ٧٣٢ ميلادية ، لم تكن تشعر بقوة دولة اسلامية ، ولم تكن لتتخوف من قوة اسلامية كما كانت تشعر ، وكما كانت تنخوف من قوة العثمانيين قرابة اربعمائة سنة . وهذا مما جعل العرب ، كمسلمين ، يفخرون بعظمة الاتراك ومكانتهم العالية . فقد كانت الامبراطورية العثمانية امبراطوريتهم تماما كما هي للعثمانيين والذين يريدون أن يفهموا الشرق العربي فهما صحيحا يتحتّم عليهم أن يدرسوا الاسلام ، والمؤسسات الاسلامية ، كما يجب ان يدرسوا مشاكل الافليات وعلاقاتها مع الاكثربة الحاكمة في هذه المنطقة .

والاسلام كان بمنابة القوة الروحية التي هي مصدر جميع الحوافسز
وجميع الأعمال التي تصدر عن غالبية سكان العرب فللاسلام ، كقوة روحيه
وسياسية ، أثر عميق يفوق أثر القومية العلمانية وهذه حقيقة أساسية يجب
على المؤرخ الا يتغاضي عنها ، والا يتجاهل خطورتها .

ومن السابت أن الامبراطورية العثمانية كانت تتألف من اعراق بشرية مختلفة ، ومن قوميات متباينة ، ومن ديانات عديدة ، في الوقت الذي لم يحاول الاتراك ، ان يوحّدوا بينها بالقوة أو « بالثتريك » وأكسرية العرب في معظم الفترة التي كان الاتراك يحكمون بلدانهم ، لم يشعروا ان الحكم التركي كان حكما « أجنبيا » ، وفضلا عن هذا فان لفظة « أجنبي » لم تكن تعني شيئا ما أصبحت ترمز اليه في القرن العشرين من ان « الاجنبي » ينتمي الى قومية أجنبية ، وأحيانا تعني ، سياسيا ، شخصيات غير مرغوب فيه . ان العالم الذي عاش فيه العرب والأتراك معا قبل انصرام القرن التاسع عشر كان عالما لا تعرف فيه التوعية بمعناها السميني اخذت . فلم تبرز عن معظم

(١٤) اتفق في هذا المقام الباحثان والمؤرخان العرب والعراقيين ، تراجع أفضا من دور النصارى في مصر العربية العريقة مع شرايطه وتاريخه في العائلات العربية الرومانية ، عربيت ، ديار الرمان .
المصدر : المصنعة المذمنة ١٩٧٢ من ص ١٢٦ - ١٤٦ .

العرب المسلمين الذين كانوا مواطنين فى امبراطورية عثمانية اسلامية اى بادرة تدل على انهم يطالبون بالانفصال عن الاتراك الا بعد ١٩٠٨ وعندما حاول قادة الاتراك أنفسهم أن يؤكدوا قوميتهم التركية . وعندما ابتعدوا ، فى نظر العرب ، عن أن يكونوا مسلمين حقيقيين وأخوة للعرب فى الدين . فمن هذه الناحية ليس هناك ما يبرر القول بأن الاتراك اضطهدوا العرب الا فى السنوات الأخيرة من العهد التركي ، عندما كان الانراك أنفسهم يقاسون ضروبا من البؤس والشقاء من جراء فساد الحكومة العثمانية (١٥) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الامبراطورية العثمانية أخذة بالتقهقر والانحلال فى أثناء القرن التاسع عشر كان العالم الغربى على عتبة تغير كبير وازدياد عظيم فى قوته العسكرية والاقتصادية بسبب التطورات الجذرية التى أسفرت عنها الثورة الصناعية الرأسمالية والتقدم السريع فى التقنية . وإلى جانب هذا كان هناك اتجاه مستمر نحو علمنة المؤسسات الحكومية والاجتماعية فى البلدان الغربية مما كان له أثر كبير فى ظهور القومية المتطرفة العنيفة ، أما عن تأثير الحضارة الغربية فالملاحظ أن معرفة العرب بالعالم الغربى كانت قبل الحرب العالمية الأولى بسنوات عديدة ، مستمدة عن طريق التجارة مع الغرب وكانت معرفتهم هذه تقتصر على ما كانوا يسمعون أو يقرأون عنه . وكان بعضهم يعرف الغرب عن كتب ، وذلك عن طريق السفن الى الغرب ، أو عن طريق الدراسة فى بلد أوروبى . وكانت نظرة العرب الى الغرب بصورة عامة نظرة احترام لقوته العسكرية ، ونظرة اعجاب لتقدمه المادى وللمنجزات التى قام بها ، وكان الاوروبى فى نظر الناس وبوجه عام ، رجلا متمدنا ومتفوقا . وقد كتب السير فلاندين شيروول Valentine Chirol يقول : « عندما زرت الشرق من قبل خمسين سنة شعرت ان تفوق الغرب على الشرق كان أمرا مسلما به لا يتجادل فيه اثنان . وهذا التفوق الذى يدعيه الغرب مرده الى تفوق حضارته ، وإلى أنه استطاع فرض سلطانه عن طريق التفوق المادى والاقتصادى (١٦) » ، والظروف التى تم فيها الاتصال بين العرب

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك ، أحمد نورى النعمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٧٥ - محمد على القيد ، ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ ، الجزء الاول ، القاهرة ، مطابع الدار القومية ، بدون تاريخ اصدار .

(١٦) زين نور الدين زين ، م . س . ذ . ،

والغرب فى القرن العشرين كانت ظروفها تختلف كثيرا عن ظروف القرن التاسع عشر ، والصدمة النفسية التى شعر بها العرب جاءت نتيجة تعرفهم الى الغرب الذى كان يحكم الظروف غربا يدين بالسياسة « الماكيافلية » التى تقوم على القوة وتخدم المصالح الامبريالية . وقد ابتهج العرب فى بادئ الامر ابتهاجا عظيما لتحرير بلدانهم من ويلات الحرب وفظائعها ، لكن سرعان ما انقلب ذلك الابتهاج الى خيبة أمل مريرة ، فقد أدخل الغرب الى الشرق أنظمة سياسية جديدة باسم الديمقراطية وحاول « تطعيم » مجتمع اقطاعى بطبيعته ودينى بروحه بهذه الأنظمة الغربية عنه . وكانت النتائج غير مرضى عنها ، وفى أحيان كثيرة مخيبة للأمل ، فتعرضت الديمقراطية لدى الكثيرين من سكان الشرق لكثير من الامتهان لأسباب عديدة منها التوتر النفسى الذى نجم عن عجز المجتمع لتكييف ذاته لينسجم مع هذه المؤسسات السياسية الجديدة أو لعجزه عن فهم روح الديمقراطية وتفديرها حق قدرها ، فضلا عن هذا فان قادة العرب المسلمين والغالبية الساحقة من اتباعهم كانوا يؤمنون بأن الرجوع الى الاسلام الحقيقى والى المؤسسات الاسلامية هو الدواء الناجع ، وكان خطر الحضارة الغربية فى نظرهم خطرا مزدوجا على بلدانهم وعلى شعوبهم . فالخطر السياسى يتجسد فى الاستعمار الغربى للاقطار العربية والخطر الحضارى فى الفلسفة الغربية المادية العلمانية . وقد ظهرت ردة الفعل العربية ازاء تفوق الحضارة الغربية وازاء تقسيم الشرق الى مناطق انتداب ومناطق نفوذ ، فى أعنف قوة متفجرة برزت فى المنطقة وهى القومية العربية التى لم يكن أحد يتصور مداها ولا السرعة التى انتشرت بها بين الجماهير .

ومن الملاحظ أن معنى « القومية » تبدل مرارا وتكرارا فى غضون تاريخ نشوء القوميات عند مختلف الشعوب وإذا انخذنا بعين الاعتبار العناصر الاساسية التى تدخل فى تكوين القومية ، من عرقية وحضارية وروحية ، نجد أن القومية العربية ، من هذه الناحية ، هى من أقدم القوميات فى العالم . والمصادر الحقيقية للتاريخ العربى الاسلامى تجزم ان القومية العربية ولدت ونشأت يوم مولد الاسلام وظهور الاسلام عن طريق نبي عربى وبلسان عربى وفى الجزيرة العربية . وفى القرآن الكريم .

وهكذا نرى ان السبب الاساسى فى خلق الأمة العربية والشعور بالوحدة القومية بين المسلمين العرب يعود الى الاسلام وستظل هذه القومية اقترنة والمتزجة بالاسلام منذ تبلوها جزءا لا يتجزأ من نفوس العرب المسلمين ومن عقولهم . وعندما اعتنقت شعوب غير عربية كالفرس والهنود والترك الاسلام دينا ، ظل العرب بشعورهم فى قرارة نفوسهم يتفوقهم على

- ١٥٦ -

غيرهم من الشعوب ، وظلوا يعتبرون أنفسهم أمة تمتاز على غيرها من الأمم التي انضوت تحت لواء الاسلام ، مع العلم أن الاسلام دين عالمي و « لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى » وفضلا عن ذلك فقد كان العرب المسلمون ، يعتفدون ان لهم فضلا عظيما على سائر المسلمين من الأعاجم لانهم « نجوهم من الشرك » وشعور العرب بقومييتهم لم يخب يوما طوال تاريخهم وذلك بفضل رابطتين تعتبران ، بصورة عامة ، من أقوى الروابط التي تربط أفراد الأمة في قومية واحدة وهما اللغة العربية والدين . وقد برهنت الروابط الحضارية الفكرية الى جانب الرابطة الروحية الدينية ، عند العرب المسلمين على أنها اقوى من العوامل الجغرافية .

وتأسيسا على ذلك ، انه اذا كانت « نقطة العرب » تعنى توف العرب للانفصال عن الدولة العثمانية ، وتأسيس دولة عربية مستقلة ذات سيادة على غرار الدول الغربية ، فإن هذا المصطلح يحتاج الى تعديل في مفهومه . فقد كانت نقطة العرب توقا لتقرير المصير والاستقلال السياسي . ان نقطة العرب المتقفين الواعين لم تكن نقطة « العروبة » فيهم ، فان عروبة العرب لم تقع يوما في سبات ، اذ كانوا يشعرون دوما أنهم عرب ، وانما كانت النقطة توقا لنيل الاستقلال السياسي ، وهذه النقطة السياسية يمكن اعتبارها جزءا من نقطة سياسية عمت أوربا قبل نقطة العرب بمئتي سنة ، فقد كانت الدوافع والقوى المحركة تصدر عن رغبة العرب في الاستقلال السياسي ، وفي نيل حقوقهم كاملة في توفير العدالة الاجتماعية والحرية . وهذه « القومية السياسية » التي تتميز بها الحركات العربية السياسية في الطور الثاني لنشوتها كانت في جوهرها وليدة الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الحقبة الأخيرة من حكم الاتراك في الولايات العربية . وفي هذه الأونة ، لم يكن الدين منفصلا عن القومية العربية . ذلك لأن العرب في غالبيتهم كانوا مسلمين فالشريف حسين في أثناء الحرب العالمية الأولى كان يتصور قيام دولة عربية على انقاض الدولة العثمانية بعد انهيارها ويكون على رأسها ملك عربي مسلم وتقوم على دعائم الاسلام .

أما الاتفاقية المعروفة باتفاقية سبيكس - بيكو ، والمعقودة في ١٦ فبراير ١٩١٦ ، فقد استحال بقرار من مجلس الحلفاء الأعلى في جلسة تم عقدها في سان ريمو بين ١٩ و ٢٥ أبريل ١٩٢٠ الى نظام الانتداب . وقد أسفر هذا الاجتماع عن الاعتراف بالعراق وسوريا « بلدين مستقلين » ، العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي والفترة التي

نلت الحرب العالمية الأولى فترة نتميز باليأس والقنوط وخيبة الأمل التي علقها زعماء العرب على الوعود التي قطعها الغرب على نفسه بأن يمنحهم الاستقلال كما تتميز هذه الفترة أيضا بفقدان ثقة العرب بالسياسة التي كانت تتبعها دول الغرب في منطقة الشرق العربي . مما أدى الى العداء السافر والثورات المتعاقبة ضد هذه السياسة ، وهكذا اتجهت مقاومة العرب ناحية الغرب ، أما في الفترة التي نلت الحرب العالمية الثانية فقد راحت جذور القومية الاقليمية تنأصل وتترسخ في دول عربية اخرى وبعض هذه الدول أصبحت تتبع أنظمة اشتراكية في سياستها الاقتصادية ثم أن الاستقلال السياسي الذي كانت تمارسه الدول العربية ، والسيادة التامة وقيام الدولة بدوائرها الادارية المختلفة وبالنساعات الاقليمية المتعددة وكل ذلك كان من العوامل التي قوت روح القومية في كل بلد عربي فهناك مثلا قومية عراقية متميزة عن القومية السعودية وهذا التمايز أو هذا التباين بين قومية عربية اقليمية وأخرى أصبح حاجزا يفف في وجه الوحدة العربية السياسية وفي هذه الأثناء ظلت الوحدة العربية الهدف المالى الذي يصبو اليه العرب بالرغم من أن جامعة الدول العربية عجزت عن خلق اتحاد يضم الدول الاعضاء في الجامعة وبالرغم أيضا من أن محاولات مختلفة للاتحاد فشلت أو انها لم تدم طويلا . وفي هذه الفترة نفسها ، حاولت الحركة العربية جديدها أن تحل فكرة القومية العربية محل فكرة الأمة الاسلامية العربية .

ان « القومية العربية » ، هذا المصطلح انما يرمز كذلك الى توق العرب للاتحاد وباعتبارها اصحابها درعا حصينا ضد الاستعمار ، وأداة صالحة تؤمن لهم النصر على اسرائيل ويمبرونها كذلك حركة تهدف الى التحرر - الى التحرر السياسي والاجتماعي حتى والديني - من التدخل الذي تمارسه دول الغرب في المنطقة ، سواء أكان التدخل سافرا أم خفيا مقنعا ، ومن روح الاقطاعية ومن الفيودال الدينية التي كانت دوما من العوامل الأساسية الفعالة في كل تفكير سياسي في الشرق الأدنى والقومية العربية فكرة تجمع العرب حول الوحدة وهذه الوحدة العربية الشاملة تستأنف الى قلوب العرب كما كانت تستأنف الجامعة السلافية الشاملة أو الجرمانية الشاملة الى قلوب اصحابها في القرن التاسع عشر . وفي هذه الأثناء أصبح اتجاه القومية العربية في بعض البلدان العربية نحو الاشتراكية على أساس الاشتراكية هي أفضل دواء ناجح لمشاكلها الاقتصادية وتوق هذه الجماهير لنعم « بحياة أفضل » ونقمتها على الطبقة الغنية الرأسمالية بتصفيتها الاقليمية المميزة التي يحق لها وحدها ان تنعم بالحياة الطيبة ، جميع هذه العوامل حتمت على الجماهير في هذه البلدان أن تعتبر العدالة الاجتماعية مطلبها حقا من مطالبها .

ويظن بعضهم أن الاشتراكية (لا سيما الاشتراكية التي تدعمها الشيوعية) هي السبيل الوحيد ، فى الوقت الحاضر ، الذى تستطيع به العلمنة أن تغزو الاسلام ، ودعاة القومية العربية العلمانية ينظرون الى القومية على انها تجسيد لشعور العرب بأنهم أمة واحدة تربطها روابط طبيعية . وهم يركزون تركيزا شديدا على الناحية الانسانية للاشتراكية التي يدينون بها اقتصاديا على انها اشتراكية تهدف الى رفع مستوى العمال والفلاحين اقتصاديا واجتماعيا كما انها تهدف الى خلق انسان عربى جديد ذى شخصية جديدة متحررة دينيا واجتماعيا من قيود الماضى ، وسياسيا وعسكريا من ضغط الدول الغربية ، وتجعل هذا الانسان العربى الجديد يشعر انه مرتبط برابط قوى مع اخوانه العرب فى سائر اقطارهم .

وهذا الاتجاه الذى تتجهه القومية العربية نحو الاشتراكية فى بعض البلدان العربية يلقي تعصيذا شديدا من قبل الشباب المثقف وفى السنوات الأخيرة كان اليسار عندما نقع أزمة وطنية يستغل هذا الاتجاه نحو الاشتراكية لصالحه ليقوى مركزه وليظهر بمظهر الحارس الأمين للقومية العربية وكنتيجة لهذا الوضع أصبح الشعور الوطنى أكثر تصلبا وتطرفا مما جعل الحكومات المنعاقبة عاجزة عن وضع مخطط لسياسة قومية اذا لم تكن « اشتراكية الجماهير » الى جانبها . وعموما فان الاطوار التى مرت فيها القومية العربية متداخلة متشابكة فدعاة القومية العلمانية لا يزالون فئة صغيرة تنتمى الى طبقة معينة ولا يزال الدين عاملا فعالا قويا . ولا يزال الاسلام كرابطة تجمع العرب المسلمين ، أقوى من أى نظام سياسى تأخذ به الدول العربية والواقع أن القومية العربية فى الوقت الراهن لا يمكن تحديدها تحديدا واضحا اذ ليس هناك من تحديد واحد يمكن أن يشمل جميع النواحي المتباينة ، والمتناقضات البارزة ، التى تتميز بها هذه القومية ، وهى حركة سياسية وهى نوع من الاحياء الدينى ، وهى فى الوقت ذاته حركة علمانية ونيوقراطية ، وقوة ايجابية هدفها وغايتها القصوى توحيد العرب ، وسلبية فى موقفها ضد الغرب ولو كان هناك اجماع فى رأى واتفاق فى وجهات النظر فى العالم العربى بصدد محتوى القومية العربية ومضمونها لزال كثير من الغموض والابهام والفوضى الضاربة فى التفكير حول هذه القضية .

غير أن سياسة التحديث التى اتبعت فى تركيا منذ عهد أتاتورك لم تستطع من جهة أخرى أن تحل المشكلات الأمنية لتركيا ، حيث أن معظم الازمات الاقتصادية فى تركيا فى الوقت الحاضر تعود أساسا الى السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى تركيا منذ ارتباطها بالغرب وعلى الرغم من دور القطاع الخاص فى تركيا فى التنمية الاقتصادية ، الا اننا نجد أن هناك غيابا

للقطاع العام ، ولا سيما اذا عرفنا أن أتاتورك قد أكد على أهمية القطاع الأخير فى التحول الاجتماعى والصناعى عن طريق مفهوم « الدولانية » ، كل ذلك يفسر على انتشار البيروقراطية فى الجهاز الادارى التركى .

وبالإضافة الى ذلك أن رأى العام التركى فى بداية الخمسينات كان يؤكد على تبنى الأفكار الغربية بعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسى ، نرى بأن هذا رأى فقد أهميته فى الوقت الحاضر ، بإمكاننا ان نقول ان ذلك يعود الى الازمات بين تركيا وحلف شمال الاطلسى ، حيث لم يستطع الأخير أن يحقق مآرب تركيا فى السياسة الخارجية نتيجة لظهور مفهوم الوفاق الدولى فى العلاقات الدولية ، والموقف السلبى لبعض الأعضاء من تركيا أزاء القضية القبرصية وأزمة بحر ايجه . وقد أخذ الغرب يولى الاهتمام الكبير بمستقبل تركيا فى حلف شمال الاطلسى بعد التطورات التى حصلت فى ايران ، اذ أخذ يرسم توازنا بين تركيا وجارتها ايران ويسود هناك اعتقاد من أن تركيا سوف تسقط كما سقطت ايران .

ويزداد اهتمام الغرب بتركيا بازدياد نشاط الجماعات الاسلامية فيها ، اذ يخشى الغرب من عودة الاسلام الى تركيا بعد أحداث ايران والتطورات السياسية فى أفغانستان وبعد حوالى ٦٠ سنة استطاع أتاتورك خلال هذه الفترة ترسيخ معالم الفكر العلمانى وطرد السلطان من استانبول . وعلى الرغم من تبنى العلمانية فى تركيا منذ الغاء الخلافة العثمانية استطاع حزب الانقاذ الوطنى والذى هو حزب اسلامى أن يغزو الريف التركى ، ويستقطب فى عضويته مجموعة كبيرة من الشباب فى أوساط الجامعات التركية والمؤسسات الأخرى ، ويسود تركيا فى الوقت الحاضر تيار اسلامى قوى رغم الغاء جميع الأحزاب السياسية وسيطرة الحكم العسكرى وشدة قبضته على المجتمع التركى المعاصر ، ويرتبط ذلك بمشروع الدستور الجديد وهو فى طريقه الآن الى التنفيذ ، ويتسم هذا الدستور بتشدهده ، ولعل سبب ذلك الخوف من عودة الارهاب والموضى التى عمت البلاد قبل الانقلاب العسكرى فى سبتمبر عام ١٩٨٠ وكاد أن يؤدى الى حرب أهلية ، وبالموافقة على الدستور الجديد ، فان طبيعة مركز رئيس الجمهورية سوف تتغير ، فبعد أن كان مركزا صوريا فان الدستور الجديد يخول رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة حيث بإمكانه ان يحل البرلمان بقرار ، ويعلن الانتخابات العامة ، وله الحق فى اصدار القرارات الملزمة دون أن يكون مضطرا للإجابة عن سبب اصدارها ، ونأسيسا على ذلك يمكن القول ان مجلس الوزراء والبرلمان سوف يكونان رهن إمارة الرئيس المنتخب ، ومن أهم ملامح الدستور التركى الجديد حظر تشكيل الأحزاب الشيوعية والفاشية أو تلك التى تؤيد الفكر الاسلامى وهو ما يثير ردود فعل واسعة ومعارضة لدى قطاعات عريضة من رأى العام التركى .

القسم الثاني
في المشكلات السياسية
للعالم الإسلامي الحديث والمعاصر

الباب الثالث - فآسيا

الفصل الخامس

مشكلة أفغانستان - دراسة وثائقية

أفغانستان : بعض الملاحظات الجيوليتيكية :

أفغانستان دولة داخلية وليست لها منافذ أو حدود بحرية ، يجدها الاتحاد السوفيتي من الشمال ، والصين في قطاع محدود من الشرق بينما تشترك معها باكستان في حدود طويلة من الشرق والجنوب ، وتعتبر إيران الجار الغربي لأفغانستان . وتشكل الطبيعة الجبلية الوعرة والصحراوية حوالي ٨٠٪ من مساحة أفغانستان ، أما تعداد السكان فيصل الى حوالي ١٩ مليون نسمة ينتمون الى قبائل متعددة ولغاتهم متعددة ويعانون من التخلف الشديد في المجالات الاقتصادية والثقافية وتعتبر أفغانستان واحدة من أفقر خمس دول في العالم حيث لا يتعدى دخل الفرد فيها ١٦٠ دولار سنويا ، وقد كان لكبر نسبة الأمية فيها (٩٠٪) أثره هنيئو الآخر على التخلف السياسي الشديد للسكان ، ومعنى هذا أن المسلمين في أفغانستان بالإضافة الى مسلمي إيران وباكستان - وبالرغم من اختلاف مذاهبهم - فانهم يشكلون جميعا أكبر تجمع اسلامي غير عربي في قارة آسيا .

وهذا التجمع السكاني الاسلامي قد عكس تأثيره على عديد من الملاحظات ، فعلماء الدين الاسلامي يقاومون الاتجاهات الماركسية ويعتبرونها خروجاً على الدين الاسلامي وتعاليمه ، بينما نجد أن تصاعد الأجنحة الماركسية - نظرا للفقر الشديد هناك - قد أدى الى انعاش المعارضة الاسلامية وظهور اتجاهات نورية يتسع نشاطها وتهدف الى اسقاط النظام الماركسي واستبداله بنظام حكم يعيد الى أفغانستان شخصيتها الاسلامية ويحررها من السيطرة السوفيتية ، ولكن العقبات التي تحول دون ذلك هو ما تعانيه الجماعات النورية الأفغانية في التسليح والتنظيم وقلة الامدادات وهو ما يجعلها لا تتمكن من الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق الهامة والاستراتيجية الا لبعض الوقت . وبالإضافة الى ذلك فان تعدد فصائل المقاومة وعدم وجود

تنسيق كبير بينها وافتقارها الى القيادة الموحدة القوية - كل هذه العوامل قد أضعفت فاعلية الشوار الأفغان خاصة وأن الطبيعة الجغرافية لأفغانستان نجعلهم يقللون من عملياتهم .

ومن الطبيعي أن تتأثر الأوضاع في أفغانستان بالظروف الإقليمية المحيطة بها ، حيث حاجتها الى أن تكون على علاقة طيبة مع جيرانها وخاصة ايران وباكستان اللتين تتمكن من خلالهما الوصول الى بحر العرب والمحيط الهندي ، كذلك فإن نجاح الثورة الايرانية قد أعطى دفعة للنوار المسلمين في أفغانستان وزاد من أملهم في أن يحققوا أهدافهم لا سيما أن الثورة الايرانية لم تتردد في تقديم العون لهم ، ومن ناحية ثانية فإن رغبة نظام الحكم السائد في باكستان في احلال الدولة الاسلامية محل الدولة العلمانية القائمة - هذه التوصيات جعلت أفغانستان محاطة من الشرق والجنوب والغرب بحكومات وشعوب اسلامية متحمسة تمثل نأييدا للشوار الافغان بشكل أو بآخر ، يرتبط ذلك أيضا وعلى الصعيد الجيويولتيكي الاقليمي بتزايد الاتجاه الحياى في السياسة الخارجية من قبل كل من باكستان وايران . وكانت الحكومات الأفغانية قبل عقد مضى تحاول ابعاد البلاد عن دوائر الصراع الحاد بين القوى الكبرى خاصة وأن التجاور الجغرافى بين أفغانستان والاتحاد السوفيتى - حدود تصل الى حوالى ٤٠٠ ميل - قد لعب دوره فى زيادة توثق العلاقات الأفغانية السوفيتية ، فالتبائل على جانبى الحدود واحدة وكثيرا ما تعبر الحدود من جانب لآخر ، كما يمد الاتحاد السوفيتى أفغانستان بالبتروى ويقوم بتمويل بعض المشروعات الهامة ، وقد توثقت العلاقات السوفينية الأفغانية أكثر وأكر منذ تبنى دالاس وزير الخارجية الامريكى الأسبق نظرية دول الاطار الشمالى التى ظهر على أساسها حلف بغداد - السنتو فيما بعد - وبانضمام باكستان وايران وتركيا اليه ومنذ منتصف الستينات حاولت أفغانستان الاتجاه أكثر الى الغرب طمعا فى المساعدات الاقتصادية ، وقد أدى انهيار الحلف المركزى - السنتو - ونفكك دول الاطار الشمالى بانسحاب ايران وباكستان وتركيا فى النصف الاول من شهر مارس ١٩٧٩ ، وقد أدى هذا الى حدوث تغير جوهرى على الأوضاع فى وسط آسيا وغربها نظرا لفقدان الغرب لقواعد هامة . وفى نفس الوقت كان ذلك فى صالح الاتحاد السوفيتى الذى زاد نفوذه وخاصة فى أفغانستان بعد انقلاب تراقى عام ١٩٧٨ ، ثم تأكد هذا النفوذ بتوقيع معاهدة تعاون وصداقة

وحسن جوار مع موسكو في ديسمبر ١٩٧٨ (١) . وكان طبيعياً أن نحاول الولايات المتحدة مواجهة هذا الاحتلال - من وجهة نظرها - ولذلك راحت تحاول تدعيم وجودها في المحيط الهندي وأعلنت عن عزمها على إنشاء أسطول جديد في بحر العرب ، وبدأ الحديث عن الحاجة إلى حماية طرق نفل البترول في الخليج العربي . وإلى جانب ذلك فقد زاد اهتمام الولايات المتحدة بالوضع في أفغانستان في محاولة لتحجيز الدور السوفيتي فيها ، حيث دعا بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي السابق كارتر للأمن القومي - دعا الاتحاد السوفيتي في أول أغسطس ١٩٧٩ إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية في أفغانستان ، وقال بريجنسكي : « ان الولايات المتحدة اعتمدت مؤقفاً حذراً من الثورات في الخارج ، ونحن نأمل أن يمتنع الآخرون عن التدخل ، ومحاولة فرض عقائد أجنبية على شعوب عميقة التدين والوطنية » . ثم صرح هودنج كارتر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد ذلك بيومين : « بأن واشنطن تعتبر أي تدخل في شؤون أفغانستان الداخلية ، قضية خطيرة » .

وعلى الصعيد الاقليمي حاولت حكومة أفغانستان وقتئذ أن تخفف من حدة التوتر في العلاقات مع كل من باكستان وإيران ، ومن واقع تتبع تطورات الموقف الباكستاني من أحداث أفغانستان في هذه الفترة والفترة اللاحقة ، فقد اتضح التعاطف الباكستاني مع الثوار الأفغان من خلال إيوائهم وتدريبهم . أما على الصعيد الأفغاني الإيراني . فهناك حقيقة أن

(١) راجع نص الوثيقة الأولى في نهاية الدراسة وهي مكونة من ١٥ مادة وقد تم بجمع سبع وثائق ننال ردود فعل الرأي العام العالمي على أحداث مشكله أفغانستان بدءاً بالجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها ومرورا بأوروبا الغربية والدول الإسلامية وانتهاء بدول جنوب شرق آسيا .

وود اعتمدنا في هذه الدراسة على المصادر الغربية وأهمها الدوريات الأمريكية والأوروبية التي تناولت أحداث أفغانستان نظراً لأن المصادر السوفيتية تعتمد فقط عن وجهة النظر الرسمية ومن ثم لا ما تنشره وكالات ناس ونوفوستي للأنباء أو الصحف الرسمية السوفيتية ومن المعروف أن للسوفييت سياسة أخرى غير معلنة . راجع .

GRBIS : Spring 1980 Foreign Affairs-Spring 1980 Vol. 58. No. 4.
The Journal of Politics, Volume 42, November 1, February, 1980.

- وكالة الاتصال الدولي للولايات المتحدة الأمريكية ، المعوى : لاحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان - بدون مكان وتاريخ إصدار .
- السياسة الدولية - القاهرة - العدد ٦٠ إبريل ١٩٨٠ .

- ١٦٧ -

البلدين هما جزءان من تكامل اقليمي واحد يضمهما في منطقة جنوب غربي آسيا ، فضلا عن أن اهتمام الاتحاد السوفيتي قد تصاعد أكثر بعد الثورة الايرانية وهو ما انعكس فيما بعد على نفجر الوضع في أفغانستان ففي ديسمبر ١٩٧٩ حيث غزت القوات السوفيتية المسلحة أفغانستان وقادت انقلابا ضد الحكومة وقد قتل الرئيس الأفغاني في هجوم قامت به القوات السوفيتية على قصره ، وهكذا بدأ جهد لكبت حرية أفغانستان وفرض سيطرة سوفيتية على الدولة التي كانت مستقلة ومن مجموعة دول عدم الانحياز .

لقد عمل العالم ولمدة ثلاثة عقود على ازالة النظام الاستبدادي القديم وايجاد نظام عالمي أكثر انصافا . وتجرى الآن صياغة تاريخية للعلاقات الدولية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان ينتهك اعادة الصياغة تلك فضلا عن انتهاكه حقوق الانسان للشعب الأفغاني .

هل يمكن أن يصرف النظر عن غزو أفغانستان واحتلالها من قبل الاتحاد السوفيتي على أنها نصر غير سوى ، أم أنهما مجرد حدث آخر من أحداث النزاع بين الشرق والغرب ؟ هل للمجتمع الدولي مصلحة في استعادة استقلال أفغانستان وعدم انحيازها ؟

ان مصالح الدول الأخرى لن تخدم اذا انتقل الاحتلال السوفيتي لأفغانستان الى دائرة « التنافس بين الشرق والغرب » أو « سياسات الحرب الباردة » . والتفحص الدقيق للمشكلة يوحي بأن المجتمع الدولي بأكمله لديه حاجة ماسة لاستعادة استقلال أفغانستان وعدم انحيازها . وهناك عدة أسئلة بتوجب على المجتمع الدولي أن يواجهها :

— كيف سيؤثر الغزو والاحتلال على الاستقرار في آسيا الوسطى ؟
كيف تستطيع دول في أواسط وجنوب آسيا أن تحول دون تحول تلك المنطقة الى منطقة تنافس خارجي ؟

— ما هي الاخطار التي يتعرض لها استقرار الامدادات النفطية من منطقة الخليج ؟

— هل سيؤدي هذا الغزو لمجتمع اسلامي من قبل قوات معادية للمدنيين جهارا الى تفتت الاسلام في أفغانستان وأماكن أخرى ؟

— كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يعزز احتمالات الوفاق الطويلة

- ١٦٨ -

الأمم التي أضر بها الغزو السوفييتي العسكري لأفغانستان والحشد السوفييتي العسكري المستمر ؟

- كيف تستطيع دول لديها معاهدات صداقة وعلاقات مساعدة مع الاتحاد السوفييتي أن تحافظ على استقلالها الذاتي ؟ هل يستطيع دولة غير منحازة أن تعتبر الاتحاد السوفييتي بصورة واقعية أنه « حليف طبيعي » ؟

- كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يضمن الاستقلال الوطني وحقوق الإنسان ؟ هذه بعض التساؤلات التي تجيب عليها هذه الدراسة :

١ - لمحة تاريخية : العلاقات بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي : العلاقات السوفييتية - الأفغانية قبل الحرب العالمية الثانية :

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت أفغانستان واقعة بين الاحتواء البريطاني والامبراطورية الفيصرية المتوسعة . وفي اتفاق ريندون - فورتشيكوف لعام ١٩٧٣ رضيت روسيا القيصرية بأفغانستان على أنها واقعة خارج دائرة نفوذها . وبعد عدة نزاعات خططت أفغانستان وروسيا حدودهما خلال ١٨٩٥ - ١٨٩٦ .

وخلال معظم السنوات الأولى من القرن العشرين كانت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وأفغانستان ودية ولكن غير وثيقة . وقد سويت مشاكل الحدود بالمنطقة باتفاقية عام ١٩٢٦ . ووقفت أفغانستان الحريصة على استقلالها موقفا حذرا في الشؤون الخارجية .

العلاقات السوفييتية - الأفغانية بعد الحرب العالمية الثانية :

بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد تقسيم الهند ، لجأت حكومة أفغانستان إلى الاتحاد السوفييتي لمساعدتها في المجال العسكري وفي التنمية الاقتصادية . وكانت حكومة أفغانستان قد عجزت عن الحصول على مساعدة عسكرية غربية واسعة النطاق . فقد خشيت بنوع خاص الولايات المتحدة أن تستخدم مثل هذه المساعدة لملاحقة مطالب أفغانستان في بوشتانستان وهي منطقة في باكستان تطالب بها أفغانستان منذ زمن بعيد .

وفي يوليو ١٩٥٠ وقعت أفغانستان والاتحاد السوفييتي اتفاقية تجارية . ومع الوقت أصبحت أفغانستان أكثر اعتمادا على الاتحاد السوفييتي للحصول على سلع كثيرة كانت تبتاعها سابقا من مصادر أخرى . وبصورة تامة تولى السوفييتي مسئولية التنقيب عن النفط في شمال أفغانستان .

وفي عام ١٩٥٦ وقع الافغانيون والسوفييت اتفاقا شترى بموجبه
أفغانستان ما قيمته ٢٥ مليون دولار من المعدات العسكرية من الاتحاد
السوفييتى والكتلة الشرقية . ثم ساعد السوفييت الافغانين على بناء
وتوسيع منشآتهم العسكرية وتدريب أفراد القوات الافغانية المسلحة .

وبحلول عام ١٩٧٨ كان مجموع المساعدات والقروض السوفييتية
لأفغانستان قد بلغ حوالى ١٣٠٠ مليون دولار . وعن طريق هذه الجهود
الانمائية أصبح للاتحاد السوفييتى اتصال أوتق بمراد أفغانستان
الطبيعية . وقد وجه ضغطا شديدا الى الحكومة الافغانية على أعلى مستوياتها
كى تمنح الاتحاد السوفييتى حقوقا كلية لتطوير الموارد المعدنية
والهيدروكربونية رغم جهود بذلها دول أخرى بما فى ذلك تقديم إعطاءات
أفضل .

وساعدت دول عديدة أخرى الأفغانين فى التنمية واحترمت وضع
أفغانستان كدولة غير منحازة وحتى بعد سقوط الملكية فى يوليو ١٩٧٣ ،
بقيت المساعدات تتدفق على أفغانستان من الشرق والغرب معا . ورغم علاقة
أفغانستان الوثيقة مع الاتحاد السوفييتى فقد بقيت غير منحازة . وحافظت على
نفاذتها الاسلامية التقليدية .

التدخل السوفييتى فى أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨ :

ازداد التدخل السوفييتى فى شئون أفغانستان الداخلية بعد انقلاب
وقع ضد حكومة محمد داود فى ٢٧ ابريل ١٩٧٨ . وقد قامت بالانقلاب
جماعتان سياسيتان ماركسييتان هما جماعة « خلق » أو الجماهير بقيادة
نور محمد تاراكى وحفيظ الله أمين ، وجماعة « بارتشام » أو الراية بقيادة
بايراك كارمال . وليست هناك أدلة واضحة على أن الاتحاد السوفييتى دبر
الانقلاب الا أنه ربما كان قد تلقى اشعارا مسبقا له .

ورغم أن أفغانستان فى عهد حكومة داود كانت دولة اسلامية وغير
منحازة ، الا أن النظامين اللذين أعقبها اتبعا سياسات دولية يتعذر تمييزها
عن سياسات الاتحاد السوفييتى ، ونظر اليها الشعب الأفغانى فى صورة
متنامية على أنهما معاديان للاسلام وخاضعان للسيطرة السوفييتية . واذ
أخذ النظامان الماركسيان غير الشعبين وغير الكفوئين ينفران الشعب
الأفغانى منهما ، وزاد السوفييت من وجودهم العسكرى ونفوذهم فى
الحكومة .

- ١٧٠ -

ولجأت حكومة تاراكي الى الاتحاد السوفييتي طلبا للمساعدة بعد استيلائها على الحكم بوقت قصير . وبحلول شهر يوليو ١٩٧٨ وقع النظام الجديد حوالى ٦٠ عقدا مع الاتحاد السوفييتي بلغت قيمتها ٢٠٠ مليون دولار وسمح النظام بانتهاء أجل العقود الموقعة مع الحكومات والوكالات غير الشرعية .

وفى يوليو ١٩٧٨ ، وقعت الدولتان اتفاقية مساعدة عسكرية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار . وبين ابريل ، أغسطس ١٩٧٨ تضاعف عدد المستشارين العسكريين السوفييت في أفغانستان ، من ٣٥٠ الى ٧٠٠ . وساعد هؤلاء المستشارون الجدد على ادارة وزارة الدفاع وتدريب مجندى الجيش .

وخلال عام ١٩٧٨ أيضا ، وقع نظام تاراكي اتفاقيات متعددة مع دول أوروبا الشرقية ، وعددا ضئيلا من الاتفاقيات مع الحكومات الغربية مشيرا بذلك الى عزمه على الاتجاه نحو علاقة أوثق مع الاتحاد السوفييتي .

وانهار ائتلاف جماعتى خلق وبارتسام بعد تسلمهما الحكم بوقت قصير . ونفى الخلقيون الشخصيات البارزات البارزة ومن ضمنها كارمال بتعيينها فى مناصب دبلوماسية ثم طرد الخلقيون جميع البارتساميين تقريبا من المناصب الحكومية .

وفى أواخر عام ١٩٧٨ اخذت تظهر معارضة عنيفة لحكومة « خلق » ، وبطلب من الحكومة كان أكثر من ألف مستشار سوفييتي قد وصل الى كابول بحلول ديسمبر . وقرر نظام « خلق » الانحياز الى السوفييت بصورة أوثق من ذي قبل . وفى ديسمبر وقع معاهدة صداقة جديدة فى موسكو .

وكانت مقاطعة نورستان من أوائل المناطق التى نارت فى صيف ١٩٧٨ ، واستمرت المقاومة فى الانتشار فى الشهور التالية : وفى مارس ١٩٧٩ نشبت ثورة عسكرية ومدنية فى مدينة حيرات . وفى ابريل قدم السوفييت للأفغانيين ١٨ من طائرات الهليكوبتر الهجومية الجديد الم . أى - ٢٤ وقد قادها فيما بعد كما ذكر طيارون سوفييت فى عمليات جوية ضد معارضى نظام تاراكي .

وأحبط معارضو الحكومة محاولة حكومة تاراكي القيام باصلاحات فى الأراضى واصلاحات اجتماعية فى الريف وركز النظام الجديد سريعا نشاطه على محاربة معارضيه .

وأدت حركة عصيان عسكرية جرت في كابول في الخامس من أغسطس ضد حكومة ناراكي الى حدوث زيادة في التدخل السوفييتي والزيارة التي قام بها في منتصف أغسطس الى منتصف أكتوبر وقد سوفييتي عسكري بقيادة قائد القوات البرية السوفييتية الجنرال بافلوفسكي . وبحلول نهاية سبتمبر كان أكثر من ٣٠٠ عسكري سوفييتي قد وصلوا الى أفغانستان كمستشارين وكجنود مقاتلين .

وكلما ازداد تاراكي الماركسي ضعفا كلما نجح الى الاعتقالات لسحق حركة العصيان الوطنية التي قام بها مجتمع مسلم بصورة تقليدية . وقد أعلنت مؤسسة العفو الدولية في سبتمبر عام ١٩٧٩ ان حكومة تاراكي زجت بأكثر من ٤٠٠٠ شخص في السجون خلال الشهور الستة الأولى من تسلمها الحكم . وقدر مراقبون دوليون آخرون موثوقون أن هناك أكثر من ١٢٠٠٠ سجين في سجون بول أي تشاركي في كابول .

وفي سبتمبر ، زار أنور محمد ناراكي موسكو بعد مؤتمر دول عديم الانحياز الذي عقد في هافانا وأشاد فيه بالاتحاد السوفييتي ومساعدته لبلاده . وقيل ان تاراكي بحث مع الزعماء السوفييت استبدال رئيس الوزراء أمين . ولكن بين ١٣ و ١٤ سبتمبر فاد أمين حركة ضد تاراكي الذي قتل أثناء تبادل إطلاق النار في قصر الشعب . وأعلنت « استقالة » تاراكي وتعيين أمين رئيسا في ١٦ سبتمبر . ولم تعلن وفاة تاراكي قبل ٩ أكتوبر ١٩٧٩ .

ويبدو أن استيلاء أمين على الحكومة الأفغانية أخذ الاتحاد السوفييتي على حين غرة ، وبعث السوفييت برسالة تهنئة فاترة ولكنهم بعد ذلك ساعدوا القوات الأفغانية الموالية لأمين على قمع تمرد حصل في كابول في ١٥ أكتوبر .

وزود السوفييت الجيش الأفغاني بالمواد والتموينات اللازمة للقيام بحملة كبيرة ضد الثوار في مقاطعة باكنيا . ولكن حالما انسحب المستشارون السوفييت والجنود الأفغانيون من المقاطعة ، احتلها الثوار مجددا .

وفي ديسمبر ١٩٧٩ اكتسبت قوات الثوار المسلمين الوطنيين في العاصمة وحولها ، زحفا جديدا وبدأت حملة اغتيالات ضد النظام وضد

- ١٧٢ -

السوفييت • واستمر وضع الحكومة العسكرية فى التدهور وأحضر السوفييت
كتيبة موزعة لحماية قاعدة باغرام الجوية •

وبين ١١ و ١٥ ديسمبر ، بدأ السوفييت فى حشد جنود من المشاة
وجنود المظليين فى المناقق السوفيتية القريبة من الحدود الأفغانية •

وعندما سئل السوفييت لم يعطوا دلائل على عزمهم غزو أفغانستان
وفى ٢٤ ديسمبر بدأوا عملية نقل جوى ضخمة الى البلاد •

وفى ٢٧ ديسمبر قاد الجنود المظليون السوفييت هجوما على قصر دار
الامان ومحطة اذاعة كابول • وقد قتل أمين وجرى الجنود والمستشارون
السوفييت بعض وحدات الجيش الأفغانى من السلاح • وأعلنت محطة اذاعة
سوفيتية من تبرميز فى الاتحاد السوفييتى ادعت أنها « راديو كابول » ،
أن انقلابا قد أطاح بأمين •

الاحتلال السوفيتى :

حاول السوفييت تبريز غزوهم بادعائهم أن الحكومة الأفغانية طلبت
مساعدهم ، غير أن هذا القول لم يساعد كثيرا على توضيح سبب اقالة
مضيفه حفيف الله أمين من منصبه واعدامه فى ديسمبر •

وقد بعث ليونيد بريجنيف برسالة تهنئة الى بايراك كارمال على
« انتخابه » رئيسا جديدا لأفغانستان • ولم يذكر الروس أنهم نقلوه جوا
الى أفغانستان من منفاه فى أوروبا الشرقية بعد الانقلاب الذى أطاح بأمين
ووضعوه فى الحكم وقدموا له حكومة من اختيارهم •

وبحلول يناير ١٩٨٠ ، كان أكثر من ٤٠.٠٠٠ جندي سوفيتى مقاتل
قد وصلوا الى أفغانستان • وفى ٢ يناير أمر السوفييت ، حرصا منهم كما
يبدو على حياة جنودهم ، حكومة كارمال بتجريد وحدات الجيش الأفغانى
الموجودة فى كابول من السلاح • ثم تولى السوفييت عمليات الدوريات فى
الشوارع • وسرعان ما أصبحت دورياتهم هدفا لهجمات القناصة •

وفى ٣ يناير وقعت اضطرابات مدنية كبيرة فى مدينة حيرات وحصلت
عمليات فرار من صفوف الجيش الأفغانى على نطاق واسع فى كانداهار •
ودخل المستشارون السوفييت ووحدات الجيش الأفغانى كانداهار لاستعادة
السيطرة •

- ١٧٣ -

وفى حين سعى نظام بايراك الى التنفصل من تجاوزات حكومة أمين فان ذلك النظام قام هو نفسه بتجاوزات • وقد اشتدت المعارضة المسلحة وسمت عمليات عسكرية سوفيتية / أفغانية مشتركة ضد قوات المقاومة الأفغانية • وعملت برودة الطقس ووعورة الأرض على إبطاء العمليات فى الجزء الشمالى الشرقى من البلاد ولكن دون أن توقفها •

ومن ٢١ الى ٢٥ فبراير قام اضراب عام العاصمة كابل • وفى ٢٦ فبراير فر عبد الرحيم غفورزاي الذى أوفده النظام الأفغانى الى الأمم المتحدة للدفاع عن النصرفات السوفيتية •

وقد قال :

« • • لقد أعربت أغلبية ساحقة من الشعب الأفغانى عن سخطها وأعربت عن احتجاجها على مثل هذا الوضع الذى جرى فيه غزو واحتلال أرض أفغانستان التى يبلغ عدد سكانها ١٧ مليوناً من قبل القوات السوفيتية بحجة دعوة مزعومة أرسلت من الجانب الأفغانى للعين والمساعدة •

وأضاف السيد غفورزاي قائلاً : « ان حياة شخص معين أو أسرة معينة أو حتى حياة جيل ليست مهمة عندما تكون حياة أمة فى خطر » •

تأثير ونتائج الاحتلال السوفيتى :

لمدة ألفى سنة حارب شعب أفغانستان الغزاة ولكن اليوم هناك ١٧ مليون أفغانى مهددون من قبل جيش أجنبى مسلح بأسلحة عصرية • ويقوم أكثر من ٨٥٠٠٠ جندي سوفيتي باحتلال أفغانستان بينما يتركز ٣٠٠٠٠ جندي آخر فى معسكرات سوفيتية قرب الحدود • ويقول المراقبون أن من الممكن أن يحتاج السوفييت الى عدد آخر من الجنود لمواصلة احتلالهم لأفغانستان •

وفى وجه الأسلحة الخفيفة والبنادق والرشاشات وبعض الأسلحة المضادة للدبابات • وقد جلب جزء كبيراً منها جنود أفغانيون فروا من صفوف الجيش تقف دبابات عصرية من طراز تى - ٥٤ وتى - ٦٤ وطائرات نفائة وصواريخ أرض - جو وطائرات هليكوبتر حربية طراز ا • أى - ٢٤ مزودة بصواريخ أرض - جو ومدافع رشاشة تطلق ٦٠٠٠ رصاصة فى الدقيقة •

وخلال الفترة الماضية انتشر السوفييت فى الوديان الرئيسية فى مناطق

- ١٧٤ -

الريف الجبلية الوعدة في محاولة للسيطرة على المدن الرئيسية وخطوط اتصالات والمناطق الاستراتيجية . ويتمركز عشرون ألف جندي سوفيتي في كابول أو حولها . وكلما قامت احتجاجات أمنال الاضراب العام الذي جرى في أواخر فبراير وأقفلت أثناء جميع حوانيت كابول ، حل الجنود السوفييت محل قوات الشرطة والأمن الأفغانية في الدوريات المحلية . وفي الحالات الأخرى يحاول السوفييت الحد من ظهور جنودهم علنا في المدينة .

وتركز الاستراتيجية السوفيتية أيضا على الوديان الواقعة على امتداد الحدود مع باكستان ووفق ما جاء في أحد التقارير فان « هدف موسكو هو اقفال الحدود عن طريق ايجاد منطقة عازلة عرضها ٢٥ كيلو مترا لا يسمح بأن يعيش فيها شيء كما استنتج عقيد في الجيش الباكستاني في بيشاور » .

ويقدر بأن هناك ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مدني سوفييتي يعملون على شكل « مستشارين » في الحكومة الأفغانية وهم اسما تحت اشراف الموظفين المدنيين الأفغان ولكنهم في الواقع يرسمون السياسة وينفذون قرارات تنفيذية .

لقد تعرض شعب أفغانستان للهلاك والتعذيب والاصابات والاذلال وفقدان أحيائه وتدمير منازل ومجتمعاته وأرضه . ولسوء الحظ فان الاحصاءات والأمثلة الضئيلة لا تستطيع أن تنقل صورة حقيقية عن معاناة الشعب . وليس هناك من ريبورتاج اعلامي ينقل بصورة يومية العذاب الانساني الى بيوتنا وضمائرنا . وذلك على حد قول مسئول أفغاني مؤخرا .

— اعتبارا من أوائل عام ١٩٨٠ كان أكثر من ٧٠٠.٠٠٠ لاجيء أفغاني قد اجتازوا الحدود الى باكستان وإيران ويستمر تدفقهم بمعدل عدة آلاف كل أسبوع .

— يقدر بأن ٣٠.٠٠٠ نازح أفغاني قد لاقوا حتفهم على أيدي القوات السوفيتية .

— محت القوات والطائرات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر السوفيتية عشرات القرى .

— في وادي كونار قرب باكستان كان الدمار الذي تسبب فيه السوفييت جسيما بنوع خاص وتؤكد تقارير عديدة استخدام الروس للمواد

- ١٧٥ -

الكيمياوية التي تشمل الحركة • وقد توصل مراسل صحيفة واشنطن ستار الى نتيجة أن :

« أكثر غاز يخشاه المجاهدون هو مادة شبيهة بالنابالم مصنوعة على شكل كرات صغيرة وهذه الكرات الصغيرة عندما تطلق من صواريخ تحملها طائرات الهليكوبتر تلتصق بالحيوانات وبلحى الفلاحى وبالمناذيل التي تحتوى بها الفلاحات • ويلتقطها الأطفال ببراءة فتلتصق بأصابعهم وتتعذر ازلتها • وخلال دقائق تبدأ عملية التأكسد وتنفجر الكرات التي تبدو بريئة وتشتعل نارا » •

- وقع هجوم فظيع فى مدينة كيرالا على مسافة غير بعيدة عن ممر خيبر فى أبريل ١٩٧٩ • وبعد ذلك بشهور استطاع صحفيون من وكالة الأنباء الفرنسية وصحيفة كريبتشن ساينس مونيتور الأمريكية جمع أجزاء الرواية من اللاجئين • فتحت اشراف ضباط سوفيت اغتالت قوات الحكومة الأفغانية ١٧٠٠ رجلا وفتى رفضوا اعلان تأييدهم للنظام الماركسى ورددوا عوضا عن ذلك هتافات اسلامية • ثم استخدم الجنود جرافة لدفن الجثث وكان البعض لا يزال حيا •

- أفاد أيضا تحقيق قام به الاتحاد الدولى لحقوق الانسان ومقره باريس فى ٢٢ أبريل ١٩٧٩ أن قوى الامن الأفغانية قامت فى حضور ١٢ مسئولا سوفيتيا باغراق ١٥٠٠ شاب من قبيلة هازارا فى مقاطعة سامان غان القريبة من الحدود السوفيتية بعد أن وضعتهم فى أقفاص خشبية •

- أشارت افادات اللاجئين الى استجابات وحشية جرت فى سجن بول أى تشاركى بما فى ذلك التعذيب • وقد قذف بالسجناء داخل مجرور خارج البناء حيث ماتوا غرقا •

- روى أيضا السجناء الذين أفرج عنهم واللاجئون قصصا عن دفن أشخاص وهم أحياء قرب كابول وفى مقاطعتى باكتيا وناغاهار •

ورغم العوامل السلبية ضد قوات المقاومة الأفغانية فانها تستمر فى مقاتلة السوفييت وبفايا الجيش الأفغانى الذى تستمر عناصره فى الفرار •

ويقدر المحللون بأن ٨٠٠٠ إصابة وقعت فى صفوف القوات السوفيتية

بحلول أوائل ربيع عام ١٩٨٠ وأن عدد الاصابات بينها يبلغ حوالى ٥٠٠ كل أسبوع .

ورغبة الرقابة على الصحف أخذ الرأى العام السوفييتى يفع تدريجا عدد الاصابات التى تقع بصورة مستمرة . فالسافرون الروس وغيرهم الذين يعودون الى موسكو من طشقند و فيرغانا فى أويكستان يحملون معهم روايات عن مستشفيات تضيق بالجنود والمدنيين الذين يندبون قتلهم .

ويصنّب الصمت الرسمى ازاء القنال ، وقودا على الشائعات . وكما أشار أحد الأنباء فان « السبب فى الجهل والضعف هو التسمت الذى تلتزمه الصحافة الرسمية ازاء الاصابات فى أفغانستان » . وفى بلد يحفى عادة أنباء تحطم طائرات الركاب فان هذا قد لا يكون مدهشا .

وقد امتدت الرقابة السوفيتية على الأنباء الخاصة بأفغانستان الى كبت المنشقين . وأبرز ما حدث فى هذا الصدد كان نفى العالم السوفييتى الفيزيائى الشهير أندريه ساخاروف وزوجته من موسكو الى مدينة غوركي داخل الاتحاد السوفييتى . وتبع ذلك جهد منتظم لتجريدته من ألقابه وامتيازاته وحقوقه .

زد الفعل العالمى على الإحتلال السوفييتى :

باستثناء عدد ضئيل من الدول المنحازة الى الاتحاد السوفييتى ، انتقد المجتمع الدولى بأكمله تقريبا. النصرفات السوفيتية فى أفغانستان .

وقد عكس سفير بنجلاديش خواجا محمد قيصر ، الرد العالمى بوضوح اثناء مناقشة مجلس الأمن عندما قال :

« ان وجود قوات سوفيتية فى أفغانستان هو خرق فاضح لمبادئ أساسية كما أنه لا يتمشى مع مقاصد وغايات ميثاق الأمم المتحدة » .

« وأن الأحداث الجارية فى ذلك البلد وتأثيراتها المباشرة والطويلة الامد على العلاقات الدولية المعاصرة يجب أن تجعلنا نتوقف قليلا لنفكر مليا بمستقبل مؤسساتنا العالمية » ان ما هو معرض للخطر هو نسيج المجتمع الدولى والسلام والقانون الدوليان ، اللذان بينهما بذلك الجهد المضنى » .

- بأكثرية ١٣ صوتا مقابل صوتين ، أعرب مجلس الأمن الدولى ، فى

- ١٧٧ -

تصويت جرى في ٧ يناير ١٩٨٠ ، عن أسفه الشديد للتدخل السوفييتي
المسلح في أفغانستان (نقض الاتحاد السوفييتي ذلك التصويت) .

- بأكثرية ١٠٤ أصوات مقابل ١٨ صوتا ، نددت الجمعية العمومية
في يناير ١٩٨٠ بالغزو والاحتلال المسلح السوفييتي ، ودعت الى انسحاب
جميع القوات الخارجية . وصوتت دول عدم الانحياز بـ ٥٦ صوتا مقابل
٩ أصوات مؤيدة قرار الأمم المتحدة .

- نددت لجنة حقوق الانسان الدولية في جنيف في ١٤ فبراير ١٩٨٠ ،
بالتصرفات السوفيتية .

في اجتماع عقد في اسلام آباد خلال المدة من ٢٧ - ٢٨ يناير ، ندد
المؤتمر الاسلامي الذي اشتركت فيه ٣٦ دولة اسلامية بـ « الاعتداء العسكري
السوفييتي على الشعب الأفغاني » ودعت الى الانسحاب العاجل وغير المشروط
لجميع القوات السوفيتية من أفغانستان . ومن القرن الأفريقي . وبالإضافة
الى ذلك ، دعا المؤتمر الى مؤازرة عالمية للاجئين الأفغان ، وحث الدول الاسلامية
الأعضاء على تأييد الدول الاسلامية المجاورة لأفغانستان . واقترحت المجموعة
أن تعيد الدول الأعضاء النظر في الاشتراك بدورة الألعاب الأولمبية في موسكو
اذا لم يسحب السوفييت قواتهم من أفغانستان .

- في اجتماع عقده وزراء خارجية المجتمع الأوروبي في ٢٠ فبراير
في روما ، دعا الوزراء الى انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان .
وأيد وزراء خارجية المجتمع الأوروبي اقتراح وزير الخارجية البريطانية
كارينجتون بتحييد أفغانستان .

ألغى المجتمع الأوروبي برنامجه الخاص بالمساعدة الغذائية لأفغانستان
عام ١٩٧٩ ونعهد بتقديم مساعدة طارئة للاجئين الأفغان عن طريق لجنة حقوق
الانسان الدولية . وتبنى المجتمع المبدأ القائل أن تموينات المجتمع الأوروبي
الزراعية يجب ألا تحل في صورة مباشرة أو غير مباشرة محل تموينات الولايات
المتحدة في السوق السوفيتية . وأوقف المجتمع الأوروبي أيضا اعانات كان
بدفعها لبعض الصادرات الزراعية الى الاتحاد السوفييتي .

- في بلاغ صدر في مارس انتقد وزراء خارجية مجموعة دول شرق
آسيا الغزو السوفييتي . وكانت ماليزيا أول دولة آسيوية تعلن عزمها
على مقاطعة الألعاب الأولمبية .

- ١٧٨ -

- اتخذت دول متعددة من العالم اجراءات اقتصادية ضد الاتحاد السوفييتى من جانب واحد .

- أعلنت المملكة المتحدة تخفيضا فى اعانات التصدير الى الاتحاد السوفييتى وأيدت الحكومه والبرلمان البريطانيين بقوة دعوة الولايات المتحدة لمقاطعة ألعاب موسكو الأولمبية .

- فرضت استراليا ونيوزيلندا عقوبات اقتصادية وخفضت اتصالاتها مع السوفييت وأيدت المقاطعة المقترحة للألعاب الأولمبية .

- نددت حكومة اليابان علنا بالغزو السوفييتى ، وهى تتعاون فى مقاطعة تصدير التكنولوجيا المتقدمة وتسليقات جديدة للتصدير . وعرضت اليابان أن ترفع مساعدتها الى باكستان ثلاثة أضعاف ، وألغت مساعدتها لأفغانستان ، وأيدت الحكومة مقاطعة الألعاب الأولمبية .

- أعربت الهند عن قلقها من أن تؤدى الأزمة الأفغانية الى الاخلال باستقرار العلاقات الهندية - الباكستانية وتهديد الاستقرار فى منطقة الخليج ، وفى حين امتنع الزعماء الهنود عن التنديد علنا بالسوفييت إلا أنهم حذوا على انسحابات عسكرية سوفيتية .

- باستثناء كوبا وجراندا ونيكارجوا ، نددت دول أمريكا اللاتينية جميعها بالأعمال السوفيتية .

- صوتت أربع وعشرون دولة أفريقية الى جانب قرار الجمعية العمومية ، بينما امتنعت ثمانى دول عن التصويت أو لم تشترك به ، وصوتت ضد القرار ثلاث دول فقط (هى موزامبيق وأنجولا وأثيوبيا حيث توجد قوات عسكرية ومستشارون مدنيون سوفييت) . وتظهر بيانات علنية للزعماء أن معظم الدول الأفريقية يعتبر الاحتلال السوفييتى لأفغانستان على أنه عمل عدوانى .

- فى أوروبا الشرقية ، أعربت بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية عن تأييد قوى لموقف الاتحاد السوفييتى ، بينما انتقدت رومانيا وبوغوسلافيا وألبانيا التدخل السوفييتى أو نددت به . وأيدت المجر وبولندا السوفييت بتحفظ .

- رغم أن دول فيتنام ومونغوليا ولارسى ونظام هينج سامربن

- ١٧٩ -

فى فيفو مبينه أيدت السوفييت علنا ، الا أن كوريا الشمالية أعربت عن قلقها بشأن الخطوات السوفيتية فى أفغانستان . ففى مؤتمر للبرلمانيين من ١٢ دولة شيوعية عقد فى أوائل فبراير ، رفض وفد كوريا الشمالية تأييد قرار بعرب عن التضامن مع نظام كارمال .

- نددت الصين تكرارا بالغزو السوفييتى ، وطالبت بانسحاب القوات السوفيتية . وصرح الزعماء الصينيون بأن جمهورية الصين الشعبية ستشارك فى مقاطعة دورة الألعاب بموسكو الألفية .

- ثبت أن الاحتلال السوفييتى لأفغانستان محرج بوجه خاص لكوبا . حقيقة الاتحاد السوفييتى ، وهى الآن رئيسة حركة عدم الانحياز . وقد اسفلت كوبا التى اتخذت بادية الأمر موقفا علنيا متضاربا من الغزو ، الى الدفاع عن التصرفات السوفيتية بصورة أكثر تكرارا . وكانت كوبا تجادل فى السابق بقولها ان الاتحاد السوفييتى هو « الحليف الطبيعى » للعالم الثالث . على أن كوبا بدفاعها المستمر عن المواقف السوفيتية عرضت لخطر قباتها لحركة عدم الانحياز .

وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات :

غية الاعراب بصورة شديدة عن مفت الولايات المتحدة للعذاب الذى سمته القوات السوفيتية للشعب الأفغانى وللمساعدة على ردع أعمال مماثلة فى أماكن أخرى ، قامت الولايات المتحدة بـ :

- الحد من بيع الحبوب الى الاتحاد السوفييتى .

- اجراء تخفيض شديد فى نقل التكنولوجيا التى يحتاج اليها الاتحاد السوفييتى بشدة . ولكنه يستعملها أحيانا لغايات عسكرية .

- سحب الحقوق الممنوحة للسوفييت لصيد الأسماك فى مياه الولايات المتحدة القريبة من الشاطئ .

وأعلنت الولايات المتحدة أن العقوبات ستبقى سارية المفعول الى أن تنسحب القوات السوفيتية بأكملها من أفغانستان .

وأوضح الرئيس السابق كارتر بأن الولايات المتحدة ستؤيد جهودا يبذلها المجتمع الدولى لاستعادة حكومة أفغانية محابدة وغير منحازة تنجواب

مع الشعب الأفغاني • وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستكون مستعدة عند انسحاب السوفييت من أفغانستان للاشتراك مع جارات أفغانستان في ضمان حياد أفغانستان الحقيقي وتعزيز عدم التدخل في شئونها الداخلية.

كذلك حملت الأزمة الأفغانية الولايات المتحدة على زيادة وجودها العسكري في المنطقة وتعزيز جهودها للتعاون مع دول جنوب غرب آسيا وغربا على تقوية أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي •

المصالح الدولية في استعادة استقلال أفغانستان :

ان استمرار الاحتلال السوفييتي لأفغانستان هو اعتمادا على مبادئ عدم التدخل وحرمة حقوق الانسان فالأمن الاقليمي والعائلي ومستقبل الوفاق وسلامة الدول الأقل قوة معرضة للخطر •

استقلال أفغانستان ومبدأ عدم التدخل :

في تحد للقانون والرأي العام الدوليين ، تستمر القوات العسكرية السوفيتية في جهودها لهدم حرية أفغانستان • ورغم البيانات السوفيتية والأفغانية بأن القوات السوفيتية ستبقى في أفغانستان لمدة محدودة فقط فان جميع الدلائل تشير الى أنه سيكون هناك احتلال طويل • ان أفغانستان هي بلاد جميلة وعرة وشعبها يقف بعناد في وجه الاخضاع وستؤدي جهود السوفييت لاسكات هذه المقاومة الى القضاء على كثير من السكان وتدمير كثير من الممتلكات فقد أظهر الشعب الأفغاني تضميمه على مقاومة الاحتلال السوفييتي ولكن هل يستطيع المجتمع الدولي أن يشجع الشعب الأفغاني على مقاومة السيطرة السوفيتية دون أن يسعى هو نفسه وراء طرق لاستعادة استقلال أفغانستان ؟ لقد رفض المجتمع الدولي تصرف السوفييت ودعا الى انسحاب القوات السوفيتية • الا أن المجتمع الدولي يتحمل وفق ميثاق الأمم المتحدة ، مسئولية متابعة لومه السابق للغزو السوفييتي بإجراءات قوية •

الأمن والاستقرار الاقليميين :

لقد زعمت الأحداث في أفغانستان الاستقرار الاقليمي ويمكن أن تشكل أخطارا أعظم لأمن الدول في أواسط وجنوب آسيا والشرق الأوسط ، فمع ازدياد عدد اللاجئين يمكن أن يزداد الضغط الداخلي في باكستان وإيران ذلك أن جيران إيران يمكن أن يتأثروا بالتوترات • ورغم أن دوافع السوفييت

ليست واضحة الا أن تصرفاتهم في أفغانستان يمكن أن تكون جزءا من جهد أكبر لزيادة النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط وآسيا وكما كتب أحد المحللين بقول :

« ان الاحتلال السوفييتي لأفغانستان .. زاد زيادة عظيمة من التأثير السوفييتي على الحكومة النورية في إيران والحكومة الضعيفة نسبيا في باكستان . وفي البلدين توجد أعداد كبيرة من السكان الذين لديهم نفور من الحكومة المركزية ويمكن كسب تأييدهم لقضية الاستقلال . وإلى مسافة أبعد الى الشرق يمكن أن يجتذب التشجيع السوفييتي لـ « بوشتانستان مستقلة » البارثانيين الذين يعيشون في المنطقة الباكستانية الواقعة جنوبي أفغانستان وهم من نفس الجماعة الاثنية التي نتكلم الباشتو وينتمى إليها كثير من الأفغان . ورغم أن الوقت لا يزال مبكرا جدا لتحليل النوايا السوفيتية تجاه إيران ودول الخليج الأخرى فإن تقطيع أوصال إيران وباكستان كليهما ليس مستحيلا . ولا يستطيع المرء أن ينفي كذلك امكانية وصول روسيا الى شواطئ خليج عمان وبروزها كقوة ذات شأن في المحيط الهندي » .

استقرار الامدادات النفطية :

أن دولا عديدة لديها مصلحة كبيرة في اتخاذ خطوات وقائية ضد مثل هذا الاخلال بالاستقرار الاقليمي .

ان دولا صناعية ودولا نامية عديدة لديها مصلحة حيوية في تدفق النفط بصورة ثابتة من منطقة الخليج ذلك أن ٦٧ بالمئة من امدادات أوروبا النفطية وحوالي ٧٥ بالمئة من امدادات اليابان تأتي من هذه المنطقة وللدول المنتجة للنفط في المنطقة مصلحة حيوية مماثلة في استمرار انتاج وسويق نفطها حيث أنه المصدر الرئيسي للدخل الذي يدعم وينمي اقتصادها . ومع هذا فان تدفق النفط يمكن أن يتأثر بالضغط أو السيطرة السوفيتية المتناميين في المنطقة أو بعدم الاستقرار فيها .

ونظرا الى سرعة تأثير الامدادات النفطية واعتماد ذلك العدد الكبير من الدول على نفط الخليج فان الدول المستهلكة تكون غير حكيمة اذا هي انتظرت الى أن يصبح التهديد أكثر خطورة قبل أن تتم بصورة فعالة الاستقرار والأمن الاقليميين .

المحافظة على الوفاق :

وجميع الدول لديها مصلحة في توفر علاقه مستقرة بين الدول العظمى أما المجابهة والحرب الباردة فليست في مصلحة أحد . والرد الحازم على الاحتلال السوفييتي لأفغانستان ضروري لرعاية ظروف ضبط النفس اللازمة لتفدح مقبل في الوفاق . ان الدول الأخرى ليست متفرجة فقط ، والأسرة الدولية باتخاذها خطوات ملموسة لاستعادة استقلال أفغانستان ستساهم في توفير الظروف اللازمة للوفاق . فحالما يتم انهاء الاحتلال السوفييتي وحالما تسمح السياسات السوفيتية يصبح التحرك ممكنا من قبل الدول الكبرى نحو علاقة أكثر استقرارا قائمة على ضبط النفس والاعتبار لمصلحة بعضها البعض ولمصالح الدول الأخرى .

حماية الاستقلال الذاتي الوطني :

ان سابقة أفغانستان يجب أن تكون عبرة لدول قد تجد نفسها بسبب معاهدات الصداقة أو العلاقات الوئيفة مع الاتحاد السوفييتي عرضة لامتداد مبدأ بريجنيف . وكان مبدأ بريجنيف في الأصل محاولة لتبرير القمع العسكري السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . وقد حاول بريجنيف أن يلوم ما أسماها بـ «قوى الامبريالية الرجعية» للمعارضة التشيكوسلوفاكية الوطنية للسيطرة السوفيتية . والى أن تم غزو أفغانستان كان يعتقد بأن الاتحاد السوفييتي عزم على تطبيق مبدأ بريجنيف على دول أوروبا الشرقية الخاضعة للنفوذ السوفييتي وحدها . غير أن بيانا ظهر في مجلة توفيا فيرميا السوفيتية الأسبوعية في موسكو في ١٦ يناير ١٩٨٠ أوحى بأن مبدأ بريجنيف سيطبع الآن على جميع الدول التي يعتبرها الاتحاد السوفييتي « اشتراكية » .

« ما هو التضامن الدولي للثوريين ؟ هل يتألف فقط من دعم أدبي ودبلوماسي . أم يتألف أيضا في ظروف فوق العادة لها ما يبرزها ، من تقديم مساعدة مادية بما في ذلك المساعدة العسكرية ، خصوصا عندما نكون هناك حالة في التدخل الخارجي الضخم والصارخ ؟

« ان تاريخ الحركة النورية يثبت الصواب الأدبي والسياسي لهذا الشكل من أشكال المساعدة والتأييد . اما وقد أصبح نظام الدول الاشتراكية قائما فان انكار حق مثل هذه المساعدة سيكون ببساطة مستغربا » .

ان دولا عدة لديها مصلحة واضحة في رؤية أن أفغانستان لا تصبح

- ١٨٣ -

سابقة للتدخل السوفييتي في شئونها الداخلية • وعن طريق اجراءات قوية تتخذ لمصلحة استقلال أفغانستان تستطيع دول أخرى أن تقنع الزعامة السوفينية بأن أي شكل من أشكال التدخل هو غير مقبول • والخلف عن اتخاذ خطوات سيجعل السابقة الأفغانية تبقى دون تحد •

ان ردا حازما من قبل المجتمع الدولي هو وحده الذي سيحل الأزمة الأفغانية والردود الضعيفة ستلغى الادانة الدولية للتدخل السوفييتي • فزعماء الاتحاد السوفييتي سيمكنهم تفسير الردود الضعيفة على أنها دليل على أن المجتمع الدولي يقبل تصرفاتهم وأنه سيتغاضى عن اعتداءات أخرى او أنواع من التدخل أقل وضوحا •

قليلة هو الكوابح الداخلية في الاتحاد السوفييتي • هذا اذا وجد أي شيء منها اطلاقا ، التي يمكن أن تحمل الزعالة السوفيتية على سحب قواتها العسكرية من أفغانستان وبدون رد دولي حازم يستطيع الزعماء السوفييت المجادلة بأن احتلال أفغانستان لن يؤثر على مصالح سوفيتية أخرى نائرا سلبيا ، ولكن في المدى الطويل يمكن أن يعيد الاتحاد السوفييتي النظر في أسلوبه في العمل اذا أصبحت تكاليف باهظة واذا أحبطت جهوده في أفغانستان بمقاومة وطنية • على أن « المدى البعيد » قد يعنى سنرات من الماضي للشعب الأفغاني فضلا عن عدم استقرار اقليمي ودولي •

هل الزعامة السوفيتية غافلة عن الضغوط العالمية ؟ أن ضخامة عدد التصريحات السوفيتية العالمية تكشف عن حساسية ازاء الانتقادات والعقوبات الدولية • ويجب أن لا تستنتج دول أخرى أن الاتحاد السوفييتي لن يعدل من سياسته أو يغيرها تحت ضغط دولي وقوي •

ما هي الاجراءات القومية التي يستطيع المجتمع الدولي اتخاذها ؟ ان الدول تستطيع في صورة مباشرة جدا أن تعرب عن معارضتها للاحتلال السوفييتي لأفغانستان عندما أعلنت عدم اشتراكها في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو • وقد أثرت الحجة القائلة ان الرياضة هي خارج السياسة لا يجد تأييدا في الاتحاد السوفييتي وكلما قال أحدهم ان الرياضة نفع خارج اطار العلاقات السياسية ، شعرنا أن ملاحظته لا يمكن أن تكون جذبة • أنه اذا رأى عدد كاف من الدول أن يمتنع عن الاشتراك فان رسالة مهمة تكون قد نقلت الى الزعالة السوفيتية والشعب السوفييتي اللذين يهتمان اهتماما شديدا بالرياضة وبالقبول الدولي للاتحاد السوفييتي •

هناك مجموعة مختلفة من العقوبات الاقتصادية الممكنة أن التقييدات الأخرى التي ستعطي الزعامة السوفيتية دليلا ملموسا على سنخ المجتمع الدولي على احتلال أفغانستان . وهذه لا تتطلب اقترانا بمبادرات أمريكية أو غربية . بل تستطيع الدول إذا تصرفت بصورة فردية أو عن طريق منظمات اقليمية - كالمجتمع الأوروبي ، والمؤتمر الاسلامي ، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الدول الأمريكية - أن توضح للاتحاد السوفييتي بأن الانسحاب السوفييتي واستعادة استقلال أفغانستان وحيادها وعدم انحيازها هي أهداف عالمية مهمة . وفي غضون ذلك يشارك المجتمع العالمي في عدة غايات مستمرة مهمة :

- أن يتدبر العلاقات بين الشرق والغرب بطرق تصون الاطار الضروري للتعاون البناء في ضبط التسليح والاستقرار في أوروبا والتقدم في الوفاق .

- أن يرفع التنمية الوطنية والعدالة بين الدول .

- أن يرفع استقرار الدول وأمنها الوطني .

- أن يعزز مبادئ حقوق لانسان التي تبنتها الأمم المتحدة .

- أن يحل النزاعات الإقليمية كنزاعات الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا .

وهذه الأهداف تشترك بها مجموعة كبيرة من الدول ، وأن ردا عالميا حازما على الاحتلال السوفييتي لأفغانستان لا يناقض هذه الغايات الأخرى المشتركة بل أنه يجعل من الممكن التحرك نحو تحقيقها . ان تصرفات عالمية حازمة ومستمرة لاستعادة استقلال أفغانستان الآن ستساعد على تعزيز السلام والنمو والعدالة في جميع أنحاء العالم في المستقبل .

أهم الوثائق المتعلقة بمشكلة أفغانستان

الوثيقة الأولى

معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية أفغانستان الديمقراطية (وقعت في ٥ ديسمبر ١٩٧٨) :

ان اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية أفغانستان الديمقراطية اذ يعيدان تأكيد التزامهما بمقاصد ومبادئ المعاهدتين السوفيتين - الأفغانييتين لعامي ١٩٢١ و ١٩٣١ . اللتين وضعتا الأساس لعلاقات صداقة وحسن جوار بين الشعبين السوفييتي والأفغاني واللتين تلبيان مصالحهما الوطنية الأساسية .

واذ يرغبان في أن يعززا بكل طريقة الصداقة والتعاون الشامل بين البلدين .

واذ يصمان على تطوير الانجازات الاجتماعية والاقتصادية للشعبين السوفييتي والأفغاني وصيانة أمنهما واستقلالهما والعمل بتصميم من أجل تلاحم جميع القوى المحاربة من أجل السلام والاستقلال الوطني والديمقراطي والتقدم الاجتماعي .

واذ يعربان عن تصميمهما الراسخ على تسهيل تقوية السلام والأمن في آسيا والعالم أجمع ومساهمتها في تطوير علاقات بين الدول وتقوية التعاون المنظم والنافع بصورة متبادلة في آسيا . معلقين أهمية عظمى على زيادة تماسك الأساس التعاقدى القانوني لعلاقتهما .

واذ يعيدان تأكيد تفانيهما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تقرر عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون الحالية واتفقا على ما يلي :

مادة (١)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان بجدة قصوى نصميمهما على تقوية وتعميق الصداقة المتينة القائمة بين البلدين وتطوير تعاون شامل

- ١٨٦ -

بييهما على أساس المساواة واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم تدخل الواحدة منهما في الشئون الداخلية للأخرى .

مادة (٢)

يبدل الفريقان المتعاقدان الساميان جهودا لتقوية وتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والمقيد لهما بصورة متبادلة . وتوخيا لهذه الشواهد سينميان ويعمقان التعاون في ميادين الصناعة والنقل والاتصالات والزراعة واستخدام الموارد الوطنية وتطوير الصناعة المولدة للطاقة وفروع الاقتصاد الأخرى ويقدمان المساعدة في تدريب موظفين وطنيين وفي تخطيط تنمية الاقتصاد القومي . وسيوسع الجانبان التجارة على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية .

مادة (٣)

سيعزز الفريقان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون وتبادل الخبرة في حقول العلم والثقافة والفن والأدب والتعليم والخدمات الصحية والصحافية والراديو والتليفزيون والسينما والسياحة والرياضة والحقول الأخرى .

وسييسهل الجانبان توسيع التعاون بين أجهزة سلطة الدولة والمنظمات العامة والهيئات التجارية والمؤسسات الثقافية والعلمية بغية التعرف بصورة أعمق على حياة شعبي البلدين وخبرتهما في العمل وإنجازتهما .

مادة (٤)

ان الطرفين المتعاقدين الساميين عملا منهما بروح تقاليد الصداقة وحسن الجوار فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة ، سيستشيران بعضهما ويتخذان بموافقة الجانبين اجراءات مناسبة لضمان أمن واستقلال البلدين وسلامة أراضييهما .

وفي مصلحة تقوية القدرة الدفاعية للفريقين المتعاقدين الساميين سيستمران في تطوير التعاون في الحقل العسكري على أساس اتفاقات ملائمة معقودة بينهما .

مادة (٥)

يحترم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية سياسة عدم الانحياز

- ١٨٧ -

التي تتبعها جمهورية أفغانستان الديمقراطية والتي هي عامل مهم للحفاظ على السلام والامن الدوليين .

وتحترم جمهورية أفغانستان الديمقراطية سياسة السلام التي يتبعها اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتستهدف تقوية الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب .

مادة (٦)

يعلن كل واحد من الفريقين المتعاقدين الساميين بجدية قصوى أنه لن ينضم الى أحلاف عسكرية أو سواها أو يشترك في أية تكتلات من الدول أو في أية أعمال أو اجراءات موجهة ضد الفريق المتعاقد السامي الآخر .

مادة (٧)

سيستمر الفريقان المتعاقدان الساميان في بذل كل جهد للدفاع عن سلا الشعوب وأمنها وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر الدولي ونشرها في جميع أنحاء العالم بما في ذلك آسيا وترجمتها الى أشكال متماسكة من التعاون المفيد بصورة متبادلة بين الدول وتسوية القضايا الدولية موضع النزاع بالوسائل السلمية .

وسيعمل الجانبان بنشاط من أجل تحقيق نزع شامل وكامل للسلاح بما في ذلك نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة .

مادة (٨)

يسهل الفريقان المتعاقدان الساميان تنمية التعاون بين الدول الآسيوية وإنشاء علاقات سلام وحسن جوار وثقة متبادلة بينهما وخلق نظام أمني فعال في آسيا على أساس جهود مشتركة تبذلها جميع دول القارة .

مادة (٩)

يواصل الفريقان المتعاقدان الساميان كفاحهما النابت ضد كيد قوى العدوان من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها .

- ١٨٨ -

وسيتعاون الجانبان مع بعضهما ومع دول أخرى مخبئة للسلام في
نفييد الكفاح العادل للشعوب من أجل حريتها واستقلالها وسيادتها وتقدمها
الاجتماعي .

مادة (١٠)

يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان مع بعضهما حول جميع القضايا
الدولية الكبرى التي تؤثر على مصالح البلدين .

مادة (١١)

يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان التزامهما بموجب المعاهدات الدولية
يعلن الفريقان المتعاقدان الساميان التزامهما بموجب المعاهدات الدولية
العائمة بالألا يناقضا أحكام المعاهدة الحالية ويتعهدان بالألا يعقد أية اتفاقات
دولية لا تتفق معها .

مادة (١٢)

تسوى المسائل التي يمكن أن تنجم بين الفريقين المتعاقدين الساميين
حول تفسير أو تطبيق أى نص من نصوص المعاهدة الحالية ثنائيا بروح
الصدقة والتفاهم والاحترام المتبادلين .

مادة (١٣)

تبقى المعاهدة الحالية سارية المفعول لمدة عشرين سنة اعتبارا من اليوم
الذى تصبح فيه نافذة . وما لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الساميين قبل
انتهاء هذه المدة بستة أشهر رغبته فى إنهاء المعاهدة . فانها تبقى سارية
المفعول للسنوات الخمس التالية وهكذا دواليك الى أن يعطى أحد الفريقين
المتعاقدين الساميين اشعارا خطيا قبل انقضاء المدة الخمسية الراهنة بعزمه
على إنهاء المعاهدة .

مادة (١٤)

إذا أعرب أحد الفريقين المتعاقدين الساميين عن رغبته فى سياق
العشرين عاما من سريان المعاهدة بانهاؤها قبل انقضاء مدتها فانه سيشعر

- ١٨٩ -

خطيا الفريق المتعاقد الآخر قبل ستة أشهر من التاريخ المتوى لانتهاء المعاهدة .
برغبته فى انهاء المعاهدة قبل انتهاء مدتها ويجوز له اعتبار المعاهدة منتهية
اعتبارا من التاريخ المحدد بذلك التكل .

مادة (١٥)

تبره المعاهدة الحالية وتصبح سارية المفعول فى يوم تبادل وثائق الابرام
الذى سيتم فى كابول .

جعلت المعاهدة الحالية فى نسختين كل منهما باللغتين الروسية والدارية
والنسختان موثقتان بصورة متماثلة .

أنجزت فى موسكو بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

عن جمهورية	عن اتحاد الجمهوريات
تان الديمقراطية	السوفيتية الاشتراكية
محمد تاراكي	ليونيد بريجنيف

الوثيقة الثانية

الادانة العالمية للتدخل السوفيتى فى أفغانستان - نص مشروع قرار مجلس
الأمن حول أفغانستان (الذى جرى نقضه من قبل الاتحاد السوفيتى
فى ٧ يناير ١٩٨٠) :

الأمم المتحدة - فيما يلى نص قرار مجلس الأمن الدولى حول أفغانستان
الداعى الى انسحاب القوات الأجنبية والذى نقضه الاتحاد السوفيتى بتاريخ
السابع من يناير ١٩٨٠ .

ان مجلس الأمن

بعد أن نظر فى الرسالة المؤرخة النالثة من يناير ١٩٨٠ الموجهة الى
رئيس مجلس الأمن (س / ١٣٧٢٤ والاضافتين ١ و ٢) .
واذ يعيد تأكيد حق الشعوب بتقرير مستقبلها بصورة متحررة من
على السلام والأمن الدوليين .

- ١٩٠ -

واذ يشعر بقلق شديد ازاء التطورات الأخيرة في أفغانستان ونأثيرها
التدخل الخارجى . بما فى ذلك الحق باختيار شكل الحكم الخاص بها .

واذ يعى التزامات الدول الأعضاء بالامتناع فى علاقاتها الدولية عن
التهديد بالقوة واستخدامها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى
لأية دولة . أو أية صورة أخرى لا تتمشى مع غايات الأمم المتحدة .

١ - يعيد مجددا تأكيد قناعته بأن صيانة سيادة كل دولة وسلامة
أراضيها واستقلالها السياسى هو مبدأ أساسى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة
الذى سيكون ، أى انتهاك له لآى عذر كان منافضا لغاياته وأهدافه .

٢ - يتأسى بشدة للتدخل المسلح الأخير فى أفغانستان الذى لا يتمشى
مع ذلك المبدأ .

٣ - يؤكد أن سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى
ووضعها كدولة غير منحازة يجب أن تحترم احتراماً كاملاً .

٤ - يدعو الى الانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية
من أفغانستان لتمكين شعبها من تقرير شكل الحكم الخاص به واختيار أنظمتها
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو متحرر من التدخل أو الاكراه
والتقييدات الخارجية من أى نوع كان .

٥ - يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم نحو تنفيذ هذا
فى غضون أسبوعين .

٦ - يقرر البقاء فى حالة متابعة لهذه القضية .

الوثيقة الثالثة

نص قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ يناير ١٩٨٠ :
ان الجمعية العمومية . .

اذ تحيط علماً بقرار الأمن ٤٦٢ (١٩٨٠) المؤرخ فى ٩ يناير ١٩٨٠
الذى يدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لبحث المسألة
الواردة فى الوثيقة () .

واذ يساورها شديد القلق ازاء التطورات الأخيرة فى أفغانستان
وما يترتب عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين .

- ١٩١ -

واذ تؤكد من جديد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف فيه بتقرير مستقبلها واختيار شكل حكمها دون تدخل خارجي .

واذ تضع في اعتبارها التزام جميع الدول بالامتناع في علاقتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واذ تدرك الحاجة الملحة الى الانهاء الفوري للتدخل الأجنبي المسلح في أفغانستان حتى يتسنى لشعبها أن يقرر مصيره دون تدخل أو فسر خارجيين .

واذ تلاحظ مع بالغ القلق تدفق اللاجئين الكبير من أفغانستان .

واذ تشير الى قراراتها بشأن تعزيز الأمن الدولي . وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها . وبشأن مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق ويتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفعا لميثاق الأمم المتحدة .

واذ تعرب عن بالغ قلقها ازاء التصاعد الخطير في التوتر واستعداد النفاس ، وزيادة اللجوء الى التدخل العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . مما يضر بمصالح جميع الدول ، ولا سيما بلدان عدم الانحياز .

واذ تتمع في اعتبارها مقاصد ومبادئ الميثاق والمسئولية الملقة على عاتق الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة بالميثاق وبقرار الجمعية العامة ٢٧٧ ألف (د - ٥) المؤرق ٣ نوفمبر ١٩٥٠ .

١ - تؤكد من جديد أن احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي هو مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتنافى أي انتهاك له ، بأية ذريعة على الإطلاق مع أهداف الميثاق ومقاصده .

٢ - تشجب بقوة التدخل المسلح الذي حدث مؤخرًا في أفغانستان ، والذي يتنافى مع ذل المبدأ .

٣ - نناشد جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية .

- ١٩٢ -

واستقلالها السياسى وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به ، وأن تمتنع عن
أى تدخل فى الشئون الداخلية لذلك البلد .

٤ - تدعو الى الانسحاب الفورى غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية
من أفغانستان من أجل تمكين شعبها من تقرير شكل حكمه واختيار نظمته
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون أى تدخل أو تخريب أو قصر أو
ضغط خارجى من أى نوع من الأنواع .

٥ - تحث جميع الأطراف المعنية على أن تسهم بسرعة ووفقا لمقاصد
ومبادئ الميثاق . فى تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان طوعا
الى دياره .

٦ - تناشد جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية أن تقدم مساعدات
الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان . وذلك بالتنسيق
مع مفوض الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين .*

٧ - ترحب الأمين العام أن يبقى الدول الاعضاء ومجلس الأمن على علم ،
بصورة فورية متزامنة ، بالتقدم المحرز صوب تنفيذ هذا القرار .

٨ - تطلب الى مجلس الأمن أن ينظر فى الطريق والوسائل التى يمكن
أن تساعد فى تنفيذ هذا القرار .

النصويت على القرار ١٤ يناير ١٩٨٠ :

من أصل ١٥٢ دولة عضو فى الأمم المتحدة ، اشتركت ١٤٠ دولة فى
التصويت الذى جرى فى الدورة الخاصة على مشروع قرار الجمعية العمومية
بتاريخ ١٤ يناير على النحو التالى :

تأييد (١٠٤) :

البانيا ، أرجنتين ، استراليا ، النمسا ، باهاماس ، البحرين ،
بانجلاديش ، باربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
بورما ، الكمرون ، كندا ، تشيلى ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ،
الدانمارك ، جيبوتى ، جمهورية الدومينيكان ، ايكوادور ، مصر ، السلفادور ،
فيجي ، فرنسا ، جابون ، جامبيا ، جمهورية المانيا الفيدرالية ،
غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غيانا ، هايتى ، هنوراس ، ايسلنده ،

- ١٩٣ -

أندونيسيا ، إيران ، العراق ، أيلنده ، إسرائيل ، إيطاليا ،
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كامبوتشيا ، كينيا ،
الكويت ، لبنان ، ليموتو ، ليبيريا ، لوكسمبورج ، ملاوى ، ماليزيا ،
مالديفز ، مالطة ، مويثانيا ، مورينيوس ، المكسيك ، المغرب ،
نيبال ، هولنده ، نيوزيلند ، نيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بناما ، بايوا ، غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ،
البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سامو ، العربية
السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ،
سيرى لانكا ، سورينام ، سوازيلاند ، السويد ، تانزانيا ، تايلاند ،
توغو ، ترينيداد وتوغابو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ،
يوغسلافيا ، زائير .

معارضة (١٨) :

أفغانستان ، أنجولا ، بلغاريا ، روسيا البيضاء ، كوبا ،
تشيكوسلوفاكيا ، أنيوييا ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، غرينادا ،
منغاربا ، لاوس ، مونفوليا ، موزامبيق ، بولنده ، أوكرانيا ، الاتحاد
السوفيتى ، فيتنام ، اليمن الجنوبية .

امتناع عن التصويت (١٨) :

الجزائر ، بنين ، بوروندى ، الكونغو ، قبرص ، غينيا الاستوائية ،
فنلنده ، غينيا ، غينيا بيساو ، الهند ، مدغشقر ، مالى ، نيكاراغوا ،
ساوتومى وبرينسيسيب ، سوريا ، أوغندا ، اليمن الشمالية ، زامبيا .

تغيب (١٢) :

بھوتان ، كاب فبردى ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ،
كوموروس ، دومنيكا ، ليبيا ، رومانيا ، سيشل ، جزر سليمان ،
جنوب أفريقيا ، السودان .

الوثيقة الرابعة

تصريح وزراء دول المجتمع الاوروبى بتاريخ ١٥ يناير ١٩٨٠ :
ركزت الدول التسع الأعضاء فى المجتمع الاوروبى اهتمامها على الازمة

ب. ١٩٤ -

الافغانية وفى ضوء تطورها الدراماتيكي والمناقشة التى جرت فى مجلس الأمن والقرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة . أعاد الوزراء التسعة تأكيد قلقهم الشديد بالنسبة إلى الأزمة التى أوجدها تدخل الاتحاد السوفيتى العسكرى فى أفغانستان والذى يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ العلاقات الدولية المصانة حرمة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وقد شددوا على أن التفسير الذى أعطاه الاتحاد السوفيتى لتبرير تدخله هو غير مقبول . وهم يرون أن التدخل السوفيتى يشكل تدخلا صارخا فى الشئون الداخلية لدولة غير منحازة تنتمى إلى العالم الإسلامى ويشكل كذلك تهديدا للسلا والأمن والاستقرار فى المنطقة بما فى ذلك شبه القارة الهندية والشرق الأوسط والعالم العربى . وقد كان فى قلق بالغ أن لاحظ وزراء خارجية دول المجتمع الأوروبى التسع أنه على الرغم الاحتجاج العالمى تقريبا على التدخل العسكرى السوفيتى فإن الاتحاد السوفيتى قد نقض قرارا حول الأزمة الافغانية تبنته دول عدم الانحياز وأيدته أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن .

وهم يحثون الاتحاد السوفيتى على العمل بصورة تنسج مع القرار الخاص بالأزمة الافغانية الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة والذى يدعو إلى الانسحاب الفورى غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان وقد كرست دول المجتمع الأوروبى التسع جهودا متواصلة لفضية الوفاق وهى لا تزال مقتنعة بأن هذه العملية هى فى مصلحة جميع أعضاء المجتمع الدولى . وهى مقتنعة على أى حال . بأن الوفاق لا يتجزأ وله بعد عالمى . وهى لذلك تحت الاتحاد السوفيتى بصورة تنسج مع مفايس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على السماح للشعب الافغانى بأن يقرر مستقبله بدون تدخل أجنبى .

وان وزراء خارجية الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبى لدى تحديدهم لموقفهم من هذه القضية المهمة يدركون ادراكا عميقا أيضا العذاب الذى قاساه الشعب الافغانى بوجه عام نتيجة الأزمة بمن فيهم أولئك الافغانىون الذين أجبروا على مغادرة بلادهم .

الوثيقة الخامسة

نص القرار الإجماعى الذى إتخذه المؤتمر الإسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد باكستان فى ٢٩ يناير ١٩٨٠ :

فيما بلى نص القرار الذى إتخذه مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية

- ١٩٥ -

فى اسلام آباد فى ٢٩ يناير والذى أدان الغزو السوفيتى لافغانستان وحث جميع الحكومات الأخرى على ادانته كما طلب بالانسحاب الفورى غير المشروط للسوفيت من أفغانستان .

ان مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية المنعقد فى دورته الأولى الاستثنائية فى اسلام آباد من السابع من ربيع الأول حتى التاسع منه الموافق السابع والعشرين حتى التاسع والعشرين من يناير ١٩٨٠ .

تمشيا مع مبادئ وأهداف منظمة المؤتمر الاسلامى وأحكام القرارات التى اتخذها مؤتمر القمة الاسلامى وتأكيدا للأهداف المشتركة لشعوب الأمة الاسلامية ومصيرها المشترك .

واذ يعيد الى الذاكرة على الأخص المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز وأفغانستان عضو مؤسس فيها .

واذ يعرب عن قلقه الشديد ازاء التصاعد الخطير للتوتر واشتداد التنافس واللجوء المتزايد الى التدخل لعسكرى والتدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى وعلى الأخص الدول الاسلامية .

واذ يعرب عن تصميم حكومات وشعوب الدول الاعضاء على رفض جميع أنواع وأشكال الاحتلال والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق النفوذ . مقوية بذلك سيادة الشعوب واستقلال الدول .

واذ يشعر بقلق شديد من جراء التدخل السوفيتى المسلح فى أفغانستان وتأثير هذا التدخل على رادة شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه فى تقرير مستقبله السياسى .

واذ يعتبر ان استمرار وجود القوات السوفيتية فى أفغانستان ومحاولتها فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التى تقود بها هذه القوات ضد الشعب الافغانى بأنها تهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وتنتهك حقوق الانسان بصورة فاضحة .

واذ يعيد تأكيد تصميم الدول الاسلامية على اتباع سياسة غير منحازة بالنسبة الى الدولتين العظميين وحماية الشعب المسلم من التأثير السيء للحرب الباردة بين هتين الدولتين .

- ١٩٦ -

واذ يدرك ادراكا تاما العبء المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة
لأفغانستان وعلى الاخص جمهورية باكستان الاسلامية . نتيجة للملجأ الذى
توفره لمئات الألوف من الشعب الافغانى من شيوخ ونساء وأطفال نزحوا
بفعل الاحتلال العسكرى السوفيتى .

واذ يؤكد أن الاحتلال السوفيتى لأفغانستان هو انتهاك لاستقلالها
واعتمادا على حرية شعبها وخرق فاضح لجميع المواثيق والاعراف الدولية كما
أنه يهدد خطير للسلا والأمن فى المنطقة وفى جميع أنحاء العالم .

فهو :

١ - يدين العدوان العسكرى السوفيتى الافغانى ويشجبه ويتأسف
له بشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية وبالدرجة
الأولى ميثاق الأمم المتحدة التى دانت هذا العدوان فى قرارها رقم ٢١٠٥
٢/٦ الصادر فى ١٤ يناير ١٩٨٠ وميناق منظمة المؤتمر الاسلامى ويدعو
جميع الشعوب والحكومات فى جميع أنحاء العالم الى مواصلة ادانتها لهذا
العدوان وشجبه كونه عدوانا على حقوق الانسان وانتهاكا لحرىات الشعوب
لا يمكن تجاهله .

٢ - يطلب باجسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفيتية
المتركزة فوق أراض افغانية ويكرر موقفه من أن على القوات السوفيتية أن
تتبع من القيام بأعمال الظلم والطغيان ضد الشعب الافغانى وأبنائه المناضلين
حتى رحيل آخر جندى سوفيتى عن أراضى أفغانستان . ويحث جميع الدول
والشعوب على تأمين الانسحاب السوفيتى بجميع الوسائل الممكنة .

٣ - يدعو الدول الأعضاء الى عدم الاعتراف بالنظام الافغانى غير
الشرعى والى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تلك البلاد الى أن يتم الانسحاب
التام للقوات السوفيتية من أفغانستان .

٤ - يدعو جميع الدول الأعضاء الى وقف جميع المعونات وجميع
اشكال المساعدة الممنوحة للنظام الافغانى الحالى من قبل الدول الأعضاء .

٥ - يحث جميع الدول والشعوب فى جميع أنحاء العالم على دعم
الشعب الافغانى وتقديم المعونة له واسعاف اللاجئين الذين أبعدهم العدوان
عن بيوتهم .

- ١٩٧ -

٦ - يوصى جميع الدول الأعضاء بأن تؤكد تضامنها مع الشعب الأفغاني في نضاله العادل من أجل صون دينه واستقلاله الوطنى وسلامة أراضيها واستعادة حقه فى تقرير مصيره .

٧ - يعلن بجديده تضامنه التام مع الدول الاسلاميه المجاورة لافغانستان ضد أى تهديد لأمنها ورفاهيتها ويدعو دول المؤتمر الاسلامى الى أن تدعم بصورة جازمة وتقدم كل تعاون ممكن لهذه الدول فى جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها الوطنى وسلامة أراضيها صيانة كاملة .

٨ - يفوض الأمين بتسليغ تبرعات للسلطات من الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد ودفع الأموال للسلطات المعنية بناء على توصية لجنة من ثلاث من الدول الأعضاء يشكلها هو نفسه بالتشاور مع الدول المعنية .

٩ - يدعو الدول الأعضاء الى أن تدرس عن طريق الهيئات المناسبة عند الاشتراك فى الالعاب الاولمبية التى ستجرى فى موسكو فى يوليو ١٩٨٠ حتى يذعن الاتحاد السوفيتى لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة وكذلك (دعوة) المؤتمر الاسلامى ويسحب جميع قواته فوراً من أفغانستان .

١٠ - يفوض الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى بأن يتابع تنفيذ هذه القرارات وأن يرفع تقريراً حول ذلك الى الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .

الوثيقة السادسة

نص قرار لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة حول أفغانستان بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٠ :

جنيف - اتخذت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة بـ ٢٧ صوتاً مقابل ٨ أصوات وامتناع ستة أعضاء عن التصويت ، قراراً يدين الاعتداء السوفيتى العسكرى على أفغانستان باعتباره « انتهاكاً فاضحاً لجميع القوانين والمواثيق والاعراف الدولية » .

ويطالب القرار ، المتخذ فى ١٤ فبراير ، ١٩٨٠ بـ « الانسحاب العاجل

- ١٩٨ -

وغير المشروط لجميع القوات السوفيتية المتمركزة فوق الاراضى الانغانية ،

وفيما يلى نص القرار :

ان اللجنة . . .

اذ تعيد الى الذاكرة أن احدى الغايات الأساسية فى ميثاق الامم المتحدة
هى « تطوير علاقات ودية بين الدول تركز على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية
وتقرير مصير للشعوب » .

واذ تشير الى أن ممارسة حق تقرير المصير قد مكنت الغالبية العظمى من
الشعوب فى عهد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبى من
تحقيق استقلالها الوطنى .

واذ تكرر تصميم الدول الأعضاء على رفض جميع أشكال وأنواع
الاحتلال والتوسع الأجنبى والسباق فى سبيل مناطق نفوذ . مقوية بذلك
سيادة واستقلال الدول وممارسة الشعوب لحقها بتقرير المصير .

واذ تعرب عن قلقها العميق للتصاعد الخطر فى التوتر واشتداد التنافس
واللجوء المتزايد الى التدخل العسكرى والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول
مما يضر بمصالح جميع الدول .

واذ تشعر بقلق خطير ازاء التدخل السوفيتى العسكرى فى أفغانستان
وتأثير هذا التدخل على حق شعب أفغانستان المسلم فى ممارسة حقه بتقرير
مستقبله السياسى .

واذ تؤكد أن الاحتلال السوفيتى لأفغانستان يشكل انتهاكا لاستقلال
تلك البلاد واعتداء على حرية شعبها وانتهاكا فاضحا لجميع القوانين والمواثيق
والاعراف الدولية . فضلا عن كونه تهديدا خطيرا للسلام والأمن فى المنطقه
وفى جميع أنحاء العالم .

واذ تعتبر أن استمرار وجود قوات الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان
ومحاولتها فرض الأمر الواقع والعمليات العسكرية التى تقوم بها هذه القوات
ضد الشعب الافغانى يهزأ من المواثيق والاعراف الدولية وينتهك حقوق
الانسان بصورة فاضحة .

- ٢٩٩ -

واذ ندرك ادراكا تاما العبء المالى الضخم الذى تتحمله دول مجاورة
لافغانستان • وعلى الأخص جمهورية باكستان الإسلامية التى قدمت ملجأ
لمئات الألوف من الشعب الافغانى من كهول ونساء وأطفال نزحوا بفعل
الاحتلال العسكرى السوفيتى •

واذ تعيد الى الذاكرة القرار رقم سن - ٢/٦ الصادر فى ١٤ يناير ،
١٩٨٠ عن الجلسة الطارئة الخاصة السادسة للجمعية العمومية التى أعربت
عن أسفها البالغ للتدخل العسكرى فى أفغانستان ودعت الى انسحاب القوات
الأجنبية من تلك البلاد •

واذ تشير الى القرار الذى اتخذته الجلسة الاستثنائية الأولى للمؤتمر
الاسلامى لوزراء الخارجية حول التدخل السوفيتى لعسكرى فى أفغانستان :

١ - تدين العدوان العسكرى السوفيتى على الشعب الأفغانى وتشجبه
وتأسف له بشدة كونه خرقا فاضحا للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية
وبالدرجة الأولى ميثاق الأمم المتحدة وتدعو جميع الشعوب والحكومات فى
جميع أنحاء العالم الى مواصلة أدانتها لهذا العدوان وشجبه كونه عدوانا
على حقوق الانسان وانتهاكا لحريات الشعوب •

٢ - تطالب بالانسحاب العاجل وغير المشروط لجميع القوات السوفيتية
المتركزة فوق أراض أفغانية •

٣ - تكرر القول بأن على القوات السوفيتية أن تمتنع عن القيام
بأعمال لظلم والطغيان ضد الشعب الافغانى حتى يتم الرحيل التام للقوات
السوفيتية عن أراض أفغانستان •

٤ - تدعو جميع الدول الأعضاء الى الامتناع عن تقديم أية مساعدة
الى النظام لافغانى لحالى مفروض فرضا •

٥ - تحت جميع دول والشعوب فى جميع أنحاء العالم على تقديم
مساعدة سخية وعون الى اللاجئين من أفغانستان الذين أقصوا عن بيوتهم •

٦ - توصى بأن تؤكد جميع الدول الأعضاء تضامنها مع الشعب
الافغانى فى نضاله العادل من أجل دينه واستقلاله الوطنى وسلامة أراضيه
واستعادة حقه فى تقرير مصيره وان تقدم كل مساعدة ممكنة له من أجل هذه
الغاية •

- ٢٠٠ -

٧ - تعلن بجدية تضامنها التام مع الدول المجاورة لافغانستان ضد
أى تهديد لأمنها ورفاهيتها وتدعو جميع الدول بقوة لتأييد هذه الدول وتهيئ
كل تعاون ممكن معها فى جهودها الرامية الى صون سيادتها واستقلالها
وسلامة أراضيها صيانة كاملة .

الوثيقة السابعة

مقتطفات من البيان المشترك للمجتمع الاوروبى ورابطة دول جنوب شرق آسيا
- حول قضايا سياسيه بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٠ :

١ - بمناسبة الاجتماع الوزارى الثانى للمجتمع الاوروبى ورابطه
دول جنوب شرق آسيا فى كوالا لامبور فى ٧ و ٨ مارس ١٩٨٠ ، عقد وزراء
خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية
الدول الأعضاء فى المجتمع الاوروبى اجتماعات رسمية أجريا خلالها نبدا
مكننا فى وجهات النظر حول المشاكل الاقليمية والدولية والتطورات التى
حصلت منذ اجتماعه فى بروكسل فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٨ وقد
أعادوا تأكيد التزامهم بالعمل تجاه سلام عالمى وتعاون وتغاهم دوليين ونمو
اقتصادى وعدالة اجتماعية وحقوق الانسان . وشددوا أيضا على الحاجة لأن
تنفيذ جميع الدول تفيدا كليا بالمبادئ التالية : احترام سيادة واستقلال
وسلامة أراضي جميع الدول وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمال القوة
وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . واتفقوا على أن هذه
المبادئ هى ذات أهمية حيوية للعلاقات بين الدول . وقد جرت المناقشات فى
روح من الود البالغ والصدقة المتبادلة .

٢ - ان وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق
آسيا ووزراء خارجية الدول الاعضاء فى المجتمع الاوروبى . بعد أن حللوا
التطورات الدولية الراهنة أعربوا عن قلقهم البالغ لئيشوء مصادر جديدة
وخطرة للتوتر فى وقت لم يتم فيه إيجاد حلول لمصاعب أخرى خطيرة تؤلف
مساكن بالغة الصعوبة . وقد لاحظوا أن التوتر والصعوبات كامنة فى صور،
رئيسية فى مناطق العالم الثالث حيث توفر مناخ من السلام والتعاون الدولى
هو أمر لا مفر منه لانجازات التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .
وقد حنوا المجتمع الدولى وخصوصا الأمم المتحدة وأمينها العام على العمل
بنشاط من أجل حل المشاكل بمقتضى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرقى

- ٢٠١ -

آسيا ، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي عن قلق بالغ لتدخلين مسلحين سافرين من قبل دولتين أجنبيتين ضد دولتين من دول عدم الانحياز في آسيا هما التدخل الفيتنامي المستمر في كامبوتشيا والتدخل السوفيتي المسلح في أفغانستان . وقد تأسوا بشدة للتدخلين المسلحين ضد هذين البلدين وكان القاسم المشترك بين التدخلين فرض الإرادة على دولتين صغيرتين مستقلتين من قبل دولتين أجنبيتين عن طريق استخدام القوة في انتهاك سافر للقانون الدولي مهددين بذلك الأمن والسلام الدوليين . وقد دعيا الى تنفيذ مبكر لقرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة رقمى ٣٤/٢٢ وأى ١ س - ٦/٢ الصادرين فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ و ١٤ يناير ١٩٨٠ على التوالى بما فى ذلك الانسحاب التام للقوات الأجنبية من كامبوتشيا وأفغانستان .

٤ - أعرب وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبي عن أسفهم البالغ لحجب تقرير المصير عن شعبى كامبوتشيا وأفغانستان الذين يجب أن يستمع لهما بتقرير مستقبلهما السياسى دون تدخل أجنبى أو اكراه أو اخافة . وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ لمعاناة شعبى كامبوتشيا وأفغانستان اللذين أجبروا على ترك بلديهما بسبب اعتداء خارجى واللذين تعتبر المساعدة المادية الآن ضرورية لكليهما .

٥ - ان وزراء خارجية الدول الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووزراء خارجية الدول الأعضاء فى المجتمع الأوروبي اذ أخذوا بعين الاعتبار نتائج اجتماع الدول التسع فى روما فى ١٩ فبراير ١٩٨٠ والمؤتمر الاسلامى لوزراء الخارجية فى اسلام آباد من ٢٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٠ ، ناشدوا جميع الدول أن تحترم سيادة أفغانستان واستقلالها السياسى وسلامة أراضيها وطابع عدم الانحياز الذى تتصف به . وفى هذا السياق اتخذوا وجهة النظر القائلة أن الازمة يمكن التغلب عليها بصورة بناءة عن طريق بروز أفغانستان محايدة وغير منحازة خارج نطاق المنافسة بين الدول .

المباب الرابع
ف أفريقيا

الفصل السادس

السودان ومشكلة الجنوب

١ - الاطار التاريخي السوسيولوجي :

عبر المؤرخ البريطاني الذائع الصيت ارنولد توينبي Tonybee أوضح تعبير عن قضية السودان قائلًا (١) : « أنها قضية أفريقية المنقسمة الى قسمين ، مجسدة في نطاق محدود . ولذا فإن السودان اذ يحمل مصيره بين يديه يحمل مصير أفريقيا في الوقت نفسه . فاذا نجح السودان في التوفيق بين العنصرين اللذين يتألف منهما أبناؤه سيكون قد قام بعمل انشائي رائد للقارة بأسرها ، أما اذا احتدم الصراع في السودان وأزم من فسوف يؤدي ذلك الى زيادة التوتر بين قسيمي أفريقيا في كل مكان وسيتحول جنوب السودان - سواء طال الزمن أم قصر - الى بؤرة تتجمع فيها عناصر البغضاء من جانب أفريقيا الزنجية ضد أفريقيا الشمالية . واذا وصلت الامور الى هذا الحد فإن انشطار القارة الافريقية قد يصبح نهائيا . لقد ألقى القدر على عاتق أبناء الشمال عبئا جسيما » .

وقد تحمل أبناء شمال السودان الأعباء المرهقة في خوض معركة السلام مع الجنوب من أجل اقامة الوحدة الوطنية في السودان واقامة نظا ادارى خاص بالجنوب لحل مشاكله الخاصة مع التسليم بوجود فوارق بين الشمال والجنوب وخاصة في الناحية الديموغرافية حيث يوجد نوعان رئيسيان للسكان في السودان : النوع الذي يسمى بالأسمر والنوع الأسود . ويرى أحد المؤرخين المعاصرين (٢) أنه « في أغلب الظن أن النوع الأول جاء أصلا من بلاد العرب عندما خرجت موجات متعاقبة من شبه الجزيرة العربية في اوقات مختلفة متأثرة قبل كل شيء بالتغيرات المناخية والجفاف الدوري الذي كان يحتم على السكان أن يهاجروا » .

أما النوع الأسود وه سكان جنوب السودان فهم ينتمون الى افريقيا الاستوائية وغيرها من مناطق العالم مثل جنوب الجزيرة العربية والهند واستراليا أيضا . لكن هذه التقسيمات التي ترجع جذورها الى الماضي البعيد

لا يمكن أن تكون اليوم تقسيمات كاملة ، فكثير ممن يسمون بالعرب لهم قسّمات الزواج ، وبعض من يطلق عليه وصف الزواج ليست لهم قسّمات زنجية .

وهناك رأى آخر (٣) يقول أنه من المشكوك فيه أن يكون في السودان أناس يمكن اعتبارهم زنجيا حقيقيين حيث طباع سكان السودان غير زنجية وممارستهم للرعى بل وتركيب لغتهم الى حد ما انما ترجع الى عوامل الاختلاط والهجرة . وهذا الرأى لا يميل الى استخدام كلمة « العرب » للدلالة على مميزات عنصرية ، وأن علماء السلالات لا يستخدمون هذه الكلمة الا بمعنى تاريخي فحسب للدلالة على أولئك الذين هاجروا من بلاد العرب الى السودان وأبنائهم وعلى الجماعات غير المتجانسة التي احتوتها القبائل العربية والتي اقتنست حضارتها .

أما العرب فلم يكن عددهم كبيرا في السودان في أي وقت من الأوقات وقد اختلطوا حيث أقاموا وتزوجوا مع السكان المحليين سواء كانوا من أهل النوبة أو من الزواج ، وترتب على ذلك أن أصبح في السودان اليوم جميع درجات الامتزاج بين سمر الشمال وزنوج الجنوب ، كما لم تنشأ ثقافة خاصة يمكن أن توصف بأنها ثقافة عربية وإسلامية تماما (٤) ، ويستدل على ذلك من نتائج الإحصاء السكاني الذي أجرى عام ١٩٥٦ اذ بلغ مجموع سكان السودان ١٠٢٦٣٠٠٠ نسمة من بينهم ٢٧٩٣٠٠٠ يعيشون في المديرية الجنوبية الثلاث وهو رقم يوازي ربع السكان . وقد أورد الإحصاء أسماء ٥٧٢ قبيلة أو عشيرة يتراوح عدد المنتمين اليها بين المليون - مثل قبيلة الدنكا - حتى يصل الى بضع عشرات من الأفراد في بعض المجموعات ، ورغم أن ٣٩٪ من السكان ينحدرون من أصل عربي فقد أثبتت نتائج هذا الإحصاء أن من يتكلمون العربية كلغة أصلية يتجاوزون ٥٠٪ أما الآخرون فيستخدمون لغات صنفها الإحصاء الى اللغات النيلية والنيلية الحامية والفورادية والافريقية .

أما عن الفوارق الحضارية بين شمال السودان وجنوبه فالملاحظ أن جنوب السودان لا تسود بين سكانه حضارة متجانسة وقد قام علماء الأنثروبولوجيا بتصنيف سكان جنوب السودان تبعا للأصل التاريخي والتكوين العرقي واللغة والبيئة الجغرافية الى ثلاث مجموعات : « فالنيليون يتألفون من الدنكا والنوير والشلوك والانواك وهـ يعيشون في الأغلب في مديرتي بحر الغزال وأعلى النيل ، وتضم كل واحدة منها عدة قبائل ، والبيئة الجغرافية للنيليين تجعلهم يعتمدون على الزراعة وتربية الماشية والتي تعتبر أيضا - أي الماشية -

الآداة التي تيسر لهم الزواج كما أنها بمثابة الوسيط الذي يتصلون عن طريقه بالأشباح وبأرواح الأسلاف » . أما المجموعة النانية فهـ النيليون الحاميون ويتألفون من المورلي والديدينجا والبويا والتوياسا واللاتوكا ويقيم معظمهم فى المديرية الاستوائية كما تعيش أفسام منهم فى أوغندا وكينيا ، وأخيرا تأتي القبائل السودانية وهى التى تشكل المجموعة الثالثة فى سكان جنوب السودان وتتألف من القبائل العديدة والصغيرة الحجم التى تسكن المناطق الغربية والجنوبية الغربية من جنوب السكان وأهم قبائل هذه المجموعة هى الأزاندى(٥) .

وهذه القبائل وغيرها لم تنشأ كلها فى جنوب السودان ، والقبائل الأخرى المتناثرة - بخلاف المجموعات الثلاثة السابقة - ليس بينها قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يمكنها من السيطرة عليها واحتوائها . وقد أدت الاختلافات العرقية والسلالية بين القبائل إلى استخدام لغات مختلفة فضلا عن التباين الواضح فى المؤسسات السياسية والدينية . والمجموعات اللغوية الرئيسية هى اللغات النيلية واللهجات المتفرعة عنها ومن بينها لهجة الذنكا والنوير والشلوك والاكولى والبورون ، وهناك أيضا مجموعة اللغات البادية ومجموعة اللغات الديقينية ومجموعة اللغات الأزنديّة وما يتفرع عن هذه المجموعات من لهات مرتبطة بها . وفى عام ١٩٥٦ بلغ مجموع اللغات المستخدمة فى جنوب السودان ١٢ لغة لكن اللغة التى أخذت فى الانتشار والسائدة اليوم فى جنوب السودان هى اللغة العربية .

وبخصوص الناحية الدينية فما زالت الوثنية منتشرة بين معظم سكان جنوب السودان وينقسم عدد السكان غير الوثنيين حسب التقديرات التى أجريت فى منتصف الخمسينات الى المجموعات التالية :

المسلمون من أبناء الجنوب	١٢ر٠٠٠ - ٢٢ر٠٠٠
البروتستانت	٢٥ر٠٠٠ - ٢٠ر٠٠٠
الروم الكاثوليك من أبناء الجنوب	١٨٠ر٠٠٠ - ٢٠ر٠٠٠

المجموع ٢٢٧ر٥٠٠ - ٢٥٣ر٠٠٠ (*)

(*) المصدر :

Sudan Government, Report of the Commission of Enquiry on the Southern Sudan Disturbances, Khartoum, 1956, pp 5-8.

وسكان جنوب السودان يمثلون ١٠٪ من مجموع السكان • والأغلبية الوثنية منهم يؤمنون بوجه عوم بوجود آله قدير يطلق عليه الدنكا غير أن هذه القبائل تعتقد أن أرواح السلف تلعب دورا في حياة القبائل اليومية أكبر من دور الآلهة نفسها لأن أرواح أسلافهم تتجسد في الأجيال المتعاقبة من صانعي الامطار والرؤساء الروحانيين ، وهم أشخاص يجيئون بين السلطتين الروحية والدينية ، وعموما فإن هذه الأديان الوثنية هي أديان قبلية بحته ولا تصلح لأن تكون أساسا لنشاط مشترك بين القبائل •

أما عن التنظيمات السياسية في الجنوب فإنها تختلف من قبيلة الى أخرى ، فلدى الشلوك نظام مركزي يقو على رأسه ملك يحظى بالقداسة بين أتباعه • أما الدنكا والباري فتضع السلطة العليا بين يدي الرئيس الروحي وهو في نفس الوقت صانع الامطار • وعند قبائل النوير يمارس السلطة فيها أشخاص يستندون الى أساس ديني أكثر مما يستندون الى أساس سياسي (٦) •

أما المسيحية ومدى انتشارها في الجنوب فإن هذه النقطة نحتاج الى وقفة لتحليل وتفسير الدور الذي لعبته مدارس التنصير منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر حينما شرعت جمعيات التنصير المسيحية في انشاء المدارس والكنائس معا • ويرى الاستاذ محمد عمر بشر (٧) وهو من كبار رجال الخارجية السودانية - يرى في دراسة له أن تقدم جمعيات التنصير المسيحية جاء بطيئا نظرا لصعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات وانتشار المستنقعات بالإضافة الى نقص الموارد المالية اذ كان الجنوب أشد تخلفا من الناحية الاقتصادية عن الشمال ، وقد جاء تعدد اللغات والافتقار الى لغة محلية كبرى عاملا أدى الى تأخر النهوض بالتعليم فضلا عن قسوة الظروف المناخية وانتشار الامراض والهجرة المتصلة التي تطلبتها طبيعة الترحل التي تغلب على بعض القبائل ••

وبالإضافة الى العوامل السابقة جاءت الشكوك والعداء من جانب القبائل وندرة المدرسين وخوف شيوخ القبائل من أن يؤدي التعليم المسيحي الى تنشئة جيل يبتعد عن حياة القبيلة أو الأسرة ويؤدي الى حرمان القبيلة من أبنائها ، وقد انعكس ذلك على نوعية الذين تلقوا التعليم في هذه المدارس حيث كانت أغلبيتهم من أبناء العبيد الذين اعتقوا أو من أبناء رؤساء القبائل الذين أرسلتهم الحكومة الى مدارس بعثات التنصير كرهائن (٨) •

كانت الأغلبية الساحقة من رجال بعثات التنصير من الروم الكاثوليك وكانت ارسالياتهم أكبر الارساليات في الجنوب وكان أكثر العاملين فيها من الايطاليين والالمان ممن « لا يصلحون لمدرّس اللغة الانجليزية » . وفى عام ١٩١٠ دارت مشاورات بين رجال الارسالية الكاثوليكية وجمعية مبشرى الكنيسة بشأن اعطاء الأفضلية فى تولي الوظائف لمن يتكلمون اللغة الانجليزية ولا بد من أن تبذل الحكومة جهدها لتشجيع استخدام اللغة الانجليزية كداة يمكن من خلالها اتعام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب .

وكان رجال بعثات التنصير يخافون من انتشار الاسلام فى السودان والتي أنشأها الجيش ، واستمرت اللغة العربية أداة للاتصال بين المستويات غير أن أبناء اجنوب قد ترددوا على المدارس التي تقوم بتعليم اللغة العربية الجنوبي كذلك فقد وضعوا الفيود على تعلم اللغة العربية بغرض اختفائها تماما الدنيا من رجال الادارة التجار . وعموما فقد أصبحت اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للجنوب ، وكان الانفصال فى اللغة بين الجنوب والشمال هو النتيجة الطبيعية لاحتكار الارساليات المسيحية الأوربية أمور التعليق ووضع ادارة الجنوب فى أيدي الموظفين البريطانيين . ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السلمية فى الجنوب ازداد الاهتمام بفضية التعليم ، وفى عام ١٩١٨ كتب أحد المسئولين قائلاً (٩) : « أنه ليس فى الوسع تحقيق مزيد من التقدم فى الادارة أو التجارة فى الجنوب ما لم يتفق السكان المحليون قدرا من التعليم ، فالادارة تتطلب طبقة من الموظفين المحليين القادرين على العراة والكتابة بلغتهم الخاصة وعلى انجاز الاعمال المكتبية لرؤسائهم والعمل لتنمية بلادهم على أساس مدرّس وتقديمى » . وحذر التقرير من استمرار التعليم الدينى من جانب مدارس المبشرين لأنها لا توضح لأبناء البلاد أن الحكومة هي المعامل الجوهري المسيطر على حياتها بينما ينبغي أن تكون هذه الفكرة هي النقطة الجوهرية فى التعليم ، وطالب التقرير بإنشاء مدرستين حكوميتين لكن هذه الاقتراحات قد رفضت فى حين نجحت جمعيات رجال التنصير فى أرساء خدمة ونشر المسيحية ومنع انتشار الاسلام فى الجنوب ، وساعد على ذلك أيضا حماس رجال التنصير الدينى ورؤيتهم بضرورة السعى لتنصير جميع سكان البلاد مسلمين ووثنيين ، جنوبيين وشماليين أيضا . وقد وصف اللورد كرومر - قنصل بريطانيا ومندوبها السامى فى القاهرة والحاكم الفعلى لمصر والسودان حتى تقاعده سنة ١٩١٠ - وصف كرومر الضغوط الشديدة التي تعرض لها للنزول على وجهة نظر رجال التنصير فى خطاب أرسله الى لورد لانز داون جاء فيه : « أننى مازلت أحاصر حصارا عنيفا يحيط بى من كل الجهات لكى أوافق على التنصير فى السودان ، فالكاثوليك يسكن ومن خلفهم

الحكومة النمساوية والكنيسة الانجليزىة يدعمها عدد من الآباء ذوى الجاه والنقوذ والجمعية المسيحية وغيرها من الجمعيات التبشيرية لهم جميعا نفس الشعار » .

غير أن نشاط الجمعيات التنصيرية (١٠) لم يمتد الى شمال السودان أثناء السنوات الأولى من الحقبة الانجليزى المصرى للسودان الا فيما يتعلق بفتح المدارس وبناء كنيسة انجيلية فى الخرطوم .

وقد قسمت المديرىات الجنوبية الى اقاليم لكل واحد منها سيطرة من جانب احدى الكنائس أو المذاهب المسيحية المختلفة والتي تمارس فيها نشاطها بحرية تامة بهدف تنصير السكان وباعتبارهم « همجا متوحشين ليست لديهم مبادئ التفكير السلي . أو حسن السلوك » - وهو ما جاء فى التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ . وعموما فقد مضت الجمعيات التنصيرية فى مزاولتها لنشاطها فى جنوب السودان تحت سماع وبصر وحماية الحكومة ورعايتها وهو ما كان له

السودان . وحتى عندما أنشئ جيش محلى من أبناء جنوب السودان فان السياسة البريطانية استمرت تشجع نشاط رجال التنصير المسيحيين بهدف اخضاع السكان لسلطان الحكومة واتخذت تحقيق هذا الهدف وسائل عديدة وهو ما يستدل عليه فى تقرير كتبه ر . س . أوين حاكم مديرية مونجلا فى عام ١٩١٠ قائلا : « أنه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظرا لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين وأن يقوم الاما- بالفاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فانه يقترح « تشكيل فرقة استوائية للخدمة فى الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان وتلقى فيها الاوامر باللغة الانجليزىة وتقام فيها الشعائر المسيحية » .

وقد أقر ونجت - حاكم السودان العام آنئذ - هذا الاقتراح وبدأ تنفيذه واستمر تجنيد أبناء السودان الجنوبي لهذه الفرقة حتى عام ١٩١٨ . ورأى ونجت فى « الفرقة الاستوائية » قوة أفريقية تستطيع الوقوف فى وجه الثورة العربية فى السودان ، وكان قد أتيح له أثناء عمله كمدير للمخابرات العسكرية فى الجيش المصرى ثم كحاكم عام للسودان أن يدرك عمق المشاعر الدينية لدى السودانيين وهى المشاعر التى انفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى فى شكل مظاهرات محلية عديدة ضد الغزاة . وكان المسئولون عن الأمن فى السودان هم الجنود السودانيون المسلمون الذين لا يمكن الاطمئنان دائما الى ولائهم اذا طلب منهم قمع حركات اخوانهم فى الدين .

وكان انشاء جيش محلي في الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمرا في غاية الأهمية وخاصة في الحد من انتشار الاسلام في جنوب السودان حيث كان أبناء الجنوب الوثنيين من رجال القبائل يعدون - في نظر رجال التنصير والادارة على السواء - عناصر صالحة لاعتناق دين جديد . ومن هنا كانت أهمية اتخاذ خطوات من جانب السياسة البريطانية تجاه الجنوب تتلخص في أن تتجمع في الجنوب طائفة مسيحية كبيرة ترتبط فيما بعد بأوغندا وتشكل حاجزا متينا يقف في وجه انتشار الاسلام .

وتجدر الإشارة الى أن انفجار الثورة المصرية عام ١٩١٩ (١١) كشف مخاطر استمرار السياسة البريطانية على نفس النهج السابق خاصة وقد غدا من المحتمل أن تسرى روح الثورة الوطنية في مصر الى شمال السودان وبالد الى المديرية الجنوبية ومن بعدها الى الممتلكات البريطانية في أواسط وشرق أفريقيا مما يهدد مصالح الامبراطورية في تلك الجهات ، ومن ثم فقد سعت الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين لفصل السودان عن مصر اداريا وماليا وسياسيا أيضا ، كما سعت في نفس الوقت ولنفس السبب لتعميق الخلافات الكائنة بين شمال السودان وجنوبه بهدف فصل الجنوب عن بقية أجزاء السودان وعزل مديريات جنوب السودان عن المؤثرات الاسلامية ، فلا يستخدم فيها من المآمر - جمع كلمة مآمر - غير السود الا اذا دعت الضرورة القصوى لذلك وفي الحالات النادرة التي كانت تحتج استخدام مآمر مصريين في الجنوب فان الادارة تتحرى أن يكونوا من الاقباط ما أمكن ، يضاف الى ذلك أن الأحد قد جعل يوم العطلة الاسبوعية بدلا من يوم الجمعة كما هو الحال في المديرية الشمالية ، وإن الجمعيات رجال التنصير المسيحية كانت تلقى كل تشجيع ممكن من قبل الادارة وعموما فقد استمر اهتمام المسؤولين منذ ذلك الوقت بدور حول فصل الجزء الجنوبي (الأسود) عن الاقلية الشمالي (العربي) من السودان وضمه آخر الأمر الى ادارة أخرى تنشأ في أواسط أفريقيا .

وقد شهدت هذه الفترة أيضا عدیدا من المذكرات (١٢) التي قدمت للجنة سياسة حكومة السودان في المديرية الجنوبية . وجميع هذه المذكرات تحوى التوصيات التي على أساسها تصاغ السياسة البريطانية ، واتجهت سياسة فصل جنوب السودان عن شماله . وتتناول إحدى هذه المذكرات موضوع الفصل بلهجة حاسمة فتقول : « انه لابد من دمج الاقاليم الزنجية من السودان في ادارة « ممتلكاتنا الأخرى » مثل أوغندا وشرق أفريقيا . أما المديرية العربية فتتطلب نوعا آخر من الترتيبات الادارية . ولذلك فلا بد من بحث إمكان انشاء اتحاد فيدرالى في أفريقيا الوسطى يكون تحت الادارة البريطانية ويضاف اليه السودان الزنجى في الوقت المناسب طبعاً » .

وبناء على هذه لسياسة فقد تقرر ألا يشترك مديرو المديريات الجنوبية في اجتماعات المديرين التي كانت تعقد سنويا في الخرطوم الا اذا طلب اليهم ذلك ، بل أن يجتمعوا وحدهم في الجنوب وان يكونوا على صلة دائمة بأقراهم ونظرائهم من مديري المديريات في كينيا وأوغندا . ويرى أحد الباحثين أن الطريقة التي تعرض بها الحاكم لهذا الموضوع في تقريره السنوي لعام ١٩٢٠ كانت متلا آخر من أمثلة التضييل الرسمي بشأن سياسة الجنوب ، فقد جاء في أحد التقارير بهذا الخصوص : « ان فرقا طبيعيا قد برز تلقائيا بين المديريات التي يسهل الاتصال بها وتلك التي يصعب الوصول اليها : اذ لا يتمكن من حضور الاجتماع في الخرطوم سوى مديري المجموعة الأولى من المديريات ، وقد انضح فيما بعد أن الفرق المشار اليه بين هاتين المجموعتين من المديريات انما يطابق الفروق القائمة بين الأجزاء العربية والأجزاء الزنجية من السودان مطابقة تامة ، فجميع المديريات السابقة - حلفا ، ودقلا ، وبربر والبحر الأحمر ، والنيل الأزرق ، والنيل الأبيض (باستثناء كسلا وحدها) موصولة بالخرطوم بالسكك الحديدية ، بينما يستحيل الوصول الى أقرب المديريات الزنجية الا بالسفر النهري مدة لا تقل عن خمسة أيام ، ولذلك فان مديري هذه المديريات يجتمعون وحدهم في أى مكان يختارونه جنوب الخرطوم (١٣) » .

٢ - الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية :

صدرت في عا ١٩٢٢ لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور وقد نصت على حق الحاكم العام في اعتبار أى جزء من السودان « منطقة مغلقة » اذ جاء في المادة (٢٢) من اللائحة « ٠٠ من حق الحاكم العام أن يعتبر أى اقليم منطقة مغلقة اغلاقا كاملا أو جزئيا بالنسبة للسودانيين أو غير السودانيين » . كما منحت هذه المادة الحاكم أن يضع القيود على دخول الأشخاص الى تلك المناطق وتحديد الشروط للسماح لهم بدخولها . ومنحت المادة (٢٣) الحاكم العاد حق « اغلاق أى منطقة من السودان في وجه التجارة التي يقوم بها أى أشخاص من غير القاطنين بتلك المنطقة » .

وفي نفس الوقت فقد صدر مرسوم بالمناطق المغلقة (عام ١٩٢٢) فأعلن اعتبار مديريات دار فور والاستوائية وأعلى النيل بكاملها مناطق مغلقة كما اعتبر أجزاء من مديرية كردفان الشمالية والجزيرة وكسلا من المناطق المغلقة التي لا يجوز لأى شخص من غير أبناء السودان أن يدخلها أو يقيم بها الا اذا حصل على تصريح بذلك من وزير الداخلية أو من حاكم المديرية التي

نعم المنطقة المغلقة فى دائرتها ، كما أنه من حق وزير الداخلية أو حاكم المديرية أن يمنع أى شخص من أبناء السودان من دخول هذه المناطق أو الإقامة بها » .

وقد اعتبر هذا القانون (١٤) من أكثر الوسائل التى اتخذتها الإدارة البريطانية فعالية فى إبعاد العرب والمسلمين - مصريين كانوا أم سودانيين شماليين أم نيجيريين أم غيرهم من المسلمين الأفريقيين - عن المديرية الجنوبية وفى تمكين الإدارة والمبشرين من صبح تلك المديرية بألوان مختلفه من الديانات والنفقات غير الإسلامية والعربية فقد أدخل بمقتضى ذلك القانون نظام تصاريح جديد وخول الحاكم العام سلطة إعلان أى جزء من السودان منطقة مغلقة وهذه المناطق المغلقة قسمان : قسم منها سمي مناطق مغلقة تماما وقد حرم على الأجانب والسودانيين تحريما تاما ، والقسم الثانى مناطق مغلقة عادية ان شاء الإداريون منحوا التراخيص لدخولها وان شاءوا منعوها أو سحبوها منهم بعد منحها دون إبداء أى سبب .

أما مغزى هذا القانون والقيود الواردة فيه فقد ظهرت عند التطبيق بصورة جلية بعد أن كشف النقاب عن منشور سرى (١٥) أعده السكرتير الإدارى ، السير هارولد ماكمايكل فى يناير ١٩٣٠ والذى أصبح محور سياسة الفصل البريطانى تجاه جنوب السودان إلى أن الغيت هذه السياسة عام ١٩٤٦ . فقد جاء فى ذلك المنشور « أن الهدف الذى ترمى إليه الحكومة هو تشجيع التجار الإغريق والسوريين (المسيحيين) بدلا من الجالية (وهم العرب المسلمون من السودانيين الشماليين) ، بمعنى تقليل تصاريح الدخول الممنوحة لهؤلاء باستمرار . ولكن فى دهاء وحكمة ودون أثاره ، والذين يبقى على تصاريحهم من الجلالة يجب أن يكونوا منتقين ممن ليست لهم أى اهتمامات أو نشاط خارج ميدان المعاملات التجارية وأن يكونوا الجلالة محصورين فى المدن والطرق الرئيسية فقط .

ولم يستهدف قانون الجوازات لعام ١٩٢٢ إبعاد الشماليين عن الجنوب فحسب بل كان يهدف أيضا إلى إيقاف هجرة الجنوبيين إلى الشمال حيث كانوا يطلعون العمل ومستوى معيشة أعلى مما هو متاح لهم فى الجنوب . ولذلك فقد حرم القانون المذكور تشيغل أى شخص (جنوبى) فى أى جزء من القطر السودانى إلا بعد الحصول على ترخيص خاص ودفع مبلغ جحيه سودانى واحد عن كل عامل . يسمح بتشغيله بموجب الترخيص الممنوح لهذا الغرض ، على ألا يزيد عدد العمال الذين يستخدمهم صاحب أى رخصة عن مائه وخمسين .

وقد أضاف هذا القانون الى هذه العرافكل معوقات أخرى منها: أن الاخلال بأى شرط من الشروط التى تمنح الرخصة بناء عليها تكون عاقبته فقدان المبلغ المدفوع عند صدور الرخصة زائدا السجن لمدة. قد تبلغ الستة أشهر أو دفع غرامة لا تزيد على الملة جنيه أو العفو بتان معا . كذلك خول قانون الجوازات المسئولين الاداريين سلطة طرد الشخص من المنطقة المغلفة التى كان قد سمح له بدخولها ثم مصادرة أملاكه كلها أو بعضها :

وبالرغم من هذه القيود الصارمة فان العلاقات بين سكان الشمال وسكان الجنوب لم تكن قاصرة على نطاق المعاملات التجارية من بيع وشراء أو اجارة واستئجار بل كانت انسانية واجتماعية أيضا وتحدث بالتزاوج أحيانا أو من العمل معا فى دواوين الحكومة . غير أن فرص التزاوج بين الشماليين والجنوبيين قد ضاقت فى الفترة اللاحقة نتيجة لتطبيق قانون الجوازات كما ضعفت حوافزه بسبب منع الأزواج الشماليين من اصطحاب أولادهم وأمهاتهم الجنوبيات الى الشمال . أما الموظفون الشماليون فى الجنوب فقد أمر السركتير الادارى فى منشور أصدره بالاستغناء عنهم والتخلص منهم ، وبرر ذلك بعجز « الاولاد المحليين » - كما أسماهم - عن ملء الوظائف العليا فى دواوين الحكومة ، كما عبر عن قلقه لاعتماد الحكومة على الارساليات فى تأهيلهم بأعداد لا تتناسب بالضرورة مع حاجة الحكومة ودواوينها . بل أنه وجد ضرورة اقضاء الشماليين عن مراكز السلطة والنفوذ الادارية والاجتماعية فى الجنوب ، واستبدالهم ما أمكن بأشخاص جنوبيين .

ونظرا لحساسية الموضوع فقد وجه ماكمايكل الموظفين البريطانيين فى الجنوب الى ضرورة التزام الحيطة والحذر وتخير الوسائل المناسبة للوصول الى الغاية المطلوبة . . . « يجب ألا يفكر أحد فى طرد هؤلاء الناس بالجملة . بل ينبغى أن يكون الابعاد فرديا وأن تلتمس له أسباب كافية فى كل حالة بحيث يكون فى امكاننا متى ما دعت الضرورة تقديم تفسير كامل أو اجابة مقنعة أو شكوى يقدم بها أحد . . . » (١٦) .

وبخصوص الصعاب المتعلقة بتدريب الموظفين الجنوبيين واعدادهم فقد رأى ماكمايكل أن التغلب على هذه المشكلة يكون بتشجيع الارساليات على زيادة تعاونها مع الحكومة وتجاوبها مع السياسة التى اختطتها لادارة الجنوب . كذلك فقد تنبه ماكمايكل الى موضوع اللغة ففى الجنوب تقرر « أنه من المعلوم والمسلم به أن اللغة العربية قد أصبحت هى اللغة السائدة فى كثير من أجزاء الجنوب بما فى ذلك مدينة واو نفسها وإن اللهجات المحلية قد أندثرت أو

كادت « ولكنه مضى يقول بأنه : « على الرغم من ذلك .. فلا بد من بذل كل جهد ممكن لزرحة اللغة العربية من مكانتها تلك واقامة اللغة الانجليزية مكانها حتى تصير هى لغة التفاهم المعتادة . وبناء عليه فانه يجب على كل موظف لا يتحدث اللهجة المحلية أن يستعمل اللغة الانجليزية فى المخاطبة فاذا لم يكن ذلك ممكنا فان يتعين استخدام مترجم يساعد الموظفين على التفاهم وان ذلك خير من استعمال اللغة العربية حتى يحسن الموظف التحدث باللهجة المحلية ، وعموما فقد كانت السياسة البريطانية تجاه الجنوب مصممة تماما على زرحة اللغة العربية عن مكانتها والتي كانت تعتبر اللغة الرسمية بل واللغة الحضرية عند كثير من الجنوبيين(١٧) .

أما عن التعليم فانه تجدر الاشارة الى أن اللجنة الاستشارية لشئون التعليم فى المستعمرات كانت قد دعت حكومات المستعمرات الى استخدام معلمين من الاقباط من أبناء الشمال وبذل جهد أكبر فى مجال الخدمات التعليمية وخاصة بعد أن أدت الحرب العالمية الأولى الى اضعاف ثقة كثير من الاوربيين بحضاراتهم بل والى اضعاف ايمانهم بالقيم المسيحية ، وازاء محاربة اللغة العربية فقد زادت المشكلات فى التعليم فى الجنوب وأصبحت اللغة الانجليزية قاصرة على خريجي مدارس المبشرين بالرغم من القرار الذى كان قد اتخذ بشأن استخدام الانجليزية كلفة رسمية . وقد درست هذه المسألة بعناية فى مؤتمر الرجاف لشئون اللغة فى عام ١٩٢٨ وقد انعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الحكومة وحضره ممثلون لجمعية التنصير فى أوغندا والكونغو والمعهد الدولى للغات والثقافات الأفريقية ووضع هذا المؤتمر الأسس الضرورية لتنمية اللهجات المحلية واللغة الانجليزية فى الجنوب واقامة كافة العراقل فى وجه اللغة العربية بدعوى أنها ستفتح الباب أمام انتشار الاسلام وأمام تعريب الجنوب « كما أنها ستحمل معها النظرة السودانية الشمالية » (١٨) .

وكان التقدم الاقتصادى فى جنوب السودان يسير فى الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠ بخطوات بطيئة للغاية اذا ما قورن بشمال السودان(١٩) ولم يكن مرجع هذا البطء الى نقص الموارد المالية وحدها بل كان سببه المغالاة فى تطبيق سياسة الحكم غير المباشر وفلسفة حماية المجتمعات البدائية من التأثيرات الخارجية . وقد أدى هذا الى أن خطوات فصل جنوب السودان عن شمالة أخذت تسير بخطى واسعة الى الامام وعبر مسالك متعددة منذ عام ١٩٢٨ . ولم تكن هناك فى الواقع سياسة محددة ينفذها القائمون على الأمور ، والدليل على ذلك أننا تناولنا الجانب التعليمى سنجد أن المفتش المقيم للتعليم يحذر من ترك مهمة تعليم الأحداث الذين يجرى أعدادهم لشغل المناصب الحكومية

للروم الكاثوليك (٢٠) بينما يشفق غيره من أن التلاميذ الذين يتلقون العد في المدارس لن يرضوا بالعودة الى ديارهم ومواصلة حياة القبيلة المألوفة . كما كان المسئول المحلي يرى أن رجال بعثات التنصير يعملون على تدمير التقاليد المحلية والعادات الموروثة وأن كل من يمر بين أيديهم يفقد صلته بقيبلته ويتحول الى مسيحي يقلد الأوروبيين تقليداً أعمى أو يتحول الى واحد من طبقة الأفندية التي تحتقر مواطنيها (٢١) .

وفي عام ١٩٣٠ تولى سير هارولد ماكمايكل مهمة وضع سياسة محدودة للحد من المخاوف التي ساورت بعض رجال الادارة ، وكانت المبادئ الأساسية التي تحكم السياسة تجاه الجنوب كما وردت في المذكرة التي وضعها ماكمايكل كما يلي : -

(أ) ، أن تقام في جنوب السودان سلسلة من الوحدات القبلية أو العنصرية لكل منها اكتفاؤه الذاتي ويستند كيائها وتنظيمها الى العادات والتقاليد الموروثة .

(ب) العمل بالتدرج على استبعاد رجال الادارة والفنيين من أبناء الشمال من مناطق الجنوب وإحلال أبناء الجنوب محلهم (٢٢) .

(ج) استخدام اللغة الانجليزية عندما يتعذر استخدام اللغة المحلية . وقد شهدت السنوات التالية تنفيذ هذه المبادئ تنفيذا دقيقا وبداية للسير في طريق الانفصال في صورة عدم تشجيع الاتصال بين القبائل الجنوبية والقبائل العربية المجاورة لها أيضا ، حتى أنه قد جرى ترحيل قبائل مثل باندا ودونجو وكريش وفروج والتي تأثرت كبيرا بالاسلام وبالحضارة العربية والتي كانت على اتصال مستمر بالقبائل العربية في دارفور وكردفان ، وقد رحلت هذه القبائل من المناطق التي كانت تقطنها واسكنت في مناطق أخرى بعيدة عن تأثير جيرانها من العرب الشماليين .

وتأسيسا على ذلك أيضا سارت عملية التخلص من التجار الشماليين بسرعة ، فحرم الكثير منهم من تصاريح العمل ورحل بعضهم الى الشمال ولم يحل عام ١٩٣١ حتى كان العدد الباقي في الاقلية الشمالي من بحر الغزال - على سبيل المثال - لا يتجاوز أربعة تجار بينما كان عددهم في العام السابق ٢٣ تاجرا » وحتى هذا العدد الضئيل من التجار الشماليين لم يبق طويلا في الجنوب اذ لم يبق به منذ عام ١٩٢٢ غير اليونانيين والسوريين واليهود » (٢٣) .

وتطبيقا لسياسة الانفصال أيضا فقد منع كافة أبناء دارفور وكردفان

من دخول بحر الغزال ، كما لم يسمح لأبناء بحر الغزال بدخول كردفان أو دارفور : كما طبق نظام لتصاريح المرور أشبه بالنظام المطبق في جنوب أفريقيا يرمى الى السيطرة على الاتصالات بين الشمال والجنوب . كذلك فقد وجهت النصيحة الى زعماء القبائل وأتباعهم بأن يتخلوا عن أسماهم العربية ولباسهم العربي ، وصدرت التعليمات الى التجار بعدم بيع أنماط الملابس المستخدمة في الشمال . كما سارت سياسة مقاومة الاسلام جنبا الى جنب مع سياسة مقاومة اللغة العربية فلـ يكن يسمح للمسلمين من أبناء الجنوب بممارسة شعائر دينهم علنا . وكان رجال بعثات التنصير الذين « ينظرون بقلق الى ازدياد قوة الاسلام في المناطق الوتنية » ويلحون في العمل لتحويل أبناء هذه القبائل الى المسيحية خوفا من اعتناقهم الاسلام . يدون كل معاونة في تطبيق السياسة المقررة في الجنوب ، وبرز دورهم على الأخص في مجال التعليم والتدريب المهني . وقد عقدت اجتماعات عديدة بين جمعيات التنصير وممثلي مصلحة التعليم خلال الفترة بين عام ١٩٢٣ وعام ١٩٣٨ لزيادة التسهيلات التي تمنح للجمعيات وتعديل نظام التعليم بحيث يتواءم مع السياسة المتبعة في الجنوب (٢٤) .

وابتداء من سنة ١٩٤١ تحولت السياسة تجاه الجنوب ، فبعد أن كانت تهدف الى ايجاد وحدات قبلية تتمتع بالاكتفاء الذاتي أصبحت ترمى الى فصل الجنوب عن الشمال . وقد زادت هذه السياسة من مخاوف أبناء الشمال الذين أنتقدوا في كافة المؤتمرات آنئذ السياسة الموضوعة للتعليم في الجنوب ، وطالبوا بالتخلي عن القيود المفروضة على التجار الشماليين ودعوا الى التوسع في الخدمات التعليمية في الجنوب والى ايجاد نظام موحد للتعليم في لسودان كله وإيقاف المساعدات التي تمنح لمدارس بعثات التنصير .

وهكذا نرى أن السياسة المقررة للجنوب والتي وضعت في عا ١٩٣٠ نفذت بصورة ايجابية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية والسياسية والادارية . ومنذ عام ١٩٤٥ وهذه السياسة تأخذ شكلا اكر خطورة حيث كتب الحاكم العام الى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يقول : « ان السياسة المقررة هي مراعاة أن الشعوب القاطنة جنوب السودان هي غير شك شعوب أفريقية وزنجية وان واجبا الأسمى هو العمل بأسرع ما نستطيع لانتماء التنمية الاقتصادية والتعليمية بين هذه الشعوب على أسس أفريقية وزنجية وليس على أسس عربية أو منتمية الى منطقة الشرق الأوسط » (٢٥) .

وفي عام ١٩٤٥ أنشئت لجنة « السودان » - الدلالة على عملية تعيين

- ٢١٧ -

موظفين سودانيين مكان الموظفين البريطانيين والأجانب المستخدمين في أجهزة الدولة المختلفة وفقا للسياسة الفاضية بتقدم السودان في سبيل الحكم الذاتي - وكان انشاء لجنة السودنة هذه دافعا جديدا لاعادة النظر في سياسة الجنوب وسودنه الخدمة المدنية فيه ، وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى ماكتبه السكرتير الادارى الى مدير المديرية الاستوائية آنئذ قائلا : « ان الاسراع بسودنة أجهزتنا الادارية قد أصبح اليوم أمرا هاما وبالغ الحيوية من وجهة النظر السياسية والادارية » ، غير أن التقرير الذى تمخضت عنه دراسات اللجنة لم يقف عند حد التوصية بضرورة انهاء النظام القائم عندئذ والذى كان يقضى بمنح الجنوبيين أجورا أقل كثيرا من أجور زملائهم من الشماليين وهو ما كان يعد ادانة قوية لسياسة الجنوب حسب ما يراه أحد الباحثين السودانيين ومن هنا فقد رفض السكرتير الادارى أن ينشر هذا التقرير (٢٦) ، لكن عدم نشر التقرير لم يكن فى حد ذاته خاتمة البحث فى الموضوع ، بل كان بمثابة دلالة أخرى على ضرورة التعجيل باعادة النظر فيه وصياغة سياسة جديدة للجنوب ، وقد أكد ذلك فى نظر الحكومة أزدیاد ضغط الحركة الوطنية لالغاء السياسة القديمة الرامية الى فصل الجنوب واستبدالها بسياسة تستهدف دعم الوحدة الوطنية للسودان ثم ما انتهى الى علم الحكومة من أن « خطط شرق أفريقيا الخاصة بتقوية سبل الاتصال بجنوب السودان قد تكشفت عن ضعف وعدم وضوح » (٢٧) ، واعترف السكرتير الادارى آنئذ السير جيمس روبر تسون بان صفات سكان جنوب السودان الأساسية أنهم زنوج اثريقيين الا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية قد قضت بربطهم بالمستعربين من أهل السودان الشمالى .

٣ - مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة :

وبناء على الاقتراح الذى تلقاه السكرتير الادارى من ١٤ موظفا من البريطانيين تم عقد مؤتمر آخر (٢٨) فى الجنوب على غرار المؤتمر الادارى الذى عقد فى سنة ١٩٤٦ ، وقد قدم هذا المؤتمر توصيات من أهمها الغاء المجلس الاستئناسى لشمال السودان وانشاء جمعية تشريعية بدلا منه تمثل فيها المديريات الجنوبية الى جانب الشمالية ، وقد أعلن جميع ممثلى الجنوب باستثناء واحد أو اثنين من زعماء المديرية الاستوائية ضرورة قيام الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وأن الجنوب لا يمكن أن يبقى مستغلا أو أن يضم فى اتحاد مع أوغندا ، وأن انفصال الجنوب عن الشمال ليس فى مصلحة الجنوب اقتصاديا أو سياسيا نظرا لتخلف مناطق الجنوب .

وإذا كان مؤتمر جوبا قد قضى لفترة من الزمن على الاتجاهات الإقليمية وعلى الدعوة إلى إقامة نظام اتحادى أو إلى تشكيل مجلس استشارى مستقل الجنوب السودان فقد كشف من ناحية أخرى عن المخاوف العديدة التى تصاور أبناء الجنوب ، وبالتالى فقد عزز مؤتمر جوبا من آراء الإداريين الانجليز المطالبين بالضمانات ، وبالرغم من ذلك فقد شهد جنوب السودان فى هذه الفترة تقدما يعزى فى الجانب الأكبر منه إلى الأموال التى قدمها دافعوا الضرائب فى الشمال ذ دفع لشمال فى عام ١٩٤٧ ما يهرب من مليون جنيه (٢٩) لسد العجز فى موارد الجنوب .

وعموما فقد طبق نظام الحكة الذاتى فى كل من الشمال والجنوب ابتداء من عام ١٩٥٧ ، ولم يكن قادة الجنوب يطلبون شيئا أكثر من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والمشاركة مع الشمال على أساس يضمن للطرفين أن يكون بقاءهما معا فى مصلحتهم جميعا ، وأن تجرى الإدارة فى الاقليمين كما لو كانا وحدة إدارية واحدة . ومن البات أن قيادة الجنوب كانت أقل تدريبا من قيادة الشمال كما كانت أقل استعدادا للنهوض بالمهام الجديدة للحكة الذاتى ، وكان السودان الجنوبى كله غير مهيا للتطورات السياسية الجديدة ، فلم يكن هناك أحزاب سياسية منظمة ولا وعى قومى يربط قبائله المختلفة حيث كان ولاء سكانه للقبائل وحدها ، وليس للسودان بأسره بل وليس للجنوب ذاته . وكان تمرد عام ١٩٥٥ نتيجة لما شعر به الجنوبيون من خيبة أمل (٣٠) ولما انصفت به الأحزاب السياسية فى الشمال أيضا من قلة خبرة وضيق أفق . ورغم تعدد الخطوات التى اتخذت فى المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية فإن المسألة السياسية بقيت بغير حل ورغم أن الجنوب كان معجدا مع الشمال من الناحية الشكلية ومملا فى نفس الهيئات السياسية ، فقد بى فى عزله متمسكا بكيانه المستقل . ولم يكن منيسرا للمضاء خلال بضع سنوات من الديمقراطية البرلمانية على آذر ما نم خلال خمسين عاما وأكثر . وكانت أحزاب الشمال تركز اهتمامها على شخص الحاكم (٣١) أكثر مما تهتم بدراسة المشاكل القائمة فى الشمال والجنوب ، وكان لهذا كله آثاره الضارة فى الجنوب فقد استخدم رجال جمعيات التنصير ودعاة الانفصال من أبناء الجنوب هذه الأحداث لزيادة نشاطهم ونوسيع دعايتهم ضد الشمال ، وكان فوز الحزب الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٥٨ تعبيرا واضحا عن تغلب وجهات النظر المتطرفة ، ووجد المتوردون الذين أفلنوا من قبضة القانون فى عام ١٩٥٥ ولجأوا منذ ذلك الحين إلى الغابات كما وجدوا فى السخط أسناد فرصتهم للظهور من جديد واستئناف نشاطهم . وخلال هذه الفترة من السخط فى الشمال والجنوب ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية

والاضطراب السياسى تقدم الجيش فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ واستولى على السلطة ودخلت قضية جنوب السودان منذ ذلك الحين مرحلة جديدة ، حيث جاء استيلاء الجيش على السلطة دليلا على فشل الاحزاب السياسية فى أن تقدم للشعب السودانى فى مجموعة حكومة قادرة على حل المشاكل الاقتصادية وقضية الوحدة الوطنية . وحتى التغيير الذى طرأ على شكل الحك الجديد لم يكن له تأثير مباشر على الجنوب اذ لم يكن الدكتاتورية العسكرية برئاسة اللواء عبود - شأنها شأن النظام البرلمانى السابق - أى مشاريع أو برامج محددة لحل قضية الجنوب ، وقد ركز النظام العسكرى اهتمامه خلال العامين الأولين على معاجه الوضع الاقتصادى وابعاد المجموعات الساخطة والأفراد المتدمرين من صفوف ايش وقمع المعارضة التى تتخذ صورة نشاط سياسى للاحزاب او للتنقيات أو لتنظيمات الطلاب ، ولم يوجه هذا النظام أى اهتمام يذكر لمسألة الجنوب بالرغم مما قد تحققه الحكم العسكرى من استقرار فى الشمال لكن هذا الاستقرار السياسى كان استقرارا سطحيًا ، ودفعت المعارضة السياسية النمن غالبا وانعكس ذلك على لزج بكثير من لسانة والنقابيين و لطلاب والشيوخيين فى السجون .

وفى الجنوب عمل الحكم العسكرى على قمع المعارضة كما فعل فى الشمال ، وكان متعجلا فى نشر اللغة العربية وبسط القواعد الاسلامية(٣٢) اعتقادا منه بأن هذا هو السبيل الوحيد الى تحقيق لوحدة فى المستقبل ، كما اهتم بإنشاء عدد من مدارس تحفيظ القرآن فى مختلف المراكز الجنوبية وقد انعكس ذلك أيضا على تقليص دور رجال بعثات التنصير ثم طردهم ، ففى عام ١٩٦١ حرم عقد أى اجتماع دينى للصلاة خارج الكنائس ومنع عدد من رجال التنصير من العودة الى السودان بعد انتهاء أجازاتهم وفى عام ١٩٦٢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما جديدا بشأن جمعيات المبشرين نم أعلنت وزارة الداخلية فى ٢٧ فبراير ١٩٦٢ طرد جميع رجال بعثات التنصير من جنوب السودان وكان عدد العاملين منهم فى السودان فى ذلك الحين ٦١٧ رجلا من رجال التنصير .

وقد اشتركت صحافة الغرب فى انتقاد خطوة طرد رجال التنصير على اختلاف اتجاهاتهم ودون تمييز كما انتقدته دوائر الفاتيكان غير أن طرد رجال التنصير على هذه الصورة كان نتيجة منطقية لموقف العداء الذى اتخذته رجال التنصير من ناحية ولطبيعة الدكتاتورية العسكرية من ناحية أخرى .

وكانت الأحداث السياسية فى جنوب السودان تسير فى ذلك الوقت

فى اتجاه جديد ، اذ أدت اجراءات القمع التى اتخذها الجيش فى الجنوب الى انتقال آلاف من الجنوبيين الى خارج السودان الى أوغندا وكينيا وأثيوبيا ، وشكلوا تنظيمات معارضة مثل « رابطة السودان المسيحية » و « الاتحاد الوطنى للمناطق المغلقة بالسودان الافريقى والمعروف باسم « ساكدنو » الذى وجه فى عام ١٩٦٣ مذكرة الى الأمم المتحدة أعلن فيها أنه يطلب الاستقلال لجنوب السودان لأنه لم يستطع الحصول على الاتحاد الفيدرالى . ثم غير « ساكدنو » اسمه فى عام ١٩٦٣ فأصبح « سانو » ولكن ذلك لم يستتبع تغييرا فى أهدافه ، وقد اتخذ مقره الرئيسى فى ليوبولدفيل بالكونغو وترلز نشاطه أساسا فى توجيه المذكرات الى الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية (٣٤) .

أما فى داخل الجنوب نفسه فقد اشتعلت الاضطرابات فى أنحائه على أثر صدور المرسوم الخاص برجال التنصير ، وشهد عام ١٩٦٣ ظهور جمعية « آنيانيا » على مسرح الأحداث . ونالفت هذه الجمعية فى بدايتها من أشخاص كانوا من قبل جنودا فى الفرقة الاستوائية أو من الجنوبيين الذين خرجوا من السجون بعد قضاء مدة العقوبة أو ممن أخرج عنهم الحكم العسكرى فى مناسبات مختلفة ، وكان تشكيل هذه الجمعية يعد أنرا من آثار السخط على « المحاولات السلمية التى بذلها قادة الاتحاد الوطنى الافريقى السودانى للوصول الى تسوية » وقد حددت الجمعية أهدافها عند الاعلان عن تشكيلها بقولها : « لقد بلغ الصبر مداه وفى يقيننا أننا لن نصل الى شئ الا باستخدام القوة وسنفوم من الآن فصاعدا بتحرير أنفسنا . . . اننا لا نطلب الرحمة من أحد ولن نمنح رحمتنا لأحد » . ولم تتردد « آنيانيا » فى تدمير الكبارى واغلاق الطرق واطلاق الرصاص على الجنود وعلى الشماليين وعلى الجنوبيين فى تعاونهم مع الحكومة ، وبدأت بذلك حرب العصابات . وفى يناير سنة ١٩٦٤ قامت آنيانيا بمحاولة جريئة للاستيلاء على مدينة واو فى مديرية بحر الغزال غير أن الحكومة قامت باجراءات مضادة تجاه آنيانيا ومنعا منع كافة أشكال النشاط السياسى فى الجنوب ، وقد تركت آنيانيا المسرح السياسى بعد الاجراءات الحكومية الصارمة تجاهها ومضت فى تكوين جيش يتهيا لمواجهة جيش الشمال ، وادى ازدياد نسلط آنيانيا الى اجراءات مضادة من جانب الجيش أيضا فزاد عدد القتلى من الجانبين وزاد اللاجئين من السودان الى أوغندا وبلغ ١٢ ألفا - وبقدرة البعض بحسين ألفا - . وهكذا نجد أنه بعد انقضاء سمانى سنوات على استقلال السودان زادت الاوضاع سوءا ولم تتقدم مشكلة الجنوبيين خطوة واحدة فى طريق الحل ، وكانت العمليات العسكرية فى الجنوب باهظة التكاليف وأخذ الموقف

الاقتصادي نى السودان برمنها يتدهور من سىء الى أسوأ • وازداد للرأى العام العالمى قلقا بسبب تدهور الأوضاع لدى الجنوبيين ، وكانت الأحزاب السياسية فى الشمال تركز اهتمامها فى البحث عن وسيلة لانهاء الحكم العسكرى ولم تعبأ بمسألة الوصول الى حل سياسى لمشكلة الجنوب • ولم يشذ عن هذا الموقف سوى الحزب الشيوعى السودانى الذى كان يمارس نشاطه بشكل غير قانونى ، اذ كان هذا الحزب يعترف دائما بالفوارق بين الشماليين والجنوبيين ويدعو الى حكم ذاتى محلى لمديريات الجنوب الثلاث ضمن اطار السودان المتحد •

أما الدكتاتورية العسكرية التى كانت ترفض حتى ذلك الحين الاعتراف بوجود مشكلة الجنوب فقد استمرت فى تنديدها بالاستعمار رجال التنصير على أنهم أصل المشكلة • بيد أن الحكم العسكرى لم يلبث أن واجه الاختيار بين الاستمرار فى حرب باهظة التكاليف تؤدى الى مزيد من التدهور وبين البحث عن حل سلمى ، إذ اختار هذا الحل الأخير • وفى سبتمبر ١٩٦٤ شكلت لجنة تحقيق تضم ١٩ من الجنوبيين و ١٣ من الشماليين لدراسة أسباب القلق والاضطرابات فى الجنوب وخلق الاستفزاز الداخلى دون مساس بالكيان الدستورى أو بمبدأ الحكومة الموحدة • وقد ثبت فيما بعد أن تشكيل هذه اللجنة كان بداية النهاية للحكم العسكرى ، فلم تكد اللجنة تبدأ أعمالها حتى سقطت الدكتاتورية العسكرية وأعيدت الحكومة المدنية •

وقد جاءت أحداث نورة أكتوبر ١٩٦٤ لتشكل هى الأخرى تطورا جديدا فى مسألة الجنوب ، حيث دعت حكومة الدورة جماهير شعب السودان الى المشاركة بالرأى لايجاد حل سياسى ، وقد تقدم حزب سانو باقتراح يدعو فيه الى عقد مؤتمر مائدة مسدرة - وقد نشط حزب سانو فى هذه الفترة نظرا للدعوة التى وجهت بعودة القادة السياسيين الجنوبيين الموجودين فى الخارج الى السودان - وازاء هذا الامر الواقع قرر زعماء « سانو » حضور المؤتمر وأرسلوا وفدا لتمثيلهم •

وقد انعقد المؤتمر فى ١٦ مارس ١٩٦٥ ونقدم كل من ممثلى أحزاب الشمال والجنوب بمقترحاتهم التى يرون فيها حلا لمشكلة الجنوب ، فأشارت أحزاب الشمال أن يتم حل هذه المشكلة فى اطار السودان الموحد وأن يقوم فى الجنوب حكم اقليمى ، على أساس أن يكون للجنوب مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى ، وعلى أن تعين الحكومة المركزية أحد أبناء الجنوب حاكما ورئيسا للمجلس التنفيذى ، وأن يكون هناك أيضا منصب لنائب رئيس

الجمهورية من الجنوبيين . والملاحظ أن هذه المقترحات من جانب أحزاب الشمال قد ذهبت أبعد بكثير مما كان يطالب به أكثر الجنوبيين تطرفا في عام ١٩٥٨ .

أما مقترحات أحزاب الجنوب فقد بدا أنها غير مترابطة ولم يكن بينها أى تنسيق . وقد انعكس ذلك على الانشقاق فى صفوف حزب ساناو حيث كان هناك جناح معتدل يتزعمه « وليم دينبننج » يرى الحل فى اتحاد فيدرالى بين الجنوب والشمال وفى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من الجنوبيين على أن تتشكل حكومة الاقليم الجنوبى لشئون الادارة المحلية وتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للجنوب . أما الجناح المتطرف فكان يطالب بالانفصال ولا سبيل أمامه لحل وسط . ومما تجدر الإشارة اليه أن منظمة الانيانيا رفضت حضور مؤتمر المائدة المستديرة ، وقد أدى هذا الى فشل هذا المؤتمر لعدم وجود حد أدنى من الاتفاق بين ممثلى الجنوب . وقد انفق المؤتمر على تكوين لجنة من اثنتى عشر عضوا من أبناء الشمال والجنوب ، وبعد ذلك تعرض هذه الحلول فى الاجتماع التالى للمؤتمر ، غير أن الأحداث وتطورها فى الجنوب وزيادة هجمات المتمردين على مدن الجنوب قد اضطر الوزارة التى تولت مقاليد الأمور فى عام ١٩٦٥ الى استخدام القوة والعنف ، وإلى تصفية المنظمات الارهابية فى جنوب السودان وتجريدها من أسلحتها وعلى أثر ذلك انسحب الحزب الشيوعى من لجنة الاتنى عشر وتبعه حزب الشعب الديمقراطى ، وفشلت اللجنة كما فشل قبلها مؤتمر المائدة المستديرة .

وفى مارس ١٩٦٨ شكلت حكومة انفصالية تزعمها أكرى جادين ، أعلن عن خطته التى تتلخص فى استبعاد الحل السلمى لمشكلة الجنوب وتشجيع الكفاح فى الجنوب من أجل التحرر من الشمال واعتبار حكومة السودان الجنوبية الانتقالية فى حالة حرب بين الجنوب والشمال ووضع ديمقراطى خاص للجنوب . وفى بداية عام ١٩٦٩ زاد الانشقاق فى صفوف الانفصاليين الى حد أصبح يشكل خطرا على كيان الحركة والحكومة الانفصالية مما أدى الى اقضاء جادين من رئاسة الحكومة ثم حل الحكومة بمرمها ، وقد شكل جودرين الذى كان وزيرا للخارجية حكومة انفصالية جديدة تحت اسم « حكومة النيل الانتعالية » التى أصدرت مبادئ عملها وحاولت الحصول على دعم من الدول التى تؤيد مواقفها الانفصالية ، وظلت هذه الحكومة تمارس نشاطها الى أن قام اللواء جعفر نمبرى بدورته فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ ثم تولى الرئاسة .

وفي يونيو ١٩٦٩ صرح الرئيس نميرى بأن الثورة السودانية ندرک الأبعاد الحقيقية لمشكلة الجنوب ، وأن حكومته تعترف بواقع الفوارق التاريخية ، والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب ، ولذلك هذا التصريح اتخذ اجراءات هامة لتنفيذه ومنها اعلان العفو العام عن جميع قررت منح الجنوب الحكم الذاتي الاقليمي في نطاق السودان الموحد . وتلى المنفيين الجنوبيين وانشاء وزارة سودانية لشئون الجنوب يرأسها وزير من أصل جنوبي وقد بدأت هذه الوزارة مباشرة مهامها بالفعل في فبراير ١٩٧٠ . كذلك فقد شكلت الحكومة لجان للأمن في مديريات الجنوب تعمل بمعاونة الجيش والشرطة على اعادة تعمير القرى ، ونجحت هذه اللجان في اعادة الحياة الى ٤٠ قرية من قرى الجنوب ، كما وضعت الحكومة خطة للتنمية وركزت جهودها على الجنوب وبذلك محاولات لاعادة الحركة التجارية التي كانت قائمة بين سكان الجنوب والكونغو ، أما في بحر الغزال فقد اقامت مشروعا لزراعة الارض على مساحة ٨٠٠ فدان ، كما راعت الحكومة المركزية ربط الجنوب بالشمال عن طريق النقابات ، فقامت وفود عمالية من الشمال بجولة في الجنوب بهدف انشاء نقابات في المديريات الثلاث كما قامت بعدة اتصالات مع الزعماء الجنوبيين في الخارج . وكان من نتائج هذه الجهود أن تقبل البعض منه فكرة الحكم الذاتي مع التحفظات . وبالرغم من ذلك فان منظمة آنيانيا العسكرية بقيت معتصمة في أوغندا ، وقامت بينها وبين القوات المسلحة السودانية بعض الاشتباكات ، وكان لعدم وجود قيادة موحدة لمنظمة آنيانيا أنره في صعوبه التفاوض مع الحكومة المركزية .

وقد أجرت الحكومة المركزية عدیدا من الاتصالات بعد استقرار حكمها نتيجة لمشل محاولة قلب نظام الحكم في يوليو ١٩٧١ والفترة اللاحقة . ومن جهود الحكومة أيضا في هذا الصدد قيامها باتصالات مع الفاتيكان الذي له نفوذ كبير في الجنوب تحت الجنوبيين على قبول فكرة الحكم الذاتي المحلي ، كذلك جهود الحكومة في عقد اتفاقية أديس أبابا في فبراير ١٩٧٢ . وفقد حدد الرئيس نميرى في عرضه أن تمنح اجديريات الثلاث الجنوبية الحكم الذاتي الاقليمي ، وأن تختص الحكومة المركزية بالدفاع والشئون الخارجية وبمعنى هذا أن يبقى الجنوب جزء لا يتجزأ من السودان الموحد . كذلك فقد تعهدت الحكومة المركزية في نطاق الحكم الذاتي المحلي لسكان الجنوب الذي يبلغ عددهم ٣ ملايين نسمة معظمهم يدينون بالمسيحية والاسلام ولأدبان الافريقية - تعهدت الحكومة بالعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية للمديريات الثلاث .

أما الوفد الذى مثل الجنوب فى أديس أبابا فقد جاء الى المفاوضات وفى جمعبته مقترحات أخرى مضمونها اقامة نظام فيدرالى للسودان يشمل الجزئين الجنوبي والشمالى ويكون لكل منهما حكومة اقليمية مستقلة بما فيها جيش خاص ، على أن ترأس الادارة الفيدرالية فى الخرطوم هذه الفيدرالية ، ولا بنولى رئيس الجمهورية رئاسة الجيش الجنوبى والشمالى الا فى حالة حدوث عدوان خارجى . وبعد مباحثات دامت أسبوعين توصل الفريقان فى ٢٨ فبراير ١٩٧٢ الى ابرام اتفاقية تضمنت وضع قانون تنظيمى لاقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية للجنوب ، ودمج المديرية الثلاث فى الجنوب فى اقليم واحد له مجلس شعبى واحد ومجلس تنفيذى يعينه الرئيس السودانى على أن يحتل بتأييد المجلس الشعبى ، ويمارس المجلس التنفيذى اختصاصات وسلطات ميزانية التنمية فى جميع القطاعات كما يتولى مسئولية الشرطة والأمن فى الجنوب ، وتعتبر اللغة الانجليزية هى اللغة المستخدمة فى الجنوب ولكن نزل اللغة العربية هى اللغة القومية للسودان ، ويخصص فى مجلس الشعب السودانى عدد من المقاعد لسكان الجنوب متناسب مع تعدادهم .

كما تضمنت الاتفاقية أيضا ضرورة أن تلحق قوات أنيانيا بالجيش السودانى خلال فترة انتقالية تصل الى خمس سنوات . وعقد بروتوكول خاص باللاجئين لتنظيم عودتهم الى الحياة العادية فى السودان .

وعموما يمكن القول أن رغبة سكان جنوب السودان الذين لديهم الرغبة الملحة فى أن يديروا شئونهم بأنفسهم وكانت سياسات الحكومات السابقة فى السودان تنصف بالجمود والمركزية تجاه الجنوب ، لأنها جاءت فى الفترة التى تلت استقلال السودان والتى أقسمت بضرورة دعم الوحدة القومية السودانية فى حين كانت السياسة البريطانية تريد ربط الجنوب بأوغندا ، وهو ما أثار مخاوف الحكومة المركزية فى فترة ما بعد الاستقلال . وفى تفهيم مؤتمر أديس أبابا الخاص بجنوب السودان عام ١٩٧٢ يمكن القول أن البيان المشترك الذى صدر عن المؤتمر قد أكد انتصار المفهوم الاثربقى لحق تقرير المصير بمعنى حق الدول الافريقية فى تقرير مصيرها دون اجراء أى تعديل فى الحدود الدولية التى وجدت عليها وقت اعلان استقلالها . والجدير بالذكر أن منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت هذا المفهوم فى النزاعات العديدة التى طرحت أمامها .

وبالرغم من كافة الجهود التى بذلتها الحكومة المركزية تجاه الجنوب

- ٢٢٥ -

فلا تزال مشكلة الجنوب تبرز الى السطح من وقت لآخر ، وهناك عال ومشكلات سياسية واقتصادية ينبغي مواجهتها فضلا عن أن الخلافات بين الشمال والجنوب هي خلافات بعضها من صنع الطبيعة والبعض الآخر من صنع الانسان ، وقد كان للتاريخ والفوارق الاقتصادية ولأخطاء الساسية وجميعيات المبشرين . . كان لكل منها دوره في زيادة حدة هذه المشكلة .

والصورة السائدة في جنوب السودان اليوم لا تزال هي النزعة القبلية واستمرار الترحال وتعدد اللغات وضعف الامكانيات الادارية والتنظيمية بما لا يسمح بقيام حكومة في جنوب السودان لها صفة الاستمرار والاستقرار ، وتأسيسا على ذلك فإن سكان جنوب السودان من الأفضل لهم أن يبقوا في اطار السودان المتحد . . ذلك أجدى لهم اقتصاديا واجتماعيا خاصة وأن الحكومة المركزية تمنحهم دعما ربما أكثر مما يمنح الشمال .

الهوامش :

- (1) Toynbee, A.J., Between Niger and Nile. London, 1965 p. 95.
- (2) Arkell, A.J., A History of the Sudan. London, 1961. pp. 20-23.
- (3) Hamilton, J., The Anglo Egyptian Sudan from within. London, 1935. p. 29.
- (4) Hamilton; J. op. cit., pp. 81-87.
- (6) Ibid pp. 220-223.
- (7) Beshir, M.O., The Southern Sudan, Background to Conflict. London C. Hurst, 1970 pp. 51-60.
- (8) Ibid p. 70.
- (9) Letter from E. Grove to the Director of Intelligence, Khartoum, Sep. 17; 1918, SGA-CIVSCE-File-7 A, 216.
— Sanderson, Lilian, Educational Development in the Southern Sudan, 1900-1948, Sudan Notes and Records XL, III, 1962, pp. 105-117.
- (10) Egypt No. 1 (1911) (١٠) التقرير السنوى لعام ١٩١٠ رقم
وقد سبق ذلك أيضا التقرير السنوى لعام ١٩٠٥ رقم (1906) ويرجع أيضا الى
خطاب كرومر الى سولزبرى Salisbury بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٠٠ وهو محفوظ فى
دار الوثائق العامة P.R.O. فى لندن برقم F.O. 633 — Vol. 6.
(١١) دكتور مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكله جنوب السودان . الخرطوم . الدار
السودانية ١٩٧٠ . ص ٢١ - ٤١ .
(١٢) المذكرات الخاصة بالسودان من أوراق اللورد ملز المحفوظة فى مكتبه نو كولنج
باكسفورد ، المذكره المؤرخة الخرطوم ١٤ مارس ١٩٢٠ .
(١٣) (التقرير السنوى لعام ١٩٢٠ رقم (Egypt No. 2, 1921) ص ١٢٥ .
(١٤) دكتور مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكله جنوب السودان ، مرجع سابق
ص ٤١ - ٤٦ .
(١٥) المرجع السابق .
(١٦) خطاب ماكمايكل الى مدير بحر العزال بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٠ . والخطاب محفوظ
بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .
(١٧) دكتور مدثر عبد الرحيم الطيب . مشكله جنوب السودان . مرجع سابق ص ٤٣ .
(١٨) مذكره فى تأييد استخدام اللهجات المحلية . فى . حكمه السودان . الشريعة
المعداة ١٩٤١ . ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(19) Sudan Government, Reports of Governors of Provinces; 1925, Khartoum p. 9.
- (20) Letter from N.P. Hunter, Director of Education, 12 November 1925.

(21) Report by Governor, Upper Nile Province, June 1925.

(٢٢) مذكرة عام ١٩٣٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب الصادرة من مكتب مدير الداخلية
فى ٢٥ يناير ١٩٣٠ . دى : محمد عمر بشير : جنوب السودان . مرجع سابق ص ١٨٣ .

(23) Collins, The Sudan, Link with the North, London p. 2.

(24) Cash, W., The Changing Sudan, London, 1930, p. 54.

(25) Letter from Acting Governor General of the Sudan to the
High Commissioner in Cairo, No. 89 — ICI, Khartoum; August
4, 1945.

(٢٦) يروى الأسناذ الدرديرى محمد عثمان أحد أعضاء اللجنة فصة التقرير وكيف أنهم
بعد أن زاروا الجنوب وطافوا به ثم وصفوا واقع الجنوب بصدى وبالأخص أعمال المبررين ثم
هدموا التقرير لمكتب السكرير الادارى فلم يشأ نشره قائلا « أنه ورقة انهام للحكومة وليس
بتقرير » .

(٢٧) خطاب السكرير الادارى الى السكرير المالى والسكرير القضائى والقائد العام
ومديرى المصالح ومديرى المديرىات الجنوبية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ . دار الوثائق ،
الخرطوم نقلا عن دكتور مدثر عبد الرحيم الطيب ، مشكلة جنوب السودان ، مرجع سابق ،
الملحق الخامس ، ص ١١٠ - ١١٦ .

(٢٨) يرجع فى تفصيل ذلك الى ابراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية ونظور
نظام الحكم فى السودان ، الخرطوم ١٩٦٨ ، ص ٥٩١ .

(29) Letter from Civil Secretary to Governor, Equatoria, August 21,
1947.

(30) Bashir, M.O., The Southern Sudan, op. cit. p. 164.

(٣١) Ibid.

(32) Republic of the Sudan : Basic Facts about the Southern Sudan,
Khartoum, 1964 p. 78.

(33) "The Universe" London, December 16, 1960.

(34) Letter from SANU to OAU, December 16, 1963.

(35) Collins, The Sudan, op. cit., p. 67.

(36) Evidence before the OAU Committee for Refugees, p. 9.

(٣٧) يرجع فى تفصيل ذلك الى :
- ابراهيم محمد حاج موسى : التجربة الديمقراطية فى السودان . بدو مكان اصهار
١٩٧٣ ، ص ٦٠ .

.. نبيه الاصفاهى : التصالح الوطنى ووحدة التراب السودانى فى : مجلة السياسة
الدولية العدد ٢٧ المجلد الثانى ١٩٧٢ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٩ .

الفصل السابع

النزاع الأثيوبي الصومالي في القرن الأفريقي

١ - منطقة القرن الأفريقي : بعض الملاحظات الجيوبوليتكية :

تعتبر منطقة القرن الأفريقي حلقة الاتصال بين أجزاء الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا ، وقد سميت المنطقة بالقرن الأفريقي لأنها تشكل ذلك النتوء البارز في الجانب الشرقي من وسط القارة الأفريقية ، كما تطل المنطقة على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندي ، وتشكل مع جمهورية اليمن الشعبية الجنوبية ومع الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندوب . ويحد جغرافيا من الغرب بخط وهمي يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال الى حدود جيبوتي الغربية . وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي باعتبارها نتحكم في طريق البترول بين منطقة الخليج ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (١) ، كما تتحكم هذه المنطقة في الطرق الدولية للتجارة العالمية الى المحيط الهندي أو عبر البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق باب المندوب والبحر الأحمر وقناة السويس ثم البحر المتوسط ومضيق جبل طارق ، وكذا مضيق موزمبيق ورأس الرجاء الصالح ثم المحيط الأطلسي .

وترتب على تلك الأهمية للقرن الأفريقي أن أصبح منطقة صراع بين القوى العظمى فالكمل يتسابق على فرض نفوذه عليها للاستئثار بمزاياها

(١) راجع في تفصيل ذلك :

John H. Spencer, Ethiopia, The Horn of Africa and U.S. Policy
(Cambridge : Institute for Foreign Policy Analysis, Inc.) September
1977 pp 17-33.

- ٢٣٠ -

الجغرافية والاستراتيجية دون غيره وذلك لتحقيق أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى بتأمين السيطرة على طرق الامداد بالبترول .

وتشمل منطقة القرن الافريقي من الناحية السياسية على الدول والمناطق التالية :

الصومال :

ومساحتها حوالى ٦٢٠ ألف كيلو متر مربع ، وتقع الصومال عند منطقة القرن الافريقي وقد حصلت الصومال على استقلالها عام ١٩٦٠م (٢) وكانت قبل ذلك مقسمة الى الصومال الايطالى ويمتد من حدود كينيا ويشتمل على جنوب الصومال ، والصومال البريطاني ويمتد من حدود جيبوتى الى رأس الاحتراس (جاردافوى) ويشتمل على المنطقة الشمالية من الصومال المشرفة على خليج عدن ويبلغ تعداد سكان الصومال حوالى ٣ ملايين نسمة معظمهم بدو رحل ونسبة التعليم قليلة ، والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربرة - هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن ويؤثر بحكم موقعه على مضيق باب المندوب ومن أهم بلدانه : مقديشو العاصمة وبربرة وهى ميناء هام على خليج عدن وموقعه مؤثر بالنسبة لمضيق باب المندوب وهناك أيضا قسمايو وهارجيا فى زيلع والجزء الشمالى من الصومال يعتبر من أهم مناطقه الحيوية فهو يضم محور بربرة - هارجيسا ويشرف بساحله الشمالى على خليج عدن .

جيبوتى :

مساحتها حوالى ٢٢٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتقع جيبوتى على الشاطئ الاثريقى عند المدخل الجنوبى للبحر الاحمر جنوب غرب باب المندوب ويحيط بها الصومال واثيوبيا (الحبشة وأريتريا) ، وقد حصلت على استقلالها فى ٨ مايو ١٩٧٧ بعد أن استمرت خاضعة للاحتلال الفرنسى لمدة ١١٥ عاما وبعد استقلالها أصبحت الدولة العربية رقم ٢٢ بجامعة الدول العربية ، ويبلغ تعداد سكان جيبوتى حوالى مائة ألف يعملون فى صيد

(٢) راجع فى هذا الشأن : ذلك :

John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964), pp. 21-28.

السماك والخدمة فى الميناء وهم ينتمون الى قبيلتى العفر ذات الأصول
الأثيوبية والعيسى ذات الأصول الصومالية ويعتبر ميناء جيبوتى الهدف
الحوى الهام الموجود على خليج تاجورا .

جنوب شرق أثيوبيا (غرب الصومال) :

ويطلق على هذه المنطقة اسم أوجادين وترتبط أثيوبيا كلها (بما فى
ذلك اريتريا) ارتباطا سياسيا وعسكريا بالقرن الافريقى أكثر من ارتباطها
به جغرافيا .

- وأخيرا فان منطقة القرن الافريقى تشتمل من الناحية السياسية
أيضا على منطقة شمال شرق كينيا وجدير بالذكر أيضا أن منطقة القرن
الافريقى تشمل بعض الموانئ وأهمها :

- جيبوتى وهى ميناء كبير على خليج تاجورا أحد الخلجان الفرعية
لخليج عدن .

- زيلع ميناء صغير شرق جيبوتى .

- بربرة ميناء كبير على خليج عدن وبها قاعدة بحرية .

- مقديشيو (مقديشو) العاصمة وهى ميناء على المحيط الهندى .

- قسمايو ميناء على المحيط الهندى .

أما من الناحية الطبوغرافية الجيوبوليتكية فان منطقة القرن الافريقى
تمتد شمالا الى اريتريا وغربا الى أثيوبيا على النحو التالى :

تقع أثيوبيا فى شرق افريقيا ولها ساحل يمتد على البحر الأحمر من
الحدود مع السودان الى حدودها مع جيبوتى ويحيط بها السودان من الغرب
وكينيا من الجنوب والصومال من الجنوب الشرقى ، وهى احدى الدول التى
تشرف بشكل مباشر على مضيق باب المندب ، وتعتبر أثيوبيا المدخل الشرقى
لافريقيا بسبب موقعها ولوجود موانئ . اريتريا (مصوع وعصب) على
ساحل البحر التى تربط الساحل مع المناطق الأخرى فى أثيوبيا بواسطة
الطرق وخطوط السكك الحديدية وتتكون أثيوبيا من هضبة الحبشة وسهول
أريتريا ، وبعد خروج ايطاليا من تلك المناطق بعد الحرب العالمية الثانية صدر
قرار من الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ بمنح الحكم الذاتى لاريتريا واقامة اتحاد
فيدرالى بينهما وبين الحبشة على أن يكون امبراطور الحبشة هو رئيس هذا
الاتحاد . وعلى الرغم من أن سكان أريتريا قد عارضوا فى صدور هذا القرار

الا أن الامبراطور هيلاسلاسى أصدر قرارا بتحويل اريتريا الى مقاطعة تتبع اثيوبيا وذلك لتأمين المنافذ التى تربطها بالعالم الخارجى .

وهضبة الحبشة عبارة عن سلاسل جبلية مرتفعة يصل ارتفاع بعضها الى أكثر من ٤٠٠٠ مترا فوق سطح البحر ونحدر جبال الهضبة تجاه البحر الأحمر والصومال والسودان . ونقسم الحواقي العميقة جبال الهضبة الى كتل جبلية منفصلة ويصل عمق بعض هذه الحواقي الى ١٥٠ كيلو مترا . ويبدأ الأخدود الشرقى من باب المندب وينتهى عند بحيرة رودلف وهو بذلك يشطر الهضبة الحبشية الى شطرين كبيرين ، وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا باسم نهر آباى ويمر النهر فى أخدود عميق وشديد الانحدار .

أما ساحل اريتريا فإنه ذو طبيعة رملية وشديد الحرارة والرطوبة ، وتصل الحرارة فى ساحل اريتريا الى ٤٠ درجة مئوية والرطوبة عالية والمطر قليل نسبيا ويسقط شتاء بمتوسط ١٩٠ مم على مصوع والمنطقة الساحلية ويزداد الى ٣٢٠ مم على المناطق الجبلية غرب اريتريا .

ويبلغ عدد سكان اثيوبيا حوالى ٢٥ مليوناً منهم حوالى مليون ونصف فى اريتريا ونسبة المتعلمين قليلة والتدريب المهنى غير منظور . ومن أهم مدن اثيوبيا أديس أبابا العاصمة وجندار العاصمة الروحية للامهرين ومصوع الميناء الرئيسى على ساحل البحر الأحمر وعصب وهى مرفأ طبيعى هام وبها معمل لتكرير البترول وأسمرة المدينة الرئيسية فى اريتريا وهرر وهى مركز تجمع ثم دير داوه ونفع على الخط الحديدى الذى يربط بين جيبوبى وأديس أبابا .

وتنعكس الأوضاع الجغرافية السابقة على استراتيجية القرن الاخير فى اعتباره أيضا محورا عبريا هاما حيث تقع على ساحل ميناء عصب وميناء مصوع فضلا عن الأهداف الحيوية لهذه المنطقة التى تشمل أديس أبابا باعتبارها المركز السياسى والادارى للدولة ، كما أن اريتريا تعتبر ، بالنسبة لموقعها على ساحل البحر الأحمر وبما يتوفر فيها من موانئ هامة وموارد اقتصادية هى المنطقة الحيوية فى اثيوبيا ، كما أن هذه المنطقة - شرف نلى حوالى ٩٠ فى المائة من طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حيث تقع عليه بعض الموانئ مثل القصير وبورسودان ومصوع وعصب وجيبوتى ، كما تقع الحدود على جنوب الساحل الشرقى . ويشرف الصومال على الساحل الجنوبى لبحر عدن حيث تقع ميناء بربرة كما تسيطر على جزء من الساحل الشرقى لاورومبا حيث تقع هندية عاصمة الصومال وتقع عدن على الساحل الشمالى

لخليج عدن في مواجهة بربرة . ويعنى ذلك أن تلك الدول بحكم موقعها
تستطيع التحكم في خطوط الملاحة التي تمر في البحر الأحمر من خلال
باب المندب .

وقد تغيرت الأدوات الدولية في تلك المنطقة مع تعاقب الزمن بين
القوى الكبرى ، وهذه الظاهرة تكاد تكون ملموسة بالنسبة لدول افريقيا
عامة وبالنسبة لاثيوبيا والصومال - وهما من دول القرن الافريقي - بصمة
خاصة . واذا تتبعنا أحداث التاريخ المعاصر في تلك المنطقة نجد أن الاتحاد
السوفييتي وهو قوة عظمى منذ الحرب العالمية الثانية ، فانه كان يقوم بدور
القوة المؤثرة في الصومال في الستينيات وبداية السبعينات ، ودرب
السوفييت القوات المسلحة الصومالية وأمدوها بالأسلحة والمعدات في مقابل
تسهيلات بحرية قدمتها الصومال للسوفييت في ميناء بربرة الذي يقع على
خليج عدن وهو ميناء له أهميته الاستراتيجية الكبيرة لقربه من باب المندب ،
غير أن الانقلاب العسكري في اثيوبيا الذي وقع في سبتمبر ١٩٧٤ وما نتج
عنه من نجاح مانجستو في الاستيلاء على السلطة وخلع الامبراطور
هيلاسلاسي ثم ما أعقب ذلك من تصفية دموية لعناصر الجناح الصيني في
النورة ، هذه التطورات جعلت الاتحاد السوفييتي يدعم من علاقاته باثيوبيا
على حساب الصومال ، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة التي كانت
تتمتع بمركز قوى في اثيوبيا الى ما قبل حدوث الانقلاب العسكري بها ، قد
فقدت هذا المركز بعد أن طرد الكولونيل مانجستو بعنتها الدبلوماسية
وخبرائها العسكريين واقتضت طبيعة الأمور أن تسارع الولايات المتحدة الى
تحسين علاقاتها بالصومال وتقديم المساعدات لها بطريق مباشر أو غير
مباشر وذلك في محاولة تهدف الى إبعاد الصومال من دائرة النفوذ
السوفييتي ، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا فقد كانت تتعاون مع اثيوبيا خلال
حكم الامبراطور هيلاسلاسي خلال استعمارها لجيبوتي وكانت تشجع سيطرة
العنصر في جيبوتي - وهي الأقلية ذات الأصول الاثيوبية ضد الأغلبية من
العيسى ذات الأصول الصومالية ، وفرنسا - بهذا الأسلوب - كانت تعمل
في الاتجاهات المضادة للصومال لأن هذه الأخيرة كانت تدور في فلك
الاتحاد السوفييتي وتمنحه تسهيلات بحرية في بربرة . وعندما كانت
الصومال تطالب باستعادة اقليم أوجادين - الذي يقع في جنوب شرق
اثيوبيا - وبعض الأراضي في شمال شرق كينيا اقتضت متطلبات التوازن
الدولي أن تقف بريطانيا ومعها الولايات المتحدة الامريكية وراء تدعيم كينيا
في مواجهة مطالب الصومال وقتئذ ، ولكن الأدوار الدولية بدأت في التغير
مع تغير الموقف الداخلي بين دول القرن الافريقي فعادت فرنسا الى تدعيم

علاقاتها مع الصومال ومساعدة الأغلبية من قبائل العيسى على الوصول الى السلطة في جيبوتي المستقلة بعد أن كانت تقف ضد رغباتها في الوقت الذي بدأت فيه علاقاتها تفتقر مع أثيوبيا نتيجة لتحويلها الى الخط الماركسي .

٣ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر الأحمر :

شكل المدخلان الشمالى والجنوبى للبحر الأحمر مطمعا للدول الكبرى بصفة عامة على طول التاريخ الحديث والمعاصر ، غير أن المدخل الجنوبى قد تشكل أهمية استراتيجية فى الوقت الحالى ويمكن القول أن أطراف الصراع الدولى الحالى على البحر الأحمر هم الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا وفرنسا . وقد احتدم الصراع الدولى البحرى بصفة خاصة على شواطئ المحيط الهندى بين القوتين العظميين فى السنوات الاخيرة ، ويفسر دارسو الصراع الدولى محاولات سيطرة القوتين العظميين على اليمن الشمالية واليمن الجنوبية والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر يشكل جزءا من اهتمام العملاقين ، فالسياسة الامريكية تركز على نظرية « جوام » التى أفصح عنها الرئيس الامريكى الأسبق « نيكسون » فى يوليو ١٩٦٩ وهى تركز على التمسك بالمراكز التى حصلت عليها الولايات المتحدة فى الدول التى تطل على المحيط الهندى والتى تشكل العناصر الأساسية للاستراتيجية الامريكية الجديدة ، تلك الاستراتيجية التى تنتج للولايات المتحدة الحفاظ على اشرافها على الانتاج البترولى فى الجزيرة العربية والخليج العربى وتعريفه عبر قناة السويس ورأس الرجاء الصالح واليابان والدفاع عن أفريقيا وخاصة شرق القارة فى مواجهة التسلسل الشيوعى السوفيتى والصينى على السواء ، ومن بين وسائل التحرك الامريكى الاعتماد على الدول الصديقة ومحاولة الاتفاق مع السوفييت لضمان استقرار الأوضاع الراهنة فى الجزيرة العربية بهدف تحييد البحر الأحمر وإخراجه من دائرة الصراع الجارى فى المحيط الهندى .

أما السياسة السوفيتية فقد سارت منذ سنة ١٩٥٦ على التوغل البطئ والمنظم فى المحيط الهندى حيث يتيح الوجود السوفيتى العسكرى البحرى ابرام اتفاقيات جديدة تشمل برامج عمل ونماون والوصول على تسميات ملاحية عسكرية وتحويل البحر الأحمر بالتالى الى طريق مرور خاضع للسيطرة السوفيتية أو على الأقل جعله طريقا دوليا مفتوحا للجميع ، ويعتبر السوفيت البحر الأحمر بمثابة عامل أساسى لتقدمهم فى اتجاه المحيط الهندى كما يتيح لهم احكام احتوائهم على الجزيرة العربية والتحرك فى اتجاه الخليج العربى . ويعنى موقف الدولتين العظميين انهما تتخذان

اتجاهها متشابهها من حيث الجوهر فكل منهما تفضل حرية الملاحة في مضيق باب المندب نظرا لما للمضيق من أهمية استراتيجية رئيسية مرتبطة بقدرة العملاقين على تحريك أساطيلهما على امتداد البحر المتوسط والمحيط الهندي وفقا لما تمليه مصالحهما الاستراتيجية .

أما الوجود الصيني في المنطقة فإنه رغم محدوديته الا أنه قائم على بذل المعونات بهدف محاربة الوجود السوفيتي وقد تركزت المساعدات الصينية لليمن مثلا في مجال انشاء الطرق وبناء مصانع النسيج ، في حين لم يعد لبريطانيا سوى قاعدة بحرية جوية أقامتها في « مصيرة » وتشرف بها على طريق خليج عدن والبحر الأحمر وطريق السويس ، وهذه القاعدة العسكرية البريطانية هي القاعدة الوحيدة لها منذ انسحابها من عدن . وتبقى السياسة الفرنسية وهي تعد سياسة نشطة في المنطقة فقد وافق الرئيس الفرنسي ديستان على استئصال جيبوتي الذي تم بالفعل في عام ١٩٧٧ ولكن مع استمرار الوجود العسكري واستمرار المعونة الاقتصادية لجيبوتي والتي تصل الى حوالي ٧٠ مليون دولار سنويا ، لذلك تعتبر فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتواجد قواتها على سواحل مضيق باب المندب ، وتنظر فرنسا نظرة تتسم بالواقعية بشأن مضيق باب المندب حيث يركز المسئولون الفرنسيون على ضرورة التوفيق بين المصالح الأجنبية المشروعة للدول الساحلية المطلة على المضيق ومصالح المجتمع الدولي التي تشمل في حرية الملاحة .

ومرة أخرى تتضح أهمية تنافس القوتين العظميين على المنطقة - نظرا لأن التواجد الصيني أو البريطاني أو الفرنسي هو تواجد محدود - في حين أن العملاقين الكبيرين يتنافسان على المنطقة وأيضا على المحيط الهندي منذ بداية الستينات تقريبا في اطار المواجهة النووية بينهما ، وقد تأكدت أهمية المحيط الهندي في هذا التنافس الجديد استنادا الى التطور الهائل الذي حدث في أسلحة الصواريخ الموجهة التي ينطلق بعضها من قواعد ثابتة ويحتاج الى قواعد أرضية عسكرية ثابتة أو من غواصات تنتقل بحرية ومرونة داخل مياه المحيط وقد وصلت هذه الأسلحة من التطور الى الحد الذي أصبح في إمكان الولايات المتحدة مثلا أن توجه صواريخها العابرة للقارات من غواصاتها في المحيط الهندي الى قلب آسيا ومراكز الصناعة السوفيتية في وسط آسيا ، وفي هذا الصدد تتيح مياه المحيط مزايا هامة لهذا النوع من المواجهة بسبب عدم وجود كثافة سكانية في القواعد التي يتم اختيارها لهذا الغرض وهو ما يفسر التكالب الأمريكي السوفيتي على القواعد العسكرية التي تركها الاستعمار البريطاني مثل قاعدة ديجو جارسيا والجفير في البحرين

ومسيرة في عمان ، وقد ركز الاتحاد السوفيتي استراتيجيته حول الاقتراب من المواقع الامريكية في المحيط الهندي وذلك بغرض اجهاض التهديدات الامريكية ، وهذا بدوره جعل الولايات المتحدة تكثف من وجودها العسكري في المنطقة .

ان هذه السلسلة من التواجد العسكري والاقتراب من المواقع الامريكية من جانب الاتحاد السوفيتي - هذه السلسلة من التواجد العسكري والاقتراب المضاد من التواجد العسكري - يعنى أيضا عنصر ضغط على الاطراف الاقليمية المناوئة كما أنه في نفس الوقت يعنى عنصر دعم للعناصر الصديقة مما شكل صورة جديدة للاستعمار والتبعية فالدول التي تقبل حماية أجنبية من المفترض ضمنا أنها سوف تدفع ثمن ثقلها لهذه الحماية والذي يعنى في الحقيقة مزيد من التبعية وتهديد الاستقلال الوطنى يضاف الى أن البحر الأحمر يعتبر الطريق الرئيسى للغواصات والقطع البحرية للدول الكبرى التي تأتي من البحر المتوسط الى المحيط الهندي فضلا عن المزايا التي تتيحها مناطق معينة يتجه اليها التنافس الدولى ونقع ضمن منطقة البحر الأحمر مثل قناة السويس وباب المندب أو على الساحل الشرقى الافريقى أو على الجزيرة العربية والخليج العربى باعتبار أن هذه المناطق برمتها تشكل أهمية استراتيجية كبيرة . ومن النابت أن استمرار الصراعات الاقليمية التي تتعدد وتختلف أسبابها مع تصاعد درجة التنافس الدولى على مياه البحر الأحمر والمحيط الهندي - سيؤدى ذلك الى أن تتحمل الدول الاقليمية الجانب الأكبر من الآثار السلبية لهذا الصراع الدولى خاصة ان القدرات العسكرية البحرية لهذه الدول لا ترقى الى حد التصدى لغواصات وأساطيل الدول الكبرى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الدول الاقليمية متجهة الى تغيير بعض الأسس التي اعتمدها القسانون الدولى بخصوص تحديد المياه الاقليمية وحقوق استخدام أعالي البحار والجرف القارى وذلك بهدف الاستفادة من الثروات البترولية أو المعدنية أو السمكية فى المستقبل ، وبالتالي فإن استمرار الصراع الدولى وتهديدات الدول الكبرى ومحاولاتها السيطرة على المياه الدولية فإن ذلك سوف يشكل عقبات أمام الدول الاقليمية وطموحاتها فى تحقيق الرفاهة لشعوبها .

مشكلات الحدود

عكست المشكلات الناجمة عن الحدود السياسية لمنطقة القرن الافريقى - عكست أهمية استراتيجية دولية لهذه المنطقة وخاصة من جانب دارسى السياسة والمهتمين بالصراع الدولى الذين يقصدون بالقرن الافريقى أساسا

الصومال وأثيوبيا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة بشكل رقعة استراتيجية على خريطة القارة تهددها صراعات الحدود . وقد بدأت أثيوبيا تنمو بالتوسع على حساب السلطنات والامارات والشعوب الاسلامية واللونية في الجنوب والجنوب الشرقى خلال حكم الامبراطور « منليك » ١٨٨٩ - ١٩١٣ حيث اكتملت صورة الخريطة السياسية لاثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص بأريتريا (٣) التي ضمت لأثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم اتحدت معها عام ١٩٦٢ . والمناطق المتنازع عليها حاليا هي وليدة أحداث التنافس الاستعماري في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالى وهي الأحداث التي سبق شرحها تفصيلا ، الأمر الذى دفع أثيوبيا أن تصطدم اصطداما مباشرا مع القوى الأوروبية المتنافسة على منغلة القرن الأفريقى ومع الدول والتسوعوب المجاورة لها ، وقد نمكنت أثيوبيا بالفعل من أن تنفاسم السلطة والسيطرة معهم وأن تشارك فى رسم الحدود السياسية التي أهملت بالتابع مبدأ العموميات أو حق تقرير المصير ، الأمر الذى جعل أثيوبيا لا تخطى حدودها بالاعتراف الكامل والتبادل بينها وبين جيرانها باستثناء حدودها مع السودان وكينيا وجيبوتي .

وسوف تستعرض الظروف التى أحاطت بالاتفاقيات التى طرأت على هذه الحدود وصولا الى التعرف على تطور مشكلة القرن الأفريقى وخاصة فيما يتعلق بالصراع الأثيوبى الصومالى الذى يشكل تهديدا مباشرا لمستقبل المنطقة برمتها .

١ - حدود اثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي :

كانت الحدود بين السودان واثيوبيا غير محددة حتى ١٩٠٢ عندما وقعت معاهدة بين البلدين أقامت حدا مشتركا معترفا به يبلغ طوله ١٥٠٠ ميل باعتباره أكبر خط للحدود فى أفريقيا ، وكان لدى أثيوبيا شعور بالتخوف من جيرانها فى الشمال وهم مسلمون حتى أن محاولات اثيوبيا لتعذيب تدفق مياه النيل الأزرق قد شاعت وندخلت فيها بالطبع الأغراض السياسية ، وكان الشك المتبادل بين اثيوبيا والصومال عاملا سائدا فى تطور العلاقات الثنائية والاقليمية بين البلدين منذ التاريخ الوسيط حتى

(٣) راجع فى تفصيل تاريخ اريتريا قبل الحرب العالمية الثانية :

Stephen, A. Longrigg : A Short History of Eritrea (Oxford : Clarendon Press, 1945).

استقر الأمن نسبيا عبر الحدود منذ توقيع اتفاقية سنة ١٩٠٢ . أما الحدود السودانية الاثيوبية عند اريتريا فقد تعرضت هي الأخرى لحوادث عديدة (٤) ، فالسودان أيد حق تقرير المصير لشعب اريتريا وقد لجأ أفراد من هذا الشعب الى الأراضي السودانية ثم جاء تصاعد الاشتباكات على الحدود في الفترة الأخيرة لكي يجمد من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والذي انعكس على استدعاء السفير السوداني من أديس أبابا في أوائل يناير ١٩٧٧ . وفيما يتعلق بالحدود الكينية الاثيوبية فهي بالفعل من رواسب الفترة الاستعمارية ، وقبل استقلال كينيا عام ١٩٦٤ قامت بريطانيا وأثيوبيا بتعيين الحدود التي أثارت خلافات مضطربة على الجانب الاثيوبي حتى توقيع معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٦٣ التي لم يتم التصديق عليها الا في عام ١٩٧٠ خلال الزيارة التي قام بها الامبراطور هيلاسلاسي لكينيا .

وخلافا لأراضي الصوماليين الأخرى فقد اتسم التاريخ الحديث والمعاصر لاقليم جيبوتي باستقرار أكثر عبر الحدود لاثيوبية الجيبوتية ، وكانت فرنسا قد ابتاعت منطقة على تاجورا ، وقامت بتطوير تلك المنطقة بما فيها مدينة جيبوتي بهدف ممارسة دور كالندي تلعبه بريطانيا في عدن ، وقد رسمت الحدود الحديثة بين اثيوبيا وجيبوتي عام ١٨٩٧ ثم أعلن تأكيدها عام ١٩٤٥ ثم في بروتوكول ١٦ يناير ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٧٧ تأكدت هذه الحدود باستقلال جيبوتي وأعترف دول المنطقة بهذا الاستقلال .

٢ - الحدود الاثيوبية الصومالية :

تشكل قضية الحدود الاثيوبية الصومالية ومشكلة اريتريا أعقد مشاكل الحدود في منطقة القرن الأفريقي ، ويمكن القول ان بريطانيا الدولة المستعمرة (بكسر الميم) كانت هي المحرك الأول لهذه المشكلات في حين أدت كل من ايطاليا وأثيوبيا دورا هامشيا ، أما فرنسا فقد اتخذت موقف الحذر بينما قنعت مصر بالانسحاب من هذه المناطق نظرا لأوضاعها السياسية ويمكن التمييز بين عدة مراحل شهدت تغييرات في الحدود ، وسوف نتعرض في عجلة لهذه المراحل :

المرحلة الأولى :

وقد شهدتها الفترة ١٨٨٢ - ١٩١٣ التي بدأت مع بداية التوسع

الاطالى فى اريتريا (٥) عام ١٨٨٢ وانتهت بوفاة منليك الثانى الذى اكتملت
فى عهده صورة الحدود السياسية لاثيوبيا المعاصرة باستثناء الوضع الخاص
بأريتريا . وقد شهدت هذه الفترة الأحداث التالية :

- ١ - فرض الحماية البريطانية على الصومال عام ١٨٨٤ .
- ٢ - انسحاب مصر من المنطقة وقيام الصومال الايطالى عام ١٨٨٩ .
- ٣ - إعلان أريتريا كمستعمرة ايطالية عام ١٨٩٠ .
- ٤ - قيام الصومال البريطانى عام ١٨٩٧ والصراع حول الأوجادين
بين كل من ايطاليا واثيوبيا .

وتجدر الإشارة الى أن التوسع الايطالى فى اريتريا قد بدأ منذ يوليو
١٨٨٣ رغم أن بريطانيا كانت قد عقدت مع مصر فى سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة
أعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال حتى رأس جافون ،
وبدأت ايطاليا أولا بوضع يدها على عصب ثم أسرعت ببسط نفوذها شمالا
وجنوبا فاحتلت « ييلول » فى ٢٥ يناير ١٨٨٥ بعد انسحاب المصريين منها
ثم احتلت مصوع فى ٢٥ يوليو من نفس العام وتوغلت القوات ايطالية الى
مصوع غربا ثم شمالا حتى وصلت الى مائة ميل جنوبى شرق سواكن . أما فى
الجنوب فقد تجاوز المناطق ايطالية مع الممتلكات الفرنسية فى أوبوك ومقابلة
لباب المندب ، وتمكن الايطاليون بذلك من تكوين مستعمرة لهم فى اريتريا
بمساعدة بريطانيا .

أما اثيوبيا فقد توسعت جهة الشرق (٦) حيث استولى الملك « منليك
النابى » على أمارة هرر بعد غزوها فى ٢٦ يناير عام ١٨٨٧ بمساعدة
الاطاليين ، كما ضمت - أى اثيوبيا - منطقة الأجادين عام ١٨٨٩ بعد أن
اشتركت مع القوات البريطانية فى قمع النورة المهدية فى السودان ، وتجدر
الإشارة أيضا الى أن اثيوبيا أغضت عينها عن التوسع الايطالى فى اريتريا
نظرا لتحديات الانقسام الداخلى بين الأمراء فضلا عن تحديات الإسلام
الاجاور لاثيوبيا . وأمام انشغال السلطة المركزية فى اثيوبيا بهذه التحديات
الداخلية والخارجية أخذ الاطاليون يتحركون جنوب اثيوبيا نفسها عام
١٨٨٩ ، وعلى أثر الضغوط ايطالية هذه ثم توقيع معاهدة « أوتشيمالى »

Stephen A. Longrigg, A Short History of Eritrea, op. cit. (٥)
pp. 17-28.

(٦) راجع فى تفصيل ذلك :
Richard Greenfield, Ethiopia : A New Political History (New York :
Praeger; 1965).

فى عام ١٨٨٩ • وفى نفس الشهر قامت إيطاليا ببسط نفوذها على بلاد الصومال ثم أعلنت فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٩ حمايتها على الساحل الشرقى لأفريقيا وكونت عام ١٨٩٠ الشركة الإيطالية لشرق أفريقيا لإدارة المناطق الداخلية للساحل الأفريقى وفى ٢٤ مارس ١٨٩١ تم توقيع اتفاقية إيطاليا بريطانيا لتحديد مناطق النفوذ الإيطالى فيها من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر •

وفى عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وإيطاليا الى اتفاق مشترك بشأن الحدود بين أراضى الصومال الخاضعة لهما فسيطرت بريطانيا على هود وإيطاليا على الأوجادين ، وكان من نتيجة هذا الاتفاق أن أنتقد الإمبراطور « منليك الثانى » ما جاء فى معاهدة أوتشيمانى بهدف توحيد إثيوبيا ، وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الإثيوبية الإيطالية ونشوب المواجهة المسلحة فى موقعة عدوة الشهيرة وهزيمة القوات الإيطالية على أيدي اثيوبيا •

وقد كانت موقعة عدوة بمثابة كارثة عسكرية ، فقد نبذت إيطاليا فى الفترة اللاحقة سياسة التوسع الاستعمارى ، وذلك حتى قيام موسوليني بغزو اثيوبيا عام ١٩٣٥ ثم شهدت السنوات التالية لموقعة عدوة انفاسيات بين القوى المتصارعة على الحدود فى القرن الأفريقى • وفى ديسمبر ١٩٠٦ عقد الاتفاق الثلاثى (الإيطالى - الفرنسى - الانجليزى) بهدف المحافظة على الوضع الراهن فى إثيوبيا من الناحيتين السياسية والإقليمية ، وأنه اذا ما طرأ أى اخلال بالوضع القائم فان الدول الموقعة تتعهد بأن تبذل جهودها للمحافظة على المصالح الإثيوبية بالإضافة الى مصالح كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذا مصالح إيطاليا فيما يتعلق باريترى والصومال ، وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ أبرمت معاهدة اثيوبية ايطالية وبمقتضاها ضمت منطقة الأوجادين لحدود اثيوبيا ولكن الطرفين لم يتمكنوا من الاتفاق على الحدود لصعوبة تحديد الخط الذى يفصل بين اثيوبيا عن الاراضى الساحلية (التى نسمى بأراضى

المرحلة الثانية :

وقد شهدتها الفترة ١٩١٤ - ١٩٥٤ ، فعندما مات منليك الثانى عام ١٩١٣ ونشبت الحرب العالمية الاولى فى العام التالى - بدأت المرحلة الثانية من التغييرات التى شهدتها الحدود فى منطقة القرن الأفريقى والتى أمتدت حتى منتصف الخمسينات من القرن الحالى وأبرز هذه التغييرات هو توقيع معاهدة الصداقة بين إيطاليا وإثيوبيا عام ١٩٢٨ ثم الغزو والاحتلال الإيطالى لإثيوبيا بين عامى ١٩٣٥ - ١٩٤١ ثم سيطرة بريطانيا تماما على الأقاليم الصومالية التى كانت مطمعا بين القوى الاستعمارية المتنافسة والمتصارعة ،

وهذه الأقاليم تشكل ٩٠٪ من الأقاليم التي يقطنها الصوماليون في القرن الأفريقي فيما عدا جيبوتي وكان هذا يعنى انكماش اثيوبيا (٧) مرة أخرى طوال السنوات (١٩٣٥ - ١٩٥٤) بعد النوسع الذى تحقق فى عهد منليك الثانى .

واذا انقلنا الى أحداث الحرب العالمية الثانية ونآثيرها على التغيرات فى الحدود فقد سارت أحداث هذه الفترة على النحو التالى : هزيمة ايطاليا فى هذه الحرب ثم دخول بريطانيا أدیس أبابا فى عام ١٩٤١ ثم وضع الأوجادين تحت الادارة العسكرية البريطانية وسرعان ما خضعت أراضى الصوماليين - ما عدا جيبوتي - لنظام حكم واحد هو الاحتلال العسكرى البريطانى ، وكان هذا من العوامل التى أيقظت الشعور القومى لدى الصوماليين جميعا بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية الى دول عديدة فى المنطقة . كذلك فان المفاوضات البريطانية الاثيوبية أثناء الحرب كانت قد أسفرت عن عقد اتفاقية ٣١ يناير ١٩٤٣ التى نصت على اعتبار منطقة الأوجادين جزءا منفصلا عن اثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية ادارتها . وحاولت بريطانيا أن تستغل فكرة الصومال الكبير (٨) لكى تبسط نفوذها عليه ، ومن هنا جاء اقتراح ارنست بيمن وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٦ بتجميع كل الأقاليم التى يسكنها صوماليون ووضعها تحت الحماية البريطانية غير أن هذا الاقتراح واجه معارضة شديدة من القوى العظمى والصغرى على حد سواء وتراوحت المعارضة بين اقتراح فرنسا بعودة الحكم الايطالى الى الصومال الايطالى وبين اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الصومال تحت الادارة الدولية . واستمر خضوع الصومال الايطالى للادارة العسكرية البريطانية حتى ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة ايطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات ابتداء من ٢ ديسمبر ١٩٥٠ ، وكانت مهمة ايطاليا التمهيد لاستقلال المنطقة تحت اشراف مجلس استشارى تابع للأمم المتحدة ، ونظرا لامتناع اثيوبيا عن التعاون مع ايطاليا فى تعيين الحدود بينها وبين الصومال ، فقد قامت بريطانيا باتفاق مع اثيوبيا برسم خط الحدود بين الصومال واثيوبيا وأسمته بالخط الادارى المؤقت ، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى سابقا عند خط طول ٤٨° شرقا وخط عرض ٨° شمالا وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى ، وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط بتحفظات فان اثيوبيا لم تعترف

Richard Greenfield, Ethiopia, op. cit, p. 77.

(٧)

(٨) راجع فى تفصيل ذلك :

Saadia Touval, Somali Nationalism (Cambridge; Harvard University Press 1963).

به فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ ، وذلك كحدود سياسية دائمة بينها وبين الاقليم الصومالى .

أما الصوماليون فقد تمسكوا (٩) بخط طولى ٥٤٧ شرقا وخط العرض ٥٨ شمالا لأن الخط الادارى المؤقت هو جزء من أرض الصومال الذى قسمها الى قسمين وأرغم الكثير من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الايطالى السابق على الخضوع الى الادارة الأثيوبية .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت السلطات البريطانية مع أثيوبيا اتفاقية فى صالح أثيوبيا تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين على أن تتولى الحكومة الأثيوبية ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ورغم ما أكدته الاتفاقية من حق القبائل فى المراعى على جانبى الحدود فقد نار الصوماليون وأحتجوا على وضع جزء من أراضى الصومال تحت سيطرة أثيوبيا ودون موافقة أصحابها الشرعيين .

المرحلة الثالثة :

وتمتد من الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٢ ، فقبل أن تستعيد أثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين فى منتصف الخمسينات - تمكنت الدبلوماسية الأثيوبية من الحاق اريتريا كإقليم ادارى لأثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ ثم بالوحدة معها عام ١٩٦٢ ، وهكذا تمكنت أثيوبيا - باعتبارها دولة داخلية - أن تظل على السواحل للمرة الاولى فى تاريخها الوسيط والحديث كله ، وتحولت بذلك الى دولة مختلطة الأجناس وأصبح التنافر العرفى واللغوى والدينى من السمات الرئيسية فى كيان الدولة وتشكلت بذلك حدود جديدة لمنطقة القرن الأفريقى برمتها ، غير أن أثيوبيا قد قبلت فى نفس الوقت الخط الادارى المؤقت الذى كانت بريطانيا قد وضعت سنة ١٩٥٠ للفصل بين حدود أثيوبيا وأراضى الصومال التى تحت الوصاية الى أن تسوى مشكلة الحدود بعد ذلك وباستقلال الصومال (البريطانى - الايطالى) سنة ١٩٦٠ ، اعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومى يقتضيها مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادى والمعنوى ، فى حين اعتبرت أثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملا عدائيا وتدخل فى الشئون الداخلية لجاراتها ضد وحدتها الإقليمية بالرغم من أن هذه الحدود هى فى الواقع حدود غير طبيعية ، وغير بشرية ، أنها حدود هندسية فى معظمها يتخطاها الرعاة الصوماليون داخل جمهورية الصومال لأغراض الرعى الأمر الذى جعل منطقة الحدود هذه تشهد تصعيدا فى الحوادث والمواجهات المسلحة بين الصومال وأثيوبيا .

حوادث الحدود وأطراف الصراع

١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات :

شهدت الخمسينات أكثر من نزاع على الحدود وذلك لأن الخط الفاصل المؤقت الذى أنفقت عليه كل من بريطانيا وأثيوبيا سنة ١٩٥٠ لم يكن يخصص سوى جزء من الأراضى التى كان يطالب بها الوطنيون الصوماليون . وفى عام ١٩٥٥ استنفادت أثيوبيا منطقتى هرو وأوجادين من بريطانيا ، وقد زادت مدة المشكلة فى مؤتمر شعوب أفريقيا الذى انعقد باكرا عاصمة غانا فى النصف الأول من ديسمبر ١٩٥٨ بسبب القرار الذى اتخذته والذى ينص على الشنديد بالحدود التى حلقتها الاستعمار فى أفريقيا وعلى المطالبة بتعديلها على نحو يتوافق مع وحدة الشعوب والسلالات الأفريقية ، وفى مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى انعقد عام ١٩٦٠ صدر قرار يعترف بحق الصومال (المقسم صناعيا) فى الاستقلال والوحدة لكى تخرج الصومال الكبرى الى حيز الوجود .

وكان من الطبيعى عندما حصل الصومال على استقلاله السياسى فى يوليو ١٩٦٠ أن يتطلع الى استكمال وحدة نرايه ، ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديدة على « تحقيق وحدة الأراضى الصومالية » وكان هذا يعنى مطالبة أثيوبيا بأقليم أوجادين ومطالبة كينيا بالأقليم الشمالى الشرقى ومطالبة فرنسا بأقليم عفر وعيسى على أساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية . وفى الوقت الذى تكون فيه ضرب صومالى فى الاقليم الشمالى الشرقى من كينيا يطالب بالأقليم وانفصاله عن كينيا وانضمامه لجمهورية الصومال فى هذا الوقت كانت العلاقات بين الصومال وأثيوبيا آخذة فى التدهور السريع وخاصة فى المناطق المتنازع عليها ، ووضعت القوات الأثيوبية فى حالة الاستعداد القصوى نتيجة لتحركات جرت على الحدود ، وطوال العامين التاليين ١٩٦١ ، ١٩٦٢ كانت المشكلة تزداد حدة وسط تصاعد حملات الاذاعة والصحافة من الجانبين غير أن الدول الأفريقية بدأت منذ أوائل عام ١٩٦٣ تتلمس مدى التعقيدات الناجمة عن مشاكل الحدود ، ولهذا عندما انعقد المؤتمر الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا وطرحته أمامه مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال من جهة وأثيوبيا وكينيا من جهة أخرى - لم يأخذ المؤتمر بوجهة نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير للمقاطعات الصومالية المتاخمة للصومال ،

ولم يمضى عام واحد حتى أصدر مؤتمر القمة الأفريقى فى القاهرة قرارا نص صراحة على مبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة وبذلك فشلت جهود الصومال السلمية فى تحقيق مطالبها الإقليمية .

وأخذت الصومال تشكو من هذه الأوضاع التى قسمت الأراضى الصومالية وانها تنقسم بقومية تكاد تكون موحدة ، وان منظمة الوحدة الأفريقية لم تحسم هذه الخلافات ، ووسط حملات الهجوم الاعلامية من الجانبين قامت الحرب على الحدود الصومالية الأنيوبية فى يناير ، فبراير ١٩٦٤ وسط اتهامات من الطرفين المتنازعين بأن الآخر هو البادىء بالهجوم فبينما أفادت البيانات الأنيوبية أن القوات الصومالية الجوية قد اخترقت المجال الجوى الأنيوبى (١٥ - ١٦ يناير) كما جرت اشتباكات فى جيجيجا وبان القوات الصومالية قد شنت هجوما (٧ - ١٠ فبراير) على مدينة توجه وأهالى وديرا جوربالى على الحدود - نجد أن حكومة مقديشيو تتهم أنيوبيا بشن هجوم برى على المدن الصومالية وبالدخول الى مدينة فرفر وباحتلال فرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية . ولم تدم هذه الحرب أكثر من شهرين ، وسرى قرار وقف إطلاق النار باستثناء بعض الانتهاكات على الحدود . وطلب وزراء الخارجية الأفارقة عقد مؤتمر فى دار السلام فى النصف الأول من فبراير ١٩٦٤ بين الحكومتين الصومالية والأنيوبية والشروع فى اجراء مفاوضات من أجل نسوية سلمية للنزاع ولم تضى أيام حتى تم توقيع اتفاقية الخرطوم بفضل وساطة السودان ، ومضت الاتفاقية على انسحاب القوات من الجانبين وعلى بعد ١٠ - ١٥ كيلومتر من الحدود ، ومنذ ذلك التاريخ آخذ الصومال أسلوب التفاوض لتحقيق مطالبه الإقليمية .

وفى فبراير ١٩٦٨ تكونت لجنة أنيوبية صومالية مشتركة نجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين الجانبين ، وقد تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية فى هذه الفترة من احتواء هذه الأزمة جزئيا على الأقل بالرغم من أن بقاء الصومال متمسكا بحق تقرير المصير للسكان الصوماليين فى منطقة القرن الأفريقى ، كذلك فقد كانت هناك عوامل خارجية ساعدت منظمة الوحدة الأفريقية على احتواء الصراع لفترة ومن أهم هذه العوامل ان التغيرات الدولية التى سادت فى الستينات لم تكن تسمح بشن أى صراع حول حدود من هذا النوع ، فقد جرت حرب الأوجادين الأولى فى الوقت الذى أصبحت فيه القوتان العظميان تتطلعان الى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة فى أوروبا ، ولهذا فعندما تقدم الصومال فى فبراير ١٩٦٦ بشكوى ضد أنيوبيا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ، رد الأمين العام للأمم المتحدة فى رسالة موجهة

الى الطرفين المعنيين يطلب منهما العمل على تسوية الخلافات حول الحدود بالوسائل السلمية وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية . كذلك فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نداء الى كل من أنيوليا والصومال بوضع حد للحرب بينهما ، كما طالب الاتحاد السوفيتي الطرفين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقرار وقف اطلاق النار فورا مؤكدا أنه لا يوجد ولا يمكن أن يوجد في العصر الحالى أى صراع اقليمي أو نزاع على حدود قائمة بين الدول تستوجب تسويته اللجوء الى القوة المسلحة .

وهناك عامل آخر يمكن أن يضاف الى عدم تقبل المناخ الدولي لتفشي أى صراع حول الحدود بين دولتين وقتئذ وخاصة في أفريقيا - وينحصر هذا العامل في أن الوضع العسكري للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب اذ أبرزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الامبراطوري من حيث التدريب والتسلح وبفضل المعونة الأمريكية له . وقد دفعت هذه العوامل مجتمع الصومال الى انتهاج سياسة المصالحة مع الدولتين المعاديتين لفكرة الصومال الكبرى - وبحلول عام ١٩٦٧ وتفشي ظاهرة الركود في الاقتصاد الصومالي بسبب اعلان قناة السويس - فقد أدى هذا الى نقص صادرات الموز الايطالي لأوروبا ، وكانت أول خطوة لدى تغيير الحكومة الصومالية وقتئذ هو اقامة علاقات مع كل من أنيوليا وكينيا والتي نجح في انجازها رئيس زامبيا كيمفيت كاوندو حيث أسفرت المحادثات الصومالية الكينية عن عقد اتفاقية أروشا ، أما على صعيد أنيوليا فقد جرت أيضا محادثات مماثلة أدت الى قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين الدولتين .

٢ - تأثير تغيير النظام السياسي في الصومال (١٩٦٩) وأنثيوبيا

(١٩٧٤) على حوادث الحدود :

جرى في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ انقلاب عسكري صومالي أطاح بالرئيس شرمارك الذي اغتيل ، وتلى ذلك اعلان نظام حكم جديد على أساس «الاشتراكية العامة» ويقوم على تعبئة جماهيرية عالية ، وقام الاتحاد السوفيتي بمساعدة النظام الجديد في الصومال وتدريب وتجهيز الجيش هناك ، وسرعان ما طرأت تغييرات في توازن القوى أدت الى تصاعد الصراع في منطقة القرن الافريقي ، ففي عام ١٩٧٤ أصبحت القوات الجوية الصومالية تمتلك أعلى قدرة قتالية بين دول أفريقيا السوداء ، كذلك امتلكت الصومال قوات مدرعة مجهزة تجهيزا ممتازا ، وكان من نتائج هذا التعاطف في القوة العسكرية الصومالية

أن اختل التوازن العسكرى فى المنطقة وفى نفس الوقت اكتسب الصومال مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الأفريقية •

أما على الصعيد الأيوبى فقد تصاعدت عمليات القتال فى أريتريا وافتقدت الحكومة الأيوبية القدرة العسكرية على قمع الحركة الانفصالية الاريترية ، ثم جاء تعاقب الأحداث لتقليب الصورة تماما بالانقلاب العسكرى الأيوبى فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ والذى أدى الى عزل الامبراطور ، وتولى مانجستو ماريام زمام الأمور فى البلاد •

وكانت هناك نقطة أخرى ساعدت على تصعيد حدة مشكلة الحدود ، وهى النقطة المتعلقة بالبترول ، فمنذ فبراير ١٩٧٢ شرعت شركة بترول أمريكية فى أعمال حفر على الجانب الأيوبى من الحدود فى إقليم أوجادين ، وقد أسفر اكتشاف النفط بكميات هائلة فى « احدى المدن » التى تقع على بعد ٣٠ ميلا من الحدود الصومالية وضمنا لأمن هذه المنطقة حشدت الحكومة الأيوبية قوات لها على الحدود وردت الصومال بالمثل ولم تنجح محادثات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ فى تهدئة الموقف بين البلدين خاصة وأن القوات الأيوبية كانت قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه فى الاقليم • وكان الامبراطور هيلاسلاسى لم يزل فى الحكم وقتئذ ، فلجأ الى الحليف الأمريكى لمساعدته ، لكن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا حيث كانت لدى الصوماليين القدرة على تخطى الحدود وامتلاك شريط من الأرض فى اقليم أوجادين - ومن ناحية أخرى فان الأيوبيين أيضا كانت لديهم القدرة على حشد قواتهم فى الجنوب وبالتالى فانهم يتمكنون من طرد القوات الصومالية خارج الحدود ، وعندئذ لن يتوقفوا بل انهم سيواصلون قهر القوات الصومالية حتى تصل الى البحر ، وهكذا كان للولايات المتحدة حججها القانونية لكلا الطرفين ، والتى كان لهما ما يبررها من الجانبين المتنازعين ، أى أن الحرب لم تندلع فى ذلك الوقت ، وفى فبراير ١٩٧٤ كانت حركة التمرد العسكرى التى اجتاحت أثيوبيا ، وفتح ذلك المجال أمام حكام الصومال لكى يطوروا آفاقا جديدة حول امكانية تسوية النزاع القائم بالوسائل السلمية •

هناك عامل آخر يضاف الى العوامل السابقة وهو المقاطعة البترولية العربية التى حدثت خلال حرب أكتوبر ١٩٣٧ ، فقد أبرزت أهمية ضمان طريق البترول وبالتالى اكتسب اقليم اريتريا الذى لا يبعد عن ميناء مصوع وعن مضيق باب المندب بأكثر من ٢٠ ميلا اكتسب أهمية استراتيجية جديدة ، ثم ان جزر درياك التى تمتلكها أثيوبيا شكلت هى الأخرى حجر الزاوية فى

الاشراف الدولي على طريق البحر الأحمر وباب المنذب وسواحل المحيط الهندي التي تربط الدول الغربية بالخليج العربي . ومنذ عام ١٩٧٧ أدى انتصار التيار الراديكالي داخل الحكم العسكري الاثيوبي الى تراجع النفوذ الأمريكي في أثيوبيا والى دعم جديد للوجود السوفييتي في المنطقة الذي كان قاصرا حتى الآن على اليمن الجنوبي والصومال . وهكذا نجح السوفييت في الوصول الى أثيوبيا التي ظلوا يتطلعون اليها طويلا باعتبارها تشكل حليفا أفضل بكثير من غيرها من أقاليم المنطقة حيث كنافتها السكانية كبيرة ، مساحتها واسعة ، وهذان العاملان لهما أثرهما الاستراتيجي ، وقد حانت الفرصة للسوفييت فعلا بانتهاء حكم الامبراطور هيلاسلاسي واستيلاء القوات العسكرية الاثيوبية على زمام الأمور ، ومن ثم فقد ساند السوفييت النظام الجديد وأعلنوا استعدادهم لاعادة تجهيز الجيش الاثيوبي بالسلح السوفييتي بعد أن تعثرت اتفاقيات السلاح المبرمة من قبل مع الولايات المتحدة بسبب الاتجاه اليساري المتشدد لنظام الحكم الجديد في أثيوبيا . ومع هذا ، وبالرغم من الخلاف على الحدود بين كل من الصومال وأثيوبيا فقد حاول السوفييت أن يقيموا علاقات طيبة بين كل من أثيوبيا والصومال ، فقام الرئيس السوفييتي بودجورني في مارس ١٩٧٧ بزيارة الى مقديشيو وأديس أبابا وحاول التنسيق بين الطرفين بأن طالب الصوماليين بتجميد طلباتهم على الصومال الغربي وخاصة منطقة أوجادين وأن يقبموا اتحادا فيدراليا يضم كلا من أثيوبيا والصومال وعدن ، وبذلك يتم انهاء صراع الحدود بين دول المنطقة من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي ، وقد تكرر هذا الطلب مرة أخرى في اجتماع ضم مانجستو ماريام وسياد بري وسالم ربيع على مع فيدل كاسترو في عدن ، غير أن المؤتمر لم يصل الى أية نتائج ايجابية بشأن خلافات الحدود ، ثم بدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربي واتحه الرئيس الصومالي سياد بري عدة مرات الى الاتحاد السوفييتي طالبا تأييده ومساندته ، غير أن سياد بري لم يلق استجابة لمطالبه بالرغم من اشتعال الموقف على الحدود .

وقد أقام الاتحاد السوفييتي جسرا جويا وآخر بحريا من ليبيا لتزويد أثيوبيا بالأسلحة ، لما أقام جسرا بحريا آخر لنقل القوات والمعدات والأسلحة الكوبية وكذا قوات من دول حلف وارسو واليمن الجنوبية ، ونتيجة لذلك قرر الصومال في ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفييت والغاء معاهدة الصداقة الصومالية السوفيتية ، وهكذا وضعت هذه الخطوة طرفي الصراع على الصعيد الاقليمي وهما أثيوبيا والصومال - وضمتها وجها لوجه وكشف القناع عن الوجه السوفييتي في تأييده ومساندته الفعالة لأثيوبيا .

٣ - الأطراف الاقليمية للصراع :

تشترك الأطراف التالية فى لعبة المواجهة التى تدور فى منطقة القرن الأفريقى ، فهناك أثيوبيا يساندها الاتحاد السوفيتى وكوبا ومعهما دول المعسكر الشيوعى ، أما الطرف الثانى فى المشكلة منهم حركات التحرير الاريترية وجبهة تحرير الصومال الغربى التى يساندهم بعض الدول الأفريقية والعربية ، وعلى الرغم من الهدوء النسبى الذى يسود مسرح الصراع الا أن كافة التوقعات تشير الى احتمال حدوث الانفجار فى أى وقت لأن بذور الصراع لا تزال كامنة فى منطقة القرن الأفريقى .

وعلى الصعيد الاقليمى ، فان الصراعات الكائنة فى المنطقة يكن اجمالها فيما يأتى فى شمال المنطقة الى جنوبها .

أولا : الصراع بين اريتريا وأثيوبيا :

وقد نجحت هذه الشعلة من رغبة اريتريا فى الانفصال عن أثيوبيا ، والملاحظ ان لاريتريا منطقة ساحل البحر الأحمر الممتدة من جيبوتى الى الحدود بين أثيوبيا والسودان ، كما ان لاريتريا موانئ على هذا الساحل أهمها مصوع وعصب وأهم مدنها أسمرة ، وترتبط مصوع مع كسلا بخط حديدى يمر بأسمرة وبلدة أجوردات . وترتبط عصب بأديس أبابا بطريق ممهد يمر ببلدة ديسبى ، ومن ذلك يتضح ان مينائى مصوع وعصب يعتبران من المنافذ التجارية الحيوية لأثيوبيا ، وقد ظلت اريتريا خاضعة للاستعمار الايطالى لمدة خمسين عاما ، وانعكست آثار هذا الاستعمار على تطوير مشروعات الطرق والسكر الحديدية وميناء مصوع .

ثانيا : الصراع الصومالى - الأثيوبى حول جيبوتى :

استقلت جيبوتى فى يونيو ١٩٧٧ ، وقد أدت بوادر هذا النزاع الى موافقة معظم الأحزاب السياسية فى جيبوتى على بقاء قاعدة عسكرية فرنسية فى الاقليم بعد استقلاله ضمنا لاستقراره وحتى لا يترتب على اغلاق ميناء جيبوتى - الذى يرتبط بأديس أبابا بخط حديدى - فى وجه الصادرات والواردات الأثيوبية حدوث شلل للاقتصاد الأثيوبى والحركة الاقتصادية فى جيبوتى .

ثالثا : الصراع الصومالى - الأثيوبى حول منطقة أوجادين التى تقع غرب الصومال (وجنوب شرق أثيوبيا) . ولهذا النزاع جذور تاريخية

قديمة ، فعقب تقسيم دول القارة الأفريقية بين الامبراطوريات الاستعمارية بعد مؤتمر برلين الشهير الذى عقد فى الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ كانت الاتحاضات السياسية لهذه الدول تتسبب فى بلورة التفرق Crystallization of disunity بين دول القارة ، وعلى سبيل المثال ساعدت إيطاليا أنيوبيا على احتلال هرر عاصمة الصومال الغربى عام ١٨٨٧ (١٠) واتخذت أنيوبيا من هرر رأس جسر تنفذ منه الى داخل الصومال الغربى - وهو ما يسمى بأقليم أوجادين - وانتهى الأمر الى تقسيم الصومال الى صومال بريطانى وآخر ايطالى بعد انتزاع كل أقاليمها الغربية . وبعد أن اسنقل الصومال فى يوليو ١٩٦٠ أخذ يطالب « بالصومال الكبير » وعلى مدى ستة عشر عاما لم تتطور الأمور الى مرحلة الاشتباك المسلح ، غير أن قيام جبهة تحرير الصومال الغربى قد ينبى هذا الموضوع ، وبالرغم من ذلك فإن الغارات الأنيوبية نتجدد بصفة دوريه تقريبا على هذه المنطقة ولا تكف الصومال عن بذل كافة المحاولات لاسترداد هذا الاقليم باعتباره أحد الاقالم الخمسة التى يتكون منها الصومال الكبير والتى تمتلها النجوم الخمسة التى يزدان بها علمه .

وابعا : الصراع الصومالى - الكينى حول المنطقة الجنوبية الغربية
من الصومال - الشمالية الشرقية فى كينيا - وتطالب الصومال بضم هذه المنطقة الى الصومال الكبير ، والملاحظ أن لعبة التوازن الدولى قد ساعدت فيما بعد على احلال الهدوء النسبى بالنسبة لهذه المشكلة ويمكن اضافة عامل خامس يذكى من الصراع الاقليمى فى هذه المنطقة وهو الحرب الكلامية المتبادلة بين أنيوبيا والسودان ، فمع نهاية شهر يناير ١٩٧٧ ، وشن جنرال « تفرى بنستى » الرئيس السابق للمجلس العسكرى الحاكم فى أنيوبيا - مرحلة جديدة فى المواجهة بين البلدين ، وهذه الحرب الكلامية بدأت شفوية من جانب أنيوبيا حيث « سحب الدسائس التخريبية التى تحركها حكومة الخرطوم » ثم جاء الرد السودانى على لسان الرئيس نميرى بتقديمه المساعدات للاتحاد الديموقراطى الايوبى والسماح له بالعمل من أراضى السودان ضد حكومة أديس أبابا ، كما بدأت السودان تؤكد علنا استعدادها لبذل قصارى جهدها لمساندة الجبهات التى تناضل من أجل استقلال اريتريا (١١) .

(١٠) راجع فى تفصيل ذلك من ص ٢٣٨ - ٢٣٩ من هذه الدراسة .

(١١) دكتور عبد العزيز الرابعى ، الصراع الدولى فى القرن الأفريقى وامبراطورية البحر الأحمر فى ندوة البحر الأحمر فى التاريخ ، سجنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بالانسترايك مع جامعة الدول العربية ١٩٧٨ ص ١٥٠ - ١٦٠ .

وعلى الرغم من أن هذه الصراعات ظلت تغلي تحت السطح لعدة سنوات إلا أنها وصلت الى هذا المستوى الحاد نتيجة للعوامل الآتية :

أولا : التطورات اللاحقة للنورة الأثيوبية بعد استيلاء الكولونيل مانجستو على السلطة ، ومن أبرز هذه التطورات اعلانه طرد البعثة العسكرية الأمريكية من أثيوبيا في أبريل ١٩٧٧ ووقف صفقات السلاح الأمريكى إليها الأمر الذى أكد من عملية إعادة التحالف التى أخذت تحدث فى منطقة القرن الأفريقى ، ذلك أن أثيوبيا التى ظلت تابعة للمعسكر الغربى لمدة تزيد عن الثلاثين عاما ، انتقلت سريعا الى دائرة العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، وقد اقترن بذلك اتجاه مجتموعة أخرى من دول المنطقة الى الارتباط بالغرب .

ثانيا : اتجاهات الاستراتيجية السوفيتية فى افريقيا وبصفة خاصة الاستراتيجية البحرية ومتطلبات السيطرة على الممرات المائية الدولية ، حيث يرغب الاتحاد السوفيتى فى تعويض هزيمة سياسته فى الشرق الأوسط وتدعيم الوجود السوفيتى فى مناطق افريقية أخرى ، ويفسر هذا العامل سعى الاتحاد السوفيتى الى تشكيل كتلة من الدول التى تتبنى الاتجاه الاشتراكى عند مدخل البحر الأحمر باعتباره يشكل طريق البترول الى أوروبا وفى نفس الوقت يشكل الطريق العكسى منه مدخلا الى المحيط الهندى - وقد كانت لدى الاتحاد السوفيتى بالفعل علاقات وثيقة مع الصومال واليمن الجنوبي ، وبدأت أثيوبيا هى الأخرى فى الاتجاه نحو السوفيت يتطلعون الى تحييد أو احتواء الحلافات الوطنية والعنصرية لأصدقائهم القدامى والجدد فى نطاق وحدة ايدولوجية يساندها الدعم العسكرى .

وقد بدا أن الاتحاد السوفيتى^(١٢) يضع فى اعتباره العلاقات المميزة بينه وبين الصومال بهدف تعزيز سياسته فى المنطقة ، وجاء ذلك بنتيجة عكسية - أى على حساب الصومال - فما أن انطلقت قوة أثيوبيا العسكرية حتى سارع السوفيت بتأييد أثيوبيا ونظامها الجديد ظنا منهم أنها أرض أخصب لانتشار الشيوعية بعد فشلهم فى الصومال ، ويفسر هذا سبب التصادم بين الاتحاد السوفيتى والصومال . وهكذا انطلقت قوات جبهة تحرير الصومال فى تصعيد الصراع المسلح مع القوات الأثيوبية ، وأعلنت

(١٢) راجع :

Colin Legum "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment." Problems of Commiunism vol. XXVII, No. 1 January - February 1978, pp. 10 - 12.

الصومال معارضتها لسياسة السوفييت وأن أمن الصومال جزء من أمن الأمة العربية ولم تخف المصادر المستولة أن الاتحاد السوفيتي كان قد بدأ في التفكير في التحكم في البحر الأحمر والمحيط الهندي لأمريين أساسيين : الانطلاق بالنفوذ السوفيتي الى قلب أفريقيا - ثم مراقبة الممرات المائية التي تسلكها ناقلات البترول بهدف السيطرة على المنطقة العربية وخاصة مصر والسودان ، وقد جرت بالفعل محاولات لجعل الصومال ادارة للتخطيط السوفيتي كان من أبرزها تلك الزيارة التي قام بها بودجورين ورئيس كوبا للصومال في وقت واحد لاقناع سياد بري بانضمام الصومال الى اتحاد فيدرالى يضم أثيوبيا وأريتريا واليمن الديموقراطية ، وكان قد عقد لهذا الغرض اجتماع سرى في عدن حضره سياد بري ومانجستو وسالم ربيع وفيدل كاسترو ، وقد رفض فيه سياد بري مشروع الاتحاد لأنه بانضمامه اليه مع أثيوبيا انما يفوز الاستعمار الأثيوبي لمنطقة القرن الافريقي كلها .

ثالثا : وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي^(١٣)، المؤيد الرئيسى لأثيوبيا بينما بدأ وكان الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة هي التي ستصبح المؤيد الرئيسى للصومال ٠٠٠ وتوزع الأدوار على هذا النحو جعل منطقة القرن الافريقي تشهد صراعات اقليمية حادة فى النصف الثانى عام ١٩٧٧ من خلال المعارك الطاحنة التي دارت رحاها فى اقليم أوجادين طوال شهر أغسطس بين نوار « جبهة تحرير الصومال الغربى » من ناحية والقوات المسلحة الأثيوبية من ناحية أخرى ، والتي كانت على وشك أن تصل الى مرحلة الحرب النظامية بين الصومال وأثيوبيا .

وقد تجسدت المفارقة بين المساعدة العسكرية للدولتين العظميين لكل من الصومال وأثيوبيا فى أن السلاح الصومالى هو سلاح سوفيتي فى الأساس موجه للدولة التي تساندها موسكو - وهى أثيوبيا - بينما السلاح الأثيوبي وهو سلاح أمريكى فى الأساس موجه ضد الدولة التي تساندها واشنطن . وهناك دلالة أخرى أكثر خطورة وهى أن الاتحاد السوفيتي يؤيد « المنطق المحافظ » الذى نادى به أثيوبيا بخصوص تنازع المبادئ التي تقوم عليها منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة التنازع بين مبدأ قدسية الحدود القائمة ومبدأ حق تقرير المصير ، فى حين وقفت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب « المنطق الثورى » الذى نادى به الصومال ، وبالطبع كان هدف السياسة الأمريكية فى حقيقته هو التشجيع على تفتيت هذه المنطقة و « بلفنتها » بحيث يتسنى تجزئة السودان من ناحية وفك أثيوبيا من ناحية أخرى .

تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

الصومال

١ - الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

شهد القرن التاسع عشر فترة تمزيق أوصال القارة الافريقية وتقسيمها بين الدول الاستعمارية في أوروبا . وكان من الطبيعي أن تدخل الصومال في عملية التمزيق التي اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ولم يقف الأمر عند حد هذه الدول الثلاث بل دخلت هي الأخرى في الميدان ، فتمكنت في عام ١٨٩٥ من الاستيلاء على هرر وشجعتهها فرنسا كي تقطع الطريق على كل من انجلترا أو إيطاليا . ولما قامت انجلترا بالاستيلاء على السودان تحت ستار استرجاعه ، وأرادت أن تضمن حياض الحبشة فسمحت لها بالاستيلاء على اقليم أوجادين الصومالي .

وهكذا أصبحت بلاد الصومالين وهم شعب متجانس ذو عقيدة دينية مشتركة ويتكلم لغة مشتركة وله تاريخ مشترك وثقافة مشتركة وقد مزقت بطريقة تعسفية الى مجموعات منفصلة تخضع لحكم أجنبي وأصبحت هذه المنطقة الساسعة - وهي بمثابة جزيرة متلئة الشكل في شرقي افريقيا كان المستكشفون الأوروبيون يسمونها قرن افريقيا الشرقي وما زالت تعرف باسم منطقة القرن الافريقي الى اليوم - ما زالت هذه المنطقة الساسعة تضم الشعب الصومالي ولكنه موزع بين مختلف الأقسام السياسية في المنطقة وكانت تشمل الصومال الفرنسي والصومال البريطاني وصوماليا والصومال الكيني والصومال الذي يسميه الصوماليون منطقة الأوجادين - وهي المنطقة الممتدة بين حدود صوماليا وبين الحبشة (١) وتسكنها جماعات من الصوماليين الرعاة يبلغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة - وقد ظلت منطقة الأوجادين باستمرار مصدر نزاع بين الحبشة والصومال . والواقع أنها مشكلة قديمة

Trimingham, J. Spencer : Islam in Ethiopia London, 1952. (١)
p. 210.

وراجع أيضا :
John Drysdale, The Somali Dispute (New York, Praeger, 1964).

عام ١٨٩٧ عندما ضمت للحبشة بمقتضى معاهدة عقدت فى هذه السنة وبين ايطاليا والحبشة سنة ١٩٠٨ نص على أن يكون خط الحدود بين الصومال الايطالى موازيا لساحل المحيط الهندى ويبعد عنه بمسافة ميلا .

وقبل أن يخرج الانجليز من الصومال الايطالى سنة ١٩٥٠ رسموا خطا - د أسموه « الخط الادارى المؤقت » وهو يجعل منطقة الأوجادين داخل الحبشة ، وقد طالب شعب الصومال فيما بعد بضم منطقة الأوجادين الى م وتنحصر وجهة نظرهم فى ذلك أن جميع سكان منطقة الأوجادين من مالىين فضلا عن أنه لا يوجد بهذه المنطقة أقلية حبشية وأنها كانت من بلادهم ولم يكن لهم يد فى فصلها عنها لانهم لم يمثلوا فى الاتفاقات سبلختها من بلادهم ، فى حين تمسكت الحبشة بمنطقة الأوجادين سنة الى هذه الاتفاقات ، وقد استفحلت هذه المشكلة ولم يوجد حل فيما نجم توصيات الامم المتحدة^(٢) وجهودها بهذا الخصوص وهو ما يقتضى لتفسير وتعليل ذلك .

فقد انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتعين على الدول الكبرى المنتصرة وهى الولايات المتحدة الامريكىة والاتحاد السوفيتى لافيا وفرنسا أن تحدد مصير المستعمرات الايطالية فى افريقيا . وعقدت ات المتوالية لهذا الغرض دون أن تسفر عن نتيجة ، وظهرت تيارات متعارضة كما برزت أطماع سافرة ومستترة ، فادا ببريطانيا تطمع فى على الصومال الايطالى واذا بايطاليا تسعى الى استعادة مركزها ها فرنسا ، بل ان أثيوبيا نفسها راحت تطالب بضم هذا الاقليم الى ها . وازاء هذه المناورات أعلن نادى الشباب الصومالى (الذى ظهر الى ن لأول مرة فى ابريل ١٩٤٣) رسميا فى ابريل من عام ١٩٤٧ تحوله ب سياسى باسم « حزب وحدة الشباب الصومالى » اذا به يعارض ايطاليا بأى حال من الأحوال . وكان ذلك الحادث نقطة تحول بالغة فى تاريخ الصومال المعاصر ، ومنذ ذلك التاريخ أخذ الحزب الجديد مركز الأولوية فى النشاط السياسى ويتزعم الحركة القومية من أجل

(2) United Nations, Rapport du Gouvernement Italien à L'Assemblée Generale des Nations Unies sur L'Administration de Tutelle Somalie, (8 Vols.) 1950 — 1957, Rome.

الاستقلال والوحدة . وتعرض الحزب للكثير من الاتهامات ، غير أن قيام الحزب قد شجع انشاء عدد من الاحزاب والجماعات السياسية الأخرى وبعضها تسانده المصالح القبلية أو الإيطالية . ولم تستطع الدول الكبرى الأربعة أن تصل الى اتفاق بشأن مستعمرات إيطاليا فقررت احالة المسألة كلها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت قرارا خاصا بالصومال ينص على ما يأتي :

أولا : يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذا في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية .

ثانيا : خلال الفترة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون إيطاليا السلطة القائمة بالادارة .

وقد أحدث هذا القرار ردود فعل مختلفة على الصعيد المحلي ، فالأحزاب الوطنية ساءها الأخذ بنظام الوصاية الفردية كما تملكها السخط بسبب اختيار إيطاليا لتتولى الادارة ولكنها اضطرت الى قبول هذا الوضع لأنه مؤقت لن يتجاوز عشر سنوات ، فكأنه بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها اقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة (طبقا للقرار) و « صوملة » الادارة ونقل السلطة بالتدريج الى أيدي أبناء البلاد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان هناك مبرر بالطبع للأوضاع السابقة وهو أنها انتزعت الاعتراف باستقلال البلاد الذي أصبح حقيقة واقعة ، فاذا انتقلنا الى الصومال البريطاني نلاحظ أنه صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٢٩ أمر « الملك في المجلس » ويقضى بأن يتولى الادارة في المحمية حاكم عسكري في يد السلطات التشريعية والتنفيذية .

وفي ظل التطور الدستوري الذي بدأ بطنينيا ثم سار بخطى سريعة ومفاجئة نجد أن بريطانيا قررت في عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية وأجريت الانتخابات في فبراير سنة ١٩٦٠ وأعقبها تشكيل أول لهم الانضمام الى أشقائهم ، وكلما اقترب موعد اعلان استقلال الاقليم الأول وزارة صومالية في الاقليم . وفي الوقت نفسه أيدت بريطانيا عزمها على الانسحاب ، كما أعلنت أنها لن تعارض في الوضع الذي يراه أهل الاقليم بالنسبة الى الصومال (الإيطالي) ، وفي ابريل من السنة ذاتها صوت المجلس على الاتحاد مع صوماليا بمجرد حصولها على الاستقلال . هذا التحول من جانب بريطانيا والذي بدأ مفاجئا للكثيرين يفنسه أحد الباحثين كما يلي : كانت بريطانيا في الأصل تسعى الى أن تتولى الوصاية على الصومال الإيطالي

وبذلك يتسنى إقامة وحدة سياسية منه ومن صوماليا، والأوجادين تحت إشرافها ويمكن أن تنضم إلى الكومنولث لكن هذه السياسة لم تلق أى تأييد، فأهل الصومال الإيطالي لا يريدون استعماراً جديداً، ونظرت إيطاليا وفرنسا بعين الشك إلى محاولات بريطانيا السيطرة على القرن الأفريقي وعارضت إثيوبيا خوفاً على أوجادين من جهة ولأنها كانت تريد أن ينضم إليها الصومال الإيطالي من جهة أخرى * ويفسر هذا كله الأسباب التي جعلت بريطانيا توافق على الوصاية المؤقتة (على الصومال الإيطالي) وتسليم منطقة أوجادين من جديد إلى إثيوبيا (٢) *

وكان القرار الخاص باستقلال الصومال (الإيطالي) بعد عشر سنوات حافزاً قوياً لأهل الصومال البريطانيين على المطالبة بوضع مماثل حتى يتسنى أدركت بريطانيا صعوبة البقاء في منطقتها فدأت أن تكون هي البادئة في كسب ود الصوماليين : ولكن أهمية الصومال (البريطاني) قد تضاعفت في الواقع بعد استقلال الهند وباكستان ، كما رأت بريطانيا أن احتفاظها بعدن فيه ضمان كاف لمواصلاتها البحرية . وفي النهاية ينبغي عدم اغفال الاتجاه العام في إفريقيا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ مما وضع في استقلال ممتلكات فرنسا في إفريقيا الغربية والاستوائية ومدغشقر وما تقرر من إعلان الكونغو والكاميرون ونيجيريا *

وعموماً فقد حققت القومية الصومالية أول هدف كبير لها - وهو الخلاص من السيطرة الأجنبية - في ٢٦ يونيو ١٩٦٠ بإعلان استقلال القسم الخاضع لبريطانيا * وفي أول الشهر التالي أعلن انتهاء التفويض الذي سبق أن عهد به إلى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية واتحد الاقليمان لتكوين جمهورية صومالية مستقلة ذات سيادة ما لبنت أن احتلت مكانها في الأسرة الدولية بعد انضمامها إلى الأمم المتحدة ثم في منظمة الوحدة الإفريقية عند قيامها * وتشكلت أول وزارة صومالية في ١٢ يوليو ١٩٦٠ غير أن هذا الاستقلال - شأنه شأن استقلال دول العالم الثالث عن الدول المستعمرة (بكسر الميم) - بعد الحرب العالمية الثانية - هذا الاستقلال لم يكن قائماً على أسس اقتصادية واجتماعية راسخة بسبب افتقار نصفي الدولة إلى الصلابة التي توفرها الوحدة الاقتصادية بمعنى أن التفاوت كان صارخاً والهوة كبيرة بين نصفي

(٢) دكتور راشد البراوي ، الصومال الجديد ، القاهرة ، مكتبة الأنبار المصرية ١٩٧٣ *

الصومال ، فالعهد الاستعماري خلف وراءه الكثير من موقوفات التقدم وفي مقدمتها محاولته القضاء على القبلية التي كانت ولا تزال آفة العديد من المجتمعات الافريقية ، كما سعى الاستعمار للحيلولة دون تكوين شخصية صومالية واعية برغم توافر أركانها ومقوماتها فحرم الشعب الصومالي من لغة نظامية مكتوبة وأخضع التعليم لما يخدم مصالح الاستعمار واهدافه وأبقى على العناصر التي كانت تؤازره ابان سيطرته لتظل تتطلع اليه بعد خروجه فيتخذ منها سند للحفاظ على ما كان له من مصالح متنوعة (٣) .

كما تضمنت التركة التي ورثها الاستقلال مشكلة باللغة الخطورة تتمثل في أجزاء من التراب اقتطعت قسرا وصدد رغبة السكان الوطنيين وأدمجت في بلاد أخرى مجاوره فكان الجسم السياسي الذي ولد في عام ١٩٦٠ مشوها وانعكس ذلك على التطورات اللاحقة . ففي يونيو ١٩٦١ تم التصديق في استفتاء شعبي على أول دستور للبلاد يصمن الأمل في تحقيق « الصومال الكبير » ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات مع كل من أثيوبيا وكينيا تتخذ مظهرا عنيفا ، ففي أوئل عام ١٩٦٤ تطورت الأمور الى نزاع مسلح على أثيوبيا وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية داعية الطرفين الى التفاوض ، لكن هذه المفاوضات قد تحطمت لان أثيوبيا افترض اغلاق الحدود أمام البدو الصوماليين وأن تقوم أية مفاوضات يراد اجراؤها في المستقبل على أساس معاهدة عام ١٩٠٨ التي عقدت بين إيطاليا وأثيوبيا وأن يتخلى الجانبان عن أبه مطالب أو دعاوى اقليمية . وكان طبيعية أن يرفض الصومال مطالب أثيوبيا مما دعى الى تجدد القتال ، وظلت العلاقات يشوبها التوتر حتى بعد أن بدأ في الأفق حلها في مباحثات الخرطوم آنئذ .

والصومال الفرنسي هو الآخر كان باعنا على الاختلاف والاحتكاك بين البلدين لأنه - من جهة - جزء من الأمة الصومالية ، ولكنه من جهة ثانية - وهذا هو الأهم - يضم ميناء جيبوتي الذي يشكل منفذا بحريا هاما بالنسبة الى أثيوبيا . وحتى عندما تمت زيارة الرئيس دييجول الى الاقليم في أغسطس ١٩٦٦ فقد نشبت الاضطرابات في جيبوتي وكان من نتيجة ذلك أن طرد عدد من الصوماليين ، غير أن التطور الأشد خطورة كان عندما أعلنت أثيوبيا في سبتمبر ١٩٦٦ أن الصومال الفرنسي جزء لا يتجزأ منها وهنا تقدمت جمهورية الصومال بدعوى مماثلة .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧ - وراجع أيضا :

Saadia Touval, Somali Nationalism, op. cit. pp. 32 - 45.

أما عن العلاقات مع كينيا فإنها تأزمت هي الأخرى بعد أن أن والاتصالات مع عمدة هذه الأخيرة في يونيو من عام ١٩٦٦ إلى قطع العلاقات التجارية والاتصالات مع الصومال - وكانت كينيا وأثيوبيا قد عقدتا دفاع بينهما منذ سنوات ، وهكذا جاءت بكل هذه التطورات في غير صالح الصومال فضلا عن أنه لم يكن الصومال يستطيع تفاديها (٤) ، وبالإضافة إلى هذه العدا والعقبات فقد واجه الصومال ما هو أشد خطورة على الصعيد الداخلي ومنها تحديثات تدوير الفوارق الطبقية وتحقيق أو حدة الوطنية وخلق التكامل الثقافي والاجتماعي والسكاني (٥) .

٢ - من استقلال الصومال إلى التوجهات القومية :

سبق أيضا أن الصومال ظهرت كدولة عام ١٩٦٠ وذلك عقب عمليات كفاح طويلة (٦) . وعلى مدى التاريخ تلاحظ أن الشعوب التي تحدث الصومالية في الأفريقي وجدوا أنفسهم مشنتين . كما أن الأراضي التي يشغلونها كانت محتلة في البداية من سلاطين متعددين ثم تلا ذلك قدوم قوى أوربية استعمارية مختلفة (٧) . ولم يبدأ الوعي الوطني في الظهور إلا في مطلع القرن العشرين ولم يأخذ الشكل الحقيقي الواقعي إلا في الحرب العالمية الثانية ففي عام ١٩٤٣ ظهرت في إقليم أوجادين - وكانت تقع تحت الاحتلال العسكري آنذاك - ظهرت حركة كرسست جهودها لتوحيد الصوماليين تحت حكومة واحدة . ومثل هذا الهدف يعني عمليا قيام دولة تضم الصومال كله . سواء منه الواقع تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي أو الإيطالي هذا مع ملاحظة أطماع أثيوبيا في إقليم أوجادين والأجزاء الشمالية من كينيا ، ولكن هذا المخطط كان يسير ضد أطماع عدد من القوى الأوروبية كما أنه أثار معارضة شديدة من أثيوبيا . غير أن القوى الأوروبية قررت - بعد سنوات عديدة من الصراع وعدم الاتفاق - ، ورغما عن أثيوبيا - أن تبقى بمطالب الصوماليين ولو جزئيا وذلك بادماج الصومال البريطاني والصومال الواقع

(٤) راجع في فصل ذلك :

Irving, Kaplan, Area Handbook for Somalia (Washington, D.C. : U.S. Government Printing Office, 1977.

Ibid, p. 28.

Spencer, op. cit , pp. 17-22. & 25-6.

(٥)

(٦)

(٧) راجع في تفصيل ذلك : الجزء الأول من الدراسة .

تحو الوصاية (والصومال الايطالى سابقا) واعطائه كيانا جديدا مستقلا ،
وبهذا قامت جمهورية الصومال .

ومع ذلك فان التوحيد الجزئى للشعب الصومالى لم يرض القوى الوطنية
التي سيطرت على الحكومة الصومالية الجديد . وفى ٣٠ أغسطس عام ١٩٥٩
- قبل قيام دولة الصومال رسميا وحصولها على - أصدرت هذه القوى
الوطنية - بيانا مرسوما - يدعو الى قيام دولة الصومال الكبرى وصدر
دستور جديد يضم فى مواده ضرورة استبعاد « الاراضى السليبية »
أى أوجادين واقلليم الحدود الشمالى فى كينيا وجيبوتى (الصومال
الفرنسى) (٨) .

ولتنفيذ هذه الغاية وجهت حكومة الصومال نظرها الى القوى الغربية
على الرغم من تقوية الصومال روابطها مع مصر التي تتصف بعدم الانحياز ،
كما أن الصومال قبلت قروضا من الاتحاد السوفييتى تبلغ ٦٣ مليون دولار
لبناء الاقتصاد الصومالى (٩) ، ومع ذلك فان خيبة الأمل فى الغرب ظهرت
بسرعة فمنحت بريطانيا كينيا الاستقلال عام ١٩٦٣ دون الموافقة على أى تعديل
فى الحدود . ولكن الولايات المتحدة تدخلت فى أول عام ١٩٦٤ بعد حدوث
اشتباكات الحدود منذ ١٩٦١ فنشب قتال على نطاق واسع بين الصومال
وأثيوبيا أدى الى هزيمة قاسية للجيش الصومالى . وفرنسا من ناحيتها
أوضحت موقفها من بقائها فى جيبوتى ، ويلاحظ أن الجميع أصبحوا آذانهم
لمطالب مقديشيو فى المساعدات العسكرية لبناء جيش حديث قوامه عشرون
ألف جندي .

ونتيجة لذلك حدث تحول فى سياسة الصومال فى منتصف الستينات
واتخذ هذا التحول اتجاهاين رئيسيين : أولهما اتجاه مقديشو الى الاتحاد
السوفييتى طلبا للمعونة العسكرية ، وفى عام ١٩٦٣ تلقت الحكومة الصومالية
بعض المساعدات العسكرية من موسكو التي كانت حريصة على أن تجد لها
وجودا فى القرن الأفريقى وفقدت الأمل فى الحصول على ذلك فى أثيوبيا .
وقويت العلاقة بين الصومال وموسكو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٤٧ على الرغم

Spencer, op. cit., pp 27 - 30.

(٨)

Donald N. Levine, Greater Ethiopia, Chicago. University
of Chicago Press, 1975 pp. 77 - 80.

(٩)

- ٢٥٩ -

من احتفاظ الصومال ببعض الروابط العسكرية مع الغرب حتى عام ١٩٦٧ .
وفي عام ١٩٧٠ مكنت المساعدة السوفيتية مقديشيو في زيادة حجم جيشها
من أربعة آلاف الى عشرين ألفا وزودته بالدبابات وأسرار من مقاتلات
الميج .

وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث في أكتوبر ١٩٦٩ الذي أتى بالعقيد
(اللواء فيما بعد) محمد سياد بري الى السلطة ، ظل النفوذ السوفيتي
قويا . وأول علامة على الطريق حدثت في فبراير ١٩٧٢ وذلك بزيارة وزير
الدفاع السوفييتي أندريه جريتشكو لمقديشيو ، وقد التزم الاتحاد السوفييتي
في هذه الفترة بمساعدة الصومال في بناء جيش قوى واشتمل ذلك على
التسهيلات الجوية والبحرية القائمة ، وكان المقابل هو حصول السوفييت
على تسهيلات بحرية في بربرة التي تقع على خليج عدن بالقرب من مضيق
باب المندب مما يتيح فرصة الوصول الى المحيط الهندي وكذلك استخدام
المطارات الصومالية في أغراض الاستطلاع البحري . ونتيجة لهذه الترتيبات
وفد الى الصومال ٣٦٠٠ مستشار سوفييتي يبلغ العسكريين منهم ١٢٠٠
الى ١٤٠٠ وذلك في يوليو ١٩٧٤ .

وقد شهد شهر يوليو ١٩٧٤ أكبر تصعيد تالي في التورط السوفييتي
في الصومال . ففي أثناء زيارة الرئيس السوفييتي بودجورني وقعت الدولتان
معاهدة صداقة وتعاون والتي تعني في جوهرها المزيد من التعاون العسكري
القائم على أساس اتفاقيات غير محددة بين الطرفين خاصة فيما يتعلق
بالتدريب الاضافي وتجهيز القوات الصومالية ، ووافق الاتحاد السوفييتي
ظاهريا على شطب الديون العسكرية والاقتصادية المتراكمة على الصومال
والتي قاربت ١٢٥ مليون دولار .

أما اتجاه الثاني أو المظهر الثاني : في مراجعه الصومالية ، فقد بدأ
في منتصف الستينيات وذلك بتزايد الاهتمام بالدول العربية ، ووجدت
مقديشيو أن معارضة العرب لاسرائيل ومن خلفها أمريكا كقوة عدمي يمكن
استغلالها ضد أثيوبيا عدو الصومال الاقليمي الى جانب عمالتها لأمريكا .
وبصرف النظر عن منازلة الصومال للعرب فقد انضمت في النهاية الى جامعة
الدول العربية في فبراير ١٩٧٤ ، باعتبار أن الشعب الصومالي شعب عربي

ومسلم رغم أن البعض يشكك في عروبة هذا الشعب (١٠) . وفي أوائل الستينات - كما سبقت الإشارة - وطدت الصومال من علاقاتها مع مصر ثم استطاعت بعد ذلك أن تجذب إليها دولا عربية تقدمية أخرى وعلى وجه التحديد سوريا والعراق . وفي المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في مقديشيو في ديسمبر ١٩٦٤ حث ممثل سوريا في المؤتمر جميع المسلمين على تأييد حركة تحرير الصومال الكبرى ولكن المساعدة التي قدمتها تلك الدول كانت محدودة للغاية خاصة بعد حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية .

وما أن وصل سياد بري الى السلطة حاول أن يجعل الدول العربية الغنية بالبتروول سمد بالمساعدة بالرغم من اختلاف أنظمتها الاجتماعية عن تلك الدول العربية التقدمية ، وقد أنمرت جهود سياد بري في هذا الشأن عن نتائج ايجابية ملموسة اذ قدمت السعودية ١٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية ووعدت بتقديم عشرين مليون أخرى أو أكثر فيما بعد . وأيدت الكويت هي الأخرى اهتمامها . وبعد وصول القذافي الى السلطة في ليبيا عام ١٩٦٩، أبدت طرابلس استعدادها لبعض الالتزامات الاقتصادية ولكن سياسة ليبيا تجاه الصومال تغيرت فيما بعد حتى اتخذت صورة « زئبقية » ، ويرجع ذلك لأسباب ليست واضحة تماما ولكنها في معظمها تعود الى روابط الصومال القوية مع الاتحاد السوفييتي وقتئذ . فنجد أن طرابلس قد علقت مساعدتها عام ١٩٧٢ التي كانت قد وعدت بها من قبل . وفي مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٧٣ أدان القذافي أثيوبيا نظرا لمعارضتها آمال الصوماليين في إقامة الصومال الكبرى ، وفي أثناء زيارته للصومال في العام التالي وافق القذافي على مناقشة موضوع المساعدات المتعلقة وعرض تقديم فرض قيمته ثلاثة ملايين دولار لبناء مطار تجاري في قسمايو وأن تشارك ليبيا في بناء التنمية الليبي - الصومالي ، وأن تقيم ليبيا مشروعات مشتركة في الزراعة والنقل البحري . ومع ذلك فإن كل هذه الحالات أظهرت استياءا بسبب تزايد الروابط مع الاتحاد السوفييتي وهو اتجاه كانت تفرزه مصر . وأبدى الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية عدم رضاه عن تقوية

(١٠) يرى أحد الباحثين الأمريكيين ان الشعب الصومالي مع اسلامه فانه لبس عربيا .

راجع :

David, E. Albright : The Horn of Africa and the Arab - Israeli Conflict, in : World Politics and the Arab - Israeli Conflict, Edited by Robert O Freedman, New York 1979, pp. 147 - 177.

- ٢٦١ -

الروابط بين الصومال والاتحاد السوفيتي وذلك باستدعاء سفيره في
مفديشيو في أواخر ربيع ١٩٧٤ ، ونتيجة لذلك فإن جميع وعود المساعدات
من الدول العربية البترولية قد وصلت الى لا شيء في ذلك الوقت .

وهكذا فإن محاولات سياد برى في تنويع مصادر المساعدة جعلت
الصومال في ظل حكمه يرتبط بأقوى الروابط مع بلدين تقدميين هما العراق
وجمهورية اليمن الديمقراطية ، وساعدت العراق والصومال في بناء معمل
نكريد صغير تبلغ طاقته ٥٠٠٠٠٠ طن في حين ركزت جمهورية اليمن
الديموقراطية على تنسيق المسائل الدفاعية والأمنية ، وكلا البلدين كانتا
تشكلان في ذلك الحين أقوى حلفاء الاتحاد السوفيتي في العالم العربي .

اريتريا

١ - الجذور المعاصرة للثورة الاريترية :

تزايد عوامل الثورة الاريترية بعد الاجراءات التعسفية من جانب
الامبراطور السابق هيلاسلاسي في ظل الدستور الامبراطوري الاثيوبى (١١)،
الذى كان يقوم على السلطة والكنيسة بنفسه (أى امبراطورا) ولم يكن
متوقعا أن ينطور الاتجاه الفيدرالى الا سلبيا ، فالمجتمع الاثيوبى آنئذ كان
في اطار الكيان الامبراطورى القائم على الغزو والضم بدءا بيوهامش ومروا
بمنيلك ووصولاً بهيلاسلاسي بمضمونه الاقطاعى وواقعة الاقتصادى المتخلف،
ولم يتم ذلك لآى حركة وطنية أو ثورية أن تتبلور في أنيوبيا لتشكّل مركز
حوار ديموقراطى .

وبالرغم من ذلك فقد تعاملت القوى الاجتماعية الاريترية المختلفة مع
فضية الاستقلال حتى وصل بعضها الى قرار الثورة عام ١٩٦١ فالبرجوازية
الاريترية التى مثلت الشخصية الوطنية مبكرا قبلت نفوذ التطور الاريتري.

(١١) راجع على سبيل المثال :

'Green Field, R. Ethiopia, A New Political History, New York :
Pracger, 1965.

Fred Halliday "The Fighting in Eritres," New Left Review (May - June
1977) pp. 57 - 67.

لبعض الوقت فى ظل الاتحاد الفيدرالى وبقائه على قمة الهرم الاجتماعى فى اريتريا وهو موقف له أصوله القديمة حينما قبلت « الوطنية الاريترية » أن تتعامل مع الانجليز أو مع ايطاليا أو مقابل أجنحة منها مع أثيوبيا ما دامت تضمن المصالح ورغم الدور السياسى النشط لهذه القيادات فانها قبلت بالتسليم فى قضية الاستقلال الكامل عندما ضمنت البقاء على قمة المجتمع بشروط جديدة هى شروط الديمقراطية الليبرالية التى كفلها دستور الأمم المتحدة عام ١٩٥٢ لاريتريا ، لقد كانت الفئات البيروقراطية المسيحية - مثلاً - ترى أن (سوق العمل) سوف يمتد أمامها فى اريتريا ليشمل أثيوبيا إدارة وجيشاً وأن يجمعها بالتالى جهاز الكنيسة الدينى فى أثيوبيا واريتريا على السواء . أما البورجوازية الاسلامية فكانت ترى أن « سوق التجارة » يمتد عبر حدود آمنة من أثيوبيا الى السودان تحت رعاية الادارة الامبراطورية المتخلفة التى تقف على رأسها فئة ذات تركيب اقطاعى عسكرى لا تشغلها ولا تنافسها التجارة وكان ذلك فى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية (١٢) التى دمرت الاقتصاد الاريتري حيث تدهورت أحوال العمال والفنيين والمتقنين وفقراء الفلاحين وتوقفت الاستثمارات والمشروعات التى كانت تقوم بها ايطاليا للتوسع فى اريتريا الأمر الذى ينعكس منه مدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى اريتريا عشية الادارة الاثيوبية ثم ازداد الوضع سوءاً بعد تدخل أثيوبيا فى مصالح اريتريا .

وقد حاولت العناصر البورجوازية الشكوى من الاجراءات التعسفية لهيلاسلاسى ورفع الأمر الى الأمم المتحدة ، ولكن المنظمة الدولية لم تكن قادرة على اتخاذ أى موقف جديد ، وعندما تجرأ أحد الوفود الاريترية سنة ١٩٥٧ بعرض الأمر مباشرة على الأمم المتحدة أعتقلت السلطات الاثيوبية أعضاء الوفد لدى عودتهم ، وتلى ذلك هروب عدد من الشخصيات الوطنية الاريترية الى القاهرة وحصلوا على حق اللجوء السياسى عام ١٩٥٩ ، وبذلك لم يجد الشعب الاريتري فائدة من هذا الأسلوب ، فتقدم وفد من أسمره يفاوض الادارة الاثيوبية كي تصدر قوانين جديدة لاصلاح الأوضاع فى اريتريا ، ولما كان هذا الوفد لا يمثل الطبقة العاملة فى اريتريا فقد أدى هذا الى حدوث

Green Field R, Ethiopia op. cit. p. 80

(١٢)

وراجع ايضاً :

Pank Hurst, E.S. & Pank Hurst, R : Ethiopia and Eritrea, The Last Phase of the Reunion Struggle 1941 - 1952.

اضطرابات عمالية فى مارس ١٩٥٨ فى أسمره ومصوع وتكررت هذه الاضطرابات فيما بعد وطرحت لدى الجماهير امكانيات العمل الثورى ولم يكن هناك أى ثقافة سياسية منظمة طوال فترة الاضطرابات ، ومع ذلك كانت الظروف الخارجية حول اريتريا تتيح لهذه القوى الشعبية أن تنطلق الى الثورة من أجل تحريرها الوطنى ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر تصعد موقعها وتنادى بحق تقرير مصير شعب السودان المجاور لاريتريا حتى حصل على استقلاله فى عام ١٩٥٦ والثورة الجزائرية هى الأخرى ألهمت حماس شباب اريتريا ، وكانت الصومال شريكة اريتريا فى الخضوع الى الادارة الاستعمارية تؤهل للحكم الذاتى لتحقيق الاستقلال عام ١٩٦٠ .

وكل هذه المؤثرات الخارجية دعمت قوة الرفض الاريترية (١٣) للاجراءات التعسفية من جانب أسيوبيا ووضعت شعب اريتريا وجها لوجه أمام مطالب الثورة ليس فى مواجهة الامبراطور هيلاسلاسى فحسب بل فى مواجهة البورجوازية التعسفية ، وقد حاولت بعض قطاعات البورجوازية الصغيرة أن تلعب دورا معتدلا فى هذا الشأن فقامت بعض عناصرها التى هاجرت للعمل فى السودان بالعمل على تنظيم حركة معارضة لاريتريا فى عام ١٩٥٨ وكان هذا التنظيم السرى يقوم على أساس الخلايا التى تنظم العمال والموظفين الاريترين فى السودان متأثرين بالسياسة والاتجاهات اليسارية المتطرفة التى سادت السودان فى هذه الفترة ثم انتقلت الى داخل اريتريا

Ibid.

(١٣)

وهن الثابت ان اريتريا قد شهدت طوال تاريخها تنوعا بشريا واجتماعيا وقد حدثت العديد من الهجرات ولحركات البشيرة المختلفة من أهالى النبل وشرق افريقيا وجوب مصر والسودان والجزيرة العربية وتجمعت كلها فى الاراضى الاريترية . وقد جعل الموضع الاستراتيجى لاريتريا على مدخل البحر الأحمر - جعل لها دافعا تاريخيا واجتماعيا متميزا . فاثيوبيا نفسها لم تشهد هذا النوع العريض ففى حبيسة المرتفعات وأسيرة للصراعات العائلية . ولا يوجد احباء شامل حتى الآن عن عدد السكان فى اريتريا ، وطبقا لتقديرات الاعادة البريطانية كان عدد الشعب الاريترى عام ١٩٥٢ بلغ ٣١٠٠٠ نسمة منهم ٥١٤٠٠٠ مسلمون ، ٥١٠٠٠٠ مسيحيون ، ٧٠٠٠ وثنيون وذلك بالإضافة الى ٣٢٠٠٠٠ من الأجانب ، أما الآن فمن الأرجح ان عدد السكاو قد بلغ ٣ مليون نسمة تفريبا وهذه الأرقام المعدلة غير دقيقة لعدم اجراء احصاء شامل ودقيق نظرا لصعوبة الحصول على أرقام حقيقية على أفراد القبائل الرحل .

راجع :

Richard Green Field, Ethiopia : A New Political History (New York, Praeger, 1965). op. cit. pp. 30 - 37.

وقامت بعدة إنقلابات فيها ثم تأثرت ثقافة تلك التنظيمات. بالتعقيدات القائمة في الواقع الإريتري حول وضع المسيحيين والمسلمين والخصائص الأفريقية والعروبة ، الأمر الذي ترتب عليه عدم الاستجابة الصحيحة. لهذه الحركة من جانب الشعب الإريتري وبالتالي عدم تحقيق مطالبه .

٢ - جبهة تحرير إريتريا وتطورها :

ظهرت حركة تحرير إريتريا رسمياً في عام ١٩٦١ ، وذلك بقيام جبهة تحرير في إنفاهرة ، ولكن جذورها السياسية ترجع الى تلك السنوات هي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٤) ، اذ كانت تلك السنوات هي التي تمثل توزيع ووضع المستعمرات الإيطالية وما أثير حولها من جدل . وبينما نجد أن الأراضي التي تعرف الآن باسم إريتريا كانت تقع اسـمياً ضمن امبراطورية الحبشة قبل القرن التاسع عشر فانها لم تسلم كذلك من التجار والمستكشفين في امبراطوريات مثل المصرية والأغريقية والقارسية والعرب والأتراك ، ثم أتت إيطاليا في نهاية القرن الثامن عشر ونغلبت على إريتريا وأقامت نظاماً استعماريه هناك ، وبهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية ، أصبح مستقبل إريتريا قضية يشوبها النزاع ، فترى بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي الوقت ما يتطالعون اليها ، وطلبت إيطاليا في بـدئ الأمر بعودة إريتريا الى سيطرة روما ولكنها مع ذلك تمت نموها بأسلوب الاستقلال أما الحبشة (أثيوبيا) فقد ادعت بأن إريتريا جزء منها وطلبت بعودتها اليها . ومصر هي الأخرى طالبت بذلك معتمدة على الروابط التاريخية مع إريتريا قبل استيلاء إيطاليا عليها هذا الى جانب العدد الكبير من السكان المسلمين الذين شجع مصر (١٥) على تأكيد سيادتها على المنطقة .

أما الوضع بالنسبة للإريتريين أنفسهم فقد أيدوا وجهات نظر متباينة حول هذه المشكلة - مشكلة اقليمهم - بدءاً من الاستقلال البنام الى الانحاد مع أثيوبيا . فالمبيلمون كانوا يميلون عموماً الى الحلول التي تضع مسافة ما بين إريتريا وأثيوبيا . أما المسيحيون فقد كانوا يؤيدون الحلول التي تقوى الروابط مع الحبشة . وفي عام ١٩٥١ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١٤) راجع :

Robert L. Hess, Ethiopia : The Modernization of Autocracy (Ithaca : Cornell University Press 1970).

Ibid

(١٥) . . .

اتحاد اريتريا مع الحبشة اتحادا فيدراليا مع احتفاظها بحكم شبه ذاتي وكيان مستقل ، وحتى ذلك الحين نجد أن بعض الأحزاب كانت تلتزم بالاستقلال ولذلك عارضت الانتخابات الأولى التي أجريت عام ١٩٥٢ تحت إشراف الأمم المتحدة .

وما أن وصل ممثلو أديس أبابا إلى المستعمرة الإيطالية السابقة حتى بدأوا في قمع القوات الانفصالية ، وقد وجد كثير من الزعماء الانفصاليين أنفسهم يتعرضون للمضايقات ويقيض عليهم ويرسلون إلى المنفى ، وردا على هذه الحملة تبنت جمعية اريتريا قرار اتهم فيه الحبشة بخرق الحقوق السياسية والمدنية في الاقليم (١٦) ، وقد جعل هذا الاجراء الامبراطور هيلاسلاسي يستبدل الحاكم العام ، ثم تلا ذلك قيام الحاكم العام الجديد بحظر قيام جميع الأحزاب السياسية التي تعارض الاتحاد مع الحبشة ، وبدأ الحاكم الجديد في بناء مرحلة إعادة تكامل اريتريا ضمن امبراطورية الحبشة ، وقد حدثت هذه الخطوة في سبتمبر عام ١٩٦٢ .

ونظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة أو القوى العظمى التدخل لايقاف مناورات حكومة أنيوبيا المركزية ، فقد قامت جماعة من الزعماء الانفصاليين بتأسيس جبهة تحرير اريتريا في القاهرة بهدف أن تشن الجبهة نضالا مسلحا من أجل الاستقلال ، وقبل أن ينقضى عام ١٩٦١ بدأت هذه الجماعة أولى عملياتها العسكرية ضد السلطات الأثيوبية على الأراضي الاريترية (١٧) .

وفي البداية نجد أن جبهة تحرير اريتريا كانت ترتكز على خلفية اسلامية كبيرة يساعدها في ذلك توجيه عربي - اسلامي ، ولكن شيئا فشيئا انضم كثير من المسيحيين إلى هذا النضال المسلح وأصبحت الصورة أكثر تشابكا وأن شابها شيء من الماركسية . ونظرا لتجمع وتراكم الصراعات الأيديولوجية الدينية والشخصية فقد أثر ذلك في النهاية ، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصدع في الحركة عام ١٩٦٩ . وبسبب هذا التصدع والانشقاق نشأ المجلس الموري لجبهة تحرير اريتريا إلى جانب جبهة تحرير شعب اريتريا . وكانت الجبهة الأولى تتكون من المجاربيين القدامى في النضال من أجل

Robert L. Hess, op. cit., pp 85-7.

(١٦)

(١٧) حول الأسطة العسكرية حركة التحرير الاريترية فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ راجع : Hess, op. cit., pp 186-191.

- ٢٦٦ -

التحرير كما كانوا يتمتعون بتأييد عربي أكثر منه ماركسي في حين كانت الجبهة النائية تتسم بالماركسية الصريحة .

وتمشيا مع التوجيه العام وجهت جبهة تحرير اريتريا وجهتها صوب الدول العربية للمساعدة والتأييد وكانت هذه الدول تمثل العمود الفقري لحركة تحرير اريتريا كعون خارجي لها وذلك حتى انهيار حكومة هيلاسلاسي في اثيوبيا خلال عام ١٩٧٤ . غير أن درجة التأييد قد تفاوتت من قطر الى قطر ، ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن الإشارة الى أن درجة تأييد الدول العربية لحركة تحرير اريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والأقوال العربية لحركة تحرير اريتريا قد مر بمنحنى متفاوت من السطوع والأقوال طوال تلك السنين . ففي خلال أوائل الستينات حصلت الحركة على مساعدة قوية قدمها عبد الناصر إذ أنه رأى فيها مطية ممكنة للارتقاء بنظرته العربية الشاملة ، وسمح المصرية لجبهة تحرير اريتريا بانشاء معسكر تدريب قرب الاسكندرية ، كما كانت مصر هي التي تشرف فعلا على تدريب أعضاء الجبهة في الاتحاد السوفييتي ، وعند تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦١ أقام هيلاسلاسي صداقة مع عبد الناصر . وقد أقنع الامبراطور هيلاسلاسي الزعيم المصري بأن يخفف من تأييده والتزاماته تجاه الاريتريين . ومنذ عام ١٩٦٥ فصاعدا هبطت المساعدة المصرية لحركة التحرير لدرجة كبيرة وخاصة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حيث انشغلت مصر أكثر فأكثر بالمعركة ضد اسرائيل .

أما السودان فقد أسرع كذلك في تبني قضية جبهة تحرير اريتريا ولكنه بعد ذلك حاول الحد من تورطه في مجازفات الجبهة . وفي أوائل الستينات سمحت حكومة الخرطوم لجبهة تحرير اريتريا بانشاء قيادة ميدانية لها في كسلا على طول الحدود السودانية - الاريترية في أراضي قبائل بنى عامر وكانت الجبهة في الأصل تستمد منهم عوناً كبيراً . هذا بالإضافة الى مدينة كسلا تصلح كنقطة عبور للأسلحة المتجهة الى جبهة التحرير . الا أن هذه المساعدة قد عرضت السودان لهجوم محتمل من جانب أديس أبابا خاصة وأن السودان كانت تواجه حركة تمرد في أقاليمها الجنوبية حيث السكان من السودا وفيهم أغلبية مسيحية ، وازاء حدة الصراع في جنوب السودان رأت الخرطوم أنه من الحكمة لها أن تضع جبهة تحرير اريتريا تحت سيطرتها ، بل أنه حدث في فترة أواخر الستينات أن حاولت حكومة السودان إيقاف التسهيلات التي تقدمها للجبهة في كسلا ، وعلاوة على ذلك فقد حاول السودان

أن يلعب دور الوساطة بين أديس أبابا وجبهة تحرير اريتريا (١٨) وذلك بتشجيع قيام ترتيبات فدرالية جديدة تعطي اريتريا على الأقل معيارا للحكم الذاتي . ولم تقدم الخرطوم أى دور نشيط فى اقرار أو حل الموقف منذ أوائل السبعينات .

وقد ظهرت سوريا والعراق فى منتصف الستينات كأبطال لجبهة تحرير اريتريا وظلوا كذلك حتى عام ١٩٧٤ ، ويمكن تفسير هذا التأييد تفسيراً جزئياً بسبب وصول حزب البعث الى السلطة فى كلا البلدين اذ أن دستور حزب البعث ينص على أن أرض الوطن العربى تمتد من « خلف ٠٠٠ جبال الحبشة » أى بما فى ذلك اريتريا . وبسبب التصدع الذى حدث فى جبهة تحرير اريتريا عام ١٩٦٩ وتشكيل مجموعتى تحرير منفصلتين عام ١٩٧٠ فقد قامت سوريا والعراق بإدخال التغييرات فى سياسات تلك الجبهات ، بل وفى تأييدها لهما ، فبينما احتفظت سوريا بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب اريتريا . نجد أن العراق قد احتفظت بروابط قوية مع جبهة تحرير شعب اريتريا ويلاحظ ان العداء بين نظام حزب البعث فى كلا البلدين هو الذى شجع على قيام هذه الاختلافات .

وفى أوائل ومنتصف الستينات أثارت جبهة تحرير اريتريا - على الأقل - اهتماما بسيطا بقضيتها فى عدد آخر قليل فى الدول العربية ، والفوائد الملموسة التى استمدتها من هذا الاهتمام كانت محدودة ، وطبقاً لما ذكره الاريتريون أنهم حصلوا على وعد المساعدة من المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٢ ، ومع ذلك فقد غير الزعماء السعوديون رأيهم ازاء هذا الموضوع عندما بدأ كثير من المسيحيين فى الانضمام الى الحركة ، هذا الى جانب انشغال السعودية فى الحرب الأهلية فى اليمن . وعلى الرغم من أن المسلمين العرب فى لبنان أظهروا شيئاً من التعاطف تجاه جبهة تحرير اريتريا الا أن هذا التعاطف لم يسفر الا عن فتح مكتب للجبهة فى بيروت . وفى عام ١٩٦٣ قدمت الجزائر مساعدة رسمية لحركة التحرير وسمحت بإنشاء مكتب للمنظمة فى الجزائر . ومع ذلك فإن مساهمة الجزائر فى جهود حركة التحرير لم تخرج عن حدود متواضعة أى كانت فى مستوى متواضع بسيط .

وفد حصل الاريتريون على بطلين جديدين فى نهاية الستينيات فبعد وصول معمر القذافى الى السلطة فى ليبيا عام ١٩٦٩ أصبحت طرابلس مركز اهتمام ، بل أن طرابلس هى التى تزعمت القضية الاريترية باعتبارها قضية عربية ومن هنا أسرع ليبيا تورد السلاح لحركة التحرير فى اريتريا ، كما ان مجيء الراديكاليين العرب الى السلطة فى اليمن الجنوبى وبعد حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٧ قد قدم تعزيزا جديدا للاريتريين ونتج عن ذلك أن أصبحت عدن نقطة عبور شحنات السلاح والمؤن المتجهة الى اريتريا .

وعلى الرغم من أن الدول العربية كانت المطامع الرئيسى للمعونات الاريترية الا أنهم لم يكونوا المطامع أو الهدف الوحيد ، اذ على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت قد استولت على قاعدة هامة فى « كاجينو » خلال الحرب العالمية الثانية واحتفظت بالسيطرة عليها وبالتسهيلات فيها بعد عام ١٩٥٢ فى مقابل التزامها بتقديى السلاح لأديس أبابا الا أن التوار الاريتريين اعتبروا اندفاعهم نحو الاستقلال جزءا من « كفاح عالمى ضد الامبرالية » ومن ثم وحيث أنظارهم نحو القوى الشيوعية طلبا لمساعدتهم فى جهود التحرير . وحيث أن وجهات نظر زعماء الحركة قد اتسمت بصبغة شيوعية صريحة فإن الاستمرار فى هذا الاتجاه قد تزايد ، فوجد ملا أن جبهة تحرير شعب اريتريا على وجه التحديد قد مالت ميلا شديدا طلبا للتأييد الشيوعى وذلك بعد انفصالها عن جبهة تحرير اريتريا فى نهاية الستينيات .

وقد تفاوتت ردود الفعل لدى القوتين الشيوعيتين الكبيرتين ازاء مطالب الاريتريين فى المساعدة خلال عدة سنوات . فوجد الصين تقدم بعض المساعدة لوفت ما خاصة فى نهاية الستينيات ، ولكن عندما وافق هيلاسلاسى على اقامة علاقات سياسية مع الصين عام ١٩٧١ وجدت بكين نفسها فى موقف حرج اذ بدأت تقلل تأييدها للاريتريين . ومن ناحية أخرى نجد ان الاتحاد السوفيتى كان يقوم بتدريب الكوادر العسكرية لجبهة تحرير اريتريا منذ أوائل الستينيات ، الا أن موقف موسكو تجاه المنظمة كان محددًا خلال السنوات الأولى من قيام تلك المنظمة . ويرجع هذا التردد السوفيتى وعدم نورطه بشدة فى القضية الاريترية الى أمل السوفيت فى ابعاد اثيوبيا عن الغرب واضعاف روابطها معه . وقد عارض هيلاسلاسى - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة - عارض بشدة الاتفاقية البريطانية - الامريكية لعام ١٩٥٩ التى ينص على ضم الصومال البريطانى والصومال الابطالى الواقع تحت وصاية الأمم المتحدة فى دولة مستقلة وبذلك حاول أن يمد جسورا مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن فى منتصف الستينيات أصبح من الواضح عدم وجود ما يبرر

إعادة توجيه فى سياسات الامبراطور . وبعد ذلك خففت موسكو اتجاهات العظر حول مساعدة الاريتريين . وفى الواقع كان الاتحاد السوفيتى عادة يستخدم الراديكاليين العرب كوسطاء وبالتالى فإن كم السلاح الكبير المتجه الى الاريتريين كان يأتى بهذا الأسلوب .

وعلى الصعيد المحلى أى الثورة الاريترية وفصائلها يمكن تقسيم تطورها الى مراحل زمنية كالتالى :

اولا : الفترة من ١٩٦١ - ١٩٦٥ وتتسم هذه الفترة بقيام حركة تحرير اريتريا بتعبئة الاريتريين فى الخارج وجمع التبرعات منهم لشراء الأسلحة .

ثانيا : الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حيث اجتازت الثورة الاريترية مرحلة التعبئة العضوية الى مرحلة الثورة المسلحة الشاملة وهى المرحلة التى شهدت انتفال الثورة من جرب العصايات المحددة الى الكفاح الجماهيرى المسلحة مع تعبئة العناصر العمالية والمتقفة فى الخارج وضم جميع الطوائف مسلمة ومسيحية ومحاولة استخدام نفسيات أوليات الى مناطق عسكرية ذات قيادات وأنشطة مستقلة وقد سبق ايضاح أن هذه الفترة قد اتسمت بتأكيد الثورة الاريترية لوجودها على الساحة الدولية بالاتصال بالدول الاشتراكية ودول العالم الثالث .

ثالثا : وهى الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١ حيث أخذت الانقسامات تظهر بين فصائل الثورة واستعدادا للمؤتمر الوطنى العام ، وقد بدأت القوى النورية بالتخلص من القوى المعارضة فى المجلس الأعلى للثورة التى يقودها من الخارج واختارت قيادة عامة فى الميدان تأكيداً لفكرة الوحدة وكانت المنطلقتان الاولى والثانية فى غرب اريتريا لهما نفوذ أكبر ، وفى المقابل كانت هناك « القيادات الثلاثية » التى احتفظت بنفسها حتى انشقت باسم « قوات التحرير الشعبية » ، وتجدر الإشارة الى أن الصراع فى الجبهة وداخل جناحيها بين الوطنيين من جهة والديموقراطيين اليساريين من جهة أخرى ، وهذا الصراع قد عطل انعقاد المؤتمر الوطنى حتى آخر ١٩٧١ ، كما أن هذه الفترة قد تبلورت فيها الانقسامات ، وبالرغم من ذلك فقد تجسدت الثورة الاريترية وسط جماهيرها وحصلت على مساعدات خارجية كبيرة وتوفرت لها قوة عسكرية مدربة وبدأت تتهنم بالثقيف السياسى والايدولوجى وأهسمت الحركة الطلابية فى هذه الفترة بجهد ملحوظ .

رابعا : الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ وتتسمى هذه الفترة بالصراعات

الداخلية بين نوات ونصائل الثورة وسادت القطيعة بين جناحيها وأصبحت الثورة الاريترية معنلة فى تنظيمين ، أما المجلس الثورى للجبهة فقد تمسك بقرارات مؤتمراتها فى حين أن قوات التحرير الشعبية لم تقبل هذا المفهوم أو يلتزم به ، وشهدت هذه الفترة أيضا اقتتالا وطنيا ودمويا تحت شعار تصفية الثورة المضادة ، وقد تمسكت قوات التحرير الشعبية بموقفها الرافض للمجلس الثورى ، وهذه التناقضات بين قوى الثورة الاريترية قد أثرت على قدرتها فى مواجهة التحدى التاريخى لها بسقوط الامبراطور هيلاسلاسى دون قدرة على حسم الموقف ، الأمر الذى اضطر جناحى الثورة الى المغامرة فى هجوم مشترك على أسمرة ، ورغم أن هذا الهجوم قد حقق أهدافا اعلامية الا أنه لم يحقق أبعاده المرجوة على الصعيد الداخلى .

خامسا : الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . وقد ظهرت فى هذه الفترة محاولات لحسم الخلاف الناشب بين أطراف الثورة ، وبدلا من أن يؤدى الحوار الديموقراطى بين فصائل الثورة الاريترية الى حل الخلافات فقد أدى الى مزيد من الانقسامات ، وقد ذهبت بعض قوات التحرير الشعبية الى حد بذل محاولات مع المجلس الثورى فى السودان لتحقيق الوحدة ، ولكن قيادات التحرير بالداخل أعتبرت هذا الحوار لا يمثل وجهة نظرها ، وتتسم هذه الفترة أيضا بضغط نظام الحكم الجديد فى اثيوبيا لطرح القضية كمشكلة قومية داخلية وتزايد الصراع الدولى حول اثيوبيا نفسها وتعدد الموقف بالتالى أمام الثورة الاريترية وتعرضها للخطر . وبالرغم من هذه المعوقات فقد حققت الثورة الاريترية فى هذه الفترة انجازات هامة ، فالمجلس الثورى ضاعف من عمليات الميليشيا الشعبية ودعم التنظيم الجماهيرى ودفع بفوائده لتحشيل « تسينى » بمشروعاتها الزراعية وتكسر معسكر « على قدر » الحصين فى غرب اريتريا ، ثم تقوأت الجبهة الشعبية الى « نفقة » فى مديرية الساحل ثم الى كرن وسط البلاد ، ثم تحرك قوات التحرير الشعبية هى الأخرى « كقوة ثالثة » بما لديها من سلاح .

سادسا : أما فى الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٧ والفترة الحالية أيضا فان القوة الأساسية للثورة الاريترية تتمثل فى جبهة معركة تحرير اريتريا بقيادة المجلس الثورى ثم الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أو جبهة تحرير شعب اريتريا ، والجبهتان يتعرفان لبعضهما بهذا الوضع ، أما قوات التحرير الشعبية فلا تزال تمثل « القوة الثالثة » ، ومن أهم نقاط الاختلاف بين فصائل الثورة الثلاث أن جبهة تحرير اريتريا - المجلس الثورى تقوم بتنشيط المنظمات الجماهيرية ولذا فان قواها تستقطب معظم أنحاء اريتريا كما يسودها

التيار الاشتراكي ، أما الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا أو جبهة تحرير شعب اريتريا فقد حملت اسم قوات التحرير الشعبية فانها تضم قوى متنوعة خارج جبهة اريتريا مما جعل سلوكها الداخلى يتسم بالعسكرية فقط ، ويقوم برنامجها الاجتماعى على توفير الخدمات للمناطق المحررة وكذا للاجئين الاريتريين .

« اثيوبيا »

١ - اثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

خلال السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية نجح هيلاسلاسى فى صد ما اعتبره مخططات القوى الأوروبية حول أراضى اثيوبيا وخاصة منطقتى اريتريا وأوجادين . وتمسكت اثيوبيا من الحصول على السيادة على هذين الاقليمين التى كانت تعتبرهما جزءا أساسيا من ميراثها الشرعى (١٩) وبالإضافة الى ذلك فعندما أوضحت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٢ أنها لن نستطيع أن تقدم السلاح أو البعثات العسكرية الى اثيوبيا ، بدأت أديس أبابا التعامل مع الولايات المتحدة كى تحصل على احتياجاتها فى هذا المجال . فقد حصلت على مساعدة عسكرية وأسلحة لمدة ٢٥ عاما من خلال اتفاقية تنص على ذلك فى مقابل حصول الولايات المتحدة على تسهيلات فى ميناء كاجينسو الهام فى اريتريا والذي كانت تستخدمه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية (٢٠) . ومن هنا فقد كان لهيلاسلاسى ما يبرره من الشعور بالأمن بعيدا عن أى تهديدات خلال معظم الخمسينات .

ومع ذلك فإن قرار القوى الغربية بضرورة تشكيل جمهورية الصومال على الرغم من مطالب الصومال فى أوجادين ، كل هذا حفز أديس أبابا كى تعيد تقييم الموقف . وقد سبب تأييد الولايات المتحدة لهذا الاقتراح غضب حكومة اثيوبيا ، مما حد بهيلاسلاسى ان يطلب السلاح من كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وذلك بهدف زيادة القوات المسلحة الاثيوبية من ٣٢٠٠٠

(١٩) حول علاقات اثيوبيا بالقوى الخارجية لعن الأفرى فى عام ١٩٧٤ ، راجع : Bel., The Horn of Africa : Strategic Magnet in the Seventies; Abir, cit : Conflict in Africa.

Donald N. Levine, Greater Ethiopia, op. cit. p 80-5.

الى ٢٠٠٠ ر.م. مقال كى يستطيع ان يواجه ما اعتبره تهديدا بسبب قيام دولة الصومال ، ولهم تلزم الولايات المتحدة بتقديم العون العسكرى والسلاح . فحسب بل أنها قدمت تأكيدا سريا بأنها لها مصالح دائمة فى أمن اثيوبيا . كما أنها تعارض أى نشاط يهدد تكامل اثيوبيا الاقليمى ، وقبل موته بقليل كان هيلاسلاسى مقتنعا بهذا التأكيد .

وعلى الرغم من رضا الامبراطور عموما عن الروابط الامريكية - الاثيوبية ، الا انه كان يشعر فعلا بضرورة زيادة المساعدة عندما زحفت الستينيات ، وكان الدافع لذلك خشيته من انفصال اريتريا (٢١) وضرورة اعداد جيش قوى لمثل هذا الاحتمال . ولتحقيق ذلك إتجه ، عمدا الى قوة صغيرة ولكن ذات أهمية فى المجال العسكرى الا وهى اسرائيل . ولقد استجاب له الاسرائيليون بسرعة . ثم حدث هذا التعاون العسكرى عدة أعراض عنها اعطاء فرصة لاسرائيل للعمل داخل دولة كبرى وان تقوى مركزها فى المنطقة الواقعة تحت الصحراء الكبرى الى جانب تعزيز روابطها مع الولايات المتحدة من خلال الالتزام العسكرى كما أن هذا التعاون كان يسمح لهم بالعمل على عدم « تعريب » Arabization بلد غير عربى على البحر الأحمر ، ولقد اكتسب الاعتبار الأخير مغزى كبير وذلك عندما حاولت مصر غلق مضيق تيران فى حرب ١٩٦٧ ، الى جانب غلق العرب لمضيق باب المندب فى حرب ١٩٧٣ .

واذا لم يحدث الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ فمن الجائز ان يكون هيلاسلاسى قد اختط له سياسة تختلف عن السياسة السائدة هناك الآن ، ففى رحلته الى الولايات المتحدة عام ١٩٧٣ ، اكتشف هيلاسلاسى ان صانعى السياسة الامريكية غير راغبين فى تزويده بالمزيد من السلاح الذى يريده . خاصة وأن الموقف كان يشهد فى اريتريا بصورة رهيبية ويمكن أيضا ملاحظة أن الولايات المتحدة كانت تعكس رغبة فى عدم أنقلاب الميزان العسكرى الهش بين اثيوبيا والصومال ، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الولايات

(٢١) حول علاقة اثيوبيا واريتريا وتطورها وخاصة فى العرة السابقة واللاحقة للحرب

العالمية الثانية - راجع :

E. Sylvia Pankhurst & Richard K. P. Pankhurst, Ethiopia and Eritrea, The Last Phase of Reunion Struggle 1941-1952 (Woodford Green Essex England Lalidela House, 1953).

- ٢٧٣ -

المتحدة، نقل من أهمية ميناء كاجينو - ولقد أطاح العسكريون بالامبراطور هيلاسلاسي قبل أن يتمكن من التعامل مع هذه الظروف .

٢ - من حكم هيلاسلاسي الى الحكم الماركسي

وعموما فقد غيرت الأحداث في اثيوبيا من أوضاع منطقة القرن الأفريقي بصفة عامة ، ففي أوئل عام ١٩٧٤ أرغمت حركات التمرد داخل القوات المسلحة الاثيوبية ، أرغمت هيلاسلاسي على تغيير مجلس الوزراء وأن يعلق مراجعة الدستور جاعلا رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسئولون (٢٢)، أمام البرلمان مباشرة - ومن هنا بدأ الانقلاب العسكري يزحف جيشا وأدى نى النهاية بالاطاحة بالامبراطور ووصول القوة العسكرية الى السلطة في سبتمبر ١٩٧٤ . وفي خلال شهر قليله من قيام المجلس العسكري المؤقت فانه قد سيطر تماما وأكد عزمه على بناء الاشتراكية في اثيوبيا وقاث بتأميم جزء كبير من الشركات الخاصة العاملة في اثيوبيا كما أصدر مشروع اصلاح زراعى كبير والتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية وهذه السياسات - مع وجود الخلافات بين العسكريين أنفسهم - أدت بسرعة الى انفصام فى السلطة المركزية ثم أعقب ذلك قيام النورات فى عدد من الاقاليم المجاورة لاريتريا .

وبدا فى الأفق أن فرص المصلحة مع حركة تحرير اريتريا أصبحت فرصا قائمة ومعتمة ، كبا خشى الاريتريون من أن تقوم أديس أبابا بعمل عسكري لسحق الحركة ، ولهذا نجد أن جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قد عقدا اتفاقا للتعاون معا فى يناير ١٩٧٥ ، وبعد وقت قصير شنت الحركتان هجوما كبيرا على العاصمة الاريترية أسمرة ، وقد أوشك المجنود العسكري الكبير على طرد الاثيوبيين من المدينة ، وتفاديا لهذه الكارثة كان على المجلس العسكري ان يتنازل عن معظم المناطق الريفية والمدن الصغيرة والكبيرة للاريتريين ، بل أن الأهم من ذلك هو أن هذا القتال قد أدى الى هروب ١٠٠٠٠٠ اريتري الى السودان للاجئين ، كما أن القوات العسكرية الاثيوبية تمكنت من تشريد معظم المدنيين الباقين وذلك بقطع الطعام والمؤن الأخرى عنهم ، الامر الذى جعل حركة تحرير اريتريا تبحث عن التأييد والمساعدات المادية بين الدول العربية (٢٣) ، غير ان الانقسام المستمر داخل

Blair Thompson, Ethiopia : The Country that cut off its (٢٢)

Head, London : Robson Books 1945 p. 45.

— ٢٧٤ —

الحركة قد ازعج الدول العربية وبالرغم من ذلك فقد استجاب الكثير من الدول العربية لنداء الحركة (٢٤) ففي مارس ١٩٧٧ ذكرت المصادر الاريتيرية أن العراق وسوريا والكويت وقطر وأبو ظبي من الدول التي تقدم مساعدات ملموسة ، كما ذكرت هذه المصادر أن السعودية قد وعدت بالمساعدة وإن ليبيا قدمت مساعدة عسكرية من قبل ولكنها توقفت مؤخرا ، وفي الشهر الأول من عام ١٩٧٧ قررت السودان تقديم المساعدة والتأييد للحركة ، أما الجزائر وتونس واليمن الجنوبي فقد قدمت تأييدا معنويا قويا .

إن السبب في إقبال الدول العربية على تقديم مساعداتها وتأييدها لحركة تحرير اريتريا وقتئذ — يرجع في معظمه على حد قول أحد الباحثين (٢٥) — إلى منازلة السوفيت للنظام العسكري في أديس أبابا على حساب الاريتريين ، ففي ١٤ يونيو ١٩٧٦ مثلا أذاع راديو موسكو باللغة الامهرية اقتراحات إبداءها المجلس العسكري الاثيوبي من أجل التسوية في اريتريا وهي «خطوة خاصة لإيجاد حل سلمي للمشكلة في إقليم اريتريا» (٢٦) . ويرجع التأييد الإضافي أيضا إلى حد ما — إلى ما يعكسه من اتجاه عام لتقديم المساعدة للقوى المناهضة للحكم العسكري الاثيوبي ، ويكفي أن نسوق مثلين : أولها سياسة المجلس العسكري الاثيوبي إزاء تأمين الأرض الزراعية الأمر الذي أثار التمرد في شعب عفار الذي يقطن الجزر المنخفضة بين هضبة أتيوبيا والبحر الأحمر ، وأدى هذا التمرد إلى قيام الحكم العسكري بهجوم تاديبي على أساينا ومستعمرات عفار الأخرى في مايو ويونيو ١٩٧٥ مما نتج عنه خسائر كبيرة في الأرواح في كلا الجانبين ، غير أن نصيب عفار من الخسائر كان أكبر ، وقد قام سلطان عوسا Aussa على ميراهاغير وولد الذي تلقى تعليما أمريكيا بطلب المساعدة الخارجية من أجل انفصال اقليت عفار ، وقد هرب السلطان إلى السعودية في حين هرب ابنه إلى الصومال ، ونجح كل منهما في الحصول على العطف والتأييد الذي يريدونه .

(٢٣) راجع في تفصيل ذلك :

The New York Times (November 2, 1975. June 26, 1977) and Le Monde (March 16, 1977).

The Washington Post (August 6, 1977).

(٢٤)

David, E. Aldright : op. cit. p 156.

(٢٥)

Dailg Report : Soviet Union, Hereafter FBIS Sov. (June 16 1970); HI 5. (Emphasis added).

(٢٦)

أما المثال الثاني على مدى تقديم المساعدة لحركة تحرير أريتريا باعتبارها مناهضة للحكم العسكري الاثيوبي فإنه يتلخص في تجمع جماعات فدائيين في تايجر وولو وباجمندر وجوجام خلال ١٩٧٥ - ١٩٧٦ لمناوئة الحكومة الجديدة في أديس أبابا وتنصيب الشخصيات الليبرالية في النظام القديم والذين كانوا في المنفى (٢٧)، وقد سبق ايضاح ان المجلس العسكري الاثيوبي استبعد فكرة التفاوض من أجل التسوية في اريتريا ، كما أنه ركز اهتمامه على اتخاذ اتجاه عسكري ازاء المشكلة خلال السهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، وأدى هذا الى حرب طويلة كانت تستنزف الموارد المتواضعة في أديس أبابا بمعدل ٣٥٠.٠٠٠ دولار يوميا . ومع ازدياد الانقسام في السلطة المركزية في أجزاء أخرى من اثيوبيا وجدت الحكومة العسكرية نفسها في وضع يستلزم دمج الاسلحة والمستشارين كي تقوم بتدريب قوات اضافية لمعالجة الموقف .

وفي البداية رأى المجلس العسكري الاثيوبي ضرورة النظر في المصادر القائمة وموضوع الاستشارات . ولوقت ما كانت الولايات المتحدة هي المستشار العسكري الرئيسي لحكومة هيلاسلاسي واستمرت في لعب نفس الدور مع خلفائه النوريين ، ولكن عندما ظهر عدم استقرار النظام العسكري الى جانب اتباعه اساليب القمع والتوجيه الماركسي ، أصبحت واشنطن مترددة أكثر وأكثر في مسألة تقديم أسلحة اضافية خاصة اذا استخدمت تلك الاسلحة في قمع الاريتريين ، وفي البداية حاولت الولايات المتحدة ان تجعل تدفق السلاح يصل الى الحد الأدنى بحيث تستطيع أن تمارس ضغطا على المنظمات العسكرية وسياساته (٢٨) .

وعلى الرغم من انكار الرسميين الاثيوبيين اتصالاتهم باسرائيل الا ان التعاون الفعلي الذي كان سائدا على عهد هيلاسلاسي استمر في ظل النظام العسكري . ومع تزايد الاهتمام العربي بمنطقة البحر الأحمر بصفة عامة وجدت اسرائيل أنه من الحكمة أن تقدم المساعدة العظمى لدولة تربطها بها روابط قوية في الماضي . وعلى أية حال فقد قام المستشارين الاسرائيليين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بتدريب القوات التي خدمت فيما بعد كحراس طانجسنه هابيل ماريام الذي ظهر كشخصية مهيمنة على المجلس العسكري في فبراير ١٩٧٧ . هذا بالإضافة الى وجود حوالي ١٢ معلما يعملون بالفرقة الخامسة

Spencer, op. cit., pp 35 - 7.

(٢٧)

Washington Post (March 5, 1978)

(٢٨)

حتى عام ١٩٧٦. وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ عاد الى اثيوبيا ما بين ٢٠ الى ٣٠ امرايلى لتدريب الاتيوبيين على حرب العصابات ، وعلى مدى سنوات أيضا كانت هناك تقارير بأن الطائرات الاسرائيلية كانت تصل الى أديس أبابا حاملة قطع غيار للمعدات الامريكية الصنع التى لدى اثيوبيا الى جانب حملها معدات سوفيتية الصنع حصلت عليها اسرائيل خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أن الوحدات البحرية الاسرائيلية كانت تقوم بزيارات دورية لمينائى أسناب وماساوا (٢٩) .

ومع توافر الاعتبارات السابقة فانها - بالرغم من ذلك - لا تقف بمطالب النظرات العسكرية الاثيوبى واحتياجاته المتصاعدة - ومن ثم فان أديس أبابا بدأت فى البحث عن المساعدات فى مكان آخر ، وحيث أن سياسات الحكومة العسكرية اتسمت شيئا فشيئا بالطابع الراديكالى التقدمى ، وجد العسكريون الاثيوبيون ضالهم فى الاتحاد السوفيتى كبديل منطقي - وبالنسبة لموسكو فقد كانت اثيوبيا تخطى بكثير من المميزات الى جانب تاريخها الطويل فى مقاومة الاستعمار الغربى مما أعطاها وزنا كبيرا فى المؤتمرات الافريقية (٣٠) ومن الناحية الاستراتيجية فهى تتمتع أيضا بكثير من الجاذبية فاذا استطاعت أن تسيطر تماما على اريتريا ، فان هذا يمكن السوفيت من الوصول الى البحر مع استخدام القوات البحرية السوفيتية لتلك الموانى ، ومثل هذا الطرف قد يخلق بعض المتاعب للدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية .

ومع ذلك فان تورط الاتحاد السوفيتى مع الاريتريين بالاضافة الى مركزه القوى فى الصومال أدى الى تردد القيادة السوفيتية لثورة من الوقت . وطبقا لما تسرب من معلومات كان رأى موسكو أن أفضل وسيلة لقيام السلام فى القرن الافريقى تكمن فى إلغاء اتفاقية السلاح المبرمة بين اثيوبيا والولايات المتحدة وأن يحل محلها معاهدة مع الاتحاد السوفيتى ، وبهذه الطريقة تستطيع موسكو ان تضمن تعاون جميع الأطراف المتورطين فى الصراع (٣١) .

وفى النهاية قررت القيادة السوفيتية - وخاصة مع ملاحظته من تعليمات اثيوبيا - قررت ان تتخذ موقفا من جانبها . وطبقا للتقارير الغربية

Spencer op. cit., pp. 63 - 4.

The Washington post (February, 1978)

The Washington Post (February 14, 1978)

(٢٩)

(٣٠)

(٣١)

فقد توصل الاتحاد السوفيتى واثيوبيا الى اتفاقية سرية فى ديسمبر ١٩٧٦ تسمح بوصول شحنات الاسلحة الى اثيوبيا وتتراوح قيمتها بين ١٠٠ - ٢٠٠ مليون دولار(٣٢). وكما هو معروف لم يلتزم المجلس العسكرى بقطع علاقاته العسكرية مع الولايات المتحدة ولكن القضية أصبحت قضية أكاديمية وقد نصب مانجستو نفسه فى فبراير ١٩٧٧ كأقوى رجل فى النظام العسكرى وذلك خلال مواجهة دموية مع زعماء المجلس الآخرين . وازاء هذا الموقف وجدت أمريكا أن هناك اعتداء على حقوق الانسان فما كان مانجستو ماريام إلا ان أمر البعثة العسكرية الامريكية بالرحيل . كما أغلق القنصلية الامريكية فى أسمرة وأوقف ماكانت تقوم به الولايات المتحدة الامريكية من أعمال وانجازات فى كاجينو . وقد أدت هذه الخطوة الى أن تجرد الولايات المتحدة جميع الروابط العسكرية مع أدبس أبابا(٣٣) - وقد سافر مانجستو الى موسكو فى أول مايو ١٩٧٧ فى محاولة للتفاوض من أجل اتفاق تسليح سرى آخر يفوق كثيرا الاتفاق السابق ويقدر المحللون الغربيون أن هذه الامدادات قد بلغت ٤٠٠ مليون دولار(٣٤) .

ومع ذلك فإن المجلس العسكرى الاثيوبى لم يضع كل بيضه فى سلة السوفيت ونظرا لحسميته من اخطار التضامن العربى ضد اثيوبيا نجده يحاول ان يكسر هذا التضامن ، فوجد فى ليبيا والسودان اللتان ساءت علاقتهما بمصر - فرصة سانحة للمغازلة ويبدو أنه منذ منتصف عام ١٩٧٦ أخذت أدبس أبابا تقوى من علاقاتها بليبيا حيث هناك من الشواهد ما يدل على تقديم اثيوبيا العون للتوار المهديين الذين تشرف عليهم ليبيا بقصد الاطاحة بحكم الرئيس نميرى فى يولية ١٩٧٦(٣٥) وبعد شهور قلائل انتشرت الشائعات بأن مانجستو قام بزيارة سرية الى ليبيا فى يناير ١٩٧٧ . وعقد محادثات مع القذافى(٣٦) ، وكما سبقت والاشارة فان ليبيا أوقت مساعداتها لاريتريا فى أوائل ١٩٧٧ ، وفى خلال عودته من موسكو الى الحبشة توقف مانجستو فى طرابلس ، ومن الواضح أن هدفه كان طلب المعونة المالية للمحافظة على نظامه .

The Washington post (April 16 and May 7, 1977). (٣٢)

The Washington Post (May 7, 1977. and March. 5, 1978) (٣٣)

Ibid (March 5, 1978) (٣٤)

Te New York Times (July 7, August 5, and 8, 1976 and January 2: 1977) (٣٥)

The Washington Post (April 16, 1977) (٣٦)

وفى أقل من شهرين عقب هذا التاريخ وصل وفد ليبي الى أديس أبابا ووقع ستة اتفاقيات اقتصادية وفنية وبروتوكول للتعاون التجارى وقد أتاحت هذه الاتفاقيات قيام شركة نقل بحرى مشتركة ثم كررت ليبيا وعودها بتقديم ٤٢٥ مليون دولار ، كما ضمننت تزويد اثيوبيا بالبترول - وقد تكون ليبيا قد وافقت على تمويل شحنات السلاح السوفيتية الى الحبشة .

وبالمثل حاولت أديس أبابا التقرب الى اليمن الجنوبي وقد حصلت على شيء من النجاح . وعلى الرغم من أن اليمن الجنوبي كان من أشد أنصار الاريتريين ، الا أنه بدأ يسهل وصول شحنات السلاح الى اثيوبيا فى ربيع ١٩٧٧ . وفى التاسع من يونيو ١٩٧٧ وصل وفد النوايا الحسنة الذى يضم ٢٢ فردا الى أديس أبابا للزيارة . وعلى الرغم من هذه الاعتبارات الا أن السلطات اليمنية لازالت تسمح للاريتريين بالاحتفاظ بفتح مكتبهم فى عدن .

وقد أدت جميع التطورات السابقة والتي طرأت على المسرح الدولى الى قلب المعطيات التقليدية فى اللعبة التى قامت بها الدول العظمى فى منطقة القرن الافريقى . وقد انعكس هذا التغيير على الصراع القائم فى المنطقة على نحو سرعان ما أدى الى اندلاع الحرب بين الجانبين . ففى بداية عام ١٩٧٧ أعلنت عن استعدادها منح الاستقلال لاقليم عفر وعيسى ، وأعربت حكومة أديس أبابا عن تخوفها من أن يغزو الصومال الاقليم بعد الانسحاب الفرنسى وكان هذا يعنى اغلاق منفذ هام على البحر لاثيوبيا ممثلا فى ميناء جيبوتى ، وقدرت حكومة مقديشيو بأنها ستحترم ارادة شعب الاقليم ، ومن جهة أخرى فقد تصاعد القتال فى اقليم اريتريا اذ أصبح الثوار يسيطرون على جزء كبير من الاقليم وتؤكد مرة أخرى عجز حكومة أديس أبابا عن قمع الثورة الاريترية وفى مايو ١٩٧٧ عند عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية فى طرابلس، طالب الوفد الصومالى بضم اقليم اريتريا الى الصومال ويلاحظ أن وفد جبهة تحرير اريتريا لم يحضر المؤتمر .

وفى الأوجادين اتسع نشاط رجال العصابات المنتمين الى جبهة تحرير غرب الصومال مما دفع حكومة اثيوبيا الى اتهام الصومال بتحويل الحركات الانفصالية فى الاقليم ، وفى نفس الوقت ووسط هذا التصاعد من الاندفاع نحو الحرب - كان الخبراء الكوبيون قد بدأوا يتوافدون على أديس أبابا بحجة تدريب القوات الاثيوبية ، وفى يوليو قرر الاتحاد السوفيتى وقف امدادانه العسكرية للصومال .

- ٢٧٩ -

وعلى صعيد آخر فإن تصاعد الحرب فى المنطقة قد جرى فى ظل عاملين
 أستجدا فى القرن الافريقى وهما : الاختيار السوفيتى للورقة الاتيوبية على
 حساب الصداقة مع الصومال من جهة ثم التقارب الذى جرى بين الصومال
 العربية من جهة أخرى وهذان العاملان قد أضفيا سمات مميزة على الحرب
 وجعلا من ساحة القتال لأول مرة فى تاريخ منطقة القرن الافريقى مسر-
 لالتنافس بين الدولتين العظميين ، وقد أنتقل هذا الصراع حتى الى منظمة
 الوحدة الافريقية ذاتها بسبب التدخل الأجنبى من القوى العظمى •

التقارب السوفيتي الأثيوبي

١ - عملية التقارب :

أن تحرك الاتحاد السوفيتي بصفته المورد الرئيسي للسلاح لإثيوبيا قد ترتب عليه أن "أمنك" السوفيت بخطوط العلاقات بينهم وبين الأريتريين والصومال ، ولكن السوفيت وصلوا الى حد ضمان حصولهم على الكعكة وأكلها في نفس الوقت على حد تعبير أحد الباحثين (٣٧) حيث قدم السوفيت صنيأه لحل الصراعات في منطقة القرن الافريقي من خلال الاعتبارات الرئيسية الآتية :

١ - قيام اتحاد فيدرالى بين اثيوبيا الماركسية يضم اريتريا واقليم أوجادين *

٢ - أو قيام اتحاد فيدرالى أكبر يضم الدول الماركسية بحيث يشمل إثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وحتى جيبوتي (تلك المستعمرة الصغيرة على البحر الأحمر بين الصومال وإثيوبيا والتي كان مقدرا لها الحصول على الاستقلال في صيف ١٩٧٧ وقد تحقق ذلك بالفعل) *

وعندما بدأت الاسلحة تتدفق على اثيوبيا بدا أن الاتحاد السوفيتي حاول أن يخفف من كم وكيف هذا السلاح بحيث لا يشكل هذا السلاح تهديدا للصومال . وبعد أن طرد المجلس العسكري الاثيوبي أعضاء السفارة الامريكية فى أديس أبابا وما ترتب عليه من منع وتوقف شحنات الاسلحة فى أبريل وقد وجد السوفيت الفرصة سانحة لأعضاء وأصفاء الصفة الرسمية على العلاقات السوفيتية الاثيوبية وذلك من خلال الزيارة التى قام بها مانجستو الى موسكو فى مايو ولكن تلك المفاوضات أسفرت عن اصدار بيان بدلا من عقد اتفاقية ومن ثم فقد حاول السوفيت التلميح للصومال الذين تربطهم بهم اتفاقية صداقة وتعاون أنهم لازالوا يخطون بهذا التقدير السوفيتي . بل أن السوفيت تجاوزوا حد التلميح اذ أن التقارير الصادرة عن الصومال فى أواخر مايو أوضحت أن الاتحاد السوفيتي عرض زيادة المساعدات الاقتصادية وأن

يبدأ فوراً في العمل بذلك في عدة منسوجات كان مقرراً تنفيذها في الخطوة الخمسية الصومالية (٣٨) .

غير أن الاريتريين أو الصاماليين لم يكونوا راضين بتأنا من تلك الحالة الجديدة من الظروف ، وجميع أروع حركة تحرير اريتريا ملا رفضوا المخطط السوفيتي من أجل استعادة الوضع الفيدرالي لاريتريا مع اثيوبيا ، وعلاوة على ذلك فقد أبرمت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا في ٣١ مايو ١٩٧٧ اتفاقاً يقضى بتوحيد حركة التحرير وان يعملوا معاً لرد العدوان الاثيوبي. انقلب . بل أن جبهة تحرير اثيوبيا قد تعهدت باذخال عثمان صالح صابى والقوة التي يتزعمها ضمن الحركة (٣٩) .

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية بدأ الاريتريون من جديد يطلبون زيادة المساعدة والتأييد من الدول العربية خاصة تلك الدول التي يزعمها الوجود السوفيتي (٤٠) . وببدر أن الانطباع الذي تركوه كان قويا في كل من مصر والسعودية والسودان . وكان رد الفعل لدى الصومال يتسم بالخذر وليس الانصميم ، فنجد سياد برى يرفض أى فكرة تجعل أوجسادين في أيدي الاثيوبيين (٤١) . ففي منتصف مايو ١٩٧٧ تحرك سياد برى أبعد من ذلك - فصرح علناً بان امدادات السلاح السوفيتي الى اثيوبيا تشكل « خطراً » . يمكن لحكومته أن نقف أمامه موقف اللامبالاة ، - كما ألمح الى أن ذلك قد يؤثر في النهاية على العلاقات الصومالية - السوفيتية . علاوة على ذلك فقد بدأ سياد برى في البحث عن امكانيات التأييد عن بدائل جديدة سواء في الدول العربية أو الغربية (٤٢) .

وبالنسبة لتأييد الدول العربية . فان ذلك له الأهمية القصوى ، حيث يأتي على القمة الدول الغنية بالبتروول وعلى الأخص السعودية التي كانت في مركز يسمح لها بتقديم مساعدة كبيرة وخاصة في مجال التسليح . وازاء الاهتمام السوفيتي المتزايد باثيوبيا في عامي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ حاولت الرياض أن تبعد مقديشيو عن موسكو في مقابل عروض بالمساعدة . وقد زودت

The Washington Post (May 26, 1977).

Ibid (June 9, 1977)

Ibid

FBIS — MEA (May 27, 1977) CI

The Washington Post (May 17, 1977), Ibid.

٢٨١

١٣٦٥

(٤٠)

(٤١)

(٤٢)

السعودية الصومال بمعونة اقتصادية تقدر بحوالى ٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ الى جانب مساعدة أخرى تراوحت بين ١٦ - ١٨ مليون دولار خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٧ (٤٣) . وفى نهاية مارس ١٩٧٧ اشترك سياد برى فى اجتماع دعى اليه الرئيس السودانى جعفر نميرى وحضره زعماء شمال وجنوب اليمن وكان السعوديون يرقبون عن كنب . وأسفر هذا الاجتماع عن الدعوة لجعل البحر الأحمر « منطقة سلام » وذلك من خلال تعاون جميع الاطراف المعنية . وعموما فان هذا الاقتراح كان يشير الى قيام تحالف بمنع الدول الكبرى واسرائيل من التغلغل فى المنطقة . فلو كانت الصومال قد انضمت لمثل هذا التحالف فان السعودية قد وعدتها بمعونة تصل الى ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار ، هذا الى جانب الاعتمادات المخصصة لشراء السلاح من الغرب . وفى شهر مايو يبدو أن السعوديين قد أعادوا تأكيد هذا العرض (٤٤) .

ان الأمر الذى أثار الاهتمام لدى الصومال هو ضرورة الحصول على مصدر أكيد للسلاح ، وان الدول الغربية هى الهدف فى هذا الشأن وبدأت فى الاتصال بالولايات المتحدة بمعوننا الى الصومال يؤيد رغبة الصومال فى السلاح بشرط أن تتخلى الصومال عن مطالبها على حدود كينيا وجيبوتى . وأصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا بهذا المعنى دون ذكر الشروط المسبقة أو المفروضة على الطلب الصومالى ، وفى نفس الوقت أشارت بريطانيا وفرنسا الى رغبتهما فى تزويد الصومال بالأسلحة (٤٥) .

ونتيجة لهذه التحركات التى قام بها سياد برى دون مساعدة موسكو ، فقد قرر فى منتصف يوليو تحقيق أهداف الصومال فى أوجادين وذلك قبل أن تندفق الأسلحة السوفيتية على اثيوبيا . ومنذ عام ١٩٦١ نلاحظ أن جبهة تحرير الصومال الغربى التى تكونت من أفراد ولدوا فى اثيوبيا ولكنهم يتلقون العون والمساعدة من اثيوبيا قد قاموا بحرب العصابات فى اقليم أوجادين . وقد صعدوا نشاطهم بصورة جوهرية فى عامى ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (٤٦) وفى نهاية يوليو ١٩٧٧ صعد سياد برى من الصراع وذلك بدفع وحدات

The Washington Post (April 16, and May 21, 1977). (٤٣)

Ibid (May 24 and 26, 1977). (٤٤)

The New York Times (July 27 1977). (٤٥)

The ashington Post (May 24 and July 20, 1977). (٤٦)

عسكرية صومالية نظامية الى جانب جبهة تحرير الصومال الغربى (٤٧) . وقد أدى هذا الاجراء الى أن تقطع اثيوبيا علاقاتها مع مقديشيو فى أول سبتمبر ، كذلك فقد استمر الهجوم الصومالى ، وفى نهاية سبتمبر سيطر الصوماليون على كل اقليم أوجادين فيما عدا مدينتى هرر وديرى داوا (٤٨) .

ان نشوب الحرب على نطاق واسع بين الصومال وأثيوبيا جعل من التأكيدات الخارجية أمرا حيويا لكلا الطرفين المتحاربين . وكان كل طرف يضغط على الاتحاد السوفيتى حتى ينحاز الى جانبه فى الصراع (٤٩) . ونفس الوقت أهابت مقديشيو باولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى بأن تفى بوعودها بشأن امدادات السلاح كما أن أديس أبابا على الطرف الآخر بذلت جهودا كى تقلل التوترات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة وان تجعل نفسها صورة من دول عدم الانحياز وذلك بهدف استعادة تدفق السلاح الأمريكى على الأقل (٥٠) . كما طلبت نفس الشئ من اسرائيل بل وحتى طلبت قوات مدربة من كوبا (٥١) وقد وجه كل من الطرفين اهتمامه الى الدول العربية ، وخاصة تلك الدول التى كانت تبدى شيئا من الود فى الماضى القريب ، فقد أرسلت اثيوبيا - على سبيل المثال - وفدا اقتصاديا الى اليمن الجنوبي فى منتصف سبتمبر لمناقشة وسائل تقوية العلاقات بين البلدين (٥٢) وفى نفس السياق سافر سياد برى الى سوريا ومصر والامارات العربية وقطر والسعودية للتباحث مع زعماء تلك الدول (٥٣) ، هذا الى جانب اجتماع السفير الصومالى فى الخرطوم بالرئيس جعفر نميرى أثناء جولة سياد برى وحتى بعد عودته الى مقديشيو حيث بعث برسالة شخصية الى جعفر نميرى (٥٤) .

وقد أدت جهود كلا الطرفين الى نتائج مختلطة متشابكة ، فالاتحاد السوفيتى من جانبه حاول أن يستقطب أطراف المحنة التى تواجهه هو بالدرجة الأولى . وبعد نزاييد حدة القتال فى يوليو سحبت روسيا مستشاريها

-
- | | |
|---|------|
| News Week (September 26, 1977). | (٤٧) |
| FBIS — SSA (September 8, 1977). | (٤٨) |
| The Washington Post (September 20, 27, 1977). | (٤٩) |
| | (٥٠) |
| Ibid (August 12, 1977). | (٥١) |
| FBIS — SOV (September 19, 1977). | (٥٢) |
| FBIS — MEA (September 15, 1977) | (٥٣) |
| Ibid (October 4, 1977). | (٥٤) |

العسكريين العاملين في الواحدات العسكرية الصومالية . وفى نفس الوقت بدأت ترسل أسلحة ثقيلة الى أثيوبيا ، وعلى الصعيد الدبلوماسى كانت روسيا تأسف للقتال وحاولت الوصول الى وقف إطلاق النار وبدأت المفاوضات بين الطرفين المتحاربين (٥٥) . وعلى الجانب الآخر أخبرت الولايات المتحدة والقوى الغربية الكبرى - أخبرت الصومال بأنها لن تقدم لها الاسلحة نظرا للنشاط الذى تقوم به فى أوجادين (٥٦)، وأما الوضع بالنسبة للمساعدة من اسرائيل وكوبا ، فلم تترددا عن تقديم المساعدة لاثيوبيا (٥٧) أما عن وضع الدول العربية فقد تلقت الصومال عبارات التأييد وخاصة من تلك الدول التى نباحت معها بشأن الوضع فى أوجادين وقدمت مصر والسعودية والمغرب والعراق وسوريا صورا ملموسة من المساعدة . وكان السودان هو البلد العربى الوحيد الذى أبدى تحفظا واضحا ، لأن السودان لم يكن متورطا فى الصراع الصومالى للاستيلاء على أوجادين خشية أن تفتح عليه مثل هذه الخطوة محاولات تمر وعصيان فى الاقاليم المسيحية الجنوبية من السودان .

ونجحت أثيوبيا أيضا فى جذب اليمن الجنوبي الى جانبها ، ولكنها لم تنجح بنفس القدر مع ليبيا ، وبينما كانت ليبيا تساعد على تدفق السلاح الى الحبشة خلال الصيف ولكن على أساس « ان الطرفين أصدقاء » . فانها كانت تهدف فى الواقع الى انتهاء الصراع (٥٨) علاوة على ذلك فقد أشار القذافى الى أنه لا يؤمن بمسألة التعديل التى أعقبت الاستعمار « الا أن هناك حالات خاصة » يجب تعديلها واذا كان النزاع الصومالى - الاثيوبى أحدها « فاننى على اقتناع . . بضرورة الوصول الى حل وسط بين الصومال وأثيوبيا » (٥٩) .

٢ - النتائج على الصومال :

غير أن رصد التطورات المختلفة على مستوى الاطراف المباشرين فى الصراع فى منطقة القرن الافريقى وهما اثيوبيا والصومال - أوضح رصد تطور الأحداث صعوبة الموقف الذى تواجهه الصومال حيث وجدت الصومال

The Washington Post (August 15, 1977).

(٥٥)

Ibid (September 1, 1977).

(٥٦)

(٥٧) راجع فى تفصيل ذلك خطاب مودى ديان وزير خارجية اسرائيل بتاريخ ٥ فبراير

١٩٧٨ .

The Washington Post (September 1, 1977).

(٥٨)

Le Monde (September 25, 26, 1977).

(٥٩)

نفسها فى مأزق حقيقى من جميع الوجوه خلافا لما أفتتنع به الرئيس الليبى • فالصومال وجدت نفسها بدون حليف قوى يستند اليه فى الصراع سياسيا وعسكريا ، كما أن الاطراف الاقليمية قدرتها على المساعدة محدودة خاصة اذا وضع فى الاعتبار أن الدولتين العظميين نعارضان صراحة منطق الصومال وحركتها فى الصراع حيث تقف كلتاهما - كما سبق ايضاح ذلك - بجانب مبدأ قديمية الحدود الافريقية الموروثة عن المرحلة الاستعمارية وهو المبدأ الذى يؤيده فى نفس الوقت البنية الدول الافريقية •

من ناحية أخرى فان جهد الصومال الذى يهدف الى توحيد كل الشعب الصومالى تحت علم واحد مع مشروعية هذا الجهد هو الذى فتح الباب لتدويل الصراع فى المنطقة فى حين أن قدرات الصومال وحساباتها لم تكن كافية لحسم الأمر قبل استفحاله ويفسر هذا سبب اعلان الصومال عن سحب قواتها من اقليم أوجادين بعد الضربة القاصمة التى تلقتها على أيدي اثيوبيا بالمساعدة الفعالة التى تلقتها من موسكو وهافانا •

وفيما يتعلق بآثيوبيا فان المساعدات التى حصلت عليها من الاتحاد السوفيتى وكوبا واليمن الجنوبية قد جعلتها قادرة على استعادة زمام المبادرة فى أوجادين كما سيأتى تفصيل ذلك ، ولكن اريتريا بالطبع وأحداثها تاتى فى المقدمة وقد تنبأ النظام العسكرى الاثيوبى أن بإمكانه بالتالى كسب الصراع عسكريا ضد الصومال والاريتريين بمساعدة السوفيت والكوبيين وعموما فقد تحول المدفعين ضد الصومال والاريتريين وكانت مراحل هذه الفترة تاريخيا كالآتى : فى نهاية أكتوبر كان من الواضح أن التقدم الصومالى فى أوجادين قد توقف ، هذا الى جانب توقف الاتحاد السوفيتى عن امداد الصومال بالسلح ، ويضاف الى ذلك ارسال السوفيت لبعثة عسكرية على مستوى على الى اثيوبيا لوضع خطة للمزيد من السلح السوفيتى لاثيوبيا (٦٠) وعلى ضوء هذه الظروف ، وفى محاولة ضمان فرص الحصول على الامدادات العسكرية من القوى الغربية ، فقد طردت مقديشيو فى منتصف نوفمبر جميع المستشارين السوفيت فى الصومال بما فى ذلك التسهيلات فى ميناء بربرة (٦١) ، وقد كان لهذا التصرف تأثيره النسبى على الصومال حيث رفضت الولايات المتحدة والقوى الغربية ، حتى مجرد التفكير فى تزويد الصومال

The Washington Post (November 18, 1977).

(٦٠)

News Week (February 13, 1978).

(٦١)

بالسلاح طالما بقيت قواتها المسلحة فى أوجادين • وعلى الرغم من استعداد كثير من الدول العربية - خاصة مصر والسعودية - لتقديم بعض المعونة ، الا أن الجميع وضعوا فى اعتبارهم مشاعر الدول الأفريقية التى تقع وراء الصحراء الكبرى واحتمال أن ينطبق عليهم موضوع تعديل الحدود الموروثة عقب الاستعمار • هذا الى جانب وجود قيود عسكرية وسياسية واضحة على قدرة العمل العربى • وبينما كانت مصر تقدم بعض السلاح السوفيتى الا انها كانت تدخر لنفسها كميات كبيرة نظرا لصراعها المزدوج ضد كل من اسرائيل وليبيا ، أما السعودية فقد استطاعت شراء دبابات فرنسية ولكنها وجدت نفسها مقيدة بسبب قانون الولايات المتحدة الذى يمنع انتقال أى أسلحة أمريكية الى طرف ثالث • ومن ثم فقد اتسمت المساعدة العربية بالطابع المالى (٦٢) •

وكانت النتائج السلبية لهذه الخطوة بالنسبة للصومال نتائج وخيمة لأن هذا المناخ أتاح للاتحاد السوفيتى أن يتحرر من القيود التى تحملها من قبل ازاء مقديشيو ، وحيث أن موسكو قد شعرت بأن نظام مانجستو نظاما هشاً وان هذا النظام العسكرى لا بد من بقائه فالذى حدث هو أن موسكو اشتركت مع هافانا (كوبا) فى اقامة بناء عسكرى قوى فى اثيوبيا (٦٣) •

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أقام الزعماء السوفيت جسرا جويا يحمل امدادات السلاح والمعدات الى اثيوبيا لدرجة أن طائراتها كانت تخترق المجال الجوى لبعض الدول دون تصريح • وسار ذلك جنبا الى جنب مع قدوم القوات السوفيتية الكوبية (٦٤) • وفى أول مارس ١٩٧٨ قدم السوفيت ما يعادل بليون دولار من الاسلحة للحبشة وقدرت المخابرات الامريكية عدد الكوبيين ١١٠٠٠ وعدد السوفيت ١٠٠٠ رجل بالاضافة الى الكوبيين الآخرين القادمين فى الطريق (٦٥) • وكان الاثيوبيون قد شنوا فى فبراير ١٩٧٨ هجوما كبيرا تحت قيادة الفريق فاسيلي ايفانوفيتش بتروف نائب القائد العام للقوات المسلحة السوفيتية الى جانب القوات الكوبية بقيادة الفريق أرنالدو اتشو نائب وزير الدفاع الكوبى على أن تكون القوات الكوبية هى رأس الحربة فى

The Washington Post (November 18, 1977).

(٦٢)

FBIS — SOV (November 18, 1977).

(٦٣)

The New York Times (December 14, 1977).

(٦٤)

Ibid.

(٦٥)

هذا الهجوم (٦٦) • وقد برهن هذا الهجوم على الكثير بالنسبة للصومال فعقب الهزيمة القاسية في جيجي أصبحت القوة الصومالية غير فعالة وأعلن سياد برى في ٩ مارس ١٩٧٨ أنه سوف يسحب كل قواته النظامية من أوجادين (٦٧) •

وعلى الرغم من الانسحاب إلا أن الصومال صرحت بأن الكفاح من أجل التحرير سوف يستمر • وهكذا ألقى سياد برى العبء برمته عن هامله (٦٨) ، إذا في أبريل بدأ نشاط حرب العصابات في أوجادين وكان رد اثيوبيا بالتهديد باحتلال الصومال ان لم يتوقف هذا النشاط (٦٩) •

ولقد شعرت الصومال بشيء من خيبة الأمل تجاه الدول العربية بسبب الفجوة الكبيرة بين وعودهم وبين ما يقدمونه فعلا • فركزت مقديشيو على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين (٧٠) • ولقد شعرت الصومال على الفور بأن الصين لن تستطيع أن تفي بمطالبها وهذا يعنى أن السوفيت والامريكيين هم البديل المتاح (٧١) • وكلا الطرفين وضع شروطا مسبقة كى يستجيب لمطالب الصومال • فطلبت أمريكا تأكيدات بأن الصومال لن تخرق الحدود مع كينيا أو اثيوبيا (٧٢) • أما الشروط الدقيقة التى وضعها السوفيت فلم يعلن عنها ولكن يبدو أنها كانت قاسية ، ٣ير أنها ل تكن ذات طبيعة محيطية وبالتأكيد كانت تلك الشروط تشتمل على احترامات سيادة « اثيوبيا الوطنية » (٧٤) وفى النهاية رأى سياد برى أن شروط الولايات المتحدة أخف من شروط السوفيت لاوت فى بداية يونيو ١٩٧٨ استجابت واشنطن لطلب مقديشو وأعلنت الأولى أنها سوف ترسل بعثة عسكرية ماريكية الى الصومال كخطوة أولى فى سبيل تقديم أسلحة « دفاعية » تقدر بحوالى ١٥ مليون دولار •

Newsweek (February 13, 1978). (٦٦)

FBIS — SSA (March 10, 1978). (٦٧)

Washington Post (March 17, 1978). (٦٨)

The Washington Post (April 15, 1978). (٦٩)

Ibid (April 18, March 15, 1978). (٧٠)

FBIS — SSA (May 3, 1978). (٧١)

The Washington Post (March 30, 1978). (٧٢)

FBIS — SOV (February 6, 1978). (٧٣)

٢ - النتائج على اريتريا:

وبالتخلص من التهديد الخطير في أوجادين في مارس ١٩٧٨ وجهت ادبيس أباها اهتمامها الى ساحة الصراع الأخرى في اريتريا ، ولقد ألح مانجستو مرارا بان تعترف اريتريا بالسيادة الاثيوبية عليها كجزء في أى تسوية للقضية الاريترية وكرر نفس الشئ عقب النصر في أوجادين . ومع ذلك فقد لاقى صعوبات شتى كي يرغم الاريتريين على قبول شروطه . وعلى الرغم من المساعدة السوفيتية له عام ١٩٧٧ لفرض سيطرته على الاقليم الا أن السوفيت تراجعوا عن هذا الموقف وقد يرجع هذا التجول في السوفيتي الى رأى الكوبيين في هذا الموضوع إذ أن هافانا كانت تعارض مخططات مانجستو في سحق النوار (٧٤) . وقد تراوح عدد القوات الكوبية في اثيوبيا بين ١٦ ألف الى ١٧ ألف ، الا أنهم لم يتورطوا بصورة مباشرة في القتال في اريتريا (٧٥) . هذا الى جانب أن فيدل كاسترو كثيرا ما حب الطرفين الى التفاوض لحل الصراع (٧٦).

وعلى الرغم من تعدد المصادر ، الا أنها لم تكف مانجستو لقمع التوار الاريتريين ، بل أنه لم يعد يستطيع أن يحصل على أكثر مما حصل عليه من تلك المصادر . وتدل بعض الشواهد على أن اليمن الجنوبي قد أرسل في وقت ما عدد صغير من الطيارين وربما عدد من القوات البرية لمساعدة اثيوبيا في اريتريا غير أن ذلك كله قد توقف فيما بعد بسبب رغبة الرئيس اليمني وقتئذ (٧٧) في تحسين علاقاته مع الدول العربية المحافظة . وبالتأكيد فإن الحكومات اليمنية الجنوبية التي جاءت في الفترة اللاحقة وضعت في اعتبارها موقف مانجستو المتصلب تجاه الاريتريين .

اما ليبيا فقد رأت ضرورة إيجاد حل من خلال التفاوض وذلك في نهاية عام ١٩٧٧ (٧٨) - واسرائيل هي الأخرى كان من الممكن أن تقدم بعض

The Observer, London (February 26, 1978).

(٧٤)

Ibid

(٧٥)

The Washington Post (March 20, 1978).

(٧٦)

(٧٧) وكان وقتئذ سالم دويج على ورجا كان ذلك من الأسباب التي أطلحت به في الفترة اللاحقة مصرعه بواسطة الماركسيون المدعمن والجماعات المؤيدة للسوفيت وعلى رأسها عبد القناح اسماعيل الذي أطيح به هو الآخر وأعطى من مناصبه فيما بعد .

Le Monde (September 25 - 26 March 1977).

(٧٨)

- ٢٨٩ -

المستشارين ومساعدات متواضعة أخرى من أجل العمليات ومع ذلك فإن الأحداث خلال أوائل عام ١٩٧٨ جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة لمانجستو أن يطلب هذه المساعدة . ففى أوائل فبراير صرح وزير الدفاع موشى ديان علنا بأن اسرائيل تتعاون مع اثيوبيا فى الميدان العسكرى وأدى هذا التصريح الى استياء السوفيت الى الحد الذى اضطر معه مانجستو الى طرد المستشارين الاسرائيليين على الرغم من أنه لم يقطع علاقائه السياسية كلية مع اسرائيل .

وعلى الرغم من صعوبة المشكلة فقد قام المجلس العسكرى الاثيوبى بحركات استطلاع عسكرية و « جس نبض » متغاونه الشدة فى اريتريا خلال ربيع ١٩٧٨ . وفى يونيو شنت اثيوبيا هجوما شاملا على النوار الاريتريين . ولم تحصل اديس ابابا على أى نصر جوهري الا فى أواخر يوليو . ومع ذلك فإن تلك الانتصارات كانت متواضعة فى طبيعتها (٧٩) . وقد أنارت هذه الاحداث عدة تساؤلات خطيرة حول قدرة مانجستو على فرض ارادته على الاريتريين بدون مساعدة عسكرية من قوى خارجية .

وبالرغم من أن الاريتريين لا يزالون يخشون اشتراك الكوبيين والسوفيت فى الوقت الحالى مع اثيوبيا بهدف سحقهم ، الا أنهم - اى الاريتريون - وجدوا أن موسكو وهافانا تؤيدان الحل السلمى للصراع ، ولكنهم فى نفس الوقت يرون أن استقلالهم لن يكون تحت السيادة الاثيوبية كما أنهم لا يحبذون ما تراه موسكو وهافانا بقيام اتحاد فيدرالى (٨٠) . ونتيجة لذلك بدأ الاريتريون فى اعادة تنظيم أنفسهم كاختبار للقوة ونبذوا الفرقة فيما بينهم . وفى نهاية (٨١) ابريل ١٩٧٨ كونت جبهة تحرير اريتريا وجبهة تحرير شعب اريتريا قيادة موحدة سياسية وتعاهدوا أنه ازاء الخطر الذى يواجهه فانهم سوف يعملون من الآن فصاعدا على شن هجوم عسكرى مشترك . وقد تلى ذلك محاولة الاريتريين التأكد من وجود موافقة قسوى خارجية وضماناتها وفى هذا الخصوص ركزوا على الدول العربية حيث أنهم وجدوا أنه لا السوفيت ولا الكوبيين يؤيدون وجهة نظرهم على الاستمرار فى شن الهجوم على القوات الاثيوبية ومن ثم فقد ألقى الاريتريون باللوم على القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة على حد ما تراه أحد الباحثين (٨٢) .

The Washington Post (April 27, 1978).

(٧٩)

The Observer, London (June 11, 1978).

(٨٠)

FBI — SSA (July 3, 1978).

(٨١)

David E. Albright, op. cit. pp 169 - 170

(٨٢)

- ٢٩٠ -

ان ما كان يطلبه الثوار الاريتريون من الدول العربية منذ هزيمة الصوماليين في اوجادين يختلف عما كانوا يطلبونه عام ١٩٧٧ . ومن الواضح انهم بدأوا بعد ذلك في أن يقرنوا للقول بالفعل وان يوفوا بالفعل بوعودهم(٨٣) ، غير أن هذا الاتجاه اتسم بالتنوع ، فنجد السودان مثلاً بعد اعلانها تأييدها لاريتريا في القتال من أجل الاستقلال في أوائل عام ١٩٧٧ تراجعت عن هذا الموقف وطالبت بوجود وسيط أو مصالحة خاصة عندما تفاقت الحدود مع الحبشة(٨٤) وعلى نطاق أوسع فقد قدم متحدث رسمي اريتري التماسا الى جامعة الدول العربية طالبا اعتماد مبلغ ٣٠ مليون دولار في سبتمبر ١٩٧٧ بصورة عاجلة لشراء أسلحة خفيفة ومتوسطة لتسليح ٢٠٠٠ مقاتل ولكن الاستجابة المتواضعة التي تلقاها جعلته يجوب الدول العربية في مارس ١٩٧٨ للبحث وراء تلك بالرغم من « حملات الدعاية التي تطلقها تلك الدول » .

وعموماً فقد أسفرت هذه المحاولات عن بعض النتائج حيث أجيب الاريتريون جزئياً الى طلبهم بالحصول على تلك المعونة ولكن على شكل أقساط . ففي أوائل أبريل ١٩٧٨ مثلاً أكدت الجزائر الليبرالية تأييدها لاريتريا على الرغم من زيادة المعونة السوفيتية لاثيوبيا كما ربط عدد من الدول العربية بالقضية الاريترية(٨٥) ، فقد حرض مصادر كويتية بأن الانتقادات الاريترية للعرب ترجع الى العرب أنفسهم وما قدموه(٨٧) ، كما أدانت السعودية بشدة اثيوبيا لمحاولتها قمع الحركة الاريتريا عسكرياً(٨٧) . وعلى الرغم من اتباع السودان دون الوسيط ، الا أنها أيدت مناقشة القضية الاريترية في منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي عقد في الخرطوم في شهر يوليو ١٩٧٨(٨٨) .

FBIS — SSA (March 17, 1978).

(٨٣)

The Washington Post (April 9, 1978).

(٨٤)

FBIS — MEA (September 7, 1977)

(٨٥)

(٨٦) الرأي العام - الكويت ١٤ مارس ١٩٧٨ .

FBIS — SSA (April 10, 1978).

(٨٧)

Ibid (July 25, 1978).

(٨٨)

مواقف للدول الكبرى ومنظمة الوحدة الأفريقية وتفسير عوامل التغيير

الموقف السوفيتي وتفسير عوامل التغيير

مع بداية عام ١٩٧٥ انفصل محور الصراعات الدولية وما رافقها من حرب باردة وساخنة الى افريقيا والشرق الأوسط حيث تركزت في هذه المرحلة أهمية طرق المواصلات في القرن الأفريقي بصفة خاصة والموارد الاقتصادية والبتروول وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المواد الاستراتيجية في الشرق الأوسط وافريقيا ، وبات واضحا أن من يمكنه السيطرة على هذه المناطق الفنية سوف يتحكم أيضا في طرق الملاحة الدولية وبالتالي يؤدي دورا أساسيا في صياغة جانب هام من التطورات السياسية العالمية ، وتمثلت الاتجاهات الرئيسية للتدخل السوفيتي في افريقيا بصفة عامة في أن الاتحاد السوفيتي يهدف الى تحقيق مصالحه القومية وأمنه القومي ، وأدخل السوفيت في حساباتها عاملين رئيسيين : أولا : أنهم يواجهون دولا رأسمالية ربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ثانيا : هناك الصين أيضا . وهكذا تحرك الدور السوفيتي في امرار استراتيجية عالمية تماما مثل الدور الأمريكي حيث اعتبرت القارة الأفريقية بمثابة وحدة واحدة متكاملة بصرف النظر عن الاهتمام بمنطقة معينة ، ولكن الاهتمام السوفيتي بمنطقة القرن الأفريقي أخذ يتصاعد وخاصة في أوائل عام ١٩٧٨ عندما وصلت الاشتباكات بين الصومال واثيوبيا الى ذروتها في اقليم الاوجادين .

ان تحليل الدور السوفيتي في الصراع الدائر في القرن الأفريقي يمكن تتبعه في اطار الصراع بين الدول الكبرى وأيضا في اطار تغير وتبادل الادوار الدولية التي سادت المنطقة منذ عام ١٩٦٩ عندما نجحت الانقلابات العسكرية في كل من السودان والصومال ، وهكذا بدأ الوجود السوفيتي بتخذ شكلا سافرا وبدعوة من القيادات العسكرية الجديدة في البلدين ، فمنذ ذلك الحين ركز السوفيت علاقتهم في المرحلة الأولى من تطور الصراع على الصومال وانعكس ذلك على عقد اتفاقية عسكرية معها في بداية عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز القوات الصومالية . ير أن هذا الموقف قد أنقلب رأسا

عقب بعد الانقلاب العسكرى فى اثيوبيا عام ١٩٧٤ حين بدأ السوفيت فى تحسين علاقاتهم مع الحكام العسكريين الجدد ، وهكذا تولدت بذور التوتر فى العلاقات السوفيتية الصومالية ، وفى ضوء ذلك وجد السوفيت أنفسهم فى مأزق حقيقى فقد كانت المساعدات العسكرية السوفيتية للصومال لها قيمتها الاستراتيجية فى المنطقة فضلا عن المنشآت السوفيتية هناك ، وأدرك السوفيت أن مساعداتهم الآنية والكثيفة لاثيوبيا تنطوى على مخاطرة ، ومع ذلك فقد تعمد السوفيت تقديم المساعدات لاثيوبيا بدءا بتقليص اعداد قواتهم فى الصومال وتكثيفها فى نفس الوقت فى اثيوبيا وامتدادها أيضا بالاسلحة والمساعدات الاقتصادية ، وكان الدافع السوفيتى لذلك هو الخوف من أن نغدم الصين على ملاء الفراغ الأمريكى فى اثيوبيا ثم أن يحصل السوفيت على قصب السبق قبل أن يتقارب الغرب مع الصومال ، ومن هذه الناحية كانت السياسة السوفيتية تجاه افريقيا تهدف الى اكراه الدول الغربية لزيادة أحسانها بالخطر تجاه القوة السوفيتية المتصاعدة فى المنطقة والتي فى إمكانها أن تمنع أو تفرض حظرا على الموارد البترولية للغرب مما يخلق اضطرابا حادا فى المعسكر الغربى مما يقوض من دعائم القوة الاقتصادية الغربية ، وبالرغم من ذلك فإن الدوافع الاستراتيجية والسياسية للاتحاد السوفيتى كانت أقوى ، فالامارات البحرية الافريقية بما لها من أهمية استراتيجية تتمثل فى أن ٧٠٪ من المواد الاستراتيجية التى تحتاجها دول حلف شمال الاطلسي ، ٨٠٪ من امدادات هذه الدول بالبترول - هذه الامدادات تصل الى الغرب عبر الممرات البحرية الافريقية ، وهكذا وضع السوفيت فى اعتبارهم أهمية وجودهم المكثف فى اثيوبيا حيث يقوى مركزهم فى المحيط الهندى كما يهيس لهب أحكام سيطرتهم على مداخل البحر الأحمر .

أما عن الخوف السوفيتى من التدخل الصينى فى المنطقة فقد كان له هو الآخر ما يبرره لأن الصين أصبحت موضع ثقة حركات التحرير الأساسية فى افريقيا بدرجة أكبر من السوفيت ، لأن هذه الحركات من السهل تعاملها مع بكين أكثر من موسكو .

وهكذا وجد الاتحاد السوفيتى نفسه فى مأزق حقيقى يتمثل فى كيفية الاحتفاظ بنفوذه ووجوده فى كل من اثيوبيا والصومال ، وأخذ السوفيت يوسعون من نطاق نفوذهم فى اثيوبيا ، وبدأ أن التحليل السوفيتى يضع فى اعتباره عدم رغبته فى فقد مركزه فى الصومال أيضا ، وأنه على أسوأ الاحتمالات سيكون السوفيت قادرين على مساعدة اثيوبيا فى قمع ثورة اربترىا ، وفى كلتا الحالتين سيكون وصول السوفيت الى البحر الأحمر

- ٢٩٣ -

تعويضاً كافياً عن فقد الصومال شريطة أن يظل له موطئ قدم في اليمن الجنوبية •

غير أن تفاعلات الأحداث قد بلغت مرحلة حرجية ليس بعدها سوى الانفجار ، ودليل ذلك تلك الاستعدادات الجارية في الوقت الحالى لبدء محاولة جديدة لضرب ثورتين يتوقف على بقائهما أو سحقهما الاستقرار للاتحاد السوفيتى فى اثيوبيا ، حتى يتمكن من التفرغ لتنفيذ خطط السيطرة على البحر الأحمر وبالتالي الاقتراب من منابع البترول • هاتان الثورتان هما حركة تحرير الصومال الغربى ونورة الشهداء المائة ألف فى اريتريا • ذلك ان استمرار الثورتين قد أثرق الاتحاد السوفيتى الى اذنيه فى صراع القوميات المشتعل داخل الامبراطورية المتداعية التى ورثها نظام الحكم القائم فى اثيوبيا •

ولم يدر بخلد مانجستو ماريام رئيس النظام الحاكم فى اثيوبيا أنه من أجل استمرار استعمار اريتريا قد أوقع اثيوبيا تحت الاستعمار الكامل ، كذلك لم يدر بخلد موسكو ان الوجود السوفيتى فى القرن الافريقى سوف يكون سبباً للمواجهة بين الشرق والغرب بعد أن وجدت أمريكا المبرر الأكبر لاستعادة وجودها فى نفس المنطقة •

ويبدو أنه من أجل التفرغ لهذه المواجهة التى قد تسفر فى النهاية عن أحباط خطط موسكو البعيدة المدى يستعد الاتحاد السوفيتى لعملية عسكرية كبيرة فى القرن الافريقى لا تقل شأنًا عن عملية غزوه لافغانستان ، وقد أفهم لها جسراً جويًا خاصاً يستجلب عن طريقه المزيد من الأسلحة والطائرات والفنيين ، الأمر (١) الذى يوضع اصرار السوفيت على محاولة ضرب الثورتين اللتين تشكّلان بالجمع تهديداً قوياً للكيان الاثيوبى •

ان تداعى الأحداث يدل على أن اثيوبيا - رغم انزالها ضربة قاصمة باريتربا فى عام ١٩٧٨ كما سبق إيضاح ذلك تفصيلاً فان النوار الاريتريين لا يزالون يسيطرون على المناطق الريفية بالإضافة الى أن الوضع فى المناطق العربية للصومال قد عاد الى ما كان عليه فى عام ١٩٧٧ • وبذلك لم يتم لنظام الحاكم فى اثيوبيا التقاط أنفاسه ، بل على العكس جعله يواجه

مضاعفات خطيرة تهدد بتقويضه • فقد أصبحت ثورة اريتريا بمثابة استنزاف لموارد اثيوبيا وامكانياتها المحدودة ، كما أعطت هذه الثورة الى جانب حركة تحرير الصومال الغربى - أعطت المثل لبقية القوميات التى هبت تطالب بحقوقها ، وهكذا تدفع اثيوبيا - الامبراطورية السابقة - التى اعتقدت أن بإمكانها فرض ارادتها على الشعب الاريتري ، وإقدام الامبراطور الراحل هيلاسلاسى على الغاء الاتحاد الفيدرالى الذى اعتبره آخر مسمار فى نعش شخصية اريتريا ، أصبح ذلك بمثابة مسمار فى نعش نظاات الحكم العسكرى فى اثيوبيا •

ان أكثر ما يخشاه الحكم العسكرى فى اثيوبيا الآن هو اتصال حركات المقاومة ببعضها ، وكذلك انهيار الروح المعنوية فى صفوف الميليشيا التى يجندها للعمل فى اريتريا وفى المناطق الغربية للصومال دون رغبة منها فى القتال الى حد أن الكثير من أفرادها قد فروا ذعرا الى المناطق المحررة فى اريتريا أو اندفعوا خارج الحدود صوب أراضى السودان ، وقد لجأ النظام الاثيوبى من أجل تلافى هذه الظاهرة الى نقل رجال القبائل من اثيوبيا الى مدن اريتريا المهجورة ظنا منه أن الاستيطان سيحل المشكلة •

غير أن الاتحاد السوفيتى ينظر الى مشكلتى اريتريا والصومال الغربى بمنظورين مختلفين : **الأول** : أن حركة المناطق الغربية للصومال يمكن أن تستمر لمدة طويلة ، فطبيعة المناطق التى تجرى فيها عمليات الحركة وطبيعة قتال العصابات من الأمور التى لا يمكن التحكم فيها أو وضع حد نهائى لها حتى لو أمكن ضربها بشدة بين وقت وآخر • يضاف الى ذلك أن اثيوبيا ليس لها من وجود على الاطلاق فى هذه المناطق غير الوحدات العسكرية التى تقع تحت الحصار ويتم التنقل اليها بالطائرات بسبب سيطرة الثوار على الطرق الرئيسية ومعظم المناطق الريفية ونمة عامل آخر يحيط بالمشكلة وهو أن حركة الصومال الغربى لا تلقى تأييدا عالميا وتعالجها معظم الدول الافريقية بحساسية شديدة وينظر اليها الجميع على انها مشكلة حدود سيؤدى تغييرها الى نزعات كبيرة فى القارة الافريقية وذلك رغ أنها هى الأخرى قضية تقرير مصير من الدرجة الأولى • **والأمر الثانى** : هو أن ثورة اريتريا التى تتمتع بكيان الدولة بالفعل - تمتلك قوة ذاتية تكفل لها البقاء من أجل استعادة سيطرتها على الموقف ولا تترال المراكز الريفية فى أيدي رجالها •

وتلعب طبيعة الأرض ومعظمها جبلية دورا كبيرا فى قسدة الثورة الاريترية على توجيه الضربات المتراصة للقوات الاثيوبية ، يساعد على ذلك أن

كل مرافق الحياة داخل اريتريا أصبحت مدمرة باستثناء ميناء عصب على البحر الأحمر الذى تحول الى قاعدة عسكرية سوفيتية . وفيما يتعلق ببركز النورة الاريترية ، فالملاحظ أنها تلقى عطفًا عالميًا وتفهما متزايدًا من دول افريقية - كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من هذه الدراسة - ؛ ان البعض ينظر اليها على أنها قضية تقرير مصير شعب يريد الاستقلال مع النظر بعين الرعاية لصالح الشعب الاثيوبى الذى لا يَكن له أى مَعداء . كذا فان حجم التضحيات التى بذلتها على مدى عشرين عاما ربما تدفع بها الى المركز الأول بين كل الثورات التى اندلعت فى افريقيا فى الجيل الحالى من أجل تصفية جيوب الاستعمار البرتغالى فى المناطق الجنوبية على الساحلين الشرقى والغربى للقارة الافريقية .

وهكذا تتضح الأسباب^(١) التى من أجلها قرر الاتحاد السوفيتى أخيرا مواجهة الثورة الاريترية ، ويبدو أن السوفيت يستهدفون بالاستعدادات العسكرية فى منطقة القرن الافريقى محاولة فرض الحل العسكرى اذا لم يتم التوصل الى حل سياسى ، والواضح حتى الآن أن محاولات التوصل الى حل سياسى لم يكتب لها النجاح وكان من بين هذه المحاولات النجاء مانجستو الى وساطة السودان الذى كان حتى عام ١٩٧٨ يؤيد استقلال اريتريا ثم تحول الى تأييد فكرة الحكم الذاتى ، ويعزى ذلك الى عجز ثورة اريتريا فى توحيد فصائلها ، وقد سعت موسكو الى محاولة استقطاب بعض قادة فصائل الثورة الماركسيين من خلال ما يسمى بالحل الاشتراكى لقضية اريتريا على أمل أن تتوصل فى النهاية الى صيغة تعطى لاريتريا حكما ذاتيا داخل اطار الوطن الاثيوبى . غير أن محاولات موسكو هذه لم تلق استجابة من معظم فصائل الثورة الاريترية رغم التناقضات الفكرية بينها ، وقد كان منطق « تقديمية النظام فى اثيوبيا » سببا فى ذلك الخلاف القائم بين ثوار اريتريا والماركسيين العرب ، ذلك أن الثورة بدأت فى عهد الامبراطور هيلاسلاسى من أجل تقرير المصير ، وعلى هذا الأساس فان الثورة الاريترية - فى رأى معظم قادتها - لم يتغير فيها شيء ، وانما الذى تغير هو اثيوبيا ، ولا يكون مجرد تحول

(١) ومن الثابت أن للاتحاد السوفيتى مواقف تجاه المشكلات الافريقية عموما ونشر الشيوعية كخفايا على الايدى لوجبة السوفيتية - راجع فى تفصيل ذلك :
Colin Legum, "The U.S.S.R. and Africa : The African Environment,"
Problems of Communism Vol. XXVII, No. 1 (january-
February 1978). pp. 3 - 5.

النظام من رجعى الى يسارى مبررا لالتقاء السلاح والتنازل عن حق تقرير المصير .

هناك حجة أخرى يسوقها قادة ثورة اريتريا وهى أن الاتحاد السوفيتى نفسه كان ضاحقاً للمشروع الذى تضمن « قرار الاستقلال التام الناجم عن لايتريا » عام ١٩٥٠ . وقد وصف مشروع الاتحاد الفيدرالى أو الحكم الذاتى بأنه زواج كاثوليكي بآزادة طرف واحد وضد ارادة الطرف الآخر - وكان صاحب مشروع الاتحاد الفيدرالى الذى أقرته الأمم المتحدة وقتها هو الولايات المتحدة الامريكية . لكن المصالح من الدول العظمى جعلت المواقف تنقلب والاتحاد السوفيتى صاحب مصلحة (١) الآن فى محاولة حمل قادة الثورة الايترية على قبول حكم ذاتى داخل اطار الوطن الاثيوبى ، فهو يأمل فى احداث تغييرات جوهرية بحل مشكلة اريتريا بما يخدم أهدافه وبينها محاولة تغيير الوضع فى السودان .

وعموما يمكن بلورة الأساس الذى يتحرك فى الاتحاد السوفيتى فى عدة محاور :

باسم شعب اريتريا .

أولا : تعزيز حزب العمل الايتري وتقويته لكي ينفرد بالساحة وحيدا
ثانيا : جمع المنظمات اليسارية الاثيوبية المعارضة لحكم اللجنة العسكرية فى تنظيم واحد تحت اسم الجيش الثورى لشعوب اثيوبيا .
ثالثا : تشديد القبضة على نظام مانجستو بدفع العناصر الأكثر ولاء الى مواقع السلطة .

وبهذه المواقف ترتد القضية الى الساحة الايترية ثم الساحة الافريقية التى يسودها القلق من جراء الخطط السوفيمية التى تستهدف الصومال والسودان وهصر ، ومن نتائج المواجهة المتوقعة فى القرن الافريقى والبحر الأحمر زيادة المخاوف لدى معظم الدول الافريقية من أن اثيوبيا قد اجتازت طريق اللاعودة وأصبحت تدور فى الفلك السونيلى .

(١) جدول علاقات الاتحاد السوفيمى بالأوضاع فى افريقيا جنوبا قبل هذه العرة -

راجع .

Edward T. Wilson, Russia and Black Africa Before World War II (New York Holmes and Meier, 1974).

موقف الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية

١ - الموقف الأمريكى

بداية يجب إيضاح أنه بالرغم من أن دولاً كثيرة لم تحدد علناً موقفها عن مشكلة إريتريا ، إلا أن معظمها يرى أنها قضية تقرير مصير ، كما أن دول الغرب الكبرى ترددان القضية ذات طبيعة خاصة (١) ، وأغلب الظن أن بعضها يؤيد إقامة اتحاد فيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا يختلف فى كيانه عن الاتحاد الوهمى الذى أطاح به الامبراطور الراحل هيلاسلاسى عاث ١٩٦٢ .

أما عن الموقف الأمريكى ونطوره فى منطقة القرن الأفريقى فللملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت بعيدة عن منطقة القرن الأفريقى منذ أن فدت قاعدتها فى إثيوبيا - وقد اكتفت أمريكا فيما يبدو (٢) وبمراقبة الأوضاع من القاعدة الانجلو - أمريكية الكبيرة فى جزيرة ديبجو جارسيا بالمحيط الهندى وذلك بالرغم من الفرصة التى اتبحت لها عندما قررت جمهورية الصومال يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ إلغاء معاهدة الصداقة والتحالف بين مقديشيو وموسكر وإخراج الخبراء السوفيت ووقف التسهيلات الحربية التى كانت تمنح للاتحاد السوفيتى فى موانئ ومطارات الصومال . كذلك امتنعت أمريكا عن تسليم الصومال فى ذلك الوقت - وسحبت موافقتها السابقة على ذلك - لعدة أسباب منها :

أولاً : ان أمريكا كانت تأمل فى استعادة إثيوبيا الى فلكها بالرغم من إلغاء أديس أبابا لمعاهدتها مع واشنطن وإغلاق القواعد الأمريكية .

ثانياً : ان أمريكا لا تؤيد تجزئة الامبراطورية الإثيوبية السابقة وقصرها على النهضة الحبشية التى كانت تقف عندها حدود الدولة قبل ان يضم اليها الامبراطور منليك بالقوة بقية الأراضى التى تنتمى الى قوميات أخرى بمساعدة الدول الأوروبية التى كانت تحتل القارة الأفريقية فى أواخر القرن التاسع

(١) الأهرام - القاهرة ٣٠ - ٣١ - ١٩٨٠ .

B'air, Thompson, Ethiopia : The Country That Cut Its Head, London : Rodson Books, 1975,

عشر ، وهذا يمثل حتى الآن موقفاً ثابتاً في أمريكا ودول الغرب التي تتذرع بان التسليم بمطالب الصومال سرف يخلق سابقة خطيرة تترتب عليها نزاعات كبيرة في كثير من مقاطف القارة .

غير ان النظرة الامريكية للوضع قد تغيرت بالأحداث التي وقعت في القارة الافريقية وافغانستان وان كانت قد ظلت على ما هي عليه بالنسبة للوضع في الصومال الغربى كما أنها تختلف بدرجة قليلة بالنسبة للوضع في اريتريا . فقد استقر الوضع للاتحاد السوفيتى في اثيوبيا وأصبح هو الموجه لسياستها ، كما أنه قد تكفل بدور ضرب حركات التحرير والعمل على اعادة تخطيط شرق افريقيا على النحو الذى يتفق مع أهدافه . ويدخل فى ذلك محاولات تجرى في اريتريا لاعادة التوطين والتوزيع الجغرافى للسكان الذين فروا من المدن للانضمام الى الشوار فى الريف ، ومحاولات تفرغ منطقة الصومال الغربى من سكانها وطردهم بعيدا الى أراضى جمهورية الصومال التى تعاني من مشكلات اللاجئين ، يضاف الى ذلك ما بدا من محاولة السوفيت بسط نفوذهم من اثيوبيا حتى مشارف موريتانيا . وقد تجلى ذلك فى عمليات انارة عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة الشمالية والوسطى للقارة بالامدادات الحربية التى تقدم لجبهة البوليزاريو ودعم القتال فى تشاد الى جانب أحداث الخلل فى توازن القوى بشبه الجزيرة العربية ويدخل فى هذا الاطار تطور العلاقات بين دولتى اليمن فى الشمال والجنوب .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الامريكية مبررا لاستعادة وجودها فى المنطقة بعد تورط موسكو كطرف مباشر فى الصراع الذى أمتد لاندثرة استقطاب دولى أشمل بين القوى العالمية ذات المصالح المختلفة فى البحر الأحمر ، ومع تعدد التطورات المرتبطة بصراع القوى الكبرى فى منطقة القرن الافريقى الا أن أبرز هذه التطورات قد تمثل فى التساؤلات التى أحيطت بالموقف الامريكى فبعد تصريحات متعددة من الرئيس الامريكى والمستويات السياسية الامريكية التالية ، بخصوص مساعدة الصومال وامكانية اعدادها بالمساعدات العسكرية ، وقد سبق ايضاح قيام الرئيس الصومالى سياد برى بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى وطرد من ينتمون اليه من الخبراء والمستشارين العسكريين فضلا عن قطع العلاقات السياسية مع كوبا وطرد خبراءها من البلاد ، غير أن الادارة الامريكية قد اتخذت مواقف علنية تختلف عن مواقفها السابقة مع الصومال ، وقد تمثل ذلك فى رفض الولايات المتحدة أمداد الصومال بأية أنواع من الأسلحة - من ناحية . والاشارة الى ما يحدث فى جبهة أوجادين على أنه عدوان صومالى على حدود

اثيوبيا يستوجب أولا سحب القوات الصومالية من ناحية أخرى فقد حذر الامريكيون السوفيت بعدم اختراق حدود الصومال الدولية من قبل اثيوبيا .

ان هذا الموقف الامريكى يستحق وقفة للتفسير والتعليل نظرا لما أثاره هذا الموقف من غموض وحيرة وعلاقات تعجب تجاه الصومال التى كانت تصبو الى المساعدة الامريكية الصريحة وبدلا من ذلك جاء الموقف الامريكى متناقضا وربما يفسر ذلك بالاعتبارات التى أملتتها سياسة الوفاق حيث حدث تبادل للمواقع بين موسكو وواشنطن فى كل من اثيوبيا والصومال ليس هذا فحسب ، بل ان الولايات المتحدة قد حلت محل الاتحاد السوفيتى فى المواقع المؤثرة فى الشرق الأوسط ، وعلى صعيد القرن الافريقى فانه فى حين تم فصم عرى العلاقات الصومالية السوفيتية الا أن السياسة الامريكية قد استمرت فى التطلع الى استعادة اثيوبيا ، كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة تماما خطط الصومال التحررية الوحشية الرامية الى توحيد القطاعات الطبيعية من الاراضى المتحدة عرقيا وتاريخيا ولكنها تنتمى اليوم الى وحدات سياسية مختلفة ، ويمكن القول ان هذا الموقف الامريكى المعادى لحق تقرير المصير ولتصحيح المظالم التاريخية الاستعمارية قد استند الى مفهوم أنه فى حالة وجود صومال متحدة قوية ومنتصرة بتحرير اقليم أوجادين الذى يعتبر انتصارا لمنطق الصومال بشأن حق تقرير المصير فى مواجهة مبدأ قدسية الحدود الافريقية وان الخطوة التالية ستكون جيبوتى وكينيا فان ذلك سيمتل خطورة على المنطقة برمتها لانتقاء ذلك مع التوارث الاستعمارى بشأن قدسية الحدود الافريقية وعدت المساس بها . ولقد ضاعف من أهمية هذه الاعتبارات أمام عملية صياغة السياسة الامريكية أن الصومال تريد السلاح لكى تحارب به من أجل مصلحتها الخاصة بها قبل أى اعتبار آخر أى أنها تريد سلاحا تشترية وتستخدمه وليس سلاحا يشتريها ويستخدمها وبمعنى آخر فان السلاح المطلوب لـ يكن فى جوهره ضد الشيوعية لأن الحرب الدائرة فى جوهرها هى حرب من أجل الوحدة . وبهذا المعنى فقد تبين ان موقف الولايات المتحدة الامريكية لم يكن فى رأى البعض سلبيا بالقدر الذى تصوره بعضهم وقد وجدت الولايات المتحدة فى تبرير تدخلها غير المعاش فى الصومال بديلا يكفل للصومال متطلبات الدفاع عن النفس . وهكذا يفسر ما سبق أن موقف الولايات المتحدة تجاه الصومال فى نزاعها مع اثيوبيا الأسلوب الذى تنظر به الولايات المتحدة فى احلال الهدوء فى المنطقة سواء فى نزاع الصومال مع اثيوبيا حول اقليم الاوجادين أو فى المنطقة المتنازع عليها مع كينيا حيث توصل الطرفان الى عقد اتفاقية فى يوليو ١٩٧٧ .

من ناحية أخرى فقد تمت أيضا اتفاقية مع سلطنة عمان تم بمقتضاها حصول الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في عمان حيث يتحكم مضيق هرمز في الملاحة عبر الخليج وبحر العرب ، كذلك حصلت أمريكا على تسهيلات عسكرية على سواحل الصومال المطل على خليج عدن والمحيط الهندي وحيت يواجه ميناء بربرة ميناء عدن تماما وكذلك في ميناء ممباسا على ساحل كينيا المطل على المحيط الهندي حيث تتجه خطوط المواصلات الحديدية والبرية الى أعماق الساحل الشرقي للقارة الافريقية وجنوب السودان *

٢ - تقييم الموقف الأمريكي :

يمكن القول ان الموقف الأمريكي من أحداث القرن الافريقي ومن قارة افريقيا عموما - لم يحظ باهتمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت رغبة في الابتعاد عن التورط في منطقة القرن الافريقي لأنها تدخل في نطاق اهتمام حلفائها في حلف شمال الاطلسي ، وقد كان لهذا الموقف الذي اتسم في البداية باللامبالاة من جانب الولايات المتحدة ما يبرره في الماضي ، فقد ظلت قارة افريقيا خلال الخمسينات والستينات بمنأى عن تدخل القوى العظمى *great power Intervention* باستثناء عدد من الدول الكبرى وأهمها فرنسا وانجلترا التي كانت لها اهتماماتها بالطبع بأحداث القارة الإفريقية ، والدول الافريقية هي الأخرى كانت غارفة في مشاكلها المتعلقة بتصفية الاستعمار والكفاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنظمة الوحدة الافريقية أيضا حاولت منذ أنشائها التغلب على كل ما من شأنه أن يهدد الأوضاع القائمة أو يثير مشاكل الحدود الإقليمية ، بل أن المنظمة قد اعتبرت الحدود القائمة أمرا منتهيا وغير قابل للمناقشة ، لكن هذا الاستقرار الظاهري كان يخفى تحت السطح عوامل انفجار ثارت أخيرا وفرضت نفسها على الرأي العام العالمي *

وتقييم الموقف الأمريكي من أحداث القرن الافريقي لا بد وان يأخذ في الاعتبار النزاع الصومالي اثيوبي الذي كان يشكل من وجهة النظر الأمريكية في وقت ما الخطورة الكبيرة على اثيوبيا وأنه من غير المنطقي ان تهدد دولة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة دولة مثل اثيوبيا تعدادها أكثر من ثلاثين مليون نسمة مهما بلغت الاستعدادات الصومالية العسكرية ، غير أن الخبراء الأمريكيين قد تنبهوا الى ضعف النظام الامبراطوري وفشله في احراز أى تقدم اقتصادي أو اجتماعي ، وتبلورت المخاوف الأمريكية من سوء الأوضاع في اثيوبيا في القرار الذي اتخذته بشأن الاقلال من حجم مساعداتها العسكرية

- ٣٠١ -

لائيوبيا واستمر ذلك حتى قام الانقلاب العسكري فى اثيوبيا ، وحتى بعد ذلك استمرت السياسة الخارجية الامريكية على تحفظها وتجاهلها للخوف الاثيوبية من الغزو الصومالى وهو ما أدى الى قيام مانجستو فيما بعد بالغناء اتفاقية الدفاع المشترك مع أمريكا وعقد اتفاقا جديدا للتعاون مع الاتحاد السوفيتى . وفى النزاع الصومالى الاثيوبى حول الاوجادين وقفت الولايات المتحدة موقفا محايدا من النزاع وهو ما جعل الصومال تشعر بخيبة أمل عميقة من جراء هذا الموقف وربما كان للموقف الامريكى بهذا الخصوص ما يبرره حيث لم تكن الولايات المتحدة تستطيع ان تساعد دولة تعد عدنها من أجل انتهاك واحد من المبادئ الأساسية شبه المقدسة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها - أى الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا حازما من أدانة الصومال عندما احتلت معظم أراضي الاوجادين .

كذلك فان تقييم الموقف الامريكى من أحداث منطقة القرن الافريقى لابد وان يأخذ فى الاعتبار اتجاهات السياسة الامريكية فى هذه المنطقة والتي مرت بمرحل عديدة بدءا بمرحلة الحياد ومرور بمرحلة محاولة أمريكا حل الازمة دبلوماسيا عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ثم الحد من الخسائر بعد فشلها فى احتواء الازمة ، وانتهاء بالتهديد الامريكى للسوفيت والكوبيين لتدخلهم فى افريقيا عموما .

ففى مرحلة الحياد من النزاع الصومالى الاثيوبى اعتمدت السياسة الامريكية على الافتراض الذى يعتبر أن لاتحاد السوفيتى يزج بنفسه فيما لا طاقة له به وان كوبا ستفوض فى المستنقع الافريقى تدريجيا ، وان النظام العسكرى فى اثيوبيا الحليف للسوفيت سينهار حتما ، وغاب عن السياسة الامريكية تقدير أن تدفق القوات الكوبية بهذه الاعداد الهائلة والمعدات العسكرية السوفيتية الضخمة سوف يشهد من أزر النظام القاذ فى اثيوبيا . أما فى المرحلة الثانية فقد حاولت الولايات المتحدة أن تحل الازمة دبلوماسيا فى إطار منظمة الوحدة الافريقية ، غير أن الموقف الامريكى قد وجه اعتراضات قوية من رأى العام الامريكى وخاصة امام اصرار الاتحاد السوفيتى وكوبا فى المضى فى مغامرتهما فى القرن الافريقى وتزايد الوجود الكوبى بصفة خاصة فى اثيوبيا ومن ثم تدفقت الامدادات السوفيتية عن طريق الجسر الجوى السوفيتى الى اثيوبيا وهنا ارتفعت أصوات أمريكية كثيرة تطالب الولايات المتحدة بوضع حد لهذا التغلغل الكوبى السوفيتى . وقد فشلت الولايات المتحدة فى احتواء الازمة فى المرحلة التالية اثر تفاقم عمليات الهجوم الاثيوبى المضاد فقامت الولايات المتحدة بتحركات دبلوماسية واسعة وهددت

اننيوبيا بإعادة تقييم الموقف اذا ما وسعت اننيوبيا من هجوماتها المضاد واجتازت الحدود الدولية الصومالية . وفي المرحلة الأخيرة فان الولايات المتحدة قد انتهت في نهاية فبراير ١٩٧٨ الى تهديد السوفيت بالربط بين التدخل السوفيتي الكوبي في افريقيا وبين سياسة الوفاق الدولي واستمرار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وقد رأى البعض في هذا الضغط الأمريكي أن هذا التهديد انما يصدر فقط عن الكونجرس وأن للحكومة الأمريكية لها وجهة نظر أخرى ، وان الولايات المتحدة قد تستطيع أن ننسب الفضل في وضع حد للمواصلات العسكرية بين الصومال واننيوبيا ، وان الصومال استسلمت الى الضغط الأمريكي وافقت على سحب قواتها . وتداعى الاحداث على الشكل السابق والتحليلات أيضا جعلت فريقا آخر من الباحثين يتخيلون لفترة وجيزة أن المرحلة الحرجة من الازمة قد شارفت على الانتهاء ، وهو ما كذبه اننيوبيا بعد ذلك حيث هددت بشن حرب داخل الاراضي الصومالية لتأديب الصاماليين اذا هم لم يكفوا عن مطالبتهم الإقليمية في الأوجادين وجيبوتي هذا بالإضافة الى التطورات اللاحقة والتي انعكست - ولا تزال - على حرب الابداء الشاملة التي تمارسها اننيوبيا ضد الاريتريين وهو ما لم يعرف التاريخ الحديث والمعاصر أمرا مشابها له .

ان السيطرة الأمريكية على الموقف في القرن الأفريقي كانت أمرا مؤقتا في حين أن الصورة السياسية في القرن الأفريقي قد تغيرت تماما فأصبح الاتحاد السوفيتي وكأنه هو الدولة الأقوى فضلا عن تمتع السوفيت بوجود عسكري هائل في منطقة من أكثر مناطق العالم حيوية وتحقق بذلك حلم طالما دأب الخيال السوفيتي منذ عهد القيصرية وهو السيطرة على مداخل المياه الدافئة في المحيط الهندي وذلك دون مقاومة تذكر من جانب الولايات المتحدة ، وعموما فقد أثار هذه المواقف من جانب الولايات المتحدة كثيرا من التساؤلات بسبب ما اكتفت السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي من تخبط وتناقض حتى أن بعض المراقبين السياسيين وصلوا في ظنونهم الى حد اتهام الدولتين العظميين بالتواطؤ لتنفيذ خطة سياسية معينة ولتحقيق هدف متفق عليه ، وقد ثارت التساؤلات الآتية التي لم تجد اجابات من جانب الفريق من المراقبين تديلا على ظنونهم : كيف ولماذا تقف الولايات المتحدة هذا الموقف السلبي من مشكلة القرن الأفريقي والتي تعتبر من أهم المشكلات الدولية المعاصرة ، ولها تأثير كبير على ميزان القوى الدولي ؟ وكيف ولماذا تمهد الولايات المتحدة بهذه المواقف السلبية الطريق أمام التغلغل السوفيتي الكوبي في منطقة القرن الأفريقي دون أن تتحرك بفعالية وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الاستراتيجية في هذه المنطقة ؟ ثم كيف انتقلت الصومال من الضد الى

- ٣٠٣ -

الضد وكذلك اثيوبيا - بمعنى أن الصومال كانت حتى وقت قريب كانت بمثابة قاعدة سوفيتية واثيوبيا كانت قاعدة امريكية ، فكيف انتقلت الآية ، فاذا باثيوبيا شيوعية والصومال تطرد السوفيت وتوجه الى الغرب طلبا للمساعدة ثم كيف يتفق هذا كله مع محاولات الولايات المتحدة من أجل استرجاع اثيوبيا الى الحظيرة الامريكية .

ان علامات التعجب والاستفسار أيضا قد أحاطت بموقف الدول الغربية من مشكلة القرن الافريقي حيث وقفت الدول الغربية لا تحرك ساكنا لمساعدة الصومال التي طردت السوفيت وهل يرتبط هذا ارتباطا مباشرا أم غير مباشر بالموقف الامريكي .

وأخيرا فان الأمور التي أثارت الدهشة والتعجب فى السياسة الخارجية الامريكية تجاه القرن الافريقي هو تلك التصريحات من وقت لآخر من جانب الرئيس الامريكى محذرا السوفيت من استمرار تورطهم فى افريقيا بصفة عامة ونتائج ذلك على صعيد العلاقات الامريكية السوفيتية ث ما هو تفسير وزارة الخارجية الامريكية التى لا تلبث أن تردد النغمة السياسية القديمة مؤكدة على بقاء افريقيا بعيدة عن حلبة الصراع بين الشرق والغرب وان الامريكيين لا ينبغي لهم تقليد السوفيت وأن أفضل الوسائل هو حل المشاكل الافريقية بعيدا عن التدخل الاجنبى من جانب القوى العظمى . ولنا أن نتساءل بدورنا بصدد تقييم الموقف الامريكى : هل أصبح للامريكيين سياسة أخرى غير معلنة مثل السوفيت حول علاجهم لهذه المشكلة والمشكلات الدولية المعاصرة الأخرى .

٣ - مواقف دول أوروبا الغربية

ينبع اهتمام دول أوروبا الغربية بمنطقة القرن الافريقي من أن هذه المنطقة تشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب فضلا عن قربها من الخليج العربى والمحيط الهندى وهى المسارات التى يتدفق من خلالها البترول العربى الى أوروبا الغربية عبر البحر المتوسط ، وبالرغم من ذلك فان اهتمام أوروبا ل يزل محدودا بالنسبة للاهمية التى تمثلها هذه المنطقة للمصالح الغربية . وتجدر الإشارة الى أن النزاع الصومالى الاثيوبى فى الأوجادين قد استقطب الجزء الأكبر من اهتمام أوروبا الغربية باعتباره يمثل الحلقة الأكثر اشتعالا فى المنطقة فى حين لم يستأثر النزاع فى اريتريا بالقدر المماثل من اهتمام دول أوروبا الغربية .

واذا تتبعنا موقف أوروبا الغربية منذ تصاعد الاخطار في المنطقة بسقوط الحكم الامبراطوري في ايبوبيا واستيلاء مانجستو والنظام العسكري الجديد على زمام الأمور حين أخذ الغرب يفقد مركزه القوى هناك تدريجيا وخاصة حين تشدد مانجستو في مواجهة المصالح الغربية في المنطقة وأخذ في توطيد علاقاته مع الاتحاد السوفيتي وأدى ذلك بالمقابل في سعي الغرب الى تحسين علاقاته علاقائه مع الصومال مستفيدا من الانار السلبية للموقف السوفيتي وذلك بهدف انتزاع الصومال من دائرة العلاقات مع السوفيت لم يخذ سادت الاحداث سريعة نى هذا الاتجاه وصلت المواجهة الصومالية السوفيتية الى درجة حادة مع الغاء الصومال معاهدة الصداقة وطرد الخبراء السوفيت من الصومال . وازاء ذلك لم يكن امام الصومال سوى اللجوء الى الغرب في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة النزاع الصومالي الاثيوبي في منطقة الاوجادين وانجحت الحكومة الصومالية الى طلب دعم عسكري من الغرب والالحاح في ذلك لمواجهة تدفق المساعدات العسكرية السوفيتية على ايبوبيا ، غير أن موقف دول أوروبا الغربية لم يكن ايجابيا تجاه المطالب الصومالية حيث اتسم الموقف الاوروبي بالحذر والخوف من التورط في النزاع وانعكس ذلك في تردد كل من فرنسا وبريطانيا وانايا الغربية في امداد الصومال بالاسلحة ، بل أن دول أوروبا الغربية قد قامت في نهاية عام ١٩٧٧ بتأييد الولايات المتحدة ومشاركتها في تجميد ارسال الاسلحة الى الصومال ، وتؤكد هذا الموقف في اجتماع الدول الغربية في واشنطن في يناير ١٩٧٨ والذي صدر في نهايته بيان يعبر بوضوح عن حرص الدول الغربية على عدم التورط في النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها الى منظمة الوحدة الافريقية لتتولى معالجتها ، وظلت هذه هي الملامح العامة للموقف الغربي والتي تبلورت بوضوح في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الاوروبية المشتركة المنعقد في ابريل ١٩٧٨ حيث كان الاتجاه العام لموقف الدول الغربية يتحدد باعتماد استراتيجية التهدة للتخفيف من حدة هذا النزاع ومحاولة الوصول الى حل دائم عن طريق الوساطة ، وكان تبرير هذا الموقف السلبي لدول أوروبا الغربية من جانب المراقبين ، أن مسالة الحدود الموروثة منذ الاستعمار يجب أن لا تتغير ، ويعنى ذلك استجابة دول أوروبا الغربية للموقف الامريكي المتحفظ من دعم الصومال عسكريا خشية حدوث مواجهة حادة مع السوفيت .

غير أن الموقف الغربي لم يكن كله على وتيرة واحدة ، حيث خرجت فرنسا على هذا الموقف باعتبار أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة القرن الافريقي ترتب نوعا من الخصوصية لأن فرنسا هي الدولة الاوروبية

الغربية الوحيدة التى تملط وجودا بحريا فعليا فى المنطقة فضلا عن وجودها العسكرى الرمزي فى جيبوتى ، وبالإضافة الى ذلك فقد لعبت فرنسا دورا مباشرا فى معظم الازمات والصراعات الافريقية ، وكان ذلك واضحا فى زائير ونشاد . أما فيما يتعلق بالنزاع فى القرن الافريقى فيبدو أن فرنسا آذرت دورا جماعيا فى اطار الموقف الاوروبى الغربى العام بقيادة الولايات المتحدة ، ومع ذلك فقد تمايز الموقف الفرنسى فى مؤتمر قمة باريس الافريقية الغربية الذى عقد فى يونيو ١٩٧٨ بمبادرة فرنسية ، وفى المؤتمر أكدت فرنسا أن فنسل سياسة كيسنجر الافريقية ثم تردد حكومة كارتر قد أدى الى خلق مواجهة مع السوفيت والكويين ، كذلك فقد تبلورت الخلافات فى وجهات النظر بين فرنسا والدول الغربية الأخرى بشأن تركيز هذه الدول على الحاجة الى تناول التهديد السوفيتى الكوبى بشكل اجمالى بدلا من التعامل مع كل قضية على حدة .

موقف منظمة الوحدة الافريقية

١ - موقف المنظمة :

أما عن المنظمات الاقليمية فقد أهتمت منظمة الوحدة الافريقية بصفه خاصة بمشاكل الحدود بين انيوييا والصومال منذ اللحظة الأولى لانشاء المنظمة ، بل أن البلدين حاولا فى المؤتمر الناسيسى للمنظمة فى أديس أبابا فى أواخر مايو ١٩٦٣ حاولا اقناع الدول الأخرى بحقوق كل منهما فى نزاع الحدود . ووضعت المنظمة من جانبها عدة مبادئ تعمل على تشكيل الاطار لعالم للعلاقات بين الدول الافريقية ومنها مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة بين جميع الدول الافريقية ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة ، وهذا المبدأ الأخير كان يعنى النمىك بالحدود الموروثة من عهد الاستعمار والابقاء عليها كما هى ، ورغ عدم عدالتها فان الدول الافريقية الثلاثين فى المؤتمر التأسيسى رأت معظمها ان ذلك يحقق وحدة الشراب الافريقى ويجنب الدول الافريقية صراعات ونزاعات يمكن أن تؤدى بها مجتمعة الى التفتت والانقسام ، وكان تقدير الدول الافريقية للابقاء على الحدود الموروثة مبنيا على أسس عرفية ودينية وقبلية فضلا عن تداخل التكوينات الاجتماعية وكلها عوامل تجعل من الصعب تغيير الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية . غير أن الصومال اعترضت على مبدأ الحدود القائمة ووصفته بأنه انهزامى يقتصر الى الشجاعة فى مواجهة المشكلات الافريقية .

وقد سبق ايضاح ان الرئيس السودانى ابراهيم عبود قد أجرى مصالحة بين أنيوييا والصومال فى الخرطوم ، ودعت السودان الى أنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين ، وفى الفترة ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٦٤ أصدر رؤساء الدول والحكومات الافريقية قرارا بشأن نزاعات الحدود وأعلن فيه ضرورة حل هذه النزاعات على أساس مبدأ احترام الحدود القائمة فى وقت اعلان الاستقلال وبعد خمسة عشر عاما واجهت منظمة الوحدة الافريقية فى الفترة ما بين ١٨ - ٢١ يونيو ١٩٧٨ - واجهت نفس المشكلة وناشدت كلا من أنيوييا والصومال سرعة انهاء الصراع فى الاوجادين بالطرق السلمية واحترام الدول لوحدة أراضي الدول الأخرى فنقد ساد مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى الخرطوم سنة ١٩٧٨ وجهات نظر متباينة حول التدخل الأجنبى ، وكانت وجهة النظر الأولى موالية للغرب وعبرت عنها زائير

ونيجيريا ، أما وجهة النظر الثانية فقد عبرت عنها انجولا وموزمبيق وأثيوبيا وكانت موالية للسوفيت ، أما الثالثة فكانت أكثر واقعية وتكاد تعبر عن الحد الأدنى المشترك بين غالبية الدول الافريقية وقد وردت وجهة النظر هذه على لسان الرئيس التنزاني جوليس نيريري في يونيو ١٩٧٨ حيث نصح بضرورة تفهم موقف الدول الافريقية التي لجأت الى القوى الأجنبية واسندعتها طلبا للمساعدة وفي نفس الوقت يجب ألا تفهم الدول الأجنبية التي استجابت للطلبات المحلية بالاستعمار الجديد . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن ميثاق أديس أبابا لم يضع تعريفا للاستعمار الجديد ورغ الاختلاف الايديولوجي بين دول المنظمة وحملات الدعاية المضادة بينها ، الا أن دول المنظمة انتهوا - بشأن موضوع التدخل الأجنبي - الى صيغة توفيقية تعكس المصالح المختلفة والاضاع الواقعية ، فلقد أصدر مؤتمر قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ عددا من القرارات حول مسائل التدخل الأجنبي العسكري في دول القارة الافريقية ، غير انه أمتنع عن الإشارة الى دولة بعينها كما ان المنظمة لم تنجح في استصدار وأمنها هو قضية افريقية ، ولكن الى جانب ذلك فان لكل دولة الحق في لتحقيق أهدافها الوطنية أى أن المنظمة - من ناحية - عجزت عن أن تجد حلا استدعاء دول أجنبية ترى أنها يمكن أن تقدم المساعدة اللازمة والضرورية قرار يطالب بانسحاب القوات الأجنبية ، وأكد المؤتمر أن الدفاع عن افريقيا للتدخل العسكري الأجنبي - والمقصود به هنا الوجود السوفيتي والكوبي في أثيوبيا - ومن ناحية أخرى فان هذا يعتبر تراجعا عن الاتجاه العد الذي ساد في العام السابق في ليبفيل بجابون والذي أتجه الى التخلي عن القوى الأجنبية .

وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد حاولت في ليبفيل عام ١٩٧٧ خلال الاجتماع الوزاري بجابون أن تتوسط في النزاع الصومالي الأثيوبي بناء على دعوة أثيوبيا وذلك من خلال لجنة تكونت من أعضاء ثمانى دول لمناقشة النزاع ، وقد طالب وزير خارجية أثيوبيا المنظمة بأن تقنع الصومال بسحب قواتها النظامية التي دخلت آنذاك الأوجادين ، غير أن الصومال انسحبت من الاجتماع وخاصة عندما طالبت باشتراك جبهة الصومال الغربى كشرط أساسى لايجاد حل للنزاع ولم تكن الصومال الى طلبها وفشلت

المنظمة في أن توفق بين البلدين ، ورغم أن الباب ترك مفتوحا للجهود التنشائية حيث طار جوليوس نيريري الى أثينس أبابا للتوسط ومقابلة مانجستو فان نتائج زيارته كانت سلبية تماما على صعيد العلاقات الصومالية الابطوبية .

بقيت نقطة أخيرة في جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاع الصومالي الأثيوبي من ناحية ومشكلات الحدود بين الدول الأفريقية من ناحية أخرى ، وهذه النقطة تتمثل في انشاء قوة أمن أفريقية ، وكانت هذه الفكرة قد أثيرت بشكل حاد وازدادت أهميتها من خلال استمرار الصراع المسلح في القرن الأفريقي . ومما ساعد على تبلور هذه الفكرة أن هناك نصوصا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، هذه النصوص تقدم الاسس الموضوعية لانشاء قوة أمن أفريقية . وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على أن من أهداف دول المنظمة الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها وإقامة قوة أمن أفريقية للدفاع عن القارة بما يحقق سلامة الدول ويحافظ على عوامل الوحدة الأفريقية ، ولكن الفكرة من زاوية أخرى أثار تحفظات بعض الدول ومخاوفها ، فهناك حرص شديد على أن يتم تشكيل هذه القوة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها وليس من خارجها ورفض كافه المحاولات التي يمكن أن تعبر عن شكل أو آخر من أشكال السيطرة الاستعمارية على القارة وهو ما يستند الى مبادئ ميثاق المنظمة ذاتها .

غير أن التحفظات قد نارت بشأن قوة الأمن الأفريقية والتي كانت قد تشكملت بالفعل عام ١٩٧٧ نغرا لاجلداث سابا هي زائر ، وجاءت تارينا وقتئذ من خلال المؤتمر الذي انعقد في باريس وحضرته ٢١ دولة أفريقية نائفة بالفرنسية وقد أسهمت في قوة الأمن الأفريقية حينذاك قوات فرنسية وباجيكية ورأت غالبية الدول في المنظمة أن هذه القوة تعيد سمع الاستعمار الجديد مرة أخرى كما أنها تعد تحديا لوجود النظام ذاته ، حتى ان مندوب الكونغو في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد في الخرطوم وثمنند وسمب هذه القوة بأنها أداة للتخريب وعدم الاستقرار للمنظم السياسية الأفريقية عن طريق نظم أفريقية أخرى . وفي مؤتمر القمة الأفريقي أضاف جوليوس نيريري قائلا : « ان معقد الآمال لكل أفريقي هو أن توجد قوة أمن «أفريقية» وبشرط أن لا تقسم أفريقيا بين هؤلاء الذين سينحازون للغرب عسكريا ، كما ذكر أنه لا يمكن إيجاد قوة أمن أفريقية خالصة الا اذا وافقت منظمة الوحدة على ذلك كمجموعة .

- ٣٠٩ -

ولم توحد المنظمة كلمتها بعد على انتساء هذه القوة الافريقية الخالصة ،
الا أن النية متجهة إلى اقامة نوع ما من القوة الافريقية على غرار قوات حفظ
السلام التابعة للأمم المتحدة وانها لن تستخدم في القتال في حروب الدول
الافريقية أو القتال الى جانب حركات التحرير ولكنها تحافظ على السلام من
الأجنحة المتحاربة .

وفي تقييم جهود منظمة الوحدة الافريقية تجاه تسوية النزاع الصومالي
الاثيوبي - يمكن القول أن المنظمة لم تستطع أن توقف أحداث الحدود
والنزاع المسلح كما أن عدت افتتاع الصومال بمبدأ وحدة الأراضي وقديسية
الحدود كان من شأنه انسحاب الصومال وتضامن العديد من الدول الاسلامية
في الموقف الصومالي فضلا عن أن استمرار تدخل القوى العظمى
great power intervention في منطقة القرن الافريقي قد أضعف
نماسك المنظمة وهدد بالفعل من وحدتها .

٢ - جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية الخلاف الاثيوبي الصومالي :
تسلسل تاريخي :

مايو ١٩٦٣ : عقد في أديس أبابا مؤتمر رؤساء الدول والحكومات
الافريقية وأوضح كل من الصومال وأثيوبيا موقفهما من الخلافات على الحدود .
واقترح المؤتمر اجراء محادثات تسوية سلمية لهذا الخلاف .

يونيو ١٩٦٣ : جرت محادثات رسمية في أديس أبابا بين مملي
أثيوبيا والصومال .

يوليو ١٩٦٣ : شملت المحادثات بين بريطانيا والصومال بشأن الخلاف
حول الحدود الشمالية .

٨ فبراير ١٩٦٤ : سلمت كل من الصومال وأثيوبيا مذكرة الى الأمين
العام لمنظمة الوحدة الافريقية فور الاشتباكات العسكرية بين الطرفين على
الحدود .

١٢ فبراير ١٩٦٤ : بعث الرئيس جمال عبد الناصر الى كل من
الامبراطور هيلاسلاسي وآدن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال ،

- ٣١٠ -

ناشدهما وقف المعارك وحقق الدماء • هذا وقد بعث كل من الامبراطور هيلاسلاسى والرئيس الصومالى بالرد على برقية الرئيس جمال الى كل منهما •

١٢ - ١٥ فبراير ١٩٦٤ : ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى دار السلام النزاع الصومالى الاثيوبى ، ودعا الأطراف المعنية الى الدخول فى محادثات للوصول الى حل سلمى •

٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٤ : ناقش الخلف الصومالى الاثيوبى فى الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى لاجوس •

٢٤ - ٣١ مارس ١٩٦٤ : عقد فى الخرطوم اجتماع صومالى اثيوبى وصدر بيان مشترك عن محادثتهما •

اول ابريل ١٩٦٤ : استمر القتال على الحدود الاثيوبية الصومالية بالرغ من اعلان اتفاقهما على وقف القتال •

١٢ ابريل ١٩٦٤ : انتهت من مهمتها اللجنة الصومالية الاثيوبية المشتركة المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية الخرطوم الخاصة بانشاء منطقة منزوعة السلاح على طول منطقة الحدود بين البلدين وتل توقيع اتفاقية مشتركة بذلك فى مدينة « فرفر » •

١١ يوليو ١٩٦٤ : اجتمع فى القاهرة وزير خارجية كل من اثيوبيا والصومال لبحث تسوية نزاع الحدود بين البلدين وقد قرر الوزيران احوالة المشكلة الى مؤتمر رؤساء الدول الافريقية المقرر عقده فى القاهرة •

٢٤ - ٢٩ فبراير ١٩٦٥ : عقد فى لاجوس مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الافريقية دعا المؤتمر الصومال واثيوبيا الى اتفاق وقف اطلاق النار والى الشروع فى مباحثات تؤدى الى السلام •

١٢ يونيو ١٩٦٥ : بعثت الحكومة الصومالية بمذكرة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة الى الامم المتحدة تطلب فيها بأن تتولى الامم المتحدة ادارة الحكم فى الصومال الفرنسى بدلا من فرنسا لمدة عامين قبل الدعوة الى اجراء استفتاء شعبى فيه لتقرير المصير • وتضيف المذكرة بأن الصومال الفرنسى يعد - جغرافيا وتاريخيا - جزءا من الصومال وأن مصالح اثيوبيا الاقتصادية

- ٣١١ -

فى الصومال الفرنسى وبوجه خاص فى جيبوتى من الممكن حمايتها عن طريق التفاوض مع أثيوبيا .

١١ يوليو ١٩٦٥ : طالبت الصومال الأمم المتحدة على وقف الدعاية العدائية المتبادلة .

١٦ سبتمبر ١٩٦٦ : أعلن الامبراطور هيلاسلاسى فى أديس أبابا مطالبة أثيوبيا بالصومال الفرنسى على اعتبار أنه جزء من أثيوبيا .

١٨ سبتمبر ١٩٦٦ : طردت السلطات الفرنسية ما يقرب من ١٠٠٠ مواطن من الصومال الفرنسى .

يوليو ١٩٦٧ : أعلن عن فشل اللجنة الصومالية الأثيوبية المشتركة فى الوصول الى اتفاق بشأن الحدود بين البلدين مما حدا منظمة الوحدة الافريقية الى التعرض لهذا الخلاف خلال مؤتمر القمة الرابع فى كينشاسا حيث أعلن عن بوادر تحسن فى العلاقات الصومالية الأثيوبية واتفق الامبراطور هيلاسلاسى ومحمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال على وضع أسس لنسوية النزاع .

٥ - ٨ فبراير ١٩٦٨ : قام وفد أثيوبى بزيارة الصومال وجرت محادثات بين الحكومتين وصدر بيان مشترك عن المحادثات .

٢ - ٥ سبتمبر ١٩٦٨ : قام محمد ابراهيم عجال بزيارة الى أثيوبيا وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين فى أديس أبابا جاء فيه أن الجانبين اتفقا معا على منح الطيران الصومالى حق المرور فى سماء أثيوبيا وتنمية التعاون الثقافى والفنى بين البلدين وتسوية مشاكل الممتلكات العامة والخاصة على الحدود التى كانت معلنة منذ احتدام نزاع الحدود بين البلدين عام ١٩٦٤ ووافقت حكومة أثيوبيا على رفع حالة الطوارئ فى الأقاليم المجاورة للحدود مع الصومال .

اول ابريل ١٩٦٩ : تم توقيع اتفاقية تجارية بين الصومال وأثيوبيا .

١٥ أكتوبر ١٩٦٩ : اغتيل الدكتور على شرماركى رئيس جمهورية الصومال وأعقب ذلك بفترة حدوث انقلاب عسكرى .

١٩٧٧ : الاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى جابون يتوسط
فى النزاع الصومالى الاثيوبى بدناء على دعوة اثيوبيا وذلك من خلال لجنة
تكونت من ثمانى دول لمناقشة النزاع وقد طالبت انجوبيا عن طريق المنظمة
بان تسحب الصومال قواتها النظامية من الاوجادين .

١٩٧٧ : فشل المنظمة فى التوفيق بين اثيوبيا والصومال الا انه
تركت الباب مفتوحا للجهود الثنائية الدبلوماسية ، وبالفعل قام جوليوس
نيريرى بزيارة اديس ابابا ومقابلة مانجستو ماريام الا ان نتائج زيارة نيريرى
كانت سلبية .

١٩٧٧ : التحفظات على قوة الامن الافريقية التابعة للمنظمة لانها
مشكلة أصلا من قوات فرنسية وبلجيكية - وفشل تشكيل قوة أفريقية
خالصة .

١٩٧٨ : الخلافات تسود مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد بالخرطوم
بشأن التدخل الأجنبى فى أفريقيا وصدور عدد من القرارات وفشل المنظمة
فى استصدار قرار بمنع التدخل العسكرى الأجنبى فى أفريقيا .

القرن الافريقى والصراع العربى الاسرائيلى

موقف مصر والسعودية

دراسة ومقارنة

بعد أن تتبعنا تطور المشكلة فى الفترة المعاصرة والتورط من جانب القوى الكبرى والاقليميه فى القرن الافريقى فسوف نحاول الان أن نلخص دور الدول العربيه وخاصة مصر والسعودية ومدى عمق هذا التورط فى الفترة اللاحقة - وقبل التعرض لمواقف كل من مصر والسعودية ينبغى أن نلقى الضوء فى عجلة على موقف القوى العظمى : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

لقد أصبح الاتحاد السوفيتى مفتاح بطولة-مانجستو . وقد التزم الاتحاد السوفيتى فى الواقع بالشئ الكثير تجاه اثيوبيا وبقدر كبير جدا ، بل أكبر مما يتوقع الجميع وأكثر مما فعل فى حالتى الصومال واريتريا . فى أوائل عام ١٩٧٠ وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن ضعفت علاقات الاتحاد السوفيتى بالصومال واريتريا . ومع ذلك لم يغلق الاتحاد السوفيتى الباب نهائيا أمام أى منهما (أى الصومال واريتريا) . هذا الى جانب مساعدة اليمن الجنوبي وليبيا لاثيوبيا ولكن مستوى التأييد والمساعدة يختلف فيما بينهما وعلى الرغم من عدم معرفة مدى المساعدة الجوهرية التى يقدمها اليمن الجنوبي فى صيف عام ١٩٧٨ الا أن الزعامة الجديدة فى اليمن الجنوبي تقدم تلك المساعدة بلا تحفظ . أما طرابلس فمن الواضح أنها قد سعت للوصول الى حل وسط حول القضية الاريترية بل أيضا حول اقليم أوجادين . وقد ساعدت اسرائيل اثيوبيا أيضا ، ولكن تلك المساعدة قد قلت عقب انسحاب البعثة العسكرية الاستشارية الاسرائيلية الصغيرة فى أوائل عام ١٩٧٨ .

أما الولايات المتحدة فقد ظهرت كناقذ شديد لنظام حكم مانجستو فى اثيوبيا ومع ذلك فلم تحاول أمريكا أن تربط نفسها بأى من مشكلتى الصومال أو اريتريا ولكنها ركزت اهتمامها على مسألة حقوق الانسان فى اريتريا وعدم قمع التورة . وأما بالنسبة للصومال فقد وافقت الولايات المتحدة على تقديم معونه اقتصادية ومساعدة عسكرية دفاعية فى مقابل أن تتعهد الصومال بعدم استخدام قواتها المسلحة لحرق الحدود سواء تعلق الأمر بحدود كينيا أو اثيوبيا .

وإذا كان هذا هو موقف كل من القوتين العظميين على الصعيد الدولي في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ من أحداث النزاع الأثيوبي - الصومالي فإن القوتين اللتين لهما تأثيرهما على الصعيد الاقليمي هما كل من مصر والسعودية وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل مواقفهما من النزاع في منطقة القرن الافريقي .

١ - يمكن تفسير الموقف المصرى من النزاع في منطقة القرن الافريقي بعدة مبادئ صاغها الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٧٨ بالخرطوم من أن موقف مصر هو أدانة التدخل الاجنبى بكافة أشكاله وصوره وأنه لا بد من حل المنازعات بالطرق السلمية وأدانة أى وجود للمرتزقة وعدم طلب تدخل أى من المنظمات الدولية الأخرى فى المنازعات الافريقية عموما غير أن هذه المبادئ التى عبر بها الوفد المصرى فى المؤتمر عن السياسة المصرية من أحداث منطقة القرن الافريقي - كانت على مستوى الشعارات السياسية وربما تختلف على صعيد الهدف السياسى الذى ترسمه وتصنعه المبادئ الخاصة لصانعى القرار السياسى المصرى ، من ذلك على سبيل المثال التصورات والتوقعات المصرية لسلوك الاتحاد السوفيتى الذى يعتبره صانع القرار المصرى سلوكا عدائيا وما يترتب على ذلك من دائرة الاستجابات لهذه التصرفات العدائية من جانب السوفيت ومن وجهة نظر صانع القرار المصرى .

٢ - هناك أيضا الادراك المعين للفرق بين المساندة العربية والتدخل الاجنبى ويطرح هذا الادراك مسألتين أولاها استحالة قيام تناقض حقيقى بين شعبين افريقيين لأن مصلحتهما هى بالضرورة مصلحة واحدة وان ما يبدو من تناقض بين هذه المصالح يرجع فى معظمه اما الى خطأ فى تصور المصلحة وأما الى عيب فى رسم صورة الأحداث ، وثانيهما المزج بين الأمن الوطنى وأمن النظام حيث يسود الاعتقاد لدى صانع القرار المصرى بأن الأمن الوطنى لدولة افريقية ما يصبح مهددا عندما يهدد أمن النظام لهذه الدولة وأن تهديد الأمن الوطنى لدولة ما فى افريقيا هو مدخل لتهديد الأمن الفارى لافريقيا ، هناك أيضا ما يتعلق بمدلول الأمن الوطنى المصرى حيث يعتبر من صلب موضوع الأمن المصرى هو المشاركة فى استخدام مياه النيل وحماية مصالحها الأخرى الاستراتيجية والاقتصادية وهو ما جعل قضايا تلويح اثيوبيا باستخدام هذه الورقة ذات تأثير شديد على السياسة والمصالح المصرية .

٣ وفيما يتعلق بالنزاع الصومالى - الاثيوبى فالملاحظ أن مصر طوال

العقود الثلاثة الماضية تقريبا اختارت موقفا توفيقيا يسعى للمصالحة بين الأطراف المتنازعة ، غير أن موقف مصر قد اختلف منذ اندلاع الصراع المسلح فى أواخر عام ١٩٧٥ حيث انحازت لمبدأ حق تقرير المصير مفضلة اياه على مبدأ قدسية الحدود فى اطار الاعتقاد بالقدره الصومالية على حسم النزاع من أجل العمل على استتباب السلام فى المنطقة ، وعندما ظهر عجز القوة الصومالية على حسم النزاع اتجهت مصر - بعكس ما كانت تفعله سابقا - الى مبدأ قدسية الحدود ، وكان لهذا الموقف ما يبرره وهو عدم استطاعة الأطراف المتصارعة لتحقيق ما يمكن تسميته بتسوية عادلة .

لقد كان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيدا للجانب الصومالى استنادا الى الاعتبارات المتعلقة بالمبادئ الخاصة لصانع القرار ودفع هذا الموقف بكثير من التصورات حول المساندة العسكرية المصرية للصومال فى مواجهة اثيوبيا ، غير أنه قد صدر فى ١١ فبراير ١٩٧٨ بيان رسمى مصرى يوضح المبادئ الأساسية المصرية ومنها أن مصر ليست لها قوات فى الصومال ولكنها على استعداد دائم لمساعدتها للدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية ، كما أن مصر مستعدة للمساعدة فى عملية الوصول الى حل سلمى بين الأطراف المتنازعة وهى لا توافق على مبدأ احتلال الأراضى بالقوة وتوافق على حتمية حق الاقاليم المتنازع عليها فى تقرير مصيرها .

ومن ذلك يتضح أن مصر قد اتخذت موقفا وسطا بهدف المحافظة على الحدود الصومالية الدولية ، وأن منطق الأمن القومى المصرى قد اعتبر بمثابة مبدأ استراتيجى ، وفى هذا الاطار قام وزير الدفاع المصرى بزيارة الصومال فى أغسطس ١٩٧٨ وكان ذلك بمثابة اعطاء مؤشر على أن الاستراتيجية المصرية أصبحت لديها تصورات ثابتة عن موضوعات أمنية تشكل سلسلة متصلة الحلقات : أمن البحر الأحمر ، أمن وادى النيل ، أمن منظمة الوحدة الأفريقية ، وأمن الطرق البحرية للبترول حول افريقيا وأخيرا تأمين استقرار النظم القائمة من ناحية والابتعاد من ناحية أخرى عن النزاعات والصراعات الدولية .

٤ - أما تفسير الموقف السعودى من النزاع الصومالى - الأثيوبى فيمكن رده هو الآخر الى اعتبارات الأمن القومى السعودى كما تفرضه ظروف الواقع الموضوعية ليس فى القرن الأفريقى فقط وانما فى منطقة الخليج العربى برمتها ، وتنطلق السياسة السعودية طبقا لهذه الاعتبارات فى ثلاثة أهداف أولها : توفير الاستقرار لنظم الحكم المعتدلة فى منطقة الخليج وذلك بمحاربة المركات التى تهدف الى قلب هذه النظم وابعاد التيار الشيوعى عن المنطقة ،

والهدف الثانى للسياسة الخارجية السعودية هو أن السعودية تعتبر نفسها احدى دول المنطقة المؤثرة والتي لها مصالحها وتحركاتها على أسس العلاقات الدولية من ناحية والدفاع عن الاسلام ونشره باعتباره أساس الحكم الداخلى من ناحية أخرى وهى تسعى بكل الوسائل من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة .

٥ - يتسق هذا الموقف السعودى مع السياسة الأمريكية التى تؤيد هى الأخرى ضرورة استقرار الأوضاع فى الخليج ولكن لأسباب مختلفة من أهمها الرغبة فى عدم المساس بمصالح الغرب ، كما أن الولايات المتحدة تستجيب بصورة أو بأخرى لثطلعات الطبقة السعودية الوسطى الصاعدة ذات التعليم والميول الغربية والتى سترث السلطة وتلقى عليها المسئولية فى الحكم فى المستقبل القريب ، كذلك فإن الأرصد المالية السعودية معظمها يعمل فى البنوك الأجنبية ، ومن ناحية ثالثة فإن النروة البترولىة السعودية لها أثر كبير فى خلق دور هام ونشط للسياسة الخارجية السعودية ، فالمعونات والقروض المالية هى أحد الادوات الهامة فى تنفيذ السياسة السعودية على الصعيد الاقليمى المحيط بها ، وهو ما يؤثر على منطقة القرن الإفريقى بالطبع كما أن الأمن السعودى فى الخليج العربى يتأثر هو الآخر بأحداث القرن الأفريقى ، ومع اشتداد المعارك العسكرية فى صيف عام ٩١٧٧ فقد كيفت السعودية هذه الاوضاع بما يتواءم ومصالحها الوطنية واعتبرت أن هذا التصاعد فى الاخطار يؤثر سلبيا على الاستقرار فى الخليج ويمثل تهديدا شيوخيا ضد دولة عربية اسلامية هى الصومال وحركة تحرير اسلامية فى اريتريا من ناحية أخرى كما أنه يهدد من ناحية ثالثة منابع البترول وطرقه فى البحر الأحمر ، وقد ظهر التخوف السعودى هذا بعد الوجود السوفينى المكتشف فى باب المندب وتم النظر للصراع بين اثيوبيا واريتريا على أنه صراع يتعلق بالاستراتيجية العربية فى البحر الأحمر ، فاريتريا بسواحلها الممتدة على البحر الأحمر وتحكمها فى أرخبيل دهلك وجزرها المتناثرة فى مياه البحر الأحمر الذى هو طريق خروج البترول من الخليج العربى الى دول أوروبا الغربية ، وتسند السعودية الى العلاقات القديمة بين شعب الجزيرة العربية وشعوب منطقة القرن الإفريقى ذات الأصول العربية والتى لعب الاسلام دورا جوهريا فى تكوينها ، وبالتالي فإن نظما سياسية معتدلة وموالية للسعودية هو أمر ضرورى وهدف من أهداف السياسة الخارجية السعودية لتحقيق حد كبير من الاستقرار لنظم الحكم القائمة فى الخليج وابعاد شبح الثورات والحركات العنيفة التى يمكن أن تطيح أو حتى تؤثر على الوحدة والتجانس المطلوبين .

— ٣١٧٠ —

٦ - يرجع النصور السعودي لخطورة الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى الى ما يجرى حاليا على سواحل البحر الأحمر حول ميناء ينبع من محاولة خليجية عربية - وسعودية أيضا - لتحويل مسار نقل البترول لدول الخليج العربية والسعودية من مضيق هرمز فى الخليج الى ينبع على البحر الأحمر ، وهذا الاقتراح يعكس التخوف السعودى من تصاعد السيطرة غير العربية على مضيق هرمز نظرا لحساسية الوضع فى المنطقة .

هناك أيضا المخوف السعودى من الوجود الاسرائيلى فى منطقة باب المندب وفى بعض دول القرن الأفريقى ذاتها مثل انيوييا حيث تبنت أن اسرائيل قدمت مساعدات عسكرية لانيوييا وكانت التقارير تشير أيضا الى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية فى جزر مضيق باب المندب وقد بات الخطر الاسرائيلى يشكل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملمحوظ فى حل النزاع العربى - الاسرائيلى وفى ضوء ذلك تزايدت القوة العسكرية اسيوية للسعودية بالإضافة الى الاسلحة وقامت السعودية بإنشاء قاعدة عسكرية فى نوبل بالقرب من اسرائيل .

٧ - يعيد هذا الموضع السعودى للاذهان دور المملكة العربية السعودية فى حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ماليا وعسكريا لتأمين حدودها ، اى ان عدمه ليستت هى المرة الاولى التى تقوم فيها السعودية بدور خارجى لتأمين استقرار المنطقتين . سير ان المحاولة الجديدة هى الآن خارج الجزيرة العربية ، وفى منطقة القرن الأفريقى التى لها طبيعتها الخاصة لانها تعكس دور السعودية فى الدور السعودى المتصاعد فى الشرق الاوسط بصفة خاصة ومن ثم فهى اختبار لقوة هذا الدور . وفى هذا الاطار قدمت السعودية أنواعا مختلفة من الدعم السياسى والمالى للصومال واريتريا . والملاحظ عدم استخدام الأداة العسكرية فى تنفيذ الاهداف السعودية فى القرن الأفريقى لأسباب بعضها عام يعود الى انه قلما تستخدم السعودية الماويج بالسلح فى سياستها الخارجية ، وبعض هذه الاسباب خاص يعلق بإمكانية استخدام القوة المسلحة السعودية فى صراع عسكرى على غرار ما هو كائن فى القرن الأفريقى ، فالقوة العسكرية السعودية لم تصل حتى الآن الى القدر الذى يجعل الدولة تستخدمها على الصعيد الاقليمى وخاصة فى صراع القرن الأفريقى الذى يتطلب قدرا مكثفا من السلاح بأنواعه المختلفة ، وتأسيسا على ذلك فقد اتبعت السعودية استخدام المساعدات المالية والجهود الدبلوماسية فى اطار الوساطة بين ثوار اريتريا وأثيوبيا سواء على المستوى الرسمى أو فى اطار السرية وانعكس ذلك على الدعم المالى للدول الأفريقية عموما فى اطار المؤسسات المالية

- ٣١٨ -

المشتركة التي أنشئت لهذا الغرض ومثال ذلك البنك السعودي للتنمية الاقتصادية العربية والنفقات الخاصة بتغطية شراء الأسلحة والمعدات بالنسبة للأطراف العربية في صراع القرن الأفريقي .

٨ - هناك أيضا التخوف السعودي من الوجود الاسرائيلي في منطقة باب المندب وفي بعض دول وأقاليم القرن الأفريقي مثل أثيوبيا حيث قدمت اسرائيل مساعدات عسكرية لأثيوبيا ، وقد أشار المراقبون الى وجود بعض الوحدات البحرية الاسرائيلية في جزر مضيق باب المندب ، وقد أصبح الخطر الاسرائيلي يمثل تهديدا متزايدا على السعودية وخاصة بعد دورها الملموس في ايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي .

والخلاصة أنه وفيما يتعلق بمصر والسعودية - فقد كانتا من أوائل المؤيدين لكل من الصومال وأريتريا أما بقية الدول العربية فقد تفاوتت مواقفها على النحو التالي فعلى الرغم من نهج السودان نفس النهج المصري السعودي لفترة ما ، الا أنها تراجعت عن هذا النهج واتخذت موقف الاعتدال بين الطرفين ، هذا الى جانب مساعدة العراق وسوريا واليمن الشمالي والكويت ودول الخليج للصومال وأريتريا ، الا أنها كانت أقل تركيز عما كانت تقدمه مصر والسعودية . هذا بالإضافة الى تحيز بعض هذه الدول الى جانب أريتريا أكثر من تحيزها للصومال . كما قدمت الجزائر وتونس تأييدا معنويا لحركة تحرير أريتريا في حين قدمت المغرب مساعدة هامشية للصومال . ويجب أن نضع في الاعتبار أن الدول العربية برمتها لم تقدم سوى كميات أو مقادير محدودة من المساندة سواء للاريتريين أو الصوماليين .

تأثير القرن الأفريقي على الصراع العربي الاسرائيلي

١ - الفعل ورد الفعل :

استتأثرت منطقة القرن الأفريقي باهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية خاصة منذ أواخر الخمسينيات ، فقبل ذلك حالت عقبات عديدة دون اتخاذ الجهود الاسرائيلية شكلا جديا واضحا فمعظم دول القارة كانت واقعة تحت سيطرة الاستعمار المباشر للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا ، وبعد حملة سيناء عام ١٩٥٦ وما أدت اليه من وجود صلات جغرافية مباشرة بين اسرائيل والدول الأفريقية عن طريق البحر الأحمر واستيلاء اسرائيل على مواقع في خليج العقبة ، ومنذ ذلك الحين والأهداف الاسرائيلية تتبلور تجاه أفريقيا عموما في اطار ثلاثة اتجاهات • سياسيا حيث سعت اسرائيل لكسر الحصار العربي حولها وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأى العام ومحاولات اسرائيل في استغلال وجودها في قارة أفريقيا بغرض قبول عربي بهسا ، أما الاتجاه الثانى فهو اقتصادى تمثل فى فتح الأسواق الأفريقية أمام الاقتصاد الاسرائيلى ما دامت قد عجزت عن التغلغل فى الأسواق العربية فضلا عن سعى اسرائيل لاستيراد المواد الخام الرخيصة الثمن والسهلة النقل عبر البحر الأحمر ، وتمثل الاتجاه الثالث فى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الأفريقي لاسرائيل فهي من خلال خلق وجود قوى راسخ لها فى هذه المنطقة تستطيع تحقيق هدفين أساسيين هما أن النفاذ الى هذه المنطقة التى تعتبر بمناسبة موقع استراتيجى للدول العربية سوف يسبب متاعب للعرب ويشتت جهودهم ، والهدف الثانى يكمن فى تحقيق وجود عسكري فعال فى البحر الأحمر نظرا لأهميته الحيوية للأمن الاسرائيلى •

وهكذا اعتبرت منطقة القرن الأفريقي بمثابة ميدان أساسى للمواجهة الاسرائيلية العربية غير المباشرة وهو ما جعل اسرائيل تمارس دورا نشطا فى المنطقة ، وقد تمكنت الدبلوماسية الاسرائيلية خلال سنوات قصيرة من خلق روابط حقيقية مع غالبية الدول الأفريقية واحتل القرن الأفريقي موقع الصدارة - باسثناء الصومال والسودان فقد أسهمت اسرائيل فى مجالات النشاط الاقتصادى فى كينيا وأوغندا وتنزانيا بالإضافة الى علاقاتها الحيوية مع اثيوبيا

وحتى مع قطع الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد عام ١٩٧٣ فقد استمرت العلاقات الاسرائيلية الكينية والاثيوبية فى النمو والتصاعد .

وفيما يتعلق بأثيوبيا بصفة خاصة فإن إسرائيل وجدت فيها حليفاً استراتيجياً يجب المحافظة عليه بأى ثمن وفى ظل أى ظرف ولعل العنصر الأساسى فى الاختيار الأثيوبى بالنسبة لإسرائيل هو ما وجدته هذه الأخيرة من عناصر تجعل من اثيوبيا أكثر دول المنطقة عداءاً للعرب ، فأثيوبيا هى الدولة الوحيدة غير الاسلامية التى تطل على البحر الأحمر ومن ثم فإن خلق علاقة خاصة وقوية معها يشكل الضمان الوحيد دون تحول البحر الأحمر الى بحيرة عربية تهدد النفوذ الاسرائيلى . ومن ناحية أخرى فإن الحركة التحررية فى اريتريا والتى تخوض منذ سنين طويلة حرباً مسلحة ضد اثيوبيا تشكل نهديداً مباشراً على التحالف الأثيوبى الاسرائيلى ، والعوامل السابقة مجتمعة تفسر لماذا تحتل اثيوبيا مكان الصدارة فى اهتمام الدبلوماسية الاسرائيلية انعكست على التطور السريع فى العلاقات بين البلدين فنشأت عدة مشروعات مشتركة بينهما كما حدث تعاون فى مجالات التجارة والمشروعات الزراعية والتعاونية والتدريب غير أن الميدان الأكثر أهمية هو التنسيق بين اثيوبيا وإسرائيل تجاه ثوار اريتريا حيث أقامت إسرائيل مراكز للتدريب على مقاومة حرب العصابات فى اثيوبيا كما قامت بتدريب كثير من الكوادر العسكرية فى أراضيها ، وكانت تزود اثيوبيا أيضاً بكميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة تم انتقلت الى مرحلة نالية من التعاون بوجود عسكرى حقيقى فى المنطقة منذ عام ١٩٧١ حين قام بارليف رئيس الأركان الاسرائيلى وقتئذ برعاية سرية لأثيوبيا أجرى خلالها محادثات عسكرية وعرض تزويد اثيوبيا بشبكة رادار تقام على سواطى اريتريا لمراقبة عمليات تهريب السلاح للشوار وأيضاً تزويد البحرية الأثيوبية بعدد من زوارق الطوربيد والصواريخ على أن يقوم ضباط وجنود اسرائيليون بتشغيل محطات الرادار والزوارق حين أتمام تدريب الأثيوبيين عليها .

والملاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين اثيوبيا وإسرائيل عام ١٩٧٣ لم يؤثر كثيراً فى الروابط بين البلدين غير أن الأمر الذى أثار الدهشة هو استمرار هذه العلاقات بعد تحويل اثيوبيا من التحالف مع الغرب الى علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية . وقد قدمت تفسيرات مختلفة لهذا الموقف منها أن ذلك قد تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة وذلك بهدف جمع المعلومات عما يحدث فى اثيوبيا وكذلك فإن الحيلولة دون نجاح الثورة الاريترية تحتل قمة الأولويات فى المنطقة . فهى تفضل اثيوبيا موالية

للسوفيت ولكنها تسيطر على اريتريا على اثيوبيا باعتبارها مزاوية للغرب، ولكنها تفقد السيطرة على منفذها الوحيد على البحر الأحمر ، كذلك يسود الاسرائيليين الشعور بأن النحالف الاثيوبي مع الكتلة الشرقية لن يدوم طويلا ، ولعل ذلك يفسر ما ذكرته بعض المصادر من أن اسرائيل حاولت اقناع الادارة الامريكية خلال عام ١٩٧٧ بوجود رغبته اثيوبية في جعل الأبواب غير مغلقة أمام العلاقات الاثيوبية الامريكية غير أن تأثير الثورة الاثيوبية على الصراع العربي الاسرائيلي عموما يحتاج الى وقفة خاصة لشرح وجهات النظر المتباينة والمتصارعة أيضا على الصعيد الاقليمي .

٢ - الثورة الاثيوبية والصراع العربي الاسرائيلي :

فاذا رجعنا الى الصورة الأكبر نلاحظ أن نمط التورط في القرن الأفريقي وظروف الصراع العربي الاسرائيلي ، كل ذلك قد أكد بشكل عام أن توازي القوى في الشرق الأوسط قد سار على النحو التالي : وجود الدول العربية والاتحاد السوفيتي في جانب ثم الولايات المتحدة مع اسرائيل في الجانب الآخر ، وبالرغم من ذلك فإن تورط الكنيرين كان تورطا نسبيا ، بل انه قل عن سابقه ، فمثلا نجد أن دور الدول العربية المحافظة لا زال متواضعا . ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الدول العربية التقدمية مثل الجزائر وسوريا ، وبعد فترة الاهتمام الأولية بتطورات القرن الأفريقي خلال الستينات نجد أن مصر قد ركزت على المشاكل الملحة عن ذلك ، كذلك تجدر الإشارة الى مساهمة كل من العراق والسودان وليبيا واليمن الجنوبي في المشكلة ، والذي يثير الدهشة أن الاتحاد السوفيتي بصفته وصيا على الدول العربية وقتئذ كان هو الطرف الأكثر تورطا في منطقة القرن الأفريقي ، وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تقلل من التزاماتها تجاه منطقة القرن الأفريقي ، أما اسرائيل - وعلى العكس من أمريكا - فقد كان لها تأثير على اثيوبيا على الرغم من الآثار الوخيمة لحرب ١٩٧٣ وتأثيرها على الأوضاع الجيوليتيكية الشاملة ، بل أن مطالب كل من اسرائيل واثيوبيا متوافقة وخاصة تجاه البحر الأحمر وكانت هذه المطالب قد بدأت تلتقى وتتطابق منذ أن ظهرت الدعوة الى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية كجزء من استراتيجيات عربية لوقف نشاط اسرائيل في البحر الأحمر (١) ، حينئذ بات واضحا

David E. Elbright, The Horn of Africa and the Arab Israeli Conflict : World Politics and the Arab Israeli Conflict Edited by Robert O. Freedman, Pergamon Press, New York 1979 pp. 147-177.

لدى كل من اسرائيل واثيوبيا - وهما الدولتان الوحيدتان في البحر الأحمر غير العربيتين - أن هذه الدعوة تمثل تهديدا مباشرا لمصالحهما القومية .

أما بالنسبة لاسرائيل ، فهي من أن ساحلها لا يزيد طوله على سبعة أميالا الا أنها ترتبط بالبحر الأحمر ارتباطا قويا وذلك لأنه يمثل بالنسبة لها منفذا تتنفس من خلاله باعتبارها دولة محاصرة تماما ، خاصة وأن مسألة فرض حصار بحرى جزئى أو كلى على منفذها الجنوبى على البحر الأحمر يشكل فى نظر صانع القرار الاسرائيلى ، حالة ترقى الى مستوى التهديد بالحرب ، فالبحر الأحمر بالنسبة لاسرائيل ، يعنى امكانية الففز فوق سور الحصار العربى السياسى . والوصول الى أفريقيا وآسيا لتحقيق التوازن الدبلوماسى . والوصول الى الأسواق الأفروآسيوية ومصادر المواد الخام ، وبالطبع فان اسرائيل بعد سيطرتها على مضائق تيران ، وبعد السماح لها بالمرور عبر قناة السويس (٢) ، أصبحت مشكلة اسرائيل الرئيسية بالنسبة للبحر الأحمر تنحصر فى مضيق باب المندب باعتباره البوابة الرئيسية لطريق البحر الأحمر .

أما اثيوبيا ، فان البحر الأحمر بالنسبة لها هو المنفذ الوحيد الذى يربطها بالعالم الخارجى ، ويتمثل هذا المنفذ البحرى - كما سبق ايضاح ذلك - فى موانئ ساحل اريتريا متمثلة فى مصوع وعصب ، ويكمن الخطر الذى يتهدد اثيوبيا فى مطالبة السكان الذين يستقرون على هذا الساحل ، باستقلالهم ويعنى انفصال الاقليم الساحلى عن جسم دولة اثيوبيا ، أن تعود هذه الدولة ، فوق هضبة الحبشة ، بعيدا عن العالم الخارجى كدولة مغلقة داخلية . وتلتقى مصالح اسرائيل بمصالح اثيوبيا حين يصبح العرب هم العدو المشترك لكل منهما ، فالعرب فى صراع تقليدى مع اسرائيل حول فلسطين ،

— Legum, G. The Middle East and the Horn of Africa : in International politics in the Red Sea area- "Middle Contemporary Survey, 1976-1977" N.Y. London, p. 57.

(٢) راجع : محمود بونى - الجغرافيا السياسية لاسرائيل - القاهرة . مهمل البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ من ص ١٧٥ - ١٨٠ وحول علاقات اثيوبيا بالعربى الخارجية قبل عام ١٩٧٤ راجع :

— Bell, The Horn of Africa Strategic Magnet in the Seventies, op. cit.
— John, F, Rumblings along the Red Sea : The Eritrean Question in; Foreign Affairs Vol. 48, No. 3, April, 1970, pp. 537-548.

والعرب أيضا هم الذين يساندون الشعب الاريتري في قضيته بحكم صلة الدم واللغة والدين وكجزء من الدعوة الى جعل البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة .

وقد اتخذ التلاقي الاستراتيجي بين اسرائيل واثيوبيا صورا مختلفة من التنسيق والتعاون ، فانفصال اريتريا وتوجهها صوب العرب يعنى احكام العرب قبضتهم على مضيق باب المندب ، لذلك تقوم اسرائيل بدعم اثيوبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية - خاصة بعد توقف شحنات السلاح الأمريكية لأثيوبيا منذ أبريل ١٩٧٧ . وفي مقابل ذلك حصلت اسرائيل على امتيازات استراتيجية واضحة ، شملت استخدام موانئ اريتريا مع الدول الداخلية مثل الكنفو وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان ، وانشاء قواعد عسكرية بحرية في جزيرتي فاطمة وحالب ، بالإضافة الى قاعدة جويتين في شمال غرب اريتريا . على الحدود السودانية مباشرة بحيث تتمكن الطائرات الاسرائيلية من الانطلاق منها مباشرة الى اسرائيل . كما تستخدم اسرائيل جزيرة « دوميرا » في المراقبة والاستطلاع . اذ تقع هذه الجزيرة ، على بعد لا يزيد على ٢٠ ميلا من جزيرة بريم ، بالإضافة الى ذلك ، قامت اسرائيل بالاستيلاء على جزيرة دقر اليمنية التي تقع في مدخل باب المندب وأقامت بها محطة للاتصالات .

ومن الثابت ان موقع اريتريا ذا النقل الاستراتيجي أدى الى تعقيد المواقف الجيوبوليتكية في جنوب البحر الأحمر ، ذلك ان موقع اريتريا الاستراتيجي الحاكم قد جعل مصالح ومواقف اسرائيل - وهي الحليف الأمريكي القوي - تتفق ومواقف كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا ازاء أديس أبابا . كما أن موقع اريتريا الهام بالنسبة للولايات المتحدة أجبر واشنطن على التمسك بأثيوبيا رغم تحولها اليساري ورغم اتخاذ موقف معاد صريح منها ، فضلا عن عدم تلبية الولايات المتحدة لطلبات الصومال من الأسلحة الهجومية . أما فيما يتعلق باتفاق موقف كل من اليمن الجنوبية وليبيا من أديس أبابا مع موقف موسكو (٣) وتل أبيب فقد سبق ايضاح ذلك تفصيلا، ولكن من الأهمية

(٣) راجع في بمصل موقف الاتحاد السوفيتي من إفريقيا عموما :

Colin Legum, "The U.S.S.R and Africa, The African Environment," Problems of Communism, Vol XXVII, no. 1 (January - February 1978) pp. 5-9.

ايضاح أن الاتحاد السوفيتي لكي يحقق سيطرته على المحيط الهندي - لأن ذلك يدعم وجوده بالقرب من نقط الاختناق الاستراتيجية التي تكتنف النطاق المائي (٤) ومنها باب المندب ، وواضح أن البحر الأحمر له أهمية خاصة كخائق استراتيجي (٥) طويل تكتنفه نقط اختناق رئيسية ، تتمثل في قناة السويس وباب المندب . ومن هنا جاء حرص الاتحاد السوفيتي على ضرورة توطيد أقدامه بالقرب من هذه الممرات الاستراتيجية ، وقد نجح الاتحاد السوفيتي في استغلال الصراع العربي - الاسرائيلي لتدعيم وجوده في مصر التي تتحكم في قناة السويس . وبالرغم من تراجع النفوذ السوفيتي حاليا عن مصر وتدهور العلاقات بينهما بعد جنوح مصر تجاه الغرب ، الا أن الاتحاد السوفيتي حريص على استمرار العلاقات مع مصر ، لضمان استخدامه لقناة السويس ، وموقف الاتحاد السوفيتي من مصر يذكرنا على الفور بموقف الولايات المتحدة من أثيوبيا تجاه اليسار . أما بالنسبة للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، فان الاتحاد السوفيتي استطاع أن يشغل الفراغ الذي تركه البريطانيون في عدن ، وتحويلها الى قاعدة سوفيتية رئيسية في المنطقة ، وأمند نشاط الاتحاد السوفيتي بعد ذلك الى الساحل الجنوبي لخليج عدن ، حينما عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع الصومال عام ١٩٧٤ مستغلا في ذلك حاجتها الى الدعم العسكري في صراعها مع اثيوبيا حول اقليم أوجادين ، وقد استطاع الاتحاد السوفيتي ، من خلال هذه الصداقة أن يقيم قاعدة بحرية في بربرة مع حصوله على تسهيلات بحرية وجوية في مقديشيو العاصمة .

وبمجيء نظام يساري في أديس أبابا عام ١٩٧٤ أكتمل للسوفيت تحقيق السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وبناء حائط يساري يتكون من عدن ومقديشيو وأديس أبابا . وقد حاول السوفيت تدعيم هذا الحائط باعطائه شكل تحالف اشتراكي اقليمي فيما يسمى بالسلام السوفيتي ، غير أن الجانب الصومالي سرعان ما سقط من هذا الحائط ، بعد اكتشاف حقيقة الدور المزدوج الذي قام به السوفيت في المنطقة وكان السودان هو صاحب الدور الأكبر في ذلك حينما اكتشف وجود ثغرة متعمدة في شبكة الرادار التي أقامها السوفيت في الصومال . وهذه الثغرة أتاح لطائرات النقل السوفيتية

(٤) ومن نقاط الاختناق الاستراتيجية أيضا المضائق التركية - قناة السويس - مضيق ملقا ثم باب المندب .

(٥) راجع : محمود نوفيق محمود ، البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية في السياسة الدولية - العدد ٥٧ يوليو ١٩٧٩ ص ٢٤ - ٤١ نقلا :

فى التحليق فى الأجواء السودانية محملة بالسلاح والذخيرة من ليبيا الى اثيوبيا وفقا لمعاهدة سرية بين أديس أبابا وموسكو ، أى أن السوفيت هم الذين قاموا بتزويد أثيوبيا بالأسلحة والخبراء فى حربها مع الصومال ، ومن النابت أن سقوط الصومال من التحالف السوفيتى قد أضعف سيطرة السوفيت على هذه المنطقة الاستراتيجية ، ومن التابت أيضا أنه لو كان للاتحاد السوفيتى أن يختار بين الصومال وأثيوبيا فانه سيختار حتما أثيوبيا لأنها تفضل الصومال كموقع استراتيجى حاكم بالنسبة لمضيق باب المندب .

كذلك تجدر الإشارة الى أن السوفيت يحتفظون حاليا بعدد من القواعد العسكرية التى تقوم على خدمة أهدافه ومصالحه فى المنطقة ولعل أهم هذه القواعد ، هى تلك التى يحتفظ بها فى اليمن الجنوبية . والتى تتمثل فى قاعدة (بين الجبلين) الجوية ، وقاعدة (التواهى) البحرية . كما يستخدم السوفيت عددا من المطارات الحربية الفرعية فى جزيرة سوقطرة ، التى تعتبر المحافظة السادسة من محافظات اليمن الجنوبية ، وتحتفظ كوبا أيضا بقاعدة عسكرية تضم مطارا حريا ومركزا لتدريب القوات الخاصة بمنطقة يافع السفلى بالرميله كما تردد مؤخرا أن السوفيت قد استأجروا احدى جزر أرخبيل دهلك أمام سواحل اريتريا وأقام بها قاعدة بحرية .

ولكى نقيم الاعتبارات السابقة على الصراع العربى الاسرائيلى يجب أن نضع فى الاعتبار الموازنات بين العلاقات السائدة حاليا فى الشرق الأوسط ، ويمكن ملاحظة أن العلاقات الدولية فى الشرق قد تغيرت بشكل درامى منذ عام ١٩٧٠ ، ولا زالت الولايات المتحدة هى الحليف الرئيسى والوحيد لاسرائيل فى المنطقة ولكن واشنطن بدأت فى تبني سياسة تحسين العلاقات مع مصر والسودان والسعودية والأردن ودول الخليج وتونس والمغرب ، وقد أدى هذا التطور الى نشأة بعض التوترات بين تل أبيب وواشنطن .

ويمكن أيضا ملاحظة أن الدول العربية لم تعد تعمل بشكل جماعى مثلما حدث خلال حرب ١٩٧٣ والفترة التى تلتها مباشرة . فقد شنت مصر حملة دبلوماسية لايجاد تسوية للصراع العربى - الاسرائيلى . ومع تفاوت درجات حماس الدول العربية فقد أختلفت ردود الفعل فى السودان والسعودية ودول الخليج وتونس والمغرب أما الأردن فعلى الرغم من تعاطفها مع هذه المجازفة فانها لم ترغب فى أن تربط نفسها بها الا اذا حصلت على تأكيدات بنجاحها . أما سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبى وبالطبع منظمة التحرير الفلسطينية فقد كانت ضد المبادرة المصرية ، هذا مع تفاوت شدة المعارضة

- ٣٢٦ -

فى كل منها ، أضف الى ذلك أن الشقاق بين طرفى حزب البعث فى سوريا والعراق جعل من المستحيل تنسيق العمل بينهما لتحدى المبادرة • ولبنان أيضا رفضت المبادرة المصرية غير أن فرصتها فى الاختيار محدودة نظرا لاحتلال القوات السورية للأراضى اللبنانية منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها فى منتصف عام ١٩٧٠ ، وأخيرا فقد أيد الاتحاد السوفيتى بشدة موقف الراضين •

الآثار المحتملة للقرن الأفريقي على الشرق الأوسط

ان ظروف القرن الأفريقي يمكن أن تؤثر بالطبع على الشرق الأوسط
بصور عديدة وبشرط اذا لم تتغير مستويات التورط والانحياز في المنطقتين
في المستقبل القريب .

أولا : فلقد نجح الاتحاد السوفيتي بالفعل في تقوية القوات الأثيوبية
كما أنه أرغم الصومال على الانسحاب من أوجادين خاصة في مواجهة اداة
الولايات المتحدة للوجود العسكري السوفيتي والكوبي الأمر الذي قد يجعل
موسكو تتجراً على اختيار ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ في الشرق
الأوسط . وأن هذا النوع من « جس النبض » قد يشتمل على استخدام
المواجهة المسلحة مما قد يترتب عليه تصعيد عسكري . ومثل هذا التحدى
لا يبدو محتملاً على الإطلاق ، اذ يتطلب تصعيده أن يجد الاتحاد السوفيتي
شريكة عربياً مناسباً ، ومع ان منظمة التحرير الفلسطينية قد تستطيع أن
تلعب دوراً في ذلك الا أنها ليست كافية بمفردها . كما أن دول المواجهة
العربية لا تستطيع في الوقت الحالى أن تقامر بالدخول في صراع مسلح مع
إسرائيل . ولقد أدركت موسكو ان واشنطن قد أصبحت لها اهتمامات مصالح
أكبر في الشرق الأوسط أكثر من اهتمامها بمصالحها في أثيوبيا ، وعلى ضوء
التوترات الزائدة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية بسبب التدخل العسكري
السوفيتي - الكوبي في أثيوبيا فان أى مقامرة عسكرية في الشرق الأوسط
قد تطيح بجميع فرص التصديق على معاهدة سولت الثانية الى جانب المشروعات
السوفيتية ذات الأولوية .

ثانياً : من الممكن أن يضع الوجود السوفيتي في أثيوبيا أسفينا
بين الاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية والتي تتخذ موقف « الرفض »
وتمثل سوريا والعراق النموذجين الأساسيين لذلك ، ومما اذا كان في الامكان
أيضا أن تكون اليمن الجنوبية الى جانب سوريا والعراق (١) ، أن مثل هذا

(١) ان هذا السؤال لا يزال يفرض نفسه بشدة وخاصة من خلال التطورات السياسية
الخطيرة التي شهدها اليمن الجنوبية في الفترة الماضية فقبل الاطاحة بحكم سالم ربيع على في
أواخر يونيو ١٩٧٨ كان من الممكن أن يكون اليمن الجنوبي في جانب سوريا والعراق ولكن الفجاءة
التي أعقبت ذلك والتي أيدت أثيوبيا قد استبدلت هذا الاحتمال ، وهذه الفجاءة الجديدة قد تغيرت
حتى الأخرى مؤخرًا ولا زال السؤال السابق معروفاً .

- ٣٢٨ -

التطور قد يكون له تأثيرين ، فمن ناحية قد يلاذى الى ابعاد دمشق وبغداد من موسكو ، ومن ناحية أخرى فان ذلك قد يقلل من موقفهم الرفض كما يقلل من اعتراضاتهم على الجهود الأمريكية لتسهيل حل الصراع العربى - الاسرائيلى .

ومن الثابت ان أحداث عام ١٩٧٨ قد أوضحت عدم احتمال قيام التأثير مبالغ الذكر ، ففي هذه الفترة نلاحظ ان سياسة السوفيت فى أثيوبيا قد ساهمت فى تدهور العلاقات السوفيتية مع العراق . ولم يحل ذلك دون تأكيد معاهدة الصداقة والتعاون بينهما .

ثالثا : من الممكن أن تزيد الصلة بين اسرائيل وأثيوبيا من حدة التوتر بين تل أبيب وواشنطن ، وهذه التوترات قد تفوق التقدم نحو تسوية الصراع العربى وذلك بأن تقل ثقة اسرائيل فى الالتزامات الأمريكية .

ويعيد هذا للأذهان ما تركه الماضى القريب من شك خطير حول تطور العلاقات الاسرائيلية - الاثيوبية ، فالتعاون الاسرائيلى - الاثيوبى لم يسفر عن مشاكل ملحوظة بين اسرائيل والولايات المتحدة حتى بعد ان قطعت هذه الاخيرة علاقاتها مع أثيوبيا فى أبريل ١٩٧٧ وعلاوة على ذلك فان انسحاب المستششرين الاسرائيليين من أثيوبيا فى فبراير ١٩٧٨ جعل التعاون بين البلدين يهبط بدرجة كبيرة ، وقد أصبحت العلاقات الاسرائيلية - الاثيوبية نمر بمنحنى هابط ، بل ان وصلت الى أدنى درجاتها وأصبحت لا تشكل خطورة على العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية .

رابعا : أن تعاون اسرائيل مع أثيوبيا قد يقلل ثقة العرب فى اسرائيل خاصة تلك الدول التى ترى فى الوجود السوفيتى فى أثيوبيا تهديدا لها ومن أمثلة تلك الدول مصر والسودان والسعودية . ومثل هذا الموقف قد يزيد من تعقيد الجهود لحل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العربية . أن مصر هى الدولة العربية الأولى التى أقامت علاقات مع اسرائيل وقد أيدتها فى ذلك - جزئيا - السودان والسعودية .

ومثل هذا الانطباع لم يظهر فى الافق منذ مغادرة البعثة الاسرائيلية أرض أثيوبيا .

خامسا : ان تورط اسرائيل مع أثيوبيا من الممكن أن يزيد من مشاعر

- ٣٢٩ -

الكراهية العربية لاسرائيل وخاصة من جانب تلك الدول العربية - مثل سوريا والعراق - والتي تؤيد القضية الأريترية .

ولدرجة ما فقد اعتمد هذا التطور على مدى كفاح الأريترين وحتى لو نجح المجلس العسكري الأثيوبي في قمع الحركة ، فان تأثير ذلك على العلاقات السورية أو العراقية تجاه اسرائيل يبدو بعيدا ، فلم يعد لاسرائيل في أثيوبيا ما يساعد على مناهضة الكفاح الأريترى .

سادسا : ان تأكيد كل من ليبيا واليمن الجنوبي لمساندة أثيوبيا يؤدي الى الانشقاق بين الدول العربية التي تؤيد المواجهة مع اسرائيل وليس الوصول الى حل وسط . وان ازدياد عدم الانسجام بين هذه المجموعة سوف يخلق عقبات جديدة في سبيل الوصول الى تسوية ومن ثم يميل الى أن يقلل من التحدى الذى تمثله هذه الدول ضد اسرائيل . ولا شك ان فرص تأييد طرابلس وعون لنظام مانجستو سوف يقلل هذا التأثير ، ومع ذلك فان هذه المسألة ليس لها دلالة على العلاقات بين الدول المعنية . فنجد ليبيا مثلا وهي أشد دول الرفض قد أوضحت أنها تزيد مسألة الحل الوسط في اريتريا كما انها امتنعت عن التورط العسكري في المنطقة . وعلى الرغم من ان اليمن الجنوبي قد أبدى حذرا أقل الا أنها تلعب دورا أقل ضمن دول الرفض . وفى الواقعة قد يتم هذا الدور بزيادة هامشية نتيجة لسيطرة مجموعة عسكرية ماركسية مؤيدة للسوفيت على الحكم فيه .

سابعا : ان الصلة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى قد تؤدي الى زيادة العداء بين تلك الدول العربية التي ترى فى الاتحاد السوفيتى تهديدا مباشرا لامنهم ومنها على سبيل المثال مصر والسودان والسعودية . ثم ان الاستمرار فى مثل هذا الموضوع سوف يقلل حتما من قدرة الدول العربية ووصولها الى عمل مشترك فى الصراع العربى الاسرائيلى لدرجة ان الدول العربية المعتدلة قد ساءت علاقاتها باليمن الجنوبي فى صيف ١٩٧٨ . وقد نشأت الصعوبات عن عاملين : أولا تأييد بعض العناصر فى اليمن الجنوبي لمقتل رئيس الدولة فى أواخر يونيو . أما العامل الثانى فيمكن فى ان الانقلاب الذى حدث فى عدن عقب مصرع رئيس الدولة سالم ربيع على - الذى يرى ضرورة التقارب مع الدول العربية المعتدلة قد أصبح يتصف بالماركسية وانحيازه الشديد للسوفيت .

وعلى ضوء مستوى العداء السائد بين اليمن الجنوبي والدول العربية ،

- ٣٣٠ -

فانه من الصعب أن نتخيل أن سياسات عدن تجاه أثيوبيا قد تزيد من اعاقه التعاون العربى فى الصراع العربى - الاسرائيلى ، أضف الى ذلك أن تورط ليبيا مع أثيوبيا فانه من الممكن أن تزداد حالتى الغضب والاستياء بين الدول العربية المعتدلة أكثر مما يشكله اليمن الجنوبي وذلك من واقع ما يتمتع به نظام العقيد القذافى من امكانيات هائلة ، هذا الى جانب عمليات التخريب الدولى التى يشيها من وقت لآخر وهو الأمر الذى لا يتوفر لليمن الجنوبي .

السؤال هو : ما هى الفرص التى يحتمل أن تزيد من قيام احتمالات جديدة ؟ بصفة عامة يمكن القول ان الأحداث فى القرن الأفريقى لن تؤثر على المؤلف فى الشرق الأوسط طالما ظلت الظروف فى كلتا المنطقتين على ما هى عليه منذ صيف ١٩٧٨ . وأذن يمكن أن نستنتج ان تغير الظروف فى أى من المنطقتين يمكن أن يؤثر على الأخرى . ولا يمكننا أن نتصور مثل هذه التغيرات فى الوقت الحاضر ، ولكن يجب أن نضع فى الاعتبار الافتراضات الآتية مهما كانت بعيدة عن الواقع فى الظروف الراهنة وهى :

أولاً : من الجائز أن تعترف مصر عن مبادرة السلام واتفاقيات كامب ديفيد وبالتالي يصل العرب الى حالة من الاتفاق فيما بينهم حول كيفية التعامل مع اسرائيل . وفى هذه الحالة تؤدي العلاقات القائمة بين كل من ليبيا واليمن الجنوبي من ناحية وأثيوبيا من ناحية وأثيوبيا من ناحية أخرى الى اعاقه الوصول الى موقف عربى موحد تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى .

ثانياً : الفرض الثانى هو أن يقوى الاتحاد السوفيتى مركزه فى أثيوبيا بصوبة أكبر بكثير مما هو عليه الآن ، وفى هذه الحالة سوف يتمكن السوفيت من الوصول الى الموانئ الأريتيرية من ماساوا وعصب وكذا المطارات الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، وبالتالي يمكن أن يجعل نفسه قوة عظمى لها حسابها فى البحر الأحمر بل أنه يستطيع - اذا ما تحقق هذا الافتراض - أن يفرض ويتحكم فى حركة المرور من وإلى البحر الأحمر عن طريق باب المندب ، وفى هذه الظروف سوف تجد اسرائيل نفسها وكذلك الدول العربية المعتدلة لهم جميعاً مصالح مشتركة مما قد يدفعها الى التوصل الى تقارب محدود على الأقل .

وبمعنى آخر فان احتمال حدوث ذلك يعتمد على مدى صمود أريتريا أمام موجات الهجوم الحادة التى تجرى بين وقت وآخر من جانب أثيوبيا ، فلو استطاعت أريتريا إيقاف هذا الهجوم فان فرصتها فى أن تحصل على

- ٣٣١ -

الاستقلال تكون فرصة كبيرة ، ولو حدث أن تمكن المجلس العسكري الأثيوبي من قمع الثوار أو على الأقل أن يخفف من درجة انفصالهم فسوف يطلب السوفيت تسهيلات كبيرة في أريتريا كتمن جزئي عن مساعدتها العسكرية الهائلة لأثيوبيا وحكومة مانجستو . ويجب أن لا نفعل ان قرار أديس أبابا حيال هذه المسألة سوف يعتمد على مدى تورط السوفيت الى جانبهم في الحرب الأريتيرية ، فإذا وقف السوفيت موقف المتفرج أثناء الصراع أو اذا طالبوا بحل وسط فمن الجائز ألا يلقى المجلس العسكري الأثيوبي بالا لمطالبهم في أريتريا .

ثالثا : الافتراض الثالث هو أن يجد مانجستو نفسه غير سعيد اذا طلب اليه السوفيت والكيويون الاستعانة بمستشارين اسرائيليين لتحقيق أهدافه في أريتريا بدلا منهم ، واذا وافقت اسرائيل على ذلك فان وجود مثل هؤلاء المستشارين العسكريين الاسرائيليين سوف يخلق مشاكل مع الدول العربية ، بل قد يدفع تلك الدول والاتحاد السوفيتي الى الانخراط في جبهة واحدة .

وعلى ضوء رفض موسكو وهافانا مساعدة القوات الأثيوبية في أريتريا بشكل مباشر ، فان دعوة أثيوبيا للاسرائيليين تكون محتملة ، ولكن استجابة اسرائيل لذلك سوف يؤدي الى مشكلات كثيرة . ويعتمد هذا الافتراض على تقييم اسرائيل لمدي الاستياء والغضب ورد الفعل لدى الولايات المتحدة ، وحتى اذا قررت اسرائيل اعادة تورطها في الصراع الأريتيري فليس من المحتمل أن يؤدي ذلك الى استياء شديد في العالم العربي بحيث يؤدي الى قيام جبهة عربية - سوفيتية نظرا لأن هناك عدد من الدول العربية في حالة شجار مع السوفيت حول مسائل تهمة العرب أكثر من مصير أريتريا .

رابعا : الافتراض الرابع هو أن تقدم مصر والسعودية والسودان معونة شاملة بحيث تدفع الأريتيريين للاستقلال . ومثل هذا الاجراء سوف يضعهم وجها لوجه مع السوفيت وربما مع اسرائيل والتي لا ترغب في أن يصير البحر الأحمر بحيرة عربية .

ان سلوك الدول الثلاث منذ الهجوم الأثيوبي يوحى بأنها سوف تعتمد على الجهود الدبلوماسية والمنابر الدولية أكثر من التجاها الى المخططات العسكرية الصريحة ، ولكن المرء لا يستطيع الالتجاء الى الاختيار الأخير اذا أصيب الأريتيريون بانتكاسات شديدة على أرض المعركة ، وعما اذا كانت اسرائيل والاتحاد السوفيتي سيختاران التدخل في حالة ما اذا تعاضد الدور

- ٣٣٢ -

العربي في الصراع ، وبالطبع فإن ذلك يعتمد على مدى التهديد الذي سوف يشكّله هذا التطور على الوجود المستمر لنظام صديق في أديس أبابا .

خامساً : الافتراض الخامس هو أن توقف كل من ليبيا واليمن الجنوبي مساعدتهما إلى المجلس العسكري الأثيوبي - وإذا ما ساعدت الدولتان أريتريا أو الصومال ، فسوف يجد السوفييت أنفسهم في حالة تناقض مع العالم كله حول القرن الأفريقي ، ومثل هذه الظروف قد تمحو النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ومن الجائز كذلك أن تخرج ليبيا عن صف المؤيدين لأثيوبيا إذا أصر المجلس العسكري الأثيوبي واستمر في حل المشكلة عسكريا كما أن ظروف الحكم الجديد في اليمن الجنوبي قد ينهج نفس النهج .

والخلاصة أن احتمالات ظهور أو قيام أحداث تكون في اتجاه معاكس لهذه الافتراضات هي احتمالات ضئيلة .

الفصل الثامن

النزاع المغربي - الجزائري
والمشكلة الصحراوية

أبعاد المشكلة

١ - الصحراء : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية :

تقع الصحراء المغربية فى الشمال الغربى لافريقيا ، يحدها شمالا المغرب ، وغربا المحيط الأطلسى ، وجنوبا موريتانيا ، وشرقا الجزائر . وتبلغ مساحتها حوالى ٢٦٦ ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٧٦ ألف نسمة وهو التقدير الدولى الذى تعترف به المغرب ، أما جبهة البوليزاريو فتقدر عدد السكان بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ نسمة جميعهم من العرب المسلمين ، وأهم مدن الصحراء : العيون (العاصمة) ، ودخلة ، وسمارة ، والقويرة ، بير الحلو ، ومحبس ، وقلته ، وأم غالا ، وبو كراع . وأهم ثرواتها الفوسفات الذى يقدر احتياطيه بمليارى طن ، وهو الذى فجر الصراع حول الصحراء فى الفترة المعاصرة حيث أكبر مناجمه فى منطقة « بو كراع » التى تبعد مائة كيلو متر عن العيون العاصمة ، ودرجة جودته تصل الى ٣١ فى المائة وهى أعلى نسبة فى العالم ، ويتكون اقليم الصحراء من سهول ساحلية . ترتفع تدريجيا كلما توغلنا فى الداخل الى هضاب يصل متوسط ارتفاعها ألف قدم فوق سطح البحر ، ويزداد الارتفاع الى سلاسل جبلية يصل ارتفاعها الى ألفى قدم عند الحدود الموريتانية .

وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوى يسود المنطقة ، الا أن تيار كنارى البارد الذى يهب من الشمال يساعد كثيرا على تلطيف درجة حرارة الصيف وخاصة أن تأثيره يمتد الى المناطق الداخلية - والأمطار فى اقليم الصحراء من النوع الطارىء ، ولا تزيد نسبة أو معدل الأمطار السنوية عن أربع بوصات ولذلك فالزراعة هى من النوع البسيط الذى يسد حاجة الاستهلاك المحلى ، على أنه منذ عام ١٩٦٤ تم اكتشاف بعض مصادر للمياه العذبة على

بعد ستين ميلا من مدينة فيلا شيفيروس من الممكن لها أن تغير طبيعة الحياة الزراعية السائدة فى المنطقة .

وتنقسم الصحراء الى قسمين متمايزين . الساقية الحمراء وهى وادى هام يمتد فى أقصى الطرف الشمالى من حدود الاقليم ، وينحدر الى ساحل الأطلنطى حتى شمال رأس برمبادور وتبلغ مساحته ٨٢٠٠٠ كم مربع أما القسم الآخر فيعرف بوادى الذهب ومساحته ١٨٤٠٠٠ كم مربع .

وقد أثرت طبيعة السكان وحياتهم الرعوية ، وتنقلاتهم الموسمية فى منطقة الى أخرى ، بالإضافة الى قلة عددهم عموما على امكانية تنظيم حركات سياسية شعبية اذ لم تظهر هذه الحركات الى الوجود الا فى فترة متأخرة ، أما قبل ذلك ، فكان الأمر يقتصر على تغيير بعض الشخصيات القبلية عن ولائها بالانضمام الى المغرب ، بينما كانت بعض القبائل الأخرى تطالب بالانضمام الى موريتانيا ، ويلاحظ أن العناصر المكونة لسكان الصحراء هى من نفس العناصر السائدة فى موريتانيا والمغرب ، أى من العرب والبربر مع وجود اختلاط وتزاوج واضح فيما بينهما ، الى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنجية الخالصة التى تسكن حوض السنغال ، ويجمع بين هذه العناصر الدين الاسلامى ، كما تسود اللغة العربية بلهجة الحسانية ، وهى احدى اللهجات المحلية الشائعة فى شمال افريقيا ، ولكن المدارس التى كانت أسبانيا قد أقامتها فى الصحراء ، ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية ، قد نشرت اللغة الاسبانية بين المتعلمين وهو ما ترك تأثيره على ثقافة القيادات السياسية التى تستخدم اللغة الاسبانية فى تعاملها مع العالم الخارجى .

وقد أدى اكتشاف موارد اقتصادية فى الصحراء الى زيادة حدة النزاع بين الأطراف المعنية بالمنطقة سواء بالنسبة لاسبانيا قبل مغادرتها للصحراء فى عام ١٩٧٦ أو بالنسبة للأطراف الاقليمية الأخرى وهى المغرب وموريتانيا والجزائر .

وبالإضافة الى هذه الأهمية الاقتصادية ، فإن لاقليم الصحراء أهمية جيوبوليتيكية متميزة ترتبط أساسا بأنها تعتبر بمثابة مدخل أمن لثلاث دول تحيط بها هى المغرب والجزائر وموريتانيا ، فإذا كانت تمثل امتدادا طبيعيا للمغرب وموريتانيا فهى تمثل للجزائر واجهة على المحيط الاطلسى غربا تريد أن تطل عبرها على المحيط وتنقل اليه حديد « تندوف » الشهير ، وكذلك

عازها الطبيعي وبترونها الذي يباع لأوروبا وأمريكا .
وقد كانت هذه الصحراء كما مهما عبر قرون تاريخية طويلة منذ أن
تحدث عنها المؤرخ الاغريقي هيرودوت ، تم المؤرخ العربي الرحالة
ابن بطوطة ، ولم يتردد اسمها في التاريخ كثيرا الا عندما فتحها عقبة بن
نافع ، الذي وصل الى الساقية الحمراء وظلت عربية المسكن والسلطة ، حتى
سيطر عليها العرش الاسباني بعد أن تناوب عليها العرب المسلمون
والقرطاجيون والبرتغال .

وكان البرتغاليون هم أول شعب أوروبي يصل الى سواحل الصحراء
وذلك أثناء حركة الكشف الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي حينما
كانوا يزحفون شيئا فشيئا نحو الجنوب ، حتى توصلوا الى الصحراء في عام
١٤٣٦ حيث أطلقوا على المنطقة اسم وادي الذهب
وثبت وجود عدة مراكز برتغالية متناثرة أقامها البرتغاليون ، واتخذوا فيها
نقاط وثوب للتغلغل في الداخل من أجل تجارة الرقيق ، حيث نقل
البرتغاليون أعداد ضخمة من رقيق صنهاجة . وقد شارك الأسبان
البرتغاليون أعدادا ضخمة من رقيق صنهاجة . وقد شارك الأسبان
اندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملاءمة للاقامة والاستقرار قرب
الاماكن التي تصب فيها الأنهار في غرب افريقيا ، ولذلك لم تجتذب المنطقة
انتباه الاستعمار الأوروبي الا في نهاية القرن التاسع عشر ، أثناء التسابق
بين الدول الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية .

وفي عام ١٨٨٤ قامت أسبانيا باحتلال وادي الذهب ، حيث أقامت فيه
فيما بعد مدينة فيلاشيسينروس ، واتخذت منها عاصمة للمنطقة ، وقد يكون
من المناسب ونحن بصدد عرض أهم الملاحظات الجيوبوليتيكية لمنطقة
الصحراء ، أن نشير الى أن المحارى المائية التي تجرى في هذا القسم
لا تحمل رواسب من الذهب من أى نوع كان ، ولكن يظهر أن احتفاظ
أسبانيا بالتسمية البرتغالية القديمة - كما يرى بعض المؤرخين (١) - كانت
من قبيل السلوى لأسبانيا لحصولها على أرض مجدية قاحلة ، تمثل الفتات
الذي تخلف عن موائد الاستعمار ، ومن منطقة وادي الذهب تطلعت أسبانيا
الى ضم المنطقة الواقعة فيما بين رأس بوجادور ، حتى الرأس الأبيض ، وهي
تشتمل على الساقية الحمراء التي نسبت الى خور صغير ينتهي الى المحيط
الأطلسي .

(١) : دكتور جمال زكريا فاسم ، دكتور صلاح البهاد ، مسألة الصحراء (الصحراء الأسبانية
سانا) ، في الدراسات الخاصة رقم (١) اصدار معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة
الربط العربية - القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٦١ - ٣٨٤ .

وخلال انعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ أبلغت أسبانيا الدول الأوروبية ، بأنها اقتطعت لنفسها منطقة من ساحل المحيط تقع بين خط عرض ٥١/٢٠ - ١٨/٢٦ شمالا . وإن كان الامتداد الداخلى لهذه المنطقة لم يحدد تماما ، مما أحدث صراعا بين القوتين الاستعماريتين الفرنسية والأسبانية حول المنطقة ، ولم يهدأ هذا الصراع الا بعقد سلسلة من الاتفاقيات الفرنسية الأسبانية حددت فيها المنطقة الأسبانية من الصحراء الكبرى .

وقد بدأت هذه السلسلة باتفاقية وقعت بين فرنسا وأسبانيا في ٢٧ يونيو ١٩٠٠ خاصة بتحديد الممتلكات الفرنسية والأسبانية في افريقيا الغربية ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديدا خاصا لاقليم الصحراء اذ تم الاتفاق على أن يكون الحد الجنوبي للأراضي الأسبانية مسايرا لكيب بلانكو (الرأس البيضاء) بحيث يقسمها الى قسمين ، ويسير مع خط عرض ٢٠/٢١ حتى تقاطع هذا الخط مع خط طول ١٣° غربا ، بحيث تدخل مناجم الملح المعروفة بمناجم عجيل في الأراضي الفرنسية بالصحراء .

وفي عام ١٩٠٢ ضمت منطقة أخرى الى الأراضي الأسبانية تقع بين رأس بوجادور ورأس جوير ، وتمتد في الداخل حتى تقاطع خط طول ١٢ غربا ، مع خط عرض ٢٦ شمالا ، لكي تدخل في الأراضي الأسبانية الجديدة كل المنطقة الواقعة جنوب غرب مراكش . وتعتبر اتفاقية عام ١٩٠٢ آخر مدى وصلت اليه مناطق النفوذ الأسباني .

وفي أكتوبر ١٩٠٤ أبرمت اتفاقية ثانية بين فرنسا وأسبانيا أعيد بمقتضاها التقسيم لصالح فرنسا الى تدعيم مركزها في الاتفاقية الجديدة نتيجة عقدها الاتفاق الودى بينها وبين بريطانيا ، وقد حددت اتفاقية ١٩٠٤ وضع الأسبان في ممتلكاتهم المغربية ، وفي هذه الاتفاقية تعهدت كل من أسبانيا وفرنسا بالانضمام الى التصريح العلنى الانجليزى الفرنسى الخاص بمراكش ، كما تضمن التصريح العلنى الخاص بذلك الاتفاق وعد الحكومتين الفرنسية والأسبانية بأن تحترما وتحافظا على وحدة الأراضي المغربية فى ظل سيادة السلطان .

وتجدر الإشارة الى أن هذا الاتفاق كان يتضمن كثيرا من الفقرات السرية التى لم تعرف نصوصها الا بعد ذلك بسنوات ، وعلى وجه التحديد فى ٨ نوفمبر ١٩١١ عندما نشرتها جريدة الماتان الفرنسية ، وكانت هذه الفقرات تتكون من احدى عشر فقرة سرية يمكن ايجازها على النحو التالى :

أولا : توسيع حدود ردودى أورو السابق تحديدها فى معاهدة سنة ١٩٠٠ ، بحيث تمتد الى الشمال حتى نهر دراع والسوس فى جنوب مراكش .

ثانيا : تعهدت أسبانيا أن تتخلى جزئيا أو كليا عن سيطرتها على المناطق الخاضعة لها ، كما تعهدت بالتعاون فيما بينها وبين فرنسا فى بعض المشروعات التجارية والتعليمية .

ثالثا : يكون من حق الدولتين - فرنسا وأسبانيا - التمتع بحرية العمل فى نطاق الأراضى التى خصصت لنفوذ كل منهما فى حالة اذا لم يعد بالامكان محافظة المغرب على الحالة الراهنة بسبب ضعف الحكومة أو عجزها عن فرض النظام أو لأى سبب آخر يقبله الطرفان .

ولعل ذلك يوضح أنه على الرغم مما نص عليه اتفاق ١٩٠٤ من الاحتفاظ بوحدة المغرب ، الا أن المواد السرية من الاتفاق كانت تطلق يد كل من أسبانيا وفرنسا فى نطاق الأراضى التى تحددت لمنطقة نفوذهما .

وفى عام ١٩١٢ جرت مفاوضات جديدة بين الحكومتين الفرنسية والأسبانية أسفرت عن عقد اتفاقية بين الدولتين ، جعلت بمقتضاها حدود الصحراء الأسبانية الشمالية منسقة دراع ، كما أصبحت الحدود الشرقية متمشية مع خط طول ٥٨ر٤٠ غربا ، بحيث تتقاطع فى الركن الشمالى الشرقى من المستعمرة مع وادى دراع . أما القسم الجنوبى فتفسير حدوده مع الحدود التى تم الاتفاق عليها من قبل .

وعموما فإن التعديلات التى طرأت على مناطق النفوذ الاسباني جعلت هذا النفوذ يتعاظم خلال الفترة من مؤتمر برلين ١٨٨٥ حتى اتفاقية ١٩٠٣ بين فرنسا وأسبانيا ، ثم بدأت مناطق النفوذ الاسباني فى التقلص التدريجى بعد عام ١٩٠٣ ، وان كان تشبث أسبانيا قد ظهر واضحا فى المناطق الساحلية ، كما أن فرنسا استطاعت أن تحصل على أكثر المناطق ثروة وسكانا ، بعكس أسبانيا التى استحوذت على المناطق الفقيرة خاصة وأن الصحراء « الأسبانية » لم يكن قد تم اكتشافها ، مما يعطى دلالة على ترجيح كفة فرنسا الاستعمارية بعد أن تدعم مركزها بتوقيع الاتفاق الودى بينها وبين انجلترا فى عام ١٩٠٤ .

٢ - وادى الذهب وساقية الحمراء تحت الادارة الأسبانية :

سيطرت أسبانيا على كل من وادى الذهب وساقية الحمراء بالإضافة الى المناطق الأخرى التى خضعت لها بمقتضى الاتفاقيات التى وقعتها مع فرنسا فى كل من منطقة وادى دراع وطرفاية ، وفى عام ١٩٣٤ احتلت أسبانيا مقاطعة سمارة ، ومنذ ذلك العام بدأت أسبانيا تعمل على تنظيم ادارة تجمع بين مناطق نفوذها ، وفى الفترة فيما بين ١٩٣٤ ، ١٩٥٨ ، كونت كل من ساقية الحمراء وريودى أورو وطرفاية وايفنى ادارة واحدة تحت قيادة حاكم عسكرى أسباني يكون مركزه سيدى ايفنى وينوب عنه ثلاثة ممثلين فى كل

- ٣٤٠ -

من ساقية الحمراء وريودي أورو وطرفاية ، كما أنيطت الادارة المحلية بحكام عسكريين Inventor ، على أنه في عام ١٩٥٨ ، أدخلت بعض التعديلات الادارية بسبب تقلص منطقة النفوذ الأسبانية التي اقتصرت على ايفني والصحراء « الاسبانية » بقسميها ساقية الحمراء ووادي الذهب (ريودي أورو) ، وذلك بسبب تنازل أسبانيا للمغرب بعد استقلاله في مارس ١٩٥٦ عن منطقة طرفاية التي ضمت للمغرب .

وفي عام ١٩٦٩ تنازلت أسبانيا للمغرب عن منطقة سيدي ايفني التي تقع على ساحل المحيط الأطلنطي ، وعلى شكل جيب Enclave يحاط من الداخل بالأراضي المغربية ، وهي تشكل مقاطعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع ، ولا يتعدى سكانها الثلاثين ألفا ، وكانت مقاطعة ايفني قد ضمت الى أسبانيا بمقتضى اتفاقية أسبانية مراكشية وقعت في عام ١٩٦٠ ، كان هدفها إقامة مركز لصيد الأسماك على الساحل ، ثم أدخلت مقاطعة ايفني ضمن المساحة الكبيرة التي أضيفت الى الصحراء الأسبانية في ١٩٠٣ وهي التي تمتد من رأس بوجاردو حتى رأس جوبر .

وهكذا تقلصت مناطق النفوذ الاسبانية جنوب المغرب بعد عام ١٩٦٩ وصارت مقصورة على اقليم الصحراء ، الذي فرضت عليه أسبانيا ادارة عسكرية ، وقسمته اداريا الى ساقية الحمراء ووادي الذهب ، كما خضعت المنطقة في مجموعها للحاكم العام للمقاطعات الافريقية ومركزه في مدريد ، بينما تخضع المنطقة عسكريا للقائد العسكري العام لجزر كناري ، الذي يعين له ممثلا أو حاكما عسكريا في العاصمة « العيون » ، وتعاونه جمعية من السكان المحليين (الاسبانيين والوطنيين) لادارة شئون الصحراء . والجدير بالذكر أن اسبانيا كانت تدير المنطقة باعتبارها جزءا من الأراضي الاسبانية من حيث تطبيق القوانين والتنظيمات الادارية والاقتصادية التي كانت سائدة في الأراضي الاسبانية ذاتها . بعد أن قسمت اسبانيا بالاتفاق مع مشايخ قبائل الصحراء - الصحراء الى أقسام ثلاثة هي :

- (١) محمية طرفاية .
- (٢) مستعمرة ساقية الحمراء .
- (٣) منطقة وادي الذهب .

وهكذا دخلت في اطار الصراع بين حركة السيطرة الاستعمارية الاسبانية الفرنسية وبين حركة التحرر الوطني المغربية حسب الرؤية المغربية . كما أصبحت الصحراء المتراصة الأطراف (٣٠ ألف كيلو متر مربع) والمعدة بين يوم وليلة محط أنظار القوى الاقليمية والدولية ، على السواء . ودخلت في اطار الصراع البارد أحيانا والمسلح أحيانا أخرى ، حيث فرضت المغرب بالأمر الواقع بمشاركة موريتانيا - حكمها ، والجزائر حاولت هي الأخرى تحت شعار حق تقرير المصير ولكن من خلف ستار جبهة تحرير

البوليزاديو ، التي أعلنت من الجزائر العاصمة قيام « الجمهورية الصحراوية »
فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ .

والولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا من المعسكر الغربى نظرت هنى
الأخرى بغزل شديد الى ثروات المنطقة ، فهى تشتري فوسفات المغرب ،
تمتلك المغرب ٧٥ فى المائة من فوسفات العالم والولايات المتحدة ١٥ فى
المائة فقط منه ، وتشتري غاز وبترول الجزائر ، وتسليح المغرب وتساندها
سياسيا ، أما الاتحاد السوفيتى فهو القوة العظمى الأخرى التى تساند
الجزائر سياسيا وعقائديا ويقوم الاتحاد السوفيتى بتسليح الجزائر ، وبالرغم
من ذلك فإن السوفيت عقدوا خلال عام ١٩٧٨ صفقة القرن مع المغرب لشراء
الفوسفات ببلابين الدولارات على مدى عشرين عاما مقابل صفقة الغاز الطبيعى
من الجزائر الى الولايات المتحدة الامريكية على مدى خمسة وعشرين عاما .

٣ - الأبعاد الأساسية للنزاع :

هناك أربعة أبعاد أساسية فى النزاع الدائر حول قضية الصحراء :
(١) البعد التاريخى للنزاع والذى يدخل ضمن اطار تصفية
الاستعمار ، فقد كانت هذه المنطقة مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول للقرن
الحالى وحتى عام ١٩٧٦ عندما جلت عنها أسبانيا بموجب الاتفاق الثلاثى
الذى تم بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى عام ١٩٧٥ . وطبقا للاتفاق
ضمت موريتانيا اقليم وادى الذهب ، وضم المغاربة اقليم الساقية الحمراء ،
وفى عام ١٩٧٩ عاد المغرب فضم اقليم وادى الذهب بعد أن تخلت عنه
موريتانيا ، وقد برز أيضا - منذ الاتفاق الثلاثى - اتجاه آخر هو اتجاه
البوليساريو يطالب بالاستقلال التام .

(٢) البعد الاقتصادى وخاصة بعد أن اكتشفت أسبانيا ، خام
الفوسفات فى بوكراع عام ١٩٧٠ بالاضافة الى وجود خام الحديد والزنك
والرصاص والغاز الطبيعى والبترول أيضا ، ولكن الثروة الحالية الضخمة
تتمثل فى ثروات شواطئ الأطلسى التى تعتبر من أغنى المناطق بالأسماك ،
ومن الطبيعى أن يودى اكتشاف موارد اقتصادية الى زيادة حدة النزاع بين
فى الماضى هامشية الأهمية من الناحية الاقتصادية ، غير أن الموارد
الاقتصادية الهامة التى اكتشفت هى التى دعت أسبانيا - وكانت هى الأخرى
الأطراف المعنية (المغرب - الجزائر - موريتانيا) ، لقد كانت منطقة الصحراء
طرفا فى هذا النزاع قبل جلائها عام ١٩٧٦ - دعت أسبانيا نفسها الى
التشبث بالبقاء فيها من ناحية ، وفى الفترة اللاحقة على جلاء أسبانيا ، جاء
التصاعد فى المطالبة بالصحراء من قبل المغرب وموريتانيا من ناحية أخرى .

لذلك قد يكون من المفيد تفسير حقيقة الموارد والثروات الاقتصادية بمنطقة الصحراء .

فالفوسفات يعتبر المورد الرئيسى لمنطقة الصحراء ، حتى أنها تشتهر فى بعض الدوائر الاقتصادية باسم كويت الفوسفات ، مما يؤكد أن الفوسفات هو العامل الرئيسى فى البعد الاقتصادى للنزاع .

وكانت موارد الفوسفات قد اكتشفت فى عام ١٩٦٣ ، ومنذ ذلك العام ، تطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الاستغلال خاصة وأنه ينتج كميات تجارية ضخمة ، وبالتالي فإن من يسيطر على فوسفات الصحراء ، يصبح هو المتحكم فى الانتاج والتصدير العالمى معا ، وفى حالة قيام دولة مستقلة بالصحراء ، فإن ذلك يهدد بظهور منافس قد يتفوق على المغرب من حيث انتاج وتصدير الفوسفات ، اذ من المعروف أن المغرب تنتج هى الأخرى كميات كبيرة منه ، وقد عانت المغرب من الآثار السيئة للمنافسة على التصدير لهذا المعدن ، الأمر الذى أدى الى تخفيض سعره فى الأسواق العالمية . وكانت الحكومة الأسبانية^(١) قد منحت امتيازاً لاستغلال الفوسفات فى عام ١٩٦٧ الى كرسريوم يتألف من بعض الشركات الفرنسية والأمريكية والألمانية والأسبانية بنسبة ٢٥٪ للمصالح الأمريكية ، ٢٠٪ للمصالح الفرنسية والألمانية ، ٥٥٪ للحكومة الأسبانية ، غير أن الحكومة الأسبانية لم تلبث أن تخلصت من ذلك الامتياز ، وبدأت تنفرد بعمليات الاستغلال ، وحلت محل الشركة العالمية شركة أسبانية تحت ادارة الحكومة الأسبانية وقامت الحكومة الأسبانية بتوقيع عدة عقود مع بعض الشركات الأوروبية لمساعدتها فى استخراج وتسويق الفوسفات كما قامت بتعبيد بعض الطرق الصحراوية ، وساعد ذلك على ظهور بعض المراكز العمرانية بسبب التقدم فى عمليات الاستغلال ، ومن أشهر تلك المراكز مدينة أبو كراع ، التى تعتبر المركز الرئيسى لانتاج الفوسفات .

وقبل أن يتركز الاهتمام على فوسفات الصحراء فى عام ١٩٦٧ ، كانت هناك عدة احتمالات بوجود آثار بترولية فى المنطقة ، وبالفعل قامت بعض الشركات العالمية بعمليات الاستكشاف ، والتنقيب ، واستطاعت هذه الشركات أن تغطى نفقات عملياتها الكشفية والتنقيبية ، وكانت نسع شركات أمريكية قد قامت فى عام ١٩٦١ . بمشاركة ثلاث شركات أسبانية بأعمال

(١) لمزيد من التفاصيل عن الادارة الأسبانية يرجع الى :

- Middle East & North Africa, ef. Spanish Sahara p. 387.
- The Middle East no. 14 Dec. 1975, ef. Flaenkel, What Next
- in Spanish Sahara ? and Holley Charles, Military Situation in Spanish Sahara.

٣- البعد الاستراتيجي

الكشف والتنقيب على النفط ، وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الأسبانية ، وتخفيضها من بعض القيود الاقتصادية التي تعترض توظيف رؤوس الأموال الأجنبية ، وعلى أن الفئات الكبيرة التي اعترضت عمليات التنقيب عن النفط والتي فدرت بخمسة آلاف مليون بيزيتا ، دفعت كثيرا من الشركات الى التحول عن هذه المنطقة ، ولو بصفة مؤقتة ، يضاف الى ذلك ، أن اكتشاف الفوسفات في عام ١٩٦٣ صرف اهتمام الشركات الى استغلال ذلك المورد الجديد بحيث لم يبق من الشركات العالمية في الصحراء سوى شركة نفط الخليج ، بالإضافة الى بعض الشركات الأسبانية الأهلية والحكومية .

ومن النقاط التي شملها البعد الاقتصادي في أبعاد النزاع على الصحراء - وجعل أسبانيا تتشبث باقليم الصحراء وقتئذ - من هذه النقاط أن الثروة السمكية لسواحل الصحراء ، وصناعة الأسماك ، كانت تعتبر من أهم الصناعات المحلية حيث قدر الثروة السمكية عائدا ضخما ، وبحكم سيطرة أسبانيا على الصحراء ، فانها هي المستفيدة بطبيعة الحال من الموارد الاقتصادية للاقليم ، خاصة وأنها لم تنفق كثيرا على مشروعات التنمية الاقتصادية ، كما أن الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية لسكان الصحراء كانت محدودة للغاية ، ومعظم خطط التنمية تدور ابان فترة السيطرة الأسبانية - حول حفر آبار جديدة أو تعمير بعض الطرق أو بناء المدارس التي لم تتعدى اثنين وسبعين مدرسة ابتدائية الى جانب مدرستين ثانويتين ، وقد لوحظ أن ما أنفقته أسبانيا في خطط التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية لم يتعدى ٥٠٠ مليون بيزيتا سنويا ، وهو مبلغ زهيد اذا ما قورن بالموارد المالية الضخمة (٢) ، التي أخذتها أسبانيا من الثروة المعدنية للصحراء . وهكذا كان البعد الاقتصادي سببا - من ناحية - في تمسك أسبانيا باقليم الصحراء ، ومن ناحية أخرى فان هذا العامل نفسه قد أثر على كل من المغرب وموريتانيا والجزائر فيما بعد على استقطاب الصحراء الى صفها وان فضلت المغرب الاستناد الى العوامل التاريخية والجغرافية والبشرية والعلاقة الخاصة التي تربط الصحراء بالمغرب .

(٣) البعد الاستراتيجي : ويتمثل أساسا في موقع الصحراء الحاكمة لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا ، والتي تطل بساحل طويل على المحيط الأطلسي ، ورغبة المغرب والجزائر في السيطرة تنبع من صراع السيادة والهيمنة أساسا على بناء القوة الذاتية الكفيلة بالسيطرة على شمال أفريقيا ، حيث تشكل هذه الصحراء مجالا حيويا لكل منهما يدعم العمق

٣٤٤

الاستراتيجي للمغرب عند الجنوب ، والجزائر عند المغرب للوصول الى المحيط الأطلسي من أقرب طريق .

(٤) البعد « العرقي » race لسكان الصحراء ، فقد كانوا عند جلاء الأسبان حوالي ٧٥ ألفا - كما يقول المغاربة - وهم الآن أكثر من مليون نسمة - كما تقول البوليزاريو - وهم يشكلون ١٧ قبيلة وكلها قبائل عربية صرفة تتحدث باللهجة الحسانية وهي أقرب الى اللغة العربية الفصحى . وكانت السبب في تقليل تعدد سكان الصحراء من وجهة نظر أسبانيا هو وضعها العقبات أمام منحهم الاستقلال بحجة قلة عددهم وبالتالي فقد كانت أسبانيا تؤجل البت في المشكلة . كذلك يتضح البعد العرقي لسكان الصحراء من استعراض أوضاعهم الاكولوجية ، حيث عدم استقرارهم وتنقلهم المستمر وراء المراعي بين الصحراء والأقطار المجاورة لها ، خاصة وأن الحياة الرعوية لا تعترف بالحدود الفاصلة كما تقدم الحياة الاجتماعية في الصحراء على النظام القبلي من أهم القبائل تكنة والرقيبات وأولاد دليم .

٤ - الصحراء بين أسبانيا والمغرب :

ربما كانت أسبانيا تنظر بحسد الى نفوذ فرنسا في شمال المغرب في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ، ولكن أسبانيا من ناحية أخرى لم تكن تعارض في إسقاط حمايتها عن منطقة نفوذها في هذه المنطقة ، وكانت تنتظر فقط أن تسبقها فرنسا باعتبارها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب ، بل ان أسبانيا كانت تشجع سرا الوطنيين المغاربة ، كما اعترضت على خلع فرنسا للسلطان محمد الخامس . ومع ذلك فان أسبانيا كانت تميز بين أمرين : المحمية التي تستمد وجودها فيها قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا في عام ١٩١٢ وقد تركتها للمغرب بمجرد اعلان استقلاله في مارس ١٩٥٦ وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن أبعد وهي سبتة ومليلة في شمال المغرب وسيدي ايفني وسط الساحل الجنوبي المغربي ثم طرفاية واقليم الصحراء في الجنوب حيث تمسكت أسبانيا بهذه المناطق .

ثم شهدت السنوات الأولى من عهد الاستقلال تعاون القصر الملكي في المغرب مع حزب الاستقلال الذي كان برنامجا يدور حول المغرب التاريخي أو المغرب الكبير ، وكان هذا الحزب يرى أن المغرب الكبير كان يمتد الى حوض السنغال وبالتالي يجب أن تعود هذه المناطق الى أصحاب السيادة الشرعيين ، ولنشر دعوته أصدر الحزب مجلة خاصة أسماها الصحراء نشرت العديد من الأبحاث التي تثبت صلات هذه المناطق بالمغرب اجتماعيا وتاريخيا وثقافيا ، وقد وصلت هذه المطالبات الى صدام مسلح حينما بدأت بعض القوات المغربية غير النظامية بمهاجمة سيدي ايفني في ديسمبر ١٩٥٧ ، وكذلك قامت

باغارات على طرفاية وساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا ، وقد انضمت الى هذه العمليات قبيلة الرقيبات أعظم القبائل قوة في اقليم الصحراء ومن أكثرها ولاء للمغرب . وكانت قوات فرنسية قد اشتركت مع قوات أسبانية لقمع هذه الحركات وذلك عندما تحركت في يناير ١٩٥٨ قوات فرنسية من كل من الجزائر وموريتانيا لمعاونة القوى الأسبانية في طرد القوات المغربية عبر النظامية خارج ريو دي أورو وغبرها من المقاطعات التي كانت لا تزال تحت الإدارة الأسبانية ، ومع ذلك فقد وجدت الحكومة الأسبانية أنه من الحكمة عدم تصعيد النزاع بينها وبين المغرب حرصا على علاقاتها مع الدول العربية الاخرى ، وتترتب على ذلك أن أضافت أسبانيا الى تنازلاتها للمغرب لبعض المناطق جنوب المغرب وقد تم ذلك بالفعل في إبريل ١٩٥٨ حيث تنازلت عن منطقة طرفاية على أثر المحادثات التي جرت بين المغرب وأسبانيا في البرتغال ، وبقيت المناطق الأخرى جنوب المغرب في سيدي ايفني والصحراء الأسبانية موضوعا لمطالبات الحكومة المغربية .

وكانت أسبانيا تميل الى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوذها للحكومة المغربية في مقابل تقاضى المغرب عن مطالبته بالمقاطعات الغنية الأخرى ، وقد سبق أيضا أن أسبانيا تنازلت عن طرفاية في عام ١٩٥٨ ، وفي عام ١٩٦٩ تنازلت أيضا عن سيدي ايفني ، ومن ناحية أخرى فان المغرب كان مشغولا في الستينات بمطالبته بموريتانيا وكانت الرؤية المغربية بهذا الخصوص تتلخص في أنه في حالة ضمها ، فان ذلك سيمهد الطريق لتقائما لضم الصحراء تبعا لذلك ، ويرى بعض الباحثين أن الصراع الذي نشب بين المغرب والجزائر حول الحدود كان يستهدف ايجاد حلقة اتصال جغرافية بين المغرب وموريتانيا طالما أن اقليم الصحراء يصل بين حدود الاقليمين ، ومن المعروف أن النزاع على الحدود قد تمت تسويته على أساس استمرار الوضع القائم منذ العهد الاستعماري ، أي استمرار اتصال الحدود الجزائرية بالصحراء .

وعلى الرغم من أن أسبانيا كانت قد تخلت للمغرب عن بعض مناطق نفوذها ، الا أنها عمدت الى اتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومي يتكون من اثنين وأربعين عضوا ، وعلى الرغم من أن ذلك المجلس لم يكن يتمتع بسلطات كافية ، ومع ذلك فقد أبدى بعض الأعضاء اتجاهات معينة ، فبنى البعض فكرة الاتحاد مع المغرب بينما تبنى الآخرون فكرة الاستقلال . وفي يوليو ١٩٧٣ توجه هؤلاء بعدة مطالب الى الحكومة الأسبانية جاء فيها ضرورة ايجاد

جهاز ادارى من أبناء الصحراء وتهيئة الظروف المناسبة ليتقلد ذلك الجهاز الادارة الذاتية كمرحلة أولى نحو الاستقلال .

وعموما فقد كانت خطة أسبانيا في هذه الفترة ، هي أن تطور نوعا من الحكم المحلى ، على أن تحتفظ هي بالسيادة العليا ، وبالفعل أسست مجلسا محليا ، وظلت تعارض حق تقرير المصير حتى صيف عام ١٩٧٤ ، ويرجع أن من بين العوامل التي غيرت من سياسة أسبانيا تجاه الصحراء ، عدم قدرة فرانكو في سنه المتقدمة على المجابهة الدولية وخاصة بعد تغير البرتغال لسياستها الاستعمارية ، ويمكن أن نضيف الى ذلك نشأة حركة مقاومة مسلحة حينما أعلنت في ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ اثنتا وعشرين شخصية صحراوية في نواكشوط ، عن ميلاد جبهة لتحرير الصحراء ، وضمها الى موريتانيا ، وقد قامت جبهة البوليزاريو بعمليات ضد أسبانيا ذاتها من موريتانيا .

وتلى ذلك اعلان الحكومة الأسبانية حق تقرير المصير في يوليو(٣) ١٩٧٤ ، حيث وجه الجنرال فرانكو بيانا الى سكان الصحراء جاء فيه :

أولا : تأكيد أن الشعب الصحراوي هو وحده الذى يملك ارادته ، ولذلك فان أسبانيا ستدافع عن تلك الارادة .

ثانيا : تضمن أسبانيا وحدة اقليم الصحراء وتنص فى تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى وازدهار الدين الاسلامى ، وتعلن بأن ثروات الصحراء هي من حق أبنائها .

ثالثا : يتم تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وصفية تمكنه من تحمل تبعاته والتزاماته ، وتمهيدا لذلك ستقيم أسبانيا نظاما خاصا بالصحراء يضمن مشاركتهم تدريجيا فى تسيير شئونهم ويفضى بهم الى تحمل مسئولياتهم فى نطاق من التكافل .

ومع تأكيد هذه الحقوق فقد تضمن البيان ما يفيد استمرار السيادة الأسبانية ، من ذلك أن أسبانيا هي التى تمثل اقليم الصحراء فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع .

- ٣٤٧ -

ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يظهر بين الدول الثلاث المغرب - موريتانيا - الجزائر والتي عرفت بكونها الدول المعنية حيث سبق لها أن عقدت اتفاقا عام ١٩٧٠ ينص على أن تنسق جهودها لتصفية الوجود الاسباني ، وكان ذلك فى مؤتمر قمة ثلاثى ، عقده رؤساء تلك الدول ، ثم تلاه مؤتمر قمة آخر فى يونيو ١٩٧٣ فى أغادير ، وفى هذين المؤتمرين قرر رؤساء الدول الثلاثة تقرير تعاونهم من أجل سرعة تحرير هذه المنطقة ، وكلفت لجنة ثلاثية ، من وزراء خارجية الدول المعنية منذ مؤتمر عام ١٩٧٠ فى نواذيبو ، كى تتم متابعة عملية تحرير الصحراء سياسيا ودبلوماسيا .

وقد ظهرت عقبات للتوفيق فى وجهات النظر ، حتى أن اللجنة لم تستطع أن تستأنف عملها ، فلم تعقد سوى اجتماع واحد فى يناير ١٩٧٢ ، ولكن يبدو أن الحسن الثانى الذى لم يوفق فى نزاع الحدود مع الجزائر ، مواجه مشكلات حجة فى دعاويه على موريتانيا بشأن اقتسام الصحراء واستبعاد الجزائر ، قد تم تحقيق الجزء الأول فى خلال انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بالرباط فى ١٩٧٢ ، حين اتفقت موريتانيا والمغرب على تحديد منطقتى نفوذ احدهما لموريتانيا ، والاخرى للمغرب ، واشترك الرئيس الراحل هوارى بومدين فى هذا الاتفاق ، بل وأعرب عن موافقته عليه وتأييده له .

التطور التاريخي للمشكلة

١ - مشكلة الصحراء (١٩٥٦ - ١٩٦٣) :

يعتبر « المغرب الكبير » مطلباً إقليمياً مغربياً ، ومن المعروف أن المغرب قد حصل على استقلاله الوطني بعد مفاوضات أجراها حزب الاستقلال مع فرنسا في مارس ١٩٥٦ ، وفي إبريل من نفس العام جرت مفاوضات بين المغرب وأسبانيا ، أسفرت عن اعلان الأخيرة التخلي عن حقوقها في المنطقة الشمالية من المغرب باستثناء سبتة ومليلية وكما رفضت أسبانيا التخلي عن المنطقة الجنوبية وهي الصحراء الأسبانية والتي تواجه جزر كاناري في المحيط الأطلسي ظلت المغرب ننادى باعادة النظر في حدوده بناء على مبررات تاريخية تعتبر الصحراء جزءاً من التراب المغربي ، وقام الجيش المغربي بعدة عمليات عسكرية ضد القوات الأسبانية في الصحراء أدت الى اجبار هذه الأخيرة على التراجع عن عدة مدن ساحلية هي « طرفاية » و « العيون » و « فيللاسيمنيروس » وقد تجددت هذه الاشتباكات بالقرب من مدينة « العيون » ونتج عنها التجاء الكثير من سكان الصحراء الى طرفاية والى اقليم أغادير والى موريتانيا . واضطر الأسبان الى التقهقر مرة أخرى عقب اشتباكات نوفمبر ١٩٥٧ حين قام جيش التحرير المغربي بهجومه العنيف على الأسبان في اقليم « ويفنى » وهو ما جعل الأسبان يتراجعون الى عاصمة الاقليم « سيدى ايفنى » .

وفي يناير ١٩٥٨ صدر قانون أسباني بانشاء « اقليم الصحراء » وهو منفصل عن اقليم « ايفنى » ، وبمقتضى هذا القانون فقد تولى الادارة « المقيم العام التابع لرئاسة الحكومة » كما أصبح الاقليم ممثلاً في البرلمان الأسباني « الكورتيس » بثلاثة نواب وبذا أدمجت أسبانيا الصحراء ضمن أقاليمها . وكان رد فعل هذه الأحداث على الصعيد المغربي هو الخطاب الذي ألقاه الملك محمد الخامس في « محميد » بوادى دراع في ٢٥ يناير ١٩٥٨ - وفي هذا الخطاب أكد الملك محمد الخامس رغبته في مواصلة الجهود لاستعادة الصحراء وطلب من القبائل الصحراوية تجديد ولائها له ومؤزرته بشأن هذه استعادة الصحراء . وقد جاء الخطاب الملكي بمثابة تحذير مغربي موجه لفرنسا والتي كانت قد شرعت في انشاء ما سمي بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية ، غير أن كل من المغرب وأسبانيا أنهما القتال بينهما بشأن الصحراء وذلك بتوقيع الطرفين لمعاهدة « سينترا » في مارس ١٩٥٨ حين قررت أسبانيا التخلي عن اقليم « طرفاية » وتسليمه للمغرب .

وفد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الخامسة عشرة ، القرار رقم ١٥١٤ الذى ينص على الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة ، وفى ابريل ١٩٦١ أصدرت الحكومة الأسبانية قانونا ينص على أن مدينته « العيون » فى اقليم الساقية الحمراء قد أصبحت عاصمة الاقليم ، وأقامت أسبانيا فى العاصمة الجديدة مجلسا اقليميا يمثل السكان . أما دخول الجزائر كطرف فى مشكلة الصحراء المعاصرة فقد أخذ يظهر هو الآخر فى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٦١ حين وقعت الحكومة المغربية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروتوكولا سريا ينص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من خلال مفاوضات تجرى بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة . أما على صعيد علاقة أسبانيا بمشكلة الصحراء وقتئذ ، فقد أصدر رئيس المجلس الأسباني مرسوما ينص على انشاء ادارة خاصة باقليم الصحراء ، يتولى بمقتضاه المجلس البلدى فى الاقليم الشئون الادارية ، أما فيما يتعلق بالكيانات المحلية والقبائل ، فقد تركت اداراتها لمجلس محلى ، وكان يقف على قمة ادارة الاقليم « المحافظ الاقليمى » الأسباني ، وفى يناير ١٩٦٣ جرى لقاء فى مدريد بين الملك الحسن والجنرال فرانكو تناول فيه الجانبان مشكلة « ايفنى » . وتجدر الاشارة أن هذه الفترة قد شهدت ميلاد منظمة الوحدة الافريقية وصدور ميثاقها الذى نص على مبدأ احترام الوحدة الاقليمية لجميع الدول الأعضاء فى المنظمة وعلى تسوية النزاعات بين هذه الدول بالمسائل السلمية .

وقد وقع المغرب على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه أبى تحفظا يتعلق بمشكلة حدوده وأوضح أن توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف علنى أو ضمنى بالأمر الواقع الذى يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة تحقيق حقوقه بالوسائل الشرعية التى يملكها ، اشارة منه الى الصراع المسلح مع الجزائر ، وبالفعل قام نزاع مسلح بين المغرب والجزائر فى منطقة « حسي بيضه » و « تنجوب » ثم امتد الى « فيجيج » ، وفى اطار منظمة الوحدة الافريقية هم وقتئذ - جزئيا على الأقل - التوقيع فى باماكو على اتفاقية بين الجزائر (١) والمغرب ، تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة

(١) كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها الوطنى بعد اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، أسفرت عن اتفاقيات « ايفيان » ، وفى حين أن الجزائر كانت قد وقعت فى عام ١٩٦١ عن طريق حكومتها المؤقتة ، بروتوكولا سريا بشأن تسوية الحدود مع المغرب ، فقد وقعت اتفاقية باماكو بين البلدين وبعد حصول الجزائر على استقلالها .

- ٣٥٠ -

لنظمة الوحدة الافريقية لتحديد مسئوليات الأطراف فى النزاع وعلى انسحاب القوات على الجانبين ، مع تولى عسكريين أثيوبيين وعسكريين من مالى للمحافظة على الأمن والحياة داخل المنطقة الفاصلة .

٢ - مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة :

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ قرارا يتضمن الاعلان عن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة . وفيما يتعلق بالصحراء الأسبانية . فقد وضع هذا القرار موضع التنفيذ عام ١٩٦٤ حين شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة فى تطبيق مبادئ القرار المذكور وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع - مع استثناء أسبانيا والبرتغال - القرار رقم ٢٠٧٢ الذى يطالب الحكومة الأسبانية بصفتها الدولة الحاكمة ، باتخاذ الاجراءات اللازمة فوراً لتحرير اقليمى « ايفنى » و « الصحراء الأسبانية » من السيطرة الاستعمارية ، وبالبدا فى اجراء مفاوضات حول المسائل التى تتعلق بالسيادة لهذين الاقليمين . وجاء هذا القرار (٢) من جانب الجمعية العامة بشأن اقليمى ايفنى والصحراء الأسبانية استنادا الى تقريرى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما جاء فى ديباجة هذا القرار : أن الجمعية العامة « اذ تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد فى قرارها ١٥١٤ ، الدورة ١٥ ، المتخذ فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ ، واذ نذكر أن الاعلان مستوحى من رغبة المجتمع الدولى القوية فى انتهاء الاستعمار بكافة صوره وحيثما وجد :

١ - تقرر أحكام القرار المتعلقة بايفنى والصحراء الأسبانية والمتخذ فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢ - وترجو بالحاح من حكومة أسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد اقليمى ايفنى والصحراء الأسبانية من السيطرة الاستعمارية ، والدخول ، لهذا الغرض ، فى مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التى يثيرها هذان الاقليمان .

(٢) راجع نص هذا القرار وكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٥ - ١٩٧٤

- ٣٥١ -

٣ - وتدعو اللجنة الخاصة الى اعلام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين بشأن تنفيذ هذا القرار .

٤ - وترجو من الأمين العام انهاء هذا القرار الى الدولة القائمة بالادارة » .

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٢٢٩ الذى أشار الى أن أسبانيا لم تطبق المبادئ التى تضمنها القرار رقم ١٥١٤ فى ديسمبر ١٩٦٠ فيما يتعلق باقليمى ايفنى والصحراء « الأسبانية » ، وطالب القرار الحكومة الأسبانية بالنشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف يعنى بهذه المشكلة بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء استفتاء يتم بإشراف الأمم المتحدة لاناحة فرصه للسكان فى الصحراء الأسبانية بممارسة حقهم فى تقرير المصير . وقد جاء هذا القرار قاطعاً بشأن حق شعبى ايفنى والصحراء الأسبانية . غير قابل للتصرف فى تقرير المصير، كذلك فقد أقر القرار الفصل المتعلق بالاقليمين من تقرير اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتأييد القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ ، وطلب القرار الى الدولة القائمة بالادارة - أى أسبانيا - أن تتخذ فوراً الخطوات اللازمة للتسريع بانهاء الاستعمار فى ايفنى وأن تقرر مع حكومة المغرب - ومع مراعاة أمانى السكان الوطنيين - الاجراءات اللازمة لنقل السلطات الى السكان الوطنيين ، كما دعا القرار أسبانيا بصفتها الدولة القائمة بالادارة أن تتشاور مع حكومتى موريتانيا والمغرب وأى طرف معنى آخر بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة بهدف تمكين سكان الاقليم من استعمال حقهم فى تقرير المصير بحرية ، وذلك بتهيئة الجو الملائم لاجراء الاستفتاء على أساس حر ديموقراطى نزيه تماماً ، وبالسماح بعودة المنفيين بصفة خاصة الى الاقليم ، وعدم اجراء أى عمل من شأنه تأخير عملية انهاء الاستعمار فى الصحراء الأسبانية مع توفير كل التسهيلات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة وتمكينها من الاشتراك الايجابى فى تنظيم الاستفتاء .

وفي ١١ مايو ١٩٦٧ أصدرت أسبانيا مرسوماً بإنشاء « الجمعية العامة للصحراء » وهى تضم رؤساء القبائل ، بهدف تولى الشؤون الخاصة بالاقليم . وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٧ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٣٥٤ الذى يلج على الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، كذلك فقد كررت الأمم المتحدة مطالبة

الحكومة الأسبانية بتطبيق مبادئ حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وذلك في القرار رقم ٢٤٢٨ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ ، وقد أعرب هذا القرار عن أسف الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب عدم انضمام المشاورات بين الدولة القائمة بالادارة والحكومات المعنية بموضوع تنظيم الاستفتاء ، كذلك أعرب القرار رقم ٢٧١١ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ عن أسف الجمعية العامة للأمم المتحدة للأحداث الدموية التي وقعت في الاقليم في يونيو ١٩٧٠ ، وطالب القرار من الحكومة الأسبانية بصفتها الدولة القائمة بالادارة في الاقليم - اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بخلق جو من الوفاق الضروري لحسن سير عمليات الاستفتاء كما حددتها القرارات الأصلية للجمعية العامة ، وقد كرر هذا القرار دعوة الدولة القائمة بالادارة الى الاضطلاع بالتشاور مع حكومتى المغرب وموريتانيا وأى طرف آخر معنى بالأمر ، بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء برعاية الأمم المتحدة ، وقد أكد هذا القرار على ضرورة تنفيذ كافة البنود الواردة بالقرار رقم ٢٤٢٨ في ١٨ ديسمبر ١٩٦٨ والذى سبقت الاشارة اليه .

وتجدر الاشارة الى أن عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ قد شهدا تطورات هامة على صعيد الأطراف الاقليميين لمشكلة الصحراء ففي ٤ يناير ١٩٦٩ وقعت أسبانيا والمغرب معاهدة « فاس » التى تنص على تخلى أسبانيا عن « ايفنى » للمغرب الذى نسلم رسميا الاقليم في ٣٠ يونيو من نفس العام ، كذلك فقد تم في ١٠ يناير توقيع معاهدة « ايفران » بين المغرب والجزائر . وقد نصت المعاهدة على « علاقات الأخوة والصداقة وحسن الجوار » بين الدولتين ، كذلك فقد عقد لقاء فى الدار البيضاء بين الملك الحسن الثانى والرئيس ولد داهه فى ٨ يونيو ١٩٦٩ ، وأسفر هذا اللقاء عن ابرام معاهدة بين البلدين (المغرب وموريتانيا) على غرار معاهدة « ايفران » المغربية الجزائرية ، وأهم ما جاء فى هذه المعاهدة هو أن يتبع البلدان سلوكا سياسيا موحدًا من أجل الاسراع بتحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية .

وشهد شهر ديسمبر من هذا العام - ١٩٦٩ - حدثين هامين على صعيد حق تقرير المصير فى الصحراء ، ففي ١٦ ديسمبر اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الرابعة والعشرين ، قرارا يكرر مرة أخرى مطالبة أسبانيا بتطبيق مبادئ تقرير المصير على سكان « الصحراء الأسبانية » ، أما الحادث الثانى فجاء من جانب الحكومة الأسبانية التى أنشأت فى ٢٠ ديسمبر ، الادارة العامة للنهوض بالصحراء وذلك فى العاصمة الأسبانية مدريد لى تحل محل « ادارة الممتلكات وأقاليم افريقية الأسبانية » ، ويعنى

ذلك أن الحكومة الأسبانية لم تستجب الى قرار الأمم المتحدة سالف الذكر بشأن حق تقرير المصير لسكان الصحراء .

وكان لذلك انعكاساته على صعيد الدول العربية المجاورة للصحراء ، ففي خلال شهر يونيو ١٩٧٠ وقع كل من المغرب وموريتانيا معاهدة الدار البيضاء ، وقد نصت هذه المعاهدة على تخلي المغرب عن مطالبه الخاصة باقامة « المغرب الكبير » الذي تمتد حدوده حتى السنغال ، وبهذا انتهى الخلاف القديم بين البلدين . أما على صعيد سكان الصحراء ، فقد حدثت اضطرابات في مدينة العيون خلال نفس الشهر ، قام بها السكان احتجاجا على ابقاء النظام الاستعماري الأسباني في « الصحراء » ، وقد ردت السلطات الأسبانية على ذلك بعمليات قمع واعتقالات وطرده للسكان ، ولم يحل ذلك دون مطالبة الدول العربية المجاورة بتصفية الاستعمار في منطقة الصحراء ، ففي ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ انعقد لقاء ثلاثي للقمة في نوادييو بموريتانيا ، بين الرئيس مختار ولد دادة والملك الحسن الثاني والرئيس هواري بو مدين ، وصدر بيان ثلاثي يؤيد « نية الرؤساء الثلاثة ، على تنمية التعاون الوثيق بين الدول الثلاثة للتعبيل بتصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، كذلك أدى هذا اللقاء الى اعتراف جديد للمغرب باستقلال موريتانيا كما صدر في ٢٠ سبتمبر ، بيان جزائري موريتاني جاء فيه : « فيما يتعلق بمسألة تحرير الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية ، أعرب الرئيسان عن ارتياحهما العميق للنتائج الإيجابية لقمة نوادييو الثلاثة ، والتي تقرر أثناءها تدعيم التعاون الوثيق بين البلدان الثلاثة ، من أجل التعجيل بتحرير هذه الأراضي من الاستعمار ، وذلك وفقا لقرار منظمة الأمم المتحدة ٠٠٠ » .

أما الجزائر ، فقد أيدت ومنذ تلك الفترة قضية سكان الصحراء ولكن دون ما تراه المغرب ، ففي ديسمبر ١٩٧٠ تكونت في الجزائر ، « حركة مقاومة للرجال الرزق » « مورحوب » ، يترجمها « ادوار موسى » أسسم حركي ، الذي ينتمي الى قبائل « الرقيبات » وهي حركة تطالب باقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية ، كما ترفض أى تعاون مع أسبانيا ، وأى صيغة للتقارب مع المغرب أو موريتانيا ، كذلك فقد نادت الحركة باقامة نظام ديموقراطي شعبي في الصحراء الأسبانية ، وإشيع أن لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الأسباني ، وأيضا مع الحركة لتقرير مصير واستقلال جزر كاناري التي مقرها في الجزائر .

وشهدت الفترة التالية سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حول مطالبة الأمم المتحدة لأسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء وما أثاره ذلك من ردود فعل مختلفة . وفى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والعشرين القرار رقم ٢٧١١ الذى يطالب أسبانيا بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية وفقا للقرار ١٥١٤ الذى كان قد صدر فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ ، وكان رد الفعل المناوئ من جانب أسبانيا ، هو اعلان السلطات الأسبانية فى ٧ مارس ١٩٧٢ حالة الطوارئ فى الصحراء ، على اثر مظاهرات عنيفة قامت فى فيلاسنيروس وداخلة والعيون .

وعلى صعيد كل من المغرب والجزائر ، فقد تم فى الرباط فى ١٥ يونيو ١٩٧٢ توقيع اتفاقية بين البلدين تخلق المغرب بمقتضاها عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، وخاصة « تندوف » موضع النزاع المسلح الذى قام فى أكتوبر ١٩٦٣ ، كما اعترف بأن « وادى دراع » يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشتراك المغرب فى عملية استغلال الحديد المستخرج من « كاره جبيلات » بتندوف ، وكذا بالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبته بالصحراء الأسبانية ، والمعروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من قبل الجزائر ، فى حين أن المغرب لم يصدق عليها ، ويتبع ذلك تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وساحل الذهب المعروفة بالبوليساريو .

وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٣ قام الرئيس الموريتانى المختار ولد دادة بزيارة للجزائر ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى موريتانى ، جاء فيه أن الطرفين « يجعلان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ودول عدم الانحياز ، فيما يتعلق بالوضع فى الصحراء المسماة بالأسبانية » . كما قرر الطرفان الاستمرار فى النظر فى هذه القضية ، وفى تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقلاع الاستعمار من هذه الأرض ، ومن أجل نصره حق تقرير المصير » . وشهدت الفترة التالية تعدد اللقاءات والزيارات بين المسؤولين فى كل من المغرب وموريتانيا والجزائر ، وفى الفترة من ١ - ٤ يوليو ١٩٧٣ قام وزير الخارجية الجزائرى بزيارة للرباط ، أدت الى اصدار بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه : « أن الجانبين المغربى والجزائرى ، قد أعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسبانى . ولمحاولات الحكومة

- ٣٥٥ -

الأسبانية للبقاء بصورة أو بأخرى على نفوذها في الصحراء ٠٠٠ » ، كذلك جرى لقاء جديد بين رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا في آجاديير بالمغرب ، وقد التقى الرؤساء الثلاثة بتأكد ضرورة « تصفية الاستعمار في الصحراء الأسبانية » ، وذلك دون ذكر أى شيء عن مستقبل الاقليم .

أما الجنرال فرانكو في أسبانيا فقد انعكس رد فعله على هذه الأحداث في الخطاب الذى وجهه الى الجمعية العامة للصحراء ، أكد فيه تعهد حكومته بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقه في تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الاقليم وضعاً جديداً ، يؤدى في المستقبل الى استقلال ذاتى - من وجهة نظره - ثم بعدها يتم اجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ، وقد أدت هذه التصريحات ، الى قيام مظاهرات في « العيون » والى عمليات قمع شديدة تجاه سكان الصحراء من جانب السلطات الأسبانية ، فكان أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ فى دورتها الثامنة والعشرين ، قرارا جاء بمثابة محصلة للقرارات السابقة المتعلقة بالصحراء المسماة بالأسبانية ، ويعلن بأن الابقاء على الوضع الاستعمارى فى الاقليم ، يهدد الاستقرار فى منطقة شمال غرب افريقيا ، ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب المستعمرة ، كما عبر هذا القرار عن تضامنه التام مع سكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الأسبانية .

٣ - تطور النزاع (١٩٧٤ - ١٩٧٥) :

فى ١٨ يونيو ١٩٧٤ تلقى الأمين العام للأمم المتحدة ، تقريراً من الحكومة الأسبانية ، تناول الوضع الراهن فى الصحراء الغربية ، وقد جاء فى هذا التقرير أن الشعب الصحراوى هو صاحب الثروة التى تحتوى عليها أرضه ، وأنه ستكون « للصحراويين » جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسباني ، وأن أسبانيا ستعمل على تأمين وحدة تراب الصحراء الغربية ، كما ستمنله فى العلاقات الدولية ، وجاء أيضاً فى التقرير ، أن هذا الوضع الجديد ، لن يمس بشيء ، حق تقرير المصير الذى تملكه السكان ، وأنه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية حين ممارسة هذا الحق . وقد بادرت أسبانيا بوضع ذلك التقرير موضع التنفيذ فى ٣ يوليو ١٩٧٤ حين أبلغ وزير الخارجية الأسباني ، سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد ، بقرب الاعلان عن « الصحراء الأسبانية الجديدة » الذى يهدف الى تحقيق تقرير المصير » .

وكان أول وأقوى رد فعل للتقرير الأسباني سالف الذكر هو رد الفعل المغربي ، ففي اليوم التالي مباشرة ، رد الملك الحسن الثاني ، برسالة بض بها الى الجنرال فرانكو ، ذكر فيها التدهور الشديد في العلاقات ، بين المغرب وأسبانيا ، نتيجة المبادرة من طرف واحد ، التي قامت بها أسبانيا في الاقليم الصحراوي ، والتي تضاعف المغرب أمام الضرورة في الدفاع عن حقوقه « الشرعية » . وفي ٨ يوليو ١٩٧٤ ألقى الملك الحسن الثاني خطابا ، بمناسبة احتفالات الشباب في مدينة « فاس » تناول فيه التطورات الجارية في الصحراء الغربية ، كما أوضح موقفه من الاستفتاء الذي تريده أسبانيا قائلا : « ان السؤال الذي يجب أن يستفتى عليه السكان ، هو : هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الدولة التي تحتلكم ، أم العودة الى الوطن - الأم ؟ » ، وأضاف الملك الحسن الثاني أن مصالح أسبانيا الاستراتيجية ، يمكن أن يضمنها لها المغرب ، بمنحه أسبانيا ، قواعد عسكرية لمدة محدودة ، وذلك مقابل الاعتراف الأسباني بالسيادة المغربية على الاقليم . كذلك أعرب الملك الحسن الثاني ، عن استعداده لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية ، تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية ، التي يحتوي عليها اقليم الصحراء .

وتبع ذلك أيضا ، قيام المغرب بحملة صحفية تهاجم فيها « نوايا الجزائر » من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الاقليم الصحراوي . وقد ردت الجزائر هي الأخرى بحملة مضادة عنيفة ، تؤكد وقوفها « بجانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية » ، وفي ٢٠ أغسطس ١٩٧٤ ، أعلن الملك الحسن الثاني ، أن حكومته قد شرعت في حملة دبلوماسية مكثفة ، لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء الأسبانية ، كما صرح الملك عن عدم تردده في ادارة حرب ، اذا اقتضى الأمر ذلك ، لانتزاع هذا الاعتراف . وفيما نص الاستفتاء الأسباني ، طالب الملك الحسن ، بأن يتم هذا الاستفتاء ، بضمانات داخلية وتحت اشراف دولي ، وبعد انسحاب القوات والادارة الأسبانية من الاقليم . أما موريتانيا فجاء رد فعلها في اليوم في المذكرة التي سلمتها الحكومة الموريتانية الى الأمم المتحدة ، تؤكد فيها أن الصحراء الخاضعة للادارة الأسبانية ، جزء لا يتجزأ من موريتانيا . وأن الحكومة الموريتانية لن تكلف أي أحد مهمة التفاوض نيابة عنها مع الدولة التي تدبر الاقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية ، باضافة سؤال آخر في الاستفتاء الذي سينظم في الاقليم ، وهو سؤال يتعلق بضم الاقليم الى الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

- ٣٥٧ -

وفى ٢١ أغسطس ١٩٧٤ أبلغت الحكومة الأسبانية ، الأمين العام للأمم المتحدة ، عن نيتها فى الشروع فى اجراء استفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الاول من عام ١٩٧٥ ، وذلك بضمان من المنظمة الدولية ، ومرة أخرى يأتى رد الفعل المغربى مناهضا لذلك حين ألقى الملك الحسن كلمة فى مدينة أجادير فى ٢ سبتمبر ١٩٧٤ يعلن فيها عن سروعه فى تنفيذ « خطة عاجله على الصعيدين الاقليمى والمحلى لتنمية اقليم طرفاية » نظرا لأن هذا الاقليم قادر على القيام بدور الرابطة بين الوطن - الأم والصحراء بعد استعادتها ، وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب بكسر العزلة التى تحيط بهم ، والتى فرضت عليهم ، وأقصدتهم عن اقواتهم . ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة - الرفض المغربى ، ودخول موريتانيا كطرف له مطالب فى الصحراء - تأيد الجزائر البوليساريو - نتيجة لذلك ، عشتت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الاسبانية مع هذه الدول فى الوصول الى اتفاق وصرحت « الادارة العامة للنهوض بالصحراء » فى بيان لها ، بأن السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم وقد عقد الملك الحسن مؤتمرا صحفيا ، أكد فيه أن الصحراء الاسبانية أرض مغربية ، وأنها يجب أن تعود الى المملكة المغربية . ولكنه أضاف أنه يأمل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض كما ن المغرب سيطلب رأى محكمة العدل الدولية ، لمعرفة ما اذا كانت للمغرب حقوق تاريخية على الاقليم ، أما موريتانيا ، فان المحكمة الدولية ستحدد لها اذا كانت معنية بالأمر أيضا ، ولكن بأى حال من الأحوال كما أضاف العاهل المغربى - فان الجزائر لم تكن أبدا معنية بالصحراء ، وأنها أعلنت ذلك رسميا .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ شرعت السلطات الأسبانية فى اجراء تعداد لسكان « الاقليم الصحراوى » ، وذلك دون السماح بعودة « المنفيين السياسيين » ، واكتفت باعتبار الـ ٦٠ ألفا من الاشخاص الذين بقوا فى الاقليم ، هم الشعب الصحراوى . وكانت الأمم المتحدة قد عقدت دورتها التاسعة والعشرين حيث طرح الوفد الغربى التساؤلات الآتية أمام الجمعية العامة : هل الاقليمين الصحراويين كانا فى الأصل ، وكما تدعى الحكومة الأسبانية خاليين من السكان ، وأقاليم دون صاحب ؟ « أم هل كانا وقت أن احتلتها أسبانيا ، تابعين لسيادة وإدارة الحكومة المغربية » ، ودعا الممثل المغربى « الحكومة الموريتانية الشقيقة » الى المطالبة مع المغرب بالرأى الاستشارى الذى ستنل به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك أما الوفد الأسباني ، فقد أبدى احترامه لقرارات الجمعية العامة ، وأعرب عن

رغبة بلاده ، فى تطبيق آخر قرار - أى قرار ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ - ، بأجراء استفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار . وقد وافق الممثل الجزائى أيضا ، على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة ، وأن أضاف أن « رأى السكان المعنيين مباشرة ، سيشكل دائما العنصر الأساسى والحاسم فى أية تسوية وعلى هذا ، شرعت ٣٥ دولة أفريقية وعربية ، بما فيها المغرب وموريتانيا ، - فى وضع مشروع قرار ، يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية .

وقد أدلى الملك الحسن الثانى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ بتصريح جاء فيه أن « المغرب وموريتانيا قد اتفقا على عدم اتاحة الفرصة لأى أحد فى القول بأننا غير متفقين ، حول الصحراء الأسبانية » ، وكان من جراء توالى الاشتباكات بين الجنود الأسبان ، وسكان الصحراء فى جديرة ثم بالقرب من تيفاريتى - كان من جراء هذين الحديشين - اتفاق المغرب وموريتانيا والاجراءات الأسبانية القمعية تجاه سكان الصحراء - أن اعتمدت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة ، مشروع القرار الذى تقدمت به ٣٥ دولة ، الى الجمعية العامة ، والذى يطرح على محكمة العدل الدولية لابتداء رأى استشارى « السؤاليين الآتين : (١) هل كانت الصحراء الغربية « وادى الذهب والساقية الحمراء » أرضا دون صاحب عندما احتلتها أسبانيا ؟ فإذا كان الرد على ذلك بالنفى ، يأتى السؤال الثانى ، (٢) ماذا تكون عليه العلاقات القانونية القادمة بين هذا الاقليم من جهة ، والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا ؟ وعموما فقد حصل المشروع على ٨٠ صوتا ضد لا شئ ، وامتنعت ٤٣ دولة عن التصويت .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٧٤ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار رقم ٢٢٩٢ الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٤٣ دولة وامتنعت عن التصويت ٧ دول - لم تحضر من بينها الصين ومن بين الدول التى أيدت القرار : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومعظم دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التى امتنعت عن التصويت ، فقد كان من بينها : أسبانيا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية ، ونظرا لاهمية هذا القرار فسوف نورد هنا موجزا له فقد جاء فى ديباجة القرار ما يلى :

« أن الجمعية العامة ٠٠٠٠ اذ تعتبر أن استمرار قيام حالة استعمارية فى الاقليم ، يهرض الاستقرار والوثام فى افريقيا الشمالية الغربية للخطر ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار ، البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومي ٣٠ سبتمبر ، ٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية ، وجمهورية موريتانيا الإسلامية ، واذ تسجل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعة من قبل مندوبي المغرب وموريتانيا ، والتي بمقتضاها اعترف كل منهما بالاهتمام المتبادل بينهما بشأن مستقبل الاقليم . وقد استمعت الى بيانات مندوب الجزائر ، ومندوب أسبانيا ٠٠٠ واذ تبين أن خلافا قانونيا ، قد برز من خلال المناقشات بشأن المركز القانوني للاقليم محل البحث وقت استعمار أسبانيا ٠٠٠ واذ تعتبر والحال هذه ، أن من المرجو بشدة ، أن تحصل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، ومن أجل مواصلة دراسة هذه المسألة ، على رأى استشاري حول بعض الجوانب القانونية المهمة للمشكلة ، ٠٠٠ واذ تشير الى المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٦٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تقرر : (١) تقديم طلب الى محكمة العدل الدولية ، بدون التقييد المسبق بتطبيق المبادئ المتضمنة في القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) للجمعية العامة لتقدم رأيا الاستشاري ، في ميعاد قريب ، بشأن السؤالين التاليين .

ثم أوردت الجمعية العامة السؤالين السابق الإشارة اليهما وأضافت ، تطلب من أسبانيا ، بصفتها الدولة القائمة بالادارة بصفة خاصة ، والى المغرب وموريتانيا بصفتها طرفين معنيين : « بأن تقدما لمحكمة كل المعلومات والوثائق التي يمكن أن توضح الاجابة على السؤالين ، وتدعو الدولة القائمة بالادارة على الفور ، الى تأجيل الاسفتاء الذي أزمعت اجراءه في الصحراء الغربية ، حتى تقرر الجمعية العامة السياسة الواجب اتباعها من أجل الاسراع بعملية نصفية الاستعمار في الاقليم ، وفقا لقرارها رقم ١٥١٤ (الدورة ١٥) . وفي ظل الظروف الممكنة ، وعلى ضوء الرأى الاستشاري المطلوب من محكمة العدل الدولية ، وتكرر الجمعية العامة دعوتها الى جميع الدول ، باحترام قرارات الجمعية العامة بشأن نشاطات المصالح الأجنبية ، الاقتصادية والمالية في الاقليم . والامتناع عن المساعدة على الحفاظ ، على الحالة الاستعمارية في الاقليم ، سواء بالاستثمارات ، أو بسياسة الهجرة الداخلية الى الاقليم ، وترجو من اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال الى البلدان والشعوب المستعمرة ، وأن تتابع الحالة في الاقليم ، بما في ذلك ارسال بعثة لزيارة الاقليم ، وأن تقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة خلال الدورة الثلاثين لها » .

الأطراف الاقليمية لمشكلة الصحراء

موقف المغرب :

١ - المشكلة من وجهة نظر المغرب :

تتكون عبارة (قضية أو مشكلة الصحراء) من كلمتين (قضية) و (صحراء) ، وكل من الكلمتين في حد ذاته يمثل قضية أو مشكلة مستقلة ، كما تمثل العبارة كلها (قضية الصحراء) فصيحة ثالثة . ولفظة « قضية » تعبير عن الاجراء الشكلي القانوني الناشئ عن قيام الدعوى . والدعوى انما هي وسيلة حماية الحق ، وهي لاحقة عليه ، اذ أن الدعوى لا تظهر الحاجة اليها ، الا اذا اعتدى على الحق ، وما دامت الامور تسير في مجراها الطبيعي ، فان صاحب الحق ليس في حاجة الى أن يطرف باب المحاكم ، فاذا لم تقم منازعة فان الدعوى لا توجد ، وأن القبول بدعوى المغري أمام محكمة العدل الدولية اقرار بأن المغرب صاحب حق معتدى عليه ، وتلك المفاهيم الاولى - من وجهة نظر المغرب - لم تعترف بها اسبانيا ولم تقتنع بها ولهذا فان اسبانيا رفضت كذلك ترى وجهة النظر المغربية منذ بداية ظهور مشكلة الصحراء أن لفظة (الصحراء) لا خلاف على فهمها طبيعيا ، وانما قام الخلاف على أساس استبعاد في الخمسينات والستينات صلاحية النظر في القضية من الناحية الشكلية ، الاستعمار الاسباني وتعسفه في فهمها موضوعيا ، وتزييف صغاتها التاريخية والاجتماعية والبشرية والسياسية منذ تسلطت اسبانيا بالقهر ومظاهر الغزو على تلك الصحراء .

وعبارة مشكلة أو قضية الصحراء المغربية تعتبر من وجهة النظر المغربية « قضية » وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من أصحابه عن الاعتراف بأن الصحراء مغربية ، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية ، فقد استندت وجهة النظر المغربية على أن أهل الصحراء قد بايعوا الملك محمد الخامس بصفته (أمير المؤمنين) بأن يكون له وحده السيادة السياسية على الصحراء ، باعتبار أن البيعة عقد سياسي يتم - في الاسلام - بالقول والعمل بين الخليفة وبين جماعة المبايعين فيعطى الخليفة العهد على نفسه بأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وأن يقيم العدل ويحمي الاسلام متأهلا أن يأخذ لنفسه السمع والطاعة من المبايعين ويأخذ لنفسه العدل وسبأه السائدان لأمر الدين وحماية النفس وتأمين الحدود ، وقد أشار الملك الحسن الثاني في خطاب اعلان السيرة عام ١٩٧٥ ، عندما أوضح الفرق بين روابط السيادة وروابط

البيعة فى القانون الأوروبى نفسه من أن التعاقد السياسى عند الاغريق قديما وعند الأوروبيين المعاصرين لا يخرج عن مضمون البيعة الاسلامية مع بعض الاختلاف فى الشكل والاجراء اقتضته طبيعة تطور المجتمعات ، وقد تمسك الملك الحسن الثانى بهذا المفاهيم مستندا أيضا الى أن نظر محكمة العدل الدولية للقضية التى ترجع الى أوائل القرن الحالى وليس الى نص السيادة ، هو فى حد ذاته انما يرجع الى أن مصطلح البيعة الذى اسعملته المحكمة قد جاء متمشيا مع مصطلحات التاريخ الذى اسعملت فيه أسبانيا الصحراء المغربية .

وقد ذكرت محكمة العدل الدولية بأن العناصر والمعلومات التى اطلعت عليها المحكمة تثبت وجود روابط قانونية للبيعة بين سلطان المغرب « وبعض القبائل » القاطنة فى الأراضى الصحراوية أثناء استعمارها من جانب الأسبان ، وعبرة « بعض القبائل » التى وردت فى نص قرار محكمة العدل الدولية لا يتعارض مع وجهة النظر المغربية ، بل يتمشى مع الظروف التاريخية والطبيعية لنشأة نظام البيعة فى الاسلام التى تطابق ظروف الصحراء كطبيعة ومجتمع وظروف نظام الحكم المتمثل فى وجود أمير للمؤمنين يتحمل مسئوليات أمور الدنيا والدين . ومن هذا تصل وجهة النظر المغربية الى أن البيعة فى الاسلام مثلها مثل بيعة أهل الصحراء المغربية للامام ، انما هى عقد سياسى تترتب عليه سيادة وممارسة سياسية لأمير المؤمنين دون غيره ، وبهذا اقتنع القاضى السنغالى فى محكمة العدل الدولية عندما أعلن أنه يرى بأن العلاقات القانونية وخصوصا منها علاقة البيعة المنصوص عليها فى رأى الاستشارى تدل على وجود سلطة للدولة وممارسة ادارة شبيهة بعلاقة السيادة ، تمارس فى منطقة صحراوية وعرة على قبائل بعضها من الرحل وبعضها من المقيمين ، كما أعلن نائب رئيس محكمة العدل الدولية بأن بيعة السلطان تكتسب بحد ذاتها صبغة سياسية ودستورية ، وأن السلطان كان فى عد الاستعمار يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاضافة الى السلطة الروحية ، وتلك السلطات أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب بالاضافة الى وجود بيعة ذات أحكام وآثار ونتائج تدخل فى اطار العقد السياسى .

وهكذا ترى وجهة النظر المغربية التى تستند الى الأسانيد والروابط التاريخية والقانونية والسياسية الممثلة فى البيعة - ترى أن مطالبة المغرب بأراضيه يمثل قضية ، وأن القضية بهذا المفهوم تعبر عن الاجراء الشكلى القانونى الناشئ عن قيام الدعوى ، والدعوى - كما سبق ايضاح ذلك - انما هى وسيلة حماية الحق ، وقبول محكمة العدل الدولية للنظر فى دعوى

المغرب هو اعتراف مسبق بأنها صاحبة حق ، كذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن الصحراء ستظل موضوع مطالبة المغرب الدائمة دون توقف بالحجج والوثائق وعلى المستوى الدولي . والصحراء هنا هي اذن الصحراء المغربية وليست الصحراء الغربية ، وان هناك بالطبع فارق كبير بين مفاهيم كل من المصطلحين ، وان الاستيلاء عن طريق وضع اليد يكون بالنسبة لما لا مالك له وكذلك عندما يتخلى صاحب الحق عن ملكيته ، وقد تأكدت محكمة العدل الدولية من عدم وجود هذين المبررين لاستعمار أسبانيا للصحراء المغربية .

وعندما وضعت أسبانيا المسيرة الشعبية للصحراء بأنها عملية غزو ، ردت المغرب بأن الصحراء قبل استعمار أسبانيا لم تكن كيانا سياسيا مستقلا ، بل كانت اقليما يتمتع بالسيادة المغربية ، وأن انتقال المواطنين المسلمين الى جزء من أراضيهم وكشف جميع خطط مراحل هذا الانتقال ينفي الزعم الأسباني ، ولقد فتح المغرب مجموعة أراضيها منذ عدة قرون فتحا كاملا سياسيا ومعنويا امتزجت فيه عناصر المجتمع وتوحدت لغته وعقيدته وأهدافه ، كذلك فان وجهة النظر المغربية ترى أن تقرير المصير لأهل الصحراء هو خدعة ، وأنها خدعة تختلف مبدأ السيادة الشعبية ، اذ يهدف تقرير المصير الى الانفصال عن الوحدة الأصلية وهو هدف بارز من أهداف الاستعمار ، بينما يحتم مبدأ السيادة الشعبية حرية الشعب في حكم نفسه مستقلا في نطاق وحدته القومية ، غير خاضع لقوميات أجنبية تفرضها قوى الاستعمار لحماية مصالحها المادية ، وما دامت المحكمة الدولية قد أقرت بحق المغرب ، وأن النظرية العامة للحق تكفل بموادها التفصيلية استثناء صاحب الحق بالقدرة على ممارسة كل السلطات التي يكفلها له مضمون الحق ، وأن ذلك يفسر مشروعية الملك الحسن الثاني - بصفته أمير للمؤمنين - تحذيره لكل من يتعرض لطريق المسيرة .

كذلك ترى وجهة النظر المغربية أن البيعة هنا هي عقد سياسي يتم بالاجماع وهي أيضا رأى أصحاب الحل والعقد ، وفي قضية الصحراء فالتعهد وليس رأى مجموع سكان البدو والحضر عن طريق الانتخابات العامة ، لوجوب مراعاة ظروف المكان الصحراوي وسكانه المتنقلين وظروف العصر الذي تمت فيه البيعة قبل عصر الاستعمار الأسباني للصحراء المغربية ، بل ان الاجماع في التشريع الاسلامي لا زال ساري المفعول الى جانب القرآن والسنة بصفته ركن الاجتهاد ، فالبيعة على هذا النحو تتمتع بقوة العقد السياسي والاجماع السياسي لأهل الصحراء انعقد بهذه البيعة ، وتؤكد وجهة النظر المغربية أن اتفاقيات بعض الخارجين مع القوى الأجنبية الاستعمارية هو خروج عن الاجماع

المنعقد بالبيعة ولا مشروعية ولا سند له ، وأخيرا فان البيعة الصادرة عن رغبة وأختيار من سكان الصحراء ملكهم وهي أبلغ في الدلالة على السيادة الشعبية والوحدة السياسية . تظل ملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين المتعاهدين المبتاعين مما يحدو بالصحراويين «المغاربة» الى فتح الصدور لاستقبال مسيرة « أمير المؤمنين » الذى لم يتنكر لمسئوليات البيعة التى طوق بها الصحراويون عنقه .

ترى وجهة النظر المغربية أيضا « الصحراويين » يرون أن الصحراء مغربية ، وأن هناك زعماء صحراويين لجأوا الى المغرب (١) مجددين على البيعة

(١) ومنها نص الوثيقة « تجديد البيعة » التى رفعها الحاج خطرى الحجاني الزعيم الصحراوى إلى الملك الحسن الثانى فى ٢ نوفمبر ١٩٧٥ :

الحمد لله

والصلاة والسلام على رسول الله .

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا الحسن الثانى

أدام الله مجدكم وأيدكم بروح منه وأبقاكم حصنا حصينا للمغرب ووحده وعزته وأزدهاره ، لعد شرفنى يا مولاي بخطابكم السامى وأذنتم لشخصى الضعيف للمنول بين يدى جلالكم بمراكش عاصمة الجنوب وتجديد البيعة وتأكيد العهد التى كانت تربط بين أجدادكم المنعمين وبين خدامهم من آبائنا وأجدادنا ، أنه لشرف عظيم منحتمونى أياه ، وانى لأدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعلنى أهلا لهذا الشرف . وسأعمل كل ما فى وسعى للحضور فورا الى الفجر العاشر بالله ، وإلى أن تصل ساعة اللقاء ، فانى أعاهد الله وأشهده على الإخلاص لجلالتكم والوفاء فى طاعتكم ، وانى أضع يدى انضبطة فى يدكم الكريمة ، لأجدد بعتى ، وأؤكد ولائى وطاعتى ، لأن مبايعتك هى مبايعة الله ، وطاعتك طاعة الله . قال تعالى : أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله . يد الله فوق أيديهم . وما لى تعالى : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . وقال تعالى : (ومن يقول الله ورسوله فان ضرب الله هم الغالبون) . وقال تعالى . (ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما) .

مولاي ، اننى أباعك وأعاهدك كما بايع وعاهد أجدادى أجدادك المنعمين ، وانى أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعله عهدا مستمرا الى يوم الدين . حفظ الله جلالكم بما حفظ به الذكر الحكيم ، وأبدك بالسمع المنانى والقرآن العظيم وحفظ ولى عهدك الأمير الأسعد سيدي محمد وأخوه الأمير السعد المحبوب مولاي رشيد وحفظ الأسره الشريفة كلها . وحقق على يديك للصحراء ما يصبو اليه من وحدة وعزة وأزدهار . وجمع بك وعلى يدك كلمة المسلمين فى مشارق الأرض ومبها . والله على ما افعل وكيل وكفى بالله شهيدا وكفى به ولبا ونصيرا .

والسلام على مقامكم العالى ورحمة الله

وحرر فى لاس باتاس صباح يوم الأحد ٢٧ شوال عام ١٣٩٥ موافق ٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

الحاج خطرى الحجاني

الامضاء

والطاعة والولاء للملك الحسن الناني بعد أن اعترفت ببيعتهم التاريخية أكبر هيئة قضائية في العالم ممثلة في محكمة العدل الدولية وأقرت البيعة دول المؤتمر الاسلامي التي أنابت أمينها العام ليكون في مقدمة المسيرة الخضراء ، كما شاركت سبع عشرة دولة عربية وعدة دول أفريقية في هذه المسيرة وهو ما يؤكد - من وجهة النظر المغربية - السيادة للملك المغرب على مجموع تراثهم الوطني بما فيه الصحراء .

٢ - من الدفاع الى الهجوم :

شعر المغرب بالتقل الاقتصادي والعسكري والسياسي والنفسى لهجمات البوليساريو المتصاعدة ، بالاضافة الى اقتناعه بأن الجيش المغربي النظامي - مهما كانت قوته وقدرته - لن يستطيع أن يسد كل منافذ الصحراء - ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع - المفتوحة على الحدود الجزائرية والموريتانية من الشرق والجنوب ، وعلى المحيط الأطلسي من الغرب بساحل بالغ الطول يسهل التسلل عبره ، كما يسهل عبر رمال الصحراء الواسعة بتضاريسها الملائمة للتنويه والاختفاء خلف الكنبان الرملية ، ومن هنا فقد شهدت أواخر عام ١٩٧٩ تغييرا أساسيا في الاستراتيجية المغربية ، بشأن الانتقال من مرحلة الدفاع الى مرحلة الهجوم ، أى مباغته قوات البوليساريو وضربها قبل أن تتحرك ، بدلا من انتظارها حتى تصل الى الهدف الذى تقصده حيث تشتبك معها القوات النظامية المتمركزة . وفى اطار هذه الاستراتيجية الهجومية ، جاءت عملية تمشيط الصحراء للاجهاز على أى قوات أو مخابىء للبوليساريو فيها ، كما جاءت عمليات منظمة « الأزاريو » الجديدة - والتي شكلتها المغرب - لنقل الهجوم الى خلف خطوط الجزائر نفسها وارباك خطوط تموين البوليساريو ، خاصة عبر طريق بشار - تندوف حيث القاعدة الأساسية لمعسكرات لاجىء ومقاتلي البوليساريو .

وفى اطار الاستراتيجية المغربية الهجومية ، فإن ثمة أحاديث كثيرة قد أثرت حول التحرك المغربى داخل قبائل البربر فى جبال الأطلسي الجزائرية ، وهى القبائل المرتبطة عرقيا وتاريخيا بامتداداتها مع قبائل البربر المغربية ، وكذلك التحرك فى الجنوب بين قبائل « الطوارق » وهى قبائل أفريقية مسلحة تعيش متنقلة بين المغرب وموريتانيا والجزائر ومالى وليبيا وتشاد ، وقد أعتمد عليها كل نظام سياسى فى المنطقة فاستغلها لصالحه . وتعتبر دولة الطوارق مشروع انفصال جاهز ، يمكن استخدامه عند الضرورة نظرا للطبيعة الاستقلالية لقبائل الطوارق التى تنتقل عبر الصحراء الواسعة بحثا عن التجارة والمرعى ،

- ٣٦٥ -

وهي تتجمع في مواسم وأسواق سهيرة منتشرة في الصحراء - بصرف النظر عن الحدود السياسية - مثل أسواق تندوف الجزائرية ومحبس المغربية ، وقد استخدم المغرب جزءا من قبائل الطوارق للقتال في صفه ، وتمكنت المغرب أيضا من تأليب قبائل البربر أيضا لقلقلة الوضع السياسي الجزائري وهي تركيبتها الاجتماعية وأحداث اضطرابات داخلية تصرف الجزائر عن مساندة البوليساريو ، وبالطبع فإن المغرب يهدف من ذلك الى بروز الجرح الدفين الذي خلقه الاستعمار الفرنسي بين العرب والبربر .

٣ - الآراء السياسية والمثاعر المغربية :

خلال ندوته الصحفية التي عقدها يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٤ أعلن الملك الحسن الثاني أن المغرب سيطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ترفع النزاع القانوني الأسباني المغربي حول الصحراء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي كما ورد في موضع سابق من الدراسة . وقد أصدرت الجمعية العامة في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٧٤ بالاغلبية قرارها رقم ٣٢٩٢ تدعو فيه محكمة العدل الدولية رأيها في سؤالين هما :

(١) هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) أرضا خلاء بغير سكان ؟

(٢) اذا كان الجواب على السؤال الأول سلبيا ، فما هي العلاقات القانونية لهذا الاقليم مع المملكة المغربية والمجموعة « الموريتانية » .

وفد بدأت المناقشة أمام المحكمة في ٢٥ مارس ١٩٧٥ وانتهت في ٣٠ يوليو ١٩٧٥ ، وخلال المدة التي استغرقتها الاجراءات ، استمعت المحكمة الى مرافعة كل من المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، كما أطلعت المحكمة على بيانات كتابية او شفوية من دول أخرى بناء على طلب من تلك الدول . وقد أعطت المحكمة في ول قرار لها الحق للمغرب في اختيار و تعيين قاضى لديها (لدى المحكمة) ، وفي يوم ١٦ كتوبر أودعت المحكمة الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات في شكل رى استشارى يؤكد بصفة قاطعة النقاط التالية بشأن الطلب المغربى :

(١) لدى رفض المحكمة لوجهة النظر الأسبانية ، اعترفت بأن النظر في النزاع القائم من اختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين المغرب وأسبانيا ذو صبغة قانونية .

(٢) واستنادا من المحكمة الى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا ، رفضت المحكمة النقطة الثانية من وجهة النظر الأسبانية التى تزعم أن الاقليم الصحراوى كان أرضا خلاء أثناء الاحتلال ، كما أنه لم يكن هناك فراغ من حيث السلطة .

(٣) تؤكد المحكمة أنه كانت هناك بين الصحراء والمملكة المغربية علاقات قانونية وعلاقات بيعة .

وترى وجهة النظر المغربية أن كل أحكام المحكمة لا يمكن أن تصبر الا عن شئ واحد هو : أن الصحراء المسماة بالمغربىة هى جزء من الاقليم الذى تمارس عليه سيادة ملوك المغرب ، وأن سكان هذا الاقليم كانوا وما يزالون يعتبرون مغاربة وأن المغرب بعد أن تأكد من شرعية مطلبه من محكمة العدل الدوليه يعتبر أنه لا يمكن لأى اعتبار آخر أن تزيف أحكام المحكمة لا سيما وأن هذه الهيئة الدولية العليا التى قامت لاقرار الحق فى حالات النزاع ، تتألف من قضاة منتجين بصفة مشتركة من طرف مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومعنى هذا أن الهيئتين المذكورتين التابعتين للأمم المتحدة واللتين انتخبنا قضاة المحكمة بطريقة تضمن لها تمثيل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، كما تضمن التمثيل للمناطق الجغرافية فى العالم حتى تسبغ على الأحكام القوة الضرورية أمام الرأى العام الدولى .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يرى المغرب أن النزاع الترابى القائم بينه وبين أسبانيا قد سوى بصفة لا غموض ولا لبس فيها ، ولهذا يعتبر المغرب أن أى استنتاج آخر لأى مناقشة تكتسب صبغة سياسية وغير مسببة للاحترام التام للقانون ، لا يمكن أن يأتى مخالفا لروح الأحكام التى وضعتها محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . . . ولذا فلم يتبقى للمغرب سوى أن يأخذ من الأحكام الصادرة العبرة التى يفرضها الواقع .

ولقد عقدت الجماعة الصحراوية اجتماعا استثنائيا بمدينة العيون يوم الخميس ٢٦/٢/١٩٧٦ بموجب اتفاق مدريد المبرم بين المغرب وموريتانيا

(٢) راجع البيان الذى أصدره سفارة المملكة المغربية بالهاهرة بعنوان « ماذا يعنى رأى محكمة العدل الدولية بلاهاى » الصادر فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ فى موضوع الصحراء المغربية ص ٢ - ٥ .

وأسبانيا بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ وذلك بحضور ممثلي الدول الثلاث ، وبعد بحث الوضع من الصحراء المسترجعة صادقت الجماعة الصحراوية بالاجماع على الاتفاق الثلاثي الذي يضع حدا نهائيا للوجود الأسباني في الصحراء « المسترجعة » بعد ٩١ عاما على استعمارها ، ووجهت الجماعة الصحراوية بعد مصادقتها هذه برقية الى كل من ملك المغرب والرئيس الموريتاني مختار ولد دادة والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا والى باقى المنظمات الدولية .

والمغرب يعتبر هذا الحدث بالغ الأهمية حيث يضع حدا نهائيا للاستعمار الأسباني باقليم الصحراوي تمشيا مع الرغبة التي أبدتها والنضال الذي قام به لتحرير بقية أجزائه واستكمال وحدته الترابية ، وبمصادقة الجمعية الصحراوية على انتهاء الادارة الأسبانية في الصحراء وانضمام هذا الاقليم الى بلديه الأصليين المغرب وموريتانيا ، طوى ملف الصحراء نهائيا فالقرار الذي اتخذته الجماعة الصحراوية مطابقا تمام المطابقة لنص الاتفاق الثلاثي بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، وللمبادئ التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار وللقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لهذه المنظمة ومجلس الأمن .

ولا بد هنا من التذكير بمطالبة المغرب بالصحراء واستكمال وحدته الترابية منذ حصل على الاستقلال سنة ١٩٥٦ حيث لم يترك المغرب سبيلا من سبل الحوار ولا وسيلة من الناحية الدولية الا اتخذها لاقناع الحكومة الأسبانية في التنازل عن صحرائه ، ولما أبانت حكومة مدريد عن نيتها في تنظيم استفتاء منفرد في الصحراء ، قررت المغرب رفع النزاع الى محكمة العدل الدولية ، وصادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه المناقشة . وبعد صدور قرار المحكمة بالاعتراف بالارتباطات القانونية بين المغرب والصحراء ، قرر المغرب أخذ حقه بيده ، فكانت المسيرة الخضراء التي أظهرت عزم المغرب على استكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية ، وانهقد مجلس الأمن غداة تقرير المسيرة الخضراء وأثناءها أصدر ملتصقا يقضى بإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية استنادا الى الفصل ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وهكذا أبرم اتفاق مدريد يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، فتعهدت أسبانيا بوضع حد للمسؤولية والسلطة التي تتولاها في اقليم الصحراء بوصفها الدولة المنصرف ، وحصل الاتفاق باقامة ادارة مؤقتة في الاقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبتعاون مع الجماعة الصحراوية . وتسليم هذه الادارة المسؤوليات والسلطات على أن ينتهي الوجود الأسباني

فى الاقليم قبل ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، كما نص الفصل الثالث من الاتفاق على احترام رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية .

وعند بحث قضية الصحراء المغربية فى منظمة الأمم المتحدة خلال دورتها الثلاثين صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مصادقة اللجنة الرابعة المختصة بتصفية الاستعمار على ملتزم ينص على تزكية الاتفاق الثلاثي المبرم بمدير يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين الحكومة الأسبانية والموريتانية والمغربية الذى سلم نصه الى الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة يوم ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ . وللتذكير بنص الاتفاق على احترام رأى سكان الصحراء من خلال الجماعة وهذا ما تم بالفعل يوم ٢٦ فبراير ١٩٧٦ فى العيون حيث صادقت الجماعة الصحراوية على الاتفاق الثلاثي الذى انتهى بموجبه الوجود الأسباني فى الصحراء المسترجعة » ، وبذلك تكون هذه القضية قد وجدت حلها الطبيعي انسجاما مع المعطيات التاريخية لهذا الاقليم ، ووفقا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة شكلا وروحا فى تصفية الاستعمار .

ويرى الغرب أن موقفه من هذه القضية لا غبار عليه ، وانه اذا كان لا يقبل أدنى مساومة فى استرجاع أرضه بوحدة الترابية ، فهو يستعد للاسهام فى تخفيف حدة التوتر ، ايمانا منه بالمحافظة على صيانة الأمن فى المنطقة . والمغرب يؤكد عدم سعيه وعدم رغبته فى مواجهة عسكرية مع أى كان ، غير أن الغرب يصمم على الدفاع عن وحدته الوطنية اذا تعرضت لأى اعتداء .

وتجدر الإشارة أيضا بهذا الخصوص الى أن المغرب قد استند فى تقرير ذرائعه بعد البرقية التى وجهها السيد / خطرى ولد سعيد الحجاني رئيس الجماعة الصحراوية الى السيد/محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بمناسبة مصادقة جماعة الاقليم الصحراوى على تصفية بهذه الخصوص أن « جماعة اقليم الصحراء المجتفة يوم الخميس ٢٦ فبراير ١٩٧٦ بالعيون فى جلسة استثنائية تنفيذا للمادة الثالثة من اتفاقية مدريد المبرمة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب ، قد صادقت باجماع الأعضاء الحاضرين على نصفية الاستعمار بهذا الاقليم وعودته الى كل من المغرب وموريتانيا اعتبارا للواقع التاريخي ، واعتمادا على الصلات الوثيقة التى ربطت عبر العصور أبناء الصحراء من البلدين المذكورين وأن الجماعة الصحراوية اذ تعبر عن ارتياحها وعن تأييدها المطلق لعودة الأمور الى مجراها الطبيعي والتاريخي ورجوع الأرض الى أهلها وذويها ، فانها تعبر فى الحقيقة

- ٣٦٩ -

عن رأى جميع الفئات الصحراوية وكافة القبائل التى هى الممتلة الحقيقية والشرعية لها » .

وكان التصريح المشترك بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا بشأن الصحراء قد صدر فى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ وقد نص التقرير على اتفاق الوفود الثلاثة على المبادئ الآتية :

أولا : تؤكد أسبانيا قرارها - الذى أعلنته مرارا فى الأمم المتحدة - بنصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التى تتولاها فى هذا الاقليم بوصفها الدولة المتصرفة .

ثانيا : طبقا للقرار المذكور ، ووفقا للمفاوضات التى أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين المعنيين ، تشرع أسبانيا فورا فى اقامة ادارة مؤقتة فى الاقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وبالتعاون مع - الجماعة - وتسلم لهذه الادارة المسؤوليات والسلطات التى تشير اليها الفقرة السابقة ، وبصد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين باقتراح من المغرب وموريتانيا وذلك ليعاونا الحاكم العام للاقليم فى مهامه ، وينهى الوجود الأسباني فى الاقليم فعليا ونهائيا قبل يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٦ .

ثالثا : يحترم رأى سكان الصحراء ، المعبر عنه من خلال « الجماعة » .

رابعا : تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التى جرت وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

خامسا : أن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بأنها قد توصلت الى النتائج المذكورة مدفوعة بروح من التفاهم والأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذلك كأحسن مساهمة منها فى حفظ السلام والأمن الدوليين .

سادسا : تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ فى نفس اليوم الذى ينشر فيها بالجريدة الرسمية للدولة « قانون تصفية الاستعمار فى الصحراء » الذى يأذن للحكومة الأسبانية فى أن تضع موضع التنفيذ الالتزامات التى تتضمنها هذه الوثيقة .

٤ - المؤثرات الجديدة عقب صدور التصريح المشترك :

بذل المغرب جهودا اعلامية ضخمة لتأييد حقه في الصحراء عقب صدور التصريح المشترك في ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ وذلك من خلال الرسائل التي بعث بها الملك الحسن الثاني الى الملوك والرؤساء العرب .

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أكدت على حق المغرب في الصحراء وذلك من خلال الرسالة التي بعث ياسر عرفات الى الملك الحسن الثاني في ١١ نوفمبر ١٩٧٥ وجاء فيها ٠٠٠ أن الثورة الفلسطينية تعتبر أن تحرير الصحراء المغربية لا يقل أهمية عن تحرير فلسطين ، كما أنها تتابع باهتمام المسيرة الخضراء متلما تتابع مسيرة أى فصيلة فدائية داخل فلسطين المحتلة . . وأن الصحراء المغربية وقضية تحريرها من برائن الاستعمار الأسباني كانت ولا تزال تمثل هاجسا من هواجسنا .

وفي رده على رسالة الرئيس القذافي بشأن الصحراء قال الملك الحسن الثاني في رسالته بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٦ : « أنه حينما صرح فخامة الأخ سنة ١٩٧٢ أنه مستعد للجهاد في سبيل تحرير الصحراء لم نرد عليه - أى الملك - لسببين : أولهما أنه لا يرد على مبادرة عربى لاعانة أخ عربى له على التحرر انطلاقا من المنل العربى القائل : وهل أنا الا من غزيه . وثانيهما : فخامة الأخ أضفى على تطوعه لتحرير الصحراء صلة الانتماء مشيرا الى انتسابه الى الصحراويين قبل استقرار أجداده بليبيا اشد حقيقة » ، - ورد الملك قائلا : « ويمكننى أنؤكد لكم أنه لم تكن هناك أية حرب تحريريه مطلقا . لأن المحارب والمحارب كانا متواطئين على الاسلام والعروبة . ولأن البوليساريو ليس الا وليد أسبانيا وبالأخص الجناح الشيوعى أو التقدمى من الادارة والجيش الأسبانيين ولا أدل على هذا من أن البوليساريو لم يعلنوا ولو مرة واحدة عن اسم شهيد أو بطل على معركة من المعارك . . بل لدينا ححيح ووثائق تدل دلالة قاطعة على أن الصحراء كانت تهيأ لتصبح منطلقا شيوعيا لحركة ثورية من لون البوليساريو . . كما حدث فى البرتغال » .

وأضاف الملك قائلا للرئيس القذافي : « وأسار فخامة الرئيس الى أن الوضع خطير فى الصحراء . وأنا أشاطركم هذا الرأى ، وأزيد عليه أن الوضع خطير فى كل هذه المنطقة الغربية من أرض العروبة والاسلام ، ولكن خطورته ليست ناتجة عن ضم قسرى للصحراء . لأن أهل الصحراء عبروا أفرادا وجماعات بواسطة جماعتهم التمثيلية ومنظماتهم السياسية عن رغبتهم فى الانضمام الى المغرب وموريتانيا . . ولكن الخطورة ناتجة عن تدخل الجزائر

التي بعد ما أعلنت في السابق مرارا وتكرارا أنه لا مطامع ترابية لها في الصحراء أنها تبارك كل اتفاق بشأنها بين المغرب وموريتانيا ٠٠٠ نراها الآن تعبى كل قواها ومواردها ضد المغرب وموريتانيا للحيلولة دون استكمال وحدتها الترابية متناسية حقوق الجوار متجاوزة حدود المجاملة واللياقة » .

وفي رسالته الى الرئيس هواري بومدين في ١٥ فبراير ١٩٧٦ قال الملك الحسن الثاني : « لقد سبق لفخامتكم أن أنبأتموني رسميا ثلاث مرات خلال صيف سنة ١٩٧٥ بقولكم الذي أعده عليكم بالحرف الواحد » قولوا ملك المغرب ، ثم قولوا له بالتأكيد ، أنه مهما كانت خلافاتنا حول مشكلة الصحراء ، وكيفما كانت نهاية النزاع بينه وبين أسبانيا ، فاني أتعهد له بأنه سوف لا يرى أبدا جنديا جزائريا أو عتادا عسكريا جزائريا فوق تراب الصحراء لمحاربة الشقيق المغربي » . وأضاف الملك قائلا : « الا أنه حدث ما يدعو حقا الى الدهشة والاستغراب ، ذلك « يا سيادة الرئيس أن القوات المسلحة الملكية ، وجدت نفسها يوم تاسع وعشرين يناير ١٩٧٦ في مواجهة الجيش الوطنى الشعبى فى أمجالا التى هى جزء لا يتجزأ من الصحراء ، وسال الدم بين الشعبين لأنكم لم توفوا بعهدكم ، وها أنتم ترون أيضا بالأمس القريب أن الحامية المغربية التى بقيت فى عين المكان بأمجالا قد أخذت غدرا من لون وحدات من الجيش الوطنى الشعبى الجزائرى ٠٠٠ وهكذا ففى مرتين اثنتين خلال مدة تقل عن عشرة أيام ناقضت أفعالكم يا سيادة الرئيس تعهداتكم ، فمن أجل شرف بلادكم وشعبكم ، اللذين تطبعهما كثير من النعوت التاريخية ، أناشدكم أن تجنبوا المغرب والجزائر مأساة أخرى ٠٠٠ » .

وفى خطابه بمناسبة عيد الشباب عرض الملك الحسن الثانى عرضا تاريخيا معاصرا لتطور مشكلة الصحراء «المغربية» قائلا : « نعلم أننا غواة الاستقلال كنا قد وقعنا على وثيقة مع الحكومة الأسبانية يوم ١٢ ابريل ١٩٥٦ تضمن للمغرب أولا استقلاله ووحدته الترابية ، ٠٠٠ واستمرت بعد ذلك المداوولات والمشاورات والمناقشات الى حد أننا حينما احتفلنا بالسنة العاشرة لاستقلال المغرب يوم ٢ مارس فى مدينة فاس استقبلنا وزيرا أسبانيا جاء يمثل حكومته وقلنا له بالحرف الواحد : أننا نطالبكم بارجاع الأرض المقتسبة والصحراء التى تديرونها ٠٠٠ واذا لم ترد أسبانيا إلينا حقنا فسنطالبها بذلك أمام هيئة الأمم المتحدة » . وفيما يتعلق بمفهوم حق تقرير المصير للصحراء لدى المغرب قال الملك : « ٠٠٠ وكان حق تقرير بالنسبة إلينا هو فى الحقيقة طرح السؤال بكيفية واضحة ، هل تريدون البقاء مع الدولة التى تحتلكم أم هل تريدون الرجوع الى حظيرة الوطن ؟ وأضاف الملك قائلا :

« ٠٠٠ » وطالبنا بأن يجرى الاستفتاء على هذا الأساس ، وفي مطار هذا السؤال المحدود بعثمان من هيئة الأمم المتحدة ومن مجموعة دولية ٠٠٠ « واستعرض الملك نتائج زيارته لأسبانيا سنة ١٩٧٠ بشأن مشكلة الصحراء قائلا :

« وعندما سافرنا الى أسبانيا سنة ١٩٧٠ ودارت بيننا وبين الجنرال فرانكو محادثة خاصة ، كان عرضنا لهذه المشكلة أعمق ، وكان موقفنا أكثر مرونة ، وسياستي ليس فيها ما يخفى ، لأنها واضحة كالشمس في وسط النهار ، واذ ذاك طرحنا على الحكومة الأسبانية الاختيارات التالية ، أننا نعلم الموقع الاستراتيجي لمدينة العيون ومدينة سيسنبروس بالنسبة لجزر الكناري ، واننا نعلم نعلم انكم تولون هذه الجزر أهمية بالغة من الناحية العسكرية ونحن مستعدون اذ أنتم أرجعتم للمغرب سيادته على ترابه ، لأن نضع رهن اسارتكم قواعد عسكرية لمدة ما ، « ٠٠٠ وأنه اذا كانت خبرات الصحراء سواء التي على الأرض أو التي في قاع البحار تهكم كذلك ، فان المغرب على استعداد ليقوم معكم اتفاقية ويشترك معكم في استخراج وتسويق كل ما من شأنه أن يستخرج ويسوق ٠٠٠ « وأضاف الملك قائلا : « ٠٠٠ اني أنرك وصيته لكل مغربي أنه لا يمكن أن يعقل أن يتم تنصيب دولة مزيفة لا حقيقة لها - مشيرا بذلك الى الدولة المستقبلية في الصحراء - في جنوب ترابنا لأنه من الناحية الاستراتيجية ، ومن الناحية الهيدروولوجية ومن ناحية المنافذ على البحر ٠٠ وعلى المحيط الأطلسي ، لا يعقل مثل هذا لأنه سيشكل خطرا مستمرا على سلامة البلاد وعلى حرمة البلاد وعلينا وعلى أولادنا وعلى أحفادنا والأجيال القادمة ، فهذه ليست مسألة عاطفية فحسب ، بل مسألة حيوية لكل مغربي ، مدنيا كان أو عسكريا ، موظفا أو رجل أعمال أو عاملا ٠٠٠ » .

وأضاف الملك محذرا الصحراويين قائلا : « انني أحذر الجميع أن المغاربة يقفون وقفة رجل واحد في هذه القضية مهما كانت مشاربهم السياسية ومستواهم الاجتماعي ٠٠ وهنا أتوجه الى رعايانا في الصحراء وأقول لهم حذارى ثم حذارى من أن يؤدي بكم الغرور والغرور وتركبوا خطة تندمون عليها في المستقبل ٠ واننا نعرف حيل الاستعمار وحاربناه منذ زمن ، وسيأتي يوم يكون فيه أعضاء الجماعة الصحراوية الذين هم أسر محترمة نحترمهم ، وسيأتي يوم يصحون من نومهم ويجدون أسماءهم ٠٠ تلك الأسماء المعروفة بعروبيتها ووطنيتها وغيرها على الاسلام ٠٠ سيجدون هذه الأسماء تحت وثائق ليست في مستوى وطنية الصحراويين ولا عروبتهن ،

فلنجعل اذن من هذه السنة سنة تجنيد من الداخل والخارج لنسترجع أراضيها . . . »

٥ - السمات الرئيسية لوجهة النظر المغربية ١٩٥٥ - ١٩٧٤ :

وفى اطار الجهود المغربية بشأن حق المغرب على الصحراء أصدرت وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية المذكرات العديدة فى موضع الصحراء « المغربية » ، وتعرضت هذه المذكرات الى التطور التاريخى المعاصر الذى كان من أبرز سماته طبقا لوجهة النظر المغربية ما يلى :

أولا : لم يفتقر المغرب منذ سنة ١٩٥٥ - تاريخ اعلان الاستقلال - عن سيادتها اعتبارا لأوضاع قانونية مختلفة ، فكان منها ما احتل واعتبر مناطق سيادة (وهو الحال بالنسبة للمدينتين سبتة ومليلية) وكان منها ما سمي بمناطق حماية ، ثم محاولات أسبانيا عدم تسليم منطقتى الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وأن أسبانيا بمحاولاتها - اقامة دولة فى الصحراء - تريد بهذا العمل ابقاء سيطرتها المستمرة على جزء من التراب المغربى ، وأن الاحتلال الأسباني لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طوال قرون متعاقبة ، وفيما يتعلق بالصحراء بوجه خاص ، قامت كل من فرنسا وأسبانيا فى أوائل القرن الحالى - وأكتوبر ١٩٥٤ - باعلان تصريح مشترك بينهما المطالبة باستعادة وحدة ترابه واسترجاع جميع أجزائه التى ظلت خارجة عن أعقبه ابرام اتفاقية سرية حددا فيها - وفى غيبة عن المغرب - مناطق نفوذها عن طريق تقسيم التراب المغربى الذى كان دائما خاضعا لسلطة ملك المغرب وقد قام سكان تلك الأقاليم « المغربية » الذين كانوا دائما متعلقين بملكهم ، هذا التغلغل الاستعماري .

ثانيا : أن الساقية الحمراء ووادي الذهب كانا الى غاية احتلالهما يشكلان جزءا من مجموعة صحراوية ، كانت بكاملها تكون جزءا لا يتجزأ من التراب المغربى . وكانت العلاقات بين هذه المجموعة وبين سهول سوس ومراكش وثيقة العرى وتشمل جميع ميادين الحياة العامة . وفى الميدان السياسى فان عددا من الأسر المغربية انحدرت مباشرة من الصحراء المغربية ، وعلى الاخص دولة المرابطين التى تنتمى الى قبيلة صنهاجة الصحراوية الشهيرة ، ومن أحضان هذه القبائل ، كان ملوك مراكش ونهاس يعينون رجالا ليشغلوا بها مناصب ادارية وقضائية وسياسية ، وأن الملوك العلويين تدخلوا عدة مرات لحماية السكان الصحراويين من التغلغل الأسباني بوادي الذهب والساقية الحمراء ، ولم يشغل الكفاح ضد التغلغل الأجنبي السلطان

مولاي عبد العزيز ، شقيق جد جلالة الحسن الثاني ، عن القيام بعمل اقتصادي واجتماعي هام في هذه الناحية من مملكته ، فقد شيد بالساقية الحمراء « مدينة سحارة » (٣)، التي لم تكن لغاية نهاية القرن التاسع عشر سوى محطة ماء فجعل منها بنفسه وبواسطة واليه على الصحراء المغربية - حاضرة مهمته ، وكانت المواد التي استعملت في بنائها من خشب ورخام ، تنقل بحرا من طنجة والصويرة الى الساحل الصحراوي ، ثم توجه من هناك الى مدينة « سمارة » على ظهور الجمال .

ثالثا : أن الحقيقة التاريخية - من وجهة النظر المغربية - التي تجعل من وادي الذهب والساقية الحمراء جزءا لا يتجزأ من المغرب ، كانت معروفة من قبل الدول الأوروبية نفسها ، وهي التي كانت تستشهد بها كلما رأت في ذلك مصلحة لها معاهدة الجزيرة الخضراء المبرمة سنة ١٩٠٦ ، والتي تعلن المبادئ الثلاثة الآتية التي تنص على : الحياد واستقلال جلالة السلطان ، ووحدة ولاياته ، والحرية الاقتصادية بها دون هدف وعندما أبرمت الاتفاقية الفرنسية الأسبانية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ التي بموجبها بسطت أسبانيا نفوذها من التراب المغربي كانت أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب تحكم باسم الخليفة السلطاني المقيم في تطوان .

وفي ٧ ابريل سنة ١٩٥٦ ، تم التوقيع على التصريح المشترك الأسباني المغربي ، الذي جاء فيه أن الحكومة الأسبانية وصاحب الجلالة محمد الخامس ، سلطان المغرب ، رغبة منهما في أن يعامل كل منهما الآخر ، معاملة ودية ، على أساس المعاملة بالمثل ، وفي تقوية أواصر صداقتهما العريقة ، وتدعيم السلام بينهما ، فقد قررا نشر التصريح الآتي :

(٣) وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أن وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية قد أصدرت في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ بآنا يحوى نبذة عن مدينة السحارة وقد دخلها القوات المسلحة الملكية . وان هذه المدينة تعتبر إحدى المعالم الرئيسية للحضارة المغربية في الصحراء عندما عهد سلطان المغرب المولى عبد العزيز الى ممثله في الاقليم الصحراوي الشيخ ماء العينين بنائها لتكون مركزا شاملي ثقافي وفكري وقد أقيم في المدينة المذكورة معهدا للدروس الدينية والبحوث العلمية وعندما احتلت فرنسا المدينة في سنة ١٩١٣ أشعلت فيها النيران مما أدى الى اهلاك المعالم العمرانية للمدينة ، وعندما دخلها القوات الأسبانية سنة ١٩٣١ لم يبق من المدينة ، سوى الأنقاض . ولدى دخول القوات المسلحة الملكية المدينة سنة ١٩٧٥ ، فقد ذكر بان مغربي يقبذ تطلع المدينة لاستعادتها مجددا العمراني والحضاري بهد أن استرجعت هويتها المغربية ولكن تقوم من جديد بدورها في الاشعاع الثقافي والفكري كما كانت من قبل ، وتقع مدينة سحارة على بعد ٢٣٠ كيلو مترا من مدينة العيون ، وتمتد أيضا في الساقية الحمراء .

- ٣٧٥ -

١ - أن الحكومة الأسبانية وجمالة محمد الخامس سلطان المغرب ، اعتبارا لكون النظام الذى هيمى على المغرب منذ سنة ١٩١٢ لم يعد ملائما للواقع الراهن ، يعلنان أن الاتفاقية الموقعة فى مدريد بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ لا يمكن أن تضبط مستقبل العلاقات الأسبانية المغربية .

٢ - ولهذا فان الحكومة الأسبانية تعترف باستقلال المغرب الذى أعلنه جمالة السلطان محمد الخامس ، وبسيادته التامة ، مع جميع مقومات هذه السيادة ، بما فى ذلك حق المغرب فى أن تكون له دبلوماسية خاصة وجيشه الخاص ، وتؤكد عزمها على احترام الوحدة الترابية للإمبراطورية التى تضمنها معاهدات دولية ، وتعهد باتخاذ جميع التدابير الضرورية لجعلها نافذة المفعول .

رابعا : وهكذا كانت الحكومة الأسبانية فى ٧ ابريل ١٩٥٦ ، تنفيذ لما سبق ذكره ، قد اعترفت باستقلال المغرب ووحدة ترابه ، وأرجعت اليه بالفعل المنطقة التى كانت تحتلها فى شمال البلاد ، باستثناء سبتة ومليلية ، وفى سنة ١٩٥٨ قامت بتسليم طرفاية الواقعة فى الجنوب ، كما قامت فى سنة ١٩٦٩ بتسليم ايفنى الواقعة فى الجنوب كذلك . أن طرفاية وايفنى ، وكلاهما كانا يخضعان لنفس النظام الذى تخضع له الآن الساقية الحمراء ووادي الذهب اللذان ترفض أسبانيا - حتى ذلك الوقت - ارجاعهما للمغرب . وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء بوجه خاص ، فان المغرب وجد نفسه مضطرا لفحص القضية على الأمم المتحدة ، وقد وافقت لجنة تصفية الاستعمار فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ على أول قرار تصدره فى شأن الصحراء وايفنى ، وأعربت عن أسفها للتأخير الذى تقوم به الدولة الحاكمة فى تحرير تلك الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية .

وفى ديسمبر ١٩٦٥ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة - الحكومة الأسبانية الدخول فى مفاوضات لعلاج مشكلة السيادة على الاقليم الصحراوى .

خامسا : أمام رفض أسبانيا تنفيذ هذه القرارات ، فقد وافقت الحكومة المغربية على الاقتراح الأسباني القاضى بتطبيق مبدأ تقرير المصير ، لكن بشرط أن يكون هذا الاجراء خاضعا للضمانات الآتية :

١ - انسحاب جميع الجيوش الأسبانية من الساقية الحمراء ووادي الذهب .

- ٣٧٦ -

٢ - الابتقاء فقط على قوات بوليسية تراها هيئة الأمم المتحدة ضرورة للمحافظة على الأمن العام .

٣ - انسحاب الادارة الأسبانية .

٤ - عودة اللاجئين والمنفيين المنحدرين من المنطقتين المذكورتين ، وعلى أن تتم استشارة السكان في ظروف تحددها الأمم المتحدة .

غير أن أسبانيا قد رفضت في ديسمبر ١٩٦٦ القرار الذي طلب منها السماح للسكان بمباشرة حقهم في تقرير المصير بكامل الحرية ، والموافقة على أن تقوم بعثة للأمم المتحدة بالتوجه للمنطقة للمشاركة عمليا في تنظيم واجراء عملية الاستفتاء .

وفي سنة ١٩٦٧ صوتت أسبانيا بالموافقة على قرار الجمعية العامة ، ولم يفت المغرب اذ ذاك أن يعبر عن ارتياحه للمسلك الجديد الذي أبدته أسبانيا ، وعن أمله في أن تكون المفاوضات التي أجريت بين الملك الحسن والجنرال فرانكو في شأن تسليم ايفنى - فاتحة لتسوية جميع القضايا المتعلقة بتصفية الاستعمار وأثناء انعقاد دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٩ عبر المغرب عن خيبة أمله وتحفظه الشديد أمام التدابير العسكرية والسياسية والاقتصادية التي اتخذتها السلطات الأسبانية من أجل تعزيز سيطرتها على أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب التي ما زالت محتلة من طرف أسبانيا .

سادسا : خلال الدورة الثامنة والعشرين (لسنة ١٩٧٣) لم يفت الحكومة الأسبانية أن تضيف دعاية كبيرة على جواب رئيس الدولة الأسبانية على نداء موجه اليه من « الجمعية الصحراوية » - المزعومة بمناسبة انعقاد الدورة المذكورة ، وهو النداء الذي عبر المغرب عن معارضته له ، واذ ذاك قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى بالمصادقة على قرار يذكر بتوصياتها السالفة . ولم تشارك أسبانيا في التصويت على هذا القرار بدعوى أنه غير ملزم ، وأنه يشتمل على بنود مكررة عديمة الجدوى ، معلنة أنها ستمضى قدما في تنفيذ سياستها في الصحراء .

سابعا : أن المغرب منذ نال استقلاله سنة ١٩٥٦ لم يأل جهدا للوصول الى تسوية مع أسبانيا تأخذ بمبدأ التفاوض المباشر ، لكن سرعان ما لاحظ أن السياسة التي ينفجها الطرف الأسباني تمس شديد المساس بوحدة كيانه الترابي ، ولقد رفض المغرب سياسة الأمر الواقع ، وقام باتخاذ الخطوات

لدى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية والأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي ٠٠٠ وقد اختارت أسبانيا موقفا سيئا كان من نتائجه زيادة استفحال الوضع بالساقية الحمراء ووادي الذهب واستمرت في تعزيز وجودها العسكري هناك وتعريض السكان للقمع والضغط الاستعماري ، مما أدى بهم الى الهجرة والنزوح عن أراضيهم ٠٠٠ وازاء ذلك فقد وجه الملك الحسن في ٤ يوليو ١٩٧٤ خطابا الى رئيس الدولة الأسبانية يذكره فيه بأن أى عمل انفرادي تقوم به أسبانيا في الاقليم الخاضع لنفوذها لابد وأن يضطر المغرب الى العمل على صيانة حقوقه المشروعة(٤) .

ثامنا : أن أى ملاحظ لا يمكن أن ينكر أن المغرب على المستوى الحكومي ومستوى الأحزاب الوطنية قد حرص عندما طرحت مشكلة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسباني على التوفيق بين مصلحته الخاصة وبين مصلحة الدول المجاورة (الجزائر وموريتانيا) ومصلحة سكان المنطقة ، بما فيهم سكان الصحراء ، في حين أن حكام الجزائر لم يهتموا الا بسمعة النظام ونفوذه في أفريقيا والعالم الثالث ٠٠٠ وهنا تكمن النقطة الجوهرية وطبقا لوجهة النظر المغربية - التي تميز موقف المغرب عن موقف الجزائر ، فالمغرب ورغم الاستفزازات الجزائرية لا يتبنى خطأ سياسيا مبنيا على اعتبار الدولة الجزائرية دولة أجنبية عدوة كما لو كانت غير عربية ، في حين أن الجزائر تطالب المحافل الدولية منذ ١٩٧٤ أن تعتبر المغرب دولة متمردة على القانون ووضعها موضع افريقيا الجنوبية واسرائيل .

ثاسعا : أن موقف الجزائر من المغرب وموريتانيا هو ضربة في الصميم للفكرة العربية وهذا هو السر في مساندة الأحزاب اليسارية المناوئة لكل تكتل عربي للحكومة الجزائرية ، وأن أى مواطن عربي لا يتصور أن تهتم أوروبا الغربية فعلا بمستقبل سكان الصحراء ما دامت مصالحها محفوظة في كل الأحوال ، وانها تربع من الجزائر العدم أكثر مما تربع مع المغرب وموريتانيا والسبب اذن سياسى استراتيجى ، فالحزب الشيوعى الفرنسى

(٤) راجع في تفصيل ذلك : عبد الله العردى حقوق المغرب الشرعة في صحرائه المسترجعة وذلك في البيان الذى أصدره وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية « قسم الصحافة والأباء » ١٠ س ٠ س في ١٨ ماو ١٩٧٧ - الرباط .

يساند النظام الجزائري في مواقفه لأنه وارث السياسة الديجولية التي كانت تهدف الى ربط الجزائر بفرنسا في اطار جديد وابعادها عن كل اتجاه عربى واستعمالها كصلة بين فرنسا والعالم الثالث لتسترجع فرنسا بعض نفوذها على المسرح الدولى .

أما بالنسبة للتقارب الليبي الجزائري فان وجهة النظر المغربية ترى أن هذا التحالف مرحلى ودعائى لانجاح المخطط الجزائري الذى يرمى الى احتكار طرق المواصلات مع افريقيا الغربية ، واذا تحقق ذلك فان دول المغرب الكبير ستتخذ كلها اتجاهات بعيدة عن اتجاهات المشرق العربى وربما أثر هذا التغيير فى ليبيا نفسها .

وأن كل العناصر مقتنعة فى المغرب أن السياسة المتبعة فى قضية تحرير الصحراء كانت فى صالح الجميع ، فى حين مصلحة الشعب الجزائرى غير واضحة فى موقف حكام الجزائر ، وتدعى الجزائر أن المسألة مسألة شعب يدافع عن حقه فى تقرير مصيره فى مواجهة عنيفة ضد جيش أجنبى محتل لأرض غير أرضه . وأنه لتمكين المواطن العربى من معرفة هذا الرأى أو ذاك على الواقع ، فقد لخص التقرير النقاط الجوهرية التى ينبى عليها الموقف المغربى والتى تبرز - من وجهة النظر المغربية - التسلسل المنطقى المستمد من التاريخ والجغرافيا والسياسة وراء سلوك المغاربة ، حكومة وأحزابا ، أما قضية الصحراء .

(أ) خصوصية الاستعمار فى المغرب :

حيث لم يرث الاستعمار الأوروبى السيادة على المغرب من دولة سابقة (مثل الأتراك فى الجزائر) ، أو من رؤساء القبائل (عموم افريقيا ، ولم تخلق من العدم (أستراليا) ، وإنما استمرت السيادة المغربية رغم تفويض الادارة لدولة أو مجموعة دول أوروبية - وأكد على هذا التمييز بين السيادة الواحدة والادارة المفوضة الى عناصر مختلفة عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء وما تلاه من

(٥) يشير البنان بذلك الى بوحه اللوم لاسرار المصطفى وحاصلة الى الاسناد لطفى الحولى الذى كان قد وقع نداء يتضمن مع الجزائر فى حرب تحرير الشعب الصحراوى ، ويشير البنان ايضا الى أن لطفى الحولى لدى خروجه من السجن عام ١٩٦٠ كان يكسب مقالات فى الاهرام عن الجزائر والمغرب وكان مقاضيه مخطئه . راجع : بنان وزاره الدولة المكلفة بالشئون الخارجية مرجع سابق .

اتفاقيات ثنائية • كان الفرنسيون يديرون شئون الدار البيضاء والأسبانيون طرفاية والبلجيكيون وسواهم طنجة ، لكن الجميع كانوا يعترفون بسيادة واحدة : السيادة المغربية الممثلة في « حقوق السلطان » •

(ب) خصوصية الدولة المغربية :

ليست الدولة المغربية دولة « استعمارية » نشأت في حدود خططها المستعمرون وأورنوها لقادة البلاد الجدد بعد الاستقلال • بل هي - من وجهة النظر المغربية - دولة تاريخية ، تكونت عبر قرون ، وبخاصة بعد القرن السادس عشر • وتبلور الوعي الوطني المغربي أثناء صراع مرير ضد الأسبان شمالا وضد الأتراك العثمانيين في الشرق للمحافظة على حدود معروفة لدى السلطة والشعب على السواء وكان الشعور بضرورة حماية حدود معروفة لا يقل رسوخا عن الوعي بالمحافظة على استقلال البلاد •

(ج) خصوصية تصفية الاستعمار في المغرب :

كانت الحماية تفويضا مؤقتا ومحدودا للسلطة الادارية ، انتهت بالغاء عقد التفويض واسترجاع السلطان لكل سلطة ، وترى وجهة النظر المغربية أنه في عام ١٩٥٦ لم تخلق دولة جديدة ، ولم تنشأ سيادة جديدة ولم يبرم ميثاق اجتماعي جديد ، لذلك لم يلجأ الى استفتاء وانما حصل تفاوض دبلوماسي بين رئيس الدولة المحمية والدول الحامية ، استرجعت الدولة المغربية - التي لم تختف أبدا - تدريجيا المناطق التي كانت تديرها تلك الدول الحامية ، استرجع القسم الأكبر من يد فرنسا ثم المنطقة الشمالية من أسبانيا ثم منطقة طنجة من الادارة الدولية ثم طرفاية وسیدی يفنى جنوبا من أسبانيا ، وتم ذلك بالتفاوض التناثي دفعا لعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي يضمن وحدة التراث المغربي •

(د) المبادئ التي سار عليها المغرب :

كان كل طلب لاحدى المناطق المحتلة يعتمد على مبدأ ضمان الوحدة الترابية وقد اعتبر المغرب ذلك بمثابة مبدأ أساسى لكل نظام دولي ولم يعارض أحد في ذلك • واعتبر المغرب أيضا أن هذه المبادئ ليست شاذة لانتهاء الاستعمار في منطقة معينة ، بل ان هذه المبادئ قد طبقت لضم المستعمرات الفرنسية والبرتغالية الى الجمهورية الهندية واريان الغربية الى أندونيسيا والتبت الى الصين ، وعلى أساسها أيضا طالبت الصين بتايوان وأسبانيا بجبل طارق •

- ٣٨٠ -

وعلى ذلك يعتبر المغرب أن من حقه المطالبة بإنهاء الوضعية الاستعمارية في المناطق الصحراوية التي يعتبرها قسما من التراب الوطني استنادا الى مبدأ وحدة التراب الذي تضمنته كل المواثيق الدولية ، ومع كونه عضوا في منظمة الوحدة الافريقية ، فان من حق المغرب - طبقا لهذه الرؤية المغربية - أن يرفض فيما يخصه هو تطبيق المبدأين القائلين بضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وانهاء السلطة الاستعمارية عن طريق استفتاء شعبي كطريق وحيد لتحقيق حق تقرير المصير .

وفد رد المغرب على الحجج الفائلة بأنه يمكن لكل دولة التذرع بنفس الخصوصية الأمر الذي قد ينتهي بتغيير منظمة الوحدة الافريقية - أجاب المغرب بأن دعواه مدعومة بحجج تاريخية وقانونية لا تتوفر لأي دولة افريقية أخرى .

وفي هذا الاطار يرى المغرب الاعتماد على اعتبارين أساسيين : أن ادارة الحماية الفرنسية في المغرب لم ترسم أبدا صدورا دولية لا مع المقاطعات الجزائرية ولا مع أسبانيا ، وانما اعتبرت الخطوط الفاصلة بين الاختصاصات الادارية لهذا الفريق أو ذاك غير مطابقة لمقتضيات اتفاقية الجزيرة الخضراء ، وتنسأل وجهة النظر المغربية بهذا الخصوص عن كيفية المحافظة على حدودنا غير موجودة قانونيا ؟ أما الاعتبار الثاني فهو أن قانون الجنسية الذي أصدرته ادارة الحماية سنة ١٩٢١ ينص على أن الجنسية المغربية لا تفقد أبدا ، وتنسأل وجهة النظر المغربية بهذا الخصوص عن كيفية تنظيم استفتاء في مناطق تعتبر مغربية ؟

رؤيا مغربية للخلاف المغربى الجزائرى

١ - المفهوم المغربى لوحدة التراب الوطنى :

مرة أخرى نجد أن الرؤية المغربية تركز على الحق التاريخى والقانونى تجاه ما أثارته الجزائر بشأن مشكلة الصحراء ، ويعتبر المغرب أن أسبانيا التى شاركت مع الدول الأوروبية فى مؤتمر الجزيرة الخضراء ، تعرف تماما وضعية المغرب الخاصة ، وأن أسبانيا لم تناقش أبدا شرعية المطالب المغربية ، لكنها زعمت أن الصحراء الموجودة جنوب خط العرض ٤ - ٢٧ درجة ، لا توجد داخل التراب المغربى المعنى فى الاتفاقات الدولية ، وبالتالى فإنه يجب اتباع المبادئ الافريقية لتصفية الاستعمار فيها .

وتركز الرؤية المغربية على أن هذه المبادئ الافريقية هى التى وحدت فيها الجزائر منفذا للدخول فى حلبة الصراع وتعضيد الموقف الأسباني ، وأن الدافع لذلك الموقف واضح ، فإذا كانت المنطقة لا تخضع للسيادة المغربية المضمونة فى المواثيق الدولية فإن الكلام فى مستقبلها يظل محصورا بين أسبانيا بصفتها الدولة المسئولة على ادارتها ، ولجنة تصفية الاستعمار الحريصة على مصلحة السكان ، ويرى المغرب أنه : بما أن الجزائر تملك نفوذا داخل اللجنة لأسباب تتعلق بتطور الأحداث فى العشر سنوات الأخيرة ، فإن رأيها - أى الجزائر - يصبح أكثر رجحانا من رأى المغرب ، خاصة إذا حرصت أنها تتدخل فقط باسم المبادئ ومصلحة السكان ، وهذا التصريح فى حد ذاته يعطى ثقلا يفتقده المغرب بسبب مطالبه الترابية . وتركز الرؤية المغربية هنا على إثبات ما تراه حقيقة تتلخص فى أن الموقف الجزائرى كان منذ البداية أكثر تصلبا وعداء للمغرب . وأن أسبانيا كانت تقول أنها تملك الحجج القانونية التى تثبت أن الصحراء لم تكن أبدا تابعة للدولة المغربية وأن فى هذا اعتراف ضمنى ، فلو كان الأمر بالعكس لتفاوضت أسبانيا فى شأن الصحراء مع المغرب كما فعلته من قبل فى شأن طرfaية وسيدي ايفنى ، غير أن الجزائر قد تصرفت داخل وخارج الأمم المتحدة وكأن الدعوى الأسبانية حقيقة لا تستلزم دعما شرعيا ، وعندما أثير التساؤل الجزائرى التالى : مادامت حقيقة أن سكان الصحراء مغاربة فلماذا لا تقبلون تنظيم الاستفتاء ؟

يرد المغرب على هذا بأنه جهل أو تجاهل لتطورات المشكلة وتسلسلها

حيث اذا استعيدت مراحل استكمال الوحدة الترابية المغربية من أولها ، فان الدولة المغربية غير مطالبة بتنظيم استفتاء الا اذا تبين أن المنطقة المتنازع عليها كانت خارجة عن سيادتها أو اذا دعتنا الضرورة للتخلي عن حقوقها ، أما عدا ذلك فيراه الغرب أن معه الحق في استرجاع كل ترابه تحت شعار وحدة التراب الوطني باعتباره حقا قانونيا تعاقديا قائما وليس حقا تاريخيا كما يتخيل البعض .

٢ - التدخل لدى محكمة العدل الدولية :

عند استشارة محكمة العدل الدولية في مشكلة الصحراء فقد تركز النزاع المغربى الأسباني في نقطة : هل كانت الصحراء تابعة للسيادة المغربية ، وبالتالي يجب أن يستردها المغرب بعد التفاوض مع أسبانيا ؟ - أم كانت الصحراء خارجة عن تلك السيادة ويحال الأمر كليا للأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في المنطقة ، وتنشئ سيادة جديدة ودولة جديدة . وعندما قبلت الأمم المتحدة في خريف ١٩٧٤ فكرة استشارة محكمة العدل ، اعترفت ضمينا أن الأمر مشكلة ، وأن القضية تحتل اما حلا افريقيا عن طريق الاستفتاء ، واما حلا مغربيا عن طريق التفاوض النثائي وتنال الدولة المستعمرة لصاحب السيادة السابق للاحتلال الأسباني وبات من الواضح - طبقا للرؤية المغربية - أنه اذا أعطت المحكمة الحق لأسبانيا وجب على المغرب أن يتخلى عن مطلبه وأن يشارك كباقي الدول القربية والبعيدة في تنظيم استفتاء يمكن السكان ، اما أن يقيموا دولة مستقلة ، واما أن يندمجوا في أى دولة مجاورة ، ولكن اذا جاء رأى المحكمة مواليا لموقف المغرب ، فانه يجب على الأمم المتحدة أن تطالب أسبانيا بالدخول في مفاوضات مع المغرب لتنتقل اليه السلطة ، كما فعلت من قبل في طرفاية وسيدي ايفنى وتخرج القضية تماما من اختصاصات اللجنة الرابعة .

وكانت الجزائر من بسين الدول التي قبلت اقتراح استشارة محكمة العدل الدولية ، غير أنها ما لبثت أن تراجعت ، وحرصت أن رأى المحكمة لا يمكن أن يلغى تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، مخافة أن تبعد من حل المشكلة اذا خرجت من أيدي أعضاء لجنة تصفية الاستعمار . ونظرا للحجج التي تقدم بها المغرب ، لم تجد المحكمة بدا من أن تعترف أن قبائل الساقية الحمراء كانت بالولاء للسلطان المغربى ، وأن القبائل التي تعيش حاليا داخل حدود الجمهورية الموريتانية تملك حقوقا على أرض وادى الذهب ، غير أن مندوب الجزائر تكلم باسم القانون الاستعماري الغربى - وفقنا للرؤية

المغربية - متجاهلا كل خصائص القانون العربي الاسلامى الى حد أنه جعل من الصعب على قضاة ينتمون فى معظمهم الى التقاليد القانونية الغربية ، أن يكونوا أكثر تفهما للقانون الاسلامى من ممثل دولة عربية - اسلامية وفقا لما يراه المغرب .

ان محكمة العدل تعتبر الادارة القانونية لمنظمة الأمم المتحدة التى تخلق القانون الدولى الجديد بكيفية مستمرة وابتكارية ، ومن وظائف المحكمة ترسيخ هذا القانون المبتكر ، ومظاهر هذا القانون محاولة تنسيق حقوق الشعوب والجماعات والأقليات والأفراد على حقوق الدول القائمة ، والميدان الذى أعطت فيه المحاولة نتائج مشجعة هو ميدان تصفية الاستعمار على أساس استشارة السكان عن طريق استفتاء عام حر . وقد ركز المندوب الجزائرى على هذه النقطة ، وذكر القضاة أن واجبهم ترسيخ الاتجاه الجديد ، وكان فى هذا الموقف نوع من الافتئات - حسب الرؤية المغربية - لأنه أعتبر الجزائر وكأنها ضمير العالم الجديد ، ويرى الغرب أن قضاة المحكمة قد تخوفوا من أن يعتبر رأيهم تشجيعا لحقوق الدول القائمة واستخفافا بحقوق الأفراد والجماعات ، وأن ذلك جعلهم يذكرون فى آخر رأيهم الاستشارى بأنهم يتعلقون بمبدأ تقرير المصير ، وأن رأيهم لا يتعارض مع تطبيق هذا المبدأ ، وأنهم لتبرير موقفهم فقد اضطر بعضهم - طبقا للرؤية المغربية أن يميز بين الولاء والسيادة المتعارف عليهما ، ثم عادوا هكذا الى فكرة تفوق القانون الغربى على الأنظمة القانونية الأخرى بما يتنافى مع اتجاه الأمم المتحدة ذاتها .

ويرى المغرب أن تدخل الجزائر لدى محكمة العدل الدولية بشأن مشكلة الصحراء جعل رأى المحكمة يأتى متناقضا ، غير منسجم ، كاشفا عن ميول سياسية أضرت بمركز المحكمة ، وأن تدخل الجزائر هو السبب بالرغم من تصريحاتها المتكررة أنها غير معنية بالموضوع وأنها ستبأرك كل اتفاق يتوصل اليه المغرب وموريتانيا وأنها - أى الجزائر - لم تتكلم أبدا عن وجود شعب صحراوى حتى سنة ١٩٧٤ .

ويرى المغرب أنه يحق له بالتالى أن يأخذ بالقسم القانونى من رأى الاستشارى ، وأن يعتبر الاستنتاج السياسى لاغيا ، وأن الولاء يعنى فى العرف المغربى - السيادة ، وذلك حسب اتفاقيات دولية متعددة ، وأنه ليس من حق دولة عربية اسلامية تدعى التقدمية ومحاربة الاستعمار أن تقول اليوم عن المغرب وغيره من الدول الاسلامية ما كان يقوله المستعمرون فى

القرن الماضي ، وأن هذا يعتبر طبقا للرؤية المغربية تنكرا لأبسط معاني التضامن العربى وتقهقرا فكريا سياسيا الى الوراء ، وأن الاعتراف بخصوصية وضعية الصحراء لا يضر فى شىء قداسة مبدأ تقرير المصير ، وأنه لذلك فقد سبق أن قبلت الأمم المتحدة الحق المقترح من جانب المغرب فى قضايا أخرى منها قضية اريان الغربية ، بل ان منظمة الوحدة الأفريقية نفسها قد قبلت هذا المبدأ فى مسألة ميوط وكانبذة لأن كل هذه الحالات هى اعتبارات موضوعية تجعل تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبى ، اما مناقضا للهدف المنشود وهو تصفية الاستعمار ، واما أنه أمر غير ملزم .

٣ - المسيرة الخضراء ومغزاها السياسى :

ترى وجهة النظر المغربية أن « حكام » الجزائر لا يهتمون بقضية الصحراء الا من باب تصفية الاستعمار فى منطقة قريبة من بلادهم وأنهم قد أخذوا الاحتياطات لجميع الاحتمالات وبخاصة احتمال اعتراف الأمم المتحدة بحقوق المغرب ، ومن بين هذه الاحتياطات :

١ - استغلال النفوذ الجزائرى فى اللجنة الرابعة للتأكيد على أن للأمم المتحدة مسئولية فى تصفية الاستعمار من الصحراء وباعتبارها مسئولية لا يمكن التخلي عنها مهما كانت الظروف والملابسات .

٢ - قيام الجزائر بالتقارب مع العناصر المعادية للمغرب فى عين المكان وخاصة داخل الجيش الأسبانى الذى لم يغفر أبدا للمغرب انتصاراته فى الريف وسيدي ايفنى .

٣ - استدراج عناصر كثيرة من قبيلة الرقيبات التى يعيش قسم منها حول تندوف ، وهى سياسة كانت فرنسا قد اتبعتها من قبل لمضايقه الأسبان .

٤ - احتواء جماعة من الشباب الذين لهم علاقة بعيدة أو قريبة بالصحراء أو الذين « هاجروا » من المغرب لاسباب سياسية ، والتجأوا الى ليبيا والجزائر ، بعد أن عملوا داخل الأحزاب الوطنية المغربية ، أو فى موريتانيا ، وتشجيعهم على المطالبة بالاستقلال واقامة دولة مستقلة صوريا ومعتمدة فى حقيقتها على اعانة الجزائر وأسبانيا .

وترى وجهة النظر المغربية أن « حكام » الجزائر قد أظهروا بهذه

- ٣٨٥ -

الاجراءات تخوفهم من التعاون المغربى الموريتانى ، وأن الهدف هو وضع الأدم .
المتحدة أمام الأمر الواقع بأقامة هياكل دولة ومنعها من أن نغير أى اعتبار
لرأى المحكمة حتى ولو كان فى صالح المغرب وموريتانيا .

وكانت أولى نتائج التدخل الجزائرى هو المغزى السياسى للمسيرة
الحضراء ، بعد أن لاحظ المغرب أن الجنود الجزائريين قد احتلوا مناطق
صحراوية بموافقة أسبانيا ، فى الوقت الذى جمعت هذه الأخيرة كل قواها
على الحدود الشمالية ، ويرى المغرب أن الوضع فى خريف عام ١٩٧٥ قد
أخذ شكلا غريبا ، فالجزائر قد بعنت بجنودها الى الصحراء فى حين أن المغرب
- المطالب أصلا بالصحراء حتى من قبل أن تكون الجزائر كدولة - ممنوع منعاً
كلياً من المشاركة فى تخطيط مستقبل الصحراء ، وأن السبب فى ذلك هو
رغبة أسبانيا الفرانكاوية محاربة المغرب حتى ولو أدت هذه السياسة الى
اعطاء المغرب الى غير ذويها ، والسبب الحقيقى لتنظيم المسيرة الحضراء - من
وجهة النظر المغربية - هو التدخل الجزائرى . والدعاية الجزائرية هى التى
جعلت من المسيرة - فيما بعد - أزمة دولية كادت أن تجر بالمنطقة كلها الى
حافة الهاوية مع النمن الباهظ الذى كانت شعوب المغرب الكبير ستدفعه .
غير أن مصلحة أسبانيا جاءت غير متفقة مع أهداف الجزائر فتخلوا عنها
وبالرغم من الاتفاقيات « السرية » والعهود بين الجزائر وأسبانيا فقد وقعت
اتفاقية مدريد .

٤ - اتفاقية مدريد (رؤيا مغربية) :

اعترفت محكمة العدل الدولية بوجود علاقات قانونية بين الصحراء من
جهة والمغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، وبالتالي فقد تخلت أسبانيا عن
آرائها السابقة وقبلت اشراك الدولتين فى ادارة الاقليم بعد أخذ رأى السكان
فى اطار تنظيماتهم التقليدية ، وكان هذا هو الحل المحتمل منطقيا فى حالة
اجابة محكمة العدل الدولية على سؤال الجمعية العامة ، لولا أن الجزائر قد
تدخلت دبلوماسيا وعسكريا وهو ما جعل المغرب يفكر فى تنظيم المسيرة
الحضراء ومطالبة الامم المتحدة لأسبانيا بالدخول فى مفاوضات مباشرة مع
الدولتين المعنيتين بالقضية - أى المغرب وموريتانيا - بعد أخذ رأى السكان .

ويرى المغرب أنه ليس صحيحا أن اتفاقية مدريد كانت خضوعا لرغبة
المغرب ، بل هى تطبيق لرأى محكمة العدل ، وليس صحيحا أنها غير شرعية
حيث مورست ضغوط على أسبانيا لأن المفاوضات الدبلوماسية قد يصاحبها

ظروف وملابسات يحس أحد الفريقين المتفاوضين أنها تشكل ضغوطا عليه ، ومثل هذا مارسه - حسب الرؤية المغربية - « حكام » الجزائر الذين بعنوا الى حكومة مدريد يهددون بها بمقتوبات اقتصادية ، اذا هي اتفقت مع المغرب وموريتانيا ، خاصة وأن الجزائر هي التي أرسلت جنودا الى اقليم كانت تقول أنه لا مطمع لها فيه .

ويرى المغرب أن أسبانيا قد انسحبت من الصحراء بفضل حزم الشعب المغربي ، وأنه وموريتانيا قد توصلا الى اتفاق ، ووافق السكان على هذا الحل في الاطار الذي كانوا دائما يعبرون به عن آرائهم والتي كانت الأمم المتحدة تعتبره شرعيا في كل وثائقها ، واذا قبل : كيف صح تقسيم الاقليم مع أن المغرب كان يعتبره كله داخل ترابه الوطني ، فقد أجاب المغرب بأن حكومته طبقت بالحرف رأى محكمة العدل وليس رأيها الخاص في الموضوع ، وما دام أن المحكمة قد اعترفت بحقوق مشتركة مغربية موريتانية في الصحراء ، فقد وجب احترام تلك الحقوق .

أولا : في نطاق جغرافي .

ثانيا : وما كان المغرب - حسب ما يرى - أن يفعل غير هذا إذ أنه متشبث بالشرعية في تصرفاته ، وأنه لولا الضجة التي اصطنعتها الجزائر باستعمال كل وسائل الضغط والتخويف والاغراء لما وجدت الأمم المتحدة بدا من المصادقة بالاجماع على الحل المقترح ولا وصت بسحب الملف من لجنة تصفية الاستعمار .

وبما أن محكمة العدل الدولية قد اعترفت بروابط سياسية بين الصحراء وبين المغرب وموريتانيا ، فإن المغرب يرى أن لوضع الصحراء خصوصيتها ، ولكن حكومة الجزائر نفت هذه الخصوصية واعتبرت المسيرة الحضرية زحفا(٦) موجها ضد أراضي الغير وان اتفاقية مدريد لاغية وطالبت الجزائر أسبانيا بالمكوث في الصحراء وتحمل مسئوليتها كسلطة إدارية ،

(٦) في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، انطلقت المسيرة الحضرية الى الصحراء تحت قيادة أحمد عثمان رئيس وزراء المغرب ، وكانت تضم ٣٥٠ ألف مغربي من كل الاتجاهات السياسية لدخرو الصحراء سلميا تحت حماية مصاحف القرآن التي حملوها وهم يرددون الأهازيج الدينية، وما كانت المسيرة تعبر حدود المغرب الى الصحراء حتى توقفت لتصلى لله شكرا على أن مكنهم من لمس أرض الأجداد .

في انتظار اقامة ادارة دولية أو ادارة محلية . وقد اعترفت الأمم المتحدة فيما بعد باتفاقية مدريد ، غير أن الموقف الجزائري - حسب الرؤية المغربية - قد قسم المجموعة الافريقية ، ولجأت الحكومة الجزائرية لعزلة انغافية مدبرية وشنت حمله دعائيه على النطاق العالمى - حسب وجهة النظر المغربية - وخاصة بين الاوساط الاشتراكية الاوروبية وفى الدول الافريقية .

ولم يعد هناك بالتالى مشكلة صحراوية وانما أصبحت المشكلة - حسب الرؤية المغربية - هى نزاع حاد بين حكومه الجزائر من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، فلقد صفى الاستعمار الاسبانى ، أما عن حركه التحرير الصحراوية فانها لم توجد الا على أرض الجزائر ، والحكومه الجزائرية نبذل فى كافة شئونها ، والعناصر الذين يكونون قيادة تلك الحركه - وأغلبهم من موريتانيا - يحملون جوازات جزائرية ، ويسافرون ضمن وفود جزائرية رسمية ، وقد شهد العالم - ولا يزال - حركات تحريرية حقيقية ، ولكن لا توجد بينها - حسب الرؤية المغربية - حركه تشبه البوليساريو ، حركه بلا شعب ، وجمهورية بلا تراب وطنى . أما الحجج الجزائرية المتمثلة فى أن المغرب وموريتانيا تحتلان الصحراء بصفة غير شرعية ، وأن الحكومه الجزائرية ما يدفعها الى مواقفها السياسية هذه : هو وجود ألوف مؤلفة من اللاجئين الذين يرفضون العيش تحت راية المغرب أو موريتانيا ؟ فقد رد المغرب على ذلك موضحا أنه لم يوجد قبل عام ١٩٧٤ لاجئون صحراويون ، وانما الاجراء الجزائرى سببه منافسة المغرب الذى كان يحتضن ٣٠ ألف لاجئ طردهم الأسبان فى فترات متتالية منذ حرب ١٩٥٨ التحريرية ، وأنه عندما وصلت لجنة تقصى الحقائق ، قدمت لها الادارة الجزائرية خمسة آلاف فرد اتضح فيما بعد أن معظمهم من مالى والنيجر والجزائر نفسها ، نزحوا عن مواطنهم التقليدية بسبب توالى سنوات الجفاف ، وأن الجزائر بالغت فى الأرقام من خمسة آلاف الى خمسين ألفا ثم الى مائة ألف ، رغم أن سكان الصحراء لم يتعدوا حسب احصاء رسمى أسبانى تبنته الأمم المتحدة ، أربعة وسبعين ألفا فى سنة ١٩٧٣ .

٥ - من محكمة العدل الدولية الى مجلس الأمن :

التقى الملك الحسن الثانى مع الرئيس الموريتانى مختار ولد داداه فى « فاس » فى ٩ ديسمبر ١٩٧٤ لتأكيد اتفاق الدولتين حول الصحراء الغربية ، وفى ٢٥ من نفس الشهر دعا الملك الحسن ، أسبانيا ، الى أن تلتزم بالطريق الذى رسمته الأمم المتحدة ، كما أشار الى أن « الاحتكام الثانوى ،

لا يترك أى مجال للحقد ، بين الأطراف المعنية ، لما يتسم به بعدم التحيز ، ولأن المحكمة تقرر الحق . ولا شئ غير الحق » ، وقد أعلنت حركة «مورحوب» فى يناير ١٩٧٥ أنها تنضم الى وجهة النظر المغربية الخاصة بضم الصحراء الغربية الى المغرب ، وبعثت بمذكرة فى هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية ، غير أن جبهة البوليساريو « وهى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب » سارت فى اتجاه للمغرب بأن قدمت مذكرة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثلاثين سنة ١٩٧٥ ، تطالب فيها المنظمة الدولية :

- ١ - بتأكيد الحق النابت للشعب الصحراوى فى الاستقلال .
- ٢ - الزام الدولة المستعمرة بانهاء وجودها فى الصحراء ، وتسليم السيادة والسلطة الى جبهة البوليساريو التى تمثل الشعب الصحراوى .
- ٣ - تحذير الدول المجاورة من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى الشئون الداخلية للشعب الصحراوى .
- ٤ - اعلان المنظمة الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدة اعترافها بحق الشعب الصحراوى فى اتخاذ كافة ترابه .

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ ، أدلت محكمة العدل الدولية برأيها الاستشارى بشأن الصحراء الأسبانية كالاتى : فيما يتعلق بالسؤال الأول ، قررت المحكمة وبثلاثة عشر صوتا ضد ثلاثة أصوات ، وفيما يتعلق بالسؤال الثانى ، بأربعة عشر صوتا ضد صوتين : الاستجابة الى طلب رأيها الاستشارى ، وترى المحكمة ، فيما يتعلق بالسؤال الأول ، وبالإجماع ، أن الصحراء الغربية (ريو دورو والساقية الحمراء) لم تكن أرضا بلا صاحب Terra nullius وقت استعمار أسبانيا لها ، وفيما يتعلق بالسؤال الثانى - بأربعة عشر صوتا ضد صوتين - أنه كانت هناك روابط قانونية بين الاقليم ومملكة مراكش ، تتميز بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من حيثيات هذا الرأى الاستشارى . وبخمس عشرة صوتا ضد صوت واحد أنه كانت هناك روابط قانونية بين الاقليم والكيان الموريتانى ، تتحيز بالخصائص المذكورة فى الفقرة ١٦٢ من حيثيات هذا الرأى الاستشارى التى تنص على ما يلى : أن المعلومات والامتيازات التى أبلغت الى المحكمة ، تبين أنه فى وقت بدء الاستعمار الأسباني للصحراء الغربية ، كانت هناك روابط تبعية قانونية بين سلطان مراكش ، وبعض القبائل التى تعيش فى هذا الاقليم .

كذلك توضح هذه المعلومات ، وجود بعض الحقوق المتعلقة بالأرض ، والتي كانت تمثل روابط قانونية بين الكيان الموريتاني • وفقا لمفهوم المحكمة ، وبين الاقليم الغربى • الا أن المحكمة تخلص الى أن المعلومات ، التي أبلغت اليها ، لا تكفى لاقامة أى رابطة سيادة اقليمية ، بين اقليم الصحراء الغربية من جهة ، ومملكة مراكش أو الكيان الموريتاني من جهة أخرى • فالمحكمة اذن ، لم تتحقق من وجود روابط قانونية ، يمكن أن تعدل من تنفيذ القرار رقم ٢٥١٤ فيما يتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية ، وبصفة خاصة تنفيذ مبدأ حق تقرير المصير ، بالتعبير الحر والحقيقى عن رغبة أهالى الاقليم •

وقد كان لصدور هذا الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية ردود فعل مختلفة فعقب صدوره مباشرة ، أعلن الملك الحسن الثانى اقامة « مسيرة خضراء » تضم ٥٠ ألف شخص وبدء سيرها فى اتجاه مدينة « العيون » عاصمة الصحراء ، وقد عبرت « المسيرة الخضراء » فى ٦ نوفمبر ١٩٧٥ حدود الصحراء الأسبانية وتمعت داخل الاقليم على مسافة ١٥ كيلومترا من الحدود ، وصرح الملك الحسن الثانى بأن « المسيرة قد حققت أهدافها » وأصدر أمره الى أفراد المسيرة بالانسحاب ، وعلى الصعيد الأسبانى ، كان الأمير خوان كارلوس قد أعلن أثناء زيارة قام بها لمدينة « العيون » أن أسبانيا ستعارض بالقوة « المسيرة الخضراء » اذا اقتضى الأمر ذلك ، وقد استؤنفت المفاوضات المغربية الأسبانية فى مدريد ولكن دون التوصل الى نتيجة • أما على الصعيد الجزائرى فقد وصل الى مدريد فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ وفد جزائرى لمتابعة المفاوضات الأسبانية المغربية الموريتانية ، وقد تأجلت المباحثات الثلاثية الى أجل غير مسمى ، ولكن الجزائر أدانت سياسة « الأمر الواقع » بشأن الصحراء وذلك عقب استئناف المفاوضات بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا فى الفترة ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ، وأدت هذه المفاوضات ، الى اتفاق ثلاثى ، ينتهى بمقتضاه الوجود العسكرى الأسبانى فى ميعاد ايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦ ، على أن يوضع الاقليم حتى هذا التاريخ تحت ادارة ثلاثية •

غير أن القوات المغربية لم تلبث أن دخلت الصحراء الغربية واحتلت مدينة سحارة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ ، ثم احتلت مدينة « العيون » فى ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ثم احتلت مدينة « العيون » فى ١١ ديسمبر من نفس العام ، أما موريتانيا فقد احتلت هى الأخرى مدينة « داخلة » - فيلاسبيسيروس ، وكانت قد جرت معارك عنيفة فى مدينة « لاجويرا » بين القوات الموريتانية وأعضاء جبهة البوليساريو وقد انتهت هذه الممارك باحتلال القوات الموريتانية للمدينة ، كما أقامت الجبهة فى ١٩ ديسمبر

- ٣٩٠ -

مظاهرات ومسيرات في « بير لولو » و « انفارينى » ، وسرعان ما عمت كل المناطق المحررة ، وفي الرباط أعلنت الصحافة المغربية بأن السلطات الجزائرية قد شرعت في طرد الرعايا المغاربة المقيمين في الجزائر .

وعلى الصعيد الجزائري ، فقد سبق ايضاح اداة الجزائر لسياسة الامر الواقع بشأن الصحراء وعدم اعترافها بالاتفاق الذي ابرم في مدريد بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا ، كذلك التقى الرئيسان معمر القذافي وهوارى بومدين في حاسي مسعود بالجزائر ، وأصدرا بيانا مشتركا جاء فيه أن « أى مساس باحدى التورتين ، سيعنبر مساسا بالأخرى ، وقامت الجزائر بحشد قواتها على الحدود المغربية ، وأعلن الرئيس الليبي معمر القذافي أن ليبيا ، لن تظل مكتوفة الايدي اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول ، أو اذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض » .

٦ - اشتباكات الحدود :

منذ أوائل عام ١٩٧٦ تصاعدت الأحداث بين المغرب والجزائر ، ودخلت موريتانيا هي الاخرى كطرف في النزاع ، كما جرت هذه الاحداث دولا أخرى على الصعيد الاقليمي لمشكلة الصحراء بالاضافة الى الأحداث على الصعيد المحلي من خلال جبهة البوليساريو . ففي ٢١ يناير ، أعلنت الجبهة عن اطلاقها صاروخ سام - ٦ على طائرة مقاتلة ف ٥ تابعة للقوات المغربية وأسقطتها ، وفي ٢٥ يناير اضطرت القوات الموريتانية الى الانسحاب من مركز « بئين بن نيل » بعد اشتباك عنيف مع قوات جبهة بوليساريو ، وفي اليوم التالي مباشرة ، انهم وزير الخارجية المتوريتاني - الجزائر - دون ذكر اسمها لمساندتها مجموعة من المعارضين للحكومتين الموريتانية والمغربية ، وأضاف أن بلاده ستقف في وجه أى استغلال للتناقضات الداخلية في الدول الأفريقية « لأغراض خفيه » ، كذلك أجرى الملك الحسن اتصالات بالرئيس المصري أنور السادات ، وكان قد وصل الى الجزائر مبعوثون من الحكومتين السورية والعراقية لعرض وساطة البلدين بين الاطراف المعنية بالنزاع حول الصحراء ، وكذلك شملت هذه الجهود اجراء اتصالات تليفونية بين الرئيسين هوارى بومدين والحبيب بورقيبة أعلن الأخير بعدها حياد تونس حول اقليم الصحراء الغربية .

غير أن هذه الجهود قد باءت بالفشل ، ففي ٢٧ - ٢٨ يناير ١٩٧٦ ، جرت اشتباكات مسلحة في « المغلا » التي تقع في الصحراء الغربية ، على بعد ٣ كيلو مترات من حدود الجزائر ، بين الجيش الجزائري والقوات المغربية ، وقد أدت هذه الاشتباكات الى احتلال المغرب « للمغلا » ، كما تم أسر ٢٩

جزائرياً ينتمون الى الفرقة ٤١ التابعة « للجيش الوطنى الشعبى الجزائرى » ، والمعروف أن المغلا تقع أيضا على الطريق المؤدى الى « بير موتيرين » فى موريتانيا ، ثم توقف القتال فى ٣ فبراير بين القوات المغربية والقوات الجزائرية ، وكانت مصر قد قامت بالوساطة بين الأطراف المعنية بنزاع الصحراء ، وقد تلخص الموقف الجزائرى اللاحق فيما أوضحت صحيفه المجاهد الرسميه الجزائرية من قضية الصحراء ينحصر فى :

(١) مساندة حركات التحرير .

(٢) أن النضال الذى يجرى فى الصحراء ، هو نضال بين التقديمية والاقطاع ، بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار ، وشعب عربى يناضل من أجل بقائه .

(٣) أن أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة « بوليزاريو » المتمثلة للشعب الصحراوى ، وبين كل من المغرب وموريتانيا .

(٤) أن أية وساطة فى قضية الصحراء ، لا يكون لها أى معنى ، ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده ، كذلك أصدر الرئيسان بولدين والقذافى بيانا مشتركا عقب زيارة الرئيس بومدين لطرابلس فى ١٣ فبراير ، وقد تضمن البيان : « دعم العلاقات العضوية بين الدولتين » ، وأصدرت الجزائر بيانا نفت فيه وجود أية علاقة لها بالقتال فى الصحراء ، وقالت أن قوات البوليزاريو هى التى قامت بالهجوم فى الصحراء ، كما وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة الى « كورت فالدهايم » تندد فيه بالاتفاقية الثلاثية التى كانت قد عقدت بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا ، كما وجهت نداءين :

الأول : من الرئيس بومدين الى رؤساء دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول الغربية .

والثانى : من وزير الخارجية الجزائرى الى كورت فالدهايم ، وقد تضمن النداءات الاشارة الى الوضع الخطير الراهن فى الصحراء .

أما على الصعيد المغربى ، فقد وصف رئيس وزراء المغرب فى حديث له مع صحيفة « فيجارو » الفرنسية ، ما قامت به الجزائر من طرد ٢٠ ألف مواطن مغربى من أراضى الجزائر ، بأنه طعنة موجهة للمغرب العربى ، وفى ظهر

شعوب دول المغرب الكبير ، وأن هذه التصرفات ، تستهدف قطع الجسور ، وخلق جو عدائي بين الشعبين ، كذلك وصف رئيس الوزراء المغربي ، مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء بأنه « فكرة مهمة » ، وأن المجتمع الدولي ودول العالم الثالث قد بدأوا - بوجه خاص - يتكشفون لأعياب تطبيقها بطريقة آلية وعمياء » .

وكان الملك الحسن قد بعث برسالة الى الرئيس بومدين ، يعلن فيها أن قيام القوات الجزائرية بهجومها على واحة المغلا ، أسفر عن وقوعها في أيدي الجزائريين ، ودعا الملك في رسالته أن يعلنها الرئيس الجزائري « حربا ساحرة بين البلدين » ، كذلك أعلن متحدث باسم وزارة الاعلام المغربية ، أن القوات المغربية ، قد دخلت واحة « المغلا » وسيطرت عليها بعد انسحاب القوات الجزائرية منها ، وقد نقلت وكالات الأنباء من الرباط تصريحات المسؤولين الحكوميين ، تفيد بأن المغرب سينسحب من منظمة الوحدة الأفريقية ، اذا أعترفت المنظمة رسميا بجبهة البوليزاريو ، وكان ممثل جبهة البوليزاريو قد صرح خلال اجتماع تم في الجزائر بينه وبين « ويليم اتكين » الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بضرورة توافر الشروط التالية لعودة السلام الى الصحراء الغربية وهي « الجلاء التام والفوري للقوات الأجنبية ، ودعوة السكان المغاربة الذين أقاموا بالقوة في الصحراء ، الى بلدهم الأصلي ، وعودة شعب الصحراء الى دياره » .

وعلى صعيد الوساطة العربية ، فقد طلبت حكومة السودان ، عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب ، لبحث مشكلة الصحراء ، وذلك نظرا لان الوجود الأسباني سينتهي من الصحراء في آخر شهر فبراير ، كما صرح مسئول بالجامعة العربية بأن السيد محمود رياض الأمين العام للجامعة ، سيقوم بزيارة تونس وليبيا ، وسوف يقوم أيضا بجولة نالية في عدد من العواصم العربية ، بهدف دعم العمل العربي المشترك في المرحلة الراهنة ، وأن الأمين العام سيقدم تقرير بذلك الى مجلس الجامعة العربية في دورته يوم ١٥ مارس ١٩٧٦ .

وعلى صعيد المنظمة الدولية ، فقد نقل أدلوف ريديبيك المبعوث من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في أول رحلته استعلامية في الصحراء الغربية ، نقل أول تقرير شفوي الى كورت فالدهايم .

وعموما فقد دخلت مشكلة الصحراء مرحلة جديدة وذلك بإعلان أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية .

٧ - الانسحاب الأسباني وردود الفعل الاقليمية :

أتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية في ٢٦ فبراير ١٩٧٦ ، طبفا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مع المغرب وموريتانيا في مدريد خلال نوفمبر ١٩٧٥ ، وفي الحال تحركت الأطراف الاقليمية والمحلية في النزاع ، فعلى الصعيد المحلي ، أعلنت جبهة « بوليزاريو » في اليوم التالي مباشرة ، قيام « جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية » على الأراضي التي تسيطر عليها . وقد هدد المغرب بقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية التي أعلنتها جبهة « بوليزاريو » ، كما لفتت المغرب نظر المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، الى القرار الذي اتخذته مجلس « الجماعة » في الصحراء ، بالموافقة على انتقال المنطقة الى المغرب وموريتانيا .

وفي أديس أبابا حيث انعقد مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، في الفترة ٢٨ - ٢٩ فبراير ، هدد المغرب وموريتانيا بالانسحاب من المنطقة ، اذا ما وافقت على انضمام جبهة « بوليزاريو » بين صفوفها ، كما هددتا بعزمهما على الاعتراف بدورهما بكل الحركات الانفصالية القائمة في مختلف البلاد الأفريقية ، اذا ما أعترفت المنظمة بوجود « بوليزاريو » ، كذلك وجه الملك الحسن الثاني دعوة الى الرئيس الليبي معمر القذافي ، لزيارة الصحراء « المغربية » ليتعرف بنفسه على رغبة سكان الاقليم في الانضمام للمغرب ، وفي اطار العلاقات الأمريكية المغربية ، وصل الفريد أئرتون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط ، وصل الى الدار البيضاء في ٢ مارس ، وأعلن أن زيارته تدخل في نطاق تبادل وجهات النظر الدولية بين الولايات المتحدة والمغرب في المسائل التي تهم البلدين ، وقد استمر الملك الحسن في تصعيده للحملة التي تؤيد حق المغرب في الصحراء ، فحذر الملك الجزائر فيما وصفه المراقبون ، بأنه أعنف لهجة استخدمها الملك منذ بدء التوتر حول مشكلة الصحراء - بأن المغرب سيحتفظ بالصحراء بأى ثمن ، وأنه سيحطم أى احتمال لهجوم عسكري قد تقوم به الجزائر ، وأنهم الملك في خطابه بمناسبة عيد الجلوس ، الجزائر بأنها خلقت موقفا خطيرا بتدخلها في الصحراء ، وأن هذا التدخل ، لا يعنى سوى أن الجزائر - من وجهة نظر الملك الحسن - تضيع وقتها وطاقتها دون أن تصل الى شيء .

غير أن تحذيرات الملك الحسن لم تجد صدى لدى جبهة البوليزاريو التي أعلنت في ٦ مارس عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة محمد الأمين أحمد ، أحد مساعدي سيد العوالى السكرتير العام للجبهة ، وضمت الحكومة ثلاثة وزراء للدفاع والشئون الخارجية والداخلية ، بالإضافة الى أربع وزراء

- ٣٩٤ -

بدون وزارة ، وأعلن متحدث باسم الجبهة ، أن جمهورية الصحراء ستطلب الانضمام الى الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية . وقد اعترفت الجزائر في نفس اليوم بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وكانت صحيفة المجاهد الرسمية الجزائرية قد دعت الجامعة العربية الى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، وقد اعترفت بوروندي هي الأخرى بالجمهورية الصحراوية ، أما جامعة الدول العربية فقد صرح أمينها العام بأن مشكلة الصحراء معقدة ، وأن إيجاد مخرج سياسي للاتفاق بين أطرافها ، يحتاج الى وقت ، وقد أدلى محمود رياض بهذا التصريح بعد حوالى أسبوعين قضاهما في مساعي التوفيق بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا في أزمة الصحراء ، وأشار الأمين العام الى أن كل طرف يتمسك بموقفه ، ولا يريد أن يتزحزح عنه .

على الصعيد الاقليمي أيضا ، أعلنت كل من المغرب وموريتانيا ، قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، بسبب اعتراف هذه الأخيرة بجمهورية الصحراء العربية الديمقراطية ، وقد أعلن متحدث باسم الحكومة الجزائرية تعقيبا على ذلك ، أن قطع المغرب وموريتانيا علاقاتهما مع الجزائر ، ليست له أهمية ، لأن الجزائر تتصرف على أساس الحق والعدالة الشرعية ، وعلى الصعيد المناوي ، لنظام الحكم الجزائري فقد وجه عدد من المسئولين الجزائريين السابقين نداء الى الشعب الجزائري ، يندد بالنزاع مع الشعب المغربي وبالسسلطة الفردية ، وطالب النداء بوقف الحرب بين الجزائر والمغرب ، وبانتخاب جمعية وطنية تأسيسية ، وبإنهاء نظام الحكم المطلق الحالي ووقع على النداء فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السابق ويوسف بن حذه رئيس الحكومة الجزائرية السابق وحسين الأحول الأمين العام السابق للحزب الشعبي الجزائري وحركة التحرير ، والشيخ محمد خير الدين العضو السابق في المجلس الوطني للنورة الجزائرية .

وقد أجرى الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت ، مباحثات في الجزائر مع أحمد الابراهيمى وزير الاعلام والثقافة بالجزائر ، ورئيس وفداه بمجلس جامعة الدول العربية بشأن أزمة الصحراء الغربية ، وكان وزير خارجية الكويت قد عقد اجتماعا مماثلا مع كل من الدكتور أحمد العراقي وزير خارجية المغرب ، وحمدي ولد مكناس وزير خارجية موريتانيا ، كما نشرت صحيفة « السياسة » الكويتية أن اتفاقا سريا قد وقع بين موريتانيا والمغرب ينص على أن تلتئى الاقليم الصحراوي سيكون من نصيب المغرب والنلت الباقي من نصيب موريتانيا .

- ٣٩٥ -

وفي إطار المساعي التوفيقية العربية أيضا ، أعلن أحمد العراقي وزير خارجية المغرب ، بأن مسئولين من السعودية ومصر وسوريا والعراق والسودان وتونس ، قد قاموا بمساع حميده ، لحصر الخلاف بين الجزائر والمغرب ، وقال وزير خارجية المغرب أن الحوار يجب أن يكون لاعادة المياه الى مجاريها مع الجزائر ، ولا نقبل النقاش في سياننا الوطنية واستكمال وحدة الشراب الغربى .

غير أن جبهة البوليزاريو كانت قد بدأت فعلا بعمليات حرب عصابات في المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية بحته .

موقف موريتانيا

١ - استقلال موريتانيا وتأثيره :

حصلت موريتانيا على الاستقلال فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ، وذلك فى عهد الجمهورية الخامسة فى فرنسا بعد عام ١٩٥٨ وما تلا قيام هذه الجمهورية من اجراء استفتاء فى الأقاليم التابعة للاتحاد الفرنسى بأن يختار سكانه بين البقاء ضمن نظام مرن جديد عرف باسم نظام العائلة الفرنسية Communaite Francaise أو بين الاستقلال التام ، وكان قد أجرى استفتاء فى سبتمبر ١٩٥٨ واختارت موريتانيا مثلها مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا باستثناء غينيا - البقاء ضمن المجموعة الفرنسية - وتذهب المصادر الموريتانية الى تقسيم مهمة تحديد الاختيار بين الاستقلال أو البقاء فى ظل المجموعة الفرنسية وقع على عاتق اللجنة القيادية لحزب التجمع الموريتانى الذى فضل طريق التعقل ، واستطاع هذا الحزب أن يتجنب المشاحنات السياسية ، التى انسأقت وراءها أبرز الأحزاب السياسية فى أفريقيا ، وأن وجدت مع ذلك فى موريتانيا أحزاب معارضة أخرى مثل حزب النهضة الذى طالب بتقرير المصير ، ولكنه تعرض للخطر بعد ذلك . وكانت نتيجة التصويت الذى قام به المجلس الاقليمى فى موريتانيا ، أن صوت ٣٢ ألف لصالح البقاء فى المجموعة الفرنسية والموافقة على دستور الجمهورية الخامسة ، فى حين صوت ١٩ ألفا فى صالح الاستقلال التام (١) .

غير ان الزعماء الوطنيين فى موريتانيا تطلخوا فى هذه الفترة للاتصال مباشرة بالمجالات الدولية ، وهكذا خططت موريتانيا خطوتها النهائية لاستكمال السيادة فيما بين شهرى يونية ويولية ١٩٦٠ حيث برزت الى الوجود عدة جمهوريات أفريقية جديدة ، ولكن موريتانيا كانت آخر مستعمرة فرنسية فى غرب أفريقيا (٢) تحصل على استقلالها ، وتم ذلك فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ وذلك حينما صادق المجلس الوطنى الموريتانى على قانون ينص بتعجيل المطالبة

(١) أنور زغلول وشوفى الكمال « موريتانيا العربية » القاهرة ، ١٩٦٠ .

(٢) الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، دراسة مسجلة شاملة - القاهرة - معهد البحوث

والدراسات العربية ١٩٧٨ ص ٦ - ٨٦ .

باستقلال الوطن قبل بداية عام ١٩٦١ ، وسافر المختار ولد داداه للتفاوض مع القادة الفرنسيين في يولية ١٩٦٠ حيث أبرم في ١٩ أكتوبر ، الاتفاق الموريتاني الفرنسي الذي يقتضى بنقل السلطات الموريتانية الى الوطنيين واعلان الاستقلال الكامل في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ .

وشأن زعماء الحركات الوطنية في غرب أفريقيا والمشبعين بالفكر الليبرالي في تكوينهم بسبب ثقافتهم الفرنسية ، فقد تبنت الجمهوريات الجديدة في غرب أفريقيا النظام البرلماني ، وما لبث هؤلاء الزعماء بعد أن تولوا السلطة أن نزعوا الى نظام الحزب الواحد ، واذا لم تكن انقلابات عسكرية قد فرضت هذا النظام في بعض الحالات ، فإن هؤلاء الزعماء قاموا بأنفسهم بتغيير ، وحولوا نظام الحكم الى نظام الحزب الواحد ، وكانت آراء هؤلاء الزعماء في تبرير ذلك أن النظام السابق على الاستقلال لا يلائم طبيعة البلاد ، وخاصة في بلد مثل موريتانيا ، إذ أن اباحة الأحزاب سيؤدي الى ايقاظ الروح القبلية وظهور الانقسامات الداخلية ، ومن ثم فقد تم تعديل دستور ١٩٥٩ ودستور ١٩٦١ (٧) وأنقلبت موريتانيا من النظام البرلماني الذي ورثته عن دستور ١٩٥٩ الى النظام الرئاسي الذي أقره الدستور الجديد ، وأصبح رئيس الجمهورية ينتخب بالتصويت العام وأعضاء البرلمان والحكومة يلعبون أدوارا هامة .

وقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا ، تغييرات مستمرة حسب الملبسات ، والاضغوط التي أحاطت بالبلاد منذ بداية عهد الاستقلال . ففي السنوات الأولى ، اعتبرت موريتانيا من بين الدول الدائرة في فلك الغرب عامة ، وفرنسا بصفة خاصة ، ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية ، أيدت المطالب المغربية على موريتانيا لعدة سنوات .

ولما خفت الدعاوى المغربية ، انطلقت السياسة الموريتانية في الطريق الذي يعبر عن الأمانى الوطنية ، وصارت مثل معظم الدول العربية الواقعة . الذي يعبر عن الأمانى الوطنية ، وصارت مثل معظم الدول العربية الواقعة .

(٧) راجع نص دستور ١٩٥٩ في : يونس بحري ، هذه جمهورية موريتانيا الإسلامية ، جروت ٩٦١ ، ص ١١٢ - ١٢٥ . وراجع نص دستور ١٩٦١ في :
Constitution de la Republique Islamique de Mauritanie Nouackchott,
Le 20 Mai, 1961 Mis à jour le 28 Août, 1975.

فى أفريقيا ، تخطط سياستها فى دوائر ثلاث ، الدائرة العربية والأفريقية ثم كتلة أو دائرة عدم الانحياز . غير أنه بحكم عوامل مختلفة ، منها الموقع ومنها وجود أقطاب غير عربية فى الجنوب ، فقد اختلفت موريتانيا عن الدول العربية من حيث ترتيب الأولويات ، ويعنى البعض (٨) بذلك الاتجاه العربى أو الأفريقى ففى حين أن موريتانيا لم تنشئ علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وطلبت بالانضمام إلى الجامعة العربية. فى عام ١٩٦٣ ، إلا أن اهتماماتها الأفريقية كانت أكثر شأنا ، بموريتانيا من بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ عام ١٩٦٣ ، كما انضمت إلى تنظيمات إقليمية عديدة ، بل أن الأمور الأفريقية تتقدم على الشئون العربية فى اهتمامات موريتانيا ، كذلك فإن سياسة التعمير وتزايد المساعدات الاقتصادية من جهة أخرى ، كان من شأنهما أن يقويا التيار العربى .

٢ - مشكلة الصحراء بعد استقلال موريتانيا :

وتأتى مسألة الصحراء هى الأخرى لتحدث تغييرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية ، فبعد أن كانت الجزائر هى من أوتق البلدان العربية صلة بها باعتبارهما جمهوريين تتبنيان نظام الحزب الواحد ، وترفعان شعار الاشتراكية ، إلا أن الآية انعكست ، وصارت المغرب هى أئمة الدول صلة بموريتانيا ، فى حين تأثرت العلاقات الموريتانية الجزائرية ، ووصلت إلى منحى للتصاعد من التأزم إلى القطيعة الدبلوماسية ، كما أن مسألة إذ أبدت غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء .

وبينما كانت موريتانيا تخطو بخطى بطيئة نحو الحكم الذاتى ، حصل المغرب على استقلاله عن فرنسا بمقتضى اتفاقية مارس ١٩٥٦ . وما كاد المغرب يستكمل استقلاله بالاتفاق مع أسبانيا فى إبريل ١٩٥٦ بتسليم المناطق الخاضعة لحمايتها ، حتى أخذ يركز على اهتمامه على مسألة استكمال الأراضى المغربية بالمفهوم التاريخى . وقد تصدر حزب الاستقلال هذه الدعوى ، وكان له دور هام فى حكم المغرب على عهد الملك محمد الخامس ، ومن هنا لقيت هذه الدعوى التأييد الرسمى من الحكومة المغربية ، ففى عام ١٩٥٦ كتب علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال مقالا فى جريدة العلم المغربى ذكر فيه أن حدود المغرب يجب أن تضم جميع الأجزاء المغربية من الصحراء

(٨) دكتور جمال زكريا فاسم ، دكتور صلاح العقاد ، بناء الدولة ، فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، دراسة مسجلة ساملة ، مرجع سابق ص ٧٥ وما بعدها .

الكبرى حتى حدود السنغال ، وقد أرفق المقال بخريطة تمثل المغرب الأكبر ، وملحق يبين فيه أهمية الصحراء الاقتصادية ، وأحصيت في الملحق ثروات الصحراء المستثمر منها ، وما هو في طريق الاستثمار ، وكان على المغرب أن يخوض أولا بعض المعارك الدبلوماسية ضد أسبانيا ، لاسترجاع الجنوب التي لم تكن داخلية ضمن أراضى للحماية ، أو التي اعتبرتها أسبانيا مستعمرات ينبغي الاحتفاظ بها بخلاف المحميات التي سلمتها منذ عام ١٩٥٦ .

وبالاستيلاء على طرفاية عام ١٩٥٨ ، اقتربت الحدود المغربية من موريتانيا ، ولكنها لم تصل الى اقامة حدود مشتركة معها ، بل ظلت الصحراء الأسبانية ، تفصل بين القطرين ، وتمتد في الداخل حتى تلامس الجزائر . وقد طرح المغرب مطالبه على موريتانيا في المنظمات الدولية ، وحصل على تأييد بعض هذه المنظمات ، فقد أيد مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٥٨ ، طلب المغرب لاسترجاع جميع المناطق التي لا يزال الاستعمار يسيطر عليها تحقيقا لوحدة المغرب واستقلاله ، وفي ١٢ مارس ١٩٥٨ عقد على المستوى المحلي مؤتمر رؤساء القبائل الصحراوية ، وأكد ذلك المؤتمر عدم اعترافه بالحكومة التي يرأسها المندوب الفرنسي العام في موريتانيا ، وينوب عنه فيها المختار ولد دادة . وفي مؤتمر طنجة الذي انعقد في الفترة ما بين ٢٧ ، ٣٠ ابريل ١٩٥٨ واجتمع فيه ممثلون عن حزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني الجزائرية - أثر تطور حرب التحرير في الجزائر - سجل ذلك المؤتمر عدة قرارات جاء فيها ، أن كفاح سكان موريتانيا من أجل تحريرهم من السيطرة الأجنبية ، والحاقهم بالوطن المغرب ، يدخل في نطاق وحدة المغرب الحضارية والتاريخية . وقد استقبل المغرب مجموعة من الموريتانيين . وأمام عزم فرنسا على اجراء الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة ، عقد مؤتمر في الرباط بين ٣، ٥ سبتمبر ١٩٥٨ عرف باسم مؤتمر موريتانيا والصحراء . ومن أهم قرارات ذلك المؤتمر ، اعلان الولاء للملك محمد الخامس ، واعتبار موريتانيا والصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب ، كما طالب المؤتمر بعرض قضية موريتانيا والصحراء على الأمم المتحدة ورفض الاستفتاء الذي تقدمت به فرنسا ، كما رأى الملك محمد الخامس في ابريل ١٩٥٨ تكليف وزارة الخارجية المغربية بتقديم تقرير مفصل يستعرض فيه الحجج القانونية والدبلوماسية والتاريخية ، التي يمكن للمغرب أن يستند إليها ، وقدم ذلك التقرير بالفعل . التي اصطلحت في أروقة الأمم المتحدة . وفي ١٣ نوفمبر ١٩٥٩ صدرت جريدة « شنيتيط » في المغرب ، وكان من أهم أهدافها الدعاية لضم موريتانيا الى المغرب .

٣ - التفسير الموريتاني لمطالب المغرب :

وقد انصببت الدعاوى المغربية ، ليس على موريتانيا فحسب ، بل كانت الصحراء وأجزاء من مالي والسنغال ، بالإضافة الى أقسام من الصحراء الكبرى التابعة للجزائر . ففي يونيو ١٩٦١ نشر علال الفاسي وثيقة بعنوان « الحقيقة على الحدود المغربية » ، ذكر فيها أن دولة مالي في حدودها السابقة ، هي الدولة الوحيدة المجاورة للمغرب على حدود الصحراء ، ومما يجدر ذكره أن المطالب المغربية على موريتانيا قد اتخذت شكلا أكثر حدة بمجرد أن أعلن استقلال موريتانيا في عام ١٩٦٠ ، ويرجع ذلك الى أن موريتانيا كانت قد أضافت النقاط القريبة الى المغرب ، فأصبحت ما زالت أقدمها راسخة في الصحراء ، وقد ضمتها الى جزر كناريا ، والجزائر لم تستقل بعد . ومن جهة أخرى وجد بعض الموريتانيين الذين أيدوا فكرة الاتحاد مع المغرب . وقد أشارت بعض الصحف الموريتانية عن وقوع مؤامرة لحساب المغرب تحقيقا لأهداف حزب الاستقلال الرامية الى اتحاد القطرين ، وقد صدرت في نواكشوط أحكام بالاعدام على بعض المسؤولين عن تنفيذ تلك المؤامرة ، وقد احتج المغرب على ذلك برسالة بعث بها علال الفاسي الى المختار ولد داداه .

أما التفسير الموريتاني لمطالب المغرب فقد انحصر في طمع المغرب في ثروات موريتانيا ، وأن المغرب يخفي مطامعه تحت شعار معطيات تاريخية مزعومة وخاطئة . ومن الواضح أن ما يراد تحريره ليس جمالنا ورمالنا . بل حديدنا ونحاسنا » (٩) .

وعموما فقد اتسمت الفترة السابقة على عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بأن المغرب جعل مطالبه على موريتانيا محور السياسة الخارجية (١٠) ، ومن أجل هذه المشكلة ، قبل الانضمام الى مجموعة أفريقية تعتبر دولا تقديمية تناهض الاستعمار ، وسميت هذه المجموعة بدول الدار البيضاء ، اذ أنها ولدت مع مؤتمر قمة انعقد في مدينة الدار البيضاء ، مثل مجموعة من الدول العربية والأفريقية ، وذلك في مقابل تأييد هذه المجموعة للمطالب المغربية في موريتانيا .

(٩) من خطاب ألقاه سیدی المختار انجاي الداطي بلسمان موريتانيا في ١٦/٩/١٩٥٠ في الكتاب الأخضر الموريتاني : الجمهورية الإسلامية المورسامة ، والمملكة المغربية - باريس ١٩٦٠ ص ٩ وما بعدها .

(١٠) عن موقف المغرب من استقلال موريتانيا . راجع : محمد اسماعيل ، وعبد الحافي نعام . قضية موريتانيا - القاهرة ١٩٦١ ص ١٠ - ١٢٥ .

كذلك نشر المغرب كتابا أبيض في أكتوبر ١٩٦٠ أكد فيه على الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط ، وجادل موريتانيا بكتاب رسمي آخر عرف بالكتاب الأخضر ، ويتضح من المجادلات أن المغرب استشهد بأن البلدان الصحراوية ، مللت حتى الحماية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من أراضيها ، كما استشهد بدولة المرابطين وغزو بني متعل وحملات المنصور الذهبي . وأكدت الحكومة المغربية أن مقومات السيادة من عمله ومقاييس ومكاييل وضرائب وغيرها ظلت قائمة حتى الاحتلال الفرنسي ، وأن السلطة المركزية كانت تعين القادة والباشوات منها ، وأن دعاء المصلين كانت للسلطان ، وأما المقاومة التي قام بها الشيخ ماء العينين (١١) ، فقد أعتبرت أهمية خاصة إذ أكدت الحكومة المغربية بأنه حضر بنفسه الى مراكش في عام ١٨٩٧ لأداء واجب الخضوع للسلطان ، وأن المعاهدات التي جعلت موريتانيا تحت السيادة الفرنسية لا تصلح لرحض حجج المغرب .

٤ - المطالب الموريتانية :

وردت الحكومة الموريتانية من جانبها ، بأنها لم تكن خاضعة يوما للمغرب ، كما أن المؤرخين الذين يعترضوا لحدود المغرب جغرافيا وسياسيا ، لم يتعرضوا قط لادخال موريتانيا داخل تلك الحدود ، ومن بين هؤلاء المؤرخ المعروف ابن خلدون . كما أن الخرائط الجغرافية لبلاد المغرب لا تتعدى جهة الجنوب خط ٢٨ شمالا ، وأن موريتانيا لم تكن يوما تعرف بالمغرب ، ولا تدخل تحت اسمه وإنما هي معروفة منذ زمن بعيد باسم بلاد الشنقيط ، بينما كان المغرب الأقصى يعرف باسم مراكش (١٢) ، كما أن موريتانيا تفصلها عن المغرب صحراء كبيرة فاصلة تمتد ألف وخمسمائة كيلو مترا مما يصعب معه الاتصال بينهما الا في زمن الشتاء وعن طريق القوافل التي تمكث أكثر من شهر ، أما عن طلب الشيخ ماء العينين المساعدة من سلطان المغرب ، فلا يستطيع أحد مهما كان تطرفه ، أن يسلم بأن طلب المعونة تخول لمقدمها السيطرة على المستقلين به ، فضلا عن أن المغرب لم يرسل جيشا كبيرا ، ولم تتعد مساعدة مولاي عبد العزيز أكثر من سبعين بندقية سلمها للوفد الموريتاني (١٣) .

(١١) راجع تفصيل ذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة .

(١٢) وزارة الاعلام والمواصلات ، أضواء على موريتانيا ، نواكشوط ١٩٧٤ ص ٣٥

وما بعدها .

(١٣) نفس المرجع السابق .

وحين عرض الموضوع على الأمم المتحدة - قبل اعلان استقلال موريتانيا بأكثر من شهر - أن أكد ممثل المغرب أن سيادة المغرب على مناطقه الجنوبية تنبثق من المبادئ والاتفاقات الدولية ، وأن المغرب منذ استقلاله دائم على المطالبة بإعادة جزئه الجنوبي (١٤) ، وقد أنقسم الرأي في الأمم المتحدة بين مؤيد للدعوى المغربية ومعارض لها ، وساندت بعض الدول العربية ودول أخرى ، المغرب ، مؤكدة أن المسألة هي تجزئة المغرب وليس استقلال موريتانيا ، وأنه ليس من الصواب القول بأن الموريتانيين قد مارسوا حقهم في تقرير المصير ، لأنه لم يتح لهم الخيار بالاتحاد مع المغرب ، ولو أنهم كانوا قد أعربوا عن رغباتهم بصدد هذه المسألة بواسطة استفتاء يجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ، لجاز عندئذ فقط اعتبار النتيجة صحيحة . أما الدول الأفريقية فقد ساندت القضية الموريتانية ، حيث ناشد ممثلوا بعض الدول الأفريقية المغرب سحب طلبه والترحيب باستقلال موريتانيا ، وكانت هذه الدول ترى أن استقلال موريتانيا كسب للنضال الأفريقي حتى ولو كان استقلال صورياً ، وأنه في المدى البعيد سيتحول إلى استقلال حقيقي تبعاً لتطورات النضال الأفريقي بصفة عامة .

أما عن الدول العربية فقد كانت وباستثناء تونس بمناورة سياسية حيث جعلت الاتحاد السوفيتي يستعمل حق الفيتو لمنع التحاق موريتانيا بعد استقلالها في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ - ولم يكن تصرف الاتحاد السوفيتي من أجل المغرب بقدر ما كان تعبيراً عن التنافس بين القوى العظمى ، فقد علق قبول موريتانيا على قبول دولة شيوعية في الأمم المتحدة هي دولة منغوليا .

وعموماً فقد أحرزت موريتانيا نصراً في ١٩ إبريل ١٩٦١ حيث توالى قبول موريتانيا في الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها ، وازدادت المشكلات تعقيداً بالنسبة للمغرب ، بعد أن أصبح لموريتانيا كيان سياسي وقانوني ، ومن ثم كان لا بد من فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين ، ويرى بعض المؤرخين المعاصرين (١) أن الملك الحسن الثاني قد اختلف عن سلفه الملك محمد الخامس في أنه لم يشأ الاعتماد على حزب الاستقلال ، وبالتالي خفف من حدة الدعوى إلى المغرب الكبير ، ولعل ذلك ، سجع بعض اللاجئين الموريتانيين بعد

II. Duprieg, les Revendications Morcaines sur la Mauritanie (١٤)
et sur le Sahara devant le droit international et devant l'Histoire
Communauté et Continent No. 9 janvier mars 1967.

تولى الحسن السلطنة للتوسط ، على أساس الاعتراف بوجود كيان مستقل لموريتانيا ، واتحادها بشكل ما باتحاد مع المغرب ، غير أن المختار ولد داداه رفض هذه الوساطة رفضا باتا وفي عام ١٩٦٣ جرت محاولة أخرى للوساطة بين البلدين ، فقد انتهز الزعيم الجزائري أحمد بن بيللا فرصة تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ، والظاهر أن مساومة حدثت في ذلك الوقت على أساس اعتراف المغرب باستقلال موريتانيا * مقابل أن تتخلى الأخيرة عن مطالبتها بالصحراء . وقد أدى اختفاء بين بيللا من على المسرح السياسي الجزائري إلى توقف الوساطة ، غير أن دولا عربية عديدة أخذت تعترف بجمهورية موريتانيا وكان من أسبقها تونس والجزائر ومصر ، وبعد فترة من الصمت ، تحول المغرب بدوره عن موقفه السابق ، وقرر الاعتراف بموريتانيا في عـ ١٩٧٠ ، وكان ذلك على أثر تسوية مشكلات الحدود مع الجزائر(١٦) .

وعموما فقد استأثرت مشكلة الصحراء باهتمام موريتانيا رغم كل المعاناة التي تعرضت لها عشية حصولها على الاستقلال أو بعده ، ويرجع اهتمام موريتانيا بمشكلة الصحراء الى عام ١٩٥٧ - أى قبل الاستقلال بـ سنوات حين القى المختار ولد داداه خطابا في مدينة اطار وطالب ولد داداه بحرية المنطقة ، وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطني الموريتاني ، غير أن مطالبة موريتانيا لم تتخذ شكلا جديا الا بعد تصفية خلافاتها مع المغرب - كما سبق أن المحنا لذلك - ومن جهة أخرى فإن أسبانيا كانت متشبثة باقليم الصحراء ، ولذلك لم تر موريتانيا أن الوقت قد تهيأ بعد لمجابهة مع أسبانيا ، فظلت هذه المشكلة محل صراع بين أسبانيا والمغرب من حيث المواجهة العسكرية والدبلوماسية .

وقد اتخذت مشكلة الصحراء طريقا آخر طوال الستينات كان يبدو أكثر بروزا على الصراع الأسباني المغربي ، والمقصود بها طرح القضية سنويا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تتنافس كل من المغرب وموريتانيا بعرض حججها في تثبيت حق كل منهما على الصحراء . ومن الطريف(١٧) أن موريتانيا

(١٥) دكتور جمال زكريا قاسم ، دكتور صلاح المعاد ، بناء الدولة في : الجمهورية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٧٩ .
(١٦) محمد عبد الغنى سعودى ، موريتانيا سر العروبة والاسلام الى افريقيا الغربية ، في مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد السادس ص ١٢٧ .
(١٧) دكتور جمال زكريا قاسم ، دكتور صلاح المعاد ، بناء الدولة ، في : الجمهورية الموريتانية ، مرجع سابق ص ٨٣ .

قد استندت في دعواها الى الكتاب الأبيض المغربى ، الذى أصدرته حكومة المغرب ، لتثبت حقوقها التاريخية في موريتانيا ، وفيه يتضح أن مطالبة المغرب بالصحراء تنبنى حقوقها التاريخية في موريتانيا ، وفيه يتضح أن مطالبة المغرب بالصحراء تنبنى على أساس أنها جزء من موريتانيا التابعة لها ، ولم يلبث أن أصبح الموقف أكثر تعقيدا في أكتوبر ١٩٦٤ ، حينما أبلغ سفير موريتانيا في واشنطن اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، عن رغبة الحكومة الموريتانية بأن تبدأ مباحثات مع أسبانيا حول المناطق ، التى تكون الصحراء الأسبانية ، وزاد من تدهور الموقف ، اشتداد المطالبة المغربية بموريتانيا ، الى درجة عبرت فيها بعض الأحزاب المغربية عن موريتانيا ، باعتبارها المقاطعة السليبة .

وشهدت الفترة التالية تصاعد حدة النزاع بين الأطراف الثلاثة ، الى أن أقرت الأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ قرارها الخاص ، والذى جاء فيه مطالبة القوة الحاكمة ، أن تقرر في أسرع وقت ممكن ، وبالتعاون مع الحكومتين المغربية والموريتانية وأى طرف آخر ، بالاجراءات الكفيلة بتنظيم استفتاء يتم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وذلك لتمكين السكان المحليين من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم (١٨) . وجاء هذا القرار من جانب الأمم المتحدة تأسيسا على قرارات سابقة ، خاصة بتصفية الاستعمار . وهو القرار الذى صدر في ديسمبر ١٩٦٠ والذى كان يقضى بمنح الاستقلال للبلدان من الشعوب المستعمرة . كما اعتمد على قرار سبق أن أصدره مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في نوفمبر ١٩٦٦ بشأن الاقاليم الخاضعة للإدارة الأسبانية ، وهو يفتح المجال لأى طرف له علاقة بالنزاع وبصفة خاصة ، الجزائر .

وقد نصت توصية دورة ١٩٦٦ على ضرورة اجراء استفتاء على تقرير المصير ، واعادة المنفيين الى البلاد ، وسيثير هذا النص ردود فعل كبيرة ، لأنه يفتح الباب أمام الدول المجاورة ، لكى ترسل مواطنيها عند اجراء الاستفتاء . غير أن أعضاء الأمم المتحدة كانوا ينظرون الى مشكلة الصحراء على انها قضية

(١٨) وثائق حزب الشعب - سلسلة دراسات ونزوح ، العدد ٣ مايو ١٩٧٤ . بشأن
 "الصحراء الواقعة تحت السيطرة الأسبانية" . راجع أيضا :
 Robert Rezette, le Sahara Occidental et les Frontières Marocaines,
 Paris 1965 pp. 128 - 136.

استعمارية بحنه ، وان المهم هو انهاء الوجود الاسباني . ولهذا السبب نفسه اشارت التوصية الى أن اجراء الاستفتاء يتم بالتشاور مع الدول المعنية ، كذلك نصت التوصية على عدم طرح استثمارات جديدة ، من شأنها أن تقوى الوجود الاستعماري في المنطقة . وعلى الرغم من أن أسبانيا قد اضطرت الى التسليم لسكان الصحراء بحق تقرير المصير ، الا أنها ظلت تأمل في أن تنتهي الأمور لصالحها ، وذلك بمنح الاقليم حكما ذاتيا حتى تستمر محتفظة بسيطرتها الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فقد تعمدت أسبانيا تأجيل موعد اجراء الاستفتاء في الوقت الذي نشطت فيه الى تهيئة الأوضاع لبقائها في المنطقة متعللة دائما بالنزاع القائم بين المغرب وموريتانيا والجزائر .

٥ - المفاهيم المتعارضة لتقرير المصير :

تأجل اعلان الاستفتاء حول تقرير مصير شعب الصحراء ريثما يتم الاتفاق مع أسبانيا على تسليم السلطة ، وقد تم التمهيد لهذا التأجيل في مؤتمر صحفى في ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ تم فيه تذكير باعلانها في ابريل ١٩٥٦ بشأن احترامها لسلامة الاراضى ، كما أعلن عن مشروعات تعمير هامة في اقليم طرفاية ، الذي كان قد أهمل منذ ضمه الى المغرب في عام ١٩٥٨ ، ولم تستطع الحكومة المغربية في هذه الظروف تجاهل موريتانيا بشأن مطالبتها هي الأخرى في مسألة الصحراء .

وكانت الحكومة المغربية قد سادمت أسبانيا حتى عام ١٩٧٠ بشأن تنازل هذه الأخيرة لها عن الصحراء برمتها ، وعرض المغرب عرضا عن ذلك الاحتفاظ لاسبانيا بامتيازات اقتصادية وقواعد عسكرية في حالة تنازلها لها عن الصحراء . ومن ناحية ثانية كانت أسبانيا تفضل - في حالة خروجها من الصحراء - عدم انفراد المغرب بها ، بل تشترك معها موريتانيا (١٩) ، ومن المعروف أن موريتانيا لم تنعرض لعلاقتها بأسبانيا بأزمات عنيفة كما هو الحال مع المغرب ، كذلك تعتبر الصحراء - من الناحية الجيوبوليتيكية - أقرب الى موريتانيا سواء من حيث التركيب البشرى أو من حيث امتداد الحدود المشتركة ، وذلك لأن الحدود الدولية التي أقيمت في بداية القرن العشرين باشتراك أسبانيا وفرنسا ، قد فصلت بين شطرى منطقة واحدة ، وبالتالي فإن رسم الحدود لم يضع في الاعتبار ، وحدة اراضى القبائل وليس وحدة القبائل

١٩. مريم دانه « اعاده يوحد الوطن » احبار دائم للشعب الموريتاني وحزبه « نواكشوط

١٩٧٥ ، ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ .

نفسها ، وتبلغ الحدود المشتركة بين موريتانيا والصحراء ١٦٠٠ كم ، في حين تبلغ بالنسبة للمغرب ٤٠٠ كم والجزائر ٤٠٠ كم .

وقد استند الكتاب المغربي الصادر عام ١٩٦٠ في المطالبة بالصحراء على كونها جزءا من موريتانيا ، فسمها موريتانيا الأسبانية ، مما أثار احتجاج الحكومة الأسبانية وقتئذ ، وإذا كان المغرب يعتمد في مطالبته بالصحراء على الذكريات التاريخية ، فإن موريتانيا لا تستطيع أن تنافسها في هذا المجال ، لأن موريتانيا في استطاعتها تقديم حجج واقعية تستند الى الواقع الجيوبوليتيكي والاجتماعي ، ولذلك استخدمت في عرضها المقدم الى محكمة العدل الدولية عبارة المجموعة الشنقيطية ، للاستدلال على حقها التاريخي في الصحراء لافتقار وجود دولة مستعمرة كالمغرب ، غير أن موريتانيا قد أكدت في هذا العرب أن الامارات والدول المتعددة التي نشأت في المنطقة ، كانت دائما دولا مستقلة وليست تابعة لدولة أخرى .

٦ - المفهوم المغربي وخصوصيته :

أعلن الملك الحسن في أغسطس ١٩٧٤ بأن تقرير المصير المقبول لديه ، يكون بتخيير أهل الصحراء بين أمرين ، البقاء تحت الاحتلال الأسباني أو العودة الى الوطن المغربي ، وعلى أثر ذلك قدمت موريتانيا مذكرة في ٢٠ أغسطس ١٩٧٤ الى ممثلي الدول ، أوضحت فيها أن تقرير المصير ينبغي أن يشتمل على اختيار ثالث وهو عودة الصحراويين الى الوطن الموريتاني . ويبدو أن موريتانيا أدركت أنه من الصعب مجابهة المغرب والجزائر معا ، فرأت أن تنسق خططها مع المغرب ، وأيدت خطوة الملك الحسن التي مهدت لحصول المغرب على القسم الأكبر من الصحراء ، وتمنلت هذه الخطوة في تقديم اقتراح الى الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين ، تم بموجبه أخذ رأي محكمة العدل الدولية في مسألة محددة ، وهي هل كانت الصحراء قبل الامارة الأسبانية أرضا بلا صاحب ، كما تذكر أسبانيا ، أم أنها كانت تابعة لدولة أخرى (٢٠) ، ولم يكن في الامكان طرح القضية مباشرة على محكمة العدل

(٢٠) سبق ايضاح ذلك تفصيلا عند عرض وجهة النظر المغربية في الصفحات . وراجع

ايضا .

International Court of Justice Reports of Judgment, Advisory opinions and orders, Western Sahara — Advisory Opinion 16 October 1975.

- ٤٠٧ -

الدولية للتحكيم ، لان ذلك يتطلب موافقة الأطراف المتنازعة مسبقا ، ولذلك اعترفت كل من المغرب وموريتانيا بحقوق البلد الآخر أمام الجمعية العامة ، وتحولت القضية على شكل استشاره من طرف الجمعية العامة ، باعتبار أنها مسألة قانونية وباريخية ، وذلك طبقا للمادة ٩٦٥ من ميثاق المنظمة .

وفد وافقت الجمعية العامة على هذه الاستشارة بأغلبية ٨١ صوتا منها الدول الكبرى الأربع (باستثناء الصين) مقابل لا شيء وامتناع ٤٣ عن التصويت ، وقد دأعت التوصية ، الأطراف المعنية الى تقديم الوثائق التي تؤيد وجهة نظرها ، وقدمت الى محكمة العدل الدولية عدة عروض تتناول وجهات النظر الموريتانية والمغربية والأسبانية بشأن الصحراء ، وقد استند العرضان (المغربي والموريتاني) على أن الصحراء لم تكن أرضا بلا صاحب ، وأكد العرض المغربي على أن المقاومة المغربية للاستعمار الاسباني تؤكد صحة ذلك (٢١) ورأت الجمعية العامة للامم المتحدة أن يؤجل الاستفتاء الى ما بعد ايضاح رأى محكمة العدل الدولية .

وهكذا استطاع الملك الحسن الثاني أن يكسب وقتا ، ينفذ فيه خططه الدبلوماسية ، حيث قام قاضى العيون على رأس وفد من الاشراف بزيارة المغرب ليقدم ولائه للملك ، كما استمرت جهود التنسيق مع موريتانيا ، ووضع الخطوط العريضة للتقسيم ، وذلك أثناء زيارة المختار ولد دادة لمدينة فاس بالمغرب فى ديسمبر ١٩٧٤ ، حيث اتفق مع ملك المغرب على تخطيط الحدود ، طبقا لما كان يسمى فى عام ١٩٧٢ بمنطقتى النفوذ ، كما تم الاتفاق على أسس التعاون الاقتصادى فى المنطقة ، ومن ذلك العهد تمت اقامة روابط وبيعه بين البلدين ، ومما يجدر ذكره أن مؤتمر جامعة الدول العربية قد وافق فى اكتوبر ١٩٧٥ خلال اجتماعه فى الرباط ، على توصية تجعل من مشكل الصحراء ، مشكلة موريتانية مغربية .

٧ - تقرير المصير بين المؤيدين والمعارضين :

ويبدو أن كسرا من الدول لم تكن تتوقع أن تنتهى مشكلة الصحراء بتسليم السلطة الى الدوليين المجاولين دون اجراء استفتاء حول تقرير المصير ، والدليل على ذلك أن معظم الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية عارضوا فيما

بعد التقسيم ، وطالبوا بحق تقرير المصير ، وفى أكتوبر ١٩٧٥ ، أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا بأن هذا الاقليم ، لم يكن أرضا بلا صاحب قبل الاستعمار ، بل أنه أكد أنه كان يحتوى على منطقتي نفوذ ، أحدهما موريتانية والأخرى مغربية ، وبذا أعطى هذا الرأى حجة جديدة لكل من المغرب وموريتانيا كى تواصل جهودها للتقاضى عن فكرة الاستفتاء والاتفاق مع أسبانيا مباشرة على تسليم السلطة . ومن بين الحجج التى استندت عليها الدولتان كى يصفيا الشرعية على عدم واقعية الاستفتاء ، أن أهل الصحراء غير مستقلين ، وانهم لم يبلغوا درجة من الوعي لكى يستفتوا ، وأن الصحراء غير قادرة على أن تكون دولة ، وأن مبدأ تقرير المصير يستلزم أن يكون بين الجزائريين المعنيين فوارق تبرر تطبيق هذا المبدأ ، كما اعتبرت الدولتان أن الحقوق التاريخية وصلات القربى التى تربط الصحراء بالقطرين كافية لاثبات عدم الحاجة الى الاستفتاء .

وعموما فقد قامت أسبانيا بتسليم السلطة فى الصحراء الى كل من المغرب وموريتانيا فى ٢٧ فبراير ١٩٧٦ - أى قبل الموعد المقرر حسب الاتفاق الثلاثى الموقع من قبل فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وعلى أثر ذلك جرت المباحثات بين المغرب وموريتانيا ، على تفصيل اتفاقية التقسيم ، وبمقتضى هذه الاتفاقية ، تحصل موريتانيا على الثلث الجنوبى للصحراء (منطقة ريودى أورد) ، ولكن هذه المنطقة تضم فقط ربع السكان (١٥ الى ٢٠ ألف نسمة) ، ولما كانت مناجم بوكراع الغنية بالفوسفات ، والتى أنتجت فى عام ١٩٧٤ أربعة مليون طن تقع فى المنطقة المغربية ، فقد اتفق على أن تقدم المغرب لموريتانيا نسبة من هذه الزروة . غير أن هذه الاتفاقية قد تعرضت لانتقادات شديدة فى منظمة الوحدة الافريقية ، ربما لأن دول المنطقة لا تدرك طبيعة الصلات البشرية التى تقوم بين أجزاء الوطن العربى - كما يرى بعض الباحثين (٢٢) ، وقد اعتاد أعضاء المنظمة الأفريقيون ، أن تؤسس الدول فى إطار التقسيمات الاستعمارية ، مهما كانت هذه التقسيمات تشتمل على اقاليم متناهية فى الصغر ، كما أن تسع دول اعترفوا بجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية ، ذلك أنه فى اليوم الذى أعلنت فيه أسبانيا القاء سلطانها قامت قيادة البوليزاريو باعلان جمهورية الصحراء فى المنفى (فى مدينة الجزائر) وأخذت تنظم مقاومة مسلحة للدارتين الجديدتين المغربية والموريتانية . وقد قدر عدد

المنطوعين فى البوليزاريو بخسمة آلاف مقاتل معظمهم من قبائل الرقيبات ، ولما كان لهذه القبائل فروع فى داخل موريتانيا ، فان ذلك قد سهل عملية النسلل من وقت لآخر على نواكشوط . كذلك فان كل من الجزائر وليبيا نزودان البوليزاريو ليس بمساعدات مالية فقط ، وانما بمتطوعين .

ومن الواضح أن المشكلات التى نجمت عن ضم الصحراء قد أثرت على حياة موريتانيا تأثيرا كبيرا ، فهى من جهة أثارت مشاعر حماس وطنى شديد بتوحيد التراب الموريتانى ، ومن ناحية أخرى حققت لموريتانيا فى هذه الفترة العديد من المزايا الاقتصادية ، هذا فضلا عن تقليل المسافة التى يقطعها الخط الحديدى الواصل بين مناجم الحديد فى الداخل الى نواذيبو على الساحل ، غير أن موريتانيا - من جهة أخرى - بضمها هذا الجزء من الصحراء اليها وقشند - قد واجهت أعباء عسكرية كبيرة حتى أنها خصصت ما يقرب من ٢٥٪ من ميزانيتهما لأغراض الدفاع وهو ما أثر بشدة على خططها للتنمية ، ومن جهة نالمة فمهما قيل عن مساوىء ذلك فانه لا يقاس بوجود حدود مباشرة وللمرة الأولى بين موريتانيا والمغرب ، ولما كان الاستعمار الاسبانى قد عمد على ترسيخ القبيلية ، وأهمل الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية فان موريتانيا كان عليها عبء آخر وهو أن تبذل مزيدا من الجهود لدمج الصحراء فى الوطن الموريتانى بواسطة تعزيز شبكة من المواصلات الجوية والبرية ووضع خطط اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل توحيد الوطن الموريتانى باعتباره هدفا رئيسيا ومطلبا وطنيا تصبو اليه .

موقف الجزائر

١ - الاسانيد الجزائرية حول تقرير المصير :

استندت وجهة النظر الجزائرية الى القرارات العديدة التى أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بأن تضمن الجمعية العامة حقوق شعبها ، وان السلطة الحاكمة مسئولة فى توجيه شعب الصحراء الى الاستقلال وذلك بممارسة حقه فى تقرير المصير ، وان على الشعب الصحراوى أن يقرر مستقبله عن طريق استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة - أى إسبانيا - بالمشاركة مع المغرب وموريتانيا والجزائر ويتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وضمان هيئة الأمم المتحدة .

وحين أخطرت الحكومة الاسبانية الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها سوف تقرر استفتاء تقرير المصير خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ١٩٧٥ فقد ردت حكومتنا المغرب وموريتانيا بمطالبتهما بالصحراء باعتبارها جزء من التراب الوطنى لكل من البلدين ، وقد كان رد الفعل الجزائرى هو « لفت نظر اللجنة الرابعة تجاه أى موقف سيتخذ خارج هيئة الأمم المتحدة مخالف لقراراتها(٢٣) ، وبالأخص اذا كان هذا الحل يسمح لاسبانيا بالمساومة بسيادة لا تملكها ونلبى مطالب المغرب وموريتانيا التى كانت اسبانيا قد عارضتهما ورفضتها محكمة العدل الدولية » .

واذا- الخطوة الثلاثية التى تمت على الصعيد الاسبانى المغربى الموريتانى فقد رأى الجزائر ، بأن هذه الخطوة التى وصلت الى هذا الحل تعد انكارا للالتزامات الرسمية من قبل الحكومة الاسبانية تجاه شعب الصحراء ، كما أنها تعد خرقا للارتباطات التى وقعت عليها كل من المغرب وموريتانيا من حيث انضمامهما الى جميع القرارات التى تبنتها الأمم المتحدة منذ عشر سنوات ،

(٢٣) راجع فى تفصيل ذلك : كلمة المندوب الدائم لجزائر لدى الأمم المتحدة امام اللجنة الرابعة (١٩ نوفمبر ١٩٧٥) ومذكره حكيمه اليهودية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن قضية الصحراء الغربية (١٢ فبراير ١٩٧٦) - اصدار السفارة الجزائرية بالقاهرة - القاهرة ٢١ فبراير ١٩٧٦ .

- ٤١١ -

وان المغرب وموريتانيا - من وجهة النظر الجزائرية - قد تجاهلتا وجود شعب في الصحراء .

ومن ثم فإن نشاط الحكومة الجزائرية كان دائما - وفقا لما تراه وجهة النظر الجزائرية - ضمن إطار الأمم المتحدة ، وانها قد اشتركت في جميع قرارات الجمعية العامة .

وعموما فقد تطورت وجهة النظر الجزائرية أثر الاتفاق الثلاثي المبرم في مدريد ، ورأت أن هناك عواقب خطيرة سواء فيما يتعلق بمصير الشعب الصحراوي ووحدة القومية وسلامة ترابه الوطني ، أو بمصير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ، وقد كان من أثر هذا الاتفاق وتخلي اسبانيا عن مسئولياتها ما رأت الجزائر فيه بأنه مخالف تماما للقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن قضية الصحراء حيث كانت مساعي الجزائر مطابقة دائما لموقف الأسرة الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز ، وانه منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٠/٣٢٢٩ من الدولة الحاکمة أن تحدد في أقرب وقت وفقا لتطلعات سكان الصحراء بالتشاور مع الحكومتين المغربية واسبانية ، وى طرف آخر معنى بالقضية ، كيفية تنظيم استفتاء تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، يتيح لسكان هذه البلاد ، ممارسة حقهم في تقرير المصير .

وقد بقيت منظمة الأمم المتحدة من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٤ على رأيها ، ووافقت على قرارات أكدت باستمرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من امثلة هذه القرارات ، القرار ٢٢/٢٢٥٤ ، والقرار ٢٣/٢٤٢٨ ، والقرار ٢٤/٢٥٩١ ، والقرار ٢٧١١/٢٥ ، والقرار ٢٩٨٤/٢٧ ، والقرار ٣١٦٢/٢٨

ويرى الجزائر ان القرارات السابقة قد عززتها أيضا قرارات منظمة الوحدة الافريقية وبوصيات دول عدم الانحياز ، كما اكدت فتوى محكمة العدل الدولية ومقرر بعثة الأمم المتحدة التي قامت بزيارة الصحراء الغربية . وفي المصعيد الاقليمي فإن الدول الثلاثة المجاورة للصحراء وعلى المغرب وموريتانيا والجزائر قد قررت بالاتفاق فيما بينها منذ عام ١٩٦٩ أن تضم جهودها وأن تشاور لجعل القرارات المتعلقة بالصحراء موضع التنفيذ . و اجتمع رؤساء الدول الثلاث في ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ في نوادييو ، واصدروا بياناً مشتملاً على التزامهم فيه بتقرير تعاونهم للتجديد بتسوية الاستعمار من

الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية ، وقد أسسوا لجنة تنسيق ثلاثية مكلفة بتتبع مسار تصفية الاستعمار فى هذه المنطقة .

٢ - اعتراض الجزائر على ضم الصحراء الى المغرب :

ان الجزائر - وعلى الرغم من عدم وجود مطالب اقليمية لها فى الصحراء - الا أنها تعترض تماما على ضم الصحراء الى المغرب وذلك لأن وجود دولة مستقلة صغيرة تقع بينها وبين المحيط يجعل مرور مواردها أكثر سهولة ، مما لو ألحقت بالمغرب ، اذ أن الخلافات الايديولوجية قد تغلق المجال فى التعاون بين النظم السياسية القائمة فى كل من الجزائر والمغرب من ناحية أخرى ، ومن ثم كان تأييد الجزائر لجبهة تحرير الصحراء ، ويتضمن الموقف الرسمي للجزائر - كما سبق ايضاح ذلك فى أن أى تسوية مرضية للمشكلة لا يمكن الوصول اليها الا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التى اتخذت فى هذا الشأن وخاصة القرار رقم ١٥١٤ الذى اتخذ فى الدورة الخامسة عشر ، والقرار رقم ٢٢٩٢ الذى اتخذ فى الدورة الرابعة والعشرين . ويتناول القرار الأول بصفة عامة مشكلة ازالة الاستعمار عن الاراضى التى لا تزال تحت السيطرة الأجنبية ، وأما القرار الثانى فانه يثبت جميع القرارات السابقة حول الصحراء ، ويوضح بدون التباس ضرورة تصفية الاستعمار على ضوء رأى الاستشارى الذى أدلت به محكمة العدل الدولية وعلى ضوء لجنة تقصى الحقائق التابعة للأمم المتحدة .

وتتمسك الحكومة الجزائرية بضرورة تأكيد حق تقرير المصير بالاضافة الى أنها ترفض الموافقة على أى حل كان لا تشارك فى تحضيره وتطبيقه بصفتها طرفا من الأطراف المعنية وذات المصلحة ، وان منظمة الأمم المتحدة هى الاطار الوحيد المناسب لتصفية عادلة وحقيقية . وعلى هذا المفهوم شجعت الجزائر جميع المحاولات التى قام بها كورت فالدهايم بشأن الوصول الى حل للمشكلة، وان على شعب الصحراء أن يقرر مستقبله عن طريق استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة بالمشاركة مع المغرب وموريتانيا والجزائر (٢٤) .

وتجدر الاشارة الى أن الجزائر تستند فى موقفها على القرارات التى سبق أن أصدرتها الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى ، كما سبقت الاشارة الى

(٢٤) كلمة المندوب الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الرابعة . مصدر سابق .

وراجع ايضا مذكورة حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصدر سابق .

- ٤١٣ -

ذلك تفصيلا ، ويعنى ذلك أن الجزائر تتضامن تضامنا كاملا مع سكان الصحراء
والتمسك بحق تقرير المصير .

والجدير بالذكر أيضا أن بعثة الأمم المتحدة التي كانت قد زارت الصحراء
فى أواخر عام ١٩٧٥ قد أوصت بأن تسوية مشكلة الصحراء تقتضى مشاركة
جميع الأطراف المعنية والمتهمة - ويعنى هذا من وجهة النظر الجزائرية : الدولة
الحاكمة وقتئذ وهى اسبانيا ، والحكومات المجاورة وممثلى الصحراويين ، وكانت
حكومات الدول الثلاثة المجاورة للصحراء والحركات السياسية بها ، والناطقين
بشأن المبعدين السياسيين واللاجئين الصحراويين فى البلدان المجاورة أعلنوا
الشروط التالية لاجراء استفتاء فى البلاد :

(أ) سحب القوات المسلحة والادارة الاسبانية .

(ب) رجوع المبعدين السياسيين واللاجئين فى هذه الدول المجاورة الى
الصحراء .

(ج) تحديد فترة انتقال ، تقوم فيها منظمة الأمم المتحدة بحضورها فى
البلاد ، بمسئولية الادارة وحفظ السلام والنظام .

وترى الجزائر أن المغرب قد ضرب بالرأى العام العالمى عرض الحائط وأنه
- أى المغرب - قرر من طرف واحد ، وباتفاق مع الحكومة الموريتانية ، غزو
التراب الصحراوى تحت قناع « المسيرة الخضراء » ، وان تدور الأحداث قد
أكد للجزائر - حسب الرؤية الجزائرية - أن ما سسمى بالمسيرة الخضراء ، لم
نكن الا حيله لغطيه نسلل القوات المغربية النظامية ، وتحويل الانظار عن
المناورات التى بدأت بين حكومتى المغرب وموريتانيا من جهة والدولة الحاکمة
للصحراء - وقتئذ - من جهة أخرى ، وان تلك المناورات قد أدت - من وجهة
النظر الجزائرية - الى اتفاق مدريد الثلاثى الذى يقضى الشعب الصحراوى
بوصفه الطرف المعنى بالدرجة الأولى . ويهدف الى اقتسام ترابه بين مملكة
المغرب وجمهورية موريتانيا الاسلامية .

وترى الجزائر أن المغرب وموريتانيا بمجرد اقدامهما على غزو التراب
الصحراوى قد أصبحنا دولتين معنيتين بكل ما يترتب عن مثل هذا الوصف
من آثار قانونية وفقا لقرار عام ١٩٧٠ المتضمن الاعلان الخاص بمبادئ القانون
الدولى بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وكذا القرار ٢٩/٣٣١٤
الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ والمتضمن تحديد مفهوم العدوان والذى ينص

في مادته السادسة على أن أخلاخل « الدول بواجبها في عدم استعمال القوة المسلحة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير ، وفي الحرية والاستقلال ، - يعتبر - حالة عدوان سافر » .

كما وأن القرار سالف الذكر يتضمن تحديد العدوان في مادته السابعة مؤكدا على شرعية التأييد المبذول للشعوب المكافحة منل الشعب الصحراوي ، من أجل الحصول على حقه في تقرير المصير لمواجهة جيوش الغزو ، وليس في هذا التحديد - كما جاء في القرار نفسه - ما يمكن بحال من الأحوال - حسب ما يفهم من ميثاق طبقا للرؤية الجزائرية - أن يمس حق الشعوب المحرومة بالقوة من حقها في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ذلك الحق الذي يشير اليه الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما الشعوب الخاضعة للانظمة الاستعمارية ، وكذا الحق هذه الشعوب نفسها في الكفاح من أجل هذه الغاية ، والسعي الى الحصول أو تلقي دعم ما ، وفقا لمبادئ الميثاق .

ومن مناقشات مجلس الأمن ، ومن القرارات التي اتخذها في الفترة ما بين ٢٠ أكتوبر ، ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ تركز وجهة النظر الجزائرية على النقاط التالية :

أ - ان مجلس الأمن اقنصر على بحث الوضع الناجم عن قرار المغرب « بتنظيم مسيرة الى تراب الصحراء العربية » على اعتبار أن المشكلة الاساسية الممنلة في تصفية الاستعمار من الصحراء ، هو من اختصاص الجمعية العامة وحدها ، وذلك طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وللإعلان الخاص بمنح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها « قرار ١٥١٤ » .

ب - ان مجلس الأمن قد طلب بالحاح من كل الاطراف المعنية والمهتمة وهي ، علاوة على أسبانيا بوصفها الدولة الحاكمة والجزائر والمغرب وموريتانيا - نفادي كل عمل انفرادي او غيره ، من شأنه أن يزيد في خطورة التوتر في المنطقة . وقد كلفت الامين العام باجراء مشاورات مع الأطراف المعنية والمهتمة حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الوضع الراهن في الصحراء الغربية .

وترى الجزائر أنه في هذا السياق بالذات ، فإن حكومة مدريد قد نهضت في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ عن إعلان مبدئي توصلت اليه مع المغرب وموريتانيا ،

- ٤١٥ -

وعمدت بموجبه الى تحويل السلطات الى المغرب وموريتانيا ، وهذا الاعلان المبدئي كان يشكل - طبقا للرؤية الجزائرية - انتهاكا مبيتا لقرارات مجلس الأمن ، وعائقا اضافيا فى طريق الجهود المبذولة من قبل الامين والتعاون مع كافة الاطراف المعنية والمهتمة .

وتعيب الجزائر على اعلان مدريد بأنه تم خارج الأمم المتحدة وأنه يشكل عرقلة حقيقية للجهود المبذولة فى نطاق الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية بتصفية « منسجمة » سليمة ، تقوم على المعطيات الأساسية التالية :

أ - ان المسار لتصفية الاستعمار بالصحراء الغربية كما حددته الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٥ وأكدت فتنوى محكمة العدل الدولية ، وتقرير بعثة الأمم المتحدة التى رارت المنطقة - قد اثبت صحة هذا المسار .

ب - وبما أن الصحراء الغربية بلد غير مستقل طبقا للبواب الحادى والعشرين من الميناف . فان اسبانيا وهى الدولة الحاكمة ، المسئولة أمام الأمم المتحدة . لا يحق لها أن تحيل مسئولياتها لغير شعب هذا البلد الذى هو وحده صاحب السيادة ، وان الامم المتحدة هى التى تتولى الحفاظ على هذه السيادة .

ج - وحيث أن ما ذكر معترف به اعترافا عاما ، فان الحكومة الجزائرية لا تقر باية شرعية لاعلان مدريد ، بل تعتبره باطلا ، غير مقبول ، باعتبار أن حكومات اسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها الصرف اطلاقا فى التراب الصحراوى وفى مستقبل شعبه .

د - وينتج عن ذلك أن الحكومة الاسبانية ، كدولة حاكمة ، ما تزال تنحمل مسئولياتها الأساسية أمام الأمم المتحدة والمجموعة الدولية ، ولا سيما فيما يتعلق بالتزاماتها المترتبة على البند ١٠٣ من الميثاق ، أما الجمعية العامة فيما يخصها فلا تزال ، مناقشة الصحراء الغربية معروضة عليها ، ومن واجبها فى هذه الحالة من نصفية الاستعمار ، ان تتخذ القرارات المناسبة لضمان حق الشعب الصحراوى البابت فى تقرير المصير وفى ممارسته الفعلية لهذا الحق .

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٧٥ وافقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على القرار ١/٣٤٥٨ الذى أكد من جديد حق شعب الصحراء الغربية البابت فى تقرير

- ٤١٦ -

المصير ، وطالب باتخاذ تدابير لتمكين هذا الشعب من ممارسة حقه ممارسة حرة كاملة تحت اشراف الأمم المتحدة ، وترى الجزائر أنه من حيث أن المسألة تتعلق ببلد غير مستقل تنطبق عليه الاحكام المطابقة لميثاق الأمم المتحدة وفراواتها ، وان أسبانيا يجوز لها تنتمى عن هذا التفويض الا لمنظمة الأمم المتحدة أو للشعب الصحراوي دون أية دولة أخرى .

وتأسيسا على ما سبق فان وجهة النظر الجزائرية ترى أن الاتفاق المبرم فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٥ بين ممثلى الحكومات الأسبانية والمغربية والموريتانية لا ينطوى على أية سرعية ، لأنه يتنافى كليا مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومع كل القرارات الصادرة عنها منذ عام ١٩٦٥ ، وخاصة القرار الاخير رقم ٢٤٥٨ - أ - الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٥ ويقصد هذا القرار نقل سيادة صاحبها - وهو الشعب الصحراوي - دون غيره .

وعموما فان المحصلة التى خرجت بها الجزائر هي أن احدى الاعتبارات الأساسية من اتفاق مدريد والذي ينص على استشارة شعب الصحراء العربية بواسطة الجماعة ، قد اصبح معطلا ، ذلك لأن هذه الجماعة قد حلت نفسها بنفسها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ صاحبة بذلك كل ذريعة للاطراف الموقعة على الاتفاق ، ويعنى ذلك أن دعوة مشروعية استشارة الشعب الصحراوي بواسطة الجماعة يعتبر باطلا من وجهة النظر الجزائرية التى تركز على الرجوع الى الشرعية الدولية لكى تضمن للشعب الصحراوي ممارسة حقه النابت فى تقرير المصير عن طريق استفتاء حر حقيقى .

٣ - تفهيم موقف الجزائر :

أدت الاشتباكات المسلحة فى « المظلة » - فى أوائل عام ١٩٧٦ - والتي وقعت على بعد عدة كيلومترات من حدود الجزائر بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية ، أدت الى احتلال القوات المغربية للمظلة ، وخوفا من أن يؤدي بصاعد هذه الأحداث الى مضاعفات خطيرة بين المغرب والجزائر وناظر ذلك على الموقف العربى كله ، قامت مصر بمهمة الوساطة الدبلوماسية بين الطرفين ، مما كان له اثره المباشر فى إيقاف القتال المسلح بينهما .

وعندئذ أعلنت الجزائر أن موقفها من هذه المشكلة يتلخص فيما بأتى :

أولا : ان الهدف الوحيد من تحرك الجزائر فى المشكلة ، ينطلق من سياستها فى مساندة حركات التحرير .

- ٤١٧ -

ثانيا : ان النضال فى الصحراء هو نضال بين التقدمية والاقطاع • بين نظام ملكى استبدادى وحليف للاستعمار ، وشعب عربى يناضل من أجل بقائه •

ثالثا : ان أى مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة البوليزاريو الممثلة للشعب الصحراوى ، وكل من المغرب وموريتانيا •

رابعا : ان أى وساطة فى قضية الصحراء ، لا يكون لها معنى ، ما لم يكن هدفها النوصل الى انقاذ الشعب الصحراوى وصيانة وجوده •

وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ أتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية طبقا للاتفاقى الثلاثى الذى وقعته مع المغرب وموريتانيا فى مدريد فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وفى اليوم التالى مباشرة أعلنت جبهة البوليزاريو قيام جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية على الأراضى التى تسيطر عليها ، وعلى الفور اعترفت الجزائر بالجمهورية الجديدة ، وكان رد الفعل المغربى والموريتانى على هذا الاجراء الجزائرى أن أقدمت الدولتان على قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر •

وفى الفترة المالية صعدت الجزائر من تأييدها ماديا وعسكريا لجبهة البوليزاريو وخاصة بعد اعلان تقسيم الصحراء الغربية بصورة رسمية بين المغرب وموريتانيا وذلك بموجب اتفاقية وقعت فى الرباط واستمرت المشكلة بشكل بؤرة توتر وصراع ولم تحسم بصورة نهائية مما يشكل ردود فعل عربية ودولية مبانينه فى القمة القادمة •

٤ - من التنافس الاقليمى الى بروز آراء الصحراويين (١٩٦٥ - ١٩٧٥)

أسند التنافس حول الصحراء منذ منتصف الستينات وذلك نتيجة لقرار الذى أصدره الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٥ والذى يدعو أسبانيا الى تحرير اقليم الصحراء واينينى الى الدخول فى مفاوضات لتقرير مصيرها • أما الأمم المتحدة فقد مضت فى إصدار قرارات تدعو فيها اسبانيا الى اجراء استفتاء تحت اشراف المنظمة الدولية ، وفى ضوء التشاور بشأن ذلك مع المغرب وموريتانيا ، ومضى فى ذلك بهدف الى اناحه الفرصة أمام شعب الصحراء لتقرير مصيره بنفسه « القرار رقم ٢٥٩١ فى ديسمبر ١٩٦٧ » وقد اضطرت اسبانيا الى قبول مبدأ حق تقرير المصير لشعب الاقليم الصحراوى ولكنها أضمت عليه مفهومها خاصا : فهم تريد منح الاقليم حكما ذاتيا ندرجيا الى نحو يربط مستقبله الاقتصادى بأسبانيا •

أما اقليم اينيني ، فقد سلمته أسبانيا فى أبريل ١٩٦٩ الى المغرب ، ولكنها احتفظت باقليم الصحراء وخاصة بعد أن تأكدت من أهميته الاقتصادية النابعة عن الثروة الفوسفاتية ، وأمام تمسك الاطراف الثلاثة العربية بمواقفها رأت أسبانيا أن الفرصة سانحة لها لتأجيل موعد اجراء الاستفتاء المطلوب منها بينما نشطت فى تهيئة الأوضاع الداخلية لصالحها .

ويبرر كل من الدول العربية الثلاث موقفه حول مصير الاقليم الصحراوى الى ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٦ من ضرورة منح سكان الاقليم حرية تقرير المصير عن طريق اجراء استفتاء تحت اشراف المنظمة الدولية . ومع ذلك فإن كل دولة تستند الى حجج خاصة . فموقف المغرب تابع من مطلبه بضم الاقليم اليه ، وبالتالي فهو متمسك بإجراء استفتاء معين يضع السكان أمام اختيارين : أما الانضمام الى المملكة المغربية أو البقاء تحت الحكم الاسباني ، كذلك كانت وجهة نظر المغرب وقتئذ تنحصر فى اصراره - كشرط مسبق لاجراء الاستفتاء - على ضرورة انسحاب القوات الاسبانية المرابطة فى الصحراء وعلى عودة اللاجئين ليشاركوا فى الأدلاء بالرأى ، والمعروف أن عددا كبيرا من هؤلاء يقيمون فى المغرب وهم يناصرونه فى موقفه .

أما موريتانيا فانها قد كيفت قبولها منح السكان حق تقرير المصير بحقوق تاريخية لموريتانيا على الجزء الجنوبي من الاقليم وبالعلاقات عرقية races بين الشعب الموريتاني والقبائل الصحراوية فى الجنوب .

وبخصوص موقف الجزائر فانه قد تلخص وقتئذ فى أنه ليس لديها مطالب اقليمية على هذه الصحراء ولكنها ترى اقامة دولة مستقلة قد يسهل عليها التفاوض معها بشأن ضمان وصول الحديد المستخرج من منطقة «تندوف» فى أقصى جنوب الجزائر الى المحيط . ومما أضفى التعقيدات على الأمور هو أن كلا من الدول الثلاث قد دأب على التحرك الدبلوماسى النشط على الساحة الاقليمية وكذا فى المحافل الدولية لكسب أكبر عدد من الدول لصفه .

٥ - آراء سكان الصحراء (١٩٦٥ - ١٩٧٥) :

جرت التقاليد الاستعمارية أن تشهد المرحلة التى ستؤدى الى تغيير وضع بلد من مستعمرة الى دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ، انشقاقات مفتعلة فى صفوف الشعب بحكم الوضع الاستعماري الذى يحيا فى ظله ، ونتيجة للضغوط التى تفرضها عليه الدولة الحاكمة ، فان الحكومة الاسبانية قد أدعت

بأن الشعب الصحراوي يرغب في العودة الى الوطن الأم - أى الى المغرب - بل أن المغرب قد أكد أيضا رفضه لاجراء استفتاء يطرح أمام سكان الصحراء الاستقلال التام . فى حين أكدت موريتانيا وقتئذ بأن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين قبائل الجنوب « الصحراوي » والشعب الموريتاني مما لا يدع مجالا الا الى ضم الجزء الجنوبي لموريتانيا .

وقد كانت هذه بمثابة العقدة العويصة التى شكلت جوهر قضية الصحراء ، وأثارت مشكلة نزاع قائم بين دول ثلاث متاخمة لاقليم الصحراء وهو نزاع استند الى وقائع تاريخية وعرقية ولكنه فى ضوء تطوراته منذ الستينيات قد تعلق أساسا بوقائع اقتصادية ، فاكشاف الثروة الفوسفاتية الهائلة فى منجم « أبو فراع » بالاقليم الصحراوي - والذي وصل فى نهاية السبعينات الى ما يقرب من ١٠ مليون طن - وقد كان هذا بمثابة حافز للحكومة المغربية بأن تسارع بالنقاط القرار الصادر من محكمة العدل الدولية لتنظيم مسيرة شعبية تضم حوالى ٢٥٠ ألف شخص فى اتجاه الصحراء وهو أمر قد أدى الى تازم الصراع القائم ، مما دعا الجزائر الى حشد قواتها على الحدود .

وفى ضوء هذه التطورات ، فقد أثرت فى هذه الفترة - أى حتى عام ١٩٧٥ - التساؤلات الآتية :

أولا : كيف سيقدر مصير الاقليم والشعب « الصحراويين » ؟

ثانيا : هل ستتغلب العوامل التاريخية على ظاهرة العصر الحالى والتى تتلخص فى نطلع كل شعب الى الاستقلال التام - وهى ظاهرة أقرتها الجماعة الدولية لكافة شعوبها ؟

ثالثا : ماذا سنكون عليه الصبغة النهائية للاستفتاء الذى تقرر اجراؤه عام ١٩٧٥ .

وبالطبع فان الشعب الصحراوي هو الذى كان عليه أن يقرر الكلمة الأخيرة فى تقرير مصيره . لكن ذلك يرتبط بجهة البوليزاريو وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل .

جبهة البوليزاريو والمستقبل

موقف جبهة البوليزاريو

١ - نشأة الجبهة وتطورها :

إن الأصل التاريخي لحركة تحرير الصحراء الغربية نشأت خلال الفترة الاستعمارية الاسبانية. لهذه المنطقة ١٩٠٠ - ١٩٧٦ فى ظل تورات القبائل الصحراوية الغربية الاصل ١٧٠٠ قبيلة - بقيادة قبيلة « الرقيبات » وهى أكبرها عددا وقوة ، وكانت الثورتان المميزتان لهذه القبائل هما ثورتى ١٩٣٤ - ١٩٥٧ . ومنذ نهاية الخمسينات تحولت الثورة الى تنظيم محكم فى شكل حزب الاسلام ، وخلال عامى ٧٢ - ١٩٧٣ أصبح فى الصحراء عدة منظمات سياسية وبجانب حزب الاسلام وهى حزب الاتحاد الوطنى الذى أنشئ بتأييد ومؤازرة أسبانيا ، وجبهة التحرير والوحدة التى أنشئت بتأييد ومؤازرة المغرب ، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب « البوليساريو » التى بدأت أول نشاطاتها العسكرية فى عام ١٩٧٣ ، والتى استفادت فى قيامها ونحوها بالمجموعات السياسية المختلفة سواء فى المغرب أو فى الصحراء .

غير أن التطور الأساسى فى حركة البوليساريو حدث عندما مد مؤسسوها الأوائل خطوط تفاهيمهم وتعاونهم السياسى والعسكرى الى الجزائر باعتبارها دولة تقدمية ، تناصر حركات التحرير العربية والافريقية ، وتبع ذلك هروب قيادات البوليساريو فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى الجزائر ، التى رحبت بهم ، وقد عمل قادة البوليساريو على تصعيد حدة الخلاف المغربى الجزائرى ، ومن ناحية أخرى فقد وجد فيهم الجزائريون الفرصة لتحقيق أهداف الجزائر فى اضعاف النظام المغربى من جهة وفى الوصول الى المحيط الاطلسى غربا من جهة أخرى ، وفى انعاش العمق الاستراتيجى وتدعيم المجال الحيوى من جهة ثالثة وفى هذه الظروف تسلحت البوليساريو وتم تدريبها وتحويلها بواسطة الدعم الجزائرى اللبى بالرغم من اختلاف الاهداف بين الاطراف الثلاثة - وقد استفادت البوليزاريو على الصعيد العربى والافريقى العالمى ، وذلك بعد أن طرحت نفسها كحركة تحرر وطنى تنتمى الى حركة التحرير العالمى وترتبط بالثورتين العربية والافريقية .

وهذه المفاهيم نجدها واضحة بصورة أكثر عند استعراضنا لوثائق

الجبهة ، وتعتبر احدى (١) هذه الوثائق عن طموحات الجبهة ، وعدم ارتباط الصحراويين بالمغرب ، وترد على الادعاءات المغربية وتفننها .

وترى الجبهة أنها حركة تحرير للساقية الحمراء ووادي الذهب ، وأنها قبل خمسة عشر عاما قد اعترفت الأمم المتحدة بحق تقرير مصير شعب الصحراء بحرية ، من خلال مطالبة أسبانيا بتطبيق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، وان الجمعية العامة لم تنقطع عن تأكيد هذا الحق وتوضيح جوهره وشكليات تطبيقه منذ عام ١٩٦٦ ، وتلج الجبهة على اجراء استفتاء يمكن شعب الصحراء من التعبير عن رأيه بحرية في جو من الأمن والسلام بمراقبة من الأمم المتحدة . ونرى جبهة البوليزاريو في أسبانيا عدوها الاستعماري الأول ، وأنها - أي أسبانيا - حاولت ضم الصحراء نهائيا إليها ، مشجعة بالأخص هجرة الاوروبيين الى الصحراء والتماذج فيها ، « وأسبنة » الصحراويين ، الذين لم يفرض عليهم اللجوء . غير أن هذه المحاولات قد فشلت بسبب صمود شعب الصحراء ، بما في ذلك من وضعتهم اسبانيا في المقدمة ، من أجل خلق كيان مصطنع خاضع لأسبانيا ، وترى الجبهة أن الشعب الصحراوي قد عانى كثيرا منذ أواخر الخمسينات من القمع والتهميش ، الذي تبع الانتفاضة الكبرى لجماهير الصحراء سنة ١٩٥٨ وأوشكت على طرد المستعمر الاسباني نهائيا .

ومنذ سنة ٦٧ - ١٩٦٨ قويت الحركة المناهضة للاستعمار في الصحراء ، وفي سنة ١٩٧٠ ، كانت الانتفاضة الكبرى بالعيون يوم ١٧ يونيو ، حيث قام شعب الصحراء بمظاهرات صاخبة وعنيفة ، وتدين سياسة ادماج الصحراء في التراب الاسباني . وقد استنكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه العملية وأدانتها في قرارها الذي صدر في ديسمبر من نفس العام ، وقد قامت الجبهة بأولى عملياتها في أوائل مايو ١٩٧٣ ، ومنذ ذلك الحين ، والجبهة توالى غاراتها على المستعمرين « الأسبان » وتؤثر تدريجيا على الرأي العام الاسباني ، الذي اكتشف أخطار هذه الحرب غير العادلة ، ومنذ السنة النائية لحرب التحرير بدأت أسبانيا تلمس القوة الحقيقية لكفاح شعب الصحراء ، وكان ذلك حافزا - من وجهة نظر الجبهة - لاعلانها الذي صدر في عام ١٩٧٤ ، عن نيّتها من تنظيم استفتاء تقرير المصير في النصف الأول من سنة ١٩٧٥ ، وهو ما لم يتم تحقيقه .

(١) وهي مذكورة الجبهة الشعبية لتحرير السادة الحمراء ووادي الذهب ، البوليزاريو الى الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٥ .

٢ - مفاهيم متعارضة :

وتعتبر جبهة البوليزاريو بأن ما حدث من الدول العربية المجاورة يعتبر « ضربة خنجر في الخلف من جانب هؤلاء الاشقاء » ، وبدلا من الدعم والمساندة المنتظرة من هذه الدول المجاورة والشقيقة ، كان العكس من جانب كل من المغرب وموريتانيا ، وانه اذا كانت الحكومة الموريتانية تحرم شعب الصحراء من مساندتها ، فان الحكومة المغربية قد ذهبت الى أبعد من ذلك ، حيث مارست الضغوط من كل شيء : أولا بالضغط على المواطنين اللاجئين في المغرب لأسباب سياسية أو غيرها ليفرض عليهم أن يكونوا آلة سياسته التوسعية ، وترى البوليزاريو أن القمع المغربي قد اتخذ بعد ذلك صورة الضغط من كل فرد أو عائلة لها أى اتجاه ازاء وطنها . الصحراء . بحيث يضم كل صحراوي لا يقبل أن يكون عميلا ، ضمن لائحة الاعداء .

وتجنى البوليزاريو باللوم الشديد على الملك الحسن ، من خلال التهديد الذى أطلقه فى خطابه عام ١٩٧٥ ، والذى جاء فيه : « الحرب هى المعركة الأخيرة ، التى يمكن أن يركبها الانسان ، اذا فشلت المعارك الدبلوماسية كلها . ولكن اذا هى لم تنجح ، فلم يبق لنا الا أن نخوض غمار المعركة » بل أن جبهة البوليزاريو تذهب أبعد من ذلك فتري أن فى المغرب سياسيون يعطون نزوعا وحشيا ، يظهر فى بعض الأحيان ، كما هو الشأن بالنسبة للفاشية والنازية .

وترى جبهة البوليزاريو أن تدخلات وحدات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى تتكاثر عبر الحدود ، وان هذه الوحدات تقوم بحملات إبادة موجهة (٢) ضد الصحراويين تجاوزت الحدود . النهب ، الاغتيال ، الاختطافات هناك الحرمان عبر الحدود .

وترد جبهة البوليزاريو على المقولات المغربية بأن « الصحراويين من شعبنا » ترد الجبهة قائلة : « وهل هكذا يعامل المواطنون وحتى الرعايا ! ولماذا يخشى رأيهم ؟ واذا كان الصحراويين مغاربة ، لماذا لا يقولونها هم أى الصحراويون - فى أول مناسبة . وتجب جبهة البوليزاريو على هذه التساؤلات قائلة : ان الصحراويين لم يكونوا فى يوم من الأيام مغاربة ، لم يكن لهم أى تطلع لأن يصبحوا رعايا أية جلالة . »

(٢) وحسب جبهة البوليزاريو أن المسئول عن ذلك حتى عام ١٩٧٥ هـ ، العبد المغربى أحمد الداى . ويصف الجبهة ان دوره معروف فى عملية المهدي بن بركة .

وتضيف الجبهة قائلة : يقولون الصحراء مغربية ، لأنها عربية ومسلمة ، بحجة أن بعض القوافل المغربية مرت بها - سحابة صيف - « بحثا عن الذهب السوداني » ، في عصور غابرة . والصحراء « موريتانية لأن قبائل صحراوية تنتمي الى نفس البشرى ، أو نفس الجنس - انها قضية اصطلاح - كأغلبية الموريتانيين ، أنها مغربية أو « موريتانية » لأن سكانها أقل من أن يكونوا دولتهم وحدهم » .

وترد الجبهة على الاسانيد المغربية المستمدة من التاريخ قائلة « أنه من غير الصحيح أن الصحراء ، قد احتلت في يوم من الأيام من طرف المغرب . . (وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية بأنه لا وجود لأية علاقات سيادة للمغرب على وطننا) . . وغير صحيح أيضا ، ان الصحراويين عاجزون عن تكوين دولتهم وحدهم . . صحيح أن الصحراويين هم عرب ومسلمون . . ولكن بيننا وبينهم فوارق هي أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين مسلمين . . المغاربة أقرب الى الجزائريين والتونسيين من الصحراويين الذين هم أقرب الى الشرق العربى وخصوصا الجزيرة » (٣) .

وإذا كانت المغرب تعتمد على أسانيد تاريخية في تبرير تمسكها بالصحراء كجزء من التراب الوطنى المغربى ، فإن جبهة البوليزاريو تعتمد على الأخرى على وقائع تاريخية لتبرير موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء قائلة : « . . ان احد أجداد صاحب الجلالة الحسن الثانى كان يسمى بلطف اجدادنا (المجموعة المتوحشة والنسب لا مأوى لها) ، فنرى كيف أن المغاربة ، يشعرون بفوارقهم مع الصحراويين وقد جاءت هذه العبارة في وثيقة مغربية ، وهى لها العلويين . كان يعرف جيدا . وبشكل واضح ، الحدود الحقيقية للمملكة ، ونقصه - أى الجبهة - هنا المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وكارلوس الثالث ملك اسبانيا بمراكش بتاريخ ٢٨ مايو ١٧٦٧ ، والتي ينص بندها الثامن عشر على ما يلى (٤) : « جلالته يكف عن التحدث في موضوع المؤسسه ، الذى أراد جلالته الملك الكاثوليكي ببناءها ، في جنوب وادى نون ،

(٣) راجع بمفصل دى مذكوره الشبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ، وادى الذهب الى الأمم المتحدة - أكتوبر ١٩٧٥ .
(٤) مسرحية من التمه الاسبانية ، لعدم الدور على النص العربى للمعاهدة ، راجع : المصدر السابق .

- يطلق الأوروبيون على سكان موريسا Maures حسب المفهوم الفرنسى
فى حين يطلق عليها الإنجليز Moors ، أما العرب فكانوا يسمون موريسا : شنيط .

لأنه لا يمكن ان يكون مسئولا عن الحوادث والألام ، التي يمكن أن تقع ، نظرا لان سيادته ، لا تمتد الى هناك ، ولان المجموعات المتوحشة والمفترة ، سكان ذلك البلد ، قد تسببوا دائما في الحسائر لسكان جزر كناريا بل استعبدوهم » .

٣ - البوليزاريو ضد موريتانيا :

فيما يتعلق باوجه الشبه لاختلاف بين الصحراويين والموريتانيين ، هنرى جبهة البوليزاريو ما يأتي : صحيح ان الصحراويين من « الشيطان » أو ما اصطلح على تسميته بالمرور *les maudits* ، وهذا قد يخلق بينهم وبين الموريتانيين علاقات ليست مع أى شعب آخر . ولكن هناك فوارق ، مع ان الأهم هو ان الصحراويين ليست مع أى شعب آخر . ولكن هناك فوارق ، مع ان الأهم هو ان الصحراويين والموريتانيين ، لم يكونوا فى يوم ، تحت نفس السلطة السياسية . اولئك كان لهم أمراء ، بينما خلق الصحراويون نوعا من الديمقراطية القبلية سموها « مجلس الأربعين » ، وهذه العلاقات تخلق فى نظر الصحراويين واجبات التضامن وإمكانية الالتقاء ، وليس حق الاغتصاب .

وترى البوليزاريو ان الدول العربية المجاورة حاولت أن تفرض على محكمة العدل الدولية مفهوما خاطئا ، هو أنه منذ قرن كانت للصحراء علاقات سيادة مع الصحراويين ، وان الجيران العرب يستغلون ذلك لسبرير مطالبهم التوسعية ، ولكن البوليزاريو ترى أن محكمة العدل الدولية فى غير حاجة للبحث لتنفيذ هذه المزاعم ، وان وراء هذه المزاعم توجد مطالب جشعة لـ « سلا أنه فى أوائل هذا القرن ، كانت كل من موريتانيا والبانيا اقليتين عثمانيين ، والسودان تابع لـ مصر . والمغرب جزء من الدولة النمساوية والمجرية ، وايرلندا جزء من بريطانيا . وهكذا حالت المحكمة كامبيا رالتي سافقت من وجهه نظر البوليزاريو ، ان الصحراء لم تكن علبها أية سيادة من طرف ، أى من التوسعيين » - « المغرب وموريتانيا » المجاورين للصحراء .

ووجه البوليزاريو الملوم لموريتانيا لا يتم بتكرار من الصحراويين من الوجود المستمر ، بل بانهم كانوا هم أنفسهم الذين قد وجد موضوع نفسه المطلب المتمثل فى المرات ، ونشمال البوليزاريو : كيف يقوم اخوتنا فى « رانيا بتأجيل نفس المطلب التوسعية وانكار نفس الحقوق التي دافعوا عنها فى السابق السريبي ؟ وستننا ترى البوليزاريو ان الشعب الصحراوى كغيره ، له الحق فى الوجود . ترى بناء سيادته الوطنية ، ونشادى البوليزاريو بتحقيق

- ٤٢٥ -

أمانى المغرب العربى ، نحو وحدة أشمل ، وان الطريق الوحيد للوصول الى هذا الهدف هو المشاور بين الشعوب ، وان الشعب الصحراوى سيسهل بدوره هذه الوحدة الضرورية ما أمكنه ذلك ، ولكنه انتظارا لذلك ، يريد أن يؤكد حقه فى الوجود وفى ممارسة حقوق ضحى بالكثير من أجل انتزاعها ، رانه مضمم على بناء دولة مؤسسة على أسس ديموقراطية ، مستنقاة من التقاليد العربية والافريقية . وان تأكيد حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره والحصول على الاستقلال هو حق طبيعى ثابت لا قدرة لاي سلطة كانت أن تعتبره حقا باطلا .

٤ - أسانيد البوليزاريو :

وستند جبهة البوليزاريو الى الفقرات التالية من قرارات الهيئات الدولية سواء على صعيد الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية أو مجموعته دول عدم الانحياز :

أولا : القرار الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يؤكد الحق البات لسكان الصحراء فى تقرير المصير والاستقلال ، كما يؤكد هذا القرار على مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة وتضامنها ومساندتها لسكان الصحراء فى كفاحهم من أجل حق التمتع بحق تقرير المصير والاستقلال ومطالبة كل الدول بتقديم العون المادى والمعنوى الضرورى لهذا الكفاح .

ثانيا : القرار الصادر فى شهر يونيو ١٩٧٢ فى الرباط فى اطار مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية ، فقد عبر القرار عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الاسبانى ، وطالب أسبانيا بأن تخلق جوا من الحرية والديموقراطية بما يمكن شعب الصحراء من التمتع بحقه فى تقرير المصير والاستقلال فى أقرب وقت ، وطبقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ثالثا : القرار الذى اتخذته مؤتمر القمة دول عدم الانحياز فى سبتمبر ١٩٧٢ بالجزائر ، والذي يعبر فيه عن تضامن دول عدم الانحياز مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الاسبانى ، ونشبت هذه الدول الدائم بمبدأ تقرير المصير ورغبة فى أن يطبق هذا المبدأ فى اطار يضمن لسكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الاسبانى من خلال التعبير الحر والحقيقى عن ارادتهم طبقا للنوصيات المناسبة للأمم المتحدة .

٥ - مواقف متعارضة :

وترى جبهة البوليزاريو أن التوسعيين - يقصد المغاربة - هم الذين صوتوا بأنفسهم مرارا على هذه التوصيات ، وتبنوها في بيانات عديدة خلال اللقاءات التي تمت بين دول المنطقة ، ففي ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٣ وقعت الدول الثلاث المجاورة للصحراء ، في أغادير ، على تصريح في مؤتمر القمة ، جاء فيه : « تشبث الزعماء الثلاث التاب بمبدأ تقرير المصير والعمل على تصفية الاستعمار من الصحراء » . ويتساءل البوليزاريو عما اذا كان العقل يتصور ويقبل المنطق أن يتراجع المجتمع الدولي عن الاعتراف بهذا الحق ، وذلك بعد أن وصل كفاح شعب الصحراء من أجل انتزاع استقلاله الى أرقى مستوى . . . ويضع لنفسه ممثلا شرعيا ووحيدا هو قائد كفاحه وهي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .

وتوجه البوليزاريو اللوم لكل من المغرب وموريتانيا دون ذكر اسميهما صراحة قائلة : « لقد حاولوا وضع محكمة العدل الدولية في فخ يهدف الى مساندة قضية دنيئة ، واعطاء شرعية لجريمة يهيا لها في الحفاء ، غير أن قضاة المحكمة ، لم تطل عليهم الخدعة ، وأصدروا قرارهم الذي أثبت سيادة شعب الصحراء على وطنه ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال . . فالصحراء أرض لشعب عاش مستقلا طيلة قرون ، وهو مصمم على إعادة سيادته وصيانته وحدته في هذه الأرض » .

وطالبت البوليزاريو من الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ بالتأكيد على الحق النابت للشعب الصحراوي في الاستقلال ، وأن تتحول السيادة والسلطة من الدولة المستعمرة (بكسر الميم) الى الممثلين الحقيقيين لشعب الصحراء ، كما حذرت الجبهة جيران الصحراء من أية محاولة غير شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية لشعب الصحراء الذي له الحق في اتخاذ الاجراءات الممكنة لاعادة سيادته والدفاع عن وحدة ترابه .

٦ - البوليزاريو والتطورات الأخيرة :

ولقد ضمت البوليزاريو تيارات سياسية وفكرية متعددة ، وآمنت قياداتها بمبادئ مختلفة ، مثل الناصرية والجزائرية والقذافية والماركسية والمادية أيضا ، وفيما يتعلق بإقامة جمهورية الصحراء واستقلالها سارت التوجهات في أواخر عام ١٩٧٩ نحو هدفين : هدف سياسي ، وهدف عسكري . فلي الصعيد السياسي ، تحقق للبوليزاريو نصر سياسي في شهر ديسمبر

- ٤٢٧ -

١٩٧٩ ، حيث أعلنت لجنة الحكماء الافريقيين ، والتي كانت قد عقدت عدة جلسات بتكليف من منظمة الوحدة الافريقية - أعلنت في البداية اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، ثم طالبت المغرب بسحب جيشه من الصحراء المتنازع عليها ، ثم طالبت بعد ذلك بتشكيل قوة افريقية تحفظ النظام في الصحراء لحين تقرير المصير .

ولم يكن هذا القرار - الذي رفضه المغرب وأيده كل من الجزائر والبوليزاريو - هو الاول من نوعه ، فقد سبقته مسيرة طويلة من الحرب السياسية والاعلامية ، بالاضافة الى العديد من القرارات التي تركزت كلها في عام ١٩٧٩ . وكان من أبرز هذه القرارات :

١ - قرار مؤتمر القمة الافريقي في مونتروfia ، والذي سبقت الاشارة اليه .

٢ - قرار قمة عدم الانحياز في هافانا .

٣ - قرار لجنة تصفية الاستعمار ، من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي صوتت عليه حوالي ٨٠ دولة . وكل هذه القرارات جاءت لصالح البوليزاريو وضد المغرب ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد اعترفت ١٧ دولة منها دولتان عربيتان رسميا بالجمهورية الصحراوية وأوفد بعضها سفراء ، وكان أول المعترفين : الجزائر - بنين - موزمبيق - مدغشقر - أنجولا - بوروندي - غينيا بيساو - نوجو - راوندا - كوريا الديمقراطية ، وعدون . وتجدر الاشارة أيضا بهذا الخصوص الى نجاح جبهة البوليزاريو في اقامة علاقات قوية مع دول المسكر الاشتراكي واليسار الأوربي ، وخاصة الفرنسي والاسباني والاطالي ، ثم مع عدد من الدول العربية التقدمية - باستثناء العراق المؤيد للمغرب حتى الآن - بل أن البوليزاريو قد حصلت أيضا على تأييد دول عربية محافظة مثل الاردن والامارات .

أما على الصعيد العسكري ، فقد تحولت البوليزاريو في خلال خمس سنوات فقط ، الى أفرى « منظمة مسلحة » في الشمال الافريقي ، واستطاعت تعبئة ما بين ٢٠ - ٢٥ ألف مقاتل (٥) ، لكن الأهم هو التطور الخطير في

(٥) دى المغرب ان معظم هذه القوات من « الصحراويين » وخاصة من الطوارق وبنان دول الجزائر ، وبنان موريتانيا ، وبنان « الرابش » من شمال مالي ، وكلهم مشاهير من المشهور والاسكن والملايس واللقمة الحسابه .

أساليب القتال والتخطيط والتدريب والتسليح ، فقد طبقت البوليزاريو أساليب حرب العصابات ، بهجمات مركزة وبأعداد كبيرة - ما بين أربعة الى خمسة آلاف مقاتل في الهجوم الواحد - مستخدمين أسلحة متقدمة ، وخاصة الصواريخ أرض - أرض ، وأرض جو ، ومدفعية متوسطة وقصيرة المدى ، بالإضافة الى الأسلحة الصغيرة والرشاشات السريعة . الملاحظ هنا أن المساندة الجزائرية الليبية قد لعبت الدور الأساسى فى هذا التقدم العسكرى ، بالإضافة الى بروز الدور الكوبى والفيتنامى . وفى كل هذه التطورات المساندة البوليزاريو عربيا وأفريقيا ودوليا حدثت ردود فعل جوهريه لدى الرأى العام العالمى ، من خلال ما أثارته « الجمهورية الصحراوية المستقلة » وبشأن الاهتمام أيضا من جانب المراقبين بالشمال الافريقى بتطور الأوضاع فى الصحراء ، ذات الأهمية الجيوبوليتيكية النادرة ، حيث تمتد هذه الصحراء الغربية على ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع ، وحيث هى محصورة بين المغرب والجزائر وموريتانيا والمحيط الأطلسى ، من محبس والجديرية شمالا الى الكوييرة وتشملا جنوبا ، ومن البير الحلو والكلته شرقا الى بوجدور والداخلة والعركوب غربا على المحيط الاطلسى وهى جميعا أماكن حساسة فى حرب الصحراء .

وعلى صعيد رؤية البوليزاريو للسلام ، فقد تركزت شروطها فيما يأتى :

- ١ - اعتراف المغرب بحق تقرير المصير للصحراويين .
- ٢ - تنفيذ القرارات الدولية وخاصة تلك النى أصدرتها مؤتمرات القمة الافريقية وعدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٣ - انسحاب الجيش المغربى من كل الصحراء .
- ٤ - وقف عمليات الاعتقال والمطاردة التى تشنها حكومة المغرب .
- ٥ - دخول الحكومة المغربية فى مفاوضات مباشرة مع ممثلى البوليزاريو لتسوية الخلافات بينهما .

سيناريو الحاضر والمستقبل

١ - عودة الى المشاعر المغربية :

يرى المغرب أن موقف الحكومة الجزائرية يتعدى معارضة سياسة المغرب وموريتانيا الى حد تهديد كيان الدولتين معا ، وهو موقف مرفوض في العلاقات الدولية ، وبالأحرى بين الدول العربية ، حيث لو اتخذت كل دولة عربية من جارتها هذا الموقف العدائي لانفرط عقد ميثاق الجامعة العربية والوحدة العربية التي يتطلع العرب اليها .

ويحتل الجيش الجزائري مناطق شاسعة يعتبرها المغرب جزءا من أراضيها ، بعضها الى عام ١٩٠٠ وبعضها الى عام ١٩٣٤ ، انتزعتها فرنسا وضممتها الى مستعمراتها في الجزائر ، ثم ورثتها الدولة الجديدة سنة ١٩٦٢ ، وفي هذه المناطق على وجه الخصوص جمعت الحكومة الجزائرية من اعتبرتهم لاجئين من الصحراء الغربية تحت ستار حكومة صحراوية انشأتها في الجزائر العاصمة وقامت بتسليم وتدريب عصابات منهم وأرسلتهم الى الصحراء لقتل المغاربة ثم الرجوع الى تندوف حيث لا يتبعهم الجيش المغربي .

ويرى أحد الباحثين^(٦) المغاربة أن الحكومة الجزائرية التي تنادى بالابقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار هي نفسها التي تبعت جنودها خلف تلك الحدود في حين أنها تطالب المغرب وراء حدوده ، ويضيف الباحث المغربي الى ذلك قوله : ان أي أحد من العرب يخطئ حين يسمى ما يحدث في الصحراء هو حرب عصابات وحرب تحرير ، وأنه لا يوجد في أرض الصحراء سكان أصليون يحاربون جيش احتلال أو أقلية عنصرية مثل ما يقع في أريتريا أو نامبيا ، وأنه من الناحية الاستراتيجية هي حرب بين الجزائر والمغرب ، ومن

(٦) عبد الله العروى عضو الاتحاد الاستراتيجي للقوى الشعبية في مذكرته الى النقيمين العرب ، حقول المغرب اشعة في صحرايه المشرجة ، في جريدة المجر ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مايو - المغرب ، وهي نص الرسالة التي بعث بها الباحث المذكور الى الاستاذ لطفى الخولي بالقاهرة باعباره زعماء في منظمات يسارية ونادى بضامن اليسار المصري مع الجزائر في حرب تحرير الشعب الصحراوي -

- ٤٣٠ -

الناحية التكتيكية هي حرب وحدات عسكرية صغيرة مجهزة أصلا في تندوف وتبعث داخل الصحراء وموريتانيا لضرب المراكز الادارية . وان المشتركين في هذه الوحدات هم عناصر من الجيش الاحباطى الصحراوى الذى خدم الاستعمار الاسبانى ومن القبائل القاطنة فى الجزائر ومالى وعناصر من الجيش الجزائرى النظامى ، فهى اذن حرب جزائرية الهدف منها تفكيك الدولة الموريتانية وفصلها عن المغرب .

ان الاحتمال الوحيد غير الوارد ، هو تحقيق مبدأ تقرير المصير واقامة دولة صحراوية مستقلة عن المغرب وموريتانيا فى حدودها قبل عام ١٩٧٦ ، وان من يساند ذلك - فى رأى المغرب - كانه يصرح بحق « النظام ، الجزائرى - أيضا - فى التوسع على المغرب . والمغرب هو ثالث دولة عربية من حيث السكان بعد مصر والسودان وهو الدولة التى تتوافر فيها العناصر المادية والبشرية لتكوين دولة حديثة متكاملة ، وأنه على القارىء العربى - حسب الرؤىة المغربية - أن يتذكر أن المغرب على صعيد الحكومة وعلى صعيد الاحزاب السياسية ما فتىء يقدم اقتراحات بناءة لتجنب الازمة وضمان مصالح الجميع ، وان قضية الصحراء كانت منذ سنة ١٩٥٦ وما زالت قضية وطنية مغربية فى حين أنها لا تشكل هذا المفهوم بالنسبة للجزائر .

٢ - صراع على السيادة الاقليمية :

ان صراع الجزائر والمغرب على « سيادة » شمال افريقيا ، صراع حديث ومعاصر ، بمعنى أنه بدأ عمليا منذ استقلال الجزائر فى عام ١٩٦٢ وفى الام-التالى مباشرة أى ١٩٦٣ وقعت أول مواجهة سياسية عسكرية بينهما فى حرب « تندوف الفنية بالحديد » وهى منطقة تعتبرها المغرب جزءا من اراضيها ضمها الاستعمار الفرنسى مع أربعة أقاليم أخرى للجزائر - التى كانت مستعمرة فرنسية أيضا . وقد تحولت الحدود المغربية الجزائرية من مجال عمل مفتوح أمام جيش التحرير الجزائرى خلال حرب الاستقلال ، والنس كانت « وجدة » المغربية قاعدته الأساسية ، ومن ميدان تعاون وامتزاج بين هذا الجيش وجيش التحرير المغربى ، تحولت الى خطوط صدام وقتال أسال كبيرا من الدماء و « العداوة » فى صفوف الطرفين . على أن معركة تندوف الاولى انتهت ايجابيا لصالح الجزائر بتسبب السيادة الجزائرية ، ثم مطالبة المغرب فيما بعد باستعادة هذه المناطق . ومنذ ذلك الحين أصبحت المواجهات محتملة على جانبى الحدود وبدأت كل دولة تبنى قوتها العسكرية وعيناها على الطرف الآخر .

وفى أواخر عام ١٩٧٩ كان ميزان القوى بين المغرب والجزائر على الوجه الآتى :

المغرب : ٢٠ مليون نسمة يمتلك جيشا قوامه ٩٨ - ١٠٠ ألف مقاتل وقوات احتياط من ٣٠ - ٥٠ ألف ويتمركز الجيش المغربى فى قواعد أساسية هى الدار البيضاء - صافى - أجادير - طنجة - القنيطرة - بالإضافة الى القواعد الجديدة فى الصحراء وخاصة فى مدن العيون وسحارة والداخله . ويعتمد الجيش المغربى على سلاحى الدبابات والطيران ومعظمها أمريكى وفرنسى من أنواع ف - ٥ والميراج التى حصلت المغرب عليها فى نفس العام من خلال عقده صفقات (الميراج - ٧٥ طائرة) ثم صفقة أمريكية لم يكشف عن حجمها وان كان المعروف أنها تقوم أساسا على الطائرات المقاتلة المتقدمة وعلى أجهزة الرصد والرادار الحديث التى تسمح بمسح الصحراء الواسعة .

وهكذا مضت كل من الجزائر والمغرب فى تقوية كياناتها المنفصلة بديلا من الشعار الذى كان مطروحا خلال فترتى حرب الاستقلال وما بعد الاستقلال « لوحدة المغرب الكبير » ، حتى وصلت الدولتان الى حافة حرب شاملة جديدة، يمكن أن تستنزف كل امكانياتهما الاقتصادية والعسكرية والبشرية الى حد الانهاك والاضعاف الشديدين . واذا كانت مناوشات الصراع حول تندوف - منجم خام الحديد الهائل - هى محور المواجهة المسلحة الأولى فى عام ١٩٦٣ ، فان الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) - التى كانت حتى عام ١٩٧٥ خاضعة للاستعمار الاسبانى ، قد أصبحت بعد ذلك بسنوات مطمعا لتورط أطراف اقليمية ودولية أخرى بدلا من الجزائر والمغرب . وأبرز هذه الاطراف وهى ليبيا وكوبا وفيتنام والاتحاد السوفيتى من خلال الدعم السياسى والعسكرى التسليحي لجهة البوليساريو فى عملياتها داخل الصحراء ، فمن ناحية تمثل الجزائر خط مواجهة مباشر مع المغرب ، ومن ناحية أخرى فان المغرب تتلقى مساعدات عسكرية ودعما سياسيا وماليا من أطراف أخرى عربية ودولية أهمها مصر والمملكة السعودية ثم فرنسا والولايات المتحدة الامريكية .

ونتيجة لذلك فقد اتسعت معركة الصحراء بشكل حولها من صراع محلى اقليمى الى صراع دولى تلعب فيه القوى الاقليمية والدولية المنافسة وخاصـ المعسكرين الشرقى والغربى دورا أساسيا لتصبح منطقة شمال غرب افريقيا، نقطة صدام سياسى وعسكرى ، على صعيد دولى مثل القرن الافريقى والشرق الأوسط والهند الصينية مع ما يحمله ذلك من مخاطر أساسية على السلام

- ٤٣٢ -

وانّهم الدوليين . وبقدر ما يتقدم كل من المعسكرين المتنافسين من دعم سياسي واقتصادي وأداة لاصدقائه المحليين ، بقدر ما يعكس ذلك من توزيع المصالح والأهداف على خريطة الصراع فيصبح طبيعيا أن يقف المعسكر الاشتراكي خلف الجزائر ممثلة للجارب النورية في العالم الثالث ، وخلف جبهة البوليساريو التي تنادى بجمهورية صحراوية تقدمية ديمقراطية ، وان يقف المعسكر الامريكي الاوروبي خلف المغرب بنظامه السياسي الملكي المحافظ ، واذا كانت الاطراف الدولية المشتركة في الصراع حول الصحراء قد أمدت طرفي الصراع بمدد هائل من المعونات العسكرية الاقتصادية ، فانها أيضا تريد التحكم في حدة الصراع ودرجات نصاعده حتى لا يعلن الزمام بشكل يهدد الوفاق السولي من أساسه .

٣ - خيوط متشابكة :

وفي هذا الاطار يجب التنويه الى أن خيوط العمل بين أطراف الصراع محليا واقليميا ودوليا هي خيوط متداخلة نظرا لأن المصالح الاستراتيجية متداخلة في الاساس ، فالولايات المتحدة الامريكية نعادي الجزائر مقابل صداقة دائمة مع المغرب ، وكذلك فرنسا واسبانيا - وهي سبب المشكلة - والولايات المتحدة الامريكية لا تريد أن تنحاز تماما الى جانب المغرب فتفقد مصالحها الاقتصادية مع المغرب في حين أنه لا يخفى اهتماماته المتزايدة أيضا بالجزائر ، وقد وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية مع المغرب بمقتضاها يبيع المغرب الفوسفات الى الاتحاد السوفيتي ، ومن المعروف أن المغرب ينتج ٢٠ مليون طن من الفوسفات وهو ثاني دولة في العالم بعد أمريكا في انتاج الفوسفات . ومن الأهمية بمكان عدم إهمال « ارادة القوى المحلية » في القدرة على ادارة الصراع وتطوير مراحل صعودا وهبوطا ، وصولا أما الى الصدام المسلح الشامل وأما الى التسوية السلمية ، خاصة وان لهذا الصراع الى فجرته قضية الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب ، له أبعاد تاريخية ضمن أطار تصفية المستعمرات ، كما أن له بعد اقتصاديا هاما بحكم الرواب العدينية والنفعلية في المناطق المتنازع عليها وله بعد استراتيجي وسياسي عميق داخل اطار نظرية نوازن القوى في شمال افريقيا وحتى السيادة والهيمنة كما سيأى تفصيل ذلك .

وعلى الصعيد الاقليمي أيضا نجد أن الغرب ومنذ الاستقلال ، لم يعرف حتى الآن تضامنا والثنائا قيميا حول هدف او قضية ملما وحدته قضية الصحراء ، ويمكن أن ذلك على كافة الاتجاهات السياسية المغربية ابتداءا

من الحزب الشيوعي - التقدم والاشتراكية - ووصولا الى حزب تيج - مع
الاحرار اليمين .

أما الجزائر والبوليزاريو فمها يراهنان معا على رصيد الانتصارات
السياسية والدبلوماسية والاعلامية التي تحققت في عام ١٩٧٩ وأيضا على
انهيار الجبهة الداخلية في المغرب ذاته على أزمته الاقتصادية الخائفة بسبب
زايده الانفاق العسكري وعلى الذم السياسي الداخلي وخاصة بين الاحزاب
النقدية تعبيرا عن السخط الجماهيري من طول المعاناة ، أما رصيد
الانتصارات السياسية والعسكرية فقد تمثل في قرارات قمة لبرفيل عام
١٩٧٩ ولجنة تصفية الاستعمار بالامم المتحدة بالاضافة الى تطوير أساليب
العمل العسكري داخل الصحراء ، بل داخل حدود المغرب نفسها .

غير أن كل من المغرب والجزائر قد أعلنتا عن رغبتهما في تجنب الحرب
وضرورة الاحتكام الى الحوار السياسي للوصول الى تسوية ، وقد ألقى الملك
الحسن الثاني في منتصف نوفمبر ١٩٧٩ خطابا شدد فيه على رغبة بلاده في
الحوار مع كل الأطراف لحل القضية ، واطلب الجزائريين بضرورة قيام حوار
وائلا : « اذا أردنا أن نعيش في جوار منور وأن نستثمر خبراتنا البشرية
والاقتصادية ، وأن نجعل من الصحراء - حقلا يدر خيرات على بلدينا
وحراننا ، فكونوا على مستوى المسئولية » . وقال الملك مخاطبا رجال
الموليساريو - المطالبين بالاستقلال واقامة الجمهورية الصحراوية - :
« ما زالت ابواب المغرب مفتوحة أمامكم . وما دامت فرص النضال موجودة
فاني ادعوكم للمذاكرة - أي الحوار - وللجنوح للسلم ، أما اذا بقيتم على
موقفكم ، فاعلموا انه لن يكون لكم في يوم من الايام أي شبر من السلطة أو
السيادة في الصحراء » . وقد جاء رد الفعل الجزائري من جانب الرئيس
الشاذلي بن جديد قائلا : « أن مشكلة الصحراء واضحة وموقف الجزائر
يمشي مع مقررات المنظمات الدولية ، واننا نؤمن بتقرير المصير وأن
هناك بطبيعة الحال شعب صحراوي مسئول عن أرضه ، أما الحديث عن نزاع
جزائري مغربي فهو حديث خاطئ ، فحقيقة الصراع مركزة في نضال شعب
من أجل نيل حريته وتقرير مصيره » وعندما سئل الرئيس بن جديد عن
العلاقات بين الجزائر والمغرب ، رد قائلا : « أن الجزائر ليست هي التي قطعت
العلاقات ، بل المغرب . . ان العلاقات يجب أن تكون مبنية على قواعد
واضحة ، وتوجد الآن مشكلة سياسية في المنطقة ، فكل ما في الأمر ان
المغرب لم يفتنا على طريقة حله . ولا يمكن أن يكون هناك تعاون طالما ظلت

هذه المشكلة السياسية مطروحة ، واننا نعتقد أن مشكلة الصحراء لن تحل الا بالطرق السياسية والسلمية ، فالاسلحة لا تحل المشاكل السياسية » .

٤ - التحالف الكبير داخل المغرب :

جاءت قضية الصحراء لتتوحد الشعب المغربي بكافة اتجاهاته وميوله السياسية لأول مرة منذ سنوات وتحول أطراف الصراع السياسى المغربى من العداوة التقليدية التى فرضتها الخلافات الايديولوجية والسياسية عبر سنوات صراع طويلة ، الى توحيد فى الرأى فور اثاره قضية الصحراء بدءا بالاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية الذى يتزعم المعارضة المغربية وصولا الى اقرب الموالين للقصر الملكى مرورا بحزب الاستقلال فى الوسط ، والأمر المنير وقتها هو موقف الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية وهو حزب الجماهير والطبقات العاملة والمتنقيين اليساريين الذى أسسه الزعيم المغربى الراحل المهدي بن بركة ، والذى عرف بمعارضته الصارمة للملك الحسن الثانى ؛ والذى ارتبط بروابط تقليدية بكل التجمعات الديمقراطية واليسارية فى العالم كله وكان ذلك سببا فى تعرض كوادره لاضطهاد واضح من السلطات المغربية عبر السنوات الأخيرة .

وقد أكدت المعارضة المغربية انها رغم علاقاتها مع النظام الحاكم الا انها تعلن تأييدها فى هذه القضية الوطنية ، بل ان المعارضة المغربية للنظام الحاكم قد اعتبرت « حكام » الجزائر بأنهم يريدون هيمنة وتوسعا فى المغرب العربى وداخل افريقيا على حساب المغرب ، وأن المعارضة المغربية للنظام الحاكم تؤمن بالمغرب العربى الموحد . وهكذا ربحت السلطة الحاكمة فى كسب ناييد المعارضة لها ، بل أن الأحزاب الوطنية المعارضة فى المغرب قد خططت خطوة أوسع وتقبلت الحوار مع الملك الحسن حول الممارسة الديمقراطية .

ورغم هذا الموقف الاجتماعى المغربى حول قضية الصحراء ، وإعادة توحيدها مع المغرب ، ورغم اتفاق المغرب وموريتانيا حتى عام ١٩٧٨ على انقسام هذه الأراضى الشاسعة ، الا أن الصراع حولها أخذ ينعقد بسبب نداخل أطراف وملابسات كبيرة ، ولأسباب محلية واقليمية ودولية تهدد بتفجير المغرب الكبير ، لأن العنصر الأساسى الذى فجر الصراع الحديث حول الصحراء هو اكتشاف الفوسفات فيها بكميات ضخمة لأول مرة منذ عام ١٩٦٥ ، فالقوى العظمى great powers تنظر بغزل شديد الى ثروات المنطقة .

٥ - التعادل المغربى الجزائرى :

تعتبر مشكلة الصحراء واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التى تهدد شعوب دول المغرب العربى كله ، وقد امتدت الاستباكات المسلحة وحوادث الحدود بين الاطراف المتنازعة ثم تدخل الأطراف الاقليمية الأخرى خلال شهر سبتمبر ١٩٧٩ - امتدت لى تنذر بالدمار المغربى العربى برمته ، فالنار التى اندلعت فى المناطق الصحراوية لم تقتصر هذه المرة على المناطق المتنازع عليها بين المغرب والجزائر ، بل ان دولة أخرى هى ليبيا قد ساهمت فى زيادة حدة الصراع وموريتانيا أيضا تصورت انها بخروجها من الصراع واتفاقها مع البوليساريو عام ١٩٧٩ انها يمكن أن تكون عامل تهدة ، لكن ذلك قد انعكس على المغرب بتوجيهه ضربا قاصمة واحدة احتل بها ٩٠ ألف كيلو متر من الصحراء .

وبالرغم من ذلك فقد ساد التعادل تقريبا بين ما أحرزته كل من المغرب والجزائر فالجزائر فى قمة مونروفا فى نفس العام استطاعت أن تحقق انتصارا دبلوماسيا على المغرب ، حيث أدان مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المغرب * وموريتانيا باتفاقها فى أوائل أغسطس مع البوليساريو انسحبت من الصراع - أو هكذا تصورت - وبعد أيام أعلن عن تشكيل جبهة لتحرير شعب موريتانيا ، والمغرب باحتلاله - أو بحسب التعبير المغربى - باستعادته للجزء المغربى من الصحراء - قد حقق بذلك نصرا حاسما فى القضية ، غير أن أرض الواقع فى الصحراء المغربية قد أوضحت أن تحقق انتصارا عسكريا حاسما على البوليساريو هو أمر صعب المنال وأن معارك الصحراء سوف تستمر ، بل وتوسع ، وقد جاءت معارك البوليساريو مع المغرب مؤخرا لتثير جدلا شديدا فى الرباط وبأنه لم تعد هناك حاجة الى توجيه الضربات الى الجزائر .

وفى مناسبة أخرى لاحقة أعلن الملك الحسن الثانى أنه على استعداد للذهاب الى آخر المدى من أجل الاحتفاظ بالصحراء الغربية ، ثم أعرب عن اعتقاده بأنه لا تزال هناك فى الأجواء عدة فرص لاجراء حوار بين المغرب والجزائر وأوضح الملك أنه يتوقع أن يتصرف الرئيس الشاذلى بن جديد بحرية أكبر فى بلاده ، وقد جاء رد الفعل الجزائرى على الفور ، حين أعلنت صحيفة « المجاهد » الجزائرية رفض الجزائر لاقتراح العاهل المغربى قائلة أن ملك المغرب لم يدرك بعد أن الجزائر لا تباع أراضيها ، وذكرت الصحيفة أن الحسن الثانى ينكر على شعب الصحراء حقه فى الوطن ، وأن أى حوار يطرحه

- ٤٣٦ -

ملك المغرب انما يجب أن يتم مع شعب الصحراء • وقالت الصحيفة ان أساندة الحسن الناني والعقول المفكرة التى تقف وراءه هم المستعمرون والعنصريون والامبرياليون •

وتجدر الاشارة بهذا الخصوص الى الجهود المصرية لرأب الصدع بين المغرب والجزائر والنسب جرت منذ سنوات ، وعلى وجه التحديد فى فبراير ١٩٧٦ حينما كاد يحدث الانفجار وتقع المواجهة العسكرية الشاملة بين المغرب والجزائر وتم حشد عسكري جزائرى كثيف فى مدينة تندوف قدر بنحو ١٦ ألف جندي تعززهم مئات من الدبابات ومدافع الهاون ٠٠٠ وحشد آخر فى منطقة تغريت بالصحراء الغربية ، يقابله استعدادات عسكرية مغربية هائلة • وكادت المواجهة أن تحدث بين الجيشين العربيين لولا التحرك المصرى حيث تدخلت مصر لدى الملك الحسن الذى قام بتأجيل تنفيذ قراره ، وبالفعل نجحت مصر فى تطويق الموقف وأمكن فى النهاية تحقيق فكرة اللقاء بالحوار •

أما على الصعيد المغربى فان المحصلة قد أصبحت فى الفترة الأخيرة •

وقد جاء رد الحسن الناني على مراحل بمثابة ضربة موجة الى كل من موريتانيا والبوليساريو ، وفى نفس الوقت كان ذلك بمثابة تحذير نهائى الى الجزائر ، فمنذ الساعات الأولى لانتهاء التحالف المغربى الموريتانى ، أراد الملك الحسن أن يلعب لعبة التناقضات بين أجنحة النظام الجديد الحاكم فى الجزائر فقد ردد الملك أنه بالرغم من أن الجزائر تتحمل المسئولية الأولى فى دعم البوليساريو ، الا أن مسئوليتها فيما حدث مسئولية محدودة وان سبب الانفجار يعود الى ليبيا وكوبا ، ويرى الملك الحسن أن ليبيا قد وصلت الى البحر الأحمر عن طريق أثيوبيا وهى تريد الآن الوصول الى مياه المحيط الأطلسى •

وأوضح الملك الحسن الثانى أن بلاده ستواصل القتال حتى آخر رجل من أجل حماية ترابها الوطنى ، وكشف الملك النقاب عن أن كوبا تعد لتقديم مساعدات فعالة للنوار ، وأنها عبأت كل امكانياتها لاثارة الاضطرابات فى المغرب عن طريق دعم جبهة البوليساريو بكل ما تحتاجه من المستشارين العسكريين ، اضافة الى الدعم الليبى بالمال والسلاح لجبهة البوليساريو خاصة وأن جناحها العسكرى قد انتقل من الجزائر واستقر نهائيا فى ليبيا •

وعلى الصعيد الجزائرى فقد وقعت خلافات داخل الجزائر وخاصة بين

قيادات الجيش بسبب الموقف من العقيد القذافي ، وقد عارض ضباط جزائريون موقف صالح يحيى ومنسق حزب جبهة التحرير الذي يرى أن نايف القذافي للبوليساريو لا يلقى تقديرا من مجموعة الشاذلي بن جديد رئيس الجزائر الذي يحاول تجنب الحرب مع المغرب .

وفي ١٤ أغسطس ١٩٧٩ أعلن الملك الحسن الثاني أمام السفراء العرب والاجانب ضم مقاطعة وادي الذهب الى سائر مقاطعات المملكة بعد أن تلقى البيعة من قاضي « الداخلة » . وبهذه المبايعة نجح النظام المغربي في اقناع المواطنين المغاربة بأنه حقق انتصارا .

وفي أغسطس ١٩٧٩ وقعت جبهة البوليساريو في الجزائر اتفاقية سلام نهائية مع موريتانيا اعترفت فيها الأخيرة بالحقوق الوطنية لشعب الصحراء، وتنهت باعادة منطقة تريس المغربية اليها . وهو الجزء الذي كانت موريتانيا تحتله من الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٥ . ووجدت المغرب الذي لا يزال تسيطر على الجزء الآخر من الصحراء وهو « الساقية الحمراء » نفسها نتيجة لهذا النصرف من جانب موريتانيا في موقف خطير . . . فضلا عن تورطها في عمليات مقاومة وجد المغرب نفسه وحيدا بعد أن تخلت عنه موريتانيا .

٦ - تساؤلات مغربية :

وكان النساء الذي سيطر على المغاربة وقتئذ هو كيف يواجه الملك الحسن اتخاذ القرار ؟ وعمل سيصدر الأوامر الى جيشه باحتلال تيريس ، الجزء الموريثاني من الصحراء قبل أن يسترده المحاربون الصحراويون ويحاصرون المغرب من الجنوب . وكان الملك قد هدد أكثر من مرة في الماضي بأن لديه الوسائل الفورية (٧) لتنفيذ ذلك حيث يعسكر في موريتانيا ستة

١٧) حادثة المضاربين . وفي ٧ ماو ١٩٨٠ قال الوزير المغربي المسئول عن شئون الصحراء في الحكومة المغربية ان المغرب واحد مؤامرة دولية تقوم بها السوفييت حث يمدون البوليساريو بالعتاد والذخيرة من المغرب واحد امماده حاتم وابسو واكد الوزير رفض بلاده اى حوار مع البوليساريو . وفي ٢٣ يونيو ١٩٨٠ اعلنت القوات المغربية ان قوات البوليساريو قد قعدت ٦٠٠ شخصا في الوقت الذي كان فيه المغرب يعرض القوات المغربية على احدى معارك الاسلوع الماسي . وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٠ اعلنت القوات المغربية ان القوات المغربية والسرية المغربية قد صدت هجوما للبوليساريو واسفر هذا الهجوم عن مصرح ١٨٠ من نوازل البوليساريو في حين قتل ١٨ من المغرب واصيب ٢٨ آخرون .

آلاف جندي مغربي وهم الذين استنجدت بهم موريتانيا خلال حكم الرئيس السابق ولد داداه عام ١٩٧٧ . وتحقيقات واسعة من حدوث وتصاعد الحوادث .

وتجدر الإشارة ومنذ عام ١٩٧٥ لم يكن أحد يتصور أن بضعة آلاف من الصحراويين لا يتجاوز عددهم عشرة آلاف رجل قد أقسموا على استعادة صحرائهم ، وقد تم افتتاح مكتب لجهة تحرير البوليساريو في الجزائر ومن هناك صدرت البيانات الاعلامية ، كانت الاسلحة الجزائرية تتدفق على الجبهة وقام أعضاء الجبهة بعملياتهم منذ ذلك الحين ضد المغرب وموريتانيا التي كانت متحالفة مع المغرب وقتئذ ، لكن هذا التحالف قد اندثر بعد ذلك بأربعة أعوام وأختارت موريتانيا الانحياز الى الطرف الجزائري في النزاع .

هناك سيطرة عسكرية مغربية على الصحراء ، بل أن الادارة المغربية (٨)

في سهر يونيو ١٩٨٠ كما نشرت الصحف الكويتية ان وزيرى خارجية المغرب والجزائر سيجمعان لطولين مشكلة الصحراء ، بل ان محادثات سرية بين ممثلين مغاربة وجزائريين قد عقدت في مدينة جيف خلال نفس الشهر ، وتجدر الاشارة ان موريتانيا قد انجذرت منذ نهاية أغسطس ١٩٨٠ الى جانب الجزائر صاحبة الدعم الاكبر للبوليساريو في السراح حول الصحراء . راجع الأهرام - الجمهورية - اعدادا - خلال عام ١٩٨٠ ، وفي ١٧ فبراير ١٩٨٠ أعلنت جبهة البوليساريو في بيان اصدرته في الجزائر ان الهجوم على فرقة بوجادو جويى مدينة العيون عاصمه الصحراء العربية قد أصغر عن مصرح أكثر من ٤٠٠ جندي مغربي واستطاع طائرتين معربيتين من طراز ميراج ف ١ ، ف ٥ في حين أعلن المغرب انه تصدى في هذه المعركة للمهاجمين ودخل ٢٠٩ من عناصر البوليساريو ودمر ٤٠ عربة من سمارات الجب العسكرية وأن المعارك الديق « استشهدوا » هم سبعة فقط وفي اوائل مارس ١٩٨٠ أعلن ممثل جبهة البوليساريو في باريس ان القتال العنيف ما زال دائرا في الصحراء وأن قوات الربوار استولت على مدينة سمرا لعدة ساعات ، وفي ١٨ أبريل أعلن رسميا في الرباط قطع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب ولبنيا على اثر اعتراف الحكومة اللبنانية بجمهورية الصحراء ضمن قرارات مؤتمر الدول العربية في طرابلس وكانت الدول الاخرى التي ساركت في قرارات المؤتمر هي سوريا والجزائر واليمن الجنوبيه ومصر والبحرين الامم المتحدة . وقد أعربت كلها بدولة الصحراء التي رسمها جبهة البوليساريو في فرس سابعة على المؤتمر ، في حين أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في ١٣/٤/١٩٨٠ بأن لبنيا قد زورت قرارات الرؤساء . وأن الاعتراف بجمهورية الصحراء قد أصغر بعد سفير الوفود من طرابلس . وفي ٦ مايو ذكر دان لوزارو الاعلات المعربة انه سم بدمير جوب المقاومة في جنوب المغرب من بين قوات البوليساريو ، ان ٢٣٥ من افراد جبهة البوليساريو قد وصلوا في حين وصل ٢٦ من القوات المعربة ، وفي ٢٥ مايو ١٩٨٠ قال سان مغربي ان البوليساريو خسرت في معركة استطاع ١٥٠ مسلحا كما سقطت ٥٤ سماره عسكرية من بينها عربية .

قد عادت الى الاقليم ويعنى ذلك أن القضية قد حسمت مرحليا وعمليا حتى نهاية عام ١٩٧٩ لصالح المغرب ، ولكن النابت أيضا أن سيطرة أى طرف سيطرة كاملة ومحكمة على كل مناطق الصحراء هو أمر مشكوك فيه ، وقد أكد مؤخرا تصاعد عمليات البوليساريو ، كذلك فإن الحشود العسكرية بين أطراف الصراع قائمة على قدم وساق .

ومن النابت أيضا أن هناك قوى خارج أطراف الصراع تريد أن تجد دورا فى المنطقة . فليبيا وكوبا تلعبان دورا يمكن أن يؤثر على مجريات الأمور حيث يؤيد العقيد القذافى بشدة جبهة البوليساريو ويدعمها عسكريا ويساندعها سياسيا ويخلو خطاباته بين الفينة والفينة بالعداء السافر للمغرب والتأييد الشديد للصحراويين وجمهوريتهم .

وعلى الصعيد الموريتاني ، فقد قررت اللجنة العسكرية فى موريتانيا العودة الى الاسنراك فى حرب الصحراء كخيار وحيد لاحتواء الصراعات الداخلية بين أجنحة اللجنة العسكرية منذ وقعت موريتانيا اتفاق الجزائر مع البوليساريو وانسحابها من الجزء الخاص بها من الصحراء وحيادها من الصراع . ويرى البعض ان اتفاق الجزائر كان مناورة مؤقتة لتحييد موريتانيا لفترة معينة تعود بعدها الى حلبة الصراع بعد أن تكون الجزائر قد مهدت وهيأت الظروف لاساءة العلاقات بين المغرب وموريتانيا .

وهناك من يربط بين اتهام موريتانيا للمغرب بأنه يغير بطائراته وقواته على المواقع العسكرية الموريتانية ، وبين نطاق المخطط الموضوع لافساد واساءة علاقته بين نواكشوط والرباط ، وقد نفى المغرب اتهامات موريتانيا برمتها ومع ذلك فان الازمة لا تزال تصاعد وأن أحد الجانبين لديه الاصرار التام على هذا التصاعد وعدم العودة الى العلاقات الطبيعية ، فالمغرب ينوى ضم بلدة (المقويرة) الواقعة فى أقصى الجنوب من الصحراء ، وهى القرية التى قالت موريتانيا أن الطائرات المغربية قد هاجمتها ، ويعتبر المغرب أن قرية (المقويرة) هى جزء من وادى الذهب الذى استولى عليه المغرب عند انسحاب موريتانيا بانفاق الجزائر . فى حين أن هناك فى العاصمة الجزائرية من يرى استعداد الملحة العسكرية الموريتانية للمخلى عن هذه البلدة ، وتسليمها للبوليساريو .

٨٠. وقد قامت القوات الجوية لافليم بجوى الصحراء فى اوائل مارس ١٩٨٠ ، وأنها فى حقل له أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الاراضى المغربية . وأن سيادة المغرب على هذه المنطقة بالجملة وواقع ملموس .

وعموما فان العلاقات الموريتانية المغربية لم تستقر منذ انقلاب يوليو ١٩٧٨ على الرئيس مختار ولد داده ، وانقلاب موريتانيا من الصراع المشترك وانحيازها للجزائر فى الفترة الأخيرة قد أدى الى تصاعد التوتر بين موريتانيا والمغرب وهو ما سوف يجعل جبهة البوليساريو تستفيد من هذا التوتر ، ويعيد هذا للأذهان أن المغرب كانت تطالب أساسا منذ أكثر من ١٥ سنة بموريتانيا كجزء من تراب المملكة المغربية ، ثم تنازلت المغرب عن طلبها نحت ضغوط دولية وأفريقية وعربية ، وأصبحت موريتانيا بعد ذلك عضوا فى الجامعة العربية . وعندما ظهرت مشكلة الصحراء كانت موريتانيا هى الدولة التى تطالب بالصحراء وتعتبرها جزءا من أراضيها ، وتعارض أى حق للمغرب فيها ، وانتقل الأمر فى هذه المشكلة الى الجامعة العربية ، والى الأمم المتحدة ، الى أن اتفق الملك الحسن والرئيس السابق مختار ولد داده على اقتسام الصحراء وعندئذ أعلنت موريتانيا سقوط طلب السيادة على كل الأراضى الصحراوية وحدها .

٧ - خروج موريتانيا من الخلبة :

وقد تطورت قضية الصحراء لتصل الى مداها بخروج موريتانيا منها نهائيا وأعلانها تخليها عن المطالبة بأى حق فى نصيبها فى الصحراء معلنة بذلك انتهاء الانفاقية الخاصة بالصحراء بينها وبين المغرب . وعلى الجانب الآخر من القضية يتردد السؤال الآتى : ما هو موقف الاتحاد السوفيتى مع جبهة البوليساريو التى تنبناها الجزائر فى ظل العلاقة العضوية بين أنظمة الحكم فى موسكو والجزائر وفى البوليساريو . غير أن تطور الأحداث لم يسر على هذا النمط فالسوفيت لهم مصالحهم بالطبع التى ترجح دعم خطهم العقائدى والدليل على ذلك فيما يتعلق بقضية الصحراء - أنه عندما عقد السوفيت صفقة الفوسفات مع المغرب من حوالى أربعة أعوام وهى الصفقة التى عرفت فيما بعد بصفقة العصر - أدخلوا تعديلا فى سياستهم تجاه قضية الصحراء ، فلم يعد السوفيت يظهرون صراحة أو علانية فى القضية ، وأن كانوا يدعمون الجزائر سرا بالأسلحة التى تستخدمها قوات البوليساريو ، والسوفيت بذلك يحافظون على توازنهم فى موقفهم بين الجزائر والمغرب ، فهم سرا يؤيدون الجزائر بالسلاح ، وهم علانية لا يظهرون تأييدهم السافر ضد المغرب فى قضية الصحراء .

وقد أعلن المغرب فى عديد من المناسبات شجبه للموقف السوفيتى وأن ما يجرى فى الصحراء هو جزء من مخطط سوفيتى لحصار العالم الاسلامى بحزام يخدم مصالحه ، وأن المغرب لا يواجه مجرد منظمة صحراوية وانما يواجه

- ٤٤١ -

موافقة دولية ، وان البوليساريو تمتلك أسلحة متطورة للغاية تعتبر من أحدث أسلحة حلف وارسو .

أما على الصعيد الأمريكى فان الولايات المتحدة قد أعربت عن رغبتها فى إيجاد تسوية سلمية للنزاع وأنها بصدد إقامة اتصالات على مستوى منخفض مع جبهة البوليساريو التى بحارب القوات المغربية فى الصحراء ، وبالتالى فان الولايات المتحدة هى التى تمد المغرب بالطائرات وذلك بالإضافة الى فرنسا وقد زادت الولايات المتحدة مؤخرا من مساعداتها للمغرب .

وعلى صعيد الجمهورية الصحراوية « البوليساريو » فقد تم بالفعل الاعتراف بجمهورية الصحراء من جانب العديد من الدول ، والذي جاء رد فعلها على المغرب بعدم اعترافه على الاطلاق بالنفاوض أو النقاس مع جبهة البوليساريو التى لا تمثل - وجهة النظر المغربية - الا نفسها ولا تجسد أى وجود قانونى دولى .

وعموما فقد طوى عام ١٩٨٠ أحداثه بجولات من المناقشات استمعت فيها لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٨٠ لبرا المواطنين من أبناء الصحراء - ومنهم مسئولون فى جبهة التحرير - حيث أكدوا أن ليبيا والجزائر وراء استمرار الازمة ، وأوضحوا أن سكان الصحراء « المغربية » أكدوا بحرية نامة هوينهم « المغربية » وانتماءهم المغربى . وان الوحدة المتطلبه والعضوية للمملكة المغربية قد فرضت نفسها منذ قرون بروابط بشرية على الرغم من النفوذ والاستعمار .

غير ان عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ قد شهدنا تطورات جوهرية فى المشكلة الصحراوية وخاصة حين اعرفت منظمة الوحدة الافريقية بالجمهورية الصحراوية عضويا وهو ما أثار ردود فعل واسعة داخل المنظمة حيث اتسمت الدول الافريقية بن مؤيد ومعارض ، أما المغرب فلا يزال يتمسك بموقفه تجاه الصحراء .

الباب الخامس

ف.أوروبا

الفصل التاسع

النزاع التركي اليوناني حول قبرص

١ - استقلال جزيرة قبرص :

فى أكتوبر ١٩٥٧ . ترك الماريشال هاردينج جزيرة قبرص ، الأمر الذى جعل أهل قبرص ينفسون الصعداء . ولقد حاول خليفته ، السير هاج فوت ، وقت اسلامه السلطة ، أن يعيد التفاهم ، الذى كان قد انقطع منذ شهور طويلة ، بين السلطات البريطانية وبين أهالى قبرص ومنذ وصوله ، وعد بأن يبحث حالة المعتقلين فى معسكرات الاعتقال ، وأن يطلق سراحهم تدريجيا . وكان أكثر دبلوماسية من سابقه ، وسرعان ما فهم أنه لا يمكنه أن ينجح دون أن يعمل أولا على إبعاد مناخ عدم الثقة ، النقيض ، والذى كان يخيم على الأهالى اليونانيين ، ويضع حدا للاتهامات بالتعذيب ، تجاه المعتقلين . ومع ذلك فإن مهمته لم تكن سهلة ، وذلك نتيجة لتصلب الأتراك ، ولموقف بعض الوزراء البريطانيين ضد رئيس الأساقفة مكاريوس . وكان القبارصة الأنراك ، وبخاصة بعد أن أيدهم نظام هاردينج ، غير مستعدين للتنازل عن مصالحهم . وكانت مقابلة حاكم قبرص ، مع وزير خارجية تركيا ، فى أنقرة ، فى شهر فبراير ١٩٥٨ ، بمنى فشلا واضحا . أما القبارصة اليونانيون ، والذين شجعتهم وعوده ، فانهم استمروا فى المطالبة بإلغاء حالة الطوارئ ، وإطلاق سراح المعتقلين ، وعودة البطريك .

وفى أثناء صيف عام ١٩٥٨ وقعت أحداث خطيرة بين القبارصة الأتراك ، والقبارصة اليونانيين . ذلك أن بعض القبارصة اليونانيون من سكان القرى تعرضوا . فى أثناء عودتهم لغراهم ، لهجوم قام به بعض القبارصة الأتراك ، وذلك قرب نيفوسيا . كما تم إحراق بعض المساكن وبعض الكنائس اليونانية . وأدى ذلك إلى إصدار الأوامر بمنع التجول فى نيقوسيا . وفى القرى الأخرى . وقامت السلطات بإلغاء القبض على ما يزيد على ٢٠٠٠ قبرصى يونانى ، ووضعتهم فى معسكرات الاعتقال ، تفاديا لقيامهم بأعمال انتقامية .

وفى ذلك الوقت ، أعلن ماكميلان ، رئيس وزراء بريطانيا ، خطته من أجل إيجاد حل مؤقت لمشكلة قبرص . وكانت النقطة الرئيسية فيه تنص على فترة سبع سنوات ، تظل خلالها جزيرة قبرص تحت السيطرة البريطانية ،

مع نوع من الاستقلال الذاتي المحلي . أما المجلس التنفيذي . الذي يرأسه الحاكم الانجليزى . فيضم اربعة وزراء من القبارصة اليونانيين ، ووزيرين من القبارصة الأتراك . ويكون هناك مجلسان منفصلان : الاول للأغلبية من القبارصة اليونانيين . والثاني للأقلية من القبارصة الأتراك ، ويختص كل منهما بشئون طائفته . أما الوضع المقبل للجزيرة فلا يمكن دراسته الا بعد انقضاء فترة السبع سنوات .

ولقد رفض القبارصة اليونانيون هذا المشروع . كما أن رئيس الاساقفة ، بعد استشارته لعمد الجزيرة . ولأعضاء المجلس . رفضه كذلك .

وتدخل المستر سيباك . السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي . ولكن هذا التدخل لم يؤد الى أية نتيجة . أما اليونان . فانها رفضت . وبناء على اصرار رئيس الاساقفة مكاريوس ، أن تشارك في المؤتمر الذي اقترحوه من أجل مناقشة المشروع الانجليزى والعديلات التى اقترح المستر سيباك ادخالها عليه . وفضلت أن تطلب . من جديد . عرض المشكلة على الامم المتحدة .

٢ - اتفاقيات زيوريخ ولندن (فبراير ١٩٥٩) :

أدى التجاء اليونان الى الامم المتحدة الى صدور قرار . من الجمعية العمومية ، بالرغبة فى رؤية « الاطراف المعنية تستمر فى بذل جهودها ، من أجل الوصول الى حل سلمى . وديمقراطى ، وعادل . طبقا لميثاق الامم المتحدة » .

ومع ذلك . فإن اماله ظلت فى قبرص فى مذهبى الخطورة . وبشكل جعل كل البناء الدفاعى سلب شمال الاطلسي مبددا بالخطر . بسبب سوء العلاقات بين اليونان . وبن تركيا . وفى ذلك الوقت . قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة العمل على التفارب بين اليونان وبن تركيا . ونحت ضغوط منها . وبنية البحث عن حل لمسألة قبرص . قام المندوبون اليونانيون . والمندوبون التركى . فى شهر ديسمبر ١٩٥٨ . بآول اتصالات دبلوماسية . وبعد مساتل وجها النظر الأوليه . على أساس استقلال جزيرة قبرص . واستمر زاد أمر اتحادها مع اليونان . وكذلك أمر نفسيهما بين اليونانيين والأتراك . اتفق وزيراً خارجية اليونان وتركيا على استمرار محادثتهما فى أثينا . وفى أنقرة .

- ٤٤٩٠ -

وفى يوم ٥ فبراير ١٩٥٩ ، وبعد اتصالات دبلوماسية عديدة ، تقابل رئيسا الوزراء ، التركي واليوناني ، ومعهما وزير الخارجية ، فى زيورخ ، من أجل تسوية تفاصيل حل المشكلة . وبعد جلسات طويلة وصعبة ، استمرت مدة ستة أيام ، اتفقوا أخيرا ، يوم ١١ فبراير ، ووقعوا على الوثائق التى تنشئ البنيان الأساسى لجمهورية قبرص ، وتقسم الوظائف الادارية والحكومية بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين فى الجزيرة .

ولقد اتفقوا فى نفس الوقت على أن تحتفظ بريطانيا العظمى ، بالقواعد العسكرية فى قبرص ، ووقعوا على مشروعات لمعاهدة للضمانات ، وعلى معاهدة تحالف بين بلادهم وجمهورية قبرص المقبلة . وفى نفس اليوم ذهب أفيروف وزورلو ، وزيرا خارجية اليونان وتركيا ، بالطائرة الى لندن ، لعرض الاتفاق على الحكومة البريطانية .

ولقد أعلن أفيروف ، عند وصوله الى العاصمة البريطانية ، أن الاتفاق الذى عقد يسوى الخلافات بين حكومتى أثينا وأنقرة بشكل نهائى . ولقد كان اتفاقا يقوم على أساس التوافق ، والحل الوسط ، وصلوا اليه رغم الصعوبات الضخمة . ووجدت الحكومة البريطانية نفسها أمام الأمر الواقع ، بهذا الاتفاق اليونانى التركى ، فلم تتمكن من التراجع ، واضطرت الى الموافقة عليه ، بعد ابداء بعض التحفظات بشأن القواعد البريطانية ، والتسهيلات فى أمور المواصلات مع داخل الجزيرة ، واستخدام مطار نيقوسيا ومطار فماجوستا .

وفى ١٥ فبراير ١٩٥٩ ، قدم رئيس وزراء المملكة المتحدة دعوة ، الى زميليه ، اليونانى والقبرصى ، للحضور الى لندن ، للمشاركة فى المؤتمر الذى سيقدر التسوية النهائية لمشكلة قبرص . ومن جانبها ، قامت اليونان وتركيا ، بدعوة رئيس الأساقفة مكاريوس ، وكذلك كوجوك ، ومستشاريهما ، لكي يوقعوا على الاتفاق باسم طوائفهما . وفى يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد الدولة الجديدة فى لانكستر هاوس ، من جانب رؤساء وزراء بريطانيا وتركيا واليونان ، وقبلها رئيس الأساقفة مكاريوس ، بطريك قبرص ، نيابة عن القبارصة اليونانيين ، وكوجك كممثل للقبارصة الأتراك .

وكانت الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها تشتمل على :

- أولا : وثيقة أساسية بشأن جمهورية قبرص ،
- ثانيا : معاهدة ضمانات ، بين قبرص من ناحية ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا من ناحية أخرى ،

— ٤٥٠ —

ثالثا : معاهدة تحالف بين قبرص ، واليونان ، وتركيا ،

رابعا : اعلان من جانب الحكومة البريطانية ، بشأن القواعد العسكرية وضمان سلامتها ، من جانب اليونان ، وتركيا ، وجمهورية قبرص ،

خامسا : تشكيل ثلاث لجان تكلف باعداد :

أ - دستور الجمهورية .

ب - شروط نقل السلطات .

ج - الاحتفاظ بالسيادة البريطانية على القاعدتين العسكريتين البريطانيتين في قبرص .

ولقد نصت هذه التسوية على أنه لا يجوز ، بأى حال من الأحوال ، أن تزيد الفترة الانتقالية ، الخاصة بنقل السلطات ، بما فى ذلك وضع الدستور وتطبيقه ، على اثنتى عشر شهرا ، ابتداء من يوم ١٩ فبراير ١٩٥٩ .

٣ - الجمهورية :

حين وصلت أنباء التوقيع على الاتفاقيات الى قبرص ، ساء الفرح ، وزينت المدن والقرى بالزهور وبالأعلام . واحتفل الشعب ، فى فرحته ، بالافراج عن ٢٠٠٠ معتقل ، كانوا محتجزين فى معسكرات الاعتقال ، وخروجهم ، ولقد ساروا فى موكب شعبي حتى كاندرائية نيقوسيا . وفى يوم أول مارس ١٩٥٩ ، قام أكثر من مائتى ألف شخص ، مجتمعين فى نيقوسيا ، باستقبال مكاريوس ، رئيس الأساقفة ، بكل حماس ، حين عودته الى جزيرة قبرص ، بعد نفى استمر لمدة ثلاث سنوات .

ومع ذلك ، فان الفترة الانتقالية لم تكن أقل صعوبة من عملية ميلاد جمهورية قبرص . فلقد تبع اتفاقات لندن مفاوضات طويلة بشأن امتداد اتساع القواعد العسكرية البريطانية ، على الساحل الجنوبي للجزيرة . وحتى يوم ١٩ فبراير ١٩٦٠ ، وهو اليوم المحدد لاعلان الجمهورية ، لم يكن هناك أى شئ ، تمت تسويته بموى انتخاب رئيس الأساقفة مكاريوس رئيسا للجمهورية ، وكوجك نازبا للرئيس . ولقد استمرت المفاوضات بين الرئيس المنتخب وبين الانجليز حتى شهر مايو ، ومع الوقت الذى نمت فيه أخيرا الموافقة على الدستور ، وقعت فيه تسوية مسألة امتداد اتساع القواعد العسكرية البريطانية .

٤ - دستور جمهورية قبرص :

تتمثل النصوص الأساسية لدستور جمهورية قبرص فيما يلي :

أولاً : دولة قبرص جمهورية ، ذات نظام رئاسي ، يكون رئيسها يونانيا ، ونائب الرئيس تركيا ، يتم انتخاب كل منهما على التوالي بواسطة الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة ، بنظام الانتخاب العام ، ولفترة خمس سنوات .

ثانياً : يشرف على السلطة التنفيذية الرئيس ، ونائب الرئيس ، ويعاونهما مجلس وزراء ، يتكون من سبع وزراء يونانيين ، وثلاث وزراء أتراك .

ثالثاً : اللغات الرسمية هي اللغة اليونانية واللغة التركية .

رابعاً : يمارس السلطة التشريعية مجلس للنواب ، يتكون من خمسين نائبا ، منهم خمسة وثلاثون من اليونانيين ، وخمسة عشر من الأتراك .

خامساً : يكون للرئيس ولنائب الرئيس ، بشكل منفصل ، وسويا ، حق الاعتراض النهائي على كل قانون أو قرار يتعلق بالشؤون الخارجية ، الا ، فيما يتعلق بمشاركة جمهورية قبرص في المنظمات الدولية ، وموانيق النحائب . والنائب تكون اليونان وتركيا كلاهما أعضاء فيها ، وبشؤون الدفاع والأمن .

سادساً : يكون لكل طائفة مجلسها الطائفي ، يتكون عدد من الممثلين تقوم هي نفسها بتحديدته . ويكون من حق المجالس الطائفية فرض الضرائب والرسوم الشخصية على أعضاء طائفتها ، وتكون مختصة في كل المسائل الدينية ، وسائل التربية ، والثقافة والتعليم ، وكذلك في الأحوال الشخصية .

سابعاً : تكون الإدارة من ٧٠٪ من اليونانيين ، ٣٠٪ من الأتراك .

ثامناً : سيكون للجمهورية جيش من ٢٠.٠٠٠ رجل ، يكون ٦٠٪ منهم يندحدثون اليونانية ، ٤٠٪ يندحدثون التركية .

تاسعاً : يتم انشاء بلديات منفصلة في الخمس مدن الكبرى ، بواسطة السكان اليونانيين ، وبواسطة السكان الأتراك في هذه المدن .

عاشرا : يتم عقد معاهدة ، تضمن الاستقلال ، وسلامة الأراضي ، والدستور ، بين جمهورية قبرص ، واليونان ، والمملكة المتحدة ، وتركيا . ويتم كذلك عقد معاهدة دفاع عسكرى بين جمهورية قبرص ، واليونان ، وتركيا .

حادى عشر : أمور الاتحاد الكامل ، أو الجزئى ، لقبرص مع أية دولة ، أو الاستقلال الانفصالى ، ممنوعة .

ثانى عشر : تمنح جمهورية قبرص معاملة الدولة الاكثر ودا للمملكة المتحدة ، ولليونان ، وتركيا ، ولكل الاتفاقات ، مهما كان نوعها .

ثالث عشر : تتكون المحكمة العليا من اثنين من اليونانيين ، وأحد الأتراك ، وأحد المحايدين .

رابع عشر : القوانين والقرارات التى يعتبرها الرئيس أو نائب الرئيس على أنها تميز احدى الطائفتين على الطائفة الأخرى ، تعرض على محكمة عليا دستورية ، يمكنها أن تنقض ، أو تصدق أو تعيد مثل هذا القانون أو هذه القرارات الى مجلس النواب .

خامس عشر : فى حالة عمل اصلاح زراعى ، لا يترك توزيع الاراضى الا على أشخاص من نفس الطائفة النى يكون منها الشخص الذى نزع ملكيته .

وبعد انتخاب أعضاء مجلس النواب ، فى شهر يوليو، تحدد موعد اعلان الجمهورية بيوم ١٦ أغسطس ١٩٦٠ . وانتهى الحكم البريطانى على جزيرة قبرص عند منتصف ليل ١٥ أغسطس . وبعد بضع دقائق استلم رئيس الأساقفة ، مكاريوس ، رسميا ، وأمام ممثل الشعب ، سلطانة كاول رئيس للجمهورية . ودخلت قبرص فى شهر سبتمبر عضوا فى الأمم المتحدة ، ثم انضمت فى شهر مارس ١٩٦١ الى مجموعة الكومنولث البريطانى .

معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع في قبرص

اضطرت بريطانيا ، بعد تطور الأوضاع في الجزيرة الى منحها (١) الاستقلال وذلك في عام ١٩٥٩ بالاشتراك مع اليونان وتركيا ، طبقا لمعاهدة زيوريخ عام ١٩٥٩ (٢) ولندن عام ١٩٦٠ .

وفي ١٧ فبراير ١٩٥٩ كان قد عقد مؤتمر آخر بين رؤساء وزارات بريطانيا واليونان وتركيا والرئيس مكارديوس ممثل قبرص وقتئذ وتمت الموافقة على النقاط التالية :

- ١ - اعتبار مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية .
- ٢ - عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وجمهورية قبرص .
- ٣ - عقد تحالف بين اليونان وتركيا وقبرص .
- ٤ - السماح لبريطانيا بامتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة .

١ - معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠ :

في ١٦ أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من جهة وبريطانيا واليونان وتركيا من جهة أخرى ، ووفقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول استقلال قبرص وسلامتها ، وأهم ما جاء فيها :

(١) حمدي حافظ ، المشكلات العالمية المعاصرة ، القاهرة ، الدار القمية للطباعة والنشر .

١٩٦٦ م ص ٤٣٨ - ٤٥٥ .

"Zurich Agreement to Independent", in : the World Today, Vol. 10, No. 12 December 1960, p. 531.

أولا : تتولى جمهورية قبرص صيانة استقلالها ووحدتها الإقليمية وأمنها وكذلك احترامها لدستورها . وتعهد بعدم اشتراكها كليا أو جزئيا في أى اتحاد سياسى أو اقتصادى مع أى دولة كانت ، ووفقا لذلك فإنها تعلن منع أى نشاط من شأنه أن يشجع بصورة أو باخرى الاتحاد مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثانيا : تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان استقلال الجمهورية القبرصية الذى قرره المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمنت الاستقلال والسلامة الإقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذى قرره المواد الأساسية فى الدستور . وتتعهد هذه بمنع أى نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف الى اتحاد قبرص مع أى دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة .

ثالثا : تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على احترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان استخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها فى الجزيرة .

رابعا : فى حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا والمملكة المتحدة بالتشاور معها لضمان مراعاة هذه النصوص .

خامسا : تصبح المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وتجدر الإشارة الى أنه قد وقعت فى نفس الفترة معاهدة التحالف(٢) بين اليونان وتركيا وجمهورية قبرص فى نيقوسيا فى ١٦ أغسطس ١٩٦٠ وكانت أهم نقاطها ما يلى :

١ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بالتعاون للدفاع المشترك والتشاور معا للمشاكل التى يتطلبها هذا الدفاع .

٢ - تتعهد الاطراف المتعاقدة بمقاومة أى هجوم أو عدوان مباشر أو غير مباشر لاستقلال أو الوحدة الإقليمية للجمهورية القبرصية .

٣ - تنشأ قيادة عليا ثلاثية في الجمهورية القبرصية لتحقيق الهدف من هذا التحالف .

٤ - يتولى القيادة العليا الثلاثية بالتناوب لمدة عام واحد : ضابط يوناني وتركي وقبرصي .

٥ - تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها .

وقد اعتبرت تركيا أن هذه المعاهدات هي الأساس الملزم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية ، كما اعتبرت تركيا أن معاهدة الحماية الموقعة وفقا لها تين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لها من جانبها في مواجهه أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها . غير أن تركيا في الفترة التالية للصراع أخذت تنادى بتقسيم الجزيرة ، أما اليونان فكانت تهدف الى ضم الجزيرة لها في حين أن الجمهورية القبرصية أرادت ان تبقى مستقلة .

٢ - تأثير معاهدة الضمان على أوضاع قبرص :

ولقد رحبت الحكومة اليونانية بالاتفاقية لما لها من أثر في تخفيف حدة النزاع الذي استمر سنوات طويلة خاصة وأن الأسقف مكاريوس وافق عليها ، ونصت هذه المعاهدة والتي صدقت عليها كل من بريطانيا واليونان وتركيا - على ضمان استقلال الجزيرة بشرط ضمان وجود قاعدتين استراتيجيتين لبريطانيا في قبرص ، ويرى أندرياس بابانديرو في كتابه (٣) Democracy at the Gunpoint بأنه على الرغم من أن بريطانيا كانت واثقة من أنها ستجلب يوما من جزيرة قبرص إلا أنها كانت تحرص على الإبقاء على قاعدة عسكرية في الجزيرة لمواجهة النواجد العسكرية السوفيتية (٤) ولحماية مصالحها في الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت كانت بريطانيا تحرص على عدم قيام وحدة بين اليونان وقبرص لأن هذه الوحدة ستقلب ميزان القوى في منطقة البحر المتوسط .

Papandreou, Andreas : Democracy at Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 130-140. (٣)

(٤) راجع : دكتور اسماعيل صبرى معند ، الوحيد السوفيتي في البحر المتوسط ، في : (السياسة الدولية - المجلد ٤٨ ، أبريل ١٩٧٧ ص ٦ - ٢٥)

- ٤٥٦ -

ونصت المعاهدة على الاعتراف بوجود جماعتين هما الجماعة اليونانية التي تضم القبارصة من أصل يوناني ولهم لغتهم ولهم حق ممارسة شعائر الديانة الأرثوذكسية ، والجماعة التركية التي تضم القبارصة من أصل تركي ولهم لغتهم التركية وتقاليدهم المنبثقة من الاسلام ، وان يختار رئيس الجمهورية من بين الجالية اليونانية ، أما نائب رئيس الجمهورية فيكون من بين الجالية التركية ، وتكون العلاقة بين الرئيس ونائبه ، ليست مثل النظام الرئاسي المتبع في الولايات المتحدة الامريكية حيث يتولى نائب الرئيس السلطة في حالة وفاة الرئيس أو عدم قدرته ، وإنما نص الدستور القبرصي على أنه في حالة وفاة الرئيس أو عجزه فإن مهامه يتولاها الرئيس ونائب الرئيس في المجلس النيابي المنتخب (المادة ٣٦ من الدستور القبرصي) ، وهو ما يوضح طبيعة نظام الحكم في قبرص من أن اختيار رئيس الجمهورية يتم من قبل نواب الرئيس ، فالرئيس ينتخب بواسطة القبارصة اليونانيين ونائب الرئيس ينتخب بواسطة القبارصة الاتراك وسلطات كل منهما تتم بالتعاون والتنسيق حيث يقوم الرئيس بانتخاب سبعة من الوزراء ، ويقوم نائب الرئيس بانتخاب ثلاثة من الوزراء (المادتين ٤٨ ، ٤٩ من الدستور القبرصي) ، ويكون لكل من الرئيس ونائبه سلطة الاعتراض على القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء فيما يخص الشؤون الخارجية والدفاع والأمن (المادة ٥٠ من الدستور القبرصي) .

أما المجلس النيابي فيتكون من ٥٠ عضواً ينتخب القبارصة اليونانيون ٧٠٪ منه وينتخب القبارصة الاتراك ٣٠٪ منه ، ويتولى رئاسة هذا المجلس أحد القبارصة اليونانيين ، ويكون نائبه من القبارصة الاتراك ، وقد تعهدت الاطراف الثلاثة (اليونان وتركيا وبريطانيا) بتنفيذ دستور سنة ١٩٦٠ وان أى تعديل فيه يجب أن يتم بناء على موافقة جميع الاطراف المعنية ، وقد نصت معاهدة الضمان التي وقعت بين بريطانيا واليونان وتركيا عام ١٩٦٠ على أن هذه الدول الثلاثة تضمن سلامة واستقلال الجزيرة وسلامة أراضيها وبالتالي يكون من حقها أن تتخذ اجراء يتم تنسيقه بينها أو تقوم به إحدى هذه الدول عقب مشاورات مسبقة بين الدول الضامنة لاسمعاة الوضع الراهن في دستور الجمهورية القبرصية ، ورغم هذا الاستقلال فإن التوتر والصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك قد استمر .

وعموماً فإن هناك ملامح رئيسية للمراحل التي مرت بها المشكلة القبرصية منذ ظهورها على مسرح السياسة الدولية ، سواء قبل استـ
الجزيرة أو في الفترة اللاحقة للاستقلال مباشرة .

ويمكن إبراز هذه الملامح - وخاصة تجاه وجهتي النظر المختلفتين ، اليونانيين القبارصة والانراك القبارصة ، وعلى صعيد الصراع الطائفي ، وفي ردود الفعل المختلفة عن الدستور والمطالبة بتعديله - يمكن إبراز ذلك في التفسيرات الآتية :

ان هذه الفترة قد اسمت بأن السبب الأساسي في الصراع الطائفي انما هو العرض الذي كان قد تقدم به منذ أكثر من عشر سنوات (٥) مضت - ، بول - ملك اليونان الى الحاكم البريطاني من أجل اقامة اتحاد مع قبرص . وعلى الرغم من رفض بريطانيا لهذا الاقتراح ، الا أن مكاريوس أعلن وقتئذ - أى في عام ١٩٥٠ - أن ٩٥٦ في المائة من القبارصة يفضلون الاتحاد مع اليونان . ثم تكونت المنظمات السرية ، وعلى رأسها منظمة « ايوكا » للكفاح من أجل الانضمام الى اليونان - union with Greece مما دفع الاتراك القبارصة الى اعلان معارضتهم لهذا الاتحاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . فضلا عن مطالبتهم بتقسيم الجزيرة التي يشكلون ١٨ في المائة من سكانها . بينهم وبين اليونانيين القبارصة ، أى أن رفع شعار الاتحاد مع اليونان . كانت له اثار تراكمية على المشكله الطائفية . وتشدد الاتراك القبارصة في ضرورة وجود نوع من الاستقلال الذاتي لهم ، وجاءت اتفاقيتا زيورخ ولندن الموقعتان في فبراير ١٩٥٩ لتنظما العلاقة بين الجانبين داخل قبرص . بالاضافة الى تنظيم علاقة قبرص بكل من بريطانيا وتركيا واليونان اذ بمقتضاها تم اعلان استقلال قبرص في أغسطس ١٩٦٠ .

وعلى الرغم من أن اتفاقيتي زيورخ ولندن كانتا الأساس في اعلان استقلال قبرص وتنظيم العلاقة بين الجانبين اليوناني والتركي داخل قبرص ، وكذلك علاقتها في مواجهة الدول الثلاث المعنية بها ، الا انها كانت السبب الاساسي في تفجر الحوادث الدامية بين الطائفتين ، وتوتر العلاقات بين كل من تركيا من جانب . واليونان وقبرص من جانب آخر ، منذ عام (٦) ١٩٦٣ .

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة :

(١) ترى وجهة نظر اليونانيين القبارصة أن هاتين الاتفاقيتين قد

(٥) ، فإن ذلك على وجه التحديد في ٢٧ يوليو ١٩٤٧ .
(٦) راجع في تفصيل ذلك : Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" G.M. Michalas S.A. Press 1975, Athens.

أجحفنا بحقوقهم لصالح الاتراك القبارصة فبينما تبلغ نسبة هؤلاء ١٨ في المائة من السكان ، الا أنهم حصلوا على نسبة تختلف كثيرا عن حجمهم ، الا وهي ٣٠ في المائة في الخدمات المدينة ، وعلى نفس النسبة في المقاعد البرلمانية ، بالإضافة الى ٤٠ من المائة في الجيش والشرطة ، وتعيين نائب رئيس للجمهورية من الاتراك مع تمتعه بحق الاعتراض مثل رئيس الجمهورية ، على أى قانون أو اقرار يتعلق بالشئون الخارجية أو الدفاع أو الأمن .

(ب) يرى القبارصة اليونانيون أيضا أن هذه الاتفاقيات فرضت عليهم وأنهم لم يشتركوا في وضعها ، وبالتالي يمتد انتقادهم الى الدستور الذى وضع طبقا لهما وخاصة فيما يتعلق بمعاهدة الحماية الموقعة بين قبرص وكل من بريطانيا واليونان وتركيا .

وقد عبر الرئيس مكاريوس عن هذا المعنى في التصريحات التى أدلى بها فى يوليو ١٩٦٣ فأوضح أن جمهورية قبرص نشأت من اتفاقيتى زيورخ ولندن ، ولكن مستقبلها يجب أن يتحدد طبقا لارادة شعبنا ، وبالتالي يجب أن يعدل الدستور بحيث تلقى المواد التى لا يمكن تنفيذها ، وبالفعل تقدم فى ٣ نوفمبر عام ١٩٦٣ - ثلاثة عشر اقترحا الى نائب رئيس الجمهورية القبرصى لتعديل بعض مواد الدستور .

٤ - وجهة نظر الاتراك القبارصة :

(أ) انصرفت وجهة نظر الاتراك القبارصة الى أن هاتين الاتفاقيتين تمثلان الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطرفين ، كما أنهما تقدمان أسس أية تسوية مستقبلية لمشكلة قبرص .

(ب) ان اتفاقية زيورخ قد نصت صراحة على استبعاد الاتحاد السكلى والجزئى لقبرص مع أية دولة أخرى ، أو انقسامها الى دولتين . وبالتالى يرى القبارصة الاتراك ، ان من حقهم المطالبة بالانفصال والاستقلال الذاتى ، فى مواجهة رفع القبارصة اليونانيين لشعار الاتحاد مع اليونان .

(ج) ان معاهدة الحماية الموقعة طبقا لهاتين الاتفاقيتين تمثل ضمانا لهم من جانب تركيا فى مواجهة أى عدوان من جانب القبارصة اليونانيين أو اليونان نفسها . ولتلافى هذا الاختلاف فى وجهات النظر ، وحسما للاشتباكات التى نشبت بين الطائفتين ، فان مجلس الأمن قد رأى أن تتضمن مقدمة قراره الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ الاشارة الى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠ ،

- ٤٥٩ -

بالإضافة الى المادة البانية من ميساق الأمم المتحدة التى تقضى بامتناع الدول الأعضاء عن التهديد أو استخدام القوة فى مواجهة دولة أخرى .

وقد نص هذا القرار على ارسال قوات دولية لحفظ السلام لفترة ثلاثة شهور ، بالإضافة الى تعيين مبعوث دولى . وقد وقع الاختيار على السفير الفنلندى لدى السويد أولا ، ثم دكتور « جالو بلازا » من أكوادور بعد ذلك ، والملاحظ أن هذه الفترة قد تميزت بالنشاط الدولى الواضح من أجل إيجاد حل لمشكلة قبرص عن طريق قوات المنظمة الدولية وليس عن طريق قوات تابعة لحلف شمال الاطللنطى كما اقترحت الحكومة الامريكية .

حلف شمال الاطلنطي ومشكلة قبرص

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة :

ارتبطت قضية قبرص بأثنين من أعضاء حلف شمال الاطلنطي وهما تركيا واليونان ، غير أن هذا الحلف لم يتمكن من البت في فض هذا النزاع ، كما أن مجهودات الأمم المتحدة قد فشلت هي الأخرى في إيجاد حل لهذه المشكلة ، ولم يكن هناك أى تغيير في وجهة نظر تركيا تجاه حلف الاطلنطي قبل انفجار الحوادث في قبرص في عام ١٩٦٣ ، كذلك فإن العلاقات التركية الامريكية كانت قد تأثرت الى حد ما بالتغير النسبي في تركيا عام ١٩١١ ، بعد صدور قانون الحريات من قبل المجلس الوطنى التركى ، الذى سمح للأفكار اليسارية ببدء رأيا على الصعيدين الداخلى والخارجى .

أما من حيث العلاقة بين تركيا واليونان ، فقد كانت طبيعية^(١) قبل انفجار الحوادث في جزيرة قبرص . الا أن هذه العلاقات لم تدم طويلا نتيجة لقرار الرئيس مكاريوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ . وعقب ذلك صرح عصمت انيونو رئيس الوزارة التركية وقتئذ قائلا : « ان هذا القرار يخالف معاهدتي زيوريخ ولندن ، وان تركيا سوف تأخذ على عاتقها حماية الاتراك في الجزيرة » وأضاف قائلا : « ان تركيا لا نلجأ الى التدخل العسكرى قبل المشاورة والمناقشة مع الدول الضامنة للاتفاقيات الدولية » .

كذلك فقد اقترح انيونو انشاء نظام فيدرالى لإدارة الجزيرة ، وأشار الى اخفاق معاهدة لندن قائلا : « ان هذه المعاهدة غير ملائمة في الوقت الحاضر لأنها وجدت قبل اشاعة السلام والأمن في الجزيرة ، وان الحكومة التركية تؤيد شرعية المعاهدات الدولية التى أوجدت جمهورية قرص وان المعاهدات الدولية لا يمكن ابطالها من جانب واحد » .

(١) وبذلك فباساس هذه العلاقات الطيبة بين تركيا واليونان من تساريع الم. بولن وقتئذ ، وعلى سبيل المثال فقد أعلن الحزب الحزبى ريمس الأركان العام في مؤتمري حلف شمال الاطلنطي وقتئذ في ١٠ مارس ١٩٦٣ ، ان تركيا واليونان هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم يخرجا عن طريق الحرب .
راجع في المصداق ذلك .

أما رد فعل بريطانيا على ذلك فقد جاء فى صورة ارسالها فرقة عسكرية تعزى لقاتها فى قبرص ، وصرح رئيس وزراء بريطانيا قائلا : « ان تدخل بريطانيا فى المشكلة القبرصية هو لمنع انفجار الحرب بين تركيا واليونان ، وان بريطانيا غير مستعدة لتحمل هذا العبء مدة طويلة » . وفى نفس الوقت أرسلت بريطانيا مذكرة الى مجلس الأمن للاجتماع فورا لبحث هذا الموقف ، وقد خاطب يوثانت كلا من اليونان وتركيا وقبرص لمنع أى عمل من شأنه أن يؤدى الى نشوب الحرب ، وقال رئيس الوفد التركى فى لندن أن الرئيس مكاريوس تبني وجهة نظر الجانب اليونانى فى قبرص ، وأنه فى حالة انسحاب القوات الضامنة لاستقلال الجزيرة ، فان الشيوعيين هم الذين سيسيطرون على الموقف فيها ، خاصة وان ٣٧٪ من اليونانيين فيها ينضمون تحت لواء الحزب الشيوعى ، فان قبرص مهددة بأن تكون كوبا ثانية (٢) .

وبناء على طلب تركيا ، عقد مجلس حلف شمال الأطلسى اجتماعا فى لاهاي فى شهر مارس ١٩٦٤ ، وأعطى مجلس الحلف تعليماته الى سكرتير عام الحلف بأن يبذل مساعيه الجيدة للتخفيف من حدة الحرب بين اليونان وتركيا بشأن جزيرة قبرص ، وعقب زيارته لكل من اليونان وتركيا ، صرح سكرتير عام حلف شمال الأطلسى قائلا : « ان جميع الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى ترى أنه يتعين على حكومتى اليونان وتركيا أن تؤيد وبساطة الأمم المتحدة فى قبرص ، وان على الحكومتين أن تدركا بأن الخلاف القائم بينهما يضع الحلف فى موقف خطير فى منطقة حيوية له » .

وفى بيان مجلس الحلف ، اجالت الدول الأعضاء قضية قبرص الى هيئة الأمم المتحدة ، وجاء فى بيان الحلف ما يلى : « ان دول حلف شمال الأطلسى ستكمل جهودها لحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة فى الحلف ، وفقا للمادة الأولى من معاهدة الحلف ، وقرار مجلس وزراء الحلف فى عام ١٩٥٦ ، فى فض المنازعات بين الدول الأعضاء » (٣) . ومما يجدر ذكره بهذا الخصوص أن نفس المادة الأولى من حلف شمال الأطلسى قد نصت على أن : « تتعهد أطراف

(٢) حمدي حانظ ، المشكلات العائنه المعاصره ، مرجع سلس. ص ٤٥٠ - ٤٦٠ .

(٣) أحمد نورى النعمى ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية - دار

الحرية للطباعة - بغداد - ١٩٧٥ ص ١٩٧٤ نقلا عن

The Turkish Year book of International Relations 1964, p. 213.

المعاهدة بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة بأن يعملوا على تسوية جميع المنازعات الدولية التي يكونون مشتركين فيها بطرق سلمية ، وبكيفية لا تؤدي الى تعكير صفو السلم أو الأمن الدوليين ، ولا تناقض مبادئ العدالة ، وان يمنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد أو استعمال القوة بأية كيفية لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة » . وهكذا عمل حلف شمال الاطلنطي في هذه الفترة على أن تكون جهوده في تسوية مشكلة قبرص متوافقة مع الجهود الرامية الى احالة هذه المشكلة الى الأمم المتحدة .

وفي اطار التطورات السياسية لمشكلة قبرص أيضا وقتئذ على صعيد حلف شمال الاطلنطي - فقد أرسل الرئيس الامريكى جونسون مبعوثه الشخصى الى أنقرة في فبراير ١٩٦٤ ، واتفق المبعوث الشخصى للرئيس الامريكى مع الرئيس عصمت اينونو على أن تتم المشاورة وتبادل الآراء فيما بين الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) ، وكرر المبعوث الامريكى قرار حكومته بشأن حل القضية القبرصية . وصرح ويليام فولبرايت ، عضن الكونجرس الامريكى ، والذي كلف من قبل الرئيس الامريكى لتقصي الحقائق بين تركيا واليونان ، صرح قائلا : « أنه من المهم الذى لا شك فيه أن تنتهى أعمال العنف فى قبرص ، غير أن ذلك ليس جزءا من برنامج مهمتى ، بل ان برنامجى ينصب على علاقة دول حلف شمال الاطلنطي بهذا الموضوع » . وبعد مقابلة بين فولبرايت ورئيس الوزراء البريطانى أذيع بأن وزارة الخارجية الأمريكية أخذت تؤيد وجهة نظر اليونان فى قضية قبرص ثم زار فولبرايت تركيا وقابل رئيس وزرائها ، وأكد له بأن الكونجرس الامريكى ينظر قلقا الى حلفاء وأصدقاء أمريكا ، الذين يهتمون بشئونهم الخاصة ولا يراعون السلم فى العالم الغربى ، وأشار فولبرايت الى أن الولايات المتحدة اقترحت ترحيل السكان الأتراك الموجودين فى جزيرة قبرص يهدف الحفاظ على السلم والأمن فى حوض البحر المتوسط . وقد أحدث هذا الطلب قلقا بالغا فى الأوساط التركية التى أجابت فولبرايت بأن الحل الذى تراه هو الفصل بين الجزء التركى والجزء اليونانى .

أما رد الفعل السوفيتى حول ذلك فقد جاء فى تصريح خروشوف ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وقتئذ ، بأن الدول الغربية هى التى وضعت قبرص فى حالة متازمة ، لأن من مصلحة هذه الدول تحويل الجزيرة الى قاعدة ذرية .

وفى مارس ١٩٦٤ زار عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا

واشنطن ، واجتمع مع الرئيس جونسون ، وعقب الانتهاء من المحادثات صدر بلاغ مشترك جاء فيه : « يؤيد الطرفان تقوية الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لاعادة السلم والأمن في الجزيرة ، ويؤكدان احترامهما لجميع الاتفاقيات القائمة » ولنفس الغرض ، أرسل الرئيس جونسون مبعوثه الشخصي الى اليونان ، وقدم دين أتشيسون (المبعوث الشخصي) عدة اقتراحات لحل المشكلة القبرصية ، وقد جاء في هذه الاقتراحات :

- ١ - اتحاد قبرص مع اليونان .
- ٢ - ان تتخلى اليونان عن جزر الدوديكانيز لتركيا التي تعتبر قريبة لسواحل الأناضول التركية .
- ٣ - تعيين قاعدة عسكرية تركية في قبرص .
- ٤ - تعويض القبارصة الاتراك الذين يغادرون الجزيرة أو يريدون البقاء فيها .

غير أن الاشتباكات تجددت بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة ، في منتصف مارس ١٩٦٤ ، وعلى أثر ذلك اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي في لاهاي ، وصرح دين راسك عقب الاجتماع قائلاً : « ان نشوب حرب بين اليونان وتركيا أمر مستبعد ، وان حلف شمال الاطلسي لن يتدخل في موضوع قبرص ، وان هذا الأمر متروك لهيئة الأمم المتحدة » وقد وافق وزيراً خارجية تركيا واليونان على أن يخص السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي بالمشكلة القبرصية ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بدول الحلف المتصلة بالمشكلة . وفي أواخر مارس أصدر مجلس النواب القبرصي قراراً بدعوة الرجال للخدمة العسكرية في الحرس الوطني ، لانشاء قوة مسلحة ، غير أن نائب الرئيس مكاريوس اعترض على هذا القرار مما دفعه

(٤) بقت هذه الرسالة سرية حتى عام ١٩٦٦ عندما تسرب قسم منها الى الرأي العام عن طريق الصحافة التركية . راجع في تفصيل ذلك .
— Ullman, A.H. & Dekejian, "Changing Patterns in Turkish Foreign Policy 1959 - 1967", in : ORBIS. XI No. 3, 1967, University of Pennsylvania, pp. 70 - 78.

راجع في تفصيل ذلك : أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ص ص ١٧٩ - ١٨٢ .

— ٤٦٤ —

مكاريسيس الى أن، يعلن بأن الدستور لم يعد قائما وان نائبه أيضا لم يعد نائبا، وعقب ذلك صرح رئيس وزراء تركيا قائلا : « ان دولتي ستحمي الأتراك القبارصة اذ لم، يتيسر الاحتفاظ بحقوقهم بالوسائل السلمية والاجراءات النشوية الجارى اتخاذها ، وان قرار التجنيد المذكور مخالف لاتفاقات زيورخ ولندن » . وعقب ذلك أصبحت القوات القبرصية في حالة استعداد قصوى لمواجهة الأسطول التركي ، الذى كان مرابطا فى الاسكندرية على بعد ١٢٠ ميلا من قبرص . ونتيجة لذلك فقد دعا الرئيس جونسون رئيس وزراء تركيا الى واشنطن للتحدث معه ، كما دعا أيضا رئيس وزراء اليونان للغرض نفسه . غير أن الرأى العام التركى لم يكن راضيا عن هذه الدعوة ، لأنهم اعتبروها مؤامرة من الولايات المتحدة لمنعهم من التدخل لحماية معاهدتى زيورخ ولندن » .

وفى نفس الوقت أبلغت الولايات المتحدة الامريكية كلا من الحكومتين التركية واليونانية بأن الحكومة الامريكية سوف تتخذ اجراءات معينة للحد من وقوع حرب بين دولتين من دول أعضاء حلف شمال الاطلسى ، وأعلنت بأنها سوف تضع الأسطول السادس الامريكى فى البحر المتوسط لمحاصرة الجزيرة ، وزاء قرار تركيا بالتدخل فى الجزيرة ، فان الرئيس جونسون بعث برسالة الى عصمت اينونو رئيس وزراء تركيا فى ٥ يونيو ١٩٦٤ ، وقد اعتبرت هذه الرسالة بمثابة وثيقة رسمية فى العلاقات التركية الأمريكية ، ونقطة تحول بين الدولتين منذ الحرب العالمية الثانية . وجاء فى رسالة جونسون - التى كشف النقاب عن جزء منها عام ١٩٦٦ (٤) - جاء ما يلى : « ومن جهة أخرى، أيها الرئيس، فلتحلى بمجبرون على أن نلفت أنظاركم الى الزامكم فى حلف شمال الاطلسى ، ويجب أن تدركوا جيدا بأن التدخل فى قبرص سيؤدى الى وقوع حرب بين تركيا واليونان » . وان وزير خارجيتنا دين راسك قد أوضح فى اجتماع مجلس حلف شمال الاطلسى الأخير فى لاهاي : بأنه يجب فهم عدم وقوع حرب بين تركيا واليونان بكل معنى الكلمة . ان الانضمام الى الحلف معناه عدم قبول فكرة الحرب بين الدول الأعضاء فيه . وكما أن كلا من ألمانيا وفرنسا قد دفنتا بعضهما الذى دام قرنا من الزمن ، لالتزامها بحلف شمال الاطلسى ، فيجب أن ينتظر نفس الشئ من تركيا واليونان ، وأضاف جونسون قائلا فى رسالته الى عصمت اينونو : « ان تدخلكم العسكرى فى جزيرة قبرص بدون موافقة الدول الأعضاء فى حلف شمال الاطلسى قد ينتج عنه تدخل سوفيتى فى المشكلة ، وبهذا الخصوص فان الدول الأعضاء فى الحلف سوف لا تدافع عن تركيا » .

- ٤٦٥ -

وقد أجاب الرئيس اينونو على رسالة جونسون قائلا : « جاء في قسم من رسالتكم بأنه نتيجة لتدخل السوفيت في قبرص فان دول حلف شمال الأطلسي لا تدافع عن تركيا ، ولكن المبادئ الأساسية للحلف تخالف مذهبهم اليه ، لانه في حالة وقوع عدوان على أية دولة من الدول الأعضاء من الحلف فان الحلف سيكون مسئولاً عن رد هذا العدوان » . وجاء في الرسالة أيضا قول اينونو لجونسون : « . . . ولنبدأ من نهاية عام ١٩٢٦ ، فان وجوب التدخل العسكري في قبرص مع هذه المناسبة يكون للمرة الرابعة ، ومن البداية فقد تشاورنا معكم في هذا الموضوع ، وعندما تجددت الاشتباكات في الجزيرة في ٢٥ يناير ١٩٦٣ أعلمناكم باتصالنا مع الدول الموقعة على المعاهدة المذكورة ، وكان جوابكم بأن الولايات المتحدة لم تكن طرفا في هذه المشكلة . . . وفي شهر فبراير عام ١٩٦٤ احتججنا بأما قاسية ، وقد أخبرناكم بواسطة مبعوثكم الشخصي الذي كان يزور أنقرة . . . » .

وفي مناسبة أخرى وصفت اينونو موقف الولايات المتحدة بأنها « غير راغبة في اتخاذ رأى اجراء يساعد على حل مشكلة قبرص ، وان الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلما » . ويلاحظ أحد الباحثين أن الولايات المتحدة قد حرصت على اقامة حالة قريبة من التوازن في القوة العسكرية بين تركيا واليونان ، على الرغم من اختلاف حجم البلدين من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان ، ومن حيث مدى اتساع القطاع المواجه للاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا ، فاليونان التي يبلغ عدد سكانها ٨٩٠٠٠٠٠ نسمة لديها قوة جوية (كلها طائرات أمريكية) تقدر بنحو ٢٢٥ طائرة حربية ، في حين أن تركيا بكل مساحتها الشاسعة وعدد سكانها البالغ ٣٧٩٠٠٠٠٠ لديها قوة جوية تقدر بنحو ٢٨٨ طائرة ، وقررت الولايات المتحدة بيع كل من البلدين ٤٠ طائرة ، « فانتوم » عام ١٩٧٢ ، واليونان مثلا لديها ١٣ مدمرة ، وتركيا لديها بالمقابل ١٤ مدمرة ، واليونان لديها ٧ سفن حراسة ساحلية وتركيا لديها بالمقابل ٨ سفن من هذا الطراز .

وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن للولايات المتحدة أن تتحكم في توازن قوى الاحتياط البشري لدى الدولتين الذي بلغ نحو ٨٠٠ ألف في تركيا مقابل ١٨٠ ألفا لدى اليونان : الا أنها أستطاعت أن تضمن الى حد كبير التوازن في كمية ونوعية التسليم ، وهو الأمر الأهم في حروب العصر المحدودة ، التي تسارع الدول الكبرى الى اخمادها بسرعة حين تنشب بين الدول الصغرى ، خشية اهتزاز خريطة التوازن المرسومة لكل منطقة ، ومن ثم لاتاحة فرصته

لاستثمار الاحتياطات البشرية على الوجه الاكمل وفقا لقوانين الحرب الكلاسيكية .

وفي تقييم رسالة جونسون الى اينونو يمكن القول ان الراى العام التركي قد وضعه اينونو فى موقف حرج ازاء سياسته الداخلية ، وذلك عندما اتهمته الاحزاب السياسية بالجبن فى الدفاع عن مصالح تركيا فى قبرص ، كذلك فقد ظهر فى الفترة اللاحقة خطأ تقدير تركيا لموقف الولايات المتحدة من قضية قبرص ، وذلك من خلال المناخ السياسى الذى ساد فى عام ١٩٦٤ . فتركيا لم تأخذ بالاهتمام الكافى أمر تغيير الظروف عام ١٩٦٤ ، اذ أن الولايات المتحدة تمكنت بنجاح عام ١٩٥٩ من أن تمارس الضغط الاقتصادى على اليونان - نتيجة لضعفها اقتصاديا - لقبول معاهدات زيوريخ ولندن ، وبموجبها استقلت جزيرة قبرص ، وقد تمكنت اليونان فى عام ١٩٦٤ من بدول السوق الأوروبية المشتركة ، كذلك فان ظروف معاهدة عام ١٩٥٩ قد تغيرت كثيرا بسبب متطلبات الامن الأمريكى ، ولأن قبرص أصبحت دولة مستقلة فقد أصبحت حكومتها لا تتبع دائما أوامر اليونان ، كذلك فانه ليس من مصلحة الولايات المتحدة تقسيم الجزيرة ، لأن ذلك يؤدى الى نفس المضاعف . متلما هى الحالة فى كوريا وفيتنام ، فضلا عن أن الولايات المتحدة ستعارض التدخل التركى المسلح فى قبرص ، طالما أن ذلك يؤدى الى انهيار الجانب الجنوبى لحلف شمال الاطلسى .

وفى تقييم رسالة جونسون الى اينونو فى عام ١٩٦٤ يمكن القول - بالاضافة الى الاعتبارات السابقة - ان العلاقات التركية الامريكية قد مرت بمنحنى هابط ، ووصلت الى أدنى حد لها ، فقد كشفت الرسالة عن أشياء كثيرة كانت خافية على الراى العام التركى ، منها الاتفاقيات الثنائية التى وقعنها تركيا مع الولايات المتحدة والتى يبلغ عددها ٥٥ اتفاقية عقدت خلال حكم الرئيس مندريس ، وهذه الاتفاقيات الثنائية كان معظمها سريا ، ولم يعلن للرأى العام التركى ، ووقع بعضها وفقا للمادة الثالثة من حلف شمال الاطلسى . أما البعض الآخر فقد وقع خارج الحلف ، وقد بدأ الراى العام التركى مناقشة هذه الاتفاقيات فى الصحف ، وهو ما أدى الى انتشار العداء للوجود الامريكى فى تركيا ، والمطالبة بازالة القواعد العسكرية من الاراضى التركية ، وقيام المظاهرات الضخمة المعادية للولايات المتحدة ، حيث هاجم المتظاهرون قنصلية الولايات المتحدة ، ومكتب الاستعلامات الامريكى فى ١٢ يناير ١٩٦٦ ، وقد أدى ذلك الى أن تعدل الحكومة الامريكية من هذه الاتفاقيات بما يرضى الراى العام التركى ، ومن التعديلات الجوهرية لهذه الاتفاقيات عدم قيام الولايات

المنحدة بأى عمل دون علم الحكومة التركية وأن تؤدي هذه الاتفاقيات الى التعاون المشترك بين الطرفين على أساس المساواة فى الحقوق واحترام السيادة للدولتين .

وكان من نتائج ذلك أيضا أن خفضت الولايات المتحدة عدد أشخاصها فى الأراضى التركية من ٢٧٠٠٠ الى ٧٠٠٠ ، وأحيلت المطارات العسكرية وأجهزة الرادار الامريكية الى القوات العسكرية التركية ، أما القواعد العسكرية الأخرى فوصفت لها مبادئ جديدة . وتجد الاشارة أيضا الى أن وسائل اطلاق الاسلحة النووية فى الوحدات الامريكية المرابطة فى تركيا أصبحت تحت تصرف القوات المسلحة التركية ، باستثناء القاعدة الجوية فى أدنة ، حيث زودت هذه الأخيرة بطائرات أمريكية ذات مدى قصير ، ومجهزة برؤوس نووية ، وبموجب مخططات حلف شمال الاطلنطى الدفاعية ، فان هذه الطائرات لم توضع تحت قيادة الجيش التركى ، وانما وضعت تحت القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوروبا مباشرة(٥) .

٢ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة :

حين جاءت حكومة بابانديرو عام ١٩٦٤ ، سارت تجاه مشكلة(٦) قبرص على النحو التالى :

أولا : اخراج المشكلة من أيدي بريطانيا والولايات المتحدة لعدم اختصاصها ، ورفض تدخل حلف الاطلنطى فى هذا النزاع ، ومن الجدير

(٥) راجع فى تفصيل ذلك .

دكتور محمود اسماعيل محمد ، استخدام الأسلحة النووية فى العصر النووى ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٧١ - القاهرة ، مؤسسة الأهرام ص ص ٩٠ - ٩٥ .
(٦) ان مشكلة قبرص فى عمومياتها لم تكن تتعلق فقط بتوازن القوى السياسية الداخلية بين جالين متنافستين ، بل أنها نبعت أساسا عن سمات النظام السياسى المشترك القائم فى الجزيرة منذ استقلالها فى منتصف أغسطس سنة ١٩٦٠ والذى فرضه عليها بريطانيا وتركيا واليونان ، الدول الثلاث التى ضمنن استقلال الجزيرة وتمهدت بحماية نظامها الدستورى بموجب اتفاقينى لندن وزيورينج . كما سيأتى تفصيل ذلك فى موضع لاحق من الدراسة ، غير أنه يمكن القول أن المشكلة القبرصية فى تطوراتها ترجع أيضا الى محاولات الدول الأخرى ذات المصلحة فى اسدغال ثغرات المجتمع القبرصى والنفاذ من خلال تلك الثغرات من أجل السيطره على الموقع الاستراتيجى للجزيرة . راجع :

Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem" : op. cit. p. 15-25.

بالذكر أن من أهم العقبات التي واجهت مكاريوس وقتئذ هي الضغوط التي تعرض لها من جانب حلف الاطلنطي والولايات المتحدة بصفة خاصة . فقد كانت قبرص - منذ انشاء الحلف - بمثابة الشرارة التي هددت باندلاع الحرب بين أطرافه ونفويض أركانه ، فخلال الخمسينات كانت مشكلة قبرص سببا في الخلاف الحاد الذي نشب بين اليونان وبريطانيا ، وكانت الأخيرة تلقي تأييد واشنطن التام . ومنذ الستينات ، كان النزاع حول الجزيرة هو السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين اليونان وتركيا اللتين تشكلان الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلنطي .

وفي ظل مخطط الاستراتيجية الامريكية في منطقة البحر المتوسط ، الذي يستلزم بالطبع تدعيم الحلف ، وليس اضعافه - كانت وجهة النظر الامريكية تنصرف الى ضرورة حل مشكلة قبرص بأية وسيلة ومنها :

(أ) تأييد حل بريطانيا وتركيا واليونان في العمل طبقا لمعاهدة الحماية الموقعة في لندن ، وهو ما رفضته قبرص بشدة وأعلن مندوبها أثناء مناقشة الأزمة أمام مجلس الأمن في فبراير ١٩٦٤ ، فقد أوضح أن أية دولة لا تملك الحق في العمل العسكري داخل بلاده وأن حكومتها ترفض أي قيد على وحدة وسيادة دولة قبرص ، كما هو مفروض طبقا لمعاهدة الحماية . وهكذا لم يكفل قرار مجلس الأمن الذي صدر في ٤ مارس ١٩٦٤ متضمنا ارسال قوات دولية لحفظ السلام وتعيين مبعوث دولي - لم يكفل هذا القرار تحقيق السلام في قبرص ، بالرغم من الجهود الدولية التي بذلت بهذا الصدد ، نتيجة تضافر عدة عوامل في الجزيرة ، فقد أرسل الأسقف مكاريوس في الخامس من مارس ١٩٦٤ - أي بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوم واحد - أرسل بيانا الى الحكومة البريطانية ، أعلن فيه عدم اعترافه بخط الهدنة الذي يفصل الأحياء التركية عن الأحياء القبرصية ، وقام أيضا في أبريل من نفس العام ، بارسال خطابات الى رؤساء حكومات كل من تركيا وبريطانيا ، يعليهما نبذه لمعاهدة التحالف الموقعة بين الأطراف الثلاثة ، غير أن الحكومة البريطانية أوضحت للرئيس القبرصي أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تلغى ، لأن المادة رقم ١٨١ من الدستور القبرصي تتضمن هذه المعاهدة ، وأن الدستور لا يزال ساري المفعول . وقد أثارت هذه التحركات من جانب الرئيس القبرصي ، بالإضافة الى تصريحاته عن سير قبرص تجاه « اينوسيس » حفيظة الاتراك القبارصة ، وكذلك تركيا .

(ب) ضرورة استجابة القبارصة اليونانيين لطالب القبارصة الاتراك -

— ٤٦٩ —

طبقا لوجهة النظر الامريكية ، والتي عبر عنها حلف شمال الاطلنطي — وذلك بالحصول على الحكم الذاتي في ظل دولة فيدرالية ، ولقد لقي هذا الاقتراح — هو الآخر — معارضة شديدة من جانب الاسقف مكاريوس ، الذي كان يرى ان ذلك من شأنه أن يؤدي الى خلق دولة داخل دولة ، بالاضافة الى أن نسبة ١٨ في المائة التي يشكلها الأتراك لا تعد مسوغا لاقامة حكومة فيدرالية ، وقد انعكس الاهتمام الامريكي في ارسال المبعوثين الشخصيين الى العواصم الثلاث المعنية ، وفي الاقتراح الامريكي المقدم خلال أزمة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ الخاص بارسال قوات امريكية وأخرى تابعة لحفظ السلام في الجزيرة وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع ، على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه ، وتأييده من جانب بريطانيا ، ويضاف الى ما سبق ، تلويح الحكومة الامريكية باتخاذ اجراءات معنية لمنع نشوب الحرب بين الدولتين الأم ، ويعني بذلك قطع المعونة العسكرية واستخدام الاسطول السادس كأداة للضغط .

ثانيا : سارت حكومة بابا ندرينو بعد عام ١٩٦٤ على أن يكون الهدف النهائي هو وحدة قبرص مع اليونان مع عدم انتهاك حقوق الأقلية التركية في الجزيرة ، ير أن الحكومة الامريكية قد مارست ضغطها على حكومة بابانديسو في أثينا ، وكذا على الحكومة التركية بهدف التوصل الى تسوية مشتركة تتم في ظل حلف شمال الاطلنطي ، وان حل لمشكلة — في وأي خبراء الحلف — يكمن في تقسيم الجزيرة بين اليونان وتركيا . غير أن الرئيس القبرصي مكاريوس قد أصر على مخالفة هذه الآراء برمتها ، بالاضافة الى عدم منح القبارصة الأتراك حكما ذاتيا ، كما عارض بشدة معاهدة الحماية (٦) .

ثالثا : رأت حكومة بابانديرو تقديم المعونة والمساعدة العسكرية لقبرص في حالة أي هجوم عليها من الأتراك .

(٦) راجع في تفصيل ذلك :

- Dimitri. S. Bitsios "Cyprus — The Vulnerable Republic Institute for Balkon Studies — These salonik, 1975. pp. 30-40.
- Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit. pp. 9-12.

(٧) راجع :

- Panandreu, Andreas : Democracy At Gunpoint "The Great Front" Penguin Books with Andre Deutsch, 1973 pp. 28-42.

— دكتور عسان العظمي ، « حول الأزمة القبرصية » في : قضايا عربية ، العددان ١١ ،

١٢ ، مارس ١٩٧٦ .

— ٤٧٠ —

غير أن هذه الاقتراحات لم تلق قبولا لدى الملك والعسكريين اليونانيين، مما أدى الى حدوث الصدام بين جورج بابانديرو والملك ، وخاصة بسبب فضيحة Aspida وهي التنظيم السرى اليسارى الذى كونه ابن رئيس الوزراء ، والذى كان يهدف الى قلب نظام الحكم لصالح اليسار ، مع مساندة الرئيس القبرصى مكاريوس فى صراعه الدائر مع الحرس الوطنى ، الذى كان يطالب بالوحدة العاجلة(٧) .

ولقد استقرت ظاهرة الخلافات السياسية بين الملك والعسكريين اليونانيين ، وشهدت هذه الفترة أيضا قيام انقلاب عسكرى فى اليونان ، والذى كان لقادته من مشكلة قبرص ، هذا الموقف جاء مغايرا تماما لما يتوقع الجميع .

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من مشكلة قبرص

١ - الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ :

عندما وقع انقلاب أبريل سنة ١٩٦٧ ، اتبع العسكريون سياسة غير متوقعة تجاه مشكلة قبرص ، فرغم شعارات الحكومة العسكرية اليونانية ، التى أعلنتها فى البداية باقامة دولة تقوم على أساس القومية اليونانية ، التى تعنى انساع النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اللاتينية^(١) - فان موقف الحكومة العسكرية اليونانية تجاه قبرص كان غير ذلك تماما ، فرغم الشعار المعلن للعسكريين بالقومية اليونانية ، فقد اقتضت نظرة العسكريين تجاه مشكلة قبرص على حصر المشكلة فى أضيق نطاق ، والابتعاد عن الانزلاق فيها . فقبل انقلاب عام ١٩٦٧ ، كانت صرخة أو صيحة الوحدة تسمع فى أثينا بقوة أكبر مما كانت تسمع فى نيقوسيا ، وكان التوتر خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ بين تركيا واليونان ظاهرا بسبب قبرص ، فلقد أرغم الاتراك بواسطة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالسلام ولكنهم قاموا خلال هذه الفترة بتوسيع رقعة القبارصة الانراك فى منطقتي Kolias و Khonomou التى يسكنها غالبية من القبارصة اليونانيين .

وحين تم الانقلاب العسكرى ، حاول العسكريون فى البداية علاج مشكلة قبرص بطريقه مختلفة ، وكانت الرؤى السائدة هى عدم التسرع فى حل المشكلة ، اذ كان هدفهم الأساسى فى البداية هو تقوية حكمهم داخل البلاد ، وترتب على ذلك أن خفت صرخة الوحدة بين اليونان وقبرص . وصرح بابادوبولوس ، فى أول زيارة له لجزيرة قبرص فى أغسطس ١٩٦٧ ، عندما كان وزيرا للدولة لشئون مجلس الوزراء ، صرح بأن اليونان وتركيا تسعيان

(١) وقد أطلقت الحكومة العسكرية اليونانية على مفهوم القومية اليونانية لفظ «الهيلينية» .
راجع «ى» مفصل ذلك : شاذل محمد رضى صادق ، النظام السياسى فى اليونان خلال فترة الحكم العسكرى ، (٢١ أبريل ١٩٦٧ - ٢٤ بولة ١٩٧٤) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ص ٢٩٠ - ٢٩٥ .

الى مواجهة عدوهم المشترك ، وهو الشيوعية ، وان كل الخلافات بعد ذلك هي خلافات ثانوية .

وقد عقد اجتماع قمة بين الدولتين ، دون التمهيد لذلك دباوماسيا ، وتقابل رئيسا وزراء الدولتين على الحدود التركية اليونانية ، في ٩ سبتمبر ١٩٦٧ ، ورأس الوفد اليوناني في هذا الاجتماع الكولونيل جورج بابادوبولوس قائد الانقلاب ، ورئيس الوزراء كوليس Kofias ، ووزير الخارجية ايكونومو Ekonou ، ووافق الجانب اليوناني في الاجتماع على كل الاقتراحات التي قدمها الجانب التركي ، والتي أغفلت تماما حقوق الجماعة اليونانية في استنبول ، وتجميد مصير منطقتي Tendos — Imbors . وبذلك أغلق الباب أمام نداء اليونانيين بالوحدة مع قبرص . وصرح رئيس الوزراء التركي ، ديميريل ، عقب عودته الى تركيا ، بأنه تمكن خلال مباحثات هذا الاجتماع من « تميع » اقتراح اليونان بالوحدة مع قبرص ، وأنه أصر على تنفيذ اتفاقية زبورخ ، والتي لا يمكن تغييرها الا بالرجوع الى تركيا واليونان وانجلترا (٢) .

وفي نوفمبر ١٩٦٧ ، وبعد أن حدثت استنباكات في قبرص ، نتج عنها التهديد بغزو الأتراك للجزيرة ، قام سيروس فانس ، من قبل الحكومة (٣) الأمريكية ، بزيارة كل من أثينا ونيوقيسيا وأنقرة ، ونجحت مساعيه في اتفاقية سحب القوات اليونانية بأكملها ، وكذا القوات التركية من قبرص ، فيما عدا ما قرره اتفاقية زيورخ ولندن .

٢ - ردود فعل الانقلاب العسكري اليوناني على مكاريوس :

اولا : الضغط والاذار الموجه لمكاريوس :

جاءت ردود فعل موقف حكومة الانقلاب العسكري اليوناني على الرئيس

-
- (٢) راجع :
 — Nicos, Karanidiotis "The Cyprus Problem" op. cit pp. 80-85.
 — Dimitri, S. Bitsios "Cyprus, The Vulnerable Republic Institute for Balkan Studies" op. cit. pp. 35-42.

(٣) راجع :

- دكتور حسان الخطيب ، « حول الأزمة القبرصية » ، مرجع سابق .
 — دكتور حسان الخطيب ، « السياسة الأمريكية في الأزمة القبرصية » في مجلة المايم السياسية والمايوية ، العدد الأول — تعداد ١٩٧٨ .
 — « الموقف التركي من أزمة قبرص » ، في مجلة العلوم السياسية والمايم ، العدد الثاني — دار الطبعة للطباعة — تعداد ١٩٧٧ .

٤٧٣ -

مكاروريوس لنريد من المشكلات التي تواجه الأسقف مكاروريوس بعد المشكلة الطائفية ، ونفسير ذلك أن الحكم العسكري في اليونان اذ أن يقيم علاقات ونيعة مع الحكم العسكري في تركيا ، بمؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تغيرت الاسباب التي اسندت اليها حكومة الانقلاب العسكري اليوناني في معارضتها للأسقف مكاروريوس على مدى السنوات الخمس السابقة على وقوع الانقلاب العسكري في اليونان . فقد أصدرت الحكومة اليونانية بيانا رسميا ، في اول يوليو ١٩٦٧ ، نشر في كل الصحف اليونانية ، وطالب البيان بسرعة ابعاد كل الزعماء القبارصة الذين يخلقون الظروف غير الملائمة ، ويضعون الشروط الهدامة التي تجعل من صيغة الوحدة غير ممكنة ، ودعا البيان هؤلاء الأشخاص الذين يضمون من يتولون أعلى المناصب في الدولة ، الى افساح مكان لمن يثق في الحكومة اليونانية الوطنية ، ويتمتع بالروح الواقعية ، المطلوبة لاقرار حل نهائي للامنة اليونانية .

غير أن السنوات التالية أثبتت أن حكومة الانقلاب العسكري اليوناني قد اتخذت موقفا مغايرا تجاه المشكلة القبرصية . فملا السبعينات ، مارست الحكومة اليونانية اسلوبا مخالفا في ضغطها على الأسقف مكاروريوس ، فقد أرسلت مبعونا شخصيا الى قبرص لاقتناع الجانب القبرصي اليوناني بتقديم مريد من النزالات للمطالب التي ينادى بها القبارصة الاتراك من أجل الاستقلال الاقليمي . بالاضافة الى التخلي عن العناصر اليسارية المشتركة في الحكومة القبرصية ، ولهذا أرسلت الانذارات المتتالية الى الأسقف مكاروريوس ، ومنها الانذار الموجه في فبراير ١٩٧٢ ، والذي تضمن النقاط الثلاث الآتية :

١ - ضرورة اعادة الوحدة الوطنية الممزقة الى الجزيرة .

٢ - منع وفود أي مواجهة محتملة ، الأمر الذي يزيد من احتمالات سحبات الأسلحة الشبكية ، وكانت هذه الشحنات الى قبرص قد هزرت اسفيرار الجريده عام ١٩٦٦ ، عندما نقلت الأنباء نبأ استيراد الرئيس الديمقراطي لهذه الشحنات من اجل تسليم قوات البوليس القبرصية التي نشأ في اوامرنا من الحكومة القبرصية ، ذلك بعكس الحرس الوطني ، الذي كان يخضع في هذه الأونة للجنترال جريفا ، أو يدين بالولاء ليونان ، كما حدث في سنة ١٩٧٢ . مما ادى الى توقف المحادثات بين مملي الطائفتين ، ومطالبة كل من تركيا واليونان بتسليم هذه الشحنات الى قوات الأمم المتحدة . وقد انتهى الأمر بتوقيع اتفاق في ١١ مارس ١٩٧٢ يفضي بتخزين الأسلحة في « القيادة العامة للبوليس في أنالا » مع الحرية النامة لقوات الأمم المتحدة في

التفتيش عليها فى أى وقت ، وبدون اخطار سابق ، وطبقا للقائمة التى سلمتها الحكومة القبرصية الى ممثل الأمم المتحدة فى الجزيرة .

٣ - كذلك فقد تضمن الانذار الذى كانت حكومة الانقلاب العسكرى فى اليونان قد وجهته الى مكاريوس فى فبراير ١٩٧٢ - تضمن الانذار مسئولية اليونان فى المحافظة على الأمن فى الجزيرة ، وطالب بضرورة تعديل الوزارة القبرصية ، بحيث تختفى منها العناصر اليسارية . وبالفعل قام الأسقف مكاريوس باحداث هذا التعديل ، وان كان لم يرضخ للمطالب اليونانية فيما يتعلق بمطالب القبارصة الأتراك .

ولم تكتف الحكومة اليونانية بالضغط والانذارات الموجهة الى الأسقف مكاريوس ، بل لجأت الى تحريك العناصر الدينية ، كأداة مساعدة للضغط .

ثانيا : مطالبة الكنيسة القبرصية باستقالة مكاريوس :

تعرض الرئيس القبرصى مكاريوس ، خلال عام ١٩٧٢ ، لحملة شعواء من جانب الكنيسة القبرصية ، لكى يستقيل من منصبه ، وقد وجهت الكنيسة انذارين الى مكاريوس : احدهما فى فبراير والآخر فى يوليو من نفس العام . ويلاحظ أن انذارات الاساقفة القبارصة كانت تسير فى خط متواز مع الانذارات اليونانية . وقد أرسل الأسقف مكاريوس فى ٢٠ مارس ١٩٧٢ رده على مطالبة الكنيسة القبرصية له بالاستقالة من منصبه ، واشتمل هذا الرد على عدم موافقة مكاريوس على طلبهم الخاص باستقالته من منصبه كرئيس للدولة ، وأنه قد يضطر الى قبول هذا الطلب اذا وجد من الكنيسة القبرصية اصرارا على ذلك ، وهذا الموقف من جانب مكاريوس يعد انعكاسا من جانبه على تجنب حدوث انقسام داخل الكنيسة لأنه لم يكن ولن يكون أبدا مريدا على الكنيسة ، ولم يحاول انتهاك قوانينها التى نصب حارسا عليها . كذلك فقد أوضح مكاريوس فى رده على الكنيسة القبرصية بأنه لا يجد نعارض بين ميام رئيس الجمهورية والكتاب المقدس ، او قوانين الكنيسة ونقائدها ، ولذا ينبغى عدم اعتبار مهام رئيس الدولة مهاماً دينية .

وقد ادبهم مكاريوس أساقفه الكنيسة القبرصية بأنهم ينسرفون بناء على تحريض عناصر من خارج الكنيسة ، غير أن الأساقفة اصرروا على سحبهم . حيث فردوا فى يوليو من نفس العام عزل مكاريوس عن منصبه كرئيس للجمهورية ، بل انهم اتهموه أيضا بان سياسته قد أسفرت عن اضطهاد ارباب وطلبة ودينية وتقسيم الجزيرة . غير أن جلانكوس كلاديوس ، رئيس البرلمان القبرصى ،

تقدم باقتراح ينص على استمرار الأسقف مكاريوس في منصبه كرئيس للدولة ، رينما ننهي فترته في فبراير ١٩٧٣ ، مقابل تعيد الرئيس القبرصي بالاستقاله من سلطانه المدنية بعد انتهاء هذه المدة ، ثم جاءت اعادة تنصيب الأسقف مكاريوس والتأييد الواضح من جانب الشعب القبرصي - جاء ذلك بصابة رد حاسم على الحكومة اليونانية ، وأنصارها في داخل قبرص .

ثالثا : انتخابات عام ١٩٧٣ ونتائجها :

غير أن الأزمة الداخلية الطاحنة ، التي مرت بها قبرص ، قد تجددت مرة أخرى وانعكس ذلك ليس على الصراع الذي احتدم بين الأسقف مكاريوس والكنيسة فحسب ، بل على موجة الانفجارات التي سادت في الجزيرة أيضا ، وذلك قبل مرور أقل من شهر على اعادة تولي الأسقف مكاريوس منصب الرئاسة لمدة خمس سنوات أخرى ، وكذلك انتخاب رؤوف دنكتاش ممثل الأتراك القبارصة نائبا لرئيس الجمهورية ، وفي كلتا الحالتين ، لم تجر الانتخابات العامة التي كان مقررا لها الثاني عشر من فبراير ١٩٧٣ ، نظرا لعدم وجود مرشحين منافسين لهما طبقا للدستور القبرصي .

وعلى الرغم من أن فوز كل من الأسقف « مكاريوس » و « دنكتاش » كان متوقعا ، الا أن الهدوء الذي تمت فيه اعادة التنصيب ، كان غير متوقع . فقد كانت الأنظار في الفترة السابقة على فوز مكاريوس مركزة نحو جزيرة قبرص ، التي تنلاقى وتتصادم فيها تيارات واتجاهات شتى ، فمن سياسة عدم الانحياز ، الى الولاء لحلف الاطلسي ، ومن الشيوعيين الذين حصلوا على ٤٠ في المائة ، ٤٣ في المائة في انتخابات عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ على التوالي ، الى أقصى اليمين ، مملا في أنصار منظمة « أيوكا » ، ومن ذروة الرخاء الاقتصادي الى قمة التوتر السياسي الذي تمثل من موجة العنف والانفجارات التي اجتاحت الجزيرة من جانب أنصار الجنرال جريفا ، والتي تدعو الى الاتحاد مع اليونان Enosis ، في الايام السابقة لاعادة تنصيب الأسقف مكاريوس رئيسا للجمهورية .

كذلك فإن هذه الانتخابات جاءت بعد التحديات والضغوط التي تعرض لها « مكاريوس » من جانب عدة أطراف في الداخل والخارج ، وقد زاد من أهمية هذه الانتخابات أن استمرار الأسقف مكاريوس على مسرح السياسة في قبرص لم يقتصر أثره على نطاق الجزيرة ، وإنما تعدى ذلك الى دوائر متعددة ، تشمل البحر المتوسط ثم منطقة الشرق الأوسط ، لكي تمتد هذه

الدوائر أيضا الى الصراع الغربى والشرقى ، ثم الى نطاق الاستراتيجية الدولية .

فعلى صعيد جزيرة قبرص ، كان للرئيس القبرصى دوره البارز فى المحافظة على وحدة واستقلال اراضى قبرص ، فى مواجهة المنادين بالاتحاد مع اليونان ، الذين كان يتزعمهم الجنرال جريفاس أو المنادين بتقسيم الجزيرة من بين الأتراك القبارصة .

وعلى الصعيد الدولى كان للرئيس مكاريوس مواقف المحددة فى المحافظة على الخط السياسى الذى التزمت به قبرص وهو عدم الانحياز ، وعدم السماح بتحويل جزيرة قبرص الى قاعدة لحلف شمال الاطلنطى ، وبالتالي فقد كان استمرار الأسقف مكاريوس فى الحكم بمثابة عامل تهدئة فى منطقة البحر المتوسط الحافلة بالتوترات ، وتزايد حدة التنافس بين البحرية السوفيتية والأسطول الساس الأمريكى ، ولقد انعكس اهتمام واشنطن بالمنطقة ، فى رضوخها للمطالب المالية لحكومة مالطة ، والاتفاق الذى عقد وقتئذ لتحصل بمقتضاء البحرية الامريكية على تسهيلات فى الموانى اليونانية ، وقد عد ذلك بمثابة امتداد للاتفاق الذى وقع فى عام ١٩٥٣ ، فى اطار حلف الاطلنطى (٤) .

وقد حدد رئيس جمهورية قبرص ، فى أعقاب إعادة تنصيبه ، الخطوط العامة لسياسته ، وتتلخص فيما يأتى :

١ - تنديده بالعنف والارهاب ، اللذين تستخدمهما قوات الجنرال جريفاس بهدف الاتحاد مع اليونان ، لأنهم يعملون دون تقدير للمسئولية ، ويعدون العدة لحرب أهلية .

٢ - يجب على الحكومة اليونانية والحكومة القبرصية أن تدركا حقيقة عدم امكانية تسوية مشكلة قبرص سلميا ، الا على أساس أنها دولة مستقلة



(٤) راجع فى تفصيل ذلك :

- أحمد نورى محمد النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسى ، م.س.ذ ص ص ٢٢٥-٣٤٤

- جزيرة الأندى ، الطائفية وعدم الانحياز فى قبرص ، فى : السياسة الدولية - المجلد

الناسخ ١٩٧٣ ص ص ٤٣٧ - ٤٤٣ .

— ٤٧٧ —

ذات سيادة ، وأنها تمثل أمة واحدة ، وعن طريق المفاوضات مع الأتراك القبارصة .

٣ - ضرورة موافقة الشعب القبرصي على أى حل لمشكلته ، حيث أن بلاده تهدف الى حل مشكلتها القومية ، وبالتالي لن تقبل أى حل وسط مع الأتراك يمكن أن يهدد مستقبل القبارصة اليونانيين .

٤ - التزام الجمهورية القبرصية بسياستها القائمة على عدم الانحياز ، وسعيها الدائم الى اقامة علاقة الصداقة والتعاون مع جميع الدول ، على أساس من المساواة وعدم التدخل .

انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ فى قبرص (أسبابه ونتائجه) :

١ - الأسباب :

فى صباح يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ ، أنفجر الموقف القبرصى العام حين ر- انقلاب عسكرى ضد الرئيس الأسقف مكاريوس ، قام به قادة الحرس الوطنى اليونانى القبرصى الذى يضم ١٢ ألف رجل تحت سيطرة ٦٥٠ من الضباط اليونانيين واستطاع مكاريوس أن ينجو بحياته ، وغادر بلاده بعد أن لجأ الى القوات البريطانية التى تعسكر فى قاعدة نيكوسيا وديكيليا ، فى جسر - وجنوب شرق الجزيرة . وأعلنت سلطات الانقلاب بياناً بسياساتها الجديدة يقوم على مبادئ معينة ، أهمها التوحيد الكامل للسكان اليونانيين فى السلام وفى ظل الكنيسة ، ومواصلة البحث عن حل لمشكلة قبرص^(١) ، عن طريق مفاوضات بين الجانبين ، وتسوية المشكلات الحيوية للشعب ، وتنظيم انتخابات عامة خلال عام لاقامة حكومة نعبر عن الرضا الشعبى ، والابقاء على العلاقات الودية بين قبرص والعالم الخارجى والحفاظ على سياسة عدم الانحياز .

وقد حرص قادة الانقلاب على عدم اعلان نواياهم الحقيقية المستترة وراء حركتهم العسكرية العنيفة ، الا وهى تحقيق حلم « وحدة جزيرة قبرص تطوير اقتصادها وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة بعد تقوية علاقاتها بأكملها مع دولة اليونان » . وكان من أغرب وقائع هذا الانقلاب ، تعيين نيكولاس سامبسون رئيساً لجمهورية قبرص خلفاً لمكاريوس . وسامبسون صحفى قبرصى يونانى ، انضم فى فترة تالية الى منظمة ايوكا « المنظمة القبرصية للمقاومة الوطنية » ، ولم يكن هو العقل المدبر للعملية ، كما أنه لم يكن فى يوم ما من زعماء الحركة السياسية لليونانيين القبارصة فى الجزيرة . كذلك فقد أحاط الخوض والتعقيد والتشابك الشديد - أحاط ذلك بالانقلاب العسكرى القبرصى وبمقوماته الخفية والمعلنة .

(١) راجع : نازلى معوض أحمد ، الصراع التركى البرنانى فى الجزيرة القبرصية ، فى : السياسة الدولية ، العدد ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ - القاهرة ص ١٥٦ .

وتحليل الغرابة في هذا الانقلاب يتضح من أنه قد تم في فترة من تاريخ قبرص كانت تحفل بدلائل ومؤشرات جعلت المراقبين الدوليين يستبعدون حدوث تغييرات جذرية في حياة الجزيرة . فحتى بداية شهر يوليو - أى قبل الانقلاب بأيام معدودة لم تهتز مكانة رئيس الدولة الأسقف مكاريوس ، الذى نمتع بشخصية فريدة متميزة ، فكان رئيس الدولة الوحيد فى العالم الذى حمل عبء الدين والدنيا معا ، ونجح الى حد كبير فى الموازنة بين واجباته كرجل يترأس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية ، وكسياسى على قمة السلطة فى بلاده ، كذلك فقد عمل مكاريوس بسياسته الخارجية على النحو السابق - على ايجاد رادع دولى قوى بالنسبة لحكومتى كل من اليونان وتركيا ، بمنعها من فرض تسوية معينة لصالحهما من أجل انهاء المشكلة الطائفية فى الجزيرة. بين الأتراك واليونانيين(٢) .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أنه قد ساد هدوء اجتماعى نسبى بين الطائفتين فى السنوات السابقة على الانقلاب العسكرى ضد الرئيس مكاريوس ، صحيح أن الطائفتين التركىة واليونانية لم يسهل ان يحدث النى حفل بها تاريخ العداء بينهما ، غير أن القبارصة الأتراك والغالبية اليونانية فى الجزيرة ، كانوا قد وصلوا الى التسليم بأن مصلحتهم تكمن فى البقاء داخل اطار نظام الحكم القبرصى المستقل ، الذى أقامه مكاريوس ، ولذلك بساءلت رغبة كل من الطائفتين فى الارتباط بالدولة الأم ، سواء كانت تركيا او اليونان . فالأولى تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة ، وتسودها ظروف معيشية صعبة . والثانية يفترق مجتمعا الداخلى الى أية مقومات للحريات السياسية منذ استيلاء المؤسسة العسكرية على الحكم فى أئينا سنة ١٩٦٧ ، ولكن الاقتصاد القبرصى - بعكس الاقتصاد التركى والاقتصاد اليونانى - كان قد شهد فى هذه الفترة - ونتيجة للهدوء الاجتماعى النسبى فى العلاقات بين الطائفتين التركىة واليونانية - شهد تطورا انمائيا كبيرا فى قطاعات الانتاج الزراعى ، مما جعل المتوسط السنوى للدخل الفردى يبلغ حوالى ٣٥٠ جنيتها السنويا . وبذلك تمتعت قبرص فى هذه الفترة بأعلى مستوى معيشة فى دوله البحر المتوسط(٢) .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) راجع الى تعديل اوصاف جزيره قبرص الاقتصادية .

Meger, A.J., The Economy of Cyprus, Cambridge, Harvard University Press, 1962.

ومنذ شهر يناير ١٩٧٤ ، كان قد مات الجنرال جريفاش ، القائد العنيد لمنظمة أيوكا ، والعدو الأول للرئيس مكاريوس بسبب رفض الأخير تنفيذ مشروعات تلك المنظمة الإرهابية لضم الجزيرة الى اليونان ، وبذلك تخلص مكاريوس بطريقة طبيعية من عقبة كانت تقف حجر عثرة في طريقه السياسى . ويعنى ذلك كله أن المجتمع القبرصى ، حتى بداية يوليو ١٩٧٤ ، لم يكن يعاني من مشاكل خطيرة تستوجب قلب أوضاعه السياسية الرسمية ، راسا على عقب ، على النحو الذى حدث فى منتصف الشهر فى جزيرة قبرص . ر . ع عقب ، على النحو الذى حدث فى منتصف الشهر فى جزيرة قبرص . ومع ذلك فانه يمكن اجمال الأسباب الكامنة وراء الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس مكاريوس فيما يأتى :

اولا : مذكرة مكاريوس للحكومة اليونانية :

كان السبب المباشر الذى جاء الانقلاب ردا فوريا عليه هو مذكرته الرسمية شديدة اللهجة من ستة صفحات ، كتبها الاسقف مكاريوس بيده وأرسلها الى الحكومة العسكرية اليونانية فى ٥ يوليو ١٩٧٤ ، وكانت أهم فقراتها : « .. اننى عجت كثيرا لان منظمة أيوكا الارهابية غير الشرعية والتي تمارس أعمال الاذى فى كل مكان ، وينبر نشاطها حالة من الانقسام فى قبرص ، تحظى بتأييد حكومة أثينا بل ومساعدتها .. ولقد حاولت كثيرا ان أحصل على جواب شاف للأسباب التى ندعو حكومة أثينا الى تأييد هذه المنظمة ، فلم أوفق فى ذلك .. وأنها حقيقة لا تقبل الجدل وهى أن صحافة اليونان تهاجمنا وبؤيد حصونا برغم أننى اعتبر أنه من واجبى القومى أن أمد يد التعاون لكل حكومة يونانية ، هذا على الرغم من أننى لا أستطيع القول بأننى أشعر بأى نوع من التعاطف مع النظم الحاكمة العسكرية ، وخاصة فى اليونان ، البلد الذى ولدت فيه الديمقراطية ونزعرت .. وفى آسر من مرة أشعر بأن يدا خفيه تمتد نحوى من أثينا تريد سحق وجودى الانسانى . ومع ذلك فاننى من أصل الصالح العام كنت أرم الصمت ولا أكلم .. واصاف مكاريوس فى مذكرته للحكومة اليونانية فى ٥ يوايو ١٩٧٤ قائلا : « .. ومع ذلك ، فإن الصمت لا يفيد عندما يؤيد الضباط اليونانيون فى الحرس الوطنى . وبإيعاز من حكومة أثينا ، يؤيدون منظمة أيوكا الارهابية ، فى نشاطها الاجرامى ، ومن بينه الاعمال السباسبى والذى يندف الى تصفية الدولة القبرصية .. » .

وأضاف مكاريوس قائلا : « أنه لم ضابط وثائق نوضح أنه يتم تحويل هذه المذكرة من أثينا .. وطالب مكاريوس بأسلوب حاد بانسحاب الضباط

اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطنى بقبرص وبأن تصدر الأوامر من أثينا الى منظمة أيوكا وتضع حدا لنشاطها «(٤)» .

ثانيا : تصاعد أعمال العنف من جانب منظمة أيوكا :

يمكن أيضا ارجاع الأسباب التى أدت الى الانقلاب العسكرى لقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى ضد الرئيس مكارىوس - يمكن ارجاعها الى سبب آخر وهو تزايد وتصاعد عمليات العنف من جانب أعضاء منظمة أيوكا خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ ، حيث لقي ثمانية من أنصار مكارىوس مصرعهم واختطف وزير الداخلية القبرصى ، غير أن مكارىوس قد ظل على ثقة بأن ميزان القوة السياسية يميل الى صالحه ضد النظام العسكرى فى أثينا ، والذى كان هذا الأخير يفقد شعبيته باطراد فى اليونان ، نتيجة للالزامات الاقتصادية والتعسف الشديد فى استخدام السلطة ضد الشعب اليونانى ، ولذلك كانت رسالة مكارىوس المذكورة سلفا الى الحكومة العسكرية اليونانية بمثابة تمرد صارخ لكافة القوى السياسية والعسكرية الداعية لفكرة الوحدة مع اليونان « اينوسيس » .

ثالثا : عدم تمكن مكارىوس من تقدير أصحاب السلطة الحقيقية فى اليونان :

استبعد مكارىوس أن يقوم الحكم العسكرى اليونانى بارتكاب فعل جسيم الأثر فى قبرص ، تترتب عليه حرب شاملة بين تركيا واليونان ، وجاء تقدير مكارىوس سليما من الناحية الموضوعية . غير أنه كان بعيدا عن الصواب ، بالنظر الى الحكومة التى كانت قائمة فى ذلك الحين فى أثينا ، حيث لم تكن القوة الحقيقية تتمثل فى شخص الجنرال فيدون جيرنكيس ، رئيس الجمهورية اليونانية الذى أرسل اليه مكارىوس برسالته ، ولكن القوة الحقيقية دس متمثلة فى شخص أكثر صلابة ، وهو البريجادير ديمتريوس بوانتديس ، رئيس شرطة الأمن الحربى اليونانى ، وكانت وسائل التحقيقات ادر... .. الشديدة ، التى اتبعتها شرطة الأمن الحربى فى أنحاء اليونان منذ الانقلاب العسكرى فى أثينا سنة ١٩٦٧ هى التى أدت فيما بعد الى طرد اليونان من المجلس الأوروبى ، كذلك نجدد الإشارة الى وجود معتقدات معينة ظلت راسخة

(٤) نازلى معوض أحمد ، الصراع الرسمى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، ص ١٠٠ .

لدى البريجادير ديجتيريوس بوانتيلاس - رجل أينا القوي - وهذه المعتقدات تنحصر في عداته الشديد للشيوعية ، وارتباطه العاطفي الشديد بفكرة الدور الحضاري للقومية الهلينية - وهي القومية اليونانية التي نعى اندماج النظرة وشمولها على كل من ينطق اللغة اليونانية .

وهكذا حدث التخطيط في أينا ، وانعكس ذلك على قبرص ودفع مكاروريوس أينا لسوء تقديره لطبيعة ردود فعل خصمه الأثيني إذا نزع الاستقلالية وتصميمه على إقامة دولة مستقلة غير تابعة لقوى جارجية ، على أراضي قبرص .

رابعاً : التقارب القبرصي السوفيتي :

هناك أسباب أخرى أدت في تراكمها وتفاعلها طويل المدى الى حدوث الانقلاب العسكري في قبرص ، فمنذ سبتمبر سنة ١٩٦٤ اتجه مكاروريوس نحو الاتحاد السوفيتي طالبا معونته السياسية في المحافل الدولية ، ومساعداته العسكرية ، من أجل موازنة النفوذ الغربي المتزايد في الجزيرة ، ولمواجهته هذا التقارب القبرصي السوفيتي ، تضاعفت مخاوف اليونان والمعسكر الغربي بصفة عامة .

خامساً : فشل مكاروريوس في حل المشكلة الطائفية :

ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي أسهمت في الانقلاب العسكري لقوات الحرس الوطني اليوناني القبرصي ضد الرئيس الأسبق مكاروريوس ، فلقد أخفق مكاروريوس في حل المشكلة الطائفية^(٥) بالجزيرة واعتقد أن مجرد إعلان استقلال الجزيرة ، ومحاولة التخلص من النفوذ الغربي وانتهاج سياسة القومية القبرصية الموحدة ، وغير المنحازة ، هو الحل الوسط النوفيقى لمنازعات الطائفتين ، ويرى البعض أن موقف مكاروريوس من المشكلة الطائفية كان يدور حول رفضه أن يصبح مجرد حاكم اقليمي لمقاطعة يونانية أو رئيس شرفي صوري السلطات ، في دولة فيدرالية يجمع جزأ منها الدولة التركية .

سادساً : الأوضاع اليونانية الداخلية وانعكاساتها :

من البات أن المسألة القبرصية قد استخدمت دائما ، حتى قبل أن

يتولى العسكريون السلطة في أثينا - استخدمت كحجة قوية لاقامة الوحدة الوطنية الداخلية في اليونان ، ولاخفاء المصاعب المحلية عن الشعب اليوناني . وفي سنة ١٩٧٤ بلغت الحكومة العسكرية اليونانية من الضعف في داخل البلاد . حدا قامت معه بطرد عدد من المراسلين الأجانب ، كان من بينهم مراسل الاذاعة البريطانية . وذلك حتى لا تنكشف حقائق الأمور داخل اليونان أمام الرأي العام العالمي . ونلت ذلك موجات عنيفة من الاعتقالات ، ووقف صدور الصحف . وانهام طلاب الجامعات بالنشاط اليساري . وتؤكد وقائع التاريخ الحديث أنه عندما تكون قاعدة النظام الحاكم في بلد ما مهترزة وضعيفة ، وى القائمين على ذلك النظام يتجهون الى معارك سياسية أو عسكرية في خارج البلاد . بهدف تحويل انباه الرأي العام المحلي عن الاضطرابات والمساوىء الداخلية .

ردود فعل الانقلاب :

يمكن اجمال ردود فعل انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ على صعيد طرفي المشكلة فيما يأتى :

أولا : أدى الانقلاب العسكرى الفاشل فى قبرص الى انهيار الحكم العسكرى فى اليونان ، حكم الجنرالات الذين استولوا على السلطة فى ابريل عام ١٩٦٧ ، وبعد انقضاء سبع سنوات على حكمهم ، أعلن العسكريون . بعد الاخفاق الذى لحق بهم فى قبرص ، تخليهم عن السلطة لقيادة مدنية .

ثانيا : تصاعدت الخلافات بين تركيا واليونان على بحر ايجه ، بين الدولتين الحليفين داخل حلف شمال الاطلسي ، وتعود هذه الخلافات الى اكتشاف اليونان البترول فى بحر ايجه ، وذلك منذ عام ١٩٧٢ ، كما أن اليونان قامت بنسليم جزر الدوديكانيز ، وقد اعترضت تركيا على هذا الاجراء اليوناني ، مؤكدة ان ذلك يعتبر خرقا صريحا لمعاهدة لوزان ، التى وقعت فى عام ١٩٢٣ بين تركيا واليونان ، ولقد أدى الأمر الى أن تبعت تركيا فى عام ١٩٧٦ باحدى سفن البحث للقيام بعمليات التنقيب والبحث ، غير أن اليونان أحالت هذا الموضوع الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى ، وأعلنت المحدث بعد انقضاء ثلاث سنوات من عرض الموضوع عليها ، أنها غير مختصة بالنظر فى هذا الموضوع ، وبعد فشل كل الجهود التى بذلت من قبل حلف شمال الاطلسي ، نشب الصراع بينهما ، حيث استخدمت الدولتان فيه جميع الأسلحة ، مما تسبب فى احداث أكبر تصدع فى الحلف منذ قيامه ، حيث .

يسبق لأي دولة من أعضائه ان اشتبكت في حرب مع دولة أخرى . أعضاء الحلف .

ثالثا : نتج عن الصراع المسلح بين الدولتين - تركيا واليونان - الشكوك التي أصبحت بمثابة المعول الذي يمكن أن يهدم حلف شمال الاطلسي برمته ، ناهيك عن ضعف التضامن بين أعضائه ، حيث قررت الحكومة اليونانية الانسحاب من الجناح العسكري في الحلف ، ولقد بررت اليونان موقفها هذا تجاه الحلف من أنه لم يمنع الصدام المسلح بين عضوين من أعضائه . ولقد اعتبر بعض المراقبين الدبلوماسيين خروج اليونان من الحلف على أنه بادرة خطيرة ، أكثر من انسحاب فرنسا من الجهاز العسكري للحلف ، وباعتبار ان اليونان تجاوز بلغاريا ، وهي - أي بلغاريا أحد أعضاء حلف وارسو .

رابعا : وتجدر الإشارة بهذا الخصوص الى أن اليونان قدمت مجموعة من الاقتراحات الى مجلس حلف شمال الاطلسي ، في يوليو ١٩٧٧ ، أكدت فيها على ابقاء القوات المسلحة اليونانية تحت القيادة اليونانية في وقت السلم ، غير أن الحلف رفض هذه المقترحات . والرأي العام في الأمانة العامة للحلف كان (٦) هو أن قبول الشروط اليونانية سيخلق سابقة بالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى ، وبالرغم من أن الحلف قد رفض هذه المقترحات ، فانه لم يناشد الحكومة اليونانية بالعودة الى الحلف ، غير أن أحد أعضاء دول الحلف أوضح ضرورة أن تعيد اليونان النظر في قرارها ، عندما يتم التوصل الى تسوية مرضية ومقبولة لمشكلة قبرص والنزاع اليوناني التركي ، وبهذا الخصوص فقد قيل أيضا أن انضمام اليونان الى السوق الأوروبية المشتركة سيساعد على عودتها الى الجهاز العسكري للحلف ، أما رد الحلف للحكومة اليونانية فقد جاء مشتملا على عدة نقاط ، منها أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الحلف ، بانسحاب اليونان من الجهاز العسكري هي مشكلة نظام الانذار المبكر الذي ترفض اليونان الاشتراك فيه بصورة كاملة ، لكي لا تحصل تركيا على معلومات مباشرة عنه ، مثلما كان يحدث قبل عام ١٩٧٤ . والنقطة الثانية هي ما يراه بعض المراقبين الدبلوماسيين من اصرار الحلف على اجراء مناوئاته

(٦) راجع في تفصيل ذلك :

أحمد بوري النيمى : تركيا وحلف شمال الأطلسي م ' س ' د ' س من ٢٢٥ - ٢٥٤ .

فى بحر ايجة ، من قبل قائد بحرى تركى ، يستهدف فى حقيقته اغراء اليونان بالعودة الى الحلف ، وبالتالي فانه اذا ساد بحر ايجة وضع طبيعى ، فان المسئولين اليونانيين وقتئذ كانوا سيميلون الى الموافقة على اشتراك القوات اليونانية فى مناورات فى تلك المنطقة ، ما دامت تكون تحت قيادة يونانية ، وذلك بدون او يكونوا قد قرروا العودة الى حلف شمال الاطلنطى .

أما النبريات التى اتخذت كذريعة من جانب المسئولين اليونانيين تجاه هذا القرار ، فهل أنه فى حالة استمرار امتناع اليونان عن الاشتراك فى مثل تلك المناورات ، فان ذلك يدعو أن يقود المناورات قائد بحرى تركى . وبمقارنة ذلك بالأوضاع السائدة قبل عام ١٩٧٤ ، فاننا نجد نظاما مشابها لذلك ، حيث كان الأتراك يشتركون وحدهم فى المناورات التى كان يجريها حلف شمال الاطلنطى فى بحر ايجة ، وبمعنى آخر تكون تركيا هى الشريك الوحيد فى الحلف ، ويدعم تلك الحجة اليونانية أن الذى كان يقود تلك المناورات ، كان قائدا بحريا تركيا .

وتجدر الإشارة بهذا الخصوص أيضا الى أن المصادر الرسمية فى مصر حلف شمال الاطلنطى فى بروكسل كانت قد أكدت صدق ظن المسئولين اليونانيين ، بمعنى نولى الضباط الأتراك قيادة القوة الجوية التكتيكية ، والقوات البرية للجناح الجنوبى الشرقى فى حلف شمال الاطلنطى ، اعتبارا من النصف الثانى من عام ١٩٧٧ ، ونقل عن مصادر الحلف قولها أن قيادنى هذين التشكيلين يعان فى أزميز ، فى غرب تركيا ، ويقودهما الضباط الأمريكيون .

أما رد فعل وزارة الدفاع اليونانية عقب ذلك ، فجاء متضمنا أن وضع مقر الحلف فى أزميز تحت قيادة تركية لن يؤثر فى موقف اليونان من الحلف ، بل أن ذلك يعنى اليونان فى كبير أو قليل ، لأن اليونان قد انسحبت من مقر الحلف بأزميز فى صيف عام ١٩٧٤ ، وأنها لا تتوى العودة اليه وخاصة بعد أحداث قبرص فى نفس العام (٧) .

(٧) راجع : أحمد نورى النعيمي « الموقف التركى من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ »
 من : مجلة العلوم السياسية والفانونية ، العدد الثانى - دار الحرية للطباعة - بغداد ١٩٧٧
 من ص ٢٣٥ - ٢٤٠ .

الغزو التركي لقبرص

١ - خلفية الغزو :

أولاً : كانت الحكومة التركية قد تيقنت من أنها إذا لم تسارع بالقيام بعمل عسكري فعال في الجزيرة التي لا تبعد عن شواطئها بأكثر من ٤٠ ميلاً ، ويكون فيها الأتراك نحو ١٥ من سكانها ، فإن نظام الحكم الذي أقامته سلطات الانقلاب في الجزيرة ، سرعان ما يصبح سريعاً كامن واقع ، كما أدركت تركيا أن المشكلة القبرصية لا بد أن تقع مرة أخرى في حضم التعقيدات الدولية ، التي لن تسفر إلا عن أحكام قبضة القبارصة اليونانيين الموالين لأتينا ، على شؤون الحكم في قبرص ، ولا شك في أن مسألة رويسيا وهندلند إيرلندا الشمالية وغيرها من الأزمات السياسية ، التي لم نؤد إطلاله سببها الزمنية الى حلها ، كانت كلها في ذهن واضعي السياسة التركية تجاه الانقلاب القبرصي .

ثانياً : من جهة ثانية فقد تدهورت العلاقات اليونانية التركية بشدة منذ بداية عام ١٩٧٤ بسبب النزاع بين البلدين حول مناطق التنقيب عن البترول في بحر إيجه . وانهارت محادثات الحكومة التركية في العنف الانقلابي الذي تورطت فيه الحكومة اليونانية العسكرية منذ نظام مكاريوس في قبرص ، وكان ذلك يعتبر فرصة سانحة للدخول العسكري في الجزيرة ، لكن يتوطد وجود تركيا الفعلي في منطقة الجزر التي ظهرت بها المؤشرات البترولية المدفوعة (١) .

ثالثاً : لم تنس الحكومة التركية ، والرأي العام التركي ، السوابق التاريخية للنصب القومي اليوناني الشديد ، في مواجهة الاقليات التركية ، سواء في جزيرة كريت حيث ذبحت السلطات اليونانية عدداً ضخماً من الجالية التركية بها ، وفي ظرف عدة شهور ، أخلت الجزيرة بأكراً من الدم التركي ، وكان ذلك عقب الحرب العالمية الأولى ، أو في جزر ساموس في ... التي لا تبعد عن الشواطئ التركية بأكثر من خمسة كيلو مترات فقط .

رابعاً : يضاف الى الاعتبارات السابقة ، والمتعلقة بالعداء التقليدي التاريخي بين اليونان وتركيا - ضمن خلفيات الغزو التركي لقبرص - عامل يرجعه الى الموقف السياسي الداخلي في تركيا ، فلقد شهدت البلاد في الفترة السابقة مباشرة على غزو قبرص ، سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاضرابات التي شملت قطاعات متعددة ، مهنية وإنتاجية وتجارية . هذا بالإضافة الى تصاعد عمليات العنف من قوى اليسار من بين الشباب والطلاب الأتراك ، وتكرار صدامات الحكومة معها . وبعد وفاة عصمت اينونو ، الرئيس السابق لجمهورية تركيا ، افتقدت السياسة التركية الشخصية القوية التي تجمع حولها أغلبية الرأي العام في البلاد . ولذلك جاء اختيار رئيس الوزراء بولنت ايجيفيت نتيجة لمشاورات ومساومات حزبية ، دامت ثلاثة أشهر كاملة ، وظل ايجيفيت يواجه مناعب نفكك الائتلاف الوزاري القائم . وقبل الغزو التركي لقبرص بأيام قليلة ، نخرج مركز ايجيفيت بعد أن نجح حزب العدالة ، بزعامة سليمان ديميريل ، في جذب عدد كبير من النواب ضد مشروع قانون العفو الذي قدمته الحكومة للبرلمان ، وذلك حتى لا يشمل هذا المشروع مسائل العفو عن المتهمين السياسيين . ولما رئيس الوزراء الى المحكمة الدستورية التي أصدرت حكماً لصالح الحكومة . وبعد أزمة قبرص ، استنطاع رئيس الوزراء ، بعد نجاح الغزو التركي للجزيرة ، أن يحصل على شبه اجماع الرأي العام التركي في داخل وخارج البرلمان (٢) .

خامساً : بدمور العلاقات بين تركيا واليونان الى أدنى درجة لها في عام ١٩٧٤ ، وقد بلغت هذه العلاقات المتوترة لاروتها نتيجة للاحداث في المناطق المنازعة عالياً من بحر ايجه . ولما كانت كل من تركيا واليونان عضوين في حلف شمال الاطلسنطي ، فان التوتر في العلاقات بينهما يؤدي على المدى البعيد الى انبعاث الجناح الجرمي لحلف شمال الاطلسنطي . ويعود توتر هذه العلاقات بين الدولتين الى الانقلاب العسكري الذي وقع في قبرص في ١٥ يوليو ١٩٧٤ ، ولم يكن الانقلاب - في حقيقته - مفاجئاً لأحد داخل جزيرة قبرص ، لانه منذ عام ١٩٧٢ ، والحلف يصاعد بين الاسقف مكاريوس وبين حكومته اليونان العسكرية ، نتيجة محاولات الحكومة اليونانية المستمرة لقلب نظام

-
- Hamit, Batu, "New Development in Turkish Foreign Policy" The Atlantic Community Quarterly, Vol. 15, No. 3, 1977.
 - Adam, T.W. Cyprus — Reluctant Republic", The Middle East Journal, 1974.

حكم مكاريوس ، والذي كان يرفض الانضمام الى حلف شمال الاطلسي ،
واستخدام الأراضي القبرصية كقواعد للحلف .

ونجدد الاشارة الى أن قادة الحرس الوطني في قبرص ، وهم من الضباط
اليونانيين ، قد حاولوا - بتأييد من اليونان - الاطاحة بحكم مكاريوس ، وهو
ما جعل مكاريوس يطالب وقتئذ أن يكون الحرس الوطني في قبرص تحت
سلطات حكومته مباشرة ، وتلى ذلك صدور الاوامر لقادة الحرس الوطني في
قبرص بمغادرة الجزيرة ، نظرا للدور غير الشرعي الذي مارسه الضباط
اليونانيين العاملون في الحرس الوطني في دعم منظمة أيوكا السرية ، وعلى
أثر ذلك عقدت قيادة القوات المسلحة اليونانية اجتماعا في ١٢ يوليو ١٩٧٤
لمناقشة أبعاد طلب الرئيس مكاريوس ، والخطوات الكفيلة بمواجهة الموقف
المتأزم ، مما حدا ببعض الأوساط العالمية للتأكيد على امكانية تدخل اليونان
في قبرص ، الذي بات أمرا محتملا .

ومن منظور تاريخي ، فقد كانت العلاقات المتوترة بين الرئيس
مكاريوس والنظام العسكري في اليونان ، لها جذورها ، فمنذ استقلال
قبرص والرئيس مكاريوس يرفض الاتحاد بين قبرص واليونان ، فضلا عن
اتهام حكومة قبرص للحكومات اليونانية المتعاقبة بمساعدة منظمة أيوكا
« السرية » ، كذلك فقد تازمت العلاقات بين قبرص واليونان ، منذ بداية
أغسطس ١٩٧٣ ، نتيجة لازدياد نشاط منظمة « أيوكا » السرية ، الأمر الذي
جعل جورج بابادوبولوس ، الرئيس الأسبق لليونان ، يطالب بوقف
نشاطات منظمة أيوكا ، بل وأن تحل المنظمة نفسها ، وكان هدف اليونان من
وراء ذلك هو التظاهر بعدم تأييد أو مساندة هذه المنظمة ، وقد سبق ايضاح
أن الرئيس مكاريوس كان قد طالب النظام العسكري في اليونان بسحب
جميع الضباط العاملين في الحرس الوطني ، وكان يهدف من وراء ذلك الى
أن يسيطر تماما على القوات المسلحة في الجزيرة ، والتي كانت خاضعة
لنواحيات الضباط اليونانيين ، لم نذعن لحظه الرئيس مكاريوس ، وسحرت
في وقت مبكر ، فنشبت استباكات بينهما وبين القوات المسلحة ، في ٥
يونيو ١٩٧٤ ، أي في اليوم الذي لطلب الحكومة القبرصية لسحب الضباط
اليونانيين العاملين في الحرس الوطني .

سادسا : استغل مكاريوس الاضطراب السياسي الذي كان يعم
اليونان وقتئذ من أجل التمسك الى أن ما يحدد حكمه في الداخل والخارج
هو ان الشعب القبرصى ومن اعلى من الزعماء بمنظمة أيوكا ، وعلى

الرغم من أن صحيفة « هارلفي » القبرصية قد كشفت المخطط الكامل لمنظمة « أيوكا » السرية وضباط الحرس الوطني ، إلا أن حكومة قبرص لم تتخذ ما يكفل القضاء على هذا المخطط . فقد أكدت الصحيفة أن منظمة « أيوكا » تريد تنفيذ مؤامرة قبل العشرين من شهر يوليو ، لاحباط مشروع الرئيس مكاريوس المتعلق بانتهاء الحرس الوطني . وأضافت الصحيفة قائلة : « ان المنظمة قامت بتوزيع الزى العسكري على أفرادها ، بهدف تنفيذ خطة تؤدي الى صدام مسلح بين الحرس الوطني والسلطات الامنية ، كما تهدف خطة المنظمة الى القيام بأعمال اغتيالات واسعة النطاق ، تشمل المسؤولين والسياسيين البارزين المعارضين لها ، وحذرت الصحيفة حكومة الرئيس مكاريوس من أن منظمة « أيوكا » السرية ، وبدعم من ضباط الحرس الوطني ، تحاول القيام بحركة انقلابية ، وقد حدث هذا بالفعل . »

٢ - نتائج الغزو :

اولا - التطورات اللاحقة :

ترتب على الانقلاب العسكري في قبرص مجموعة نتائج سياسية وعسكرية ذات أهمية بالغة سواء بالنسبة للدولة (٣) القبرصية ، محليا أو على صعيد منطقة البحر المتوسط - اقليميا - أو على صعيد المجتمع الدولي - عالميا - . ففي ١٩ يوليو - أي بعد وقوع الانقلاب بأربعة أيام ، أنذر بولنت ايجيفيت ، رئيس وزراء تركيا ، في محادثاته بشأن أزمة قبرص ، مع جوزيف سيسكو مبعوث الرئيس الامريكي نيكسون ، في لندن ، بالتدخل العسكري في الجزيرة ، اذا لم يتم تحقيق « مطالب أساسية ، وهي سحب ضباط القيادة الانقلابية ، وضمان حماية الجالية التركية ، وإعادة حكومة مكاريوس » . ثم طلبت تركيا من الحكومة البريطانية التدخل العسكري في أزمة قبرص ، غير أن جيمس كالاहन ، وزير خارجية بريطانيا ، أعلن أن بلاده « تنوى البقاء خارج الأزمة القبرصية في تطوراتها الحالية » .

وفي اليوم التالي مباشرة - أي في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ - بدأت القوات التركية تغزو جزيرة قبرص ، جوا وبحرا ، في نيقوسيا وكيرينيا في

Adam, T.W., Cyprus — Reluctant Republic", pp. cit.

(٢)

راجع أيضا في تفصيل ذلك .

Crawshaw, Nancy, "Cyprus" Problems of Recovery, The World Today, Vol. 32, No. 2. February 1976 pp. 25-30

الشمال ، وليماسول في الجنوب ، ولقد استندت تركيا في تدخلها العسكري في الجزيرة الى نص المادة (٤) من معاهدة الضمان ، الموقعة بين تركيا وبريطانيا واليونان لعام ١٩٦٠ ، حيث جاء في هذه المادة أنه يعتق لتركيا الحمل العسكري ، في حالة تدهور الأوضاع في الجزيرة ، وتعرض استقلالها الى الخطر ، وبلغ مجموع القوات التركية التي نزلت الى الجزيرة ستة آلاف جندي ، وجاء رد الفعل اليوناني ، من جانب الحكومة اليونانية ، في صورة اعلان التعبئة العامة ، واستدعاء لجميع الاحتياط ، كما قامت اليونان باجراء حشود ضخمة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا ، وتجمعت نذر الحرب بين الدولتين ، ووجه وزير خارجية اليونان انذارا الى سفير تركيا في أثينا بوقف عمليات الانزال في قبرص .

وفي رد رئيس وزراء تركيا على الانذار اليوناني ذكر ما يلي : « ان الاجراء اليوناني في قبرص من شأنه أن يؤدي الى انتهاك استقلال الجزيرة ، وأن الشرط الأساسي من عملية الانزال العسكري في قبرص ليس حماية الاتراك فحسب ، بل أيضا حماية القبارصة اليونانيين . . . » . ولأنه اصطدمت القوات التركية بالقوات اليونانية في معركة بحرية بالقرب من ياغوس ، على الساحل الجنوبي الغربي لقبرص ، وجاء ذلك بعد أقل من يومين فقط من اعلان تركيا انزال قواتها بالبحر والجو في قبرص ، ولكن الصدام توقف بعد الجهود الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

أما وكالات الأنباء الغربية فقد جاءت تعليقاتها حول احتمال الحرب بين تركيا واليونان من أن هذه الأخيرة - أي اليونان - لو دخلت الحرب مع تركيا صاحبة أقوى جيش في شرق البحر المتوسط ، فإنها سوف تلاقى تدبراً وعزيمة كبيرة وحقيقة ، وربما استندت وكالات الأنباء الغربية في آرائها هام على مقولات من جانب المسئولين اليونانيين ؛ من أن الظروف عند اليونان ، وكذا على ما ذكره رئيس وزراء اليونان وقتئذ بصفة خاصة ، من أن دخول اليونان في حرب مع تركيا يتطلب دخول القوات الجوية اليونانية الحرب ، ولأن المسافة بعيدة بين تركيا واليونان ، فإن الحرب مع تركيا كما أضاف كراميلس رئيس الوزراء اليوناني - تكون غير ذي جدوى . وربما كانت مثل هذه المقولات قريبة من الواقع ، لأن القوات التركية المتحركة من قواعدها في

Ibid.

(٤)

وراجع أيضا : نازلي معوض أحمد ، الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية ، مرجع

سابق ص ١٦٠ - ١٦٢ .

Nicos; Karanidiotis "The Cyprus Problem", op. cit., pp. 56-60.

الأناضول - والتي لا تبعد أكثر من ١٦٠ كم عن قبرص - بإمكانها الوصول إلى أهدافها بسهولة تامة في حين أن أقرب القواعد الجوية اليونانية في جزر رودس وكريت كانت تبعد عن قبرص ٤٠٠ كم .

كذلك فقد دعمت وكالات الأنباء الغربية وجهة نظرها بشأن التفوق التركي على اليونان بأنه نظرا لقرب الجزر اليونانية من السواحل التركية فإن هذه الجزر تصبح تحت رحمة القوات التركية ، وإن بإمكان القوات التركية أن تلحق بالتالي الهزيمة بالقوات اليونانية في تراقيا ، خلال خمسة أيام ، وتفتح أمامها الطريق إلى سالونيك وعموما ، فقد أدى الانزال التركي في قبرص إلى سيطرة القوات التركية ، التي وصل تعدادها إلى ثلاثين ألف جندي على القطاع الشمالي من قبرص ، وبمعنى آخر فإن تعداد هذه القوات ، طبقا لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، يبلغ حوالي ثلاثة أمثال القوات المسلحة اليونانية ، وتقول هذه البيانات أن مجموع القوات المسلحة التركية النظامية ٤٥٥ ألف جندي ، يضاف إليهم نحو ٨٠٠ ألف من قوات الاحتياط في حين أن مجموع القوات المسلحة اليونانية النظامية ١٦٠ ألف جندي ، يضاف إليهم نحو ٢٠٠ ألف من قوات الاحتياط ، وهذه الاحصائية ، التي أوردها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، تفسر السبب الذي جعل الحكومة اليونانية تقبل إيقاف القتال ، بسبب التفاوت الكبير بين حجم وفعالية إمكاناتها العسكرية ، وبين القوات المسلحة التركية .

ولقد قبلت تركيا إيقاف القتال ، كهدنة قصيرة لالتقاط الأنفاس ، تعاود بعدها تحريكها العسكري في قبرص ، لتوطيد وجودها في أنحاء الجزيرة ، حيث تمكنت تركيا بالفعل من السيطرة على حوالي ٤٠٪ من الأراضي القبرصية ، ويرى البعض أن هذه العملية العسكرية من قبل تركيا قد أدت من جانب آخر إلى خدمة الاستراتيجية التركية ، لأنها استطاعت استخدام ٤٠٪ من مساحة جزيرة قبرص لصالح استراتيجيتها ، وخاصة إزاء أساس الدولة القبرصية المستقبلية كما تراها تركيا ، وكان من نتيجة الانزال العسكري التركي هو هجرة ١٦٠٠٠ يوناني من أماكنهم في القطاع الشمالي ، كما ترك حوالي ٤٠.٠٠٠ يوناني بيوتهم لأنها استخدمت ككنات للجيش التركي .

وتجدر الإشارة إلى خلفيات هذا العنف التركي الشديد والسريع في

مواجهة تطورات المشكلة القبرصية(٥) .

ثانيا - نتائج الغزو بالنسبة لقبرص :

لم تمر ثمانى وأربعون ساعة على بدء الغزو التركي لقبرص حتى ترتبت عليه تطورات خطيرة الأثر بالنسبة لكل من قبرص واليونان . فلقد قدم نيكولاس سامبسون ، الرئيس الذى عينته سلطات الانقلاب استقالته ، بعد أن ظل ثمانية أيام فقط فى منصبه ، وخلفه جلافكوس كلاريديس ، رئيس المجلس الوطنى (البرلمان) ونائب الرئيس مكاريوس . وكلاريديس هو مؤسس وزعيم الحزب الديموقراطى الموحد ، اليميني المعتدل ، الذى دافع دائما عن سياسة الرئيس مكاريوس فيما يتعلق بمستقبل قبرص وكيفية حل المشكلة الطائفية عن طريق المفاوضات المباشرة ، فى إطار فكرة استقلال الجزيرة كدولة ذات سيادة . وكان كلاريديس يحظى أيضا باحترام الأقلية التركية ، بعد أن مثل الجانب اليونانى فى المفاوضات التى دارت بين زعماء الجاليتين ، فى أواخر أعوام الستينيات . وكان أول إجراء اتخذه كلاريديس ، بعد تعيينه رئيسا للجمهورية ، هو الاجتماع مع رؤوف دنكتاش ، زعيم طائفة القبارصة الأتراك ، بحضور قادة قوات الأمم المتحدة بالجزيرة ، لبحث وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار : وهكذا أنهى الغزو التركي سيطرة قادة الانقلاب العسكرية من ضباط الحرس الوطنى على مقاليد الحكم فى قبرص .

ثالثا - نتائج الغزو بالنسبة لليونان :

شهدت اليونان تحولا جذريا فى أوضاعها السياسية الداخلية على أثر الغزو التركي القبرصى ، فالحكومة العسكرية برئاسة أدامانتىوس أندروتسوبولوس ، بعد أن أخطأت خطأ فاحشا فى أسلوب معالجة خلافاتها بالنظام السياسى القبرصى ، أذعنّت لضغوط الجيش الثالث ، بقيادة الجنرال ايدانىس دافوس ، وهو الجيش الذى توجد مراكزه فى سالونيك ويشرف على منطقة الحدود بين تركيا واليونان . واستقالت الحكومة العسكرية ، مع بقاء الجنرال فيدون جزيكس رئيسا للجمهورية . وأعلنت القوات المسلحة اليونانية أنها قررت التخلي عن الحكم فى البلاد ، وتسليم زمام الأمور الى حكومة مدنية . واستدعى الرئيس جزيكس ، قسطنطين كارامانليس ، رئيس وزراء اليونان الأسبق فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٣ ، من منفاه بباريس ، ليتراأس الوزارة المدنية الجديدة .

⑤ Grawshaw, Nancy, "Cyprus Problems of Recovery", op. cit. (٥)

ولقد تمكن هذا السياسى المخضرم فى ضنون سغاعات قليلة ، من عودته الى بلده ، من تشكيل حكومة جديدة ، من أحد عشر وزيرا ، منهم خمسة من نواب حزب الاتحاد الوطنى المرادىكالى السابقين ، وهو الحزب الذى كان كرامانليس قد أسسه قبل ذلك - وثلاثة من نواب حزب اتحاد الوسط ، الذى يتزعمه جورج مافروس وزير الخارجية ، وثلاثة من المستقلين . وقررت حكومة كرامانليس اصدار عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين ، والغاء المعتقل الذى أقامته الحكومة العسكرية السابقة فى جزيرة باروس ، فى بحر ايجه . كذلك أعفت الحكومة المدنية المدبودة البريجادير ديمتريوس يوانيدس ، قائد الشرطة العسكرية من منصبه ، وأصدرت مرسوما دستوريا يقضى بإدخال ١٢ تعديلا على دستور سنة ١٩٥٢ ، الذى أعيد العمل به منذ أول أغسطس سنة ١٩٧٤ ، وتشمل هذه التعديلات ضمان حقوق المواطنين ، واستقلال القضاء واخضاع الجرائم الصحفية للمحاكم العادية ، وتوفير الضمانات لحرية التعبير ، ونزاهة الانتخابات .

وهكذا تسببت أحداث قبرص فى جعل رياح الحرية السياسية تهب على اليونان ، بعد سبع سنوات من الدكتاتورية العسكرية وتمتعت اليونان بحكم مدنى يتسم بالديمقراطية التقليدية (٦) .

(٦) نازلى معوضى أحمد ، الصراع التركى اليونانى فى الجزيرة القبرصية ، مرجع سابق

- دكتور غسان عرفة ، « حول ازمة القبرصة » ، مرجع سابق .

— Nicos Karanidiotis "The Cyprus Problem, op. cit.

التبريرات والمفاوضات

١ - دوافع تركيا لغزو قبرص (التبريرات التركية) :

بررت تركيا انزال قواتها في قبرص بأنها تدافع عن حقوق الطائفة التركية في الجزيرة ، والتي يبلغ عددها ٢٠٪ من مجموع السكان .

ولقد استغلت تركيا الانقلاب العسكري في قبرص كى تحسم الصراع على جزر بحر ايجه ، ولا سيما عندما استطاعت اليونان الحصول على البترول من قاع بحر ايجه ، وكانت تركيا قد فقدت هذه الجزر في العشرينيات من هذا القرن ، نتيجة للحرب التي قامت بين تركيا واليونان ، وبرى تركيا أن هذه الجزر متاخمة للناضول ، وبالمقارنة باليوناني فإن هذه الجزر تباعد عنها بمئات الكيلو مترات ، وفي خضم هذه الأحداث ، قامت تركيا بإرسال سفينة البحث ، وردت اليونان بمذكرة احتجاج مطالبة فيها بحسب سفينة البحث التركية ، غير أن سليمان ديمريل ، رئيس الوزراء وقتئذ ، أعلن أن السفينة ستستمر في مهمتها في بحر ايجه (١) . وتنفيذ برنامجها المحدد ، بالرغم من احتجاجات اليونان .

وعموما فقد جاءت قضية جزر بحر ايجه لتخلق جوا من عدم الاستقرار السياسى فى كل من تركيا واليونان ، وتزيد من التوتر في العلاقات بينهما ، خاصة وأن تركيا لم تنس الحرب الدامية التي كانت قد خاضتها مع اليونان في بداية العشرينيات من هذا القرن .

وهناك أيضا الدور المؤثر للأحزاب السياسية التركية على الأزمة القبرصية ، فالأتراك يعتبرون احتلال ٣٨٪ من جزيرة قبرص بمسألة عملية تحرير لمواطنيهم ، والأحزاب السياسية التركية على اختلاف وجهات نظرها ، لا تقبل بعودة الفبارصة الأتراك الى وضعهم القديم ، وهذا يفسر السبب فى

(١) مرجع فى تفصيل ذلك الى :

أحمد بوزن السيسى . انصراع التركي اليونانى على بحر ايجه ، فى : مجلة الحقوق ، العددان

الاول والثانى - بعدد ١٩٧٧ .

تنافس الأحزاب السياسية الكبيرة - وعلى رأسها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ، وحزب الشعب الجمهورى برئاسة بولند أجويد - تنافس هذه الأحزاب على إثارة المشاعر القومية التركية ، ثم تعهدوا بعدم الرضوخ لآى ضغط أجنبى من شأنه أن يؤدى الى التنازل عن أى شبر من الأرض التى استولت عليها القوات التركية ، بل أن حزب الشعب الجمهورى قد استغل هذا الموضوع فى الانتخابات النيابية ، التى كانت على وشك أن تجرى فى تركيا ، فى الحصول على أغلبية المقاعد فى المجلس الوطنى التركى ، وباعتبار هذا الحزب بمثابة المنقذ ، الذى تمكن من تحرير الأقلية القبرصية التركية من سيطرة الأكثرية القبرصية اليونانية .

وأدت هذه المنافسة الحادة بين الحزبين الكبيرين الى أحداث انتخابية ذاتية ، لا سيما وأنها - أى هذه المنافسة - قد تطرقت الى نقد السياسة الخارجية التركية ، فخلنية عضمت اينونو حمل شعار وجوب التخلص من النفوذ الأمريكى ، فاما أن تكون هناك علاقات بين تركيا والولايات المتحدة ثم على مبدأ الند للند ، واما أن تنتهى العلاقة مع أمريكا بالنسحاب تركيا من التحالف العسكرية ، وإزالة القواعد العسكرية فيها . وعلى هذا الأساس ، فليس من حق الولايات المتحدة - من وجهة النظر هذه من جانب قادة الشعب الجمهورى - التدخل أو ممارسة الضغط على تركيا ، لارغامها على تقديم تنازلات لليونان من قبرص (٢) ، أما سليمان ديميريل ، خليفة عدنان مندريس ، فقد اضطر الى المزايدة على أجويد بشأن مصير الأزمة القبرصية ، ولم يكن باستطاعته التساهل فى هذا الموضوع ، والا خسر ثقة الناخبين ، وقيادات الجيش التركى التى ما زالت تمسك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية .

أما فيما يتعلق بحزب الانقاذ الوطنى ، الذى شكل الائتلاف الحكومى بزعامة أجويد ، فقد أكد هذا الحزب ضرورة سيطرة القوات المسلحة التركية على الجزيرة كلها ، وعلى ذلك فان نجم الدين اريكان زعيم الحزب ، لم يؤيد عدالة أجويد ، فيما يتعلق بالحكم الفيدرالى فى جزيرة قبرص . وتجدر الإشارة فيما بتكوين حزب الانقاذ الوطنى الى أنه كان جناحا فى حزب العدالة ، لكنه انفصل عنه فى يناير ١٩٧٠ ، ثم تكون هذا الحزب - حز الانقاذ الوطنى - بقرار من المحكمة الدستورية بعد تدخل الجيش فى مارس ١٩٧٢ ، كذلك يتأتى أهمية ما اتخذته هذا الحزب من قرارات على صعيد الرأى العام التركى ،

(٢) المرجع السابق ص ٢٤١ .

واستقطابه لتأييده ، مما يدعو الى هذا الحزب من اقامة توازن بين تركيا وحلف شمال الأطلسي ، وذلك لتحقيق مصالح تركيا ، واعتنق الحزب أيضا المبادئ الإسلامية ، وطالب بإعادة دروس الدين الاسلامي الى المدارس ، ومثل شعاره « الله والأخلاق » أملا لدى الجماهير التركية ، مما جعل الحزب يمثل نفسه في المجلس الوطني التركي بـ ٤٨ مقعدا ، بموجب انتخابات عام ١٩٧٣ (٣) .

وعموما - فانه فيما يتعلق بوجهة النظر التركية (٤) ، لتبرير تدخلها في جزيرة قبرص ، فاننا نجد أن الحجة الأساسية لهذا التدخل المسلح جاءت تحت ذريعة نصرة القبارصة الأتراك المضطهدين ، ولقد أرضت هذه التبريرات طبقات المجتمع التركي ، التي سادتها البهجة نتيجة لانهزام اليونان ، وحتى أوساط اليسار التركي ، اعتبرت التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص كوسيلة لزعزعة النظام العسكري في أثينا ، الذي كان الكولونيالات على قمته ، أما بالنسبة لأجويد ، فان التدخل كان بمثابة فرصة ذهبية لاستقطاب العسكريين والمعارضة اليمينية الى جانبه ، وبالتالي لتحقيق نوع من الوحدة المقدسة . ولقد أثار التدخل التركي المسلح في جزيرة قبرص ردود فعل مختلفة سوف تتعرض لها في موضع لاحق من هذه الدراسة ، ولكن ما ينبغي التركيز عليه هنا ، هو الموقف السوفيتي (٥) حيث جاء سفير الاتحاد السوفيتي

(٣) يرجع في تفصيل ذلك :

— Landau M., Jacob, The 1973 Elections in Turkey and Israel", in : The World Today, Vol. 30, No. 4, April, 1974, p. 176.

— أحمد بوري النعمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ص ٢٤٠ -

٢٤١ .

(1) Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Aukara, August, 1974 & No. 15, July 1; 1976.

(٤) راجع في تفصيل الموقف السوفيتي وحذوره تجاه تركيا وفرض .

— George, S. Harris. The Origines of Communism in Turkey, Hoover Institution Publications, Stanford, California, 1967.

— Karpap, Kemal H., "Society Economic and Politics in Contemporary Turkey", World Politics, A Quarterly Journal of International Relations, Vol. XVII, No. 1, October 1964.

— Giritli, Ismet, "Turkish — Soviet Relations", Indian Quarterly : A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXVI, January — March, 1970.

— Batu, Hamit, "New Development in Turkish Foreign Policy", The Atlantic Community Quarterly Vol. 15, No. 3, Fall, 1977.

- ٤٩٧ -

فى أنقرة ، لىؤكد لرئيس الجمهورية التركى تفهم الكرملين ، وهكذا أعتبرت أكثرية الرأى العام التركى هذا التدخل بمثابة عملية عسكرية ناجحة ، فضلا عن أن احتلال الجزء الشمالى من الجزيرة قد مثل حقيقة ، من وجهة النظر التركية ، وهى أن التقسيم بات هو الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية فى قبرص .

٢ - المفاوضات المباشرة بين طرفى المشكلة :

أدى التغير فى نظام الحكم فى كل من قبرص واليونان الى ظهور امكانيات التفاوض المباشر بين تركيا واليونان ، حول مستقبل قبرص . فلقد قبلت كل من أنقرة وأثينا الدعوة البريطانية (٥) للتباحث حول الأزمة ، وخضعتا للضغوط المتضافرة ، التى قامت بها الدبلوماسية الأمريكية ، والدول الأوروبية الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، من خلال جهود وزير الخارجية الفرنسى .

وفى ٢٥ يوليو ١٩٧٤ ، بدأ فى جنيف المؤتمر الثلاثى للسلام فى قبرص بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان [الدول الثلاث الضامنة لاستقلال قبرص وفقا لمعاهدة الضمان لسنة ١٩٦٠] ، وبحضور ممثل للأمم المتحدة ، كمراقب ، هو روبرتو جوير ، المساعد الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة . واتضح خلال أيام انعقاد المؤتمر مدى عمق وحدة التضارب بين وجهتى نظر اليونان وتركيا ، بشأن تنظيم المستقبل السياسى القبرصى .

وفى اليوم الثالث للمؤتمر ، تقدم طوران جينيس ، وزير خارجية تركيا ، بمشروع اتفاق شامل ، يتضمن اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان احترام وقف إطلاق النار فى قبرص ، وايجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، على أن تشرف عليها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وأن تقوم بريطانيا وتركيا واليونان بالاشراف على مطار نيقوسيا ، مع احترام الحقوق والتسهيلات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى المنطقة ، وأن يستعيد نائب رئيس جمهورية قبرص ، وهو تركى ، سلطاته ، كما تستعيد قبرص وضعها الطبيعى كدولة ذات قوميتين . وأخيرا طالب المشروع التركى باقامة ادارتين تتمتعان

(٥) راجع :

Kurucuoglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises" Dis Politica, Nos. 2-3 February 1975. Ankara.

بالاستقلال الانى فى الجزيرة ، احدهما تركية والاخرى يونانية • غير أن الجانب اليونانى رفض هذه المقترحات ، بدعوى • أنها كانت تهدد استقلال الجزيرة ، وأصر على أن هدف مؤتمر جنيف هو تطبيق قرار مجلس الأمن بشأن قبرص ، والذي يقضى باقرار السلام والعودة للنظام الدستورى ، وانسحاب الجيوش الأجنبية أولا • وأعلن جورج مافروس ، وزير خارجية اليونان ، ان تموية المشكلة القبرصية لا يمكن ان تتم على المدة المتفاوضة الا باشتراك ممثلين عن الشعب القبرصى •

واتد توصل المؤتمر فى ٢١ يوليو ١٩٧٤ الى اتفاق بشأن قبرص • وصفه المراقبون بأنه يعطى تركيا قبضة (آ) عسكرية حديدية على الجزيرة كما يكفل بقاء قبرص مقسمة الى أجل غير مسمى • اذ لم يلزم هذا الاتفاق تركيا بسحب قواتها الغازية ، وانما قضى فقط بخفض هذه القوات ووقف اطلاق النار • كما شرر استئناف المشاورات على مستوى وزرا الخارجية الثلاثة ، يوم ٨ أغسطس ١٩٧٤ ، لبحث المشكلات الدستورية لقبرص • وبناء على هذا الاتفاق ، أصدر مجلس الأمن قرارا بتغويض قوات الأمم المتحدة فى قبرص بسلطات اضافية للمحافظة على وقف اطلاق النار بين القوات التركية واليونانية ، وذلك بان يتسمع الخصاص القوات الدولية فى الجزيرة ، بحيث لا يقتصر على ديمتها الاعلىبة منذ سنة ١٩٦٤ ، وهى مجرد حفظ السلام بين القبارصة اليونانيين والأتراك فى المناطق التى يحتلها فيما سكان اثباتين • بل يمنه كذلك ليشمل استخدام هذه القوات فى مناسله امن نازلة ، ونظام بين القوات التركية وقوات الحرس الوطنى اليونانى القبرصى •

غير أن الاشتباكات العسكرية قد استمرت فى أنحاء واسعة من جزيرة قبرص • حتى استأنف وزرا خارجيه تركيا واليونان وبريطانيا اجتماعهم فى جنيف يوم ٨ أغسطس ، فى محاولة لبدعيم النواحي التنفيذية العملية لقرار وقف اطلاق النار بين الجانبين • واشترك الرئيس القبرصى الجديد ، تاليريس • فى هذه الجولة الجديدة من المحادثات ، معلنا ايمانه بالمحافظة على استقلال قبرص وقبرص ووحدة اراضيها ، ضمن نسوية سياسية دائمة •

كم.دك

— Newsweek August 26, 1974.

— The International Herald Tribune, November 8, 1976.

١٩٧٤

وراجع ايضا •

تكفل اقامة حكم ذاتي واسع النطاق لطائفة القبارصة الأتراك ، وقد أدت هذه التطورات الى انهيار مؤتمر جنيف الثاني ، بعد أن رفض الجانبان اليوناني والقبرصي مقترحات تركية ، تنص على منح الأقلية التركية في قبرص - وعددهم ١١٠ ألف نسمة ، ستة أقاليم مستقلة يحكمونها ذاتيا •

كذلك فقد أدت الاشتباكات العسكرية وتصاعدها في الجزيرة الى انفجار الموقف العسكري مرة أخرى بصورة خطيرة ، فاندلع القتال على أوسع نطاق ، وتمكنت القوات التركية في منتصف أغسطس ١٩٧٤ من السيطرة على نحو ٣٥٪ من مجموع مساحة الجزيرة ، اذ قامت باحتلال قطاع رئيسي من شمال قبرص يمتد فأماجوستا في الشرق الى خليج مورفو ومدينة لنيكا في الشمال الغربي ، مارا بنيقوسيا العاصمة ، والهضبة الوسطى للجزيرة ، فيما سمي « بخط أتيلا » ، وهو الجزء الذي يحدد القطاع التركي الذي تطالب أنقرة بإدارة مستقلة له ، في إطار دولة فيدرالية ، وانتقل الرئيس القبرصي كلاريديس ووزرائه من نيقوسيا الى ليماسول • ولقد اعتبرت تركيا أنها قد حققت الأهداف الاقليمية لطائفة الأتراك القبارصة ، وقد أصدر بولنت ايجيقيت ، رئيس وزراء تركيا بيانا يعلن فيه ، بعد نجاح التحرك العسكري التركي في قبرص ، أن بلاده قد بدأت وقف إطلاق النار ، بعد أن تم ارساء الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة « (٧) ، وسرعان ما جاء رد الفعل اليوناني ، فادعت حكومة اليونان بيانا رسميا تذكر فيه أنه نظرا لعجز حلف شمال الأطلسي عن منع تركيا عن اثارة نزاع بين عضوين في الحلف ، فقد أصدر رئيس الوزراء أمرا الى القوات المسلحة اليونانية بالانسحاب من الأجهزة العسكرية للحلف ، وأن يقتصر اشتراك اليونان في الحلف على عضويتها في أنشطته السياسية فقط •

ولقد أثر قرار اليونان بالانسحاب من الحلف الأطلسي على الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة (٨) واليونان بصفة خاصة ، فيما يتعلق بالتسهيلات البحرية للأسطول السادس في الموانئ اليونانية ، ومنها ميناء بيريه ، بالإضافة الى المنشآت الدفاعية لحلف الأطلسي ، الموجودة على أراضي

Ibid

(٧)

(٨) راجع :

Gonlubol, Mehmet, "Turkish — US Relations", Foreign Policy, No. 4, December 1971, Ankara.

اليونان ، وفرضت الحكومة اليونانية فور انسحابها من الحلف ، قيودا على الحركة في القواعد العسكرية الأمريكية لديها (٩) ، وانعكست هذه الاجراءات أيضا على صعيد الرأي العام اليونانى ، حيث سادت موجة عنيفة من العداء الشعبى فى أثينا ضد الولايات المتحدة ، بسبب امتناع هذه الأخيرة عن التدخل لوقف تقدم الغزو التركى لقبرص واجتاحت العاصمة اليونانية مظاهرات صاخبة ضد السياسة الأمريكية فى أزمة قبرص ، ورفضت الحكومة اليونانية، فى أواخر أغسطس ١٩٧٤ ، نداءا وجهه اليها هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكى ، لاستئناف المحادثات الثلاثية من أجل تسوية الأزمة القبرصية نهائيا ، وأوضحت الحكومة اليونانية موقفها رسميا من حلف الأطلسى فى مذكرة رسمية أرسلتها الى الدول الأعضاء الأربع عشرة فى الحلف ، تعلن فيها انتهاء استخدام قوات الحلف لقواعدها فى اليونان (١٠) ، ومنع استخدام المياه الإقليمية والمجال الجوى اليونانى ، دون اذن مسبق من حكومة اليونان . وقدمت اليونان فى مذكرتها تفسيراً لقرارها بالانسحاب من حلف الأطلسى ، على أساس « أنها لا تستطيع التعاون مع حلف الأطلسى ، على تركيا ، خرقت الاتفاقات الدولية ، وتسببت فى أضرار بالغة لليونانيين القبارصة ، باحتلال تركيا لأكثر من ثلث أراضى قبرص » (١١) .

Ibid.

(٩)

Tashan, Seyti, "Turkish — US Relations and Cyprus".

(١٠)

Foreign Policy, Nos — 2 — 3, Vol. 4, February 1975, Ankara pp. 160-175

Cyprus and Turkey, Ministry of Foreign Affairs, Ankara, 1974. (١١)

وراجع أيضا :

— Roston, James, "Cyprus Crises and Nato's Flank, in : International Herald Tribune, July 18; 1974.

— The New York Times, September 9, 1974.

ردود فعل الولايات المتحدة

١ - موقف الولايات المتحدة (١) :

هناك محوران رئيسيان تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص . أولهما هو منع انتقال الجزيرة الى النفوذ السوفيتي ، فالجزيرة تتمتع بموقع استراتيجي فريد في شرق البحر المتوسط ، وبذلك تمثل الحلقة الأرضية المثلى لربط الأحلاف الغربية الثلاثة : حلف شمال الأطلسي ، والحلف المركزي ، وحلف جنوب شرقي آسيا . وتضاعف أهمية قبرص الاستراتيجية بعد أن تزايد الوجود البحري السوفيتي في المنطقة ، وبعد أن أنهت كل من مالطة وليبيا القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية التي كانت قائمة على أراضيها ، والمحور الثاني للسياسة الأمريكية هو أن الأزمة القبرصية وثيقة الصلة ببنیان حلف شمال الأطلسي ، واحتمالات تصدعه نظرا لكونها تحمل مقدمات دائمة للصراع العسكري بين تركيا واليونان . وهذا يفسر الموقف الأمريكي المهادن للغزو العسكري التركي لقبرص . فتركيا ، بالنسبة للولايات المتحدة ، ومصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط ، هي الحليف الأقوى بكثير من الحليف الآخر في نفس المنطقة ، وهو اليونان . وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور في الجزيرة ، كفيل بتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في ذلك الجزء الحيوي من العالم .

من هنا جاء التأييد الأمريكي لوجهة النظر البريطانية الرسمية ، التي ترى حل مشكلة قبرص على النمط السويسري ، بإنشاء مقاطعات يونانية وتركية منفصلة ، تحت رئاسة حكومة فيدرالية .

ومن منظور تاريخي ، حاولت الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٦٧ ، إيجاد نسوية سلمية لمشكلة قبرص ، وقد تمت مباحثات بين وزيرى خارجية تركيا واليونان في يونيو ١٩٧١ لبحث المشكلة ، وأكد الجانب الأمريكي في هذه المباحثات على ضرورة إيجاد مقر دائم للأسطول السادس الأمريكي :

(١) راجع في تفصيل ذلك :

— Tashan, Seyfi, "Turkish — US Relations and Cyprus, op. cit., pp. 174 - 178.

— The New York Times, July 18, 1974.

بهدف اقامة ثلاثة آلاف من الرعايا الأمريكيين وعائلاتهم ، وقد نتج عن هذه الاجتماعات توقيع اتفاق بين الطرفين ، ويدل هذا الموقف الأمريكى على مدى اهتمام الولايات المتحدة بضرورة التوصل الى حل للمشكلة القبرصية منذ البداية .

وهذا الموقف الأمريكى تجاه مشكلة قبرص قد أخذ أشكالا عديدة ، فضلا عن تطوره حسب تطورات المشكلة ذاتها ، وتفسير ذلك نجده في الشواهد التالية : فعندما حدث الانقلاب العسكرى في قبرص ، فان التقارير التي تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية تدل على أن الولايات المتحدة كانت لها اليد الطولى في الانقلاب ، لأنها كانت راغبة في الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، لأنه انتهج سياسة عدم الانحياز ، وأقام علاقات صداقة مع دول المعسكر الاشتراكي . كما أن مكاريوس رفض اقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة في الجزيرة ، وليس هذا فحسب ، بل أن مكاريوس وقف ضد المخططات الاستراتيجية الأمريكية في شرق البحر المتوسط (٢) وهو ما يستدعى وقفة لتفسير وتعليل موقف مكاريوس على النحو السابق . فقد كانت جزيرة قبرص مركزا لحاملات الطائرات . كما كانت قاعدة للقوات الانجليزية والفرنسية ، وقت الهجوم على السويس ، في سنة ١٩٥٦ ، ولقد عارضت اليونان في سيطرة بريطانيا على الجزيرة ، وشجعت الوطنيين اليونانيين فيها على طلب الانضمام الى الوطن الأم بقيادة مكاريوس ، ونجرت بريطانيا عن الصمود أمام عمليات الفدائيين ، واضطرت الى الموافقة على اتفاقيات زيورخ ولندن سنة ١٩٥٩ مع اليونان وتركيا ، وبدأت بذلك سياسة حل وسط ، باعطائها الاستقلال للجزيرة ، وباحتفاظها بالقواعد العسكرية تحت السيادة البريطانية ، وبضمانها بعض الميزات للأقلية التركية . ولكن مكاريوس - الذي أصبح رئيسا للجمهورية سنة ١٩٦٠ - كان يرغب في التخلص من القيود والاشتراكات والتحفظات . وزادت حدة الصدامات بين الجاليتين ، اليونانية والتركية في الجزيرة ، إبتداء من سنة ١٩٦٣ . وزاد التوتر حدة سنة ١٩٦٧ ، وأظهرت الحكومة العسكرية التركية نيتها للدفاع عن الجالية التركية في الجزيرة ضد الحكومة العسكرية اليونانية غير المحبوبة ، والتي كان العسكريون قد قاموا بانقلاب واستولوا به على السلطة في أثينا ، واضطرت هذه الحكومة

(٢) راجع في تفصيل ذلك :

دكتور اسماعيل صبرى معلد ، الأمن الأوروبى والتعايش السلمى بين العسكريين ، في : السياسة الدولية ، العدد ٣٢ - القاهرة ، أبريل ١٩٧٣ .

- ٥٠٣٠ -

الى انتهاء الأوامر بسحب القوات اليونانية ، التي كانت قد وصلت بغير طريق
سرعى الى الجزيرة . بقيادة الجنرال جريفاس ، ولكن العداء ظل مستمر
بين التلانتين . وعجز الانجليز والأمريكيون عن أن يجدوا حلا مرضيا لكل من
تركيا واليونان حليفيهما فى حلف شمال (٣) الأطلسي . وحين أثيرت مشكلة
قبرص من جديد فى سنة ١٩٧٤ بالانقلاب الذى تم فيها ضد مكاريوس
من أجل الوصول الى ضم الجزيرة لليونان ، واضطر مكاريوس الى الخروج
من الجزيرة معنفلا بالسلسلة التشريعية ، اضطرت تركيا الى التدخل ، وأرسلت
٤٠٠٠ جندي الى الجزيرة ، واحتلت ثلثها الشمالى الذى تسكنه غالبية
الأتراك ، وأظهرت عجز حكومة اليونان العسكرية عن الوصول الى مواجهة
مباشرة مع تركيا بشأن قبرص ، الأمر الذى أدى الى فقدانها هيبتها
والى سقوطها . وعاد مكاريوس الى الجزيرة ، وظلت القوات التركية فى قطاعها
انشمالي ، وكادت كل من تركيا واليونان وقتئذ أن تصلا الى حالة مواجهة ،
وانهما عضوان فى حلف شمال الأطلسي ، وقررت الولايات المتحدة عدم تزويد
تركيا ببعض الأسلحة ، كما أعلنت اليونان انسحابها من حلف شمال
الأطلسي . وحدثت الفوضى داخل الحلف (٤) .

٢ . معالجة الولايات المتحدة للأزمة :

ان أهمية القطاع الجنوبي من حلف شمال الأطلسي لم تغيب أبدا عن أذهان
صانعي السياسة الأمريكية ، حتى مع تغير الموقف الأمريكى من الكتلة الشرقية
وقتئذ ، وقد استأثرت اليونان باهتمام الولايات المتحدة ، وأصبح التعوذ
الأمريكى فى اليونان قوى جدا ، وأمتد الى الأحزاب السياسية وجماعات
الضبط ورجال الجيش ، ونبغى الإشارة بهذا الخصوص الى قيام الضباط
الأمريكيين بتدريب الضباط اليونانيين ، وكذلك سباد تلاحم بين المخابرات
الأمريكية واليونانية ، وهذا التعاون تعود جذوره التاريخية الى ما قبل وصول
الضباط اليونانيين الى الحكم ، ولقد عمل بابا دوبولس فى المخابرات الأمريكية
لفرة طويلة .

ونبدو أهمية الفقرات السابقة حين نعلم أن وزارة الخارجية الأمريكية
كانت غير راضية عن تصرفات هنرى كيسينجر وزير خارجية أمريكا

(٣) : ارجع الى الفصل ذلك :

دكتور جلال يحيى ، العالم المعاصر - دار الكتب الجامعة - الاسكندرية ١٩٧٦ ص ٤١١

٢١٦ .

(٤) المرجع السابق ص ٤١٣ .

— وقتئذ — ازاء حكم مكارايوس (٥) ، لأن تأييد مكارايوس من وجهة نظر الوزارة ، يعنى التخلص من الحكم العسكرى فى اليونان ، غير أن هنرى كيسنجر عارضه فى ذلك بشدة ، وبرر موقفه (٦) هذا أمام البنتاجون ووكالة المخابرات الأمريكية بأن اليونان تعتبر مهمة للولايات المتحدة لأنها تخدم المصالح الاستراتيجية ، خاصة وأن هناك قاعدة عسكرية أمريكية تعتبر مقرا للأسطول الأمريكى السادس ، وتخلى الولايات المتحدة — من وجهة نظر كيسنجر — عن النظام العسكرى فى اليونان يعنى معاداة اليونان لأمريكا ، وبالتالي تعريض المصالح الأمريكية فى اليونان للخطر ، كذلك فقد أكد كيسنجر على الدور الأمريكى فى منع قيام الحرب بين تركيا واليونان بشأن قبرص ، خوفاً من انهيار الجناح الجنوبى الشرقى من حلف شمال الأطلسى .

والصحف الأمريكية ، هى الأخرى ، أشارت صراحة الى تورط الحكومة الأمريكية فى الانقلاب الذى حدث فى قبرص ، ولمحت هذه الصحف الى العلاقة الشخصية التى ربطت بين السفير الأمريكى فى اليونان وقتئذ وبين أحد الرجال الأقوياء فى المجلس العسكرى ، وكيف كانت المقابلات تتم فيما بينهما ، وكتبت إحدى الصحف الأمريكية مقالة أكدت فيها أن الولايات المتحدة كانت تعرف الشئ الكثير عن المؤامرة ، ولكنها لم تحاول منع ذلك قبل وقوع الانقلاب فى قبرص ، أما الصحف البريطانية ، وعلى رأسها صحيفة الجارديان ، فكتبت تقول : « ان الطرف الذى يجب ارغامه هو اليونان ، ومن النابت أن الولايات المتحدة قد تأخرت فى القيام بردها الصارم ، وأنها كانت تستطيع فى أى وقت نشاء أن تقوم بهذا الشئ » ، وأن تمنع وقوع الأحداث المؤلمة » .

وكتب جيمس ريستون ، أحد صحفى أمريكى ذائع الصيت ، ويمثل الاتجاه الرسمى فى الولايات المتحدة ، كتب فى الهيرالد تريبيون مؤكداً على النقاط التالية :

(٥) راجع : أحمد نورى العمى ، الموقف التركى من أزمة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، مرجع سابق ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

— The New York Times July 18, 1974.

Tashan, Sayfi, "Turkish — US Relations and Cyprus", in : (٦)
Foreign Policy; Nos : 2-3, Vol. 4, February 1975, Ankara. p. 170.

راجع : دكتور عسان العطية ، السياسة الأمريكية والأزمة القبرصية ، اعلاط سامسبون والعرز التركى ١٩٧٤ ، فى : مجله العلوم السياسية والعاونية ، العدد الأول - بغداد ١٩٧٨ ص ٨٨ - ٩٢ .

أولا : من الممكن أن يتغير ميزان الاستراتيجية في كل (٧) من مالطة وكريت وقبرص فيما اذا سيطرت عليها قوى معادية ، ان موسكو وواشنطن يتسامحان في حالة حياد جزيرة قبرص ، ولكنهما بالتأكيد يختلفان في حالة سيطرة احدهما عليها . وهكذا نجد أن حكومة نيكسون قد واجهت مشاكل جمه ، منها التدخل في الشؤون الداخلية لليونان ، وبالتالي تحريض النظام العسكري فيها على الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس . ان الولايات المتحدة بحاجة الى التعاون مع الحكم العسكري في أثينا ، لأسباب استراتيجية للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط .

ثانيا : تولى الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بالحوادث الأخيرة في قبرص لنفادى وقوع صدام مسلح بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي ، لان وقوع ذلك سوف يؤدي الى أخطار جسيمة ، من الناحية الاستراتيجية ، في شرق البحر المتوسط .

ثالثا : تؤكد الآراء الرسمية في الولايات المتحدة أنه من الصعوبة بمكان دعم الأسطول السادس الأمريكي في شرق البحر المتوسط بدون وجود القواعد العسكرية في اليونان .

رابعا : ان الولايات المتحدة تعاطفت مع حكم الرئيس مكاريوس ، وبالتالي تعهدت بالدفاع عن حكمه ، الا أن الأخير اتجه نحو الاتحاد السوفيتي . ومن الأمور التي أقلقّت السياسة الأمريكيين أنه اذا متلك السوفيت قاعدة عسكرية في قبرص ، فان ذلك سوف يكون له أثر سئ على الأوضاع الأمنية في كل من تركيا واليونان .

وهكذا يمكن أن نلمس أن هدف الانقلاب الذي حدث في قبرص كان هو الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس ، ثم العمل على ضم قبرص الى حلف شمال الأطلسي ، ويتحقق ذلك بأسلوبين . اما بتوحيد قبرص مع اليونان تحت سياسة الأمر الواقع وضمها لمنطقة الدفاع الامريكية . واما بتقسيم الجزيرة ، وهو ما يقود الى النتيجة ذاتها ، فالجزيرة بقسميها - في هذه الحالة -

Réston James, "Cyprus Crises and Nato's Flank", in : Inter- (٧)
national Herald Tribune, July 18, 1974.

وقد اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على :
- احمد بوري محمد النعسي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق .

يستخضع لتركيا واليونان ، وكل من هاتين الدولتين تعتبر ركيزة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط ، ويبدو أن الولايات المتحدة - طبقاً لأحد^(٨) الآراء - وبعد أن تقسم الجزيرة الى قسمين ، تركي ويوناني ، ستحصل على القواعد التي كان مكاريوس يرفضها بحجة جياذ قبرص ، في كلا القسمين ، ولن تبخل الولايات المتحدة على الدولتين ، التركية واليونانية ، بالتعويض المطلوب في شتى المجالات العسكرية والاقتصادية وهكذا يكون الخلاف الطائفي ، الذي عصفت بالجزيرة منذ سنوات ، قد انتهى بتقسيم الجزيرة ، والقضاء على وحدتها واستقلالها .

وتشير الولاثل الى أن الولايات المتحدة وقفت ضد التدخل العسكري التركي في جزيرة قبرص ، الذي تم بالانزال التركي في الجزيرة في ٢٠ يوليو ١٩٧٤ ، ويمكن استنتاج موقف الولايات المتحدة هذا من التقارير الصحفية^(٩) التي بعث بها السفير الأمريكي في أثينا الى وزارة الدفاع الامريكية ، والتي ذكر فيها أن الأسطول السادس الأمريكي قد انتشر ، وبشكل غير عادي في بحر ايجه بهدف عزلة الخطط العسكرية التركية في قبرص ، وأن هذا التصرف من قبل الولايات المتحدة قد أدى الى موجة من الغضب في تركيا .

أما من وجهة النظر الرسمية فقد انعكست على تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الامريكية ، والذي جاء فيه : « نحن نطالب تركيا - بصفة خاصة - بوقف اطلاق النار ، حيث أن استخدام القوة ، فضلاً عن أنه يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر ، فانه يؤدي أيضاً الى تعريض المنطقة كلها الى خطر ، وأن حل القضية القبرصية لايمكن أن يكون عن طريق استخدام سياسة القوة » .

ومن الناحية الواقعية ، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تمنع تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص ، كما فعلت عام ١٩٦٤ في عهد جونسون ، حين بعث برسالة نهديد شديدة الالهة الى عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، يحذره فيها من خطورة التدخل في قبرص ، وأبلغ جونسون اينونو أنه في حالة تدخل تركيا في الجزيرة ، وقيام الاتحاد

(٨) نفس المرجع السابق ص ٢٥٠ .

— The New York Times, July 18, 1974.

(٩)

— The New York Times, September 9, 1974.

- ٥٠٧ -

السوفيتي بصددها ، فان الولايات المتحدة سوف تأخذ موقفا محايدا من ذلك .
ومنذ تلك الفترة ، سادت العلاقات السيئة بين الشعب التركي والحكومة
الامريكية ، حيث طالب الرأي العام التركي بالغاء مجموعة المعاهدات الثنائية
التي تمت مع الولايات المتحدة ، وان تشرف تركيا على القواعد العسكرية
الامريكية ، كما طالب قسم من الرأي العام التركي بانسحاب تركيا من حلف
شمال الاطلسي ، غير أن الولايات المتحدة لم تحاول منع تركيا من ذلك .
وربما يرجع السبب في ذلك الى محاولة الولايات التخفيف من حدة اللهجة
القاسية في رسالة جونسون (١٠) .

(١٠) يرجع في تفصيل ذلك الى :

— أحمد نور النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية

للطباعة - بغداد ١٩٧٥ ص ١٧٥ - ١٨٢ .

— Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" - Paris,
18 November 1976.

ردود فعل أوروبا الغربية

٦ - موقف بريطانيا العظمى :

يكمن سبب اهتمام بريطانيا بالأوضاع في قبرص في أن بريطانيا تعتبر من الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة ، حيث أنها وقعت على معاهدة الضمان مع كل من تركيا واليونان في عام ١٩٦٠ ، وبموجب هذه المعاهدة فإن كل طرف ملزم بالدفاع عن الجزيرة في حالة انتهاك سيادتها أو العدوان عليها ، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد أخذت تؤكد باستمرار على أهمية قواعدها العسكرية في قبرص ، بعد أن فقدت قواعدها في مالطة قبل ذلك .

وبعد الانزال التركي في قبرص ، ونتيجة لثردى الأوضاع فيها ، فإن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا ، قد عقد اجتماعاً طارئاً مع أعضاء حكومته ، وبعد الانتهاء من هذا الاجتماع أرسلت الحكومة البريطانية ٤٠٠ من أعضاء الكوماندوز لتعزيز القوات البريطانية في قاعدة أكروتيري Akrotori وديكيليا Dikelya في قبرص .

ولقد لجأ حوالي ١٧٠٠٠ مهاجر يوناني و ١٠٠٠٠ مهاجر تركي إلى القواعد البريطانية في الجزيرة ، بعد سيطرة القوات التركية على الجزء الشمالي من الجزيرة . ولقد طالبت تركيا بريطانيا بتسليم اللاجئين الأتراك ، لتوطينهم في الجزء الشمالي من الجزيرة . ولكن بريطانيا لم تسمح لهؤلاء اللاجئين بمغادرة قواعدهم في الجزيرة ، إلا بعد تسوية مشكلة المهاجرين بصفة عامة ، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل قوية في الأوساط الرسمية في تركيا ، فقد صرح أجويد ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، قائلاً : « إن عدم تلبية بريطانيا لنداء تركيا بالسماح للمهاجرين الأتراك بمغادرة قواعدهم في الجزيرة يؤدي إلى سوء العلاقات بين البلدين (١) » .

وفي مؤتمر جنيف ، الذي عقد بين بريطانيا وتركيا واليونان في شهر يوليو ١٩٧٤ ، أدت بريطانيا دوراً مهماً بتأكيدهما على اتباع الوسائل السلمية

Daily News; January 27, 1979.

1977 Milliyet Meclisi Albumu, Donem.

(١)

(٢)

لحل القضية القبرصية ، ولقد تحدث جيمس كالاها ، وزير خارجية بريطانيا ، معبرا عن رضائه من أن بريطانيا لازال لها التأثير الفعال فى القضايا الدولية .

غير أن العلاقات قد توترت بين تركيا وبريطانيا فى الفترة اللاحقة ، وفى مؤتمر جنيف الثانى ، كان هناك تصلب فى الرأى من جانب بريطانيا تجاه تركيا ، وأثيرت مناقشات حادة بين مندوبى الدولتين ، حتى أن وزير خارجية بريطانيا صرح قائلا : « ان قبرص اليوم هى أسيرة الجيش التركى وسيكون الأخير أسيرا من قبل قبرص غدا » . كذلك فقد كتبت إحدى الصحف (٢) التركية قائلة بهذا الخصوص : « ان تركيا تقدم مفاتيح السلام فى البحر المتوسط » ، وأضافت هذه الصحيفة قائلة : « من الممكن تفسير دور بريطانيا فى مؤتمر جنيف بأنها تعتقد - أن بريطانيا - لا زالت تتحكم فى جزيرة قبرص من النواحي الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، فى عالم تغير فيه الظروف والأوضاع السياسية » ، وأضافت الصحيفة قائلة : « ان بريطانيا قد دخلت قبرص قبل مائة عام على أثر الحرب الروسية العثمانية ، لحماية مواقعها الاستراتيجية ضد التوسع الروسى ، وعلى الرغم من تغير الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية فى العلاقات الدولية ، فان بريطانيا تعمل على استعادة دورها المنقرض فى شرقى البحر المتوسط » . وبشأن موقف بريطانيا تجاه تركيا فى مؤتمر جنيف انتقدت هذه الصحيفة التركية موقف بريطانيا قائلة : « انه فى لقاءات السلام فى جنيف ، اصطدم المشروع التركى القاضى بإيجاد دولة فيدرالية (٣) ، بعقبات واضحة من جانب بريطانيا .. » .

وتجدر الإشارة الى أن حكومتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد بعثتا بمندوبيهما الى مؤتمر جنيف ، وهو ما جعل العلاقات بين بريطانيا (٤) وتركيا لم تصل الى نقطة حاسمة ، حيث كان هناك إهمال من قبل بريطانيا للاقتراح السوفيتى القاضى بأن قضية قبرص يجب أن لا تحل بين القوى

The International Herald Tribune, November, 8, 1976. (٣)

(٤) فى تفصيل موقف بريطانيا ، راجع :

- Kurkcoglu, Omer, British Policy During 1974 Cyprus Crises, op., cit. pp. 31-38.
- Newsweek, August 26, 1974, pp. 8-12.
- The International Herald Tribune, November 8 1976.
- Altug, Yilmaz, "The Cyprus Conflict", in Dis Politica Nos. 1-2 February, Ankara, 1977 pp. 130-132.

الثلاث الضامنة للجزيرة فحسب ، بل يجب حل ذلك عن طريق مؤتمر موسع ، يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن ، بهدف إيجاد التقارب بين الدولتين .

أما عن موقف بريطانيا تجاه مكارايوس ، فالملاحظ أن بريطانيا قد أكدت على شرعية حكم مكارايوس ، كما أن بريطانيا هي التي أقلت مكارايوس بطائرة خاصة من إحدى قواعدها ، وأرسلته الى جزيرة مالطة ، وجدير بالذكر أن المندوب البريطاني في مجلس الأمن قد أدى دورا مهما في صياغة قرار وقف إطلاق النار . وبالطبع فإن مصالح بريطانيا هي الأسباب الكامنة في مواقفها هذه من مشكلة قبرص ، وتتمثل هذه المصالح في معظمها ، في القواعد العسكرية البريطانية في قبرص ، حيث أن هناك مجموعة من القواعد البريطانية في الجزيرة ، تمتلكها بموجب معاهدة الضمان التي وقعت عام ١٩٦٠ ، وتعتبر هذه القواعد من أقوى القواعد العسكرية في شرقي البحر المتوسط ، وخاصة منذ استقلال باكستان والهند ، ومحاولات مصر الناجحة في سحب القوات البريطانية من قناة السويس ، ولهذا أخذت بريطانيا تعزز قواعدها العسكرية في قبرص ، أضف الى ذلك حاجة أوروبا من البترول العربي ، وهو ما يجعل من قبرص نقطة ارتكاز ومركز قوة لبريطانيا ، ويستدل على ذلك أيضا من أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حين قامت قوات مصرية بريطانية من جزيرة قبرص بالهجوم على منطقة قناة السويس ، ويفسر ذلك كله الأسباب التي جعلت تحاول تدويل الأزمة القبرصية منذ استقلال الجزيرة ، لخدمة مصالحها في منطقة البحر المتوسط .

٢ - موقف فرنسا :

من الملاحظ أن فرنسا قد تعاطفت مع اليونان ، حتى قبل مشكلة قبرص عام ١٩٧٤ ، بأكثر من عشر سنوات ، كما أن الحكومة اليونانية قد حذرت فرنسا في الانسحاب من الجهاز العسكري لحلف شمال الأطلسي بعد الأحداث الأخيرة في الجزيرة ، ويفسر ذلك أيضا الموقف الفرنسي الذي يريد الابتعاد عن النفوذ الأمريكي ، وبالتالي فإن فرنسا وجدت نفسها بحاجة الى دولة أخرى بجوارها ، نساندها في هذا المفهوم تجاه الولايات المتحدة . ويقصر هذا أيضا بالعلاقات التي توطدت ، خلال إحدى عشر عاما الماضية ، بين ديستان و ترامنليس ، وهذا الأخير قد فتح الباب أمام فرنسا كي تقوم بدورها في مفاصلة الولايات المتحدة بشأن توسيع نفوذها في أوروبا ، وبالطبع فإن فرنسا لم تستفد سياسيا من اليونان فحسب ، بل أن البضائع والسلع الفرنسية قد غزت الأسواق اليونانية ، وعلى ذلك فإن فرنسا قد بنت موقعها

من مشكلة قبرص على الاعتبارات السابقة ، ثم قاست بتمويل اليونان بطائرات الميراج المقاتلة ، وبالقوات الحربية المتطورة ، والمدافع المضادة للطائرات . وبالطبع فان هدف فرنسا من ذلك كان كسر الاحتكار الامريكى فى تجهيز اليونان بالطائرات والمعدات الحربية .

وهكذا جاء رد الفعل الفرنسى المباشر لانقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ بأن أعان رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك : « أن فرنسا قلقة جدا من الوضع المتدهور (٥) فى جزيرة قبرص ، وتخشى من امكان حدوث مجابهة عسكرية بين تركيا واليونان ، حليفنا فرنسا فى حلف شمال الاطلنطى ، ومن احتمال توسع نطاق النزاع » . وأكد شيراك استعداد فرنسا لتقديم المساعدة الى بريطانيا ، التى يقع على عاتقها عبء ومسئوليات خاصة فى قبرص ، والعمل على دفع الدول الأوروبية التسع فى السوق الأوروبية المشتركة للقيام بعمل مشترك ، يعطى بريطانيا امكانية التحرك لتحقيق السلام فى جزيرة قبرص .

ولم تفاجأ تركيا من موقف فرنسا تجاهها ، وعندما عين كرامليس رئيسا للوزراء ، بعد انتهاء الحكم العسكرى فى أثينا ، وضع رئيس الجمهورية الفرنسية تحت تصرفه طائرته الخاصة ليتوجه بها الى أثينا ، كما أغربت فرنسا عن تفهمها لموقف اليونان من سحب قواتها المسلحة من حلف شمال الاطلنطى .

وأثناء مناقشة مشكلة قبرص فى مجلس الأمن ، قدمت فرنسا بياناً أكدت فيه على ضرورة انسحاب القوات التركية من القطاع الشمالى من الجزيرة . ونتيجة لذلك فقد عم الأوساط السياسية فى أنقرة الاسنغراب والمرارة . وعلى الرغم من رفض أجويد ، رئيس وزراء تركيا ، للموقف الفرنسى بصورة رسمية ، فانه أبدى أسفه تجاه عدم التزام فرنسا الصمت ، كما سبق ان فعلت ابان الانقلاب العسكرى فى اليونان . وقد وصفت احدى الصحف التركية السياسة الخارجية الفرنسية على أنها : « مستمدة من سياسة الاتجار بالمدافع » وهى تعنى بذلك صفقة الأسلحة المبرمة بين فرنسا واليونان (٦) .

وفى الأمم المتحدة ، هاجم المندوب التركى ، بعنف ، موقف فرنسا وتساءل قائلا : « هل هذه هى فرنسا الجديدة التى نراها أمامنا ، أم أنها

(٥) أحمد نورى النعيمى ، تركيا وحلف شمال الاطلسى ، مرجع سابق ص ٢٥١ .
Daily News, 20 August, 1974, Ankara

(٦)

فرنسا « الفرقة الأجنبية » وساقية « سيدي يوسف » . فرنسا المظليين وقناة السويس . هل فرنسا هذه هي التي تدعى بحق اداة الأعمال التركية . وقد رد المندوب الفرنسي على المندوب التركي قائلا : « ان كلام المندوب التركي هذا يثير المزيد من الشكوك حول الأسلوب الذي تسعى تركيا لاتباعه في تطبيق قرار مجلس الأمن » (٧) .

أما ردود فعل الصحف التركية فجاءت معبرة عن أن اقتراب فرنسا من اليونان قد جاء على حساب تركيا ، وان سياسة فرنسا بالتالي هي سياسة غير عقلانية ، بالإضافة الى أنها تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية في تركيا ، وان هذه السياسة ضد تركيا ، بالإضافة الى موقف الارتياح من المظاهرات العدائية الأرمنية في مرسيليا ضد الاتراك ، تدفع بالعلاقات الفرنسية التركية الى أدنى حد لها . لذلك وجدت الصحف التركية في الموقف الفرنسي ازاءها أن هذا سيدفع تركيا الى أن توازن سياستها في أوروبا ، وتبحث عن دولة أخرى لنحل محل فرنسا . أما رئيس الجمهورية التركية فانه قال : « ان أزمة قبرص عام ١٩٧٤ قد كشفت عن أصدقاء تركيا وأعدائها في آن واحد » - مشيرا بذلك الى موقف فرنسا (٨) - وأضاف : « ان وجود فرنسا على رأس الدولة التي عبرت عن سياسة عدائية في هذه الأحداث قد أثبت على الأقل عدم امكانية الثقة بفرنسا من قبل تركيا » .

Milliyet, op. cit.,

(٧)

(٨) في تفصيل موقف فرنسا ، راجع أيضا :

- Esmer, Ahmet Sukur "Mandate of the Cyprus peace", Bairs, December 21, 1976.
- Esmer, Ahmet Sukru, "Cyprus in the General Assembly" op. cit.
- Daily News, 20 Augusts, 1974, Ankara.
- Turkish Foreign Policy Report, Ministry of Foreign Affairs, Ankara Augusts, 1974, No. 15, July 1, 1976, No. 17, November 1, 1976, No. 18, January 1, Ankara, 1977.

الموقف السوفيتي الأصول التاريخية للموقف السوفيتي

١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضايق عشية الحرب العالمية الأولى :

بقى توجيه للسياسة الخارجية للامبراطورية الروسية عشية الحرب العالمية الأولى خاضعا لمشغوليتين : الوصول الى البحر المتوسط ، والذي كان الدافع الرئيسى للعمل الذى قامت به فى الامبراطورية العثمانية وفى البلقان ، ثم التوسع فى الشرق الأقصى ، حيث كانت الاراضى السيبيرية مجاورة للامبراطورية الصينية ، وهو ما لا يتعلق بموضوع هذه الدراسة !

أما فيما يتعلق بالمشغولية الأولى - موضوع دراستنا - وهى الوصول الى البحر المتوسط والمياه الدافئة ، فالملاحظ أنه بعد خروج روسيا من الحرب الروسية اليابانية ، ومن الهزيمة العسكرية سنة ١٩٠٤ ، عادت السياسة الخارجية الروسية كى تركز على أوروبا . وزادت أهمية المشغوليات العثمانية ، ولكن الجيش الروسى وقتئذ كانت تسوده الفوضى ، والاقتصاد الروسى كان فى أدنى درجاته ، وهذا الحسوف فى القوة الروسية قد استمر طوال السنوات الست السابقة على الحرب العالمية الأولى . ومع ذلك لم تبدأ الحكومة القيصرية فى التفكير فى إمكانية إعادة محاولاتها فى المسائل العثمانية الا ابتداء من سنة ١٩١١ فقط ، ولكن دون أن تمتلك الوسائل العسكرية اللازمة لتدعيم هذه السياسة .

ولما كانت السياسة الخارجية لاي دولة هى انعكاس للأوضاع الداخلية ، فقد كانت السياسة الخارجية الروسية وقتئذ محكومة بالأوضاع الداخلية ، فكانت روسيا محتاجة لاستخدام رءوس الأموال والتقنين للأجانب بدرجة أوسع ، غير أن الحكومة الروسية لم تكن ترغب فى المخاطرة برؤية النفوذ الأجنبى يؤثر على الحياة السياسية الداخلية . ومع ذلك فهذه المحاولات لم تكن تستند الى حركة كبيرة فى رأى العام ، فمثلا : كانت جماهير الفلاحين غير متأثرة بمجهود التوسع ، فى حين كان العمال معادين له ، وأظهرت بعض اوساط البورجوازية موافقتها على التوسع "

هذه الأوضاع كانت لها نتائج طويلة الأمد في روسيا ، فالأوساط المسيرة للسياسة الروسية الخارجية^(١) كانت قد ابتلعت ، كما ذكر أحد الساسة وقتئذ « حبة مرة » ، وكانت روسيا ترغب في أن تقوم بالانتقام في اليوم الذى تستطيع فيه ذلك ، ولم تكن تنتظر إلا سنوح الفرصة . ومنح الموقف البلقانى هذه الفرصة لروسيا سنة ١٩١٢ . وكان سبب هذه الأزمة الجديدة هو الشعور القومى للشعوب المسيحية فى شبه الجزيرة ، ففى مقدونيا ، وحيث كانت موافقة روسيا والنمسا والمجر الضمنية قد احتفظت بالسيطرة العثمانية على السكان البلغارىين والضرب واليونانيين فى خلال أزمة ١٨٩٧ - ١٩٠٣ ، فإن هذه الاقليات القومية كان لها ، فى سنة ١٩٠٨ ، أملا فى الحصول على نظام أكثر صلاحية .

ولذلك فإن حركة الاجتماع تجاه التقاليد العثمانية بدأت فى مقدونيا منذ سنة ١٩١٠ ، وكان من المنطقى أن تعمل الدول المسيحية فى البلقان على تأييد هذه الحركات ، حتى يتم تحرير الأراضى الخاضعة . ولكن ، اذا كان الشعور المعادى للاتراك مشتركا بين الأهالى المسيحيين ، فإن الحركات القومية البلغارية والصربية واليوپانية كانت كذلك متنافسة فيما بينها ، وذلك بسبب الاختلافات بين التقاليد الثقافية ، وبين أشكال الحياة الاجتماعية ، وبين الذكريات التاريخية ، وخاصة بسبب الحذر والخوف ، الذى كان يفصل بين الكنائس الارثوذكسية ، ففى مقدونيا كانت الدعاية الدينية للكنيسة الصربية تتنازع الرعايا مع الكنيسة البلغارية .

وكانت الحكومة الروسية قد فكرت ، فى خريف سنة ١٩١١ ، فى تأييد الامبراطورية العثمانية ، وفى انشاء « اتحاد بلقانى » يضم الامبراطورية والدول المسيحية . وفى نظير ذلك كانت قد طلبت الى الحكومة العثمانية أن تستعد لاعادة النظر فى وضعية المضايق ، الامر الذى سيمد حق المرور الى سفن الحرب الروسية . ولكن سرعان ما وجدت أن هذا الحل صعب التحقيق ، لأن الدول العظمى لن توافق على اعادة النظر فى هذه الوضعية . ولذلك فإن الحكومة الروسية القيصرية غيرت أهدافها ، وقررت أن تؤيد تحالف الدول البلقانية ضد الامبراطورية العثمانية ، ولكى تحرر الشعوب المسيحية فى مقدونيا . ولا شك فى أن الحكومة الروسية كانت لا تجهل أن هذه المحاولة

(١) بير رينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، مرجع سابق ص ٧٤٠
— Taylor, op. cit., p. 118.

من طبيعتها أن تتسبب في أخطار حرب عامة ، ولكنها اعتقدت أن في وسعها أن تواجه هذا الخطر ، إذ أن قواتها المسلحة ، التي كانت غير كافية في سنة ١٩٠٩ ، قد تحسنت الآن . وكانت الميزات التي فكرت فيها الحكومة الروسية تكمن في الأهداف السياسية المتوقعة قبل أي شيء آخر : مثل إعادة النفوذ الروسى الذى كان قد تزعزع بأزمة سنة ١٩٠٩ الى فكر الشعوب المسيحية ، واضعاف الامبراطورية العثمانية بطريقة تسمح لها ، فى يوم من الأيام ، بحل مسألة المضائق بشكل يتمشى مع المصالح الروسية . ولم تتدخل المسائل الاقتصادية الا توسيلة فى خدمة المخططات السياسية . فحين أيدت روسيا ، بمساعدة رؤوس الأموال الفرنسية ، مشروع السكة الحديدية التي ستعبر شبه الجزيرة البلقانية من الشرق الى الغرب ، لكي تنتهى على ساحل البحر الادرياتي ، كانت ترب فى غلق الطريق أمام التوسع النمساوى المجرى ، أكثر من حسابها لمكاسب الصادرات الروسية أو الارباح المالية .

٢ - القوميات ومشكلات الحدود فى البلقان :

وعموما فقد سادت المطالب الملحة للمشاعر القومية فى أوروبا فى بداية سنة ١٩١٤ ، وانعكس ذلك على احتجاجات الاقليات القومية ضد السيطرة الأجنبية . وهذه اليقظة للاحتجاجات فى المناطق التي كانت أكثر من مرة ، مركزا لحركات القوميات ، أثارت الشعور فى سان بطرسبرج ولندن وبرلين ، نتيجة للصعوبات الداخلية الممكنة أو المتوقعة ، فى حالة اشتباك الدول فى حرب دولية كبرى . ولكن أيا من هذه التهديدات لم يبد على أن من طبيعته التسبب فى الترو واللحظة فى صدام بين الدول العظمى .

وكانت الخصومات البلقانية تخضع لذكريات الصراع الذى كان قد مزق شبه الجزيرة . وفى أوائل سنة ١٩١٤ نشرت لجنة كوننتها هيئة كارنيجى Carnegie للسلام الدولى ، التحقيقات التي قامت بها فى البلقان ، والتي تجمع نوعا من الشهادات التي تمثل ، مرحلة مخيفة مفزعة ، من القتل والاغتتيال واشعال الحرائق والمذابح ، ليس فقط بين المسلمين والمسيحيين الذين تفصلهم الأحقاد الديوية والعواطف الدينية - على حد قول أحد الباحثين(٢) - ولكن كذلك بين اليونانيين والبلغار ، وبين اليونانيين والصرب ،

راجع فى تفصيل ذلك : دكتور أحمد عبد القادر الجبال ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة .

١٩٥٥ ص ٣٥٠ - ٤٥٠ .

(٢) بيتر رينوفان ، تاريخ الملامات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ، مرجع سابق ص ٨٥٤ .

الذين كانوا ، بالأمس فقط « قد اتجهوا الى السماء سويا ، طالبين العون على حرب التحرير » . وهذه الضغائن والأحقاد حافظت على حالة من عدم الاستفراار ، كانت تتسبب فى امكانيات مباشرة لصدمات محلية ، خطيرة بالنسبة للسلم العام ، لأنها كانت تزيد من عدم الثقة الموجودة بين الدول العظمى .

وجاء ميلاد اماراة ألبانيا ليؤدى الى نشوء صعوبات من نوع جديد ، لم يشترك فيها الصرب واليونان وحدهما ، وهما جارتي الدولة الجديدة ، ولكن كذلك النمسا والمجر وايطاليا ، البريكان اللذان لا يثقان فى بعضهما فى داخل التحالف الثلاثى والمتنافستان فيما بينهما فى البحر الأدرياتي .

وكان رسم الحدود ، بعد أن هدد فى أكتوبر سنة ١٩١٣ بأن يؤدى الى استباك بين ألبانيا والصرب ، قد وضع الآن ألبانيا فى مواجهة اليونان ، وحاولت ، الحكومة اليونانية أن تحتفظ « مؤقتا » بأبيروس الشمالية ، حيث كانت أغلبية السكان تتحدث اللغة اليونانية ، وحيث كانت لجنة تحديد الحدود قد أعطت لألبانيا ، فى ديسمبر سنة ١٩١٣ ، منطقة أجيرو سكاتروا وسانت كارانتا . حقيقة أنها كانت مستعدة للموافقة على أن تسحب موظفيها وجنودها من هذه المنطقة ، ولكن بشرط أن ترضيها الدول العظمى فى الخلاف الخاص بتقسيم جزر بحر ايجة . وانتهت بأن نفذت هذا الانسحاب .

٣ - الجزر والمضايق :

ومصير الجزر العثمانية فى بحر ايجة بين تركيا واليونان ، فى صدام دبلوماسى ، هدد بأن يصبح صداما مسلحا . وكانت معاهدة بوخارست قد تركت الدول العظمى أمر اتخاذ قرار فيها . وأخذ هذا القرار فى فبراير سنة ١٩١٤ ، وأعطى لليونان كل الجزر باستثناء تينيدوس وايمبروس ، التى تشرف على مدخل الدردنيل ، وكاستيللو ريزو ، القريبة من الدوديكانيز ، التى كانت ايطاليا تحتفظ فيها باحتلال « مؤقت » . ولكن الحكومة التركية ، التى كانت ترغب فى أن تحصل كذلك على خيوس وميتيلين ، رفضت الموافقة على ذلك ولم ، تتفق الدول على ارغامها على قبول قرارها . ودخلت الحكومتان اليونانية والعثمانية سويا فى مفاوضات مباشرة ، ولكن بدون جدوى . وكان فشل هذه المحادثات يعنى نشوب حرب ، فاشترت تركيا بارجتين كانتا تبنيان من الترسانات الانجليزية ، وأعلن فنزيلوس Venizelos رئيس الوزراء اليونانى فى يوليو سنة ١٩١٤ ، تصميمه على الدخول فى حرب قبل أن يتم تدعيم الأسطول التركى . حقيقة أن هذه الامكانية لوقوع حرب وقائية قد

اختفت بعد بضعة أيام ، اذ أن الحكومة اليونانية نجحت ، عن طريق شراء بارجتين من الترسانات الامريكية ، فى اعادة اقامة توازن القوى البحرية . ولكن الأمر بدا على أنه مجرد تأجيل لما يجب أن يحدث .

كذلك فان منافسات الاتجاهات القومية البلقانية لم تكن هى وحدها التى تسببت سريعا فى أشد الاخطار بالنسبة للسلم العام . فكانت اثار « مسألة المضايق » تمثل تهديدا آخر . فعقب الهزائم التى لحقت بها فى حرب البلقان الأولى ، وأمام الامكانيات التى كانت تخشى وقوعها فى بحر ايجة أو فى آسيا الصغرى ، كان من الطبيعى أن ترغب الحكومة العثمانية فى اعادة تنظيم جيشها ، وفى أقرب وقت ممكن ، وكان من المنطقى أيضا أن تفكر فى الاستعانة بالمانيا بهذا الخصوص .

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ ، نصت اتفاقية ألمانية تركية على أن تشرف بعثة من ٦٠ ضابطا ، برئاسة الجنرال لي مان فون ساندرس على ممارسة سلطة التفتيش العام ، وفى كل الامبراطورية العثمانية ، على القوات ، والتحصينات ، والسكك الحديدية ، فضلا عن تعيين الجنرال لي مان فائدا للعليق التركى الاول الموجود فى القسطنطينية . فمادام كان انعكاس ذلك على الحكومة الروسية . لقد نظرت الحكومة الروسية بقلق الى امكانية وضع الجيش التركى « فى ايدى ألمانيا » ، ولكنها كانت مشغولة أكثر من ذلك بوضع حامية البوسفور تحت القيادة المباشرة لأحد الألمان . وبدون جدوى أكد السلطان لي مان أن فون ساندرس لن يمارس أية سلطة « تتعارض مع استقلال الامبراطورية العثمانية » .

والواقع ان المسألة الخاصة بالقيادة المباشرة فى القسطنطينية كانت متنازع عليها بين ألمانيا وروسيا ، وكانت كذلك موضوعا للضغط الدبلوماسى الذى قامت به روسيا . مدعمة فيه بفرنسا وكذلك بانجلترا ، وان كان ذلك بموقف مرن ، على الحكومة العثمانية ، وذلك بتهديدها بطلب « تعويضات » . وقبلت روسيا حلا وسطا تمثل فى اكتفاءها بأن يظل لي مان مفتشاً عاماً للجيش التركى ، ويترك القيادة المباشرة للفيلىق الاول ، وان كان كل ذلك لم يمنع نشوب حرب أوربية عظمى فيما بعد .

وفى روسيا كان هناك اتجاهان متعارضان بشأن الاستعداد للحرب ، فاصحاب سياسة الكرامة والتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية بدوا على أنهم يفكرون بسرور فى امكانية نشوب حرب عامة ، تمنح روسيا ، فى

اعتقادهم ، فرصة تسوية مشكلة المضايق (٣) ، واصلاح الموقف الذى كان مهددا بزيادة النفوذ الألمانى فى القسطنطينية ، وكذلك بإمكانية نشوب حرب يونانية تركية . وفى ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ رأى المؤتمر الذى انعقد ، برئاسة وزير الخارجية وضم بعض الدبلوماسيين ورؤساء أركان الحرب ، ان الموقف الدولى للمضايق ، لا يمكن تغييره فى وقت قصير : فاذا كانت تركيا مهددة « بفقدان المضايق » ، فيمكن لروسيا أن تضطر الى الاستيلاء عليها حتى تتفادى استيلاء « دولة أخرى » عليها ، ولذلك لقد وضع برنامج عمل لكل احتمال . غير أن تبادل وجهات النظر بين الساسة والعسكريين أظهر أن روسيا لن تكون لها قبل عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل ، الوسائل العسكرية والبحرية اللازمة لعملية انزال .

٤ - تسويات الحرب العالمية الاولى :

وفى أثناء الحرب العالمية الاولى مفاوضات سرية بين وزراء خارجية كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا ، عشية قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ . وكان وزير خارجية روسيا العنصرية قد اقتنع من قبل بضم المناطق المتاخمة لتراپزون وارضروم الى روسيا ، غير أن هذه المحاولات قد فشلت لدى وقوع الثورة الشيوعية ، حيث أبرمت معاهدة برست - ليتوفسك Brast-Litovsk بين الاتحاد السوفيتى من جانب - وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا من جانب آخر . وقد وقعت هذه المعاهدة فى ٣ مارس ١٩١٨ ، وفيها وعد السوفيت بارجاع باطوم وقارص وارتوان واردهان الى تركيا ، ولكن السوفيت تمسكوا فيما بعد بباطوم ، وذلك بسبب وجود النقط فيها (٤) .

وفى مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس خلال يناير عام ١٩١٩ كان موضوع المضايق التركية هو الموضوع الأكثر أهمية ، واقتُرحت الدبلوماسية

(٣) راجع فى تفصيل ذلك :

- Ponomaryov, I.I., Gromyko, A., Khvostov, History of Soviet Foreign Policy 1917-1945, Moscow, 1969.
- Soviet, Turkish Relations, Collection of Documents, Vol. 1 (1917-1926), Moscow, 1947.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy 1917-1924, Oxford University Press, 1957.
- Laqueur, Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969.

الانجليزية في أول الأمر اعطاء الأوضاع الخاصة بالبحر المتوسط وضعيئة دولية تحت اشراف عصبة الأمم . ولم تعد بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا الى دراسة تسوية الصلح العثماني الا في عام ١٩٢٠ ، ففي ١٠ أغسطس من هذا العام ، اقتطعت معاهدة سيفر من السلطان أربعة أخماس الاقاليم التي كانت تتكون منها الامبراطورية العثمانية السابقة وتركت له ، علاوة على القسطنطينية ، منطقة الأناضول الوسطى . وفي هذه التسوية تمكنت بريطانيا من اقرار نزع سلاح البوسفور^(٥) والدردنيل ، حيث تضمن حرية الملاحة في كل وقت ، تحت اشراف لجنة مشتركة من الحلفاء : حلا كان سيظهر على أنه مرفوض بالنسبة للسياسة الانجليزية التي كان في وسع السياسة القيصرية أن تحاول الوصول الى البحر المتوسط ، ولكنه أصبح حلا يتفق مع المصالح البريطانية ، ما دامت روسيا قد ضعفت . وأخيرا فإن بحد ايجة قد أصبح « بحيرة يونانية » ، يمكن لبريطانيا أن تأمل في أن تحتفظ بنفسود كبير فيه . ولقد حصلت على هذه المميزات على حساب ايطاليا بنوع خاص ، وكذلك على حساب فرنسا . فكانت السياسة الايطالية في بحر الادرياتيک والسياسة الفرنسية في منطقة الراين ، في أشد الحاجة الى التأييد الانجليزي لها^(٦) .

٥ - الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت :

وبعد انهيار الخلافة العثمانية ، وميلاد تركيا العثمانية في عام ١٩٢٠ ، من قبل مصطفى كمال أتاتورك ، وجدت تركيا نفسها أمام مواجهة القوى الاوربية . ونتيجة لهذه الظروف فقد تبنى أتاتورك سياسة مفادها التقرب من الاتحاد السوفيتي ، وانعكس ذلك على تأليف الحزب الشيوعي التركي عام ١٩٢٠ . ومما يجدر ذكره أنه عندما ظهرت الجمهورية التركية ، ونتيجة قيام ثورة أكتوبر الروسية ، فقد كان هناك في تركيا نشاط شيوعي ، وفي هذه الفترة كانت علاقة تركيا جيدة بالاتحاد السوفيتي ، خاصة وان الدولتين كانتا متفقتان على بعض الأهداف في السياسة الخارجية ، وتركزت هذه الأهداف على

(٤) راجع :

Royal Institute of International Affairs Soviet Documents on Foreign Policy : 1917-1924, Oxford University Press, 1951 p. 50.

(٥) راجع : بيري دنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمت القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥

تعريب الأستاذ الدكتور جلال يحيى - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٦) المرجع السابق .

أن الدولتين قد اعتبرتا الدول الغربية عدوة مشتركة لهما (٧) .

كذلك فإن قوة التنظيمات الدينية في تركيا والتي تعود أساسا الى عصر الامبراطورية العثمانية كان هذا أيضا سببا شجع مصطفى كمال أتاتورك على قيام حزب شيوعي محلي ، وان كان مصطفى كمال نفسه من المناهضين للحركة الشيوعية . غير أن هناك بالطبع تناقض في سياسة حكومة أتاتورك هذه ، فهي من جهة قد ادعت بأنها تسير في طريق الشعوب الغربية ، الرامية الى فصل الدين عن السياسة ، ومن جهة ثانية فإنه تدخل تدخل مباشر في الشؤون الدينية ، كما سبق ايضاح ذلك ، كل هذا يأتي في الوقت الذي أكد فيه أتاتورك بأن هذا المفهوم كان يعنى عدم تدخل الدولة في أمور الدين .

ولقد رحب السوفيت بسياسة أتاتورك هذه ، خاصة وأنهم اعتبروا ثورته ثورة تحررية ، وترتب على ذلك أن قدم السوفيت كافة المساعدات للاتراك في صراعهم ضد الاستعمار ، وتم ارسال العمال الاتراك الى الاتحاد السوفيتي لتدريبهم هناك . كما اقترح السوفيت توثيق العلاقات أكثر وأكثر مع تركيا الكمالية ، وانعكس ذلك على ارسال الحكومة السوفيتية ، في ٢ يونيو ١٩٢٢ ، مذكرة الى أتاتورك ، جاء فيها : « ان الحكومة السوفيتية تؤيد بحرارة كفاح تركيا من أجل الاستقلال والسيادة ، وتوثيق عرى الصداقة بين الدولتين » .

ونتيجة لهذه التطورات ، فقد وقعت معاهدة التعاون والصداقة بين الدولتين ، في ١٣ أكتوبر ١٩٢١ . ونتيجة لذلك فقد أطلق أتاتورك الحرية السياسية للحزب الشيوعي التركي . وقد استمرت سياسة الصداقة وعلام الاعتداء بين تركيا والاتحاد السوفيتي الى عام ١٩٤٥ ، وفي خلال تلك الفترة أعلن السوفيت انتهاء معاهدة عام ١٩٢٥ ، وأرادوا العودة الى السياسة القيصريّة من جديد ، حيث طالب السوفيت بالسيطرة المشتركة على المضائق ، هذه المناطق كانت خاضعة لروسيا القيصريّة بين عامي ١٨٧٨ و ١٩١٧ ، وهي التي تخلى عنها السوفيت بمقتضى معاهدة الصداقة لعام ١٩٢١ . وبهذا

(٧) راجع :

- Laqueur Walter, The Soviet Union and the Middle East, London, 1969 pp, 11-19.
- Royal Institute of International Affairs, Soviet Documents on Foreign Policy, op. cit.

الخصوص يجدر ذكر أن الرأي العام السوفيتي ، ممثلا في الصحافة والاذاعة قد قام بحملة واسعة النطاق ، لنشر نبأ مطالبة أساتذة « جورجيا » بنطاق ساحلي في الشمال الشرقي من تركيا يبلغ طوله ١٨٠ ميلا ، بحجة أنه كان داخلا في أراضي جورجيا منذ ألفي عام (٨) .

٦ - أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا :

وكانت سلطة تركيا لا تزال مبسوطة فوق الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى ، ومع أن القوات البريطانية قد انتزعت من الأتراك كل من سوريا وفلسطين والعراق خلال الحرب ، فإن كراهيتهم للمسيحيين المقيمين بآسيا الصغرى - التي هي تركيا الحقيقية - ومقتهم إياهم ، بلغا درجة كبيرة . أصف الى هذا أن الترك كانوا قد اتهموا بأزهاق أرواح الكثيرين من الأرمن خلال الحرب الأولى .

ولقد نال فينيزيلوس - رئيس وزراء اليونان وقتئذ - اذنا من رئيس وزارتي بريطانيا وفرنسا بانزال قوات يونانية في أزمير . كما أنه خشي أيضا أن تقع تلك المدينة في قبضة الإيطاليين ، اذا هو لم يبادر باحتلالها . وأمل فينيزيلوس في أن يجد فيها اليونانيون مكانا مأمونا اذا اشتد الخطر عليهم .

غير أن الترك قد اعتبروا أن رفع الراية اليونانية فوق أي مكان من آسيا الصغرى ، اعتبر الترك ذلك بمثابة إهانة بالغة . ولذا أثار نزول الجيش اليوناني في أزمير ، في ١٥ أبريل سنة ١٩١٩ ، في نفوس الترك تصميما على اليونانيين . ومن ناحية أخرى ، فقد أتاح ذلك لمصطفى كمال أتاتورك - أول رئيس (٩) لجمهورية تركيا الحديثة - الفرصة لخلق دولة تركية مستقلة

(٨) راجع : أحمد نوري النديم ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٢١٣ - كبرك جورج ، موحى تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الاسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الاسكندراي ، دار الطباعة الحديثة - القاهرة ١٩٧٠ من ص ٤٠٠ - ٤١٠ .
— East, Gordon, "The New Frontiers of the Soviet Union; in : Foreign Affairs, Vol. 29, No. 4, July 1951, pp. 600-605.
— Soviet, Turkish Relations, Collection of Documents; Vol. 1, (1917-1926), op. cit. p. 85.

(٩) مصطفى كمال أتاتورك ١٨٧٨ - ١٩٣٨ هو مؤسس الدولة التركية الحديثة وقد حارب الجيوش اليونانية والانجليزية والفرنسية في الأناضول وأطاح بالخلافة العثمانية التي كانت

جديدة من ركاب الامبراطورية العثمانية المهزومة وحطامها المبعثرة ، فبعد أربعة أيام من نزول اليونانيين في أزمير ، وصل مصطفى كمال الى أرض وطنه الآسيوى يحمل تفويضا من السلطان . وكان قد حزم أمره على البقاء في الأناضول الى أن تظفر الأمة باستقلالها « وكون جمعية نيابية ، وقعت في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ ميثاقا يقضى بمواصلة الحرب الى أن تحرر أرض الوطن ، وانضوى تحت هذا المفهوم كل من دبت في نفوسهم الحياة والحماس من الشعب التركي ، وصمموا على الوقوف وراء مصطفى كمال أتاتورك صفا واحدا .

وأقام مصطفى كمال حكومة في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ ، واتخذ أنقرة عاصمة له ، وأعلن انفصاله عن السلطان . وتلت هذه الحركة بضعة انتصارات أولية تجاه اليونانيين الذين أصيبوا بالاضطراب في الداخل ، وبتصدع الجبهة اليونانية العسكرية في الخارج وقدمتى الجيش اليوناني ، بقيادة قسطنطين ، بهزيمة ساحقة عند زحفه السريع على أنقرة في الفترة ٢٣ أغسطس - ١٣ سبتمبر ١٩٢١ ، وعاد في تقهقر سريع ، وفي فوضى شاملة منسحبا صوب البحر .

وهكذا واجه اليونانيون بمفردهم العاصفة ، وانهارت صفوفهم أمام أول ضربة قاسية وجهت ضدهم في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ودخل الترك أزمير في أعقابهم ، وذبحوا جميع من صادفهم من الجنس اليوناني ، وأنقذت سفن الحلفاء أكثر من مليون مسيحي هاموا على وجوههم ، ونتج عن ذلك انهيار نظامين للحكم هما . العرش اليوناني وعرش آل عثمان ، وكان الأول غريبا عن اليونان ، حكمها ما يقرب من تسعين عاما ، وكان الثاني عريقا في أصول الشعب العثماني وتقاليده ، غير أن اليونان صارت بعد هذه النكبة دولة أكثر غنى وأقوى وأكثر سكانا مما كانت ، نتيجة لقدم المهاجرين الآسيويين . وكذلك امتازت الجمهورية التركية التي أقامها مصطفى كمال على أنقاض السلطنة العثمانية بتركيز سلطة الدولة . وبذلك انتهت مسألة الاقليات المسيحية في تركيا ، والتي أقلعت الاوربيين ، وصاغت سياسات الدول الغربية دهرًا طويلا ، وكفت هذه المسألة عن أن تقضى مضاجع النظم السياسية الاوربية .

عاصمتها الاسنانة - استنبول حاليا - وشكل حكومة مؤقتة في أنقرة . راجع :

- محمد زكى عبد القادر ، الحرية والكرامة الانسانية - القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٣٥ .

— Soviet-Turkish Relations, op. cit., pp. 89-91.

واضططر لحلفاء ، فى مؤتمر لوزان الذى عقد سنة ١٩٢٣ ، الى أن يصدقوا على النتائج السياسية التى ترتبت على الانتصار التركى وعلى الصعيد التركى الداخلى ، مهد ذلك الانتصار السلسلة من الاصلاحات الجريئة ، التى جعلت مصطفى كمال يلمع كعلم من أعلام الاتراك . وألغيت الخلافة من تركيا ، وحتى حينما أعرب بعض النواب عن شكوكهم تجاه ذلك ، رد عليهم مصطفى كمال بقوله : ان آخر الخلفاء الحقيقيين اغتيل سنة ١٩٢٤م ، « وان السيادة تنال بالقوة والبطش والعنف ، فبالعنف نال خلفاء عثمان حق حكم الأمة التركية ، وبالقوة حافظوا على سلطانهم أكثر من قرون ستة . وقد نارت الأمة على هؤلاء المغتصبين ، ووضعتهم فى مكانهم الصحيح (١٠) » .

وكان ذلك يعنى فى جوهره اعطاء تركيا مظهر الدولة المتمدينة الغربية ، ومظهر ذلك انعكس فى الزام النساء برفع النقاب ، وجعل المدارس تحت اشراف الدولة ، وصدر قانون سنة ١٩٢٨ الذى نص على الغاء أن الاسلام هو الدين الرسمى للدولة ، أى للجمهورية التركية ، والرام الترك بابدال الطرابيش بالقبعة ، كما أدخلت الحروف اللاتينية فى الكتابة التركية واقتبست القوانين الاوربية .

وهكذا خاض الشعب التركى حرب التحرير الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى بعد الحرب العالمية الأولى ، واستطاع طرد الأوربيين من استنبول ، وعندما نجحت حرب التحرير التركية فى الحصول على الاستقلال السياسى للدولة ، وایجاد دولة قومية والغاء الامتيازات الأجنبية وانهاء سلطة الديون الأجنبية . الا أن تركيا كانت وقتئذ بحاجة الى تغييرات اجتماعية ضرورية ، المجموعات الاشتراكية وقتئذ هو محاربة ما سمي بالاقطاع العثمانى والاستعمار ، ومعنى أن محاولات الاصلاح لم تتجاوز البناء الفوقى ، ولم تفهم الثورة اصطلاح علاقات الانتاج ، وكان من شأن ذلك أن نشأ صراع بين البناء الفوقى والبناء التحتى أو السفلى (١١) .

(١٠) من خطاب الغاء مصطفى كمال أتاتورك فى المجلس الوطنى فى ١٩٢٧/١٠/٢
ومرجع فى بعض ذلك الى : هـ .أ .ل . قشر . تاريخ أوروبا الحديث . مرجع سابق

س ٥٨٥ - ٥٨٦ .

Ataov Turkkaya, N.A.T.O. and Turkey, Since Printing House (١١)
Ankara, 1970 p. 80.

الموقف السوفيتي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين

١ - المضايق بين المنافسات الأوروبية ومؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ :

أثرت مشكلة المضايق بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى في وضع يسمح لهم بفرض الحلول على كل من الاتحاد السوفيتي والامبراطورية العثمانية . وقد تم فعلا في معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣ . وكان مؤتمر لوزان الذي افتتح في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ واستمر حتى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، قد حضره مندوبو كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ، ويوغوسلافيا ، وتركيا . وقد كانت المناقشات الخاصة بمضايق البحر الأسود تهم كلا من الاتحاد السوفيتي ، وجمهورية أوكرانيا السوفيتية ، وجمهورية جورجيا السوفيتية . وكذلك دعيت كل من بلغاريا ، والبنانيا ، وبلجيكا ، وأسبانيا ، والبرتغال ، والنرويج والسويد للمناقشات حول بعض النقاط . وانتهى المؤتمر بإبرام معاهدة صلح بين بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليابان ، واليونان ، ورومانيا ويوغوسلافيا من ناحية ، وتركيا من الناحية الأخرى . ومما يجدر ذكره أن مسألة وضع نظام لمضايق البحر الأسود قد احتلت مكانا هاما في جدول أعمال المؤتمر ، استثارت باهتمام الوفود السوفيتية . الذي قدم مقترحات صاغها الزعيم السوفيتي لينين . غير أن مقترحاته لم تقبل ، وترتب على ذلك عدم موافقة الاتحاد السوفيتي على هذه المعاهدة وعدم التصديق من جانب اتحاد الجمهوريات السوفيتية عليها . وكان لينين قد صرح قبل ذلك ، وفيما يتعلق بالمضايق قائلا : « يتضمن برنامجنا إغلاق المضايق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب . وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول ، وليس مصالح الدول التي تتأخم المضايق أراضيها فقط ، بل مصالح كل الدول الأخرى أيضا » (١) .

(١) راجع : لينين : أوف : في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ - مكتبة دار الشرق - القاهرة ١٩٧٢ ص ص ٤٤٠ - ٤٥٠ ، ٥٤٠ - ٥٦٠ .
 راجع : بير رنوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، أزمت القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، مرجع سابق ص ص ٣٢٨ - ٣٣١ .

غير أن مؤتمر لوزان ، من ناحية أخرى ، جاء وكأنه بمناسبة بلورة cristalization للسياسات المتنافسة بين الدول الأوروبية ، التي اقتنصت فرصا استفادت منها كثيرا ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد كانت المواقع التي حصلت عليها أوروبا مهددة في هذه الفترة ، بواسطة الاتجاهات الوطنية للمسلمين ، وهو ما انعكس تأثيره على مشكلة المضائق وكذا على القرارات التي كانت معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ قد آتت بها ، ثم على مؤتمر لوزان ، كما يتضح من العرض الآتي : فلقد كانت حركات مقاومة سيطرة الدول الأوروبية تهدف الى اقامة مجموعات سياسية في البلاد الاسلامية ، ولكنها لم تحاول في ذلك الوقت اقامة تعاون فيما بينها . وظلت الحركات الوطنية للاتراك ، والحركات الوطنية العربية ، والاتجاهات الوطنية في ايران وحتى تلك التي وجدت في أفغانستان ، تتميز بصفات مختلفة .

ووجدت الحركة الوطنية التركية متنفسا لها في الحركة التي قادها مصطفى كمال ، والتي احتجت على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكذلك على الميزات التي منحتها نصوص معاهدة سيفر ، في شهر أغسطس ١٩٢٠ ، لبريطانيا العظمى واليونان . وطالب مصطفى كمال بضرورة اعادة النظر في هذه المعاهدة ، وعلى الأقل فيما يتعلق بوضع الأهالي الأتراك تحت سيطرة أجنبية ، ولذلك فانه رفض الموافقة على حق الاحتلال الذي منح لليونان في منطقة أزمير ، وفرنسا في قيليقيا ، وإيطاليا في جنوب الأناضول حول أضاليا ، وطالب كذلك بسحب قوة الحلفاء ، والتي كانت تقريبا بـبريطانية فقط ، والتي كانت مكلفة باحتلال القسطنطينية ، وبضمان تطبيق الوضعية الجديدة للمضائق العثمانية . وأكدت الحكومة الكمالية نجاح هذه المطالب ، عن طريق الضغط المسلح ، وحتى عن طريق الحرب .

ودفع دخول القوات التركية الى قيليقيا والى منطقة أضاليا ، كل من فرنسا وإيطاليا الى قبول التفاوض . وتنازلت الحكومة الفرنسية ، باتفاقية ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ ، عن احتلال قيليقيا ، باستثناء لواء الاسكندرونة ، الذي كان الأتراك لا يكونون فيه الا جزءا من السكان ، وتخلت الحكومة الإيطالية عن منطقة أضاليا ، في الوقت الذي احتفظت فيه ببعض الميزات لاستغلال موارد ما تحت الأرض .

ولم تنتظر القوات البونانية الموجودة في أزمير الهجوم التركي ، بل قامت بعملية هجومية وقائية ، تحطمت بسرعة ، ففتح يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٢ الطريق أمام جيش الكماليين الى أزمير ، التي تم احتلالها بعد أسبوعين ، دون

أن يكون لدى الوزارة الانجليزية أية نية لمعارضة ذلك . وعندئذ توجه الجيش التركي صوب الدردنيل ، حتى وجد نفسه أمام قوة فرنسية - انجليزية مكلفة بالدفاع عن المضائق . ولقد تحاشوا الاصطدام ، غير أن هدنة مودانيا - فى ١١ أكتوبر ١٩٢٢ - قد أعطت مصطفى كمال أتاتورك حـق أخذ ادارة القسطنطينية ، وطرد السلطان . وتم تحقيق الجزء الأول من هذا البرنامج يوم ٤ نوفمبر ، والثانى يوم ١٧ نوفمبر .

وبقيت بعد ذلك عملية تتويج هذه النتائج ، باعادة النظر فى معاهدة سيفر . وعمل مؤتمر لوزان - الذى تقرر اجتماعه من أجل هدنة مودانيا - على اعادة النظر هذه ، وذكر اللورد كيرزن Curzon ، رئيس الوفد البريطانى : « ان الأتراك ، قد اظهروا أنفسهم « وقحاء » ولا يمكن التفاوض معهم » ، ولكن الوزارة الانجليزية (وكان بونارلو Bonar haw قد حل محل لويد جورج) كانت ترغب ، مهما كان الثمن ، فى تحاشي الوصول الى صدام . وفى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ ، أعادت المعاهدة الجديدة لتركيا سيادتها على كل شبه جزيرة الأناضول ، وعلى القسطنطينية ، وراقيا حتى مارتيز (أى بما فيها أدنة) ، وأخيرا على جزر ايمبروس وتينيروس ، اللتين كانتا تتحكمان ، من بحر ايجه ، فى مدخل الدردنيل ، وألغت نظام الاعفاءات الذى كان الأجانب ، طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية ، يتمتعون به فى الأرضى التركية ، وسوت أخيرا وضعية المضائق (٢) . فاعترفت الحكومة التركية بمبدأ حرية المرور ، الذى وضعته معاهدة سيفر ، ولكنها حصلت على حق منع مرور سفن الدولة التى تكون تركيا معها فى حالة حرب .

وفى هذا النجاح ، لم يكن التأييد الدبلوماسى الذى أعطته روسيا السوفيتية للحكومة الكمالية ، بالتأكيد ، عنصرا كافيا للتفسير . فلم يكن فى وسع الجمهورية التركية أن تحطم الوضعية الدولية المفروضة فى عام ١٩٢٠ ، اذا كانت قد واجهت مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا العظمى ، وفرنسا وإيطاليا . ولكن الدول المنتصرة كانت قد انقسمت على بعضها ، ذلك أن بريطانيا العظمى ، التى كانت أكبر المستفيدين من معاهدة سيفر ، لم تجد معونة شركائها من أجل الدفاع عن نصوص هذه المعاهدة ، إذ أن فرنسا وإيطاليا وجدا استحالة العودة الى السلاح ، بعد أقل من ثلاث سنوات منذ الحرب العالمية ، للمحافظة على المواقع التى كانت أهميتها كبيرة بالنسبة

للمصالح البريطانية ، ولكنها كانت ثانوية بالنسبة لكل منهما . وحينما وافقتا تقريبا على جميع النقاط - أمام ضغط مصطفى كمال أتاتورك - احتجت الحكومة الانجليزية بلا جدوى على هذه المفاوضات ، التي كانت تشجع - بالطبع - الأتراك على مواصلة تحقيق برنامجهم . وفي خريف عام ١٩٢٢ ، رفضت الحكومة الفرنسية أن تصدر الأوامر الى قواتها بسد الطريق أمام جيش الكمالين .

ومن جانب آخر ، كانت السياسة الانجليزية - كما سبق ايضاح ذلك - قد وضعت آمالها على يونان فينيزيلوس . غير أن الملك قسطنطين ، الذي كان منفيا منذ عام ١٩١٧ ، كان قد عاد الى عرشه ، منذ شهر ديسمبر عام ١٩٢٠ ، بعد استفتاء . وكان فينيزيلوس قد أبعد هو الآخر عن السلطة ، فلم يعد من الممكن الاعتماد على مرونة الحكومة اليونانية . واذا كانت بريطانيا - رغبة منها في تسوية السلم مع تركيا - قد حاولت أن تلقى مسئولية الهزائم التي أصابت سياستها على تهرب حلفائها ، فان هذه السياسة البريطانية ، من جانب لويد جورج ، قد انهارت تماما منذ أن عجزت عن لعب البطاقة اليونانية . فماذا كان تأثير هذه المنافسات الاوربية على مؤتمر لوزان في عام ١٩٢٣ . وعلى قراراته المتعلقة بمشكلة المضائق ، ووقعها بين السوفييت وتركيا من ناحية ، وبين الدول الاوربية وتركيا ، من ناحية أخرى .

لقد تضمنت معاهدة لوزان ، في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، القرارات الرئيسية التالية ، فيما يتعلق بالاعتبارات السابقة :

أولا : البواخر التجارية : اعترف المؤتمر في لوزان بحق مبدأ حرية المرور في وقتي السلم والحرب على السواء ، مع استثناء هذا المبدأ عندما تكون تركيا في حالة حرب ، اذ بموجب ذلك يحق لتركيا ايقاف بواخر العدو ، مع حرية المرور للبواخر المحايدة .

ثانيا : البواخر الحربية : يحق للبواخر الحربية المرور في المضائق التركية وقت السلم ، بشرط أن لا يتجاوز الحد الأعلى للقوة ، التي ترسلها الى البحر الأسود أية دولة من غير دول البحر الأسود ، قوة تكون أقوى من أساطيله . وعلى الرغم من هذا الشرط ، فقد أصبح من حق كل دولة من غير دول البحر الأسود أن تبعث اليه أساطيل بحرية لا تزيد على قطع ثلاث ، بحمولة لا تتجاوز العشرة آلاف طن ، أما اذا كانت تركيا من الدول المحاربة ، فانه يسمح للدول المحايدة بحق المرور فقط . وبالإضافة الى ذلك ، فقد اتفق المؤتمر على تجريد

منطقة المضايق من السمة العسكرية ، كما تم الاتفاق أيضا على أن تكون ادارة المضايق الفعليه عن طريق لجنة دولية (٣) .

٢ - ردود الفعل السوفيتية :

لم تكن قرارات مؤتمر لوزان مبعث رضاء الاتحاد السوفيتي ، ولقد رفض السوفيت التوقيع على معاهدة لوزان ، أما بالنسبة لتركيا ، فانها تعهدت أمام نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم ، بأن تعمل جاهدة على نجاح قرارات هذه المعاهدة ، والعمل المستمر على تجريد المضايق من الصبغة العسكرية . غير أن الظروف تغيرت بمرور الزمن الى حد كبير ، وضعفت (٤) عصبة الأمم ، حيث قامت إيطاليا بالهجوم على الحبشة ، واستأنف ألمانيا تسليح الراين . وفي مواجهة هذه الظروف ، فكرت تركيا في انشاء وضع جديد في المضايق ، من شأنه أن يعيد تسليحها من جديد ، وتم هذا فعلا بتوقيع اتفاقية مونترو ، في ٢٠ يوليو ١٩٣٦ ، كبديل للنظام السابق للمضايق لعام ١٩٢٣ .

ومما يخدر ذكره أن اتفاقية مونترو قد وقعت بين الاتحاد السوفيتي ، و تركيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، واليونان ، ويوغوسلافيا واليابان ، ولقد رحب السوفيت بهذه الاتفاقية ، لأنها حققت لهم بعض الأهداف الاستراتيجية ، فحالت بينها كقوة بحرية هائلة في البحر الأسود ، وبين القوى الأجنبية ، ومنها ألمانيا الهتلرية ، التي كانت تشكل تهديدا عسكريا للاتحاد السوفيتي (٥) ، وعلى الرغم من ترحيب السوفيت بهذه الاتفاقية ، وتحقيق بعض الأهداف ، إلا أن أجهزة الاعلام السوفيتية عبرت عن

(٣) النعسي : تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع سابق ص ٤٩ ، راجع أيضا : Mijid, Khadduri, Major Middle Eastern. Problems in International Washington, D.C. 1975, p. 7.

(٤) حول الأمن الجماعي وعدم كفايته في فترة ما بين الحربين . راجع :
 برنوفان . تاريخ العلاقات الدولية . أزمنة القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ . مرجع
 سابق ص ٣٧٨ - ٣٨٥ . ٤٤٩ - ٤٨٠ .
 (٥) دكتور اسماعيل صبري مقلد ، البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية - القاهرة
 يونيو ١٩٧٧ ص ١٥٠ - ١٦٠ .
 راجع : أنور التمشانسي . من مونترو الى وارسو أو السياسة العالمية - المطبعة التجارية
 ١٩٣٩ ص ١٣٥ - ١٤٥ .
 - أحمد بوري النعسي ، السلسلة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية ، ملخص
 سابق ص ٢١ - ٢٥ .

استيائها وتذمرها من هذه الاتفاقية ، حيث اتهمت تركيا بأنها استسلمت لضغوط القوى الاستعمارية .

ولقد أثبتت نصوص معاهدة مونثرو أن السوفيت لابد وأنهم قادرون على تعديلها مستقبلا ، بالرغم مما حققته هذه المعاهدة من أهداف استراتيجية للسوفيت . ولقد تم هذا بالفعل عقب الحرب العالمية الثانية ، وما أتت به أحداث هذه الحرب من انتصار للسوفيت ، وهو ما يمكن تتبعه من نصوص اتفاقية مونثرو .

لقد تضمنت هذه الاتفاقية بعض الشروط ، منها أنه يحق للسفن التجارية المرور في وقت السلم دون أن يكون هناك أى تحديد للزمن ، أما في وقت الحرب فاذا كانت تركيا من الدول المحاربة فإنه يحق للسفن التجارية المشاركة في الحرب المرور فيها ، شريطة أن لا تقدم المعونات للعدو . وبالنسبة للدول الواقعة على البحر الأسود ، فإنه يصبح من حقها إرسال سفن أجنبية كي تمر من المضائق وتزيد حمولة هذه السفن على خمسة عشر ألف طن .

كما تقرر تمتع تركيا بإيقاف السفن الحربية الأجنبية أو أن تسمح لها بالمرور عبر المضائق عند تعرضها لخطر نشوب الحرب ، وبمعنى آخر ، فقد منحت اتفاقية مونثرو تركيا حق الإدارة الفعلية وتحصين المناطق ، كما نصت على إلغاء لجنة المضائق ، التي نصت عليها قبل ذلك نصوص معاهدة لوزان .

وعموما فإنه قد عاد الى تركيا إشرافها العسكرى على المضائق ، بمقتضى معاهدة مونثرو ، كما قوى مركزها في البحرين ، الأسود والمتوسط . كما عقدت تركيا معاهدة مع بريطانيا وفرنسا في أكتوبر ١٩٣٩ ، وتمهدت تركيا بتقديم المساعدة اذا ما انتقلت الحرب الى منطقة البحر المتوسط . ولقد تضمنت الاتفاقية شرطا يكون لها بمقتضاه لا تضطر لأى نزاع ضد الاتحاد السوفيتى . غير أن السوفيت لم يرحبوا بهذه المعاهدة فيجاء بعد ، وانتقدوها ، وأعلن مولوتوف استهجانا لعمل تركيا في هذه الشأن (٦) .

(٦) راجع في تفصيل ذلك .

— Royal Institute of International Affairs, Documents on International Affairs : 1917-1924, op. cit. pp. 118-125.

٣ - موقف السوفيت من معاهدة مونثرو :

ولقد حقق السوفيت انتصارات كبيرة فى الحرب العالمية الثانية ، ولم يقدم الأتراك مساعدة تذكر السوفيت وقتئذ • أما الولايات المتحدة ، فقد كانت بعيدة عن أوروبا وعن تركيا أيضا ، وهكذا أصبح للسوفيت ثقة كبيرة فى استراتيجيتهم • وقدموا طلباتهم الى الحكومة التركية ، وتضمنت هذه المطالب : تعديل اتفاقية مونثرو ، والمذكرات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى الى الحكومة التركية بين عامى ١٩٤٥ (٧) - ١٩٤٦ وهى التى كانت من حصيلة قرارات بوتسدام ، لتعديل معاهدة مونثرو •

ولقد حرصت الحكومة السوفيتية برغبتها فى انهاء المعاهدة التى عقدتها تركيا عام ١٩٢٥ • وذلك فى المذكرة التى بعثها الى الحكومة التركية فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ • وأشار السوفيت فيها الى عديد من الحوادث التى وقعت خلال الحرب العالمية الثانية ، فى المضائق التركية ، وهى حادثة مرور زورق الدورى الألمانى seefalke ، فى ٩ يوليو ١٩٤١ ، عبر المضائق الى البحر الأسود • وقد احتجت السلطات السوفيتية على ذلك ، وأيضا على مرور الباخرة الايطالية Tarvisio ، عبر المضائق فى أغسطس ١٩٤١ الى البحر الأسود ، وكذا سماح السلطات التركية بمرور السفن التجارية الالمانية فى ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، والتى كانت تحمل ١٤٠٠٠ رطل من المواد الأولية ، وهى فى طريقها الى البحر الأسود ، ومرور مجموعة بواخر المانية عبر المضائق الى البحر الأسود فى يونيو ١٩٤٤ ، من طراز Ems ، يقدر عددها بثمانية ، وخمس بواخر من طراز الناقلات الحربية Kriegstransport للقيام بأعمال ببعض الأعمال فى البحر الأسود •

وفى شهر أبريل ١٩٤٦ ، بينما كان السوفيت يركزون على أن تركيا سمحت لبريطانيا بإنشاء قواعد عسكرية على مقربة من المضائق ، قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية رفضوا فيها ما اقترحه الأتراك من عقد مؤتمر من الموقعين على اتفاقية « مونثرو » ، ومعهم الولايات المتحدة ، وأنذرت المذكرة بأن كل محاولة لادخال الولايات المتحدة أو بريطانيا فى الأمر ، تعتبر وكأنها موجهة ضد مصالح دول البحر الأسود •

١ : لعل من أصل الدراسات التى عرضت بصورة وثيقة لهذا الموضوع :
 راجع : أحمد نوري النعمى : « السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية » ،
 مرجع سابق ص ٨٠ - ١٢٠ •

غير أن تركيا قامت بتنفيذ المزاعم السوفيتية ، وجاء في احدى المذكرات التركية الرد التالى : « السنامدينيين بانج واحد من أقاليمنا التركية ، ولسنا ملزمين بالتنازل عن الأرض التركية ، وسوف نعيش ونموت شرفاء .. » . كما اتسمت الدبلوماسية التركية - على قول أحد الباحثين^(٨) - بالدينامية فى هذه الفترة بأن جعلت من القوى العظمى شريكا لها فى هذه المشكلة ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، التى ركزت تركيا على ضرورة مساندتها - أى مساندة الولايات المتحدة - لها ، باعتبار أن السوفيت لا يشكلون - على حد الزعم التركى - تهديدا على تركيا ودول الشرق الأوسط فحسب ، بن العالم بآمله .

وعموما يمكن اجمال الدوافع الحقيقية من وراء مطالبة السوفيت بتعديل اتفاقية مونثرو ، فيما تضمنته هذه الاتفاقية من قيود تتعلق باستخدام السفن الحربية السوفيتية للمضايق التركية ، وقد حرمت هذه القيود الاتحاد السوفيتى من منافع كثيرة ، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار التوسع الهائل فى الاسطول البحرى السوفيتى ، وهو ما يعتبره السوفيت دليلا على عدم صلاحية هذه الاتفاقية بالنسبة لهم . واذا كان السوفيت قد رحبوا بهذه الاتفاقية عند توقيعها لاعتبارات تتعلق بالأمن السوفيتى فى تلك الفترة ، الا أنهم قد اعتبروها فيما بعد عقبة تحول دون الدفاع عن المصالح السوفيتية ، فلم يسمح للاتحاد السوفيتى سوى بمرور مدمرة واحدة أو طراد واحد للعبور يوميا ، فى حين أن الحكومة التركية كانت تسمح بمرور مدمرتين فى اليوم لدول أخرى ، وهو ما اعتبره السوفيت التزاما موجها ضدهم ، كذلك لم يكن هناك نص صريح يشير الى استخدام الاتحاد السوفيتى لحاملات الطائرات ، وكأنها من السفن الحربية ، التى تمر فى المضائق التركية ، أما الغواصات السوفينية فانه نادرا ما تغوص فى البحر المتوسط عبر البحر الأسود والمضايق ، اذ أنه بموجب اتفاقية مونثرو يسمح للسوفيت بمرور غواصاتهم فى هيئة مجموعات أو قوافل ، بمعنى أنه يجوز مرور الغواصات السوفيتية فى هذه الممرات المائية بصورة فردية فقط ، وبشرط أن تطفو على السطح .

(٨) المرجع السابق ، وقد أورد الباحث المذكور تقريراً كاملاً كان هو مخض عن مباحثات S. Saracoglu Wilson E.C. رئيس وزراء تركيا بعكس آراء عصمت إينونو بشكل فاضح

هذا الموضوع .

راجع فى هذا ص ٥٣ : أحمد نوري النعشى ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، مرجع

سابق ص ٥٣ - ٥٤ .

وعلى الصعيد جعل الولايات المتحدة كشرىك كامل لتركيا فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، نجد أن الولايات المتحدة استغلت النزاع بين تركيا والاتحاد السوفيتى ، فقامت بتوقيع اتفاقية مع تركيا ، منحها بموجبها ١٠ ملايين دولار ، كما قامت الولايات المتحدة وقتئذ بتعزيز موقفها فى تركيا بإرسال البارجة الحربية إلى مضيق البسفور ، وهى بارجة مزودة بالأسلحة المتنوعة . وكانت الغاية من إرسالها إلى تركيا بصورة رئيسية هى إنذار الاتحاد السوفيتى الذى كان يحاول التوسع فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما أن السوفيت قد خرجوا من الحرب وهم منتصرون ، إذ سيطروا على ثلثى الأراضى فى أوروبا الشرقية وشمال آسيا بأكمله ، واستطاعوا بالتالى نشر النظام الماركسى فى هذه الدول . وتحت هذه الظروف أعلنت الولايات المتحدة فى مناسبات عديدة بأن تبقى المضائق وحدها تحت الحماية التركية ، وأن الاتحاد السوفيتى يجب أن لا يتدخل فى هذا الأمر .

وفى هذه الفترة أيضا أرسلت تركيا مذكرة رسمية إلى الكونجرس الأمريكى ناشدته بدعم الاقتصاد التركى ، وكانت هذه النقطة المهمة هى التى حالت دون تقدم تركيا مستقلا فى السياسة الاقتصادية ، وبالتالى كانت عاملا فى عدم الاستقرار الاقتصادى فى تركيا فيما بعد .

راجع فى تفصل ذلك :

- Manisali, Erol, "The Effects of the U.S. Military Embargo on the Turkish Economy, Foreign Policy; Ankara 1975, pp. 85 - 89.
- Howard N., Harry, "The Bicentennial in American-Turkish Relations", in : The Middle East Jurnal, Vol. 30, No. 3, Summer 1976 pp. 300 - 310.
- The Economist Vol. 259, No. 6919 April 3, 1976.

تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينيات

١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا :

بدأ أن السوفيت قد نخلوا عن سياسة ستالين تجاه تركيا ، منذ منتصف الخمسينات^(١) ، فبعد وفاة ستالين ، قامت الحكومة السوفيتية بإرسال مذكرة الى الحكومة التركية أكدت فيها على أن الحكومة السوفيتية سوف تقوم على تعزيز علاقاتها مع جيرانها ، وأنها قد تخلت أيضا عن مطالبها الإقليمية في تركيا . وفى مناسبة لاحقة ، أكد السوفيت أيضا تخليهم عن إقامة قواعد عسكرية على المضائق ، والعودة الى السياسة التى اتبعها كل من لينين وأتاتورك بشأن تقديم مساعدات الى تركيا^(٢) :

غير أن الأتراك قابلوا هذه السياسة السوفيتية بفتور ، بل انهم اعتبروا السياسة التى اتبعها خرشوف بعد وفاة ستالين ، والتى عرفت بسياسة التعايش السلمى - بمجرد مناورة سياسية . ولقد فسر الغرب ذلك بأن الموقف السوفيتى يتسم بالابهام والغموض ، ومن ناحية ثانية ، فإن السوفيت لم يكونوا على وفاق مع حكم عدنان مندريس ، الذى استمر لمدة عشر سنوات ، أى من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٠ . لأنهم وضعوا المسئولية الكبرى على تآزم العلاقات السوفيتية التركية على مندريس ، وتلى ذلك قيام الحركة الانقلابية بالاطاحة بعدنان مندريس ، فى ٢٧ مايو ١٩٦٠ . وبالطبع ، فقد أيد السوفيت هذه الحركة الانقلابية ، وكان يراقب باهتمام التطورات السياسية فى تركيا بعد انقلاب ٢٧ مايو ١٩٦٠ . ولكن الأستياء والتذمر عم السياسة السوفيت بعد ذلك ، وخاصة بعد البيان الأول للانقلابيين فى تركيا ، عندما أكد هؤلاء ارتباطهم بحلف الاطلنطى . وقد جاء رد فعل السياسة السوفيت فى الرسالة التى بعث بها خروتشوف الى القادة الاتراك ، وذلك فى ١٨ يونيو ١٩٦٠ ،

Laqueur, Walter, The Soviet Union and the Middle East,
London 1959 pp. 200 - 210.

Giritli, Ismet, "Turkish-Soviet Relations" Indian Quarterly :

A Journal of International Studies, No. 1, Vol. XXV, 1970 p. 17.

راجع . احمد بوزى المصطفى ، تركيا وحلف شمال الاطلسى ، مرجع سابق ص ٣٢٧ .

قائلا : « اذا كانت الحكومة الجديدة في تركيا تنتهج مبادئ ألتاتورك في السياسة الخارجية ، فان العلاقات بين البلدين سوف تصل الى مستوى عال من علاقات حسن الجوار والصداقة » . كما أكد خروتشوف في رسالته هذه أن تطوير العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لا يتعلق بعضوية في حلف شمال الأطلسي والمعاهدة المركزية .

كما بعث خروتشوف برسالة أخرى الى جمال كورسيل ، في ٢٨ يونيو من نفس العام ، اقترح فيها على كورسيل اتباع سياسة الحياد كوسيلة لتخفيض عبء الاسلحة الملقاة على عاتق تركيا . الا أن كورسيل رفض هذا الاقتراح ، مؤكدا أن هذه الاسلحة تستخدم لأغراض دفاعية في اطار حلف شمال الأطلسي . وأكد جمال كورسيل - قائد الحركة الانقلابية في رسالة بعث بها الى خروتشوف ، في ٨ يوليو ١٩٦٠ ، مؤكدا أن حكومته تقف مع الأحلاف ، طالما أن لها طبيعة دفاعية . غير أن مؤتمر الاحزاب الشيوعية ، الذي عقد في موسكو في نوفمبر ١٩٦٠ ، هاجم الحكومة الجديدة ، وقامت حكومة كورسيل ببناء محطات اذاعة في شرقي تركيا ، للرد على الرعاية السوفيتية .

ويرى بعض الباحثين بهذا الصدد أن التغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي قد بدأ فعلا بعد محاولة عصمت اينونو غزو الجزيرة القبرصية في عام ١٩٦٤ ، كما أن هذه الفترة تسجل فترة الفتور في العلاقات بين تركيا وحلفائها في حلف شمال الأطلسي ، بسبب الموقف السلبي لهؤلاء من تركيا بشأن الأزمة القبرصية ، وتعود هذه التطورات جميعا الى الرسالة التي وجهها جونسون الى اينونو ، في ٥ يونيو ١٩٦٤ ، والتي حذره فيها من مغية التدخل في الجزيرة القبرصية ، كما سبق ايضاح ذلك . وهذا فيها من مغية التدخل في الجزيرة القبرصية ، كما سبق ايضاح ذلك . وهذا التحول في السياسة الخارجية التركية لم يبدو واضحا للعيان الا في هذه الفترة - أي عام ١٩٦٤ - وذلك بمناسبة الأزمة القبرصية ، حيث اختبرت تركيا حليفاتها في حلف شمال الأطلسي . وفي هذا الخصوص أرادت تركيا من تقربها من الاتحاد السوفيتي تحقيق مكاسب عديدة ، منها الرغبة في الحصول على دعم الكتلة الاشتراكية لها في الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية ، بعد أن أصبح واضحا عدم قبول تركيا لحلول حلفائها في حلف شمال الأطلسي . كذلك فقد اعتقد عصمت اينونو ، رئيس وزراء تركيا وقتئذ ، بأن التقارب التركي السوفيتي سوف يحرم الرئيس مكارديوس من امتياز التهديد ، وذلك لوقوف السوفيت الى جانبه ، وهو الأمر الذي كان

متوقعا لممارسة الضغط على الولايات المتحدة والغرب ، لأنهما كانا يؤيدان دورا فعالا في اجبار اليونان على قبول حل يتوافق مع مصالح تركيا . ومن المكاسب التي أرادت تركيا أيضا تحقيقها من تقاربها من الاتحاد السوفيتي الرغبة في الحصول على المعونة الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي ، بعد انتهاء مصلحة الولايات المتحدة والغرب في تركيا .

وكان من نتائج الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في تركيا والاتحاد السوفيتي أن أعلن الطرفان التزامهما بقرارات مجلس الأمن ، فيما يتعلق بالقضية القبرصية (٢) .

٢ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤ :

ساند السوفيت حكم مكاريوس في قبرص في الفترة الواقعة بين ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، وذلك بسبب معارضة مكاريوس للانضمام للحلاف العسكرية ، واتباع سياسة عدم الانحياز ، في حين خسر الاتراك المساندة السوفيتية بسبب ارتباطهم بالأحلاف العسكرية الغربية . غير أن الاتراك اقتربوا من السوفيت في هذه الفترة بالذات ، بسبب امتناع الولايات المتحدة عن مساندة تركيا في الأزمة القبرصية في عام ١٩٦٤ وبالتالي فقد دفع هذا الموقف تركيا للتقرب من الاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة بينهما استمرت أكثر من عقد من الزمن

١٩٦٤

وازاء احتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص من جانب حلف شمال الاطلنطي (٣) في الفترة اللاحقة ، فقد أكد الاتحاد السوفيتي مساندته لجزيرة

The Turkish Year book of International Relations 1965, (٢)
pp. 190-196.

(٣) في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ابان أزمة قبرص اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ارسال قوات ام يكية وأخرى تابعة لحلف شمال الاطلنطي لحفظ السلام في الجزيرة . وقد أعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع على الرغم من موافقة كل من تركيا واليونان عليه وتأبده من جانب بريطانيا . كذلك فقد عمدت الولايات المتحدة الى فرض تسوية للمشكلة القبرصية على كل من اليونان وتركيا في اطار حلف شمال الاطلنطي عام ١٩٧١ وهو المشروع الذي نادى به « دين أنتستون » ، وبالفعل تمت في اجتماعات المجلس الوزاري لحلف الاطلنطي التي عقدت في يونيو ١٩٧١ بلشبونة ، كذلك فان معظم القبارصة اليونانيين قد رأوا أن الضغط الذي مارسه اليونان كان مصدره الرئيسى حلف شمال الاطلنطي .

قبرص من أجل المحافظة على استقلالها ووحدة أراضيها ، كما قام الرئيس مكاروريوس بزيارة للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٧١ وصدر في أعقابها البيان المشترك متضمنا تأكيد الجانبين بأن قبرص ، بصفتها عضوا كاملا في الأمم المتحدة ، لها الحق ، ويجب أن تتمتع بالسيادة التامة والاستقلال الكامل بدون أى تدخل أو غزو خارجي . وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتي لمعارضته الايجابية لاي تدخل أو غزو أو استخدام للقوة أو التهديد بها في مواجهة قبرص . وقد جاءت إعادة تنصيب مكاروريوس في عام ١٩٧٣ لتتنفق واهتمامات ومصالح الاتحاد السوفيتي . إذ أن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الاطلنطي . ولذلك كان للاتحاد السوفيتي - دائما - مواقف مؤيدة لسيادة قبرص منذ اعلان استقلالها في عام ١٩٦٠ . وخلال اندلاع القتال في قبرص عام ١٩٦٣ أعلن الاسقف مكاروريوس ، في حديث وجهه الى الأمة ، دعوته الى مقاومة التدخل الأجنبي . وأوضح عدم استعداداته للتسليم ازاء أى تهديد أو ابتزاز ، لأن الشعب القبرصي ليس بمفرده ، ولكنه يملك تعاطف القوى الأخرى في كفاحه . وقد اعتبرت هذه التلميحات بمثابة تحذير لحلف الاطلنطي بشأن تهديده لقبرص ، وما يترتب عليه من رد فعل سوفيتي . وبالفعل ، أصدرت وكالة تاس في أعقاب ذلك بيانا رسميا حذرت فيه الغرب من التدخل في الشئون الداخلية لقبرص .

وقد أكد الموقف السوفيتي من خلال سلسلة المذكرات والخطابات التي أرسلتها الحكومة السوفيتية الى حكومات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا واليونان ، خلال الفترات الحرجة للمشكلة القبرصية ، مطالبة اياهم بالامتناع عن التدخل في شئون قبرص ، لأن مثل هذه المحاولة ستكون مصدرا لتعقيدات دولية . وذات نتائج مشحونة بالخطر . ويضاف الى ذلك كله مساندة الاتحاد السوفيتي للشعب القبرصي داخل الأمم المتحدة والاتفاق الموقع بين الطرفين في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ ، لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية من أجل سلامة ووحدة قبرص ، وفي مواجهة بعض دول حلف الاطلنطي ، التي تحاول فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب الشعب القبرصي ، بما في ذلك اقامة قواعد عسكرية أجنبية . وان كانت العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات طفيفة عام ١٩٦٥ ، نتيجة تصريحات أدلى بها أندريه جرميكو ، وزير الخارجية السوفيتي ، لصحيفة ازفستيا ، أشار فيها الى ضرورة احترام حقوق الطائفتين في الجزيرة ، مع امكانية اقامة حكومة فيدالية . كما تعرضت تلك العلاقات لهزة عام ١٩٦٧ ، نتيجة استبعاد قنصل السفارة السوفيتية في قبرص بتهمة التجسس .

وعندما وقع الانقلاب العسكرى فى اليونان عام ١٩٦٧ ، فان السوفيت لم يؤيدوا هذا الانقلاب ، لان النظام العسكرى فى اليونان قد ضرب وأُخمد الحركات اليسارية بشدة ، كما اقترب هذا النظام من الولايات المتحدة . وعلى ذلك رفض السوفيت رفضا قاطعا سياسة Enosis التى أعلنتها الحكومة العسكرية فى اليونان بشأن قبرص .

وتحدر الاشارة الى أنه كان قد تم توقيع اتفاقية بين الاتحاد السوفيتى وتركيا فى ٢٥ مارس ١٩٦٧ ، والتى أكدت على التزام الاتحاد السوفيتى باقامة خمسة مشاريع ضخمة فى تركيا فى الاسكندرونة وأزمير وبانديرما ، وسيدى شير ، كما قدم السوفيت مساعدة اقتصادية لتركيا بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٧٢ ، وقع السوفيت أيضا على اتفاقية تجارية تعهدوا فيها بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت حوالى ٣٠٠ مليون مارك . غير أن العلاقات التركية - السوفيتية قد سادها نوع من الفتور ، وذلك فى أعقاب التدخل التركى فى قبرص فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤ . وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى أن السوفيت كانوا يؤكدون ، ومنذ أكثر من عشر سنوات مضت على الانزال التركى فى جزيرة قبرص أن مناقشة الازمة القبرصية ينبغى أن تكون فى اطار العلاقات الدولية ، وبمعنى آخر فان الاتحاد السوفيتى لم يكن يعترف بالمعاهدات بين تركيا واليونان وبريطانيا ، والتى سميت بمعاهدات الضمان . كذلك فان المركز السياسى التركى ، الذى ارتبط بالغرب باستمرار ، كان ينظر اليه بريبة من جانب السوفيت ، وقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة تبني مفهوم جديد للسياسة الخارجية ، وأصبح هذا الاتجاه واضحا منذ الانزال التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ ، وردود الفعل الغربية ، والتى بلغت ذروتها فى حظر الاسلحة الامريكية والموقف السلبي لحلف شمال الاطلسي تجاه ذلك؛ والتدهور فى علاقات تركيا مع دول السوق الاوربية المشتركة . وكل ذلك كانت له ردود فعل سيئة من جانب بعض أعضاء حلف شمال الاطلسي تجاه تركيا ، وخاصة من مواقف هذه الأخيرة ازاء الازمة القبرصية ، وازمة بحر ايجه .

ففيما يتعلق بمشكلة قبرص أكد بودجورنى خلال زيارته لتركيا قبل ذلك بأن الاتحاد السوفيتى يعارض محاولات التدخل فى الشئون الداخلية لقبرص ، وأضاف قائلا : « ان الوصول الى حل جذرى للقضية القبرصية يكون عن طريق اتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية فى الجزيرة ، وبدون

تدخل من الخارج ، وكان رد الفعل التركي على ذلك ما أعلنته الصحف^(٤) التركية وقتئذ ، بأن القادة السوفيت يستخدمون لغة خاصة عند اتصالهم بالاسقف مكاريوس ، ولغة أخرى عند اتصالهم بالمسؤولين الأتراك . وعموما فقد ساند الاتحاد السوفيتي مكاريوس والنظام الدستوري القائم في قبرص قبل الانقلاب العسكري ، ضد الاسقف مكاريوس ، في ١٥ يوليو ١٩٧٤ . وطالبت موسكو ، في بيان رسمي ، بتطبيق قرار مجلس الأمن الذي ينص على إعادة حكومة مكاريوس الشرعية . كذلك اتهمت موسكو أوساط حلف شمال الاطلسي بأنها تجعل من موضوع وحيدة أراضي قبرص المستقلة مادة للمساومة ، رغبة في تعزيز المواقع الاستراتيجية لحلف الاطلسي شرقي البحر المتوسط وطالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية التركية واليونانية والبريطانية من الجزيرة .

فور عرض المشكلة القبرصية على الأمم المتحدة ، لعب المندوب السوفيتي ، جاكوب ماليك ، دورا هاما في صياغة قرار وقف اطلاق النار بين الطرفين المتنازعين . ومن ناحية أخرى ، استخدم المندوب السوفيتي حق الاعتراض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد اقتراح يدعو الى تفويض الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الاجراءات المناسبة التي تمكن القوات لدولية في قبرص من تنفيذ اتفاقية جنيف ، المتعلقة بوقف اطلاق النار في جزيرة قبرص ، كما عبر المندوب السوفيتي عن عدم ارتياحه من تورط العالم الغربي وحلولة الانفرادية في حل هذه الازمة . كما أوضح السوفيت موقفهم من التطورات الأخيرة في قبرص ، في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ ، والذي احتوى على النقاط التالية :

أولا : وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ فانه يجب على القوات العسكرية والأجنبية الانسحاب فورا من جزيرة قبرص .

ثانيا : ان ما يسمى بمعاهدات الضمان^(٥) التي فرضت على الجزيرة ، هي معاهدات عاجزة تماما عن تأدية دورها في استقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ، وبمعنى آخر فانه ، وفقا لوجهة النظر السوفيتية فان هذه المعاهدات لا تعتبر قائمة ، وبالتالي فانه لا يحق لتركيا أو لليونان أو لبريطانيا حق التدخل في الجزيرة .

ثالثا : ان عدم انسحاب القوات الغازية من قبرص لا بد وان يؤدي في المستقبل الى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى .

وقد جاءت ردود فعل هذا البيان قوية ومثيرة للجدل بين الرأي العام التركي رسميا كان أم شعبيا ، وردت تركيا بصورة رسمية على البيان السوفيتي سالف الذكر بصورة رسمية ، في مذكرة في ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ ، ومضمونها يدور هو الآخر في النقاط التالية :

والأ : ان احترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة للمعاهدة ، وبمعنى آخر فانه لا يحق لغير هذه الدول - مشيرة بذلك الى الاتحاد السوفيتي - التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .

ثانيا : ان الحكومة التركية قد قررت تخفيض قواتها في جزيرة قبرص على مراحل زمنية .

ثالثا : ان تورط أية دولة في الأزمة القبرصية لا بد وأن يؤدي أيضا الى أن يقرر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن السياسات والأوضاع الراهنة للاقطار الأخرى ، كما هي الحالة عليها الآن .

وبالتالي فان هذه الحالة تقود الى اضعاف سيادة هذه الأقطار وقد برهنت تجارب الماضي القريب أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يعملون بصورة حيادية في فض المنازعات الدولية .

رابعا : ترى تركيا أنه بالامكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذي يتوقع قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ واعلان جنيف في ٣٠ يوليو ١٩٧٤ .

وعندما أبرمت اتفاقية جنيف لاقرار السلام في قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة في ٣٠ يوليو ١٩٧٤ ، كان هناك استياء من قبل الأوساط الرسمية في الاتحاد السوفيتي وهو ما تستدل عليه من البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية عقب ذلك والذي تضمن النقاط التالية :

١٤١) وقت معاهدات الضمان هذه بين الدول الثلاث : تركيا واليونان وبريطانيا في فترة سابعه ، راجع : احمد نوري الهامى ، الموقف التركي من أزمة قبرص بين ١٩٧٤ - ١٩٧٦ ، مرجع سابق ص ٢٤٠ .

أولا : ان قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ نص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية فوراً من جزيرة قبرص ، فى حين أن اعلان جنيف كان لا يثير الى تخفيض عدد القوات الأجنبية فيها .

ثانيا : اعترف اعلان جنيف بوجود ادارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتى . الا أن هذا الاعتراف الذى كان مطلباً أساسياً للحكومة التركية ، مرفوض أساساً من قبل الاتحاد السوفيتى ، ويعين ذلك أن الاتحاد السوفيتى قد وقف الى جانب استقلال وسيادة ووحدة أراضى قبرص ، وإلى جانب عودة حكومة مكاريوس ، ووضع حداً للتدخل العسكرى الأجنبى فى قبرص ، طالب بسحب جميع القوات العسكرية الأجنبية من الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ ، أى أن السوفيت اعتقدوا أنه من الضرورى اشتراك ممثلى الحكومة القبرصية الشرعية فى جميع المحادثات الدولية المتعلقة بالقضية ، ومن بينها محادثات جنيف ، وأنه ينبغى الحفاظ على سياسة قبرص المستقلة والتي تعتمد أساساً على مبدأ عدم الانحياز .

ولقد سبقت الإشارة الى أن الاتحاد السوفيتى قد أدان النظام العسكرى فى اليونان بالانقلاب العسكرى الذى وقع ضد حكومة مكاريوس . ودعى السوفيت الى اتخاذ الاجراءات الفورية الرامية الى وقف التدخل اليونانى فى الشئون الداخلية لجزيرة قبرص ، ان هذا الموقف ممكن تفسيره بأن النظام العسكرى فى اليونان كان على علاقة قوية مع الولايات المتحدة ، حيث قام النظام العسكرى فى اليونان ، بمنح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية ، وبالتالي فإن الاطاحة بحكم مكاريوس لا بد وأن يؤدى الى تحقيق سياسة اينوسيس . وهذه السياسة تحول جزيرة قبرص برمتها فيما بعد الى قاعدة عسكرية تابعة لحلف شمال الاطلسى .

غير أن السوفيت كانوا مدركين تماماً لحقيقة نوايا الولايات المتحدة فى اقامة سلسلة من القواعد العسكرية فى اليونان . وقد صمت السوفيت ، من جانبهم حرصاً على عدم هدم سياسة الوفاق الدولى بين الدولين العظميين ، ولكن السوفيت قد أكدوا بأنهم لا يعترفون بأية حكومة خارج حكومة مكاريوس وعلى ذلك فانهم اعتبروا الانقلاب الذى وقع فى قبرص بمثابة خدمة للأغراض الدفاعية لحلف شمال الاطلسى .

وقد أدت هذه التطورات الى فتور العلاقات بين الدولتين : الاتحاد السوفيتى وتركيا ، ومع ذلك فقد قام مساعد وزير الخارجية السوفيتية ، فى

١٣ سبتمبر ١٩٧٤ ، بزيارة الى أنقرة ، ولكن الجانب السوفيتي أصر على موقفه تجاه مشكلة قبرص . كذلك فقد اتضح للاتراك خلال زيارة رئيس المجلس الوطنى التركى الكبير مع وفد برلمانى الى موسكو ، فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٤ ، خلال مقابلتهم لبودجورنى ، من أن القادة السوفيت كانوا ضد الاقتراحات التركية ، الخاصة بأقامة اتحاد فدرالى ، قائم على الناحية الجيويولتيكية لقبرص ، وأعلنوا احتجاجهم على ذلك ، مؤكدين بأن النظام الفيدرالى يؤدى الى تقسيم الجزيرة ، وأيدوا رغبتهم الملحة فى اقامة نظام مركزى للجزيرة (٦) . وبمعنى آخر ، فإن السوفيت قد عارضوا أى تغيير يحدث فى الهيكل الديموغرافى للسكان ، وأكدوا السوفيت على ضرورة إعادة المهاجرين اليونانيين الى أماكنهم ، كما وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢١٢ ، فى أول نوفمبر ١٩٧٤ ، يعكس وجهة النظر السوفيتية ، وبعد هذا القرار ، كانت هناك دلائل تشير الى تقارب السوفيت من اليونان ، بعد انهيار النظام العسكرى فيها . فمن ناحية انتقد اليونانيون الولايات المتحدة لفشلها فى مواجهة الازمة القبرصية ، وقامت مظاهرات صاحبة شهدتها اليونان ضد الوجود الأمريكى ، كما خضع كرامنليس لتأثيرات المعارضة السياسية فيما يتعلق بالتزامات اليونان بالدفاعات الغربية ، الأمر الذى دفع كيسنجر الى أن يقول فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى واشنطن والذى ذكر فيه أن الولايات المتحدة لا تخضع لتهديدات اليونان بانسحابها من حلف شمال الأطلسى .

غير أن حكومة كرامنليس قررت فعلا الانسحاب من الجهاز العسكرى لحلف شمال الأطلسى ، وقد رحب الاتحاد السوفيتى بقرار الحكومة اليونانية ، لأن ذلك يؤدى الى انهيار الجناح الجنوبى الشرقى لحلف شمال الأطلسى .

كذلك فإن عملية الانزال العسكرى التركى فى قبرص ، والتي أدت الى الاستيلاء على نحو ٣٨ فى المائة من الأراضى فى الجزء الشمالى من جزيرة قبرص ، قد أوجد قناعة لدى السوفيت بإمكانية تقسيم الجزيرة بين الطائفتين التركية والقبرصية ، مما يتعارض ومصلحة السوفيت . وهذا الموقف من قبل الاتحاد السوفيتى قد أدى الى الفتور فى العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتى الذى حاول تخفيف وطأة موقفه بزيارات متعاقبة الى تركيا فى عام ١٩٧٦ . وقد نجحت هذه الجهود فى التقارب بين الدولتين ، فى زيارة وزير الطاقة التركى الى موسكو فى شهر ديسمبر ١٩٧٦ ، ونتج عن هذه الزيارة توقيع اتفاقية

اقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد السوفيت بمقتضاها بتمويل ٢٠ مشروع فى تركيا ، وبلغ انجاز ذلك مبلغا حوالى ٣٣ بليون دولار (٧) .

٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٢ :

حاول كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، تحسين العلاقات مع تركيا ، وقد استغل كوسيجين الخلافات التركية الامريكية ، على أثر قرار حظر الاسلحة عن تركيا ، لتوقيع معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء . غير أنه قد فشل فى ذلك ، بسبب اصراره على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسى ، وأكد كوسيجين استعداد الاتحاد السوفيتى لامداد تركيا بالأسلحة السوفيتية ، فيما اذا قطعت تركيا علاقاتها مع الغرب .

وخلال زيارته لتركيا ، انفق كوسيجين مع الساسة الأتراك على وثيقة سياسية تستند الى مقررات هلسنكى ، وقد عبر الرأى العام التركى عن ارتياحه عن البلاغ المشترك عقب انتهاء زيارة كوسجين ، حيث أن البلاغ لم يشر الى انسحاب القوات التركية من قبرص ، أو جعل مشكلة قبرص مشكلة دولية ، ولكن البلاغ المشترك أشار الى ضرورة اجراء المزيد من المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، والتأكيد على استقلال الجزيرة ، واتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين التركية واليونانية فى قبرص .

وفى تقييم زيارة كوسيجين الى تركيا يمكن القول بأنه على الرغم من أن كوسيجين لم يحاول دفع حكومة ديمريل الى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة ، الا أن تأكيد كوسيجين على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسى كان يعنى أن السوفييت قد حاولوا استغلال الفجوة القائمة فى العلاقات التركية الامريكية . كذلك يمكن القول - فى تقييم هذه الزيارة - أن تركيا قد اهتمت كثيرا بزيارة كوسيجين الى أنقرة . لأنها كانت بحاجة ماسة الى أصدقاء جدد بعد تأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة ، على أثر حظر الأسلحة العسكرية اليها ، على الرغم من أن الساسة الأتراك لم يرغبوا فى تحرك السوفييت حول الحدود التركية .

ويمكن القول أيضا بأن هناك عاملا آخر دفع تركيا الى التقرب من

الاتحاد السوفيتي بصورة خاصة ، والمعسكر الاشتراكي بصورة عامة ، وهو مفهوم الوفاق الدولى بين المعسكرين ، حيث أنه ، منذ التوقيع على اعلان هلسنكى ، فى ٣١ يوليو ١٩٧٥ ، تم تقارب بين تركيا والكتلة الاشتراكية ، وذلك عن طريق العلاقات النائية . وقد أكدت حكومة سليمان ديمريل ، التى جاءت فى ابريل عام ١٩٧٥ ، على سياسة الوفاق الدولى . وجاء فى برنامج الحكومة « تأخذ حكومتنا على عاتقها المساهمة فى نتائج الوفاق الدولى فى العالم ، وسوف تستمر جهودنا فى مؤتمر الأمن الأوروبى ومؤتمر التعاون ، لأن ذلك يؤدى الى تقوية السلم فى أوروبا » .

وبالفعل ، قامت تركيا بتطبيق سياسة الوفاق الدولى ، ووقعت مع رومانيا « اعلان صياغة المبادئ الجديدة » ، فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ . وقد أكد هذا الاعلان التقارب بين الدولتين ، فنتج عنه مزيد من الزيارات ، وعلى مستوى عال ، بين تركيا ورومانيا . كذلك فقد اجتمع وزير خارجية تركيا ووزير خارجية بلغاريا فى أدرنة ، بالقرب من الحدود البلغارية ، فى يوليو ١٩٧٥ ، لتنظيم التبادل فى القوة الكهربائية بين الدولتين ، كما قامت تركيا بتوسيع علاقاتها مع الدول البلقانية ، وكان من نتائج ذلك ابرام مجموعة من الاتفاقيات النائية بين هذه الدول .

وعندما نجح حزب اجويد فى انتخابات عام ١٩٧٧ ، حاول تطبيق سياسة الوفاق الدولى والاستفادة منها فى السياسة الخارجية . وقام اجويد بزيارة رسمية الى موسكو فى ٢٣ يونيو ١٩٧٨ ، وأدت زيارته الى توقيع وثيقة سياسية ، أكدت على احياء روح علاقات الجوار والصداقة والنقطة المتبادلة ، والذى أرساها كل من لينين وأتاتورك^(٨) .

ولقد اتفق الطرفان على برنامج التبادل العلمى بين ١٩٧٨ - ١٩٨٠ ، والتزم الجانب السوفيتى بتقديم المساعدات لتركيا فى المجالات الاقتصادية والفنية ، وذلك لبناء مشاريع ومحطات كهربائية . وصرح اجويد فى الكرملين قائلا : « ان حكومتى تؤمن بأهمية هذه المنطقة فى صيانة السلم والأمن الدوليين . . . وان علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى تستند الى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة ، فى اطار مفهوم الوفاق الدولى والسلم العالمى » .

أما كوسيجين فقد قال : « ان اختلاف الأنظمة الاجتماعية بيننا وبين تركيا لا يعتبر عقبة في العلاقات بين الدولتين ، وان علاقتنا مع جارتنا تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق وقمة هلسنكي » .

أما رد فعل الدول الغربية على ذلك ، فقد انعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، حيث اعتراها القلق ، واعتبرت أن من شأن تدعيم العلاقات بين السوفييت والأتراك أن يتسرع النفوذ السوفيتي في شرق البحر المتوسط . وفي هذا الخصوص كتب أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي تقريرا إلى لجنة العلاقات الخارجية ، جاء فيه : « ان تركيا دولة حاضرة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق استراتيجية عبر الشرق الأوسط . أما اليونان فانها هي الأخرى هامة لأمن ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ان التأثير العسكري في الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما اذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي . وفي وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسي في شرق البحر المتوسط » .

وهكذا كان موقع تركيا وأوضاعها الجيوپوليتيكية لهما أهمية كبرى بالنسبة للدولتين العظمتين على السواء ، اذ أن جميع الطرق المائية ، والأرضية والجوية ، من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، ومن البلقان إلى الخليج العربي ، لابد أن يكون المرور منها واليها عن طريق تركيا وبواسطة المضائق التركية ، وهذا يعني أن تركيا لها القابلية في حماية شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي ، وأن هذا الموقع الجيوپوليتيكي يساعد تركيا في الدفاع عن الشرق الأوسط من كل تهديد قادم من الشمال . كذلك فإن الحدود الطويلة لتركيا مع الاتحاد السوفيتي ، والحدود القصيرة مع بلغاريا ، والتي تقدر بـ ٧٠٠ ميل بحري على ساحل البحر الأسود ، لابد وأن تساعد تركيا في السيطرة على التأثير والنفوذ السوفيتي في المنطقة .

وعموما ، فانه من استعراض العلاقات بين السوفييت والأتراك ، في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، والتي سادتها الزيارات المتبادلة بين قادة الدولتين ، فإن ذلك قد انعكس على نظرة كل منهما إلى مشكلة قبرص . واذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف ، واذا كان الطرفان ، السوفيتي والتركي قد دعيا إلى مزيد من اجراء المفاوضات لحل مشكلة قبرص ، إلا أن النظرة السوفيتية تجاه قبرص ومشكلتها ظلت كما هي ، وهي التأكيد على

— ٥٤٥ —

استقلال الجزيرة ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين ، التركية واليونانية في الجزيرة • وإذا كانت مشكلة قبرص قد وضعت على الرف بين الدولتين في هذه الفترة ، فانما يرجع ذلك الى أن السوفيت أرادوا أن يستقطبوا تركيا الى جانبهم ، بكافة الاغراءات الاقتصادية والسياسية ، وذلك بسبب أهمية "وضع الجيوبوليتيكية لتركيا بالنسبة للاتحاد السوفيتي • وكان هذا هو نير الاساسي في العلاقات السوفيتية التركية ، سواء في عهد روسيا القيصرية ، أو في عهد روسيا الثورة ، وصولا الى الوقت الحاضر •

محتويات الكتاب

الصفحة

٥	الأهداء
٧	مقدمة
١١	تمهيد
	القسم الأول :
٢٥	في قضايا العالم الاسلامى الوسيط
	الباب الأول :
٢٧	المواجهة الحضارية بين الشرق والغرب
	الفصل الأول :
٢٨	الوحدة الاسلامية فى العصور الوسطى
٢٨	- مصر قاعدة الجبهة الاسلامية
٣٠	- خروج صلاح الدين الى بلاد الشام
٣١	- حصار حلب
٣٢	- صلاح الدين وحصار انطاكية
٣٣	- عودة الى مصر
٣٤	- صلاح الدين ومملكة بيت المقدس الصليبية
٣٦	١١٧٧ - ١١٨٧
٣٨	- موقعة مرج عيون ١١٧٩ م
٣٩	- الأحوال العامة فى المعسكر الصليبي
٤٠	- حصن الكرك والشيوبك
٤١	- الاعداد للمواجهة الشاملة مع الصليبيين
	- اقطاع الملك الناصر مدينة حلب لأخيه الملك العادل

الصفحة

- ٤٢ — حصار الموصل
- ٤٣ — منازل سنجان وامتلاكها
- ٤٤ — بدء الحرب مع الصليبيين
- ٤٦ — استيلاء صلاح الدين على حلب
- ٤٧ — الصلح بين صلاح الدين وصاحب حلب
- ٤٨ — الاستنفار للجهاد
- ٤٩ — موقعة حطين ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م
- ٥١ — استرداد بيت المقدس
- ٥٢ — الحملة الصليبية الثالثة
- ٥٦ — وقعة ارسوف ٥٧٨ هـ / ١١٩١ م
- ٥٦ — صلح الرملة ٥٨٨ هـ / ١١٩٢ م
- ٥٧ — الدبلوماسية الاسلامية
- ٥٩ — * الشرق الأدنى بعد صلاح الدين
- ٥٩ — البيت الايوبي
- ٦١ — * الحملة الصليبية الرابعة
- ٦١ — اعداد الحملة
- ٦٥ — نتائج الحملة الصليبية الرابعة

الفصل الثاني :

- ٦٦ — استكمال المواجهة الحضرية
- ٦٧ — اولاً — الدولة الخوارزمية
- ٦٨ — جلال الدين منكبرتي
- ٧١ — ثانياً — المغول
- ٧٣ — شخصية جنكيزخان
- ٧٤ — اولاد جنكيزخان
- ٧٥ — النظم المغولية
- ٧٧ — الجيش المغولي والنظم العسكرية
- ٧٨ — المغول والعالم الاسلامي
- ٧٨ — المغول والخلافة العباسية
- ٨١ — ثالثاً — المماليك
- ٨٣ — الجهاد ضد المغول

الصفحة

٨٣	— عين جالوت ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م
٨٥	— الجهاد ضد بقايا الصليبيين
٨٧	— السلطان قلاوون الألفى والجهاد
٨٨	— الأشرف خليل والجهاد ١٢٩١ م

الباب الثاني :

الدولة العثمانية

٩١	بعث اسلامى جديد
----	-----------------

الفصل الثالث :

تفسير ظاهرة السلطة

٩٢	— ايدولوجية نشأة الدولة
٩٢	— العثمانيون والشرق الأوسط
٩٨	— سلطة الدولة
١٠٣	— الادارة العثمانية والديوان
١٠٥	— الديوان والمحكمة العليا
١٠٧	— دور الجيش فى الحكم
١٠٩	— فرق الانكشارية
١١٣	— العلماء وهيئة كبار العلماء
١١٩	— رؤى ارنولد توينبى
١٢٥	— النظام القضائى
١٣٥	— خاتمة
١٣٩	

الفصل الرابع :

١٤١	تحديث تركيا والارتباط بالغرب
١٤٢	حركة التحديث
١٤٧	مظاهر التحديث
١٥٣	عوامل مؤثرة فى قضايا العالم الاسلامى الحديث والمعاصر

القسم الثانى :

١٦١	فى المشكلات السياسية للعالم الاسلامى الحديث والمعاصر
-----	--

الصفحة

الباب الثالث :

١٦٣ في آسيا

الفصل الخامس

مشكلة أفغانستان

- ١٦٤ دراسة وثائقية
- أفغانستان
- ١٦٤ بعض الملاحظات الجيوبولوتيكية
- ١٦٨ لمحة تاريخية
- ١٦٩ — التدخل السوفيتي في أفغانستان منذ انقلاب عام ١٩٧٨
- ١٧٢ — الاحتلال السوفيتي
- ١٧٣ — تأثير ونتائج الاحتلال السوفيتي
- ١٧٦ — رد الفعل العالمي على الاحتلال السوفيتي
- ١٨٠ — المصالح الدولية في استعادة استقلال أفغانستان
- ١٨٠ — استقلال أفغانستان ومبدأ عدم التدخل
- ١٨٠ — الأمن والاستقرار الدوليين
- ١٨١ — استقرار الامدادات النفطية
- ١٨٢ — المحافظة على الوفاق
- ١٨٢ — حماية الاستقلال الذاتي الوطني
- ١٨٥ — أهم الوثائق المتعلقة بمشكلة أفغانستان

الباب الرابع :

٢٠٣ في أفريقيا

الفصل السادس :

- ٢٠٤ السودان ومشكلة الجنوب
- ٢٠٤ ١ — الاطار التاريخي السوسيولوجي
- ٢١١ ٢ — الاستعمار ومحاربة الاسلام واللغة العربية
- ٢١٧ ٣ — مؤتمر جوبا والتطورات اللاحقة
- ٢٢٦ — الهوامش

الصفحة

الفصل السابع :

٢٢٨ النزاع الأثيوبي الصومالي في القرن الأفريقي

٢٢٨ ١ - منطقة القرن الأفريقي - بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية

٢٣٣ ٢ - القوى العظمى والصراع على مدخل البحر

٢٣٦ مشكلات الحدود

٢٣٦ ١ - حدود أثيوبيا مع السودان وكينيا وجيبوتي

٢٣٧ ٢ - الحدود الأثيوبية الصومالية

٢٤٣ حوادث الحدود وأطراف الصراع

٢٤٣ ١ - حوادث الحدود منذ الخمسينات

٢ - تأثير تغيير النظام السياسي في الصومال (١٩٦٩)

٢٤٥ وأثيوبيا (١٩٧٤) على حوادث الحدود

٢٤٨ ٣ - الأطراف الإقليمية للصراع

٢٤٨ أولا : الصراع بين أريتريا وأثيوبيا

٢٤٨ ثانيا : الصراع الصومالي - الأثيوبي حول جيبوتي

ثالثا : الصراع الصومالي - الأثيوبي حول منطقة

٢٤٨ أوجادين

رابعا : الصراع الصومالي - الكيني حول المنطقة

٢٤٩ الجنوبية الغربية من الصومال

٢٥٢ - تطور المشكلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

٢٥٢ الصومال

٢٥٢ ١ - الصومال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

٢٥٧ ٢ - من استقلال الصومال الى التوجيهات القومية

٢٦١ أريتريا

٢٦١ ١ - الجذور المعاصرة للثورة الاريترية

٢٦٤ ٢ - جبهة تحرير أريتريا وتطورها

الصفحة

٢٧١	اثيوبيا
٢٧١	١ - أثيوبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية
٢٧٣	٢ - من حكم هيلاسلاسى الى الحكم الماركسى
٢٨٠	التقارب السوفيتى الأثيوبى
٢٨٠	١ - عملية التقارب
٢٨٤	٢ - النتائج على الصومال
٢٨٨	٣ - النتائج على أريتريا
	مواقف الدول الكبرى ومنظمة الوحدة الافريقية وتفسير
٢٩١	عوامل التغيير
٢٩١	- الموقف السوفيتى وتفسير عوامل التغيير
٢٩٧	- موقف الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية
٢٩٧	١ - الموقف الأمريكى
٣٠٠	٢ - تقييم الموقف الأمريكى
٣٠٣	٣ - مواقف دول أوروبا الغربية
٣٠٦	- موقف منظمة الوحدة الافريقية
٣٠٦	١ - موقف المنظمة
	٢ - جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية الخلاف
٣٠٩	الأثيوبى الصومالى : تسلسل تاريخى
٣١٣	- القرن الافريقى والصراع العربى - الاسرائيلى
٣١٣	- موقف مصر والسعودية - دراسة مقارنة
٣١٩	- تأثير القرن الافريقى على الصراع العربى الاسرائيلى
٣١٩	١ - الفعل ورد الفعل
٣٢١	٢ - الثورة الأثيوبية والصراع العربى الاسرائيلى
٣٢٧	- الآثار المحتملة للقرن الافريقى على الشرق الأوسط

الفصل الثامن :

٣٣٣	النزاع المغربى - الجزائرى والمشكلة الصحراوية
-----	--

الصفحة

٣٣٥	أبعاد المشكلة
٣٣٥	١ - الصحراء : بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية
٣٣٩	٢ - وادي الذهب وساقية الحمراء تحت الادارة الاسبانية
٣٤٠	٣ - الأبعاد الأساسية للنزاع
٣٤٤	٤ - الصحراء بين أسبانيا والمغرب
٣٤٨	التطور التاريخي للمشكلة
٣٤٨	١ - مشكلة الصحراء (١٩٥٦ - ١٩٦٣)
٣٥٠	٢ - مشكلة الصحراء أمام الأمم المتحدة
٣٥٥	٣ - تطور النزاع (١٩٧٤ - ١٩٧٥)
٣٦٠	الأطراف الاقليمية لمشكلة الصحراء
٣٦٠	موقف المغرب
٣٦٠	١ - المشكلة من وجهة نظر المغرب
٣٦٤	٢ - من الدفاع الى الهجوم
٣٦٥	٣ - الآراء السياسية والمشاعر المغربية
٣٧٠	٤ - المؤثرات الجديدة عقب صدور التصريح المشترك
٣٧٣	٥ - السمات الرئيسية لوجهة النظر المغربية ١٩٥٥-١٩٧٤
٣٨١	رؤيا مغربية للخلاف المغربي - الجزائري
٣٨١	١ - المفهوم المغربي لوحدة التراب الوطني
٣٨٢	٢ - التدخل لدى محكمة العدل الدولية
٣٨٤	٣ - المسيرة الخضراء ومغزاها السياسي
٣٨٥	٤ - اتفاقية مدريد (رؤيا مغربية)
٣٨٧	٥ - من محكمة العدل الدولية الى مجلس الأمن
٣٩٠	٦ - اشتباكات الحدود
٣٩٣	٧ - الانسحاب الاسباني وردود الفعل الاقليمية
٣٩٦	موقف موريتانيا
٣٩٦	١ - استقلال موريتانيا وتأثيره
٣٩٨	٢ - مشكلة الصحراء بعد استقلال موريتانيا
٤٠٠	٣ - التفسير الموريتاني لمطالب المغرب

الصفحة

٤٠١	٤ - المطالب الموريتانية
٤٠٥	٥ - المفاهيم المتعارضة لتقرير المصير
٤٠٦	٦ - المفهوم المغربي وخصائصه
٤٠٧	٧ - تقرير المصير بين المؤيدين والمعارضين
٤١٠	موقف الجزائر
٤١٠	١ - الأسانيد الجزائرية حول تقرير المصير
٤١٢	٢ - اعتراض الجزائر على ضم الصحراء الى ج. ب
٤١٦	٣ - تقييم موقف الجزائر
	٤ - من التنافس الاقليمي الى بروز آراء الصحراويين
٤١٧	(١٩٦٥ - ١٩٧٥)
٤١٨	٥ - آراء الصحراويين (١٩٦٥ - ١٩٧٥)
٤٢٠	جبهة البوليزاريو والمستقبل
٤٢٠	موقف جبهة البوليزاريو
٤٢٠	١ - نشأة الجبهة وتطورها
٤٢٢	٢ - مفاهيم متعارضة
٤٢٤	٣ - البوليزاريو ضد موريتانيا
٤٢٥	٤ - أسانيد البوليزاريو
٤٢٦	٥ - مواقف متعارضة
٤٢٦	٦ - البوليزاريو والتطورات الأخيرة
٤٢٩	سيناريو الحاضر والمستقبل
٤٢٩	١ - عودة الى المشاعر المغربية
٤٣٠	٢ - صراع على السيادة الاقليمية
٤٣١	٣ - خيوط متشابكة
٤٣٤	٤ - التحالف الكبير داخل المغرب
٤٣٥	٥ - التعادل المغربي الجزائري
٤٣٧	٦ - تساؤلات مغربية
٤٤٠	٧ - خروج موريتانيا من الحلبة

الصفحة

الباب الخامس :

٤٤٣

فى أوروبا

الفصل التاسع :

٤٤٥

النزاع التركى اليونانى حول قبرص

٤٤٧

١ - استقلال جزيرة قبرص

٤٤٨

٢ - اتفاقيات زيورخ ولندن (فبراير ١٩٥٩)

٤٥٠

٣ - الجمهورية

٤٥١

٤ - دستور جمهورية قبرص

٤٥٣

معاهدة الضمان وتأثيرها على الأوضاع فى قبرص

٤٥٣

١ - معاهدة الضمان سنة ١٩٦٠

٤٥٥

٢ - تأثير معاهدة الضمان على أوضاع قبرص

٤٥٧

٣ - وجهة نظر اليونانيين القبارصة

٤٥٨

٤ - وجهة نظر الأتراك القبارصة

٤٦٠

حلف شمال الأطلسى ومشكلة قبرص

٤٦٠

١ - الولايات المتحدة وتركيا والمشكلة

٤٦٧

٢ - الولايات المتحدة واليونان والمشكلة

الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧ وموقفه من

٤٧١

مشكلة قبرص

٤٧١

١ - الانقلاب العسكرى اليونانى سنة ١٩٦٧

٤٧٢

٢ - ردود فعل الانقلاب العسكرى اليونانى على مكاريوس

٤٧٨

انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ فى قبرص

٤٧٨

أسبابه ونتائجه

٤٧٨

١ - الأسباب

٤٨٣

٢ - ردود فعل الانقلاب

٤٨٦

الغزو التركى لقبرص

الصفحة

٤٨٦	١ - خلفية الغزو
٤٨٩	٢ - نتائج الغزو
٤٨٩	أولا : التطورات اللاحقة
٤٩٢	ثانيا : نتائج الغزو بالنسبة لقبرص
٤٩٢	ثالثا : نتائج الغزو بالنسبة لليونان
٤٩٤	التبريرات والمفاوضات
٤٩٤	١ - دوافع تركيا لغزو قبرص (التبريرات التركية)
٤٩٧	٢ - المفاوضات المباشرة بين طرفي المشكلة
٥٠١	ردود فعل الولايات المتحدة
٥٠١	١ - موقف الولايات المتحدة
٥٠٣	٢ - معالجة الولايات المتحدة للأزمة
٥٠٨	ردود فعل أوروبا الغربية
٥٠٨	١ - موقف بريطانيا العظمى
٥١٠	٢ - موقف فرنسا
٥١٣	الموقف السوفيتي
٥١٣	الأصول التاريخية للموقف السوفيتي
٥١٣	١ - السياسة الخارجية الروسية تجاه المضايق عشية الحرب العالمية الأولى
٥١٥	٢ - القوميات ومشكلات الحدود في البلقان
٥١٦	٣ - الجزر والمضايق
٥١٨	٤ - تسويات الحرب العالمية الأولى
٥١٩	٥ - الحرب التركية اليونانية سنة ١٩١٩ وموقف السوفيت
٥٢١	٦ - أثر الحرب التركية اليونانية على تطوير تركيا
٥٢٤	الموقف السوفيتي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين
٥٢٤	١ - المضايق بين المنافسات الأوروبية ومؤتمر لوزان ١٩٢٣

- ٥٥٧ -

الصفحة

- ٥٢٨ ٢ - ردود الفعل السوفيتية
- ٥٣٠ ٣ - موقف السوفيت من معاهدة مونثرو
- ٥٣٣ تطور السياسة السوفيتية منذ الخمسينات
- ٥٣٣ ١ - تطور السياسة السوفيتية تجاه تركيا
- ٥٣٥ ٢ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٦٤ - ١٩٧٤
- ٥٤٢ ٣ - موقف السوفيت من مشكلة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٨٢

رقم الايداع ١٩٨٢/٥٠٦٧
الترقيم الدولى ٦ - ٠٤٢ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة أطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

